



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية التطبيقية

تحليل توجهات التنمية الحضرية في مراكز أقضية محافظة بابل

أطروحة قدمها الطالب

فاضل عباس فاضل جدوع

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في الجغرافية البشرية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

عدي فاضل عبد الكعبي

الأستاذ الدكتور

رياض كاظم سلمان الجميلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ

وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة الأعراف، آية: 10]

أقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ(تحليل توجهات التنمية الحضرية في مراكز أفضية محافظة بابل) لطالب الدكتوراه (فاضل عباس فاضل) قد جرى تحت إشرافنا في جامعة كربلاء- كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم الجغرافية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية البشرية.

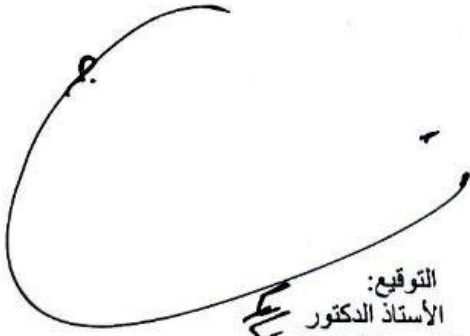
التوقيع: 

المشرف: الأستاذ المساعد الدكتور
عدي عبد فاضل الكعبي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/
جامعة كربلاء
التاريخ: ٢٠٢٤/١٥/١٥

التوقيع: 

المشرف: الأستاذ الدكتور
رياض كاظم سلمان الجميلي
كلية التربية للعلوم الإنسانية /
جامعة كربلاء
التاريخ: ٢٠٢٤/٣/٣٥

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة..

التوقيع: 

الأستاذ الدكتور
مرتضى جليل إبراهيم المعموري
رئيس قسم الجغرافية
التاريخ: ٢٠٢٤/٣/٣٥

أقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على هذه الاطروحة المقدمة من الطالب (فاضل عباس فاضل) والموسومة (تحليل توجهات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل) وقد ناقشناها في محتوياتها وفيما يتعلق بها مناقشة علمية، ونجد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية ودرجة (حميد) .

التوقيع:
أ.د ندى خليفة محمد علي
(عضواً)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٥

التوقيع:
أ.د عليية حسين علي
(عضواً)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٥

التوقيع:
أ.د سمير فليح حسن الميالي
(رئيس اللجنة)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٧

التوقيع:
أ.د سلمي عبد الرزاق عبد
(عضواً)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٥

التوقيع:
أ.م.د فاضل حسن كطافة
(عضواً)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٦

التوقيع:
أ.م.د عدي فاضل عبد
(عضواً ومشرفاً)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٦

التوقيع:
أ.د رياض كاظم سلمان
(عضواً ومشرفاً)
التاريخ: ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٦

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

التوقيع:
الاستاذ الدكتور
هادي شندوخ حميد السعيد
عميد كلية التربية للعلوم الانسانية
٢٠٢٤ / ١٠ / ٢٠

الإهداء

إلى من أضاء بعلمه عقل غيره
وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله
فأظهر بسماحته تواضع العلماء
وبرحابة سماحة العارفين ...
إلى من قاد عقول البشرية وقلوبهم إلى بر الأمان .. نبينا الأكرم ... أبي القاسم محمد (صلى الله
عليه وآله) وإلى آله الأطهار (عليهم السلام) ..
إلى ينابيع الحب والحنان وخيمتي ومسكني .. أبي وأمي، حفظهما الله
إلى من أرتوت أرض الوطن بدمائهم الزاكيات واهمين حياتهم للوطن .. إلى روح
أخي الشهيد (مسلم) ورفاقه الشهداء السعداء ... حباً وواجباً وعرفاناً بالجميل.
إلى سندي وعزوتي في الحياة .. أختي .. أختوتي
إلى أسرتي الصغيرة .. زوجتي ... أبنائي .. مسلم، رهنف، رسل، رفل ..
إلى كل من علمني حرفاً وأناطريقي بالعلم والمعرفة ..
إلى هذا الصرح العلمي المعطاء ... جامعة كربلاء ... فخراً واعتزازاً ..

اهدي هذا الجهد المنواضع

الباحث

شكر و عرفان

قال تعالى ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ لقمان: الآية: 12

وقال رسوله الكريم (صلى الله عليه وآله) (من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل)

ليس بعد أتمام العمل من شيء أجمل ولا أسمى من الحمد والشكر، الحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجه الكريم وعظيم سلطانه، وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه بما أنعم وفضل علي في أتمام هذه الدراسة .. ثم أنه من الواجب واعتزافاً بالفضل والمعروف، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر منهم :

الأستاذ الدكتور رياض كاظم سلمان الجميلي والأستاذ المساعد الدكتور عدي عبد فاضل الكعبي كل الشكر والتقدير لهما لتفضلهما بالإشراف على هذه الدراسة ولما ابدياه إليّ من نصح وتوجيه ولسعة صدرهما وحرصهما على إتمام هذه الدراسة بالمستوى العلمي المقبول، فلهما كل الود والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جناب رئيس قسم الجغرافية المحترم الأستاذ الدكتور مرتضى جليل المعموري وإلى جميع اساتذتي الذين اشرفوا على دراستي في السنة التحضيرية، لما بذلوه من جهد ونصح وحسن تعامل، نسأل الله التوفيق والسداد لهم جميعاً .

ثم أنه لمن دواعي السرور أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل مد إليّ يد العون والمساعدة طيلة مدة الدراسة، وفي مقدمتهما شمعتا حياتي (أبي وأمي) حفظهما الله، مصدر الحب والحنان، وإلى أختي وأخوتي وإلى أسرتي الصغيرة زوجتي وأبنائي، والشكر والامتنان إلى جميع الالاهل والاقرباء والاصدقاء واخص بالذكر منهم (عدي هادي، زمان صاحب، صفاء عبادة، سليم حسين، حسين سلام، محمد طاهر) لمساعدتي في اتمام الدراسة الميدانية، وإلى كل من دعمنا وساندنا ولو بدعاء، وبأجمل عبارات الود والشكر لزملائي وزميلاتي في دراسة الدكتوراه لطالما كان العون والمساعدة والأيتار سائداً بيننا، كما أن الشكر موصول إلى موظفي الدوائر الحكومية في محافظة بابل التي تمت مراجعتها للحصول على البيانات الخاصة بالدراسة لحسن التعامل والمساعدة في إتمام متطلبات الدراسة ..

المستخلص

تواجه مدن محافظة بابل تحديات عديدة في مجال معالجة المشكلات الحضرية التي تعاني منها، وفي هذا الاطار حاولت الحكومات المحلية تحسين وتطوير البيئة الحضرية من خلال خطط تنموية في جميع المراكز الحضرية في محافظة بابل مع تباين مستويات تلك الخطط بين مدينة واخرى وفقاً لاعتبارات تخطيطية تتبعها الجهات المخططة والمنفذة لعمليات التنمية الحضرية، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل توجهات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل(الحلة، المحاويل، الهاشمية، المسيب) وأبرز مظاهر التنمية الحضرية فيها وتوجهاتها وتباينها المكاني بين تلك المدن وبيان انعكاساتها على كل مدينة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وذلك بعد اجراء التحليل الوصفي والكمي لبعض المؤشرات المتعلقة بالخدمات المتنوعة والانشطة الاقتصادية والاجتماعية فيها كمؤشرات السكن والاسرة ومؤشرات الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والاقتصادية وغيرها، من خلال الاعتماد على البيانات الحكومية ونتائج الدراسة الميدانية واستمارة الاستبيان التي وزعت على عينة عشوائية من أسر منطقة الدراسة، كما تسعى الدراسة إلى اظهار إمكانات ومقومات التنمية الحضرية لتلك المراكز الحضرية الطبيعية منها والبشرية واستغلالها لتحسين بيئتها الحضرية ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية، لذا توجهت المشاريع التنموية في منطقة الدراسة نحو تعزيز فرص التنمية الحضرية المتعلقة بحق العيش وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وضمان الحفاظ على حقوق الاجيال اللاحقة، كتعزيز وتحديث شبكات النقل الحضري والتوجه لامتلاك مدن منطقة الدراسة نظام نقل يلبي احتياجات سكانها، فضلاً عن عمليات التوسع في امداد شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي ، وتحسين القطاع السكني وجعله ملائماً أكثر للعيش فيه وتطوير الاحياء الفقيرة ودعم إنشاء الدور السكنية من خلال القروض التي يقدمها المصرف العقاري في محافظة بابل. وإلى جانب ذلك يتم التركيز أيضاً على تطوير المرافق العامة مثل الحدائق والمساحات الخضراء وتعميم وصول الجميع اليها والتمتع بخدماتها لا سيما الفئات الاجتماعية المعرضة للحرمان كالأطفال وكبار السن، فضلاً عن التوجه نحو تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية لمدن منطقة الدراسة وبشكل خاص في مدينة الحلة من خلال دعم المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، واعتماد نهج شامل ومتكامل للتخطيط والأدارة الحضرية، زيادة على جوانب التعليم والصحة والثقافة، من خلال زيادة اعدادها ووكوادرها العاملة لتقديم خدماتها للسكان بشكل يلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم، مع وضع سياسات واستراتيجيات متكاملة تهدف إلى تقدم شامل للمجتمع، وبذلك كانت الانطلاقة نحو تبني الالتزام بانجاز خطط تنموية تتوافق مع رؤية العراق مع خطة التنمية المستدامة(2030).

الا انه بالرغم من ذلك وبحسب ما توصلت اليه الدراسة أن مظاهر تحسين وتطوير مدن منطقة الدراسة تتميز بالتباين المكاني في مستوياتها وتوجهاتها، فهي اكثر بروزاً ووضوحاً في مدينة الحلة لكونها تمثل المركز الاداري لمحافظة بابل، وحجمها السكاني الذي يفوق باقي مدن منطقة الدراسة خاصة ومحافظة بابل عموماً، وبصورة عامة اظهرت نتائج الدراسة انها اكثر وضوحاً في مدينة الحلة من خلال تحسين القطاع السكني وقطاع الخدمات المجتمعية والقطاع التجاري بالرغم من انه مازل يعاني من مشكلات عدة، في حين أن باقي القطاعات مازالت تحتاج الى مشاريع وخطط تنموية للنهوض بها كالقطاع الصناعي والترفيهي، أما مدن(المحاويل، الهاشمية، المسيب) فأن مظاهر التنمية الحضرية لا تلبي اغلب احتياجات سكان تلك المدن وانها بحاجة الى تحسين وتطوير في اهدافها وسبل تنفيذها وخططها الاستراتيجية المستقبلية.

وأن ضعف قدرة عمليات التنمية الحضرية في معالجة مشكلات مدن منطقة الدراسة يرجع للتحديات التي تواجه تطبيق مراحل التنمية الحضرية وضعف أداء القوى البشرية العاملة في هذا المجال، فضلاً عن تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي حرم مدن منطقة الدراسة من التمتع بميزات وتحسينات التنمية الحضرية، مما أدى إلى ضعف وإهمال تنفيذ الكثير منها.

وقد ذهبت الدراسة إلى تحليل وتفسير بعض المؤشرات المتعلقة بخصائص الأسرة والسكن والخدمات الموجودة في منطقة الدراسة اعتماداً على نتائج استمارة الاستبيان، وأظهرت الدراسة بعض النتائج الرقمية والمعنوية لتلك المؤشرات، فقد تبين أن (46,6%) من أرباب الأسر في منطقة الدراسة هم بتحصيل دراسي (جامعي ومعهد)، وهو مؤشر جيد، إذ يساهم ارتفاع المستوى التعليمي لأرباب الأسر إلى زيادة فرص تحسين المستوى المعاشي للأسرة والعمل سواء كان في القطاع الحكومي أو الخاص، خصوصاً إذ ما عرفنا أن مانسبته (47,1%) من أرباب الأسر يعملون في القطاع الحكومي بصفة موظف، في حين شكلت نسبة (لا يقرأ ولا يكتب) أقل النسب إذ بلغت (6,2%)، ومن المؤشرات التي أظهرتها الدراسة أن مانسبته (33,5%) من حجم عينة الدراسة يرغب في تغيير محل سكنه، وهي النسبة الأعلى في منطق الدراسة، ويعود ارتفاعها إلى سوء الخدمات الأساسية في منطقة الدراسة وقلة فرص العمل، زيادةً على أسباب اجتماعية أخرى في حين أقلها كانت نسبة الذين أشاروا إلى (لا أرغب بشدة) بنسبة بلغت (7,5%)، وقد بين (28%) من المجتمع المبحوث أن أحد أهم دوافع تغيير السكن لديهم هو (ضعف خدمات البنى الأساسية) في مناطقهم التي يعيشون فيها، كما أشار مانسبته (22,2%) أن أهم دوافع تغيير السكن لديهم هو البحث عن فرصة عمل، وبالنسبة لقرب المسكن من الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية فيلاحظ أن (44,1%) من المجتمع المبحوث تزيد المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مركز صحي أو مستشفى عن (1000م) وهي النسبة الأعلى في منطقة الدراسة، في حين أشار مانسبته (44,2%) من مجتمع الدراسة إلى أن المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مدرسة تتراوح بين (751-1500م)، كما أشارت النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة أنه لا توجد خدمات أو مؤسسات أو أماكن ترفيهية بالقرب من مساكنهم، إذ بلغت نسبتهم (57,2%)، وهي مؤشرات على تردي واقع الخدمات المجتمعية في منطقة الدراسة، وقد ناقشت الدراسة دور الوظائف الحضرية ذات البعد الإقليمي في منطقة الدراسة كالوظيفة التجارية والصناعية والترفيهية وخدمات النقل، وأستنتجت الدراسة ضعف نفوذ المجال الإقليمي لأغلب وظائف مدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) وتدني مستويات تأثيرها في إقليمها، إذ لا يكاد يتعدى الإقليم القريب المحيط بكل مدينة منها، أما مدينة الحلة فهي تتميز بسعة نفوذ مجال إقليمها الوظيفي بفضل تواجد المؤسسات التجارية الكبيرة والنشاط الصناعي والخدمي في المدينة لكونها تمثل المركز الإداري لمحافظة بابل، وساعد ذلك على زيادة حجمها السكاني بشكل جعل منها المدينة المهمة على النظام الحضري في محافظة بابل، وقد ذهبت الدراسة إلى أن التنمية الحضرية في منطقة الدراسة تعاني من ضعف الأداء والتنفيذ وتدني معظم مؤشراتها، وأن ضعف الأنشطة الصناعية والسياحية والتجارية في مدن (المحاويل والهاشمية والمسيب) قد أدى إلى ضعف المنافسة بين مدن منطقة الدراسة وضعف التأثير الإقليمي في المحافظة، وأنها باتت مدن ضعيفة في النشاط الاقتصادي، وقد تسبب ذلك في تفاقم المشكلات الحضرية فيها، لذا من الضروري أن تأخذ التنمية الحضرية دورها الرئيسي في منطقة الدراسة للنهوض بالواقع الخدمي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة الدراسة.

قائمة المحتويات

الصفحات	الموضوع	ت
أ	الاية القرآنية	-
ب	الاهداء	-
ج	شكر و عرفان	-
د	اقرار المشرف	-
هـ	اقرار المقوم اللغوي	-
و	اقرار المقوم العلمي	-
ز	اقرار لجنة المناقشة	-
ح-ط	المستخلص	-
ي-م	قائمة المحتويات	-
م-س	قائمة الجداول	-
ع	قائمة الخرائط	-
ع-ص	قائمة الاشكال	-
ص	قائمة الصور الفوتوغرافية	-
2	المقدمة	-
3	مشكلة الدراسة	اولاً
3	فرضية الدراسة	ثانياً
4	حدود منطقة الدراسة	ثالثاً
6-5	هدف الدراسة	رابعاً
6	اهمية الدراسة	خامساً
7-6	منهجية الدراسة	سادساً
7	مبررات الدراسة	سابعاً
15-7	الدراسات السابقة	ثامناً
16-15	عينة الدراسة	تاسعاً
16	هيكلية الدراسة	عاشراً
17-16	المفاهيم والمصطلحات	إحدى عشرة
70-18	اسس ومفاهيم التنمية الحضرية	الفصل الاول
19	تمهيد	-
19	التنمية الحضرية – اسس ومفاهيم ومؤشرات	المبحث الاول
22-19	مفهوم التنمية الحضرية	اولاً
23-22	التنمية الحضرية المعاصرة	ثانياً
25-23	متطلبات التنمية الحضرية	ثالثاً
28-25	العلاقة بين جودة الحياة الحضرية والتنمية الحضرية	رابعاً
29-28	اهداف التنمية الحضرية	خامساً
30-29	مهام وواجبات التنمية الحضرية	سادساً
31-30	ابعاد التنمية الحضرية	سابعاً
32-31	معوقات التنمية الحضرية	ثامناً

45-32	التخطيط الحضري والتنمية الحضرية	تاسعاً
46-45	مسارات التنمية الحضرية	عاشراً
50-46	مؤشرات التنمية الحضرية	إحدى عشرة
54-50	مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في إطار خطة (2030) والمدن الشاملة للجميع	اثنان عشرة
54-53	تحليل لعناصر الهدف (11) والمؤشرات الناتجة عنه	ثلاثة عشر
54	خصائص مؤشرات التنمية الحضرية	أربعة عشر
70-55	مفهوم التنمية - أنواعها - أبعادها - متطلباتها	المبحث الثاني
65-55	مفهوم التنمية	أولاً
68-65	التنمية البشرية	ثانياً
69-68	التنمية الشاملة	ثالثاً
70	خلاصة الفصل الأول	-
113-71	المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل	الفصل الثاني
72	تمهيد	-
95-73	المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة واثرها في التنمية الحضرية	المبحث الأول
81-73	الموقع والموضع	أولاً
82-81	البنية الجيولوجية	1
88-82	السطح	2
88	الخصائص المناخية	3
89-88	الاشعاع الشمسي	أ
90-89	درجة الحرارة	ب
93-90	الرياح	ج
95-93	الامطار والرطوبة النسبية	د
-96	المقومات البشرية في منطقة الدراسة واثرها في التنمية الحضرية	المبحث الثاني
96	الخصائص السكانية	أولاً
99-96	عدد السكان	1
103-99	النمو السكاني	2
-103	التوزيع البيئي للسكان	3
105		
-105	التركيب العمري والنوعي	4
107		
-107	الكثافة السكانية العامة	5
108		
-108	النشاط الزراعي	ثانياً
110		
-110	السياسات الحكومية	ثالثاً
112		
113	خلاصة الفصل الثاني	-
-114	خصائص ومؤشرات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل	الفصل الثالث
211		

115	تمهيد	-
115	مؤشرات خصائص الأسرة في منطقة الدراسة	المبحث الاول
-115	حجم الأسرة	اولاً
117		
-117	مؤشر عدد الأسر في المسكن	ثانياً
119		
-119	مؤشر عمل رب الأسرة	ثالثاً
122		
-122	مؤشر الحالة التعليمية لرب الأسرة	رابعاً
124		
-124	مؤشر الحراك السكاني	خامساً
127		
-128	مؤشرات وخصائص الوظيفة السكنية في منطقة الدراسة	المبحث الثالث
162		
-128	مؤشر مساحة المسكن	اولاً
130		
-130	مؤشر ملكية او حيازة المسكن	ثانياً
134		
-134	مؤشر عمر المسكن	ثالثاً
139		
-139	مؤشر عدد طوابق المسكن	رابعاً
141		
141	مؤشر مادة بناء المسكن	خامساً
-142	مؤشر مادة بناء السقف	1
144		
-144	مؤشر مادة بناء الجدران	2
146		
-146	مؤشر عدد غرف النوم	سادساً
148		
-148	مؤشر تعبيد الطرق	سابعاً
151		
-151	مؤشر الرعية في تغير محل السكن	ثامناً
159		
-159	مؤشر توفر خدمات البنى التحتية	تاسعاً
162		
-163	مؤشرات وخصائص الخدمات الحضرية في مراكز اقصية محافظة	المبحث الثالث
211	بابل	
-163	مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مركز صحي	اولاً
166		
-166	مؤشر المنشآت الصحية الاكثر استخداماً	ثانياً
169		

-169 172	مؤشر الخدمات التعليمية	ثالثاً
-172 176	مؤشر خدمات النقل	رابعاً
-176 183	مؤشر قرب المسكن من الخدمات الترفيهية	خامساً
-183 185	مؤشر الأماكن والمنشآت الترفيهية الأكثر استخداماً	سادساً
-185 189	موقع أماكن الترفيه التي تقدمها الأسرة	سابعاً
-189 192	مؤشر الشعور بالأمان في الحي السكني	ثامناً
-192 195	مؤشر رضا السكان عن مستوى المعيشة في المدينة	تاسعاً
-196 198	مؤشر رضا السكان عن تخطيط المدينة	عاشراً
-198 200	مؤشر رضا السكان عن الخدمات التجارية	أحدى عشرة
-200 202	مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مدرسة	اثنى عشرة
-203 211	مؤشرات الخدمات التعليمية والصحية في مراكز اقصية محافظة بابل	المبحث الرابع
-203 206	الخدمات التعليمية	اولاً
-206 210	الخدمات الصحية	ثانياً
211	خلاصة الفصل الثالث	-
-212 253	التأثير الإقليمي للوظائف الحضرية ودورها في تحليل اتجاهات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل	الفصل الرابع
-213 214	تمهيد	-
214	البنية الوظيفية في مراكز اقصية محافظة بابل	المبحث الاول
-214 216	وظيفة المدينة ودورها في تحديد إقليم مدن منطقة الدراسة	اولاً
-216 221	مجال التأثير الحضري للوظيفة التجارية	1
-222 225	مجال التأثير الحضري للوظيفة الصناعية	2
225	مجال التأثير الحضري للوظيفة الادارية	3
-226 240	مجال التأثير الحضري لوظيفة النقل	4

-241 242	مجال التأثير الحضري للوظيفة الترفيهية والترفيهية	5
-242 244	مجال نفوذ الوظيفة الصحية	6
-245 253	احجام المدن ودورها في تحديد اتجاهات التنمية الحضرية	المبحث الثاني
245	اهمية دراسة احجام المدن	اولاً
-245 246	مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل الهيمنة)	1
-246 248	قانون المدينة الاولى (مارك جيفرسون)	2
-248 250	قاعدة المرتبة / الحجم (جورج زييف)	3
-250 251	مؤشر التوازن الحضري	4
-251 252	مؤشر جينبي (قرينة جينبي)	5
253	خلاصة الفصل الرابع	-
-254 277	تحليل ابعاد واستراتيجيات التنمية الحضرية في مراكز اقضية محافظة بابل	الفصل الخامس
255	تمهيد	-
-255 260	دوافع وابعاد التنمية الحضرية في مراكز اقضية محافظة بابل	المبحث الاول
-255 256	المتطلبات والتوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة	اولاً
256	التقييم النوعي لاستراتيجيات التنمية الحضرية والوظيفية لمنطقة الدراسة	ثانياً
-256 257	اهداف التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة	ثالثاً
-257 258	التوجهات المستقبلية المقترحة للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة	رابعاً
-258 259	التنمية المكانية للمدن	خامساً
-259 260	تحديات التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة	سادساً
-261 276	التحليل الاستراتيجي لامكانات التنمية الحضرية باستخدام اسلوب تحليل مصفوفة (SWOT)	المبحث الثاني
261	التحليل وفقاً للامكانات الطبيعية في منطقة الدراسة	اولاً
262	التحليل وفقاً للامكانات البشرية في منطقة الدراسة	ثانياً
262	التحليل بناءً على الامكانات الاقتصادية في منطقة الدراسة	ثالثاً
-262	تحليل مؤشرات القطاع الزراعي بناءً على امكانات إقليم المدينة	1

264		
-264 265	التحليل بناءً على مؤشرات القطاع الصناعي في منطقة الدراسة وإقليمها	2
-265 267	التحليل بناءً على مؤشرات القطاع التجاري في منطقة الدراسة وإقليمها	3
-267 268	التحليل بناءً على مؤشرات القطاع السياحي في منطقة الدراسة وإقليمها	4
268	التحليل بناءً على مؤشرات البنى الارتكازية في منطقة الدراسة	رابعاً
-268 269	تحليل مؤشرات قطاع الطرق في منطقة الدراسة	1
-269 270	تحليل مؤشرات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في منطقة الدراسة	2
-270 271	تحليل مؤشرات قطاع الكهرباء في منطقة الدراسة	3
271	التحليل بناءً على الاجتماعية في منطقة	خامساً
-271 272	تحليل مؤشرات الخدمات التعليمية	1
-272 273	تحليل مؤشرات الخدمات الصحية	2
274	تحليل مؤشرات الخدمات الإسكانية	3
-274 275	التحليل بناءً على امكانيات البيئة الحضرية والوظيفية لمنطقة الدراسة	سادساً
-275 276	استراتيجيات التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة	سابعاً
277	خلاصة الفصل الخامس	-
-278 282	الاستنتاجات والتوصيات	-
-283 286	الملاحق	-
-287 303	المصادر والمراجع	-
A-C	ملخص انكليزي	-

الصفحة	الموضوع	ت
5	الوحدات الادارية ومساحتها في محافظة بابل	1
50-49	تصنيف مؤشرات التنمية الحضرية	2
54-53	تحليل عناصر الهدف (11) والغايات والمؤشرات الناتجة عنه	3

65-63	مراحل تطور مفهوم التنمية والتنمية الحضرية	4
89	المعدلات الشهرية والسنوية لساعات السطوع الشمسي الفعلي (ساعة /يوم) في محطة الحلة للمدة (1990-2020)	5
90	معدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى في محطة الحلة للمدة (1990-2021)	6
91	المعدل الشهري لسرعة الرياح (م/ثا) في محطة الحلة للمدة (1990-2020)	7
92	النسبة المئوية لاتجاهات الرياح السائدة في محطة الحلة للمدة (1990-2020)	8
94	المعدلات الشهرية والسنوية لسقوط الامطار في محطة الحلة للمدة (1990-2020)	9
98	التوزيع العددي لسكان منطقة الدراسة للمدة (1987-2022)	10
101	معدلات نمو السكان في مراكز اقصية محافظة بابل للمدة (1987-2022)	11
104	التركيب البيئي لسكان مراكز اقصية محافظة بابل للمدة (1997-2022)	12
105	نسبة النوع في مراكز اقصية محافظة بابل لعام 2022	13
106	التركيب العمري لسكان مراكز اقصية محافظة بابل لعام 2022	14
108	الكثافة السكانية العامة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام 2022	15
116	مؤشر فئات حجم الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	16
118	مؤشر تعداد الأسر في المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	17
121	مؤشر عمل رب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	18
123	مؤشر الحالة التعليمية لرب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	19
126	مؤشر الحراك السكاني في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	20
129	مؤشر مساحة المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)	21
132	مؤشر ملكية المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)	22
135	مؤشر عمر المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)	23
140	مؤشر عدد طوابق المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	24
142	مؤشر مادة بناء سقف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	25
145	مؤشر مادة بناء جدران المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	26
147	مؤشر عدد غرف النوم في مساكن مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	27
149	مؤشر تعبيد الشارع امام المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	28
152	مؤشر الرغبة في تغيير محل السكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	29
155	مؤشر دوافع تغيير السكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	30
161	مؤشر خدمات البنى التحتية المتصلة بالمسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	31
164	مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مركز صحي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	32
167	مؤشر المنشآت الصحية الأكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	33
171	مؤشر وخصائص قطاع التعليم في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	34
173	المشاكل الرئيسية في قطاع النقل في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	35
177	مؤشر قرب المسكن من الخدمات الترفيهية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	36

184	مؤشر الخدمات الترفيهية الأكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	37
187	مؤشر موقع المكان الترفيهي الذي تستخدمه الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	38
190	المشاكل الأكثر حدوثاً في الحي السكني في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	39
194	مؤشر رضا السكان عن مستوى المعيشة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	40
196	مؤشر رضا السكان عن تخطيط مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	41
198	درجات رضا السكان عن الخدمات التجارية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	42
200	مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مدرسة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	43
204	التوزيع العددي والنسبي لمدارس التعليم الابتدائي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	44
204	التوزيع العددي والنسبي لمدارس التعليم الثانوي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	45
205	مؤشرات خدمات التعليم الابتدائي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	46
206	مؤشرات خدمات التعليم الثانوي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	47
207	التوزيع العددي والنسبي للمستشفيات والخدمات المتصلة بها في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	48
208	التوزيع العددي والنسبي لخدمات المراكز الصحية والعاملين فيها في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)	49
209	التوزيع المكاني لمعايير الخدمات الصحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	50
210	مؤشرات الحاجة الفعلية للخدمات الصحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	51
225-223	الصناعات الكبيرة والمتوسطة المقامة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	52
228	حركة النقل للمركبات واعداد الاشخاص المغادرين من مدينة الحلة لعام (2022)	53
229-228	حركة النقل للمركبات واعداد الاشخاص الداخلين إلى مدينة الحلة لعام (2022)	54
232	حركة النقل للمركبات والاشخاص المغادرين (الذهاب) من مدينة المحاويل لعام (2022)	55
232	حركة النقل للمركبات والاشخاص القادمين (الاياب) إلى مدينة المحاويل لعام(2022)	56
235	حركة النقل للمركبات والاشخاص المغادرين (الذهاب) من مدينة الهاشمية لعام (2022)	57
236	حركة النقل للمركبات والاشخاص القادمين (الاياب) إلى مدينة الهاشمية لعام(2022)	58

238	حركة النقل للمركبات والاشخاص المغادرين (الذهاب) من مدينة المسيب لعام (2022)	59
238	حركة النقل للمركبات والاشخاص القادمين (الاياب) إلى مدينة المسيب لعام(2022)	60
240	الخدمات الصحية (2020-2022)	61
الصفحات	الموضوع	ت
6	الوحدات الادارية في محافظة بابل	1
73	اصناف الترب في محافظة بابل	2
75	شبكة الموارد المائية في محافظة بابل	3
76	شبكة الطرق وسكك الحديد في محافظة بابل	4
77	موقع مدينة الحلة الفلكي والجغرافي	5
79	موقع مدينة المحاويل الفلكي والجغرافي	6
80	موقع مدينة المسيب الفلكي والجغرافي	7
81	موقع مدينة الهاشمية الفلكي والجغرافي	8
84	خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتوية) لمدينة الحلة	9
85	خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتورية) لمدينة المسيب	10
87	خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتورية) لمدينة المحاويل	11
88	خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتورية) لقضاء الهاشمية	12
218	مناطق نفوذ اقليم الخدمات التجارية لمدينة الحلة	13
221	مناطق نفوذ اقليم الخدمات التجارية لمدن(المحاويل، الهاشمية، المسيب)	14
273-272	تحليل مؤشرات قطاع الخدمات الصحية	75
274-273	تحليل مؤشرات قطاع الإسكان	76
275-274	تحليل مؤشرات البيئة الحضري والوظيفية	77

قائمة الخرائط

230	نفوذ حركة النقل (الذهاب) لمدينة الحلة لعام (2022)	15
231	نفوذ حركة النقل (الاياب) لمدينة الحلة لعام (2022)	16
233	نفوذ حركة النقل (الذهاب) لمدينة المحاويل لعام (2022)	17
234	نفوذ حركة النقل (الاياب) لمدينة المحاويل لعام (2022)	18
236	نفوذ حركة النقل (الذهاب) لمدينة الهاشمية لعام (2022)	19
237	نفوذ حركة النقل (الاياب) لمدينة الهاشمية لعام (2022)	20
239	نفوذ حركة النقل (الذهاب) لمدينة المسيب لعام (2022)	21
240	نفوذ حركة النقل (الاياب) لمدينة المسيب لعام (2022)	22
243	مجال نفوذ الخدمات الصحية لمدن (المحاويل ، المسيب، الهاشمية) لعام (2022)	23
244	مجال نفوذ الخدمات الصحية لمدينة الحلة لعام (2022)	24

الصفحات	الموضوع	ت
24	نظام سياسة التنمية الحضرية	1
89	المعدلات الشهرية والسنوية لساعات السطوع الشمسي الفعلي (ساعة /يوم) في محطة الحلة للمدة (2021-1990)	2
90	معدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى في محطة الحلة للمدة (2021-1990)	3
93	المعدل الشهري لسرعة الرياح (م/ثا) في محطة الحلة للمدة(2020-1990)	4
93	وردة الرياح السنوية حسب دائرة الاتجاهات للرياح في محطة الحلة للمدة (2020-1990)	5
94	المعدلات الشهرية والسنوية لسقوط الامطار في محطة الحلة للمدة (1990-2020)	6
101	معدلات النمو السكاني في مراكز اقصية محافظة بابل للمدة (1987-2022)	7
117	مؤشر فئات حجم	8
119	مؤشر تعدد الأسر	9
121	مؤشر عمل رب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	10
124	مؤشر الحالة التعليمية لرب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	11
127	مؤشر الحراك السكاني في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)	12
130	مؤشر مساحة المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	13
133	مؤشر ملكية المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)	14
137	مؤشر عمر المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	15
143	مؤشر مادة بناء سقف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	16
145	مؤشر مادة بناء جدران المساكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	17

147	مؤشر عدد غرف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	18
150	مؤشر تعبيد الشارع امام المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	19
153	مؤشر الرغبة بتغيير محل السكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	20
156	مؤشر اسباب (2022) بابل لعام	21
165	مؤشر المسافة بين مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	22
167	مؤشر نوع المؤسسة الصحية الاكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	23
171	مؤشر الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الحكومية والاهلية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	24
174	مشكلات خدمات قطاع النقل في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	25
185	مؤشر الخدمات الترفيهية الاكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	26
188	مؤشر موقع الأماكن الترفيهية الاكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	27
190	المشكلات التي يعاني منها الحي السكني في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	28
191	مؤشر الرضا عن مستوى المعيشة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	29
197	مؤشر رضا السكان عن تخطيط مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	30
199	مؤشر رضا السكان عن الخدمات التجارية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	31
201	مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن و أقرب مدرسة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)	32

الصفحات	الموضوع	ت
133	سكن عشوائي في منطقة الاسكان في مدينة الحلة	1
136	مساكن قديمة في محلة التعيس في مدينة الحلة القديمة	2
138	سكن قديم في القصبه القديمة لمدينة المسيب	3
140	شقق سكنية بثلاث طوابق في مدينة الحلة	4
141	مساكن ذات طابقين في مدينة المسيب	5
144	مساكن مسقفة بصفائح الحديد(السندويج) في مدينة الهاشمية	6
149	شارع مكسي بمادة السببس في مدينة الحلة	7
149	مساكن تطل على شوارع ترابية في مدينة الهاشمية	8
162	حدائق منزلية امام المسكن في منطقة الاسكان في مدينة الحلة	9

167	مستشفى اهلي في مدينة الحلة	10
170	مؤسسة تعليمية في مدينة الهاشمية	11
174	شارع بابل في مدينة الحلة بعد تساقط الامطار	12
178	متنزه الربيع في مدينة المحاويل	13
188	منتجع بابل السياحي في مدينة الحلة	14
207	مركز طبي تخصصي في مدينة المسيب	15
219	شارع الري التجاري في مدينة الحلة	16
220	سوق مدينة المحاويل الرئيسي	17
229	مرآب باب الحسين(ع) في مدينة الحلة	18

المقدمة

تُعد التنمية الحضرية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد والاهداف، فهي تهدف بشكل رئيسي الى تحسين جودة الحياة في المدينة والمناطق الحضرية من خلال التخطيط والتنظيم الفعال في استخدام الموارد والامكانات البشرية والطبيعية المتاحة وتحويل جزء منها على شكل خدمات تسد حاجة السكان المتعددة، أما توجهات التنمية الحضرية هي مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين المدن والمناطق الحضرية لتلبية احتياجات السكان وتعزيز الاستدامة، من خلال تحسين البنية التحتية، تبني التكنولوجيا، تعزيز الاستدامة البيئية، تطوير وتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال ذلك يمكن تحقيق التنمية الحضرية التي تضمن جودة حياة عالية للمقيمين فيها وتدعم النمو والتقدم في المجتمع، ومن ابرز توجهات التنمية الحضرية الرئيسية في هذا المجال هي التنمية البيئية والتنمية الاقتصادية والتحول نحو مدن نشطة اقتصادية من خلال دعم الاقتصاد المحلي ودعم المشاريع الصناعية الكبيرة والصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل، والتنمية العمرانية بجميع اشكالها وتوجهاتها وبرزها تحسين قطاع السكن والخدمات، فضلاً عن التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة في ممارسة الشؤون الادارية والخدمية في المدينة، زيادة على التوجه نحو تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية، والتخطيط القائم على المشاركة المجتمعية، وتأتي هذه الدراسة لتحليل توجهات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل وهي مدن(الحلة، المحاول، الهاشمية، المسيب) من خلال فحص وتحليل بعض مؤشرات الخدمات والوظائف الحضرية، وقياسها وصفاً ورقمياً وبيان بعدها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني على مدن منطقة الدراسة، ويمكن تحليلها من خلال دراسة وتحليل مؤشرات عدة منها الحالة العمرانية وخصائصها، تحليل الحالة الديموغرافية والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والمساحات الخضراء وخصائص النقل العام والتخطيط المجتمعي، فضلاً عن مؤشرات الحالة الاقتصادية للسكان وللمدينة ومدى الاهتمام بالتراث الثقافي والاجتماعي وقدرته على سد متطلبات السكان.

ويعد تحليل توجهات التنمية الحضرية لمنطقة الدراسة امراً بالغ الأهمية لعدة اسباب منها انه يساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية للنمو الحضري والتخطيط للتنمية الحضرية المستقبلية، كما انه يساعد على اتخاذ القرارات التخطيطية والادارية استناداً الى ادلة وبيانات عن المدينة، كما انه يساعد في تحسين نوعية الحياة في منطقة الدراسة من خلال معرفة المجالات التي يمكن فيها تحسين نوعية الحياة وقابلية العيش فيها، كما انها تكشف عن انماط عدم المساواة في منطقة الدراسة مثل التركزات العالية لمظاهر التنمية الحضرية في مدينة الحلة في حين تتسم بالضعف في مدن(المحاول، الهاشمية، المسيب)، او التباين المكاني في نقص الوصول والحصول على الخدمات الحضرية المتنوعة، وهذا التحليل يساعد في اتخاذ القرارات السليمة لمعالجة هذا التباين، وبشكل عام فان معرفة وتحليل توجهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة وقيمة حول الاتجاهات الحالية والمستقبلية للتنمية الحضرية وللنمو الحضري، مما يمكن مدن منطقة الدراسة في اتخاذ قرارات مستنيرة وعادلة تستند على معرفة مفصلة عن واقع البيئة الحضرية في منطقة الدراسة، لتعزيز النمو والتطور الحضري السليم والمنصف والشامل، علماً ان تحليل توجهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة له عدة انعكاسات اهمها جذب المستثمرين وخلق فرص عمل، تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي، تحسين الصحة العامة والرفاهية والتعليم وبناء مدن اكثر شمولاً.

أولاً : مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة بما يأتي:

(ما هي توجهات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل؟)
وتتفرع من المشكلة الرئيسية مشكلات ثانوية اخرى وهي كالآتي:

1- ما القدرات والإمكانات الجغرافية المتاحة في منطقة الدراسة التي تكون لازمة لتطبيق عملية التنمية الحضرية؟

2- أين تتجه محاور التنمية المكانية في مراكز اقصية محافظة بابل؟

3- ما أثر التنمية الحضرية على شبكة النظام الحضري في محافظة بابل؟

ثانياً: فرضية الدراسة: تفترض الدراسة ما يأتي :

1- إن أبرز توجهات ومظاهر التنمية الحضرية في منطقة الدراسة هي تنمية وتطوير القطاع السكني ومحاولة توفير الاحتياجات الأساسية لهذا القطاع وسد الطلب على العقار، فضلاً عن التوجه نحو تحسين الأنشطة الصناعية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تهدف إلى تحسين وتطوير الحياة الحضرية لسكان منطقة الدراسة.

2- توافر الإمكانيات والقدرات الاقتصادية والبشرية والطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.

3- تتجه التنمية المكانية نحو التركيز على تنمية مدينة الحلة بمستويات تفوق باقي مدن منطقة الدراسة(المحاوليل، الهاشمية، المسيب) التي تتميز بضعف مظاهر التنمية الحضرية فيها، في حين انها أشد ظهوراً في مدينة الحلة، كتتمية قطاع الاسكان وتحسين قطاع النقل وتطوير القطاع التجاري والصناعي وهي من السياسات والبرامج التنموية للحكومات المحلية في مجال تحسين البيئة الحضرية .

4- ادى تركيز مظاهر التنمية الحضرية في مدينة الحلة وضعفها في باقي مدن منطقة الدراسة الى تسيدتها مدن النظام الحضري في محافظة بابل من حيث حجمها السكاني الذي يفوق باقي مدن منطقة الدراسة.

ثالثاً: حدود منطقة الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية لمنطقة الدراسة بمراكز اقصية محافظة بابل وهي مدن (الحلة، المحاوليل، المسيب، الهاشمية)، وتقع مدينة الحلة المركز الإداري لمحافظة بابل بين دائرتي عرض (27 ' 32 ° - 30 ' 32 °) شمالاً وبين خطي طول (23 ' 54 ° - 27 ' 44 °) شرقاً، أما بالنسبة لمدينة المحاوليل فإنها تقع فلكياً عند تقاطع خط طول (24 ' 44 °) شرقاً مع دائرة عرض (40 ' 32 °) شمالاً ، في حين تقع مدينة المسيب عند تقاطع دائرة العرض (46 ' 32 °) شمالاً مع خط طول (17 ' 44 °) شرقاً ، وهي تمثل المركز الإداري لقضاء المسيب ، أما مدينة الهاشمية فأنها تقع فلكياً عند تقاطع دائرة العرض (20 ' 32 °) شمالاً وبين خط الطول (39 ' 44 °) شرقاً، وتتكون محافظة بابل ادارياً من(4) اقصية و(12) ناحية وهي(الكفل، ابي غرق، كوثنى، الإمام، النيل، القاسم، المدحتية، الشوملي، الطليعة، سدة الهندية، الاسكندرية، جرف النصر) ينظر خريطة (1) وجدول (1)، اما الحدود الزمانية للدراسة فهي تتمثل بواقع حال المراكز الحضرية في المحافظة للعام(2022).

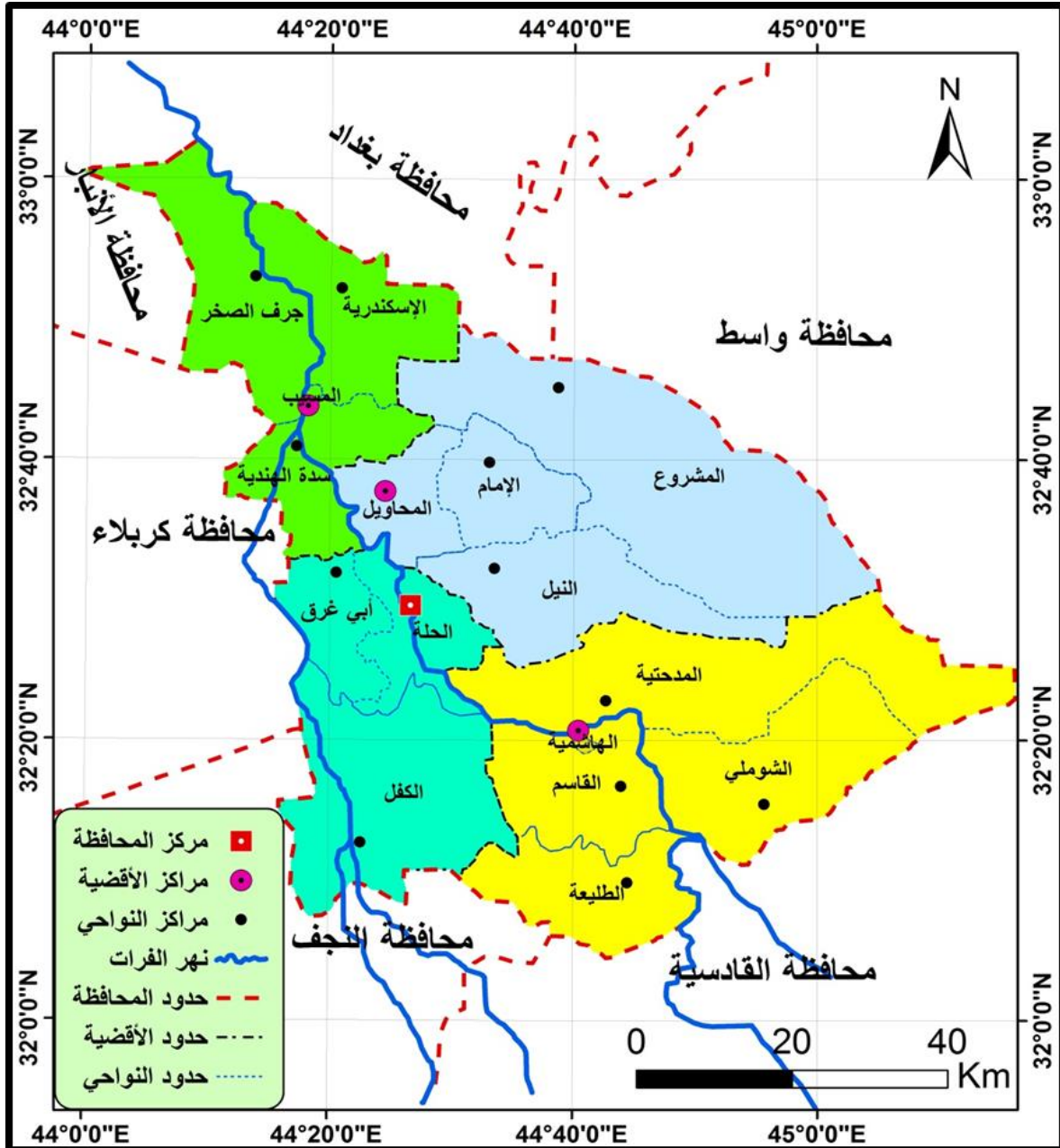
جدول (1)
الوحدات الإدارية ومساحاتها في محافظة بابل

القضاء	الناحية	المساحة كم ²	المساحة بالنسبة للقضاء %	المساحة بالنسبة للمحافظة %
الحلة	الحلة	161	18	3
	ابي غرق	191	22	4
	الكفل	526	60	10
مساحة القضاء			878	17
المحاويل	المحاويل	300	18	6
	المشروع	834	50	16
	النيل	308	18	6
	الامام	225	13	4
مساحة القضاء			1667	33
المسيب	المسيب	113	12	2
	الاسكندرية	388	42	8
	السدة	257	27	5
	جرف النصر	170	18	3
مساحة القضاء			928	18
الهاشمية	الهاشمية	101	6	2
	القاسم	327	20	6
	الشوملي	498	30	10
	المدحتية	427	26	8
	الطليعة	293	18	6
مساحة القضاء			1646	32
مساحة المحافظة			5119	

المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق , وزارة التخطيط, مديرية احصاء بابل, 2020.

خريطة (1)

الوحدات الادارية ومراكز الاقضية (منطقة الدراسة) في محافظة بابل



المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة بابل الادارية ، 2020، مقياس رسم 1:1000000

رابعاً: أهداف الدراسة:

- 1- بيان توجهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، ومدى قدرة تلك الاتجاهات للتطوير الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والبيئي فيها، بهدف تحسين جودة الحياة الحضرية لسكان المدن.
- 2- تحليل وتحديد محركات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.

- 3- اقتراح استراتيجيات وحلول لمواجهة التحديات الحضرية لتحقيق اهداف وخطط التنمية الحضرية في منطقة الدراسة وتحقيق تنمية متكاملة متوازنة بين المدن.
- 4- تحليل اثار ضعف التنمية الحضرية في تباينها المكاني، وتحسين النتائج الإيجابية لخطط التنمية في منطقة الدراسة.
- 5- قياس التباين التنموي الحضري بين مدن منطقة الدراسة.
- 6- تشخيص الوضع الحالي لمجالات التنمية المختلفة (بما في ذلك الإدارة والحكومة المحلية ، والبنية التحتية والخدمات العامة ، والجوانب الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والاقتصادية) في منطقة الدراسة.
- 7- التعرف على الفرص المتاحة لعملية التنمية في المحافظة والمعوقات التي تواجهها .
- 8- اقتراح استراتيجيات لتعزيز التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.
- 9- تحديد المشاريع ذات الأولوية وبرامج التنمية وتحديد مواقعها المكانية في منطقة الدراسة.
- 10- تحديد الخيارات المتاحة لمواجهة تحديات التنمية الحضرية في المنطقة.

خامساً: أهمية الدراسة :

- 1- تعاني المراكز الحضرية في منطقة الدراسة من ضعف واضح في تقديم خدماتها ووظائفها تجاه سكانها، وذلك انعكاس للضعف و القصور في حل ومعالجة المشكلات الحضرية المتركمة منذ مدة طويلة في منطقة الدراسة.
- 2- وفرة المرتكزات والفرص المتاحة للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة والتي معظمها مازال غير مستثمر.
- 3- أهمية منطقة الدراسة لكونها تمثل المراكز الادارية لأقضية محافظة بابل.
- 4- معرفة التوجه العام للتنمية الحضرية وإمكانية اقتراح توجهاتها المستقبلية
- 5- اظهارها طبيعة التباين المكاني لمستويات بعض مؤشرات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.
- 6- إبرازها الإمكانيات والقدرات التي تتوفر في المراكز الحضرية ودورها في تحقيق اهداف الخطط التنموية الحضرية الحالية والمستقبلية.
- 7- تتبع أهمية الدراسة من كون نتائجها قائمة بشكل كبير على الدراسة الميدانية والإحصائيات والبيانات الحكومية، لبيان اتجاهات التنمية الحضرية وطبيعة جودة الحياة الحضرية في مدن منطقة الدراسة.

سادساً: منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتركيز على جمع المعلومات وتنظيمها ووصفها لكونه يوفر نظرة عامة عن منطقة الدراسة والظاهرة المدروسة فيها، كما تم استخدام المنهج التحليلي لغرض تحليل البيانات الكمية بعد تبويبها وتنظيمها ومعرفة العلاقات السببية بين المؤشرات التنموية وأنماط توزيع الظاهرة المدروسة في منطقة الدراسة، كما أنه يساعد في الكشف عن أسباب تباين توزيع مظاهر التنمية الحضرية بين مدن منطقة الدراسة وتباين توجهاتها وتحديد المشكلات والفرص واقتراح الحلول، ولتحقيق ذلك فإنه تم اللجوء الى استخدام المنهج الكمي من خلال جمع وتحليل البيانات الرقمية والمعنوية وتبويبها بعد اجراء المسوحات والدراسة الميدانية للحصول على بعض البيانات الخاصة بالدراسة لقياس جوانب مختلفة من مؤشرات التنمية الحضرية في كل مدينة، كما أنه يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة والمرتكزات الحقيقية، وفي هذا الإطار فإنه تم استخدام المنهج المقارن، إذ تم تحليل البيانات بشكل منفصل لكل مدينة ثم ايجاد التشابه والاختلاف بين مدن منطقة الدراسة في مستويات المؤشرات التنموية

المدروسة، وذلك لتسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في تحديد توجهات التنمية الحضرية الحالية والتنبؤ باتجاهاتها مستقبلياً، زيادة على استخدام المنهج الاحصائي بهدف الحصول على الحقائق الرقمية والمعنوية المتعلقة بظاهرة الدراسة ومن ثم تحليل نتائجها باستخدام المنهج التحليلي.

سابعاً: مبررات الدراسة :

1- اظهر توجهات التنمية الحضرية الحالية في منطقة الدراسة، والتأكد من صحة تلك الاتجاهات في تحقيق اهدافها المحددة.

2- ابراز المقومات الطبيعية والبشرية في منطقة الدراسة والتي يمكن استثمارها في تحقيق التنمية الحضرية وتساهم في تحقيق اهدافها المحددة.

3- الرغبة في بيان جودة الحياة في مدن منطقة الدراسة.

4- تحديد أماكن القصور وضعف كفاءة الخدمات الحضرية فيها، لوضع الحلول ومعالجة المشكلات الحضرية في منطقة الدراسة.

5- يمكن أن تساعد دراسة تحليل توجهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة في تحديد المناطق التي تعاني من تدهور وضعف أداء البيئة الحضرية تجاه سكانها، مما يسمح بإيجاد الحلول ومعالجة المشكلات الحضرية التي تعاني منها.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسات محلية :

ت	اسم الباحث والسنة	حسين احمد الشديدي، وضاح عبد الصاحب الموسوي، يعقوب هادي عبد الرضا(2023)
1	عنوان الدراسة	تعظيم موارد التنمية الحضرية للمدن والتنمية المستدامة (1)
	هدف الدراسة	إلقاء الضوء على مفهوم التنمية الحضرية الحاكمة ومؤشراتها فضلاً على مفهوم الموارد وتقسيمها وتصانيفها وموارد المنطقة الحضرية .
	اوجه التشابه	بيان اثر الموارد المتاحة للمدينة في تحقيق اهداف التنمية الحضرية سواء كانت تلك الموارد تحصل عليها المدينة من داخلها نتيجة أنشطة اقتصادية قائمة فيها ، او موارد خارجية قادمة اليها من إقليمها او من الحكومة المركزية، او من المجتمع الدولي.
	اوجه الاختلاف	منطقة الدراسة (مدينة كربلاء) إذ تختلف من حيث الاهمية الاقتصادية والموارد المتاحة لها. كما ركزت الدراسة على دور العتبات الدينية في اضعاف الطابع التنموي على المركز الحضري لمدينة كربلاء بالتنسيق مع الجهات الحكومية في المدينة.
	النتائج	ان ضمان تحقيق ملائمة مكانية لاستثمارات العتبات الدينية من حيث الحجم والنوع والامكانات التنموية سيؤدي إلى احداث تغيرات ايجابية تنموية مستدامة للمركز الحضري لمدينة كربلاء المقدسة.
2	اسم الباحث والسنة	احسان صباح هادي السراي (2013)
	عنوان الدراسة	التنمية الحضرية للمدن القائمة في العراق- منهج تخطيطي لتنمية المناطق

(1) حسين احمد الشديدي ، وضاح عبد الصاحب الموسوي، يعقوب هادي عبد الرضا ، تعظيم موارد التنمية الحضرية للمدن والتنمية المستدامة، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، عدد 1، المجلد 40، 2023.

السكنية غير الرسمية المتدهورة عمرانياً – دراسة حالة مدينة بغداد (1).	
هدف الدراسة	بيان دور تنمية القطاع الاسكاني في تحقيق التنمية الحضرية
اوجه التشابه	ضرورة تنمية المناطق السكنية وحل مشكلة المناطق المتدهورة عمرانياً لانها تشكل عائقاً امام تحقيق التنمية الحضرية لاهدافها. وبيان دور المشاركة المجتمعية في حل المشال الحضرية التي تعيق عملية التنمية الحضرية.
اوجه الاختلاف	اقتصرت على اثر المناطق المتدهورة عمرانياً والغير رسمية واثرها في تحقيق التنمية الحضرية .
النتائج	توصلت الدراسة إلى ان المشكلات المعقدة مثل المناطق السكنية غير الرسمية المتدهورة عمرانياً ، تحتاج إلى تفكيكها وبنائها بشكل هرمي لغرض حلها . وان انجح طريقة لتكوين هذا الشكل الهرمي هو بمشاركة مجموعة اصحاب المصالح ومناقشة افكارهم ومقترحاتهم التي لها علاقة بحل هذه المشكلة .وقد تبين من الدراسة ان مشكلة المناطق السكنية غير الرسمية في بغداد هي مشكلة نوعية اكثر منها كمية ، وهي مازالت في البداية ، لذا ينبغي الأسراع في العمل على مواجهتها وحلها حلاً جذرياً باتباع استراتيجية ووقائية على وفق منهج التنمية الحضرية .
3	اسم الباحث والسنة
عنوان الدراسة	ثائر شاكر محمود بطاح الهيتي (2004)
هدف الدراسة	التوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في البيئة شبه الصحراوية – منطقة الدراسة (مدينة القائم) (2).
اوجه التشابه	اعداد نموذج مقترح للتنمية الحضرية الشاملة في المنطقة بالاعتماد على مرتكزات التنمية المتاحة والانماط المكانية للنشاطات المختلفة وتأثير التوجهات التخطيطية المطلوبة على المستويات المكانية الثلاثة
اوجه الاختلاف	اعداد نموذج مقترح للتنمية الحضرية الشاملة في المنطقة بالاعتماد على مرتكزات التنمية المتاحة والانماط المكانية للنشاطات المختلفة وتأثير التوجهات التخطيطية المطلوبة على المستويات المكانية الثلاثة
النتائج	ان للبيئة الصحراوية منظومة خاصة بها ، يمكن ان تميزها عن باقي البيئات الحضرية ، وفي هذا المجال فان للتخطيط الحضري والإقليمي دور كبير في تنمية وتطوير المدينة و أصبحت التنمية المحلية يطلق عليها بالتنمية الحضرية كتعبير أفضل أقرب إلى الواقع التخطيطي.
	إن المرحلة الرئيسية في تخطيط التنمية الحضرية للبيئة الصحراوية تتم من خلال وضع التوجهات التخطيطية والتصميمية التي تفنقر لها أغلب دراساتنا التخطيطية على مستوى الأدبيات العربية والمحلية. وإن للتنمية الصحراوية

(1) احسان صباح هادي السراي، التنمية الحضرية للمدن القائمة في العراق- منهج تخطيطي لتنمية المناطق السكنية غير الرسمية المتدهورة عمرانياً – دراسة حالة مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 2013.

(2) ثائر شاكر محمود بطاح الهيتي، التوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في البيئة شبه الصحراوية – منطقة الدراسة مدينة القائم، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 2004 .

		خصوصية كما أن لتخطيط المدن الصحراوية خصوصية أيضا ويمكن الجمع بين هذه الخصوصيات من خلال وضع التوجهات التخطيطية التي تتحدد بالنموذج التصميمي الخاص الذي يطلق عليه (المدن المتضامة (Compact Cities)
4	اسم الباحث والسنة	براء كامل عبدالرزاق
	عنوان الدراسة	التنمية الحضرية لمدينة عنه في محافظة الانبار (1)
	هدف الدراسة	تناقش الدراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الدراسة بعد عام(2003)، وبيان متطلبات التنمية الحضرية بعد ما عانت المدينة من اثار العمليات الارهابية على بنيتها التحتية والعمرانية فيها لتكون مدينة قابلة للعيش
	اوجه التشابه	دراسة واقع المدينة من حيث توزيع استعمالاتها الحضرية ونشاطها الاقتصادي
	اوجه الاختلاف	ان المشكلة الرئيسية لمنطقة الدراسة لا تتمثل في زيادة حجمها السكاني وتوسعها العمراني المفرط، وانا يتمثل في غياب المشاريع التنموية والاقتصادية، مما ادى إلى قلة فرص العمل فيها وهجرة اعداد كبيرة من سكانها إلى مدن اخرى . وبما ان المشاريع التنموية المركزية تعتمد على الحجم السكاني للمركز الحضري فقد ادى ذلك إلى تفاقم مشاكلها الخدمية والاقتصادية .وباتت مدينة طاردة للسكان.
	النتائج	تبين ان استعمالات الارض الحضرية فيها كانت نسب مساحتها وفقاً للمعيار السكاني انها تفوق المعيار المحلي ، الا ان ذلك لا يعني ارتفاع جودة الحياة فيها ، بل يرجع ذلك إلى انخفاض حجمها السكاني نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي فيها مما تسبب في هجرة اعداد ليست بالقليلة من سكانها إلى مدن اخرى بحثاً عن فرص عمل.
5	اسم الباحث والسنة	الاء هاشم كربول (2018)
	عنوان الدراسة	تحليل جغرافي لمتغيرات التنمية الحضرية (الصحية والترفيهية) في مركز قضاء الأعظمية
	هدف الدراسة	تحليل واقع حال التنمية الحضرية في منطقة الدراسة من خلال مؤشرات الخدمات الصحية والترفيهية وتحليل تبايناتها المكانية. فضلاً عن معرفة اتجاهات واشكال متغيرات تلك الخدمات باعتبارها داعمة ومؤثرة في التنمية الحضرية.
	اوجه التشابه	تحليل اتجاهات متغيرات الخدمات الصحية والترفيهية في المركز الحضري لكونه جزء من عمليات التنمية الحضرية.
	اوجه الاختلاف	اقتصارها على تحليل الاتجاهات التنموية للخدمات الصحية والترفيهية في منطقة الدراسة

(1) براء كامل عبدالرزاق، التنمية الحضرية لمدينة عنه في محافظة الانبار، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، بيروت، العدد 32، 2022.

النتائج	من خلال تحليل العلاقة بين الحجم السكاني ومستوى الخدمات الصحية المقدمة في منطقة الدراسة ، ووفقاً لمعيار تخطيط الخدمات الصحية والبالغ (2 مستشفى / 150000) نسمة .فإن في منطقة الدراسة توجد فيها مستشفى واحدة فقط (مستشفى النعمان) وهو غير مناسب لحجمها السكاني البالغ (221398) نسمة. اي انها بحاجة إلى مستشفى واحدة كواقع حال . وبالنسبة للمراكز الصحية فيشير واقع الحال إلى وجود (14) مركز صحي ، الا انه من المفترض ان يكون (22) مركز صحي. اما على مستوى الخدمات الترفيهية فانها تعاني من تدني في مستوى الخدمات الترفيهية من حيث الحاجة الفعلية وسوء الادارة والاهمال للمواقع الترفيهية.
---------	--

2- دراسات عربية

ت	اسم الباحث والسنة	ساعد هماش (2008)
1	عنوان الدراسة	التصنيع والتنمية الحضرية – دراسة تحليلية بمدينة العلمة- ولاية سطيف (1)
	الهدف	الكشف عن العلاقة الرابطة بين نشاط القطاع الصناعي في المدينة والتنمية الحضرية
	اوجه التشابه	اظهرت العلاقة بين تطور وتنمية القطاع الصناعي واثارها على التنمية الحضرية وزيادة الحجم السكاني للمدينة بفعل توافر العمل فيها والهجرة اليها.
	اوجه الاختلاف	اقتصرت على اثر النشاط الصناعي في تطور وتنمية البيئة العمرانية للمدينة
	النتائج	توصلت إلى ان للتصنيع وللوحدات الصناعية في المدينة له عدة اثار على المستوى المتعلق بالسكان وكثافتهم وهجرتهم إلى منطقة الدراسة إذ بلغت نسبتهم (12،13%) من مجموع سكان ولاية سطيف بالرغم من وجود مدن اخرى اكبر منها مساحة. فضلاً عن الاثار المتعلقة بفاعلية الانشطة الاقتصادية الاخرى كالنقل والخدمات التجارية وتحسين مستوى الدخل للسكان. وبالتالي زيادة فاعلية المدينة الوظيفية في إقليمها
2	اسم الباحث والسنة	خالد بوهند (2017)
	عنوان الدراسة	العولمة وتحديات التنمية الحضرية بالجزائر – تجربة مشروع ترامواي لكل مدينة (الكلفة والافاق المستقبلية) (2)
	الهدف	بيان مشاكل نظام النقل الحضري في المدينة وطرق معالجته لغرض فك الاختناقات والازدحامات المرورية في المدن الجزائرية الكبرى. واطهار اهمية المشاريع التنموية في قطاع النقل. وضرورة اضاء الطابع الحضري على نظام النقل في تلك المدن.

(1) ساعد هماش، التصنيع والتنمية الحضرية-دراسة تحليلية بمدينة العلمة- ولاية سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري - قسنطينة ، الجزائر،(غير منشورة)، 2008.

(2) خالد بوهند، العولمة وتحديات التنمية الحضرية بالجزائر – تجربة مشروع (ترامواي) لكل مدينة (الكلفة والافاق المستقبلية)، منتدى الاكاديمية السياسية ، الجزائر ، 2017.

	اوجه التشابه	تحليل نظام النقل الحضري في المدينة وبيان مشاكله التي تعرقل عملية التنمية الحضرية ، وبيان اثر المشاريع التنموية في هذا القطاع على معالجة مشاكل النقل والمواصلات وتنويع وسائل النقل.
	اوجه الاختلاف	اقتصار الدراسة على تحليل نظام النقل الحضري كأحد اوجه التنمية الحضرية دون بيان باقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واثرها في تشكيل نظام النقل الحضري للمدينة.
	النتائج	ان مشروع (ترامواي) لكل مدينة واحداً من المشاريع التي ستساهم بلا شك في عصرنة وتنويع وسائل النقل الحضري في الجزائر ، ومن ثم التخفيف من ازمة النقل الذي تشهده مدن الجزائر الكبيرة بسبب النمو الديموغرافي المتزايد ، وستساهم ايضاً في انعاش الاقتصاد الوطني للدولة ، كما يهدف هذا المشروع إلى انفتاح المدن الجزائرية على العالم
3	اسم الباحث والسنة	ايمان قصير، مصطفى قواس، صلاح زريب (2020)
	عنوان الدراسة	دور المدينة المتوسطة في التنمية الحضرية للمراكز العمرانية المجاورة لها - دراسة حالة مدينة خنشلة (1)
	الهدف	إعطاء فكرة حول إشكالية دور المدينة المتوسطة في التنمية الحضرية بالمراكز المجاورة و ذلك انطلاقاً من مدينة متوسطة (مدينة خنشلة) و مدى تأثيرها على التنمية الحضرية بالمراكز العمرانية المجاورة لها،
	اوجه التشابه	الربط ما بين النمو السكاني للمركز الحضري وبين النمو الاقتصادي فيها، فضلا عن اتخاذ مؤشر العمل (العاملين في القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى) وتوافر الخدمات كمؤشرات لقياس مستوى التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.
	اوجه الاختلاف	بيان اثر المدن المتوسطة في التنمية الحضرية للمراكز الحضرية القريبة منها
	النتائج	تبين من خلال الدراسة ان لمدينة خنشلة دور فعلي في التنمية الحضرية للمراكز المجاورة لها خاصة لتلك الواقعة في محيط لا يتعدى قطره (10) كم. في حين المدن البعيدة عنها فانها بقيت بنمو حضري ضعيف.
4	اسم الباحث والسنة	صالح محمد ابو عمرة ، رائد احمد صالحه (2016)
	عنوان الدراسة	تخطيط الخدمات التعليمية (المدارس) لتحقيق التنمية الحضرية في مدينة ديرالبلح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (2)
	الهدف	تقييم التوزيع المكاني للخدمات التعليمية والكشف عن مدى تطبيقها لمبدأ التنمية الحضرية
	اوجه التشابه	السعي إلى تنمية الخدمات التعليمية كإحدى اوجه التنمية الحضرية في

(1) ايمان قصير، مصطفى قواس، صلاح زريب ، دور المدينة المتوسطة في التنمية الحضرية للمراكز العمرانية المجاورة لها - دراسة حالة مدينة خنشلة ،سلسلة علوم انسانية واجتماعية ودينية ، مركز النشر الجامعي ، تونس، 2020.

(2) صالح محمد ابو عمرة ، رائد احمد صالحه ، تخطيط الخدمات التعليمية (المدارس) لتحقيق التنمية الحضرية في ديرالبلح باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، مجلة البحوث الجغرافية ، جامعة الكوفة، كلية التربية للبنات ، العدد 23، 2016.

المركز الحضري		
اقتصارها على تحليل كفاءة الخدمات التعليمية وتوزيعها المكاني .	اوجه الاختلاف	
ان تقنية نظم المعلومات الجغرافية تقنية جديدة بالاهتمام والاستخدام في دراسة كفاءة التوزيع المكاني للخدمات التعليمية بالنسبة لحياء المدينة ، وامكانية الاستعانة بتلك التقنية في توفير البدائل التخطيطية للتوزيع المكاني للخدمات التعليمية بما يضمن حالة من التوازن في توزيعها ، وينسجم مع توجهات التنمية الحضرية في المدينة. كما ابرزت الدراسة التباين في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية في المدينة والقصور في مستواها ، ومن ثم حددت افضل المواقع لاقامة مثل هذه الخدمات.	النتائج	
فاطمة الزهراء علي (2021)	اسم الباحث والسنة	5
التنمية الحضرية المستدامة وحل مشكلة العشوائيات حي الأسمرات نموذجًا (1)	عنوان الدراسة	
الكشف عن الكيفية التي يحقق بها حي الأسمرات التنمية المستدامة من خلال قيامه بوظائفه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في السياق الحضري المصري. أي الكشف عن قدرة حي الأسمرات في تحقيق وتعزيز سبل التنمية الحضرية المستدامة، كما تحاول التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر بحي الأسمرات.	الهدف	
مناقشة حل مشكلة السكن والعشوائيات كأحد اجراءات التنمية الحضرية في توفير سكن لائق وبيئة حضرية قابلة للعيش .	اوجه التشابه	
تناقش هذه الدراسة استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية جمهورية مصر العربية (30/20) بما فيها التنمية الحضرية لمدن مصر ، وكيفية التعامل مع المناطق السكنية العشوائية، متخذاً حي الأسمرات حالة دراسة ، والذي يمثل أنموذجاً لتلك المشروعات والاليات التي تتبعها الدولة لحل مشكلة لعشوائيات	اوجه الاختلاف	
استنتجت الدراسة ان هذا المشروع يعتمد على نقل ساكني المناطق العشوائية إلى مناطق سكنية متطورة وامنة تتوافر فيها كل متطلبات السكن ،للهوض بمستوى معيشة السكان. كما بينت الدراسة اساليب واليات حل مشكلة العشوائيات وتطبيق التنمية الحضرية تتمثل بعدة اجراءات ابرزها: التطوير والازالة والنقل .	النتائج	

3- دراسات اجنبية :

Bin Yang, Tong Xu, Longyu Shi (2017)	اسم الباحث والسنة	ت
Analysis on sustainable urban development levels and trends in China's cities ⁽¹⁾	عنوان الدراسة	1

(1)فاطمة الزهراء علي،التنمية الحضرية المستدامة وحل مشكلة العشوائيات حي الأسمرات نموذجًا، مجلة البحث العلمي في الاداب، القاهرة، مجلد 22،العدد 4، 2021 .

تحويل العوامل الرئيسية المؤثرة في تنمية (287) مدينة في المناطق الشرقية والوسطى والغربية من الصين بعد تقسيمها إلى أقاليم.	أوجه الهدف	
تعدد المدن المدروسة وتباينها المكاني وفي الحجم السكاني. بيان العوامل المؤثرة في التنمية الحضرية	أوجه التشابه	
استخدام طريقة التحليل الخطي لإجراء تحليل كمي للعوامل المؤثرة في التنمية الحضرية لمدينة منطقة الدراسة.	أوجه الاختلاف	
توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة في المدن تم تقسيمها إلى مدن ذات تنمية مستدامة، ومدن ذات استدامة متوسطة التنمية، ومدن غير المستدامة، ووفقاً للدراسة، تتطور معظم المدن في الصين بشكل مستدام ومستوى التنمية المستدامة في المدن أخذ في الازدياد. إذ تتطور جميع مدن المنطقة الوسطى تقريباً بشكل مستدام، وتتطور معظم المدن الغربية والشرقية بشكل مستدام أيضاً، وهناك عدد قليل من المدن متخلفة من حيث التنمية المستدامة، وعدد قليل أيضاً من المدن الشرقية تتطور بشكل غير مستدام. بالرغم من أنه بدأت التنمية المستدامة في مدن المنطقة الشرقية مبكراً، في حين بدأت التنمية المستدامة في مدن المنطقة الغربية في وقت متأخر وكانت حالة التنمية المستدامة فيها سيئة.	النتائج	
kwasi Gyau Baffour Awuah, Raymond T. Abdulai (2022)	اسم الباحث والسنة	ت
urban Land and Development Management in a challenged Developing World :An Overview of new Reflections ⁽²⁾	عنوان الدراسة	2
تحليل واثارة ضروريات التنمية الحضرية والادارة الحضرية المستدامة في العالم النامي.	الهدف	
اظهار التحديات التي تواجه عملية التنمية الحضرية كالزيادة السكانية في المناطق الحضرية وتفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية وانتشار السكن العشوائي. مع بيان الحلول لها.	أوجه التشابه	
اقتصرت على تحليل ضروريات التنمية الحضرية والتحديات التي تواجهها في مدن العالم النامي.	أوجه الاختلاف	
ترى هذه الدراسة ان هنالك عدة تحديات للتنمية والادارة الحضرية في العالم النامي ، كما ان المشهد العالمي للبيئة المبنية يمر بتغيرات سريعة ، وهذه التغيرات من وجهة نظر الدراسة انها غارقة في ثلاث ضروريات أساسية والتي لها اثار خطيرة على العالم النامي ، وهذه الضروريات هي النمو السكاني وتزايد التحضر والذي فرض التحديات البيئية على المدن ، وخاصة تغير المناخ والسعي إلى تبني الاستدامة كعلاج شافي لهذه المتغيرات ،يقابل ذلك التطور والتقدم التكنولوجي .	النتائج	
P Anjaneyulu, P Padmanabha Rao (2024)	اسم الباحث والسنة	ت
Urbanization and Urban Development in Telangana: Community Service Perspective ⁽³⁾	عنوان الدراسة	2
تحليل التنمية الحضرية في مدن ولاية (تيلانجانا) الهندية وبيان اثر السياسات الحكومية في احداث التنمية الإقليمية لولاية (تيلانجانا). واطهار دور ارتفاع معدلات التحضر	الهدف	

(1) Bin Yang, Tong Xu, Longyu Shi, Analysis on sustainable urban development levels and trends in China's cities, Journal of Cleaner Production, Volume 141, 2017.

(2) kwasi Gyau Baffour Awuah, Raymond T. Abdulai, urban Land and Development Management in a challenged Developing World :An Overview of new Reflections, journal Land,MDPI,Basel,Switzerland,2022. <https://doi.org/10.3390/land11010129>

(3) P Anjaneyulu, P Padmanabha Rao , Urbanization and Urban Development in Telangana: Community Service Perspective , ASEAN Journal of Community Service and Education ,Vol.3, No.1, 2024.

والتصنيع في تنامي التنمية الحضرية للمركز الحضري.		
ايجاد التبيان في مستويات التنمية الحضرية ورفاهية العيش بين مدن ولاية (تيلانجانا)، واطهار الامكانات التي تتمتع فيها معظم المدن التابعة لتلك الولاية ومن ابرزها عاصمتها مدينة (حيدر اباد).	اوجه التشابه	
وجود سياسة حكومية واضحة ومنفذة تم اتباعها في هذه الولاية وهو انشاء مدن ومراكز حضرية كأقطاب تنموية وجاذبة للسكان ابرزها مدينة (بييرل سيتي) لمعالجة التفاوت الكبير في مظاهر التنمية الحضرية وتركز السكان في المدن الكبرى مثل (حيدر اباد) والتي بلغ عدد سكانها عام (2011) نحو (6,809,970) نسمة. فيما بلغت المدينة الثانية وهي (Warangal) نحو (620,116) نسمة. وقد تم اظهار اثار تلك السياسة بشكل واضح في الدراسة.	اوجه الاختلاف	
أظهرت نتائج الدراسة تركيز مظاهر التنمية الحضرية بشكل كبير في العاصمة الادارية للولاية وهي مدينة (حيدر اباد) وذلك لقيمتها الادارية والتاريخية التي تمتد لأكثر من (400) عام. كما انها تشتهر بمراكز قوة تكنولوجيا المعلومات وبوجود مؤسسات تعليمية ومستشفيات ذات مستوى عالمي، كما أنها المصدر الرئيسي للقوى العاملة الماهرة. وأصبحت مدينة (بييرل سيتي) الآن أحد مراكز تكنولوجيا المعلومات العالمية في العالم مع وجود عدد كبير من الشركات متعددة الجنسيات مثل مايكروسوفت وجوجل و(TCS) وغيرها. ونظراً لجميع الأسباب الإيجابية المذكورة أعلاه، فإن المدينة جاذبة للاستثمارات وفرص العمل. لديها نظام شبكة موصلات جيد مثل المترو والطريق الدائري الخارجي. في حيدر أباد، و تعمل منطمتان حكوميتان على تطوير المدينة التاريخية وهما مؤسسة بلدية حيدر أباد الكبرى (GHMC) وحيدر اباد.	النتائج	
Liang Chen (2023)	اسم الباحث والسنة	ت
Analysis of Sustainable Urban Development in China and Japan (1)	عنوان الدراسة	4
دراسة ومقارنة التخطيط الحضري في الصين واليابان، كما تناقش هذه الدراسة المشاكل الرئيسية في بناء التنمية الحضرية المستدامة في الصين وتقدم بعض الحلول المقابلة لها.	الهدف	
تحليل المشاكل التي تعترض عملية التنمية الحضرية في المراكز الحضرية واقتراح الحلول المقابلة لها. بيان دور مخططات المساحات الخضراء في المدن ودورها الاجتماعي والاقتصادي على المدينة والسكان .	اوجه التشابه	
اتخذت الدراسة من مخططات المساحات الخضراء و مؤشراتها وكفاءتها في المدن الصينية واليابانية اساساً في المقارنة دون تحليل المؤشرات الاخرى كالسكني والتجاري والصناعي ، باعتبارها احد اوجه التنمية الحضرية .	اوجه الاختلاف	
الواضح أن نظام مؤشر المساحة الخضراء في الصين يعاني من مشاكل وإن تخطيط المساحات الخضراء ليس علمياً بدرجة كافية، كما أن التخطيط الحضري والتنمية الخضراء كذلك سلبية في كثير من المدن، ولا توجد ضوابط وحماية كافية للمساحات الخضراء.	النتائج	
Simone Tappert, Asma Mehan, Pekka Tuominen (2024)	اسم الباحث والسنة	ت
Citizen Participation, Digital Agency, and Urban Development (1)	عنوان الدراسة	5

(1) Liang Chen, Analysis of Sustainable Urban Development in China and Japan, Proceedings of the 7th International Conference on Economic Management and Green Development, 2023.

الهدف	بيان اهمية النهج التشاركي في عملية التنمية الحضرية واستخدام التقنيات الحديثة في تقوية دور هذا النهج في عملية التنمية الحضرية.
اوجه التشابه	اظهار دور المشاركة المجتمعية والتقنيات الحديثة في تطور مخططات التنمية الحضرية ومدى قدرتها على تقديم الحلول للمشاكل المتعددة التي تعترض عملية التنمية الحضرية.
اوجه الاختلاف	التركيز على النهج التشاركي المجتمعي ، واستخدام التقنيات الرقمية في دعم النهج التشاركي كجزء من عمليات التنمية الحضرية.
النتائج	تؤكد نتائج الدراسة على إمكانات التقنيات الرقمية في إنشاء مدن صالحة للعيش ومستدامة ومرنة من خلال أساليب تشاركية مجتمعية، حيث يلعب المواطنون دورًا مركزيًا في تشكيل المستقبل الحضري بشكل فعال لمجتمعهم. ويظهر مدى أهمية استخدام كل من المناهج التشاركية التناظرية والرقمية لمعالجة وإدراج الاحتياجات المتنوعة وكيف يمكن تسخير إنتاج المعرفة المحلية من خلال الأدوات الرقمية لإثراء عمليات التنمية الحضرية. التركيز على النشاط، لا سيما في المجال الرقمي. وان إحدى النتائج الأكثر أهمية لهذه الدراسة هي أن التكنولوجيا ليست علاجًا سحريًا، إذ على الرغم من أنها توفر حلولاً مبتكرة وفرصًا لم يسمع بها من قبل لمشاركة المواطنين وعمليات التنمية الحضرية ، إلا أن هياكل السلطة وعمليات صنع القرار الحالية هي المؤثرة في نهاية المطاف. ومن الممكن أن تصبح الأدوات الرقمية، مهما كانت متقدمة، غير فعالة.

تاسعاً: عينة الدراسة

تم اعداد استمارة استبيان خاصة بمنطقة الدراسة للحصول على بعض المعلومات التي تخص مؤشرات خصائص الأسرة والحالة العمرانية والخدمية للمدينة، وذلك بسبب عدم توفر البيانات الحكومية الدقيقة الخاصة بهذا الموضوع، واعتمد على عدد الأسر في منطقة الدراسة كمعيار لتحديد حجم عينة الدراسة، ولضمان عدم التحيز في نتائج الدراسة الميدانية فقد تم توزيع استمارات الاستبيان على عينة عشوائية في كل مدينة من مدن منطقة الدراسة، و قد تم الاستعانة بمسؤولي الاحياء السكنية(المختارين) والاكاديميين وبعض الموظفين في ملاك تربية محافظة بابل المنتشرين عموم منطقة الدراسة، فضلاً عن فريق البحث، وذلك بهدف عدالة توزيعها في معظم اجزاء منطقة الدراسة، وبلغ عدد الاسر(113054) اسرة في منطقة الدراسة. توزعت بواقع (88604) اسرة في مدينة الحلة ،و(6056) اسرة في مدينة المحاويل، و(11147) اسرة في مدينة المسيب، و(7246) اسرة في مدينة الهاشمية، وبلغ عدد استمارات الاستبيان نحو (1522) استمارة حسب قانون (ستيفن ثامسون) وتوزعت على مدن (الحلة ، الهاشمية ، المحاويل، المسيب) بواقع (1050، 183، 76، 213) استمارة على التوالي .

$$N = \frac{n * p(1 - p)}{\left(n - 1 * \left(\frac{d^2}{z^2} \right) \right) + p(1 - p)}$$

N= حجم العينة

n= حجم المجتمع

p= 0,50 القيمة الاحتمالية وهي

(1) Simone Tappert, Asma Mehan, Citizen Participation, Digital Agency, and Urban Development, Urban Planning, Vol.9 , 2024.

نسبة الخطأ وتساوي $d = 0,05$
مستوى الثقة $0,95$ وتساوي $Z = 1,96$

المصدر: محمد صبحي ابو صالح، الطرق الاحصائية، دار اليزوري للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2009، ص26.

عاشراً: هيكلية الدراسة:

تتكون هيكلية الدراسة من الفصل الاول الذي عرض فيه مفاهيم وابعاد التنمية الحضرية مبثين، تناول المبحث الاول التنمية الحضرية من حيث الاسس والمفاهيم المرتبطة بها، اما المبحث الثاني فعرض مفهوم التنمية وانواعها وابعادها، في حين ناقش الفصل الثاني الإمكانيات الجغرافية وأثرها في التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، إذ ناقش الامكانيات الطبيعية والبشرية فيها، أما في الفصل الثالث فإنه حلل وناقش خصائص ومؤشرات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، وتكون من ثلاث مباحث، ناقش الاول منها مؤشرات خصائص الاسرة، فيما ناقش الثاني مؤشرات وخصائص الوظيفة السكنية، أما الثالث فعرض وحلل مؤشرات وخصائص الخدمات الحضرية، ثم تناول المبحث الرابع مؤشرات الخدمات التعليمية والصحية في منطقة الدراسة، وفي الفصل الرابع تناول التأثير الاقليمي للوظائف الحضرية ودورها في تحليل توجهات التنمية الحضرية، وتآلف من مبحثين، في الاول ناقش البنية الوظيفية في منطقة الدراسة وبيان مجالها الإقليمي لكل مدينة، وفي المبحث الثاني درس احجام المدن ودورها في تحديد توجهات التنمية الحضرية، أما الفصل الخامس فإنه درس تحليل وابعاد واستراتيجيات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، وتكون من مبحثين، الأول درس دوافع وابعاد التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، في حين درس الثاني التحليل الاستراتيجي لإمكانيات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، فضلاً عن الاستنتاجات والاقتراحات.

إحدى عشرة: المفاهيم والمصطلحات:

1- **التحضر:** يشير التحضر إلى نمو نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية وهو التوسع المادي الاضافي(المدى المكاني) للمراكز الحضرية الموجودة فعلياً⁽¹⁾، وتعرف الامم المتحدة التحضر على انه مسار التحول في السكان من مجتمع ريفي إلى مجتمع اكثر حضرية، معبراً عنها عددياً، كما يشير التحضر إلى الزيادات في نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق الحضرية في الغالب بسبب الهجرة الصافية من الريف إلى الحضر⁽²⁾.

2- **سهولة الوصول:** يمكن تعريف إمكانية الوصول على أنها سهولة الوصول إلى الأنشطة في مكان ما إلى مكان آخر عبر شبكة النقل، وفقاً لذلك، تعتمد إمكانية الوصول على التوزيعات المكانية للوجهات (مراكز الفرص) بالنسبة إلى موقع معين، وحجم ونوعية وطابع الأنشطة الموجودة في الوجهات، وكفاءة نظام النقل، وخصائص المسافر، وتعتبر إمكانية الوصول بشكل عام أحد أهم المحددات لأنماط استخدام الأراضي، من ناحية أخرى فإن استخدام الأراضي له تأثير قوي على إمكانية الوصول من

(1) Ralph J. Alig , Robert G. Healy, urban and Built-up Land Area Changes in the united states :An empirical Inverstigation of Determinants, journal land Economics , university of Wisconsin press, vol.63, No.3, 1987, pp.215-226.

(2) Manzoor Hussain, Iram Imitiyaz, urbanization concepts, dimensions and factors, International Journal of Recent Scientific Research, 2018, Vol. 9, pp. 1. ,p. 23516.

- خلال التوزيع المكاني للأنشطة الحضرية، وبالتالي فإن إمكانية الوصول والاستخدام مترابطتان بشدة، لذلك تعد إمكانية الوصول عنصراً أساسياً في نمذجة استخدام الأراضي في المناطق الحضرية⁽¹⁾.
- 3- السكن العشوائي: وهي تلك المساكن التي تبنى من دون ترخيص قانوني فوق ارض غير مجهزة للبناء مملوكة للحكومة او الاشخاص، وفي موقع قد لا يكون ملائماً للاستعمال السكني (2) .
- 4- التنمية المستدامة: عرّف تقرير مستقبنا المشترك التنمية المستدامة بأنها "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"⁽³⁾.
- 5- التخطيط الحضري: يُعرف التخطيط الحضري أيضاً باسم تخطيط المدن، وهي تشمل اجراءات تخطيطية مختلفة لتحقيق تنظيم اقتصادي واجتماعي مستدام وسهل الاستخدام لجميع عناصر المدينة او المدينة او أي بيئة حضرية أخرى، يجب أن تهتم بإسكان السكان، والتوظيف، والترفيه، والتجارة والأعمال، والصرف الصحي، والتنقل والاتصال إلى جانب الحفاظ على التراث الطبيعي والمعماري للمكان⁽⁴⁾.
- 6- التنمية الحضرية: التغيير الموجه الذي يعترى المدينة وتحسين أحوال المجتمع المختلفة بوضع برامج تنموية يساهم فيه الشعب مع الحكومة في تنفيذه آخذاً بعين الاعتبار الواقع المادي والبشري والطبيعي والثقافي ووضوح الأهداف بأساليب ديمقراطية"⁽⁵⁾.

(1)Henning Sten Hansen, Analysing the Role of Accessibility in Contemporary Urban Development, International Conference on Computational Science and Its Applications, Computational Science and Its Applications –ICCSA, Seoul, Korea, part.1,2009,pp.386.

(2)منظمة الامم المتحدة،المستوطنات العشوائية في العالم الثالث، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا)،نيويورك، 1995،ص192.

(3)United Nations, Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future, 1987, pp.15.

(4) International Academy, Participatory Urban Planning: Making Cities Inclusive of Urban Poor-(Module – I), PRIA International Academy.

(5) حسن علي حسن ، المجتمع الريفي الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1991 ، ص 311.

الفصل الأول

مفاهيم وإبعاد التنمية الحضرية

تمهيد

يناقش هذا الفصل مفهوم التنمية الحضرية من حيث الأسس والمفاهيم المرتبطة بالتنمية الحضرية، مع الإشارة الى مفهوم التنمية وعرض اشكالها كالتنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية الشاملة، يتألف هذا الفصل من مبحثين، المبحث الاول يدرس ويناقش مفهوم التنمية الحضرية وبيان اسسها واهدافها واهميتها، أما المبحث الثاني فانه يعرض مفهوم التنمية والتنمية المستدامة والتنمية الشاملة والتنمية البشرية، ويهدف هذا الفصل إلى تكوين معرفة مسبقة عن مفهوم التنمية الحضرية والمفاهيم المتعلقة بها، لتكون عوناً في فهم وبيان توجهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة

المبحث الاول

التنمية الحضرية – أسس ومفاهيم ومؤشرات

اولاً: مفهوم التنمية الحضرية

لا يمكن الانكار بأن المشاكل الحضرية هي ليست وليدة اللحظة ، بل انها قد ظهرت منذ الالف السنين، إلا أنها في العقود الاخيرة بات حجمها اكثر تأثيراً على النظام الحضري وعلى نوعية حياة سكان المدن، وظهرت الحاجة إلى وجود استراتيجيات مخططة وارادية لمواجهة وإيجاد الحلول للمشاكل الحضرية ليس فقط الحاضر منها بل لابد ان تكون تلك الحلول تسبق تلك المشاكل المحتملة الحدوث مستقبلاً، وهذا ما تسعى إليه " التنمية المستدامة" بشكل عام و" التنمية الحضرية " بشكل خاص والتي تعد إحدى صور التنمية المستدامة التي تهدف إلى خلق أو تحويل المدن بجميع ابعادها(البيئية،الاقتصادية، الاجتماعية) إلى مدن صالحة للعيش من خلال تحسين بنية المدينة وتحسين جودة الحياة الحضرية لسكانها، مثل (سهولة الوصول، جودة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، فرص العمل، القضاء على الفقر ، تحقيق المساواة والعدالة في الحصول على الخدمات وتوزيع الدخل .. الخ) دون التجاوز على قدرة الاجيال القادمة في الحصول على متطلباتهم واحتياجاتهم مستقبلاً، أي أن استدامة المناطق الحضرية تشمل مجموعة من القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة، فضلاً عن ذلك تتطلب استدامة المناطق الحضرية أيضاً اعتماد نطاق جغرافي يشمل تلك النظم البيئية والأشخاص الموجودين خارج المناطق الحضرية المباشرة، مثل المناطق النائية والمناطق الريفية، والتي تتأثر بالاستهلاك والطلبات الحضرية.

تُعرّف التنمية الحضرية بأنها العملية التي يمكن من خلالها تحقيق التحسين القابل للقياس لرفاهية الإنسان على المدى القريب والطويل من خلال الإجراءات عبر البيئة (استثمار الموارد مع التأثير البيئي) والاقتصادي (كفاءة استخدام الموارد والعائد الاقتصادي) والأبعاد الاجتماعية (الرفاه الاجتماعي والصحة)⁽¹⁾، أي أنها عبارة عن مجموعة من الاجراءات والاساليب التي تهدف إلى تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدينة، وتحسين وتطوير أدائها الوظيفي عن طريق رفع كفاءة وكفاية مكوناتها الداخلية للارتقاء بالمجتمع الحضري والبيئة الحضرية نحو الأفضل وفق بيئة حضرية متوازنة ، وتعرف أيضاً بمفهومها الشامل هي نقل المجتمع من الاوضاع القائمة إلى اوضاع اكثر تقدماً لتحقيق

(¹) National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, Pathways to Urban Sustainability: Challenges and Opportunities for the United States, The National Academies Press, Washington, DC, 2016,pp.2.

أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والامكانيات المتاحة في سبيل تحقيق الأهداف التنموية وحل المشكلات الحضرية وتلبية احتياجات المجتمع في البيئات المختلفة، ويعرف البعض التنمية الحضرية على أنها "عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى الحضرية، والتغير الموجه الذي يعترى المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفي ضوء الضبط الذي لا يستند على أسس قرايبه، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض" (1)، كما تعرف أيضا بأنها مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة والمقصودة التي تحدث في المجتمع المحلي الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، وفي تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمتيسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن وفي اقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل الحضريين، وإدماج المجتمع المحلي المتخلف في الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الحضرية الشاملة (2)، وتعني كذلك "التغير الموجه الذي يعترى المدينة وتحسين أحوال المجتمع المختلفة بتسطير برنامج تنموي يساهم فيه الشعب مع الحكومة في تنفيذه أخذاً بعين الاعتبار الواقع المادي والبشري والطبيعي والثقافي ووضوح الأهداف بأساليب ديمقراطية" (3)، ومن ما ذكر من التعاريف المتعددة التي وصفت عملية التنمية الحضرية يمكن أن نوجز خصائص التنمية الحضرية بما يأتي:

- 1- التنمية الحضرية عبارة عن عملية تحسين وتطوير للبيئة الحضرية حتى تكون بيئة قابلة للقياس لمعرفة درجة الرفاه البشري فيها ومقارنته بمدينة أخرى.
- 2- هي عملية ارادية مخططة تهدف إلى تحسين الاداء الوظيفي والخدمي للمدينة تجاه سكانها القاطنين فيها والغير قاطنين فيها ايضاً.
- 3- أن المفهوم الشامل للتنمية الحضرية هو عبارة عن عملية نقل المجتمع الحضري من الحالة القائمة إلى حالة أكثر تطور ورفاه اقتصادي واجتماعي وبيئي، مع مراعاة حقوق الاجيال القادمة.
- 4- أن من ابرز خصائصها المميزة لها هو انها ذات جهود مشتركة بين أفراد المجتمع الحضري والجهات الحكومية والتخطيطية في المدينة، إذ أن تغيب دور مجتمع المدينة في وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية، قد يضعف من نتائجها وانجازاتها التي يمكن أن تتحقق بشكل افضل واعم في حال كان مساهمة مجتمع المدينة فيها اكبر
- 5- هي عبارة عن تغيرات طويلة الأجل أو قصيرة تطراً على المدينة بل وحتى على مجتمعتها، مثل تغير الكثافة السكانية، تغير استعمالات الارض، تجديد أو إنشاء مباني جديدة، توفير فرص عمل وما إلى ذلك.

(1) محمد عبد الفتاح، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002 ، ص188.

(2) كمال التابعي ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1985 ، ص 46.

(3) حسن علي حسن ، المجتمع الريفي الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1991 ، ص 311.

وورد مفهوم التنمية الحضرية المستدامة ضمن مؤتمر العمران (21 في برلين) بأنها " تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك إلى الجانب العمراني كل من الجانب البيئي والثقافي والسياسي والمؤسسي والاجتماعي والاقتصادي، دون ترك اعباء للأجيال القادمة، وهذه الابعاء تكون الناتجة عن إستنزاف الموارد الرئيسية وأن الطموح هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على اساس التوازن بين المواد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية التي تؤدي دوراً مهماً في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية " (1).

وكما هو معروف في بداية ظهور مفهوم التنمية المستدامة اوائل ثمانينات القرن الماضي لم تكن هنالك اشارة صريحة عن تنمية المراكز الحضرية، وظهر مركزاً في بداية الأمر على القضايا البيئية العالمية ، مع اهتمام قليل بالمدن والتحضر، بيد أن أوائل التسعينات شهدت (اعلان اسطنبول) الذي ينص على اهمية الاستدامة في المستوطنات البشرية الحضرية ، ومنذ ذلك الحين بات المجتمع الدولي يعترف بنوع المشاكل التي تعاني منها المناطق الحضرية والحاجة إلى إيجاد حلول ومعالجات لتحقيق الاستدامة الحضرية، وذلك للحد من ضغوطات النمو الحضري السريع . والتنمية الحضرية تطورت بفعل التغيرات أو التحولات التي اصابته المدن على مستوى تطور وتزايد السكان في العالم وكذلك التوسع المهم الذي عرفته الحواضر الكبرى ، والذي كان يتطلب مد هذه الحواضر بمزيد من القدرة على اعادة سكانها وبشكل مستمر ودون انقطاع .

وتشير الدراسات إلى قيام هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدأ هذا منذ عام (1951) حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينظر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام(1957) أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلى المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة، وجاء في إحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام (1958) "إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغيير الموجه الذي بدأ يعترى المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغيير الموجه نحو استخدام الأرض، وشكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري والمتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية" (2).

كما ركز التقرير الصادر عن ذات المنظمة عام (1961) على الآثار السلبية الناجمة عن المبالغة في التركيز السكاني الحضري على البعد الاقتصادي لتطوير المناطق الحضرية، لذلك نبه إلى ضرورة التوازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي، وعدم تجزئة مفهوم التنمية والأخذ بمبدأ التكامل والشمولية، إذن فالتنمية الحضرية هي عملية ديناميكية مستمرة، شاملة وموجهة تقوم على أساس إحداث

(1) التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، تخطيط المدن المستدامة، توجهات السياسات العامة ، برنامج الأمم المتحدة ، الشركة الاردنية للصحافة والنشر ، عمان، 2009، ص 2-5.

(2) منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001 ، ص 69-70.

تغيرات وتحولات وتحسينات هيكلية في النظم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الحضري من خلال إجراءات مقصودة ومخططة تعمل على توظيف كل الإمكانيات المتاحة والموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتوفرة أو التي يمكن إتاحتها بهدف تحسين جودة الحياة الحضرية وتطوير المجتمع الحضري وإشباع حاجاته وحل مشكلاته وتحقيق نهضته وتقدمه، وهي عملية يتمكن بها المجتمع الحضري من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيبها وفقاً لأولوياتها، مع ضرورة ضبط الموارد والإمكانيات المرتبطة بتحقيقها، ويساعد ذلك المسؤولين على تحديد مجالات الفرص والتهديدات لوضع الاستراتيجيات المناسبة للتنمية الحضرية المستقبلية .

ثانياً: التنمية الحضرية المعاصرة

تأثرت عملية التنمية الحضرية بعوامل عدة ساهمت في تغيير شكل ومضمون وتوجهات الخطط التنموية الحضرية في دول عديدة حول العالم في السنوات القليلة الماضية من الالفية الجديدة، ويمكن لنا أن نلخص تلك العوامل بما يأتي:

1- زيادة عدد سكان الحضر على مستوى العالم في الآونة الاخير بسبب الزيادة الطبيعية والهجرة، مما يزيد من مشاكل الاسكان والطلب على خدمات البنى الأساسية بشكل يفوق الفترات السابقة من حياة كل مدينة، فضلاً عن تفاقم مشاكل ارتفاع الكثافة الاسكانية والسكنية، ومشاكل السكن العشوائي والفقير والجريمة وما إلى ذلك، وتشير الدراسات الحديثة والتقارير الخاصة بالأمم المتحدة إلى أنه بحلول عام (2050) سيعيش نحو (7) اشخاص من كل (10) اشخاص في المدن حول العالم ، فضلاً عن كونها تساهم بما يقارب (80%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي⁽¹⁾، وأن سرعة النمو الحضري بوتيرة متصاعدة وسريعة قد تعرقل جهود التنمية الحضرية في بلوغ اهدافها، نتيجة ظهور التجاوزات والسكن العشوائي والفقير في المدن وبالأخص في مدن العالم النامي، لذا فإن عملية التنمية الحضرية باتت امام موقف يحتاج إلى تطور وتنمية اكثر بعد وانتشار في ارجاء المدن، لسد المتطلبات المتزايدة لسكان المدينة.

2- ومع تزايد المخاوف العالمية من ظاهرة الاحتباس الحراري وتلوث الغلاف الغازي، وضرورة التقليل من حجم الملوثات الغازية و بالرغم من صغر المساحة التي تشغلها المدن على مستوى المعمورة، تعد المدن من المساهمين الرئيسيين في تغيير المناخ. ووفقاً لموئل الأمم المتحدة، تستهلك المدن (78%) من طاقة العالم وتنتج أكثر من (60%) من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومع ذلك، فإن مجموع مساحتها يمثل أقل من (2%) من مساحة سطح الأرض⁽²⁾، وصار استخدام الطاقة النظيفة أحد أهداف التنمية الحضرية، بل على اساسها يقاس مدى تقدم المدينة، وأصبحت من سمات التنمية الحضرية في مدن العالم المتقدم، وأن التنافس بين المدن في مجال استخدام مصادر الطاقة النظيفة مفتوحاً على مصراعيه بين دول العالم وبالأخص بين مدن العالم المتقدم . ومن اهم مصادر الطاقة النظيفة هي: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهربائية، وتستخدم في مجال خدمات النقل والاضاءة وغيرها.

(1) منظمة الامم المتحدة ، البنك الدولي ، التنمية الحضرية ، مقال منشور في 2022/10/26، على الموقع الالكتروني:

<https://www.albankaldawli.org>

(2) منظمة الامم المتحدة ، المدن والتلوث ، مقال تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/10/26، على الموقع الالكتروني:

<https://www.un.org>

3- ظهور العولمة كقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية في العالم المعاصر بشكل مؤثر واكثر وضوحاً بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الثنائية القطبية في العالم عام (1991)، وفرض نظام العولمة الذي تبنته الدول المتقدمة على حساب باقي دول العالم وبصيغ وواجه متعددة ، وأصبح العالم امامها مصغراً وضعف تأثير الحدود بين دول العالم امام الاسواق العالمية ونقل المعرفة والابتكارات التكنولوجية الحديثة من موطنها الاصلي إلى باقي دول العالم. وتنظيم حركة الاستثمارات وتوسيع التجارة الدولية، فضلا عن تصدير وتسويق الثقافة الغربية إلى الدول الاخرى ،وسرعة حركة نقل رأس المال عبر الحدود بين الدول في العالم، وقد فرضت العولمة نفسها في الآونة الاخير كقوة مؤثرة بصورة غير مباشرة في عملية التنمية الحضرية ،من خلال ادخال وانتشار المعرفة والبرامج والتكنولوجيا الحديثة في دول العالم، فضلا عن الانظمة الاقتصادية والتجارية بين المدن على الصعيد الداخلي والخارجي، وتخصص مناطق تجارية أو شركات استثمارية او مؤسسات صناعية كبرى في تلك المدن مثل مدن (برلين، باريس، نيويورك، واشنطن، طوكيو، بكين) وباتت تستخدم بصور مختلفة في اعداد و تخطيط وتنفيذ عملية التنمية الحضرية في العديد من مدن العالم وفي مقدمتها مدن العالم المتقدم.

4- التطور الكبير الذي شهدته التكنولوجيا الحديثة والبرامج الرقمية الذكية والذكاء الاصطناعي ،بعد الثورة التكنولوجية في ثمانينيات القرن الماضي، وتطورها اكثر في الالفية الجديدة، مما دفع العديد من المؤسسات الحكومية لمدن عديدة في العالم إلى ادخال واستثمار تلك التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في مشاريع التنمية الحضرية، لدرجة أصبح احد مقاييس التطور في الرفاه الشخصي لسكان مدينة ما، وبسببها تجاوزت عملية التنمية الحضرية مرحلة التنمية الحضرية التقليدية، وصارت في مدن عديدة عبارة عن تنمية حضرية ذكية، من خلال استثمارها لمنتجات المعرفة والتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات لسكان المدينة مثل خدمات النقل والتعليم والصحة ورفع النفايات ومراقبة الشوارع والطرق الخارجية بالكاميرات الذكية وما إلى ذلك.

ثالثاً: متطلبات التنمية الحضرية

وتشتمل متطلبات التنمية الحضرية على ما يلي (1) :

- 1- الاعتماد على المتغيرات التي تطرأ على سكان المدينة والبيئة الحضرية والتقنيات الحديثة والتنظيم العلمي المتقدم وبهذا يكون من ضمن متطلبات التنمية المكانية الحاجة إلى استحداث الإدارة الذكية التي تعد من الادارات الفعالة في المدن وذلك لما تتميز بها من سهولة السيطرة على المدينة وتحديد أماكن التي قد تتعرض إلى بعض المشاكل وعلى سبيل المثال لا الحصر الازدحام المروري أو انقطاع المياه أو الكهرباء وغيرها .
- 2- الاعتماد على العنصر البشري كونه يعد الغاية او الوسيلة في العملية التنموية فهو الذي يستطيع أن يستثمر الموارد الطبيعية ويكون الاقتصاد ويخطط ما يحتاج من متطلبات الحياة داخل المدن.
- 3- الاعتماد على المستقرات الريفية في الإقليم والتي تمارس في الغالب النشاط الزراعي حيث إن علاقة المدينة بإقليمها هي علاقة الأخذ والعطاء والتأثير والتأثر , فلا تنمية مكانية حضرية بدون تنمية الريف واستقرار السكان فيه للحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة والتي تعد من أبرز واهم الأمور التي تسبب تلكاً الإدارة الحضرية في المدينة .

(1) قتيبة محمد شلال القيسي، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الانبار،(غير منشورة) ،2020، ص27.

4- التغيير الجوهري الذي يحدث على استخدامات الأرض بفعل الممارسات التي يقوم بها الانسان سواء داخل المدينة او إقليمها والذي يتطلب التنظيم بما يحقق التوازن البيئي .
وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة وجود عنصر اخر اساسي في عملية التنمية الحضرية وبالوقت نفسه قد يسبق هذا العنصر المتطلبات السابقة الذكر في ضرورة الوجود، الا وهو عنصر (السياسات الحضرية) وهي ببساطة اسلوب ابتكاري خاص لكيفية تحقيق أهداف التنمية الحضرية في حدود الامكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة عن الصعوبات المتوقعة والظروف الخارجية في بيئة العمل والحركة، وتمر اعداد سياسة التنمية الحضرية بعدد من الخطوات ،وكما موضحة في الشكل (1) .

شكل (1)

نظام سياسة التنمية الحضرية



المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

محمد السيد طلبية، محمود احمد المرسي ، "دعم سياسات الإسكان والتنمية الحضرية باستخدام إدارة المعرفة"، مؤتمر الإسكان العربي الثالث، المملكة الاردنية الهاشمية ، (بدون تاريخ)، ص11.

إذ تبدأ تلك العملية بحصر المدخلات (الاحتياجات المجتمعية والمطالب والموارد المتاحة)، ثم توضع تلك المدخلات على طاولة متخذي القرار ومخططي التنمية وواضعي السياسة الحضرية (الحلقة التحويلية)، وفي أغلب الاحيان جل السياسات الحضرية تُفقد في الممارسة (التطبيق) إلى الدروس المستفادة (1)، حيث تفقد حيويتها بسبب سوء الادارة او ضعف التطبيق او معوقات ادريية مثل السكن العشوائي او حيازة الارضي وما إلى ذلك، هذا وشهد مفهوم السياسات الحضرية تطوراً كبيراً في الآونة الاخيرة ، وقد يكون ذلك بالتزامن مع تطور مفهوم التنمية الحضرية، فإذا كانت بلدان عديدة تعد

(1) محمد السيد طلبية، محمود احمد المرسي ، "دعم سياسات الإسكان والتنمية الحضرية باستخدام إدارة المعرفة"، مؤتمر الإسكان العربي الثالث، المملكة الاردنية الهاشمية ، (بدون تاريخ)، ص11.

مدنها انها مجرد جهات تقدم الخدمات الأساسية لسكانها ،على سبيل المثال لا الحصر(جمع النفايات ، الصرف الصحي) ولا تتطلب في ذلك سياسات حضرية وطنية، فقد أصبح بالوقت الحاضر للمدن وظائف وواجبات اكثر تنوع ودقة من السابق، لتقدمها للسكان الحضريين المتكاثرين باستمرار، ولا بد من وجود سياسة حضرية دقيقة تقود عملية التنمية الحضرية فيها (1).

رابعاً: العلاقة بين جودة الحياة الحضرية والتنمية الحضرية

تواجه التنمية الحضرية التقليدية لا سيما التي انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من التحديات منها على سبيل المثال لا الحصر: زيادة المسافات التي تقطعها السيارات في المدينة، عدم كفاية مستوى الخدمات، انخفاض جودة الهواء، تدهور الاحساس بالمكان، الفصل في استخدام الاراضي وغيرها من مشاكل السمات الغير حضرية، ومن الواضح أن هذه المشاكل تؤثر سلباً على نوعية حياة الانسان الحضرية، إذ أدى النمو غير المسبوق في التحضر في البلدان النامية إلى توسيع الحدود المادية للمدن، وبالتالي قوض التطور النوعي لهذه المستوطنات، نتج عن هذا التطور ظهور التفاوت في مستوى الخدمات الأساسية لسكان المدينة فضلاً عن الفقر الممتد وتلوث البيئة وسوء نمو الأماكن الحضرية. إن المفهوم الرئيسي للتنمية مشتق في البداية من نظرية التحديث التي ركزت بشكل أكبر على النهج الإيجابي، ولكن بعد ذلك ركز النهج الجديد للتنمية على الجوانب الإنسانية من خلال إعطاء الأولوية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية، وأدخل هذا النهج الجديد مفهوماً جديداً في أدبيات التنمية كنوعية الحياة او جودة الحياة، وتشير جودة الحياة إلى "الطابع" الجيد "او" المرضي "إلى حد ما في حياة الناس (2).

وتعد جودة الحياة الحضرية جوهر عملية التنمية الحضرية، وأن العلاقة بين التنمية المستدامة ونوعية الحياة واضحة، إذ يُنظر إلى التنمية المستدامة على أنها وسيلة لتحسين نوعية الحياة أو بالأحرى أن من أهم اهدافها هي تحسين نوعية حياة الأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم وتقليص دائرة الحرمان والفقر، كما ينظر لها على أنها نهج شامل لتحسين نوعية الحياة، ويفترض أن يكون هنالك روابط جوهرية وتداخل في العلاقات بين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأن إحداث تغيير في أحدٍ منها سيكون مؤثراً على البعدين الاخرين، فيلاحظ أنه لا يمكن تنمية رفاهية الانسان في المدينة دون وجود بيئة صحية جيدة، وفي السياق ذاته، يمكن أن يساعد قياس جودة الحياة في تحديد ما تعنيه الاستدامة للمجتمع ووضع سياسات تعالجها بشكل أكثر ملاءمة، أي أن التنمية المستدامة ترتبط بجودة الحياة في المجتمع، إذ يتعلق الأمر بما إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تبني المجتمع توفر حياة صحية ومنتجة وذات مغزى لجميع سكان المجتمع في الحاضر والمستقبل(3)، من المرجح أن يكون التطوير المستدام من خلال نهج متكامل للتنمية يأخذ في الاعتبار مجمل المكان، بما في ذلك البيئة والظروف الاجتماعية والجدوى الاقتصادية والشعب وقضايا الاستمرارية، وهذا بالطبع يؤكد على الحاجة إلى التعاون بين المؤسسات الحاكمة لصنع السياسات. وجودة الحياة مفهوم وُلد في السنوات

(1) البنك الإسلامي للتنمية ، سياسة القطاع الحضري – التنمية الحضرية المستدامة والشاملة ، 2020، ص6.

(2) Sedigheh Lotfi, Amin Faraji, Husain Hataminejad , Ahmad Pourahmad , A Study of Urban Quality of Life in a Developing Country , Journal of Social Sciences, 2011 , Vol .7, No.2, Pp. 232.

(3) Kimberly Collins, Judith Ley Garcia, Social Indicators and Measuring Sustainability, Edition: 1, San Diego University Press, USA, 2012,

الأخيرة قدرًا كبيرًا من الاهتمام في القرن العشرين، لكنها ليست فكره حديثة الطرح بل يعود طرحها إلى فلاسفة قداماء مثل أرسطو (384 - 322 ق.م) الذين كتبوا عن "الحياة الجيدة" و "العيش بشكل جيد" وكيف يمكن للسياسة العامة أن تساعد في رعايتها، بعد ذلك بوقت طويل في عام (1889) تم استخدام مصطلح جودة الحياة في تصريح لـ (Seth) : "يجب ألا ننظر إلى مجرد الكمية ، ولكن أيضًا نوعية" الحياة "التي تشكل النهاية الأخلاقية" (1).

وحاولت معظم دول العالم المتقدم تدريجياً تعزيز مستوى شعوبها في المناطق الحضرية في الثمانينيات، من خلال الاعتماد على قياس مؤشرات التنمية الحضرية في مدنهم، ويرتبط مؤشر جودة الحياة اليوم على نطاق واسع بمفهوم التنمية المستدامة وهو جزء مهم منها، على سبيل المثال استغلت بريطانيا مفهوم جودة الحياة كمعايير لاستهداف التنمية المستدامة في عام (1999)، واعتبرت التنمية المستدامة فكرة بسيطة ولكنها شاملة وكافية لضمان جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي . يعتبر بيان جودة الحياة مفهومًا معقدًا لا يستطيع العديد من علماء الاجتماع تقديم تعريف شامل لأنه يحمل دلالات متنوعة للطبقات الحضرية المختلفة، بمعنى آخر ، يحتوي هذا المفهوم على وصف خاص للرعاية الاجتماعية لأي شخص في البيئة الحضرية نظرًا لتنوعها (2)، ويكتب (ماير) أن " جودة الحياة تُبنى من الخصائص المشتركة التي يختبرها السكان في الأماكن (على سبيل المثال، جودة الهواء والماء، وحركة المرور أو الفرص الترفيهية، والتقييمات الشخصية التي يقوم بها السكان لهذه الظروف" (3).

وبعد ذلك تم استخدام مصطلح جودة الحياة على نطاق واسع في مجموعة واسعة من السياقات، بما في ذلك مجالات التنمية الدولية، والرعاية الصحية، والعلوم السياسية، والبيئة المبنية، والتعليم، والترفيه ووقت الفراغ، والانتماء الاجتماعي، والجودة هي إحدى تلك الكلمات التي يستخدمها الجميع دون تفكير وكثيرًا ما تُستخدم كلمة "الجودة" للإشارة إلى جاذبية المنتج أو تميزه، ويختلف معنى عبارة جودة الحياة إلى حد كبير حيث يتم استخدامها بشكل مختلف ، ولكن بشكل عام، يُقصد بها الإشارة إما إلى ظروف البيئة التي يعيش فيها الناس على سبيل المثال: (تلوث الهواء والماء، أو السكن السيئ) أو إلى صفات بعض الأشخاص أنفسهم (مثل التحصيل الصحي أو التعليمي) من الأمور المركزية لهذا الاهتمام المتنامي بجودة الحياة البحث في العلاقة بين الناس وبيئاتهم الحضرية اليومية والسعي لفهم طبيعة العلاقة بين الشخص والبيئة هو السؤال الجغرافي الجوهرية الذي يكمن في صميم الفرع الفرعي للجغرافيا الاجتماعية (4).

أن مصطلح جودة الحياة الحضرية بشكل عام يعني جودة البيئة التي تحيط بالفرد ورفاهية الناس في هذه البيئة ، ويعرفها بعض الباحثين بأنها "مقدار السعادة و الرضا التي يستمتع بها الشخص في بيئته الحضرية، الناتجة عن التفاعل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعموماً يمكن القول

(1) محمد سالم، جودة الحياة تعريف ومفهوم، الشبكة العربية للتميز والاستدامة، 2021. متاح على الموقع الإلكتروني:

<https://sustainability-excellence.com>

(2) Patrizia Gazzola, Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development, European Scientific Journal, 2017, pp.365 .

(3) Hamam Serag El Din, Ahmed Shalaby, Hend Elsayed Farouh, Principles of urban quality of life for a neighborhood, HBRC Journal , 2013, Vol. 9, NO. 1, pp.89.

(4) Michael Pacione , Urban environmental quality and human wellbeing—a social geographical perspective, journal Landscape and Urban Planning, 2003, NO.65, pp.19.

أنها تعبير سكاني عن الرفاهية التي يشعرون بها والتي تدعمها بيئتهم الحضرية المحيطة بهم، وحدد (ليفنت) جودة الحياة الحضرية على أنها المستوى الذي تؤدي فيه الحياة الحضرية تجاه احتياجات المجتمع، بمعنى آخر تشير جودة الحياة الحضرية إلى مدى تميز البيئة الحضرية، وفي هذا الإطار يرى (Van Kamp) بأن مفهوم جودة الحياة وجودة المكان والرضا السكني وتقييم البيئة المبنية ونوعية الحياة هي مفاهيم تتداخل مع الاستدامة، و تستخدم كمرادفات لها أو للتنمية الحضرية، بالرغم من أن جودة الحياة تركز على - هنا والآن- أي(الوقت الحاضر)، بينما هدف الاستدامة هو مستقبل الشخص وبيئته (1)، وهناك مجموعتان من المؤشرات لقياس جودة الحياة يتفق معها معظم الباحثين. المجموعة الأولى هي المؤشرات الموضوعية التي تشير إلى الجوانب الموضوعية والمرئية للحياة الحضرية والتي تحدد عناصر مختلفة، على سبيل المثال عدد المستشفيات في المدينة ومعدل البطالة وحجم الجريمة ومساحات المساحات الخضراء الحضرية، المجموعة الثانية هي المؤشرات الذاتية التي تحاول قياس وقياس رضا المواطنين عن الرفاهية الحضرية، على سبيل المثال إرضاء الناس عن إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ، والوصول إلى العمل، ورضا الأمن الحضري أو الوصول إلى المساحات الخضراء(2).

أن جودة الحياة بشكلها العام والحضرية بشكلها الخاص من خصائص المجتمعات المتطورة التي قطعت اشواطاً طويلة في هذا المجال، على عكس المجتمعات النامية أو الفقيرة التي مازال أغلبها يعاني من صعوبة وضع قدم أولى على أقل تقدير نحو السعي إلى سلوك طرق التنمية الحضرية وتحسين جودة الحياة فيها، وأن تطور مفهوم جودة الحياة الحضرية نابع من تطور نظرة سكان المدن في العالم المتطور إلى أن جودة الحياة لا تقتصر على وظيفة معينة أو اتجاه معين، بل يجب أن يشمل أبعاد واتجاهات أخرى تشمل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وجميع هذه الأبعاد أو الاتجاهات باتت من الأهداف الرئيسة لأي تنمية حضرية مستدامة .

ولأن الإنسان يشكل محور اهتمام أي تنمية واستدامة حضرية، لذا يمكن اعتبار أن النقطة التي تنتهي عندها التنمية الحضرية في أي مدينة هي تحسين جودة الحياة الحضرية لسكان تلك المدينة، فضلاً عن تحسين البيئة والمكونات المادية والمحسوسة فيها، ولا يمكن تحقيق ذلك دون خطط تنموية وطنية أو إقليمية أو محلية يعدها أصحاب المصلحة، كما يمكن اعتبار التنمية الحضرية هي استراتيجيات وتدخلات مخططة ومحكمة واردة لتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي لسكان المدينة، تقوم بها الجهات المسؤولة عن إدارة المدينة، بهدف التغلب على المشاكل التي تواجه سكانها كصعوبة الوصول والحصول على الخدمات ورداءة الهواء وغيرها، ويمكن ان نستنتج مما سبق أن التنمية الحضرية وجودة الحياة الحضرية هما مفهومان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما، إذ لا يتحقق تحسن في جودة الحياة الحضرية بدون تطبيق أبعاد التنمية الحضرية لأي مدينة كانت، وغالباً ما يتم استخدام مفهوم جودة الحياة لاستكشاف عوامل المجتمع وموارده وخدماته التي يلاحظها أفراد المجتمع كعوامل تؤثر على جودة حياتهم أو تساعدهم في التعامل مع بعضهم البعض .

(1)Omar Sayed Taqi, Mohamed M. Abdelaziz Farid, Ahmed Hosney Radwan, The Importance of Quality Indicators in of Urban Life Developing New Urban Communities in Cairo, Mansoura Engineering JOURNAL, Mansoura University,2021, VOL. 46, NO. 2, ,pp.59.

(2)Sedigheh Lotfi , Karim Solaimani , An assessment of Urban Quality of Life by Using Analytic Hierarchy Process Approach (Case study: Comparative Study of Quality of Life in the North of Iran), Journal of Social Sciences, 2009, VOL.5, NO.2,pp.124-125.

خامساً: اهداف التنمية الحضرية

يشكل الانسان جوهر عملية التنمية الحضرية وهو غايتها الرئيسة لأجل اشباع حاجياته المتعددة، وكنتيجة لتنوع حاجات ومتطلبات الانسان، فقد تنوعت اهداف التنمية الحضرية التي تعتمد على التفاعل والانسجام بين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهي كالآتي (1):

1- تنمية السكن والعمران: أن تنمية السكن في المدينة يدعو إلى تطوير حالة اوضاع السكن وصولاً إلى شكل مناسب لحياة افضل كما يدعو إلى تحسين حالة العمران في احياء المدينة وبصفة عامة يهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أ- خلق بيئة حضرية سليمة توفر لسكانها الراحة والامان.
- ب- توفير مساكن صحية ومريحة تلبي احتياجات الانسان المادية الروحية.
- ت- التخلص من المباني القديمة التي لا تصلح للاستعمال السكني او محاولة تجديدها من اجل الحفاظ على تراث المدينة الحضاري.
- ث- الاهتمام بتوسيع المناطق الخضراء والحدائق العامة بين الاحياء او ضمن المنطقة المركزية للمدينة لتكون اماكن راحة واستجمام لسكانها، فضلاً عن اثرها البيئي على هواء المدينة.
- ج- الاهتمام بتحديد نمط التوسع العمراني للمدينة، من خلال التوجه أكثر نحو نمط التوسع الرأسي للمدينة .

2- التنمية الاجتماعية (خدمات ومنافع عامة): ادى التحضر السريع الذي يشهده العراق ومنها منطقة الدراسة إلى اضعاف قدرة المدن على إعالة سكانها، وسادة سمة عدم المساواة في حصول السكان على الخدمات والانتفاع منها، مما ادى إلى ظهور مناطق متخلفة، فضلاً عن ظهور مناطق العشوائيات او الاحياء الغير رسمية، ومن هنا فأن التنمية الحضرية احد اهم اهدافها هو عدالة توزيع الخدمات والمنافع العامة، وبصورة عامة تهدف في هذا المجال إلى ما يأتي:

- أ- ان تتمتع جميع اجزاء المدينة بسهولة الوصول او الحصول على الخدمات الترفيهية وبشكل عادل، مع الاخذ بنظر الاعتبار حاجة السكان وكثافتهم على مستوى الاحياء السكنية او المقاطعات.
- ب- انشاء وتطوير طرق النقل والمواصلات بالمدينة وتنميتها بما يتناسب مع اهداف المدن المستدامة، وبشكل يلبي احتياجات السكان، وان تتميز بسهولة الوصول والمرونة في الحركة وتعدد خيارات وسائل النقل امام السكان.

ت- التوسع في تجهيز المناطق السكنية بالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وغيرها.

3- تنمية اقتصادية (تنمية الدور الوظيفي للمدينة): لكل مدينة وظيفة معينة او وظائف عدة تمتاز بها ، وهذا ما يزيد من علاقاتها الإقليمية مع محيطها من المدن والمستقرات البشرية، وهو ما يعود بالمنفعة الاقتصادية لسكان تلك المدينة، ولكل مدينة متطلبات او استراتيجيات معينة تتطلبها عملية التنمية الحضرية، فالمدن السياحية تنميتها تختلف عن المدن التجارية او الصناعية. لذا فأن هدف التنمية الحضرية هو تعزيز تلك المنافع المتحصلة من وظيفة المدينة من اجل تعزيز البناء

(1) Ali Kharrazi, Hua Qin, Yi Zhang, Urban Big Data and Sustainable Development Goals:Challenges and Opportunities, journal Sustainability, 2016,NO.8 , pp.3-6.

الاقتصادي وتنشيط الحركة الاقتصادية فيها، وفي هذا المجال فان التنمية الحضرية تهدف إلى ما يأتي (1):

- أ- ربط التنمية بالتخطيط لهيئة بيئة ملائمة يتم من خلالها وضع وسائل منظمة لاستعمالات الارض الحضرية واستغلالها بطريقة مثلى للحصول على مردود مالي ضخم.
- ب- توفير الدعم المالي لتنشيط حركة الاستثمارات الاقتصادية في المدينة.
- ت- توسيع فرص الحصول على فرص عمل جديدة لسكان المدينة من خلال التغيير في وظائف استعمالات الارض الحضرية لتخفيف من مشكلتي البطالة والفقير.
- ث- تهدف إلى زيادة معدل التحضر بالمجتمع الحضري وتحسين مستويات الصحة والتعليم.

4- اهداف ديموغرافية : وتشمل ما يأتي (2) :

- أ- محاولة السيطرة على زيادة عدد السكان في المراكز الحضرية، فضلاً عن حدود الكثافة السكانية المثلى ومعدلات الاشغال ومال إلى ذلك.
- ب- من اجل ضمان توافر الخدمات الحضرية بمستوى عالي من الكفاءة وسهولة الحصول عليها من قبل سكان المدينة.
- ت- الحد من النمو الحضري العشوائي، وسوء توزيع السكان في المدينة ، وتنامي ظاهرة العشوائيات والسكن المتجاوز، من خلال اعادة توزيع السكان بشكل متوازن وضمان تحقيق العدالة في تقديم الخدمات لجميع مناطق المدينة.
- ث- توجيه الانظار الجهات الحكومية واللجان المخططة نحو ظاهرة الحراك السكاني والهجرة وعدم استقرار بعض السكان في اماكن سكنهم، وذلك من خلال تحقيق التنمية الإقليمية بشكل متوازن وعادل للحد من ظاهرة الحراك السكاني.

سادساً: مهام وواجبات التنمية الحضرية : يمكن اجمال مهام وواجبات التنمية الحضرية بما يأتي :

1- **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** إذ تتعرض البيئة الطبيعية في المدن والمناطق الحضرية الاخرى لضغط كبير وتعددي من قبل الانشطة الاقتصادية والعمرائية التي يمارسها سكان المدينة ، ذلك ان المدن تعد مستهلكاً رئيساً للموارد والطاقة، زيادةً على استهلاكها للأراضي الزراعية المجاورة لها في حال توسعها، وبالتالي فإن عملية التنمية الحضرية هي إحدى وسائل الحفاظ على البيئة الطبيعية وتوطيد العلاقة بين التنمية والانسان واستدامتها للأجيال القادمة(3).

2- **جودة الحياة في المدن:** من اجل ضمان بقاء الأفراد في مدنهم التي يقيمون فيها ،فإن ذلك يتطلب وصول الأفراد إلى مرحلة الرضا عن معيشتهم وعن الخدمات في المكان الذي يقيمون فيه ،وبهذا تعمل التنمية الحضرية على صناعة حياة حضرية مثالية ذات كفاءة عالية ، بهدف زيادة مستوى الرفاه المعيشي لسكان المدينة والقضاء على الفقر الحضري وتقليص الحرمان من الخدمات ، وتوفير فرص عمل لسكانها ،من خلال سعيها إلى جذب رؤوس الاموال والمستثمرين لتطوير مشاريع حضرية واسعة النطاق صناعية وخدمية والذي يؤدي إلى زيادة فاعلية المدينة والمجتمع اقتصادياً في المنطقة او

(1) اسامة اسماعيل عثمان الراشد، التنمية الحضرية – مفهومها – اهدافها- اتجاهاتها، مجلة كلية التربية ، العدد 4، الجامعة المستنصرية ، 2008، ص86.

(2) عايش حسينية ، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق اهداف التنمية الحضرية، مجلة الباحث للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مبراح ورقلة ، الجزائر، مجلد(3)، عدد(12)، 2020، ص247.

(3) سليم سليمان العمور، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس_ دراسة حالة بلدية خان يونس-، رسالة ماجستير، كلية الهندسة ، الجامعة الاسلامية ، غزة، (غير منشورة) ، 2021، ص28.

الدولة ، والعمل على تحسين خدمات البنى التحتية وخدمات النقل والتعليم والصحة والترفيهية، زيادة على الحفاظ على هواء نقي خالي من الملوثات الغازية وذلك ضمن اليات الحد من التغير المناخي في قطاع النقل وتحسين عملية جمع النفايات والتخلص منها .

3- **الإدارة الحضرية** : قد باتت الإدارة الحضرية الأفضل والمثالية للمراكز الحضرية احد اهم اولويات الاستدامة الحضرية، بل ان تخطيط وتنفيذ ممارسات التنمية الحضرية تتطلب وجود ادارة حضرية كفوة ، فبدون وجود ادارة مثالية فأن مساعي التنمية الحضرية في الغالب ستذهب سدى دون ان تتمكن من تحسين نوعية الحياة الحضرية، فهي تشكل الاداة المنفذة والمخططة للتنمية الحضرية . وبشكل عام، تهدف الإدارة الحضرية إلى مساعدة صناع القرار والمسؤولين على التعامل مع المشكلات التي تواجه مدنهم بشكل أكثر فعالية . وانها تقوم بأنشاء مؤسسات حكومية متطورة في مدنها ،لغرض تحسين الوظائف التي تقدمها المدينة لسكانها وسكان الإقليم الذي يحيط بها .

4- **تعزيز اداء المدينة**: تمثل المدن القوة الدافعة للتنمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعكس أيضاً التنظيم المكاني للمجتمع البشري، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن المدن أصبحت مولدات للتنمية الاقتصادية ومصدراً لنمو الاقتصاد الوطني، لذا فأنها باتت بحاجة متزايدة لتعزيز ادائها وقدرتها على اعادة سكانها(1)، اي ان تعزيز اداء المدينة هو عملية نقل وضع المدينة القائم إلى افضل حال، وزيادة قدرتها على تقديم خدماتها لسكانها الحاليين وقدرتها على تحمل الصدمات والمشاكل المستقبلية ، ويشتمل التعزيز على كل ما في المدينة من خدمات ووظائف تقدمها المدينة لسكانها ، والمساعدة على ابتكار اليات وطرق جديدة لتقديم الخدمات ومعالجة المشاكل الحالية وزيادة قدرتها على تحمل الصدمات والمشاكل المستقبلية لتكون ملائمة للعيش فيها، وعلى اساسها يقياس مستوى اداء المدينة ورفاهية سكانها من حيث سهولة الوصول والحصول على الخدمة والعدالة والشمولية في توزيع الخدمات والثروات وما إلى ذلك، وبالإمكان الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والبرامج الرقمية الفائقة الذكاء في هذا الصدد.

سابعاً :أبعاد التنمية الحضرية المستدامة : تتصف التنمية الحضرية المستدامة بانها ثلاثية الابعاد،

مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الابعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن بعد رابع مهم، وهو متعلق بالسياسات البلدية والمحلية (جهة اتخاذ القرار) او (الحكومة)وهي كالاتي (2) :

1- **البعد البيئي** : هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن التحرك بصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الارضية، وعامل الاستنزاف البيئي، هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك يجب العمل على حماية تلك الموارد، وادارتها بشكل يضمن استدامتها لفترة أطول.

2- **البعد الاجتماعي** وتعني تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة للتقدم المستمر نحو إنشاء مجتمع بشري يعامل على اساس العدالة جميع الاختلافات الثقافية والعرقية واللغوية، وتحقيق التوزيع العادل للموارد والإيرادات والمعلومات ، وهي ضرورات أخرى للعدالة الاجتماعية، كما تعني على أنها صيانة الرفاهية ، وهو يشتمل على العدالة في الوصول إلى الخدمات الأساسية (بما في

(1) Jasmina Mavrič , Vito Bobek, Measuring Urban Development and City Performance, 2015, Article posted on the website: <https://www.intechopen.com>

(2) رولا ابراهيم نعيم حبيب، المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018، ص23-24.

ذلك الصحة والتعليم والإسكان والنقل والترفيه) وكذلك العدالة بين الأجيال، مما يعني أن أنشطة الجيل القادمة لن تتضرر من الأجيال الحالية(1).

3- **البعد الاقتصادي:** تعد المدن هي القوى الدافعة للتنمية المستدامة، إذ تساهم تركيزات الصناعة والتجارة والخدمات في المدن بتوفير الجزء الأكبر من الإنتاج وخلق الثروة في أي اقتصاد وطني، كما يساهم البعد الاقتصادي في التنمية الحضرية في استجابة المدينة للعولمة وبرامج التكيف الهيكلي: بما في ذلك تحليلات السياسات الجديدة للاقتصادات الحضرية والمبادرات الجديدة والتدابير العملية تجاه المجتمعات الفقيرة، ومراعاة العمالة وأسواق العمل، بما في ذلك تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المهارات، وما إلى ذلك (2).

4- **البعد المؤسسي:** تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذي للدولة، التي بواسطتها وغيرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتوفر الدولة الخدمات والمنافع لمواطنيها، ومن ثم فإن تحقيق التنمية المستدامة، والرقي المتتابع للمجتمعات، ورفع مستوى ونوعية حياة الفرد، وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار العام لالتزامهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، وتتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهامها.

ثامناً: معوقات التنمية الحضرية

تواجه عملية التنمية الحضرية جملة من المعوقات والمشاكل التي قد تعيقها أو تسبب لها الازدحام أثناء عملية التطبيق، فضلاً عن زيادة التكاليف المالية لتطبيقها. وهذه المشاكل يمكن لنا حصرها بما يأتي(3):

- 1- التحضر السريع في اغلب المراكز الحضرية.
- 2- استمرار ظاهرة الهجرة غير المنظمة.
- 3- قلة اليد العاملة الماهرة والكوادر المتخصصة في مجال التنمية الحضرية .
- 4- تزايد العشوائيات السكنية..
- 5- نقص المستلزمات والادوات والاجهزة المتطورة التي تستخدم في عملية التخطيط والتنفيذ للتنمية الحضرية في الدول النامية ومنها العراق.
- 6- ارتفاع تكاليف التخطيط والصيانة والتنفيذ لطرق النقل والخدمات الأساسية في المدن.
- 7- ضعف العدالة الحضرية قد يقوض جهود الاستدامة، وإن العمل على الحد من التفاوتات الاقتصادية والسياسية والطبقية والاجتماعية الشديدة أمر محوري لتحقيق الاستدامة الحضرية (4).
- 8- عدم التخطيط المسبق لمشاريع التنمية بشكل دقيق ومرن مما يؤدي إلى فشلها في المستقبل , لافتقارها لإدارة ناجحة وقادرة على وضع خطط بما يضمن فاعليتها مستقبلاً (1).

(1) Patrizia Gazzola, Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development, European Scientific Journal, 2017, PP.364-365.

(2) Michael Safier, the inter-dimensional analysis of urban development: A Guide to the Organisation of Cases and Their Linkages, pp.4-6.

(3) عبد الكريم القطبي، مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية -دراسة ميدانية بمدينة بشار، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-، كلية العلوم الاجتماعية، (غير منشورة)، 2016، ص48-50.

(4) National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, Pathways to Urban Sustainability: Challenges and Opportunities for the United States, The National Academies Press, Washington, DC, 2016, pp.3.

تاسعاً: التخطيط الحضري والتنمية الحضرية

التخطيط هو أسلوب علمي هدفه دراسة جميع الموارد المتاحة والامكانات المتوفرة في الدولة). المدينة او الإقليم او المؤسسة ، وتحديد الوسائل والاليات التي تتيح امكانية استثمار واستخدام وتشغيل تلك الموارد والامكانات لتحقيق اهداف معينة وتحسين الاوضاع او زيادة الانتاج والايادات او تغير حال نشاط اقتصادي معين او استعمال ارض معينة باستعمال او نشاط اخر وفقاً لمقتضيات الوضع العام للدولة او المدينة او الإقليم وسعياً لتحقيق الأهداف المحددة من قبل عملية التخطيط (2)، وهو إلى حد كبير إحدى وظائف القطاع العام للتأثير على التوزيع المكاني المستقبلي للأنشطة والوظائف في مدينة او منطقة ما، ويهدف إلى إنشاء تنظيم أكثر عقلانية لاستخدامات الأراضي والروابط بينها ، لتحقيق التوازن بين مطالب التنمية والحاجة إلى حماية البيئة، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، كما انه اداة رئيسة لتشكيل اطر طويلة او متوسطة الاجل لتنمية مدينة معينة او منطقة ما وممارسات مستدامة للتنمية الاجتماعية والإقليمية والاقتصادية داخل المدينة او المنطقة وحتى البلد بأكمله ، ويتمثل دورها الأساسي في تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة مثل الإسكان والنقل والطاقة والصناعة وغيرها (3)، وقد يكون التخطيط على المستوى المحلي، عندها يركز على موضع صغير المساحة كالمدينة أو القرية، وينظر إليها كوحدة مستقلة تدرس امكانات تطويرها وتنظيمها، أو يكون على المستوى او المحيط الإقليمي، وفي تلك الحالة فإنه يشمل مساحة واسعة تكون متشابهة بخاصية أو مجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف عن غيرها من المناطق المجاورة لها، وهو يهدف إلى التخلص من الاختلال الإقليمي وخلق نوع من التوازن في مجال التطور واستثمار الامكانات المتاحة في مناطق او اقاليم عدة، وقد يتعدى التخطيط الإقليم ليكون على المستوى القومي، عندها يكون عبارة عن خطوط وسياسات وممارسات عريضة موجهة نحو جميع الإقليم في الدولة الواحدة، وهو عبارة عن عملية دمج متوازن بين خطط الاقاليم(4)

اما التخطيط الحضري (urban planning) ويسمى ايضاً ب (تخطيط المدن) يعرف بانه علم وفن ومنهج ونشاط متعدد الابعاد يسعى لدراسة المدينة ويهدف لتحقيق التكامل بين ابعاده الزمنية المختلفة (الماضي والحاضر والمستقبل) (5)، كما يعرف بانه علم يدرس جميع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمادية للمدينة ويدير وينظم العلاقات في المدينة في شكل نظام منسق (6)،ويمكن أن يعرف التخطيط الحضريّ او تخطيط المدن بأنه عملية وضع الخطط لبعض المشاريع او المؤسسات او عملية

(1) قتيبة محمد شلال القيسي، الإدارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافية- كلية الآداب- الجامعة العراقية،(غير منشورة) ،2020، ص 26.

(2) صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص12.

(3) United Nations , spatial planning (key instrument for development and effective governance with special reference to countries in transition) , economic commission for europe, geneva, 2008,pp.V – Vii.

(4) عبد الاله ابو عياش ، الكويت بين النمو الاستقطابي والتوازن الإقليمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة الثالثة، 1977، ص11-39.

(5) زين العابدين علي صفر، تخطيط المدن – اسس ومفاهيم وتطبيقات- ، جامعة كركوك، العراق، (بلا دار نشر)، 2015، ص56.

(6) Simon Elias Bibri, A Foundational Framework for Smart Sustainable City Development: Theoretical, Disciplinary, and Discursive Dimensions and Their Synergies, Sustainable Cities and Society, 2017, Vol.38, pp.794-795.
<https://doi.org/10.1016/j.scs.2017.12.032>

تقسيم ارض مدينة ما او منطقة ما إلى مناطق واستخدامات مختلفة⁽¹⁾. و تعد جودة الحياة في المدينة ورفاهية سكان المدن هدفاً رئيسياً لنهج التخطيط الحضري⁽²⁾، كما يلعب التخطيط الحضري دوراً مهماً في تنمية صحة الانسان في المدينة التي يقيم فيها⁽³⁾، اما أخصائي التخطيط الحضري هو الشخص الذي من خلال دراسة وفحص العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة في المدينة، يقدم خطة منظمة وممتعة للمدينة⁽⁴⁾، وهو مهنة قديمة جداً، نشأ عندما بدأ الناس في التجمع بمراكز محددة على رقعة جغرافية محددة لأسباب عملية أو اجتماعية أو سياسية، مما جعل الموارد والأمن والمرافق الموجودة والمتوفرة في هذا المكان أقرب إلى المزيد من الناس⁽⁵⁾، ومنها ظهرت الحاجة لتنظيم تخطيط ارض المدينة وتحديد استخداماتها المناسبة ومواضع الابنية ومهامها وواجبات المدينة تجاه قاطنيها لبطس النظام والامان ومنع الجريمة والتجاوزات التي قد تحدث بسبب سيادة الفوضى في مواضع الابنية والاستخدامات الحضرية وما إلى ذلك.

وفي حقيقة الامر ان دراسة التراث التقدمي ومراحل تطور عملية التخطيط الحضري (تخطيط المدن) امراً ضرورياً لفهم عام للأساس المعرفي والمنطقي لتقنيات التخطيط الحديثة واساساتها، وادراك اهمية ودوافع تقسيم ارض المدينة وتوزيع استعمالاتها من قبل المخطط⁽⁶⁾، وقد تم اكتشاف الادلة التاريخية على وجود التخطيط الحضري في المدن القديمة في حضارات بلاد وادي الرافدين ووادي النيل واسيا الصغرى والرومانية وحضارة السند والصين وغيرها من الحضارات القديمة، فضلاً عن المدن العالم الاسلامي، وقد تم تخطيطها على اساس اجتماعي او سياسي، وتشكلت ملامح التخطيط الحضري في تلك المدن من خلال شعور المدينة المستقيمة وبعضها حلقي واخرى شعاعية، و قنوات المياه الصالحة للشرب، فضلاً عن تقسيم استعمالات الارض فيها (سكنية وتجارية وصناعية وادارية) وتركز المؤسسات الادارية الحكومية والاجتماعية الرئيسية في وسط المدينة حيث ملتقى طرق المدينة ، زيادةً عن اساليب تحصين الدفاعات العسكرية في المدينة⁽⁷⁾ (8).

(1) فريال فواز احمد عتوم، نظريات التخطيط الحضري والمخططات الشمولية ، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد (5)، العدد (50) ، 2022، ص541.

(2) Syful Islam, Traditional Urban Planning Approaches and Sustainable City, Open House International, 2011, Vol.36, No.2, pp.15.

(3) Jennifer L. Kent , Susan Thompson , The Three Domains of Urban Planning for Health and Well-being, Journal of Planning Literature, The Ohio State University, 2014, Vol. 29, No. 3, pp.239.

(4) Simon Elias Bibri, A Foundational Framework for Smart Sustainable City Development: Theoretical, Disciplinary, and Discursive Dimensions and Their Synergies, Sustainable Cities and Society, 2017, Vol.38, pp.794-795.
<https://doi.org/10.1016/j.scs.2017.12.032>

(5) Simon Elias Bibri, A Foundational Framework for Smart Sustainable City Development: Theoretical, Disciplinary, and Discursive Dimensions and Their Synergies, Sustainable Cities and Society, 2017, Vol.38, pp.794-795.
<https://doi.org/10.1016/j.scs.2017.12.032>

(6) Dunn, James F, Priscilla A. Golding ,the progressive origins of modern city planning, Master Thesis, Community Planning, University Of Rhode Island, (Unpublished),1978, pp.1.
<https://doi.org/10.23860/thesis-dunn-james-1978>

(7) خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن -نظريات -اساليب- معايير -تقنيات-، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص28-35.

(8) سعد خليل القزيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، 1992، ص38-39.

وتعد قارة أوروبا الرائد الأساسي في تطور فكر التخطيط الحضري، وذلك من خلال المحاولات والأفكار والمعالجات التي طرحها المفكرون والمخططون والمعماريون الأوربيين في مجال تصاميم وتخطيط مدنهم على مر العصور الماضية، وبالعودة للمحاولات الأولى للتخطيط ومعالجة المشاكل في المدن الأوروبية في العصور الوسطى الأوروبية (من نهاية القرن الخامس) (سقوط الإمبراطورية الرومانية (480ق.م) إلى بداية عصر النهضة (القرن الرابع عشر الميلادي)، وبصورة عامة فإن العصور الوسطى الأوروبية قد شهدت بناء القليل من بناء المدن في أوروبا، وفي نهاية المطاف نشأت المدن كمراكز للكنيسة أو السلطة الإقطاعية، أو للتسويق أو التجارة (1)، وقد تأثر تخطيط وتصميم المدن بأفكار الدين والكنيسة، مثال على ذلك يجب أن لا تعلق بناية أكثر من ارتفاع الكنيسة والأديرة، كما أن أفكار المعماريين ومصممي المدن كانت مقيدة ولا تخرج عن احكام رجال الدين، وفي تلك الحقبة كانت المدن الأوروبية عبارة عن مدن صغيرة جداً بالمقياس المعاصر، تكاد تكون قرية من قرانا في الوقت المعاصر، إذ يتراوح عدد سكان اغلب المدن في تلك الحقبة بين (10000-30000) الف نسمة، الإمدن (باريس وفلورنسا و فينيسيا وميلانو) التي يعتقد أن عدد سكانها قد تجاوز الـ (100000) الف نسمة، وبالرغم من الحروب والنزاعات في القارة الأوروبية، إلا أن الكثير من المدن الرئيسية والكبيرة في أوروبا قد شهدت نمواً سكانياً، مما أدى إلى تزامم الابنية وضيق شوارعها وقلة وصول الهواء والضوء إلى اجزاء كثيرة من المدينة، مما سبب انتشار الامراض المعدية وتراكم الأوساخ في شوارع وازقة المدينة، وما إلى ذلك (2)، فضلاً عن انتشار الاحياء الفقيرة في تلك المدن، وقد دفع كل ذلك زيادةً عن الدوافع السياسية والعسكرية في بعض الاحيان إلى انشاء مدن جديدة كمنط تخطيطي، منها يكون على شكل شبكي شطرنجي، وأخرى طولية مع امتداد مجرى النهر، مثل مدن اكسفورد (Oxford) ومدينة (ويلينغفورد) (Wallingford) اللتان تم بنائهما للسيطرة على نهر التايمز في انكلترا، و تقوم تلك المدن وغيرها على فكرة النزوح أو تخلي بعض الأفراد عن السكن في المناطق الحضرية القائمة آنذاك، والتوجه للإقامة في تلك المدن الجديدة، مثل مدن (غرناطة وقشتالة) في اسبانيا (3). وبعد تلك الحقبة برزت محاولات تخطيطية أكثر تنظيماً في عصر (النهضة الأوروبية)، وتأثر التخطيط الحضري في تلك الحقبة بالأراء الشخصية والسياسيين وأفكار المعماريين والمهندسين، وانه امتاز بانه كان أكثر تحراً من حقبة العصور الوسطى من الالتزامات التي كانت تُفرض على أفكار تصاميم المدن الأوروبية في العصور التي سبقت (عصر النهضة الأوروبية)، ونجد أن تخطيط المدن في هذا العصر بات ينظر إلى المدينة على أساس انها عمل فني، وأصبح مستقبل المدن إحدى الأمور الواجب رعايتها عند تخطيط اي مدينة، في اشارة إلى زيادة اعداد سكان الحضر وضرورة تأمين حياتهم الحالية والمستقبلية، وأشارت الدراسات التاريخية ان تخطيط المدن في تلك المرحلة في الغالب صار على أساس دافعين، وهما دافع اجتماعي او اقتصادي، ليعكس حياة المجتمع الأوربي الجديدة، ودوافع عسكرية أو دفاعية، وهي ناتجة عن فترة الصراعات والحروب المتكررة في القارة، وبالرغم من ان جهود تخطيط المدن كانت تستهدف بشكل جزئي تحسين تقسيم استعمالات الارض وتوفير دفاعات عسكرية حصينة، إلا أن الهدف الأساس منها

(1) Fainstein, Susan S.. "urban planning". Encyclopedia Britannica, 13 May. 2022, <https://www.britannica.com/topic/urban-planning>.

(2) سعد خليل القزيري، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية، بنغازي، 1992، ص38-41.

(3) المدينة - نشوئها - تطورها - مدن القرون الوسطى، 2019، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://emufeed.com>

في اغلب الاحيان هو لتمجيد وتعظيم مكانة الحاكم او الدولة (1)، وفي حقيقة الامر ان التخطيط الحضري في مدن قبل الثورة الصناعية في اوروبا، كان خاضع لأهواء او توجهات ثلاث انواع من الاشخاص من اختصاصات مختلفة قد لعبت آرائهم ومطالبهم دور كبير في التخطيط الحضري في تلك الحقبة، وهم المهندسين المعماريين ومسؤولي الصحة العامة والاختصاصيين الاجتماعيين، فالمهندسين ركزوا على المدينة كبنية مبنية، قابلة لتطبيق افكارهم وتصاميمهم عليها ، مثال مدينة واشنطن العاصمة، وخطط شبكة النقل في نيويورك عام (1811)، اما اختصاصي الصحة العامة فهم يرون أن هنالك علاقة بين الامراض المعدية وخدمات البنى التحتية في الحي السكني، إذا ركزت مطالبهم على كيفية ايصال مياه الشرب للمساكن بصور صحية، ومشاريع الصرف الصحي وجمع واخراج النفايات من المدينة وما إلى ذلك، أما الاجتماعيون فانهم أرادوا استخدام المدينة لتحسين حياة الناس من خلال مساكن نظيفة ومساحات لعب للأطفال، والمزيد من الضوء والحرارة في ارجاء المدينة (2)، وكردة فعل على انتشار الوبئة والامراض في بعض المدن، كان تحسين الصرف الصحي هو المطلب الاول لحركات تطوير المدن ، كما تم اقرار بعض القوانين المنظمة للبيئة الحضرية ليكون بعضها معياراً في التخطيط الحضري الخاص بالسكن في مدن عدة في اوروبا، وفي مقدمتها المملكة المتحدة، إذ تم سن اول تدابير إصلاح الإسكان، ومن القوانين التنظيمية المبكرة مثل قوانين بريطانيا العظمى (قانون الصحة العامة) لعام (1848) لتقديم التوجيه والمساعدة في الأمور الصحية للسلطات المحلية (3)، ومنها بدأ الاهتمام اكثر بمجاري الصرف الصحي وجمع النفايات والاسواخ في مدن بريطانيا وويلز ، بهدف منع انتشار الامراض والالوبئة بين سكان لمدينة (4). و (قانون الوحدة السكنية) (Tenement House Act) في ولاية نيويورك لعام (1879) الذي يمثل الحد الأدنى من المعايير لبناء الوحدة السكنية (5)، كما شهد هذا القرن بوادر ما يعرف بـ(التطوير الحضري) في فرنسا على يد البارون(جورج اوجين هوسمان)(Georges Eugene Haussmann) اثناء الفترة (1853-1871)والذي عرف بانه مؤسس مدينة باريس الحديثة، من خلال مشاريع تخطيطية اعتمدت على ازالة الاحياء الفقيرة بعد ان حدها (هوسمان) بشرق ووسط المدينة، وهي تعود اغلبها للطبقة الفقيرة والعاملة في المدينة(6)، والذين انتقلوا للسكن في ضواحي المدينة مثل (بيلفيل)، لعدم قدرتهم على العودة إلى احيائهم القديمة وذلك لارتفاع اسعارها وايجاراتها، ذلك ان مدينة باريس جاذبة للسائحين والاثرياء، وكانت تلك العملية ذات اهداف عدة، منها ما يتعلق بعزل الفقراء في المدينة عن الاغنياء بعد ان كانوا يعيشون في الجوار، كما انها كانت لأغراض صحية ومنع انتشار الامراض التي كانت متوطنة في تلك الاحياء الفقيرة بسبب تركم النفايات وطفح مياه الصرف الصحي مما اثار سخط الاغنياء في المدينة، لذا وسعت الشوارع والمساحات لفسح المجال امام اشعة الشمس والضوء للوصول إلى ادنى مكان في المدينة فضلاً عن سهولة حركة

(1) Fainstein, Susan S, "urban planning". Encyclopedia Britannica, 13 May. 2022, <https://www.britannica.com/topic/urban-planning>.

(2) Amanda Erickson, A Brief History of the Birth of Urban Planning, 2012, Article published on the website: <https://www.bloomberg.com>.

(3) UK Parliament, The 1848 Public Health Act, <https://www.parliament.uk/>

(4) Elizabeth Fee, Theodore M Brown, The Public Health Act of 1848, Bulletin of the World Health Organization-Public Health Classics-,2005, Vol.38,No,11,pp.866.

(5) Monuments Preservation Committee, Tenement House Act 1879 , The Nan A. Rothschild Research Center, <https://archaeology.cityofnewyork.us>.

(6) Antoine Paccoud, Planning law, power, and practice: Haussmann in Paris (1853–1870), Planning Perspectives, 2016, Vol.31, No.3, pp.342- 345.

الهواء فيها، وعلو على ذلك ان (هوسمان) قد استخدم التخطيط الحضري وعملية التطوير الحضري لأغراض سياسية ودفاعية، منها تستهدف تسهيل حركة القطاعات العسكرية لمواجهة الاحتجاجات المتكررة في المدينة، وعرقلة غلق الشوارع فيها من قبل المحتجين (1) (2)، كما ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر ما يعرف بنظرية (المدينة الخطية) على يد المعماري (Arturo Soria y Mata) في عام (1882) حيث تكون ممتدة مع امتداد النهر الذي تقع عليه (3)، وتم تطوير هذا التصميم من قبل المعماري السوفيتي (نيكولاي ميليويتين) (Nikolay Milyutin) في اواخر عشرينيات القرن الماضي، وعلى هذا الاساس تم تطوير مدينة (فولغوغراد) الروسية - (ستالين غراد) سابقاً - في عام (1945) وفقاً لنظرية التخطيط الحضري الخطي (4). وتهدف المدن الخطية حيث ينتشر النشاط على طول خط النقل إلى توفير أعلى مستويات الوصول إلى السكان المجاورين لها وكذلك إلى الريف، و تحظى أشكال المدن هذه بشعبية كبيرة بين المهندسين المعماريين والمخططين في تصور المدن المثالية، وكانوا يرونها من الاشكال الواعدة ف التطور الحضري، الا انه يصعب تنفيذها لأنها تنطوي على ضوابط صارمة على التنمية والتي غالباً ما تتجاهل السلوك البشري المرتبط بالمكان الذي نتواجد فيه وكيف نتحرك (5)(6).

وبعد ذلك تطورت رؤى المخططين الحضريين الاوربيين والأمريكيين حول المدن، ففي امريكا الشمالية، ظهرت (حركة المدينة الجميلة) (The City Beautiful) في الولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص، وذلك في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر والتي هي عبارة عن فلسفة إصلاحية للمهندسة المعمارية والتخطيط الحضري في أمريكا الشمالية (7)، وتعود جذور هذه الحركة إلى القرن التاسع عشر، عندما أرادت المدن الإمبراطورية إظهار روعتها للعالم، إذ تظاهرت هذه الحركة بتجميل المدن من خلال تصميم الجادات والمنتزهات الضخمة والساحات والآثار والمباني العامة، مما يظهر الثراء والعظمة، وكان (دانييل هدسون بورنهام) (Daniel Hudson Burnham) واحداً من أهم هؤلاء المخططين لهذه الحركة، وكانت شيكاغو وباريس ولندن وبرلين ونيودلهي وموسكو من الأمثلة البارزة على هذه الحركة، زيادة عن منطقة (سنترال بارك) (central park) في مدينة نيويورك (8)، واستمرت فكرة " المدينة الجميلة" في شعبيتها بين الأشخاص العاديين والاوساط والمنظمات الرسمية وحكومات

(1) Yonah Freemark, A. Bliss & Lawrence J. Vale Housing Haussmann's Paris: the politics and legacy of Second Empire redevelopment, Planning Perspectives, Journal homepage, 2021, Vol.37, No.2, pp.293-300.

(2) خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري - اسس ومفاهيم، ط1، 2002، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 49-53.

(3) A V Antyufeev, O A Antyufeeva, Linear cities: controversies, challenges and prospects, International Conference on Construction, Architecture and Techno sphere Safety, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering, 2019, pp.2-3.

(4) Michael Batty, The Linear City: illustrating the logic of spatial equilibrium, Computational Urban Science, 2022, Vol.2, No.1, pp.1-2.

(5) Michael Batty, The Linear City: illustrating the logic of spatial equilibrium, Computational Urban Science, 2022, Vol.2, No.1, pp.1-2.

(6) A V Antyufeev, Linear cities: controversies, challenges and prospects, International Conference on Construction, Architecture and Technosphere Safety, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering, 2019, pp.1.

(7) Roger W. Caves, Encyclopedia of the City, Edition.1, Routledge publishing, 2004, pp.103. by : <https://en.wikipedia.org>.

(8) Mercedes Pardo and José M. Echavarren, urban development and its forms: origins and new challenges for the twenty-first century, social and economic development, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), 2010, Vol.3, pp.5.

المدن في العالم، ودنبوا إلى استثمار وتطبيق الفكرة بأشكال وممارسات تخطيطية متنوعة، ففي عام (1928) حثت مجلة (غرفة تجارة دلاس) (the magazine of the Dallas Chamber of Commerce) في الولايات المتحدة الأمريكية، كل صاحب منزل لتكيف خطة الإضاءة الخارجية والاهتمام بها، لغرض اعطاء جمالية أكثر للمدينة، كما صار التجميل الحضري إحدى أهداف وأوليات التخطيط الحضري، وذلك من منطلق ما ذكره رئيس غرفة دالاس في إحدى المؤتمرات، ان الجمال الحضري في الهندسة المعمارية والمناظر الطبيعية "يتترك بصماته على روح المواطن" ويعطي للمدينة بعداً جمالياً مميزاً بغض النظر عن مساحتها (1)، وفي نهاية القرن التاسع عشر أيضاً اصدر البريطاني (Ebenezer Howard) فكرة (المدينة الحدائقية) عام (1898) في لندن كردة فعل على التدهور البيئي للمدن بعد الثورة الصناعية واثارها الضارة على البيئة الحضرية في المدن الاوربية والامريكية، وتزاحم ابنيها وسكانها، محاولاً الجمع بين الريف والمدينة في تجمع حضري، مع تجنب عيوب كليهما (2)، وهي اسلوب تخطيطي للمدينة كان احد اهدافها الحد او التخفيف من حالات التميز بين أفراد المدينة وفسح المجال وتقوية فرص الالتقاء والاختلاط بين أفراد المدينة في تلك الحدائق والمساحات الخضراء، دون النظر للون أو مستوى الدخل أو ما شابه ذلك والتي كانت تعاني منها معظم المدن الاوربية والامريكية ، زيادة على اهمية تلك المناطق في جمالية المدينة (3)، وطبقت تلك الفكرة فيما بعد على مدينة (ليتشورت) (Letchworth) قرب مدينة لندن، لإيواء (35000) الف عامل، ومدينة (ويلين) (Wylene) لإيواء (40000) الف عامل أيضاً (4) .

وكانت للطفرة الصناعية منذ منتصف القرن التاسع عشر في معظم اجزاء اوربا وامريكا الشمالية، مصحوبة بنمو سكاني سريع ، فضلاً عن مشاريع تجارية وصناعية كبيرة وكان بعضها غير مخطط وغير مقيدة، وظهر البذخ والثراء الفاحش والفقر المُتقع في تجاور حاد في المدينة، زيادة عن الفساد والاستغلال في المجتمعات الحضرية، مما ادى في نهاية المطاف إلى ظهور (الحركة التقدمية)، وكان تخطيط المدن أحد جوانب النهج التقدمي للإصلاح المجتمعي، والعناية بمجاري الصرف الصحي احد اولوياتها، فضلاً عن التعليم وانشاء مؤسسات تهتم بهذا الجانب كأجراء لتطوير الامكانيات المجتمعية الحضرية(5)، ففي عام (1909) عقد المؤتمر الوطني الاول للتخطيط الحضري في مدينة نيويورك، لمعالجة مشاكل الازدحامات السكانية في المدن، وفي هذا المؤتمر أعلن عن ظهور مفهوم جديد لتخطيط المدن للتنافس مع اسلوب تخطيط (المدينة الجميلة) منذ عام (1893) بظهور ما يعرف بـ (التخطيط الجديد) (The New Planning) ليكون بمثابة البداية لتطور تخطيط المدن في العصر التقدمي، إذ تضمن تقنيات جديدة في عمليات التصنيع، والتقدم في الاتصالات والنقل، وتغيرات كبيرة في التركيبة العرقية والثقافية للمراكز الحضرية، زيادة على معالجات وبدائل التوسع السريع والمكلف للمراكز نفسها

(1) William H. Wilson, The Glory, Destruction, a net Meaning ,of the City Beautiful Movement, in Campbell and Fainstein , reading in planning theory , First edition, oxford , UK , Blackwell publishing,1996, pp.86-87.

(2) فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مدخل الى التخطيط الإقليمي والحضري، ط1، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان، 2016، ص173-174.

(3) Kevin Loughran , Urban parks and urban problems: An historical perspective on green space development as a cultural fix, , Journal Urban Studies, 2020, Vol.57, No.11,pp.2321-2326.

(4) فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، مصدر سابق، ص173-174.

(5) James F. Dunn, the progressive origins of modern city planning ,Encyclopedia Britannica, Master's Theses ,University of Rhode Island , Department Community Planning and Area Development, (Unpublished),1973,pp.2-8.

لتشكل تلك القوى، والتي يمكن وصفها بالتجربة الحضرية الجديدة، الأساس الكامن وراء الكثير من الإصلاحات التقدمية العامة وكان لها الأثر الكبير في تطور حركة تخطيط المدن فيما بعد⁽¹⁾، كما أحدثت الثورة الصناعية وادخال النقل الميكانيكي كوسيلة نقل رئيسية في اغلب المدن أحدث الثورة والذي بفضلها تم فك الارتباط بين سكن العمال ومكان عملهم، كما ساهم في انشاء مدن جديدة تتصل بطرق نقل مع المدن الأخرى في إقليمها، منها مدن صناعية وأخرى مدن للعمال ومدن موانئ ما إلى ذلك، كما اتاح هذا التطور الخيار امام الأثرياء من سكان المدن للانتقال إلى ضواحي المدن حيث السكنية والهدوء⁽²⁾، وبعد ذلك باتت من السمات الرئيسية لمدن القرن الحادي والعشرين هو بروز السيارات كواسطة نقل رئيسية داخل المدينة وخارجها، ومنذ منتصف القرن العشرين، ارتفع عدد السيارات في المجتمعات الصناعية إلى الحد الذي أثرت فيه بشكل كبير على التنمية الحضرية، و في الوقت الحاضر أصبحت مواقف السيارات او الطرق السريعة جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الحضري⁽³⁾، كما ساهم ذلك في توسع عمليات التنمية الإقليمية او المكانية فيما بعد. ونتيجة ارتفاع عدد المركبات وتفاقم مشكلة الازدحامات والاختناقات المرورية في المدن الكبرى حول العالم، برزت ما يعرف بمشكلات النقل كسمة بارزة من بين مشاكل مدن العالم الكبرى، ومدن العالم النامي بشكل اكثر وضوحاً، لذا زاد اهتمام التخطيط الحضري بحل وابتكار الحلول لتلك المشاكل، ومن الحلول او البدائل التي ابتكرها هي ما يعرف بـ (مترو الانفاق) وباتت بعض ادارات المدن بالاهتمام المتزايد بهذه الفكرة، وتنظيم الاليات والممارسات التي يمكن ان تستخدم المساحات العامة تحت الارض كمكان مناسب لممارسة الانشطة الاقتصادية او أنشطة النقل، مثال على ذلك مدينة (موسكو) والتي تم انشاء اول مترو انفاق فيها عام (1928) وتم الانتهاء منه عام (1931) لفك الاختناقات والازدحامات المرورية وحركة المشاة فيها⁽⁴⁾.

وشهد بداية القرن العشرين قفزة نوعية في مجال التخطيط الحضري او تخطيط المدن، إذ بادرت اغلب الحكومات الاوربية وفي اجزاء من قارة امريكا الشمالية إلى انشاء لجان خاصة بتصاميم وتخطيط المدن فيها، وكان عام (1909) علامة فارقة في تأسيس التخطيط الحضري كوظيفة مدنية، و صدور قوانين التخطيط الحضري في كلاً من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وادى هذا التوجه إلى ان يكون التخطيط الحضري كنظام عالمي في القرن العشرين، ففي بريطانيا العظمى بدأت أول برنامج للتخطيط الحضري في جامعة ليفربول عام (1909) ومن ثم انشاء برنامج اخر في الولايات المتحدة في جامعة هارفارد عام (1924) تم تدريس تلك البرامج في المقام الاول على مستوى الدراسات العليا آلا انه قبل ذلك تم انشاء (لجنة تخطيط المدن في ولاية اوهايو) في الولايات المتحدة الامريكية في عام (1902)

(1) Dunn, James F, Priscilla A. Golding ,the progressive origins of modern city planning, Master Thesis, Community Planning, University of Rhode Island, (Unpublished),1978,pp.4. <https://doi.org/10.23860/thesis-dunn-james-1978>

(2) Mercedes Pardo and José M. Echavarren, urban development and its forms: origins and new challenges for the twenty-first century, social and economic development, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), 2010, Vol.3,pp.6.

(3) Allen LeBaron, "The Case for Town and Country Planning". Economic Research Institute Study , Economic Research Institute Study Papers , Paper 348, Utah State University, , 1969, pp.1-10.

(4) Jae Min Lee, Urban design in underground public spaces: lessons from Moscow Metro, Journal of Asian Architecture and Building Engineering, 2022, Vol. 21, No. 4 ,pp. 1590-1593.

(1)، كما شهدت بدايات القرن العشرين قيام بريطانيا العظمى بنشر مبادئ التخطيط الحضري الحديث على المستوى الدولي، ومنها ممارسات مدن الحدائق وذلك من خلال تشكيل لجان لتخطيط بعض مدن المستعمرات البريطانية في اسيا وافريقيا وذلك عقب اصدار القانون الانكليزي (تخطيط المدن والبلاد) في عام (1932) وامتد تأثير هذا القانون إلى المستعمرات البريطانية مثل مدينة (نيودلهي) عام (1945)، كما تم تطوير جزر الهند الغربية فضلاً عن عدد من مدن قارة افريقيا وامريكا الوسطى(2).

وشهد التخطيط الحضري بعد الحرب العالمية الثانية نمواً هائلاً، من خلال زيادة عدد المدن التي لديها اقسام للتخطيط، وحجومها وميزانيتها، وعدد مدارس التخطيط، وخريجي التخطيط، وما إلى ذلك (3)، كما نشطت بشكل كبير فكرة (المدينة الجديدة) في دول اوربية عدة في مقدمتها المانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والاتحاد السوفيتي سابقاً، وذلك لتعويض المدن المدمرة نتيجة الحرب ولأن عملية انشاء المدن الجديدة قد خضعت لمفاهيم التخطيط الحضري المتطورة آنذاك، وهي شكل من أشكال التخطيط الحضري مصمم لنقل السكان بعيداً عن المدن الكبيرة من خلال تجميع المنازل والمستشفيات والصناعة ومراكز التسوق والثقافية والترفيهية لتشكيل مجتمعات جديدة تماماً ومستقلة نسبياً، ولاستيعاب المهجرين من سكان تلك المدن المدمرة، كما أنه طريقة لألتقاط الأنسكاب السكاني الزائد في المدن الكبيرة لمنع حدوث السكن العشوائي الغير مخطط في تلك المدن ونقلهم من الاحياء الفقيرة التي تحتاج إلى تجديد حضري او أزاله، وتم اقتراح المدن الجديدة الاولى في بريطانيا العظمى في قانون المدن الجديدة لعام(1946) بين عامي (1947) و(1950)(4)(5)، أما في اسيا فأنت الاقتصادات الصناعية الناشئة قد افرزت عن ظهور مدن كبيرة بالأخص في شرق القارة، حيث مدن مكتظة بالسكان، وكان للتخطيط الحضري الدور المهم في التدخل لمعالجة مشاكل النمو الحضري السريع في مدن اسبوية عدة، من خلال مشاريع البنى التحتية ومباني عملاقة مخصصة للسكن (متعدد الطوابق) ومراكز تسوق وفنادق فاخرة ومطارات جديدة ومترو انفاق وخطوط سكك حديدية وغيرها، مثل مدينة (شنغهاي) في الصين، ومع ذلك فإنه مازالت العديد من مدن العالم النامي تعاني من مشاكل حضرية نتيجة لانشغال الحكومات فيها بالمشكل الاقتصادية والسياسية ولم تحرز تقدماً ملحوظاً في مجال التخطيط الحضري، كما هو الحال في المدن الاوربية ومدن امريكا الشمالية، وسعيًا لتحقيق العقلانية في المجتمع، ظهر

(1) America Planning Association , Planning History Timeline, Article published on the website : <https://www.planning.org>.

(2) Anthony D. King, "Exporting 'Planning': The Colonial and Neo-Colonial Experience". Urbanism Past & Present , Board of Regents of the University of Wisconsin System, 1977, No. 5, pp.12.

(3) Alan Altshuler, The City Planning Process: A Political Analysis, The Yale Law Journal, The Yale Law Journal Company ,Inc., 1966, Vol.76, No.1, pp.243. <https://doi.org/10.2307/794861>

(4) Alan Altshuler, The City Planning Process: A Political Analysis, The Yale Law Journal, The Yale Law Journal Company ,Inc., 1966, Vol.76, No.1, pp.243. <https://doi.org/10.2307/794861>

(5) Nikhil Nadh, Concept of New Towns, Article published on the website: <https://translate.google.com>.

التخطيط الحضري الحديث في نهاية القرن التاسع عشر، كجزء من مشروع الحداثة والتنوير في المجتمعات الحضرية و اللذان يسعيان إلى تحقيق الرفاه البشري في الحياة الحضرية (1).

وفي العراق شهدت فترت سبعينيات القرن الماضي اصدار عدة قوانين وتوجيهات تخص التخطيط الحضري في البلد، فمن أجل دعم عملية تخطيط المدن في العراق تم استحداث(مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا في جامعة بغداد)وفق قانون رقم(116) لعام(1971)وذلك لأعداد متخصصين في مجال التخطيط الحضري ، واستناداً لقانون رقم (27) لعام (1976) اصدرت وزارة التخطيط العراقية مجموعة تعليمات ومهام للجان وهيئات متعددة في عام (1984)منها(هيئة التخطيط العمراني)والتي من مهامها اعداد التصاميم الأساسية للمدن والمستوطنات في البلد، والتصاميم الحضرية ضمن قطاعات المدينة واعداد الموازنة المكانية للتنمية القومية والتخطيط الإقليمي على مستوى الاقاليم بأنواعها وغيرها من المهام، فضلاً عن اصدار(هيئة تخطيط التشييد والاسكان والخدمات)وغيرها من القوانين والاجراءات المتعلقة بمجال تخطيط المدن في العراق (2)، ألا أنه ما يعاب على جهود الخطط الحضرية في العراق، ان اغلبها يعاني من سوء التنفيذ او انها لم تطبق على ارض الواقع في كثير من الاحيان، وازداد حال المدن سوءاً بعد عام(2004) بعد ان ضعف التوجه الحكومي بصورة عامة نحو تنمية وتحسين المدن، والكثير من المشاريع التنموية شيد ونفذ دون التقيد بالتصميم الاساسي للمدينة، كما ادى نمو النمو السكاني غير المخطط في الكثير من المدن في العراق ، قد ولد مشاكل عدة، وبات من الضروري تدخل ممارسات التخطيط الحضري للحد او لمعالجة تلك المشاكل التي منها (السكن العشوائي والتجاوزات على التصميم الاساسي للمدينة، والازدحامات والاختناقات المرورية ، وشحت الخدمات في المدينة)وما إلى ذلك، ولارتفاع الطلب على السكن وتوسع المدينة العمراني الافقي على الاراضي المجاورة لها، لجأ الكثير من اصحاب الاراضي الزراعية المحيطة بالمدينة بضمها لتصميم المدينة بعد تقسيمها إلى قطع اراضي صغيرة وبيعها لتكون فيما بعد حياً سكنياً ضمن مساحة المدينة ، علماً انه يتم التجاوز على شبكات مياه الشرب وايصالها لتلك المناطق وبصيغة غير رسمية ، فضلاً عن انتشار ظاهرة السكن العشوائي في اغلب المدن العراقية، وجميع ذلك يرجع لضعف اجراءات التخطيط الحضري وعدم تطبيق تنمية حضرية وإقليمية في مناطق البلد.

ولتحقيق اهداف التنمية الحضرية في اي مدينة فإنه لابد ان تتسم نتائج التخطيط الحضري المستدام بسمات عدة ابرزها(العدالة في الحصول على الخدمات، والعدالة في توزيع الثروات، والحرية والمشاركة في بناء بيئة حضرية صحية).وقد شهد القرن العشرين بروز عدة توجهات او نظريات تخص طبيعة ونهج التخطيط الحضري المستدام لتكون اداة لتخطيط وتنفيذ التنمية الحضرية في المدن، وبكل تأكيد فقد اثرت تلك التوجهات على المشهد الحضري في اجزاء عدة من العالم. فقد تولد في هذا القرن التخطيط الحضري القائم على مبدأ " الشمولية" والتي من مؤشراتها الأساسية هي : الوضع الاقتصادي(تحسين الوصول إلى الخدمات الاقتصادية) ، تحسين الوصول إلى التعليم ، وتحسين الوصول الخدمات الصحية، ويهدف هذا النمط من التخطيط الحضري إلى التخفيف من حدة اوجه عدم المساواة والعدالة في الحصول على الخدمات داخل المراكز الحضرية، ولها فوائد كبيرة في تسريع

(1) عبير حسام الدين اللحام، التخطيط العمراني المعاصر – تخطيط ديموقراطي ام ديموقراطية مخططة ، مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط ، مجلد(20)، العدد(2)، 2008، ص 276.

(2) القوانين والتشريعات العراقية من عام (1960- 2011) كما نشرت في مجلة الوقائع العراقية ، موقع درر العراق ، على الموقع الالكتروني :

<http://wiki.dorar-aliraq.net>

التنمية الحضرية في تلك المراكز من خلال التحضر المستدام⁽¹⁾، وفي هذا الإثناء تصاعد الاعتراف المتزايد بالترابط بين مختلف جوانب المدينة، و ادراك اهمية سهولة الوصول إلى الخدمة ، و التوجه نحو تصاميم حضرية صديقة للبيئة ، تدفع السكان إلى استخدام المشي للوصول إلى مكان العمل او المسكن بدل استخدام المركبات ذات الوقود الاحفوري، وذلك لدوافع صحية تخص التلوث البيئي الناتج عن عوادم المركبات وتفاقم مشكلة التغير المناخي العالمي، والتخفيف من الازدحامات المرورية الناتجة عن زيادة اعداد المركبات في المدينة، وكردة فعل على ذلك ظهرت في سبعينيات القرن الماضي الدعوة إلى انشاء ما يعرف "بالمدين المدمجة او المدن المتضامة" وتم اقتراح كلمة "مدينة مدمجة" لأول مرة من قبل (جورج دانترزيج وتوماس ساتي) (George Dantzig & Thomas Saaty) في عام (1973) في كتابهما "مدينة مدمجة: خطة لبيئة حضرية صالحة للعيش"، هدفهم هو "الحد من الزحف العمراني والحفاظ على المناطق الريفية المفتوحة"⁽²⁾⁽³⁾، كما سميت بمدن المسافات القصيرة، ولهذه المدن آثار إيجابية على كفاءة الموارد والارض والاقتصاد وصحة المواطن من خلال خفض نصيب الفرد من الانبعاثات الغازية الملوثة بنسبة تصل إلى(6%) وتقوية او اصر التماسك الاجتماعي والديناميات الثقافية، فضلاً عن انها تقلل المسافات اثناء السفر وتقتصر وقت التنقل⁽⁴⁾⁽⁵⁾، وهي مفهوم تخطيطي حضري او تصميم حضري يعزز الكثافة السكانية العالية نسبياً باستخدامات مختلطة للأرض على ان تكون تلك الكثافة السكانية مخططة، وهي فكرة مناهضة للزحف العمراني نحو الضواحي القادم من المدن الكبيرة نتيجة النمو الحضري السريع، وقد تم استعادة التركيز على هذا النمط من التخطيط الحضري بعد عام(1990) إذ انه يشجع على استخدام المشي او الدراجات الهوائية كواسطة نقل بدل المركبات، مع انشاء مساحات للأطفال وكبار السن للاستمتاع بالأنشطة الخارجية، من اجل تعزيز الشعور بالأمان والراحة والانتماء إلى المدينة⁽⁶⁾.

ولا بد للتخطيط الحضري والتنمية الحضرية من دعم المساعي العالمية للحد من انبعاثات الغازات الملوثة الناجمة عن القطاعات الرئيسية في المدينة كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والنفائات وغيرها، خصوصاً إذ ما عرفنا ان المدن تساهم بنسبة تصل إلى (70%) من اطلاقات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم، كما ان اكثر من (75%) من مجموع الطاقة العالمية يتم استهلاكها في المدن حول

(1) Xavier Lemaire , Daniel Kerr, Inclusive Urban Planning – Promoting Equality and Inclusivity in Urban Planning Practices, Samset Policy Note, ucl Energy Institute, 2017 ,pp.1-6.

(2) Simon Elias Bibri , John Krogstie , Mattias Karrholm , Compact city planning and development: Emerging practices and strategies for achieving the goals of sustainability, journal Developments in the Built Environment, 2020 , Vol.4,pp.3.

(3) Biyun Zhou , The Compact City Form -Case study of Shenzhen , Master Thesis , Blekinge Institute of Technology, Sweden, Unpublished,2010, pp.7.

(4) برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، المدن وظاهرة تغير المناخ : توجهات السياسة العامة ، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2011، نيروبي، كينيا، 2011، ص17.

(5) UN-Habitat, Planning for Climate Change: A strategic, values-based approach for urban planners , Nairobi, Kenya, 2014,pp.23.

(6) Muhammad Umar Zulfiqar, Maria Kausar, Historical Development of Urban Planning Theory: Review and Comparison of Theories in Urban Planning, International Journal of Innovations in Science and Technology, 2023, Vol.5,No.1,pp.38.

العالم (1). وتشير نتائج دراسة مجموعة (C40*) ان التحول نحو النقل الجماعي وتطوير ممرات المشي وركوب الدراجات، يمكن أن يؤدي إلى تقليل انبعاثات الكربون في المدن بنسبة من (5-15 %) (2). وان الدعوة إلى (المدن المدمجة المتضامة) هي كردة فعل على مساوئ التخطيط الحضري المجزئ، ومن المعروف أن اغلب مدن اليوم تعود إلى هذا النمط من التصميم، إذ تضم أحياءً "قائمة على العمليات" مع مناطق منفصلة تستخدم في الغالب للأعمال التجارية او الترفيه، وبالتالي يؤدي التخطيط الحضري المجزأ إلى الزحف العمراني، حيث يضطر الناس إلى السفر لمسافات طويلة عبر المدينة للوصول إلى وجهتهم، مستخدمًا المركبات ذات الوقود الاحفوري الملوث للبيئة الحضرية في عملية التنقل، وفي المقابل، فإن "مدن المستقبل المدمجة" او (التصميم المتضام) او "التوطين المفرط"، تعطي الاولوية لاستراتيجيات البنية التحتية الحضرية التي تهدف إلى جلب جميع عناصر العيش والعمل حول مجتمعات الأحياء المحلية في مساحة صغيرة (3)، كما تأثر التخطيط الحضري بتطور البحوث والدراسات للعلوم الأخرى ومنها علوم الادارة، وظهر ما يعرف بـ (النموذج العقلاني) أو (التخطيط العقلاني) في تخطيط المدن، وقد ساعدت فكرة (المدينة العملية) على توجه التخطيط الحضري نحو هذا الاتجاه، حيث يكون تنفيذ التخطيط قائم على الخبراء، واحد الامثلة على التخطط العقلاني هو دراسة قطاع النقل في مدينة شيكاغو لتخطيط الحضري، ثم بعد ذلك ظهر (النموذج الحدائي) الذي ينطوي على عمليات هدم واعادة اعمار المناطق والمبان القديمة او الآيلة للسقوط والغير امنه، الا أن المعارضة الشديدة والانتقادات التي وجهت إلى هذا التوجه ، جعلت حكومات بعض الدول تأخذ بهذه الانتقادات في كثير من الاحيان، مما تولد التوجه نحو مبدأ (أعادة التأهيل) للمباني والمناطق القديمة في المدن، واعادة الاستخدام التكميلي للهياكل القديمة والتنمية المتعدد الاستخدامات (4)، وبعد ظهور مصطلح (التنمية المستدامة) في عام (1987) بعد اصدار (تقرير برونتلاند) ارتبط التخطيط الحضري بهذا المصطلح بعلاقة قوية ، وظهر ما يعرف بـ (المدن المستدامة) وبأنماط تخطيطية مختلفة، وصارت هي النموذج الرائد للتوسع الحضري لأكثر من ثلاثة عقود ماضية، ومع ذلك هناك مناهج مختلفة للمدن المستدامة، والتي تم تحديدها كنماذج لأشكال التخطيط الحضري المستدام، منها(المدن المدمجة، والمدن البيئية، والمدن الخضراء، والتوسع الحضري الجديد، والتوسع الحضري للمناظر الطبيعية، والاحتواء الحضري) (5).

ومن مفاهيم وانماط التخطيط الحضري المعاصر، التوجه نحو اعتماد مبدأ (المشاركة المجتمعية) في تخطيط المدن، وإلى ذلك دعت اغلب دول العالم إلى تكريس الدعوة للمشاركة المجتمعية بشكل اكثر فاعلية ووضوح من ذي قبل، من حيث الادوار والمساهمة في اعداد التصاميم الحضرية وخطط

(1) جون كلوس، من مؤتمر الامم المتحدة المعني بتغير المناخ الى الخطة الحضرية الجديدة ، مقال منشور على الموقع الالكتروني لمنظمة الامم المتحدة : <https://www.google.com>

(*) هي شبكة عالمية تضم ما يقرب من 100 عمدة او رئيس بلدية للمدن الرائدة في العالم الذين يتحدون في العمل لمواجهة أزمة المناخ تأسست في عام 2005 المصدر: <https://www.c40.org>

(2) Miguel Eiras Antunes, Jean Gil Barroca, Daniela Guerreiro Oliveira, Urban future with a purpose, Deloitte's, USA, 2021, pp.4-16.

(3) Miguel Eiras Antunes, Jean Gil Barroca, Daniela Guerreiro Oliveira, Urban future with a purpose 12 trends shaping human living, Deloitte University, 2021, pp.6-8.

(4) Susan S. Fainstein , Competing models. <https://www.britannica.com>

(5) Simon Elias Bibri, John Krogstie, Mattias Kärholm, Compact city planning and development: Emerging practices and strategies for achieving the goals of sustainability, Developments in the Built Environment, 2020, Vol.4, pp. 1-3.

التطوير، وعلى هذا الأساس انتشر مفهوم (التخطيط التشاركي) في دول عدة، وبشكل عام فإن هذا النمط من التخطيط بالرغم من انه مازال محدود، إلا أنه يعكس تضمين التخطيط للمشاركة المجتمعية (الديمقراطية) التي يجب أن يتمتع بها كل موقع حضري (1) (2)، أما في العالم العربي فإنه ابتداءً من الستينيات، أدت التحركات السكانية الجماعية إلى المناطق الحضرية في المنطقة العربية إلى تكثيفها وانتشار المستوطنات العشوائية شبه الحضرية. لمعالجة هذه القضايا، وطور العديد من دول المنطقة البالغ عددها (22) دولة استراتيجيات حضرية وطنية مفصلة بشكل أو بآخر، وقد جمعت تلك المخططات بين مبادئ التخطيط المكاني الغربي المستمدة أساساً من المملكة المتحدة وفرنسا، مع التقاليد الإدارية والقانونية المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن تقاليد المنطقة المتمثلة في وجود حكومات مركزية قوية تميل إلى الحد من مشاركة الحكومات المحلية والمجتمع المدني في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الحضرية هو النمط السائد في مجال تخطيط المدن العربية، مع وجود اختلافات كبيرة في الثروة ومستويات التنمية والظروف السياسية بين تلك الدول (3).

وفي العقود الأخيرة من القرن الواحد وعشرون، وبعد نضوج مفهوم التنمية المستدامة والتنمية الحضرية في الأوساط العالمية إلى حد بعيد، أصبح التخطيط الحضري يخضع لمبادئ وأسس التنمية المستدامة بنسبة كبيرة، ولا يمكن المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى التخطيط الحضري المستدام في ظل تزايد عدد السكان والنمو الحضري السريع والتوسع العمراني والتجاوز على الأراضي الزراعية والغابات المجاورة للمراكز الحضرية، وفي ضوء عواقب تلك الظواهر بات الهدف من التخطيط الحضري هو توجيه وإدارة التنمية المنظمة للمناطق الحضرية والضواحي والمناطق الريفية مع مصلحة الحفاظ على البيئة، و تساهم أنشطة ممارسة التخطيط الحضري مثل تخطيط استخدام الأراضي وخطط التنمية بأنواعها المختلفة والمخططات والتخطيطات للبيئة البشرية والتخطيط البيئي وما إلى ذلك في استدامة البيئة الحضرية للمدن (4)، ومع تطور استراتيجيات التخطيط الحضري وتنامي الرؤى العالمية له والانتقال من التخطيط الحضري التقليدي القائم على معالجات معينة أو كردة فعل على ظاهرة أو مشكلة معينة في المدينة إلى التخطيط الحضري الحديث القائم على تطوير مخططات المدن وفق مبادئ عدة كالشمولية والتشاركية والعقلانية في التخطيط ثم إلى التخطيط الحضري الأخضر أو الرقمي والقائم على أساس التفاعل بين الإنسان والحاسوب، قد باتت ممارسات ورؤى التخطيط الحضري تعتمد بكل كبير على تلك التقنيات والبرامجيات في تصاميم وتخطيط المدن، وذلك في ظل الثورة المعرفية والرقمية وانترنت الأشياء والتقنيات الصناعية وامكانيات نظم المعلومات الجغرافية، ومن أمثلة التخطيط الحضري الأخضر أو الرقمي هي المدينة الذكية أو المدينة الرقمية والتي تعد احد الرموز الأساسية في تحول المجتمع من عصر التصنيع إلى عصر المعلوماتية، كما أنها وجه من وجوه التنمية الحضرية المستدامة، ولتطبيق هذا للمفهوم المعاصر للتخطيط الحضري، لا بد من الحصول على معلومات متقدمة لدعم جهود تخطيط المدينة والبناء والادارة والاستعانة بصور الاقمار الصناعية والمسح الفوتوغرافي ونظام

(1) Lillian B. Rubin, Maximum Feasible Participation: The Origins, Implications, and Present Status, the annals of the American Academy of Political and Social Science, 1969, Vol.385, No. 1, pp.14-29.

(2) Susan S. Fainstein, Competing models. <https://www.britannica.com>.

(3) UN Habitat, National urban policy: Arab states report, Nairobi, Kenya, 2017, pp.2.

(4) Paul D. Adah, Abok Galadima, Urban Planning Practice and Environmental Sustainability in Nigeria: Challenges and Way forward, Journal of Construction Engineering and Management, 2019, Vol.15, No.4, pp.4-6.

المعلومات الجغرافية (GIS) (1)، وأصبحت بعض الحكومات منخرطة في هذا المجال بشكل مباشر كما هو الحال في حكومات الشمال الاوربي ، وأصبح تخطيط المدن جزء من جهودها الشاملة للتعامل مع قضايا النمو الحضري والرفاه الاجتماعي لسكانها، ويرى البعض انه لا بد من ربط التخطيط الحضري بالمبادرات المجتمعية والاستفادة من التجارب الاجتماعية السابقة في مجال المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري، وذلك لغرض تبادل المنافع والخبرات بين المجتمع والمخططين، ويعد التخطيط الحضري الاستراتيجي مقاربة جديدة في تصوير تمثيل التنمية الحضرية التي يخطط لها، وقد تم اعتمادها للدفع بالمدن إلى واقع أكثر تطوراً ومستقبل تستطيع من خلاله المدينة مواجهة مشاكلها التي قد تحدث (2)، ويشمل هذا النوع من التخطيط في الغالب على ما يأتي (3):

- 1- إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط الحضري والتمويل المشترك للبنية التحتية والخدمات الحضرية.
- 2- تعزيز الشعور بالملكية والمسؤولية بين جميع أصحاب المصلحة لتحسين صيانة وتشغيل البنية التحتية والخدمات الحضرية.
- 3- تحسين الجودة الفنية لمقترحات المشاريع الحضرية وإدارتها.
- 4- تحسين ممارسات الإدارة الحضرية.
- 5- جعل التخطيط الحضري شفافاً وخاضعاً للمساءلة.

ومن ذلك نستنتج ان التخطيط الحضري هو الالية والاستراتيجية التي يمكن من خلالها ان تحقق التنمية الحضرية اهدافها ومبادئها، وقد تفقد عملية التنمية الحضرية بدون التخطيط الحضري مكنونها وجدواها في تحسين الرفاه الانساني في المدينة.

عاشراً: مسارات التنمية الحضرية

يعيش الناس والموارد في العقود الاخيرة بدرجة كبيرة من التقارب والانسجام، وبالتالي لا يمكن ان تكون المدن في حالة تنمية مستدامة بدون الدعم الذي تحصل عليه من خدمات النظم البيئية والمنتجات القادمة اليها من مناطق غير حضرية قريبة منها، او حتى تلك البعيدة عنها بمسافات طويلة، نظراً لان كل مدينة مرتبطة ايضاً بالنظام العالمي للمدن، وبهذا فإن الاجراءات المتخذة في مكان واحد قد يكون لها تأثيرات في اماكن اخرى، وبالمحصلة فإنه لا يمكن لنا ان ننظر إلى تنمية مستدامة لمدينة ما، بمعزل عن الموارد المحدودة على الارض، أو ترابط المدينة مع اماكن اخرى حضرية وغير حضرية، وفي ضوء ذلك لا بد ان تسلك او تتبنى المسارات نحو التنمية الحضرية المستدامة نهجاً متعدد النطاقات، مسلطاً الضوء من خلالها على تبعات مصادر الموارد من جهة وعلى الروابط المتبادلة بين المدن، وفي هذا السياق يمكن لنا

(1) Jianguo Wang, Shi-Jie Cao, Chuck Wah Yu, Development trend and challenges of sustainable urban design in the digital age, Indoor and Built Environment, 2020, vol.30, No.1, pp.3-6.

(2) مجموعة مؤلفين ، حكامه المدن ومسألة التنمية ، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مراكش، ط1، العدد(48) ، لمطبعة والوراقة الوطنية ، مراكش، 2015، ص77.

(3) United Nations Human Settlements Programme – unhabitat, inclusive and sustainable urban planning: a guide for municipalities- An Introduction to Urban Strategic Planning, Nairobi, 2007, Vol.1, pp.3.

ان نقدم اربعة مبادئ رئيسة للتنمية الحضرية، ويمكن اعتبارها ارشادات لتعزيز التنمية الحضرية في المدينة وهي كالآتي (1):

- 1- للكوكب حدود فيزيائية حيوية تستخدم الأنشطة الحضرية الموارد وتنتج منتجات ثانوية مثل النفايات وانبعاثات غازات الدفيئة التي تؤدي إلى أنواع متعددة من التغيير العالمي، مثل استنفاد الموارد وتغيير استخدام الأراضي وفقدان الموائل والتنوع البيولوجي وتغيير المناخ العالمي، ما قد يبدو مستدامًا محليًا ، على المستوى الحضري، يكذب إجمالي النتائج البيئية او الاجتماعية على مستوى الكوكب للإجراءات المحلية، وبالتالي يجب أن تراعي الاستراتيجيات التي تهدف إلى الاستدامة الحضرية الحدود الفيزيائية الحيوية على نطاق الكوكب، تتمثل إحدى طرق القيام بذلك في محاولة تقليل التمثيل الغذائي للمدينة، والذي يتكون من المواد والطاقة التي تتدفق داخل وخارج المدن، لا يمكن لمدينة أن تقلل من بصمتها عن طريق تصدير الأنشطة كثيفة الكربون إلى مناطق أخرى
 - 2- الأنظمة البشرية والطبيعية متشابكة بإحكام وتجتمع معاً في المدن وأن الأشخاص الأصحاء والبيئات الفيزيائية الحيوية الصحية والتفاعلات الصحية بين الإنسان والبيئة هي علاقات تآزرية تدعم استدامة المدن، وإن دمج اهتمامات المجتمع المتنوعة في التخطيط المستدام واتخاذ القرار أمر مطلوب من أجل تسهيل كل من النظم البيئية البشرية والطبيعية الصحية، كما ترتبط المدن وخاصة الكبيرة منها بالنظم الطبيعية، ليس فقط محلياً ولكن عالمياً.
 - 3- المدن شديدة الترابط - المدن ليست جزر: إنها شبكات معقدة من الأنظمة الفرعية المترابطة التي تتأثر بالقرارات والمؤسسات عبر نطاقات مكانية مختلفة وفي أماكن أخرى، وتتطلب المدن موارد تأتي من أماكن أخرى كما انها تتأثر بالقرارات وأصحاب المصلحة في هذه الأماكن، ويتطلب جعل المدن صالحة للعيش وتنافسية اقتصادياً ومستدامة نماذج جديدة للحوكمة والمؤسسات والشراكات المبتكرة التي يمكن أن تعالج أبعاداً متعددة لاتصالات المدينة بالأماكن الأخرى وأصحاب المصلحة وصنع القرار. يعد نظام الحوكمة متعدد النطاقات الذي يركز بشكل صريح على سلاسل الموارد والأماكن المترابطة أمراً ضرورياً للانتقال نحو الاستدامة الحضرية.
 - 4- عدم المساواة الحضرية يقوض جهود الاستدامة إن الحد من التفاوتات الاقتصادية والسياسية والطبقية والاجتماعية الشديدة أمر محوري لتحقيق الاستدامة الحضرية، وأن الجهود المبذولة للحد من هذه التفاوتات وجعل المدن أكثر شمولاً تساعد المدن على تحقيق إمكاناتها الكاملة، مما يجعلها أماكن جذابة للعيش والعمل وتحسين آفاق التنمية الاقتصادية. ويمكن للسياسات طويلة الأجل والأنشطة المؤسسية أن تعزز المزيد من العدالة والمساهمة في مستقبل المدن المستدام.
- إحدى عشرة: مؤشرات التنمية الحضرية**

المؤشرات الحضرية هي ادوات بسيطة للقياس متعدد الابعاد للرفاهية او نوعية الحياة في المستوطنات الحضرية التي تشمل البيئة الطبيعية والمبنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالمعنى الفني المؤشرات الحضرية هي عروض تقديمية للمعلومات التي تظهر التغيرات والاتجاهات التنموية مع مرور الوقت في المدينة، وعادةً ما يتم توضيح تلك المؤشرات على شكل رسوم بيانية وخرائط (بالأخص مع تطور نظم المعلومات الجغرافية) ومخططات وجداول وارقام

(1) National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, Pathways to Urban Sustainability: Challenges and Opportunities for the United States, The National Academies Press, Washington, DC, 2016,pp.2.

، مما يمكن الأشخاص (خاصة اصحاب القرار) من رؤية الاتجاهات التنموية بأبسط صورة واسرع طريقة للفهم والتوضيح، ولا تعتبر هذه الجداول عمومًا ذات قيمة كبيرة في حد ذاتها بالنسبة للسياسة، نظرًا لأن غالبية الأشخاص لا يمكنهم قراءة الجداول الكبيرة أو إدراك أهمية النتائج ، وتتطلب المزيد من التفسير والتحليل. لذلك لا بد من اجراء عملية التنظيم في المؤشرات، والتي تكون عادةً أرقامًا فردية ، وغالبًا ما تكون نسبيًا، مثل معدل البطالة أو معدل النمو الاقتصادي ، والتي تسمح بإجراء مقارنات عبر الزمان والمكان ولها آثار معيارية وسياسية. والمؤشرات ليست بيانات، بل هي نماذج تبسط موضوعًا معقدًا إلى عدد قليل من الأرقام التي يمكن فهمها وفهمها بسهولة من قبل صانعي السياسات والجمهور⁽¹⁾، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تسمح المؤشرات بقياس التغيير في النظام. حيث يتم اختيار المؤشرات لتوفير معلومات حول أداء نظام معين، لغرض محدد - لدعم صنع القرار والإدارة.

مؤشرات الاستدامة الحضرية هي أدوات تسمح لمخططي المدن ومديري المدن وواضعي السياسات بقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، على سبيل المثال التصاميم الحضرية الحالية والبنى التحتية والسياسات وأنظمة التخلص من النفايات والتلوث والوصول إلى الخدمات من قبل المواطنين، إنها تسمح بتشخيص المشاكل والضغوط، وبالتالي تحديد المجالات التي يمكن أن تستفيد من معالجتها من خلال الحكم الرشيد والاستجابات القائمة على العلم، كما أنها تسمح للمدن بمراقبة نجاح وتأثير تدخلات الاستدامة، وتم تطوير واختبار عدد لا يحصى من أدوات المؤشرات في مدن حقيقية من قبل منظمات ومجموعات بحثية مختلفة، وهذه الأدوات متاحة للتنفيذ من قبل الآخرين وعادة ما تشمل جوانب التنمية المستدامة التي تتجاوز الأبعاد البيئية فقط، مثل الصحة العامة والخدمات ، والحوكمة ، والدخل ، وفرص الأعمال ، والنقل⁽²⁾، وهناك أنواع رئيسية من المؤشرات التي يتم توجيهها لقياس التنمية الحضرية ، النوع الاول منها تسمى بمؤشرات السياسة أو مؤشرات الأداء والتي تقيس جوانب أداء المنظمات أو القطاعات أو المدن، وتهدف إلى تحديد الإدارات أو المقاطعات أو السياسات التي تلبى الأهداف المرغوبة، اما النوع الثاني منها فيتمثل بالمؤشرات القائمة على القضايا، والتي تهدف إلى لفت الانتباه إلى قضايا معينة، تشمل الأمثلة الشائعة للمؤشرات القائمة على القضايا الجريمة والسلامة، والبطالة، والزحف العمراني ، ونوعية الهواء ، وما إلى ذلك ؛ في حين تسمى النوع الثالث من المؤشرات بمؤشرات الاحتياجات ، التي تقيس الحاجة أو الحرمان، وتهدف بشكل عام إلى تخصيص الموارد للفئات المستهدفة الأكثر احتياجًا، وتُعد مؤشرات الفقر والحرمان هي أمثلة رئيسية لمؤشرات الاحتياجات⁽³⁾ .

تعد المؤشرات أحد الآليات ذات الفعالية الكفوة لقياس مدى التقدم والتطور المستهدف للمجتمعات الحضرية في مدينة ما بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات تمثل في مجملها قاعدة جيدة يمكن ان يعتمد عليها في اتخاذ القرارات التنموية التي تساعد على تطوير وتحسين الحياة الحضرية للسكان، فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن أو

(1) Matthew S . westfall & Victoria A. Devilla , Urban Indicators for Managing cities, Asian development Bank, Manila,2001,pp.17-19 .

(2)European Union , In-Depth Report: Indicators for Sustainable Cities, 2018, NO. 12, ,pp5.

(3) Matthew S . westfall & Victoria A. Devilla , I bid ,2001,pp.17-19 .

بالدول الأخرى دورياً بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية، وأما من حيث كفاءته في عملية اتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمجتمعات الحضرية.

أن مؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، وهي تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بمدينة أو إقليمه، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والاولويات لخطط التنمية، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو استراتيجية تنمية، كما يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين المجتمعات العمرانية عرضياً (عبر أماكن مختلفة) أو طولياً (عبر فترات زمنية مختلفة)، وهي أيضاً ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية في مدينته أو إقليمه، والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمراً حيوياً عند اختيارها كأدوات تخطيطية، ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشداً فعالاً في عملية التغيير في اولويات المجتمع وفي عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات وفي سلوك الأفراد والمؤسسات. كما يقوم المؤشر بتحديد وتجميع البيانات التي يمكن قياسها ومراقبتها لتحديد ما إذا كان التغيير يحدث أم لا، وفي نهاية المطاف فإنها تسعى إلى تعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

ومن المهم كذلك أن يثق صانعو القرار في المؤشرات التي توجه السياسات ويفهمونها، فهي تمثل الأبعاد الثلاثة للاستدامة الحضرية للبيئة والاقتصاد والمجتمع، بما في ذلك جودة الهواء وجودة المياه والبصمات البيئية والصحة المالية والبنية التحتية والتعليم وصحة المجتمع، وأن هذه المؤشرات لا تعمل بمعزل عن غيرها، بدلا من ذلك فهي تعمل بشكل تآزري، بالإضافة إلى ذلك تم طرح بُعد رابع من المقاييس للنظر في القدرات المؤسسية وقضايا الحوكمة ك مجال مهم للبحث في المستقبل⁽¹⁾، كما هو الحال مع نهج جودة الحياة، حيث تم تكيف نهج الاستدامة الذي طورته شركة سياتل المستدامة* للاستخدام في العديد من مشاريع المؤشرات المجتمعية الأخرى للحصول على قائمة عالمية بمشاريع مؤشرات الاستدامة على المستويات المجتمعية والوطنية والدولية، كما كان له تأثير كبير في الجهود المبذولة لتطوير المؤشرات على المستويين الوطني والدولي، لا سيما تحت رعاية الأمم المتحدة، ويعد مؤتمر "قمة الأرض" عام (1992) في (ريو دي جانيرو) والأنشطة الناتجة عنه في جميع أنحاء العالم استجابة لـ ("جدول أعمال القرن 21") للتنمية المحلية المستدامة، وتمثل علامة فارقة في تطوير واستخدام مؤشرات الاستدامة، وعقد مؤتمر هام آخر يسمى (الموئل 2)، في عام (1996) في اسطنبول، وركزت على قضايا الاستدامة الحضرية واعترفت بأهمية مشاريع المؤشرات المجتمعية لتوجيه التنمية وقياس التقدم، ثم تبعتها في ذلك موافقة لجنة التنمية المستدامة في عام (1995) على برنامج العمل المتعلق بتلك المؤشرات، كما اكدت الدورة الاستثنائية التاسعة

(1) National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, Pathways to Urban Sustainability: Challenges and Opportunities for the United States, The National Academies Press, Washington, DC, 2016,p2.

* سياتل المستدامة : هي منظمة غير ربحية تعمل على تعزيز الاستدامة، تم تأسيسها رسمياً عام 1991 في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد سياتل المستدامة أول منظمة تنشئ مؤشرات اقليمية للاستدامة ومعترف بها كرائد عالمي في مجال تطوير مؤشرات الاستدامة. والموقع الإلكتروني الخاص بها هو: <https://sustainableseattle.org>
المصدر : https://en.m.Wikipedia.org/sustainable_seattle

عشر للجمعية العامة المعقودة في عام (1997) من أجل الاستعراض الخمسي لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اهمية برنامج العمل المتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة(1)، وخلال الجلسة التاسعة للجنة التنمية المستدامة لعام (2001) تم التأكيد على أن مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت الان مقبولة ومستخدمة على نطاق واسع ويتم الاعتراف بها كمكون رئيس وأساسي للعملي المؤدية إلى التنمية المستدامة، كما اكدت المؤتمرات الدولية اللاحقة على أهمية تلك المؤشرات مثل مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المعقودة في جوهانسبرغ في عام (2002) (2).

وفي هذا المجال ولإيجاد مؤشرات للتنمية الحضرية وقياسها في المدينة فقد سعى المؤتمر الثاني لمركز المستوطنات البشرية بالأمم المتحدة إلى تطوير مفهوم مؤشرات الاسكان إلى مفهوم اشمل هو المؤشرات الحضرية لتضم بدورها: مؤشرات الاسكان، وقطاع النقل، البنية الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم بلورت (46) مؤشراً اعدتها الدول الاعضاء في تقاريرها التي قدمتها إلى مؤتمر المونل الثاني عام(1996)، ومع استمرار جهود الدول المشاركة وخبراء مركز المستوطنات البشرية ارتفع عدد المؤشرات ليصل إلى (51) مؤشر بحلول عام (1999)، والتي تم الاتفاق عليها دولياً ومن خلالها يمكن قياس دليل تنمية المدينة، وفي الوقت نفسه تم اعداد قائمة مختصرة تضم (23) مؤشراً كميّاً، إلى جانب (9) مؤشرات نوعية وهو ما يعتبر الحد الأدنى من المؤشرات المطلوب انتاجها وذلك لعرضها في (مؤتمر اسطنبول +5 سنة 2001)، وتعد مجموعة المؤشرات الـ(32) الحد الأدنى الذي يجب ان تنتجه كل دولة لإعداد تقرير الإسكان والتنمية الحضرية سواء لمدينة من المدن أو إقليم داخل دولة أو دولة كاملة، وفي هذا الاطار وجهت الوثيقة العالمية لأجندة المونل الثاني الدعوة إلى جميع الحكومات بالعمل على نتابعه تقدم اعمال انتاج مؤشرات جودة الحياة الحضرية ومتابعة تقييمها، وذلك بخطة عمل من طرف الحكومات، والتي تهدف إلى توفير المسكن للجميع وتحقيق الرفاه الحضري بالمدن بالاعتماد على مؤشرات جودة الحياة.

كما أوصى المرصد الحضري العالمي بمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بتطوير مؤشرات خاصة بكل دولة ومجتمع، حتى تعكس خصوصياتها، ومن المهم ان تحتوي المؤشرات على مجموعة المؤشرات الأساسية لتحقيق المقارنة بين المدن والدول في مجال التنمية الحضرية لتحقيق الجودة المطلوبة في المجال الحضري، وقد أعلن المركز الحضري العالمي أن مجموعة(51) مؤشر تُعتبر الحد الأدنى على كل المستويات، وقد عرفت هذه المؤشرات نوعين من التصنيف وهما:

1- **التصنيف الاول** : تم في هذا التصنيف توزيع المؤشرات الـ(51) في المجموعات الجزئية التالية:

أ- مجموعة البيانات الأساسية.

ب- مجموعة المؤشرات الحضرية.

ت- مجموعة المؤشرات الإسكانية .

2- **التصنيف الثاني**: تم إعادة تصنيف المجموعات الثلاث السابقة في(7)مجموعات أخرى تبعاً لمصادر البيانات وهي كما موضح في جدول (2) :

(1) Division for sustainable development ,Indicators of sustainable development : Framework and Methodologies , department of economic and social affairs – commission on sustainable development Ninth session, New york,2001,pp.1.

(2) the Scienriuc committee on problems of the Environment- , Measuring Progress Towards Sustainability: assessment of indicators – a project of Scope, edited by Tomas Hak, Bedrich Moldan, Arthur Lyon Dahl, Island press,Washington,2009,pp.24.

جدول (2)

تصنيف مؤشرات التنمية الحضرية

المؤشرات	المجموعة
نسبة استعمالات الارض	مؤشرات الخلفية العامة للمدينة
قياس حجم سكان المدينة/حسب النوع/العمر/الكثافة(شخص /كم ²)	
نسبة الزيادة السنوية للسكان او المعدل لنمو السكان	
نسبة الأسر التي ترأسها امرأة	
متوسط حجم الأسرة	
معدل التكوين الأسري	
فئات توزيع الدخل	
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في المدينة	
التوزيع النسبي للمساكن حسب النوع	
التوزيع النسبي لانواع حيازة المسكن	
نسبة الأسر الفقيرة	مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية
نسبة العمالة الغير رسمية	
نصيب الفرد من أسرة المستشفيات	
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	
توقع امد الحياة عند الميلاد	
معدلات الأمية الناضجين 15 (سنة فأكثر)	
معدل الالتحاق بالتعليم المدرسي	
كثافة القسم (معدل الاشغال) (عدد التلاميذ/القسم)	
معدل الجريمة	
نسب إتاحة الحصول على المياه النقية	
متوسط استهلاك الفرد من المياه	
السعر المتوسط للمياه	
نسب الانفاق على مفردات البنية التحتية بالمدينة	
التوزيع النسبي لأنماط النقل	مؤشرات النقل
متوسط زمن رحلة العمل	
نسبة الإنفاق السنوي على الطرق لكل ساكن بالمدينة	
معدل ملكية السيارات	
طول الطرق بالمدينة(كم)	مؤشرات الادارة البيئية
نسبة المياه المعالجة	
إنتاج النفايات الصلبة كغم/ساكن	
نسبة استعمال وسائل التخلص من النفايات الصلبة	مؤشرات الاسكان
متوسط سعر المسكن /متوسط دخل الأسرة	
متوسط ايجار المسكن /متوسط دخل الأسرة المستأجرة	
متوسط سعر الارض المطور إلى متوسط سعر الارض الخام	
متوسط نصيب الفرد من الامتار المربعة بالمنزل	
نسبة المساكن الدائمة ذات البنية القوية / اجمالي عدد المساكن بالمدينة)	
نسبة المساكن التي تستوفي الشروط الرسمية (المخططة)/ اجمالي المساكن بالمدينة	
نسبة انتاج المساكن(عدد المساكن المنتجة سنوياً / عدد	

المساكن الكلي بالمدينة
الاستثمار بالمسكن(الاستثمار العقاري / الناتج المحلي
نسبة المساكن المهدمة او الأيلة للسقوط

المصدر : الباحث اعتماداً على : فواد بن غضبان، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية –تشخيص مؤشرات التقييم-، ط1 ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014، ص106-110.

اثنتا عشرة: مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة في اطار خطة (2030) والمدن الشاملة للجميع :
شهد مؤتمر قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في(ايلول /سبتمبر/2015)قرار خطة التنمية المستدامة لسنة (2030) وتتعلق هذه الخطة من الأهداف الانمائية للألفية وتكفل ما نجز ومالم ينجز منها، وفي الوقت نفسه تذهب خطة (2030) ابعد من الأهداف الانمائية للألفية في مراميها، إذ تتضمن سلسلة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن الاولويات الانمائية المعروفة، من اجل مجتمعات شاملة واكثر سلاماً وافضل حكماً، وتحقيقاً لذلك فأنها تتضمن اهدافها وغاياتها عناصر مترابطة وعابرة للقطاعات، وتسترشد هذه الخطة بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وتستند إلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتقارير الدولية الاخرى مثل الحق في التنمية وعلان (ريو) بشأن البيئة والتنمية .

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام(2030) في(25 سبتمبر 2015)، وهي خطة عمل تركز على الناس وكوكب الأرض والازدهار، فضلاً عن السلام المستدام والشراكات العالمية، يحتوي على إعلان صادر عن رؤساء الدول وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين(17) هدفاً للتنمية المستدامة (SDGS) و(169) غاية مصاحبة فضلاً عن وسائل التنفيذ وآليات المتابعة، و تشدد خطة عام (2030) على أن القضاء على الفقر، بما في ذلك "الفقر المدقع"، وهو التحدي العالمي الأكبر والمتطلب الذي لا غنى عنه للتنمية المستدامة"، ويتضمن (الهدف1) من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان عدة أهداف ، يجب تحقيقها بحلول سنة (2030)، وليس فقط يهدف إلى القضاء على الفقر المدقع ولكن أيضاً إلى خفض نسبة الأشخاص "الذين يعيشون في فقر من جميع أبعاده وفقاً للتعريفات الوطنية إلى النصف وفقاً للتعريفات الوطنية"، وهذا الهدف مهم لأنه يمزج الجهود العالمية للقضاء على الفقر مع الملكية الوطنية لتلك الجهود، ويؤكد هدف آخر في إطار الأهداف الـ (17) بشأن تعزيز وسائل التنفيذ على أهمية احترام المستوى الوطني والقيادة في صياغة وتنفيذ سياسات لاستئصال الفقر، كما يتناول(الهدف 11) من أهداف التنمية المستدامة على وجه التحديد المدن والمستوطنات البشرية، مع التركيز بشكل خاص على ضمان أنها شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة .و تشير أهداف التنمية المستدامة الأخرى أيضاً إلى جوانب مختلفة من التحضر المستدام. وعقد مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في (كيوتو- الإكوادور) في الفترة من(17- 20 /أكتوبر/ 2016) متبنيًا جدول الأعمال الحضري الجديد، ويتألف من إعلان كيوتو بشأن المدن المستدامة والمستوطنات البشرية للجميع وكيوتو خطة التنفيذ للأجندة الحضرية الجديدة (1)، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة جدول الأعمال الحضري الجديد في ديسمبر(2016)على غرار خطة(2030)(كيوتو) خطة التنفيذ تؤكد أن الفقر يشكل الاستئصال

(1)Oliver Mtapuri, Sithembiso Lindelihle Myeni, Sustainable Development Goals and the New Urban Agenda - A South African experience, New York,2020,pp.12-13. ISBN: 978-1-138-36491-2.

الفصل الاول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

أكبر تحد عالمي من أجل التنمية المستدامة، يتعرف الآخريين على العوائق ذات الصلة، مثل تزايد عدم المساواة وأبعاد الفقر المتعددة بما في ذلك نمو العشوائيات الحضرية، كذلك يدعو إلى تعزيز جمع البيانات وتحليلها ونشرها على المستويين الوطني والمحلي للسماح بالرصد الفعال للتقدم في تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، بما في ذلك أولوياتها في القضاء على الفقر، إنها تهدف في النهاية لتعزيز "الحكم القائم على الأدلة والبناء على قاعدة معرفية مشتركة باستخدام كليهما عالمياً بيانات قابلة للمقارنة وكذلك تم إنشاؤها محلياً" (1).

ومن المفيد هنا لدرستنا هذه ما اشارة إليه خطة (2030) بخصوص التجمعات الحضرية او المدن وسبل تنميتها، فمن اصل(17)هدفاً للتنمية المستدامة و(169)غاية مقترحة في هذه الخطة، يتناول الهدف (11)قضايا المدن والمستوطنات البشرية بمختلف احجامها، مركزاً على ضرورة جعلها (مدن شاملة للجميع وقادرة على الصمود وامنه ومستدامة)، وتؤكد الخطة على ضرورة حصول الجميع على سكن آمن ولائق وميسور وعلى الخدمات الأساسية وتأمين نظم الطاقة المستدامة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، كما يدعو إلى اعتماد نهج شامل ومتكامل للتخطيط والادارة الحضرية وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية التراث الثقافي والطبيعي، فضلاً عن ذلك فإن الهدف(11) يُعنى بالحد من الاثار الضارة بالبيئة الحضرية مع التركيز على نوعية الهواء وإدارة النفايات، ويدعو ايضاً إلى تعميم الوصول إلى المساحات الخضراء والأماكن العامة ولاسيما الفئات الاجتماعية المعرضة للحرمان، كما تقترح خطة (2030) وسائل للتنفيذ تعتمد على اعتبارها جزءاً اصيلاً من اهداف التنمية المستدامة، وفي الهدف (11) يعني ذلك تعزيز التخطيط الإنمائي على المستويين الوطني والإقليمي بغية تعزيز الروابط الإيجابية البيئية والاقتصادية في المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية، ووضع وتنفيذ سياسات متكاملة تهدف إلى تعزيز احرار مجتمعات شاملة للجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من اشكال الدعم إلى أقل البلدان نمواً (2)، ويتمثل (الهدف 11) من اهداف التنمية المستدامة بما يلي(3) :

11-1: ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وامنة وميسورة ورفع مستوى الاحياء الفقيرة بحلول عام (2030).

11-2: توفير امكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة وتحسين السلامة على الطرق من خلال توسيع النقل العام وايلاء الاهتمام الخاص لاحتياجات الفئات المعرضة للمخاطر كالنساء والاطفال والاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن بحلول عام (2030).

11-3: تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول سنة (2030).

11-4: تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

(1)Economic and Social Commission for Western Asia, Social Development Bulletin - Measuring Urban Poverty in the Arab Region- Localizing Global and National strategies , 2017, Vol. 6, NO. 1 , pp1.

(2) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA)، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد4، بيروت، لبنان، 2016، ص6-7.

(3) الامم المتحدة، خطة التنمية المستدامة 2030، ص18-19.

11-5: التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الاشخاص المتضررين وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الاجمالي العالمي، التي تحدث بسبب الكوارث ، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه مع التركيز على حماية الفقراء والاشخاص الذين يعيشون في ظل اوضاع هشه بحلول سنة (2030).

11-6: الحد من الاثر البيئي السلبي الفردي للمدن، وايلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها بحلول سنة (2030).

11-7: توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء واماكن عامة، آمنه وشاملة للجميع، ويمكن الوصول اليها ولاسيما بالنسبة للنساء والاطفال وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة بحلول سنة(2030).

11.أ: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الإقليمية والوطنية .

11.ب : العمل بحلول سنة (2030) على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من اجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الادارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع اطار (سينداي) للحد من مخاطر الكوارث للفترة (2015-2030).

11.ج : دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، في اقامة المباني المستدامة والقدرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

ثلاثة عشرة: تحليل لعناصر (الهدف 11) والمؤشرات الناتجة عنه :

حتى تتضح لدينا اهداف وغايات خطة(2030) (وتحديد مؤشراتنا، يمكن لنا توضيحها من خلال الجدول(3).

جدول(3)

تحليل عناصر الهدف (11) والغايات والمؤشرات الناتجة عنه

الأهداف الثانوية	الغايات	المؤشرات
11-1	ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وامنة وميسورة ورفع مستوى الاحياء الفقيرة بحلول عام (2030).	● نسبة السكان الذي يعيشون في احياء فقيرة او مستوطنات غير رسمية او مساكن غير لائقة.
11-2	توفير امكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة وتحسين السلامة على الطرق ، من خلال توسيع النقل العام ، وايلاء الاهتمام الخاص لاحتياجات الفئات المعرضة للمخاطر كالنساء والاطفال والاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن بحلول عام(2030)	● نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسب ، مصنفة بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس والاشخاص ذوي الاعاقة.
11-3	تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام ، والقدرة على تخطيط المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام(2030).	● نسبة معدل استهلاك الاراضي إلى معدل النمو السكاني . ● نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية ، ويعمل بانتظام ويدرار بطريقة ديمقراطية .
	تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث	● نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام

الفصل الاول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

4- 11	الثقافي والطبيعي العالمي . والخاص) التي تتفق لصيانة وحماية وحفظ جميع اصناف التراث الثقافي والطبيعي ، بحسب نوع التراث ومستوى الحكم ونوع الاتفاق ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص.
5 - 11	التقليص إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الاشخاص المتضررين وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الاجمالي العالمي ، التي تحدث بسبب الكوارث ، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه مع التركيز على حماية الفقراء والاشخاص الذين يعيشون في ظل اوضاع هشه بحلول عام (2030).
6 - 11	الحد من الاثر البيئي السلبي الفردي للمدن ، وايلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وادارة نفايات البلديات وغيرها بحلول عام (2030).
7 - 11	توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء واماكن عامة ، امنه وشاملة للجميع ، ويمكن الوصول اليها ، ولاسيما بالنسبة للنساء والاطفال وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة بحلول (2030).
8 - 11	دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية ودون الحضرية والريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الإقليمية والوطنية .
9 - 11	العمل بحلول عام (2030) على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططاً متكاملة من أجل شمول الجميع ، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ، ووضع وتنفيذ الادارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات ، بما يتماشى مع اطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة (2030-2015).
10 - 11	دعم أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية ، في اقامة المباني المستدامة والقدرة على الصمود باستخدام المواد المحلية .

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :هائنة محمد حمدي ، نهى احمد نبيل، ايمان متولي احمد، دور المؤشرات الحضرية في تحقيق المدن والمجتمعات المحلية المستدامة ، مجلة الأبحاث الهندسية ، 2019،ص22.

أربعة عشرة: خصائص مؤشرات التنمية الحضرية

لمؤشرات التنمية الحضرية عدة خصائص لا بد أن تتصف بها، وهي كالآتي (1) :

(1) سليم سليمان العمور، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس(دراسة حالة بلدية خان يونس)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2021، ص38.

الفصل الأول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

- 1- يعبر عنها بأرقام أو معدلات أو نسب ن لتعكس الاوضاع العمرانية والديموغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة ، وبالنتيجة قياس ما تحقق من اهداف التنمية الحضرية.
 - 2- تكون ذات صلة مباشرة بإعداد السياسات والبرامج والخطط الموضوعة من قبل الجهات المعنية بتنمية وتطوير المدينة (محلياً أو إقليمياً أو دولياً) ومتابعة تنفيذها.
 - 3- المؤشرات واضحة وسهلة الفهم وتعبر بدقة عن المطلوب قياسه.
 - 4- المؤشرات قادرة على قياس التغيرات في المنطقة الحضرية.
 - 5- مستمدة من بيانات موثوق بها.
- وبالتالي يجب ان يكون المؤشر قادراً على تقديم صورة عامة عن الوضع الراهن للمدينة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. باستعمال مصادر المعلومات المتوفرة ,وتكون مفهومة من قبل المواطنين.

المبحث الثاني

مفهوم التنمية – انواعها – ابعادها - متطلباتها

اولاً: مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية في العصر الحديث، ليكون بعد ذلك محط اهتمام الدول في العالم بشكل متصاعد، وذلك لتفاقم المشاكل البيئية والبشرية ومنها الحضرية، وللأثار الإيجابية التي يمكن ان تترتب عليها استخدام مفهوم التنمية بجميع اشكالها على مجمل مجالات الحياة، وتأثيرها الحساس والمباشر في حياة أفراد المجتمع، لذلك بادر المجتمع الدولي إلى وضع الخطط الاستراتيجية المدروسة في سبيل تحقيق أنواع التنمية المختلفة في مختلف مناطق العالم، وفي حقيقة الامر أن هنالك بعض المصطلحات او المفاهيم التي عادة ما يرافق ذكرها مع ذكر عملية التنمية أو التنمية المستدامة، وهي (النمو، الانماء، التطور أو التطوير)، وقد يعتقد البعض وللوهلة الاولى أن جميع تلك المصطلحات هي مرادفة للتنمية، إلا أنها في حقيقة الامر لكل منها خصوصية في تدخلها في عملية التنمية، فالنمو يعني تغيراً كمياً مجرداً، وغالباً يكون تلقائياً كزيادة عدد السكان، أو قد يكون إرادياً مثل زيادة المساحة المزروعة بمحصول معين في دولة أو إقليم معين، أما الانماء فهو العمل بشكل ارادي على إحداث تغيير كمي في قطاع اقتصادي معين او قطاع مكاني محدد، كزيادة المساحة المغطاة بشبكة الصرف الصحي أو الخدمات التعليمية في مدينة معينة، او زيادة عدد المصانع ونتاجيتها، أما التطور فيعني تغيراً كمياً ونوعياً كزيادة الانتاج مع قلة الكلف وتحسين النوعية والبنى الارتكازية او زيادة نسب المتعلمين⁽¹⁾. وارتبطت التنمية كمفهوم بمعانٍ وتفسيرات ونظريات متنوعة من علماء مختلفين، يتم تعريف التنمية على أنها 'عملية تطورية تزداد فيها القدرة البشرية من حيث بدء هياكل جديدة، والتعامل مع المشاكل، والتكيف مع التغيير المستمر والسعي الهادف والإبداعي لتحقيق أهداف جديدة، كما تعرف على انها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى⁽²⁾، ويعرفها آخرون بانها عملية تشمل كل الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطنين والمجتمع⁽³⁾، ويعرفها البعض الاخر بانها عبارة عن مجموعة من العمليات الرشيدة الشاملة المتكاملة التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات، لتحسين نوعية الحياة، ومستوى الثقافة فيها للوصول إلى التقدم والرفاه المنشود وبخاصة القطاعات الفقيرة المتدنية⁽⁴⁾. ويرى الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) في تقرير- (World Conservation Strategy

(1) فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط1 ، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2016، ص55-56.

(2) مدحت محمد ابو النصر ، ادارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2007، ص189.

(3) مدحت ابو النصر ، ياسمين مدحت مصطفى، التنمية المستدامة (مفهومها – ابعادها- مؤشراتاتها) ، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، 2017، ص67.

(4) محمد خالد ابو عزام ، إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، ط1، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص91.

(Living Resource Conservation for Sustainable Development) - في عام (1980) أن التنمية تعني تعديل المحيط الحيوي واستخدام الموارد البشرية والمالية والمعيشية وغير الحية لتلبية احتياجات الإنسان وتحسين نوعية الحياة البشرية، لكي تكون التنمية مستدامة، يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن العوامل الاقتصادية لقاعدة الموارد الحية وغير الحية، وعلى المدى الطويل بالإضافة إلى مزايا وعيوب الإجراءات البديلة على المدى الطويل⁽¹⁾، ورغم أن نضوج مفهوم التنمية قد مر بمراحل عديدة، حتى انتهى بها المطاف في بزوغ نموذج آخر أو جديد للتنمية، وبلغ هذا ذروته بالفعل في القرن التاسع عشر، تحت شكل التطور الاجتماعي، وقد ساد مصطلح التنمية في هذا النموذج الجديد على مفاهيم مثل التحديث أو التحرير، ويبدو أن هذه الهيمنة ناتجة عن الحاجة إلى مفهوم أوسع لتمثيل الأبعاد المتعددة اللازمة لرفاهية البشرية⁽²⁾، وفي ضوء ذلك كله فإنه يمكن القول أن التنمية هي عملية تهدف إلى تحقيق زيادة منتظمة وتراكمية للإنتاج والموارد في فترة من الزمن، وهذا يتطلب تحشيد الامكانيات المادية والبشرية والموارد المتاحة لغرض الانتقال من حالة الركود والتخلف إلى حالة النمو والتقدم والنشاط، وهي شاملة لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتستهدف إحداث تغييرات نوعية بالإضافة إلى التغيرات الكمية، وذلك عن طريق التخطيط المنظم والجهود المبذولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وبذلك فهي عملية تغيير نحو الأفضل، وهذا التغيير يكون بعدة اتجاهات، الأول هو تغيير تعامل الإنسان مع الموارد الطبيعية (المحافظة على ديمومة الرصيد المادي لتلك الثروات منعاً لنضوبها)، إذ تعتبر إدارة الموارد الطبيعية ضرورية لتغذية الأنشطة الاقتصادية في الأجيال الحالية والمستقبلية، وهي أمراً محورياً للنمو الاقتصادي المستدام⁽³⁾، والاتجاه الآخر هو الاستغلال الأفضل لمخرجات التطور التكنولوجي والعلمي والصناعي في التقليل من التلوث الجوي وظاهرة التغير المناخي، كما ذهب الاتجاه الآخر نحو تحسين جودة الحياة البشرية وتوفير متطلباته والحصول عليها بأقل جهد وتكلفة ممكنة، إذ أصبح الإنسان مركز اهتمام التنمية بكل اتجاهاتها المتنوعة، وتمخض عن تطور النظرة إلى مفهوم التنمية إلى بزوغ عدة نظريات تخص التنمية وبرزها نظرية التحديث والتبعية والنظام العالمي، إذ ساهمت تلك النظريات في نضوج وتطور وتغير النظرة إلى مفهوم التنمية من تنمية اقتصادية ثم إلى بيئية ثم إلى تنمية مستدامة ثم تنمية شاملة .

ولكي تغدو التنمية ظاهرة شاملة تتكامل فيها الجوانب التقنية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية، أي أن تشمل جميع مظاهر المجتمع، لا بد لها أن تستند على مفاهيم واسس واستراتيجيات في عملها، من أهمها ما يأتي⁽⁴⁾ :

- 1- مفهوم التنمية المبنية على الاستقلال الذاتي والاعتماد على النفس.
- 2- مفهوم التنمية الموحدة الشاملة والمتوازنة والمتكاملة مع البيئة.

⁽¹⁾Conservation of Nature and Natural Resources (Iucn), World Conservation Strategy(Living Resource Conservation for Sustainable Development), IUCN-UNEP-WWF,USA,1980,pp.11.

⁽²⁾ Jair Soares Jr, Rogério H. Quintella , Development: an Analysis of Concepts, Measurement and Indicators , Brazilian administration review, Brazilian,Vol.5,NO.2,2008,pp.105 .

⁽³⁾ Tzai-Chiao Lee. et al, Managing Natural Resources through Sustainable Environmental Actions: A Cross-Sectional Study of 138 Countries, Sustainability, 2021, vol.13,NO.22,pp.

⁽⁴⁾ صبري فارس الهيتي ، التخطيط الحضري، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان ، 2009، ص7.

- 3- التنمية المبنية على استراتيجية الحاجات الأساسية .
- 4- التنمية ذاتية المنشأ.
- 5- الانسان هو محور التنمية .
- 6- التنمية قابلة للاستمرار، أي التنمية التي تأخذ الاعتبار البيئية في اصولها ووفق مفهوم التنمية البيئية .

وبرزت فكرة التنمية لإحداث تغييرات ايجابية في المجتمعات البشرية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة دون انقطاع وبأقل التكاليف دون التجاوز على حقوق الاجيال اللاحقة في الحصول على تلك الاحتياجات، وبذلك مر مفهوم التنمية بمراحل تطور عبر الزمن تبعاً للتطور الحضاري الذي شهدته البشرية على المستوى المحلي الإقليمي والعالمي، حتى ادت إلى بزوغ افكار أو مفاهيم نابعة من مفهوم التنمية، تهدف إلى ترقية الحياة وتحسين المستوى المعيشي للسكان، تتمثل هذه المراحل بما يأتي:

أ- التنمية بوصفها رديفاً للنمو الاقتصادي :

التنمية لغةً من النماء وهو الزيادة والكثرة ، وتنمية الشيء تعني احداث النماء فيه (1). بالرغم من اختلاف وجهات النظر منذ الادبيات الاقتصادية الاولى، ظهر مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمرادفين لبعضهما البعض، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لبلد ما ، في مدة زمنية معلومة، وفي الحقيقة هنالك بعض الفروقات الأساسية بين المصلحين، فالنمو الاقتصادي يعني زيادة حجم الانتاج باستمرار في بلد ما، أو زيادة في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشرات كمية رئيسية للإنتاج لمدة قصيرة، عام أو اكثر بقليل، في حين أن التنمية هي ليست مجرد تغييرات كمية أو نوعية عندما يتعلق الامر بالوضع الاقتصادي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لسكان دولة ما، بل عبارة عن تغييرات نوعية أيضاً(تغير الهيكل الاقتصادي، ظهور واستحداث قطاعات وصناعات جديدة، ووظائف اخرى وما إلى ذلك، أي أن التنمية تؤدي إلى اشباع اكثر وافضل لحاجيات المجتمع المتزايدة بمرور الوقت(2)، كما ينظر إليها على أنها عملية رفع الدخل(3).وعلى الرغم من أنه يمكن للمرء أن يدعي أن (آدم سميث) كان أول "اقتصادي تنمية" وأن كتابه "ثروة الأمم" الذي نُشر عام (1776) كان أول أطروحة حول التنمية الاقتصادية، إلا أن الدراسة المنهجية للمشكلات وعمليات التنمية الاقتصادية في أفريقيا وآسيا واللاتينية ظهرت بشكل واضح خلال العقود الخمسة الماضية أو نحو ذلك(4)، فالهدف الاساس والرئيسي من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الماضي كانت زيادة نصيب الفرد من الانتاج والدخل، إذ يعد ذلك مقياس لرفاهية الاقتصاد والفرد في الدولة(5)، ويُحاج اصحاب هذا الاتجاه انه بإمكان استخدام المكاسب السريعة في النمو الاجمالي ونصيب الفرد في الدخل القومي الاجمالي، بعدة اوجه، أما أن تذهب تلك المكاسب بصورة مباشرة إلى الجماهير بشكل وظائف وفرص اقتصادية

(1) فؤاد عبد المنعم احمد، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، ط1 ، منشورات البنك الاسلامي للتنمية، الرياض، 2001، ص51.

(2) Mladen M. Ivic, Economic Growth And Development, Journal of Process Management – New Technologies, International, University of Banja Luka, 2015, vol.3,NO.1,pp.55.

(3) S Anand, M Ravallion, Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services, Journal of economic perspectives, Vol.7, NO.1, 1993,pp.133.

(4) Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic Development, 11th Edition, Pearson Education, USA,2012,pp.7.

(5) ابراهيم عبدة الدسوقي، التلفزيون والتنمية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص161-164.

اخرى، أو أنها تخلق الظروف اللازمة لتوزيع افضل واوسع للنمو الاقتصادي، في حين كانت فوائد النمو الاقتصادي التي يمكن من خلالها معالجة عدة مشاكل كالفقر والبطالة والتمييز وتوزيع الدخل ، كانت ذات اهمية ثانوية بالنسبة لـ" انجاز مهمة النمو" إذ غالباً ما ينصب التركيز والاهتمام على زيادة الانتاج مفاصة بالنتائج المحلي(1)، أن هذا الاتجاه ولد نظرية تعرف بنظرية التطور في التنمية او النظرية الكلاسيكية للتنمية (classical theory of development) والتي تشير إلى اهمية عنصر رأس المال والسكان بعملية التنمية باعتبارهما عناصر أساسية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية، ويعد (ادم سميث A. smith ، ريكاردو Ricardo، مالتوس Maltus) من ابرز روادها (2)، تتمثل السمة الرئيسية لتوجهات التنمية في تلك الحقبة الزمنية بالنظرة المادية للتنمية، وأن الاتجاه المثالي يرى أن حل مشكلة التخلف تكمن في تخلي الدول المتخلفة عن سياستها الاقتصادية القائمة والانتقال إلى النمط الحديث للاقتصاد والسياسة والمجتمع السائد في الدول الصناعية الغربية، فضلاً عن ضرورة تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الاموال والتكنولوجيا والقيم الحديثة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة(3).

وقد واجهت التنمية انتقادات عدة في تلك الحقبة ومن اهم الانتقادات هي سعيها في قياس التنمية على اساس التغيير الهيكلي وليس على أساس رفاهية الانسان، فضلاً عن افتراض أن الدول النامية يجب أن يكون تطورها ونموها على غرار الدول المتقدمة التي سبقتها في هذا الاتجاه، وبما أن الظواهر البشرية أو المجتمعية هي ظواهر متحركة ومتغيرة بمرور الزمن، وذات متغيرات معقدة، وتبعاً للتطور الحضاري والتكنولوجي الذي يسود العالم منذ مدة غير قصيرة، وبعد عقود طويلة من سيادة فكرة ان التنمية عملية اقتصادية بحتة، وقصورها في تحقيق الرفاه الاجتماعي والخدمي في معظم الدول التي تبنت مبدأ التنمية الاقتصادية، وظهور العولمة الاقتصادية بشكل مؤثر في العلاقات الدولية والاقتصادية والاجتماعية، ظهر اتجاه جديد للتنمية بمفهوم اوسع واكثر اتصال بمشاكل المجتمعات المختلفة ، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة في عام (1991)، وانتصار الولايات المتحدة فيها وتفكك الاتحاد السوفيتي آنذاك، إذ تحولت بوصلة التنمية الاقتصادية الضيقة إلى تنمية بشرية واسعة واكثر عمقاً، بتحويل جزء كبير من التخصيصات المالية والخطط الإنمائية إلى القضاء على الفقر ومعالجة سوء توزيع الدخل والحرمان من الخدمات الأساسية وتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وما إلى ذلك في كثير من مجتمعات الدول النامية، إلا أن هذه الدول ومنها العراق لم تسطع النهوض بالواقع التنموي ومعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى سوء الادارة وتبعية اغلب هذه انظمة هذه الدول للدول الاستعمارية والكبرى، وعدم قدرتها على قيادة خططها الإنمائية، فضلاً عن الكثير من النزاعات الداخلية والاضطرابات السياسية التي شهدتها الكثير من الدول النامية، مما ساهم في ضعف الاداء الحكومي والدولي في تحسين الرفاه الاقتصادي والمجتمعي فيها، وأدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة في اغلب القطاعات الخدمية والاقتصادية، وقد ساهمت الشروط الموضوعية من قبل المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي، فضلاً عن شروط الدول المانحة للمساعدات على الدول النامية المقترضة من تلك المنظمات والدول، قد ساهم في تدني نتائج الخطط التنموية بجميع اشكالها، إذ تبقى الدولة المقترضة محدودة الصلاحية في التصرف بتلك

(1) Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic Development, 12th edition, Pearson Education- Inc, The George Washington University, USA, 2015, pp.16-17.

(2) ابراهيم عبدة الدسوقي، التلفزيون والتنمية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص161-164.

(3) السيد سليم محمد ، نيفين عبد المنعم سعد ، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في اسيا، ط1، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، (ب.ت) ، ص6-7 .

المساعدات ومجبرة على اتباع نهج تلك المنظمات في تعاملها مع قضايا التخلف وسبل التنمية في مجتمعاتها. ويعد المفكر الاقتصادي الهندي (Amarty sen) من ابرز المفكرين الذين ساهموا في تطور الفكر الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في العالم، إذ دعا إلى ضرورة تجاوز دراسات التنمية مسألة معدلات الدخل المنخفضة والتركيز على المحاور والعوامل التي تسهم في رفع المستوى المعيشي المقبول، ومنها الاختلافات الشخصية كالعمر والمستوى التعليمي والمستوى الصحي وما إلى ذلك، فضلا عن عامل تنوع البيئات حيث العيش في بيئة (حارة أو باردة) يختلف من حيث التكلفة والملبس والوقود وغيرها (1).

ومن هذا يمكن ان نستخلص من تطور مفهوم التنمية في عدة سنوات، انها تعني في الوقت الحاضر التغير والنمو الكمي والنوعي والتوسع في القدرات والامكانيات وزيادة عدد الاختيارات لدى الأفراد او الجماعات السكانية او الدول بصورة عامة، ويمكن ان ننظر لها على انها اكبر من مجرد تغيير وتحسين، وذلك وفق بعض مؤشراتنا، مثل ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسين المستوى المعيشي للفرد، تنوع مصادر الدخل، زيادة القدرة الانتاجية وتحسين كفاءتها وغيرها.

ب - التنمية وفكرة النمو وإعادة التوزيع

التنمية تعني جعل وخلق حياة افضل للجميع ، ويأتي ذلك في عالم غير متكافئ للغاية من حيث الدخل، في الوقت الذي لا يزال مبدأ (حياة افضل للجميع) لدى معظم الناس تعني بشكل اساسي تلبية الاحتياجات الأساسية: الغذاء الكافي للحفاظ على صحة جيدة، مكان امن وصحي للعيش فيه، خدمات بأسعار معقولة متاحة للجميع، وما إلى ذلك(2)، وبدئت انظار العالم نحو ضرورة معالجة المشاكل التي يعاني منها العالم بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحول الاهتمام بالتنمية بوتيرة متصاعدة، حيث دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المتخلفة، بعد أن كان الاهتمام مركز حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة للوصول إلى مستوى الدول الصناعية، و تعد سياسات إعادة التوزيع مكوناً أساسياً لاستراتيجيات الحد من عدم المساواة وتعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي تمثل أداة سياسية قوية لتحسين المساواة في النتائج من خلال إعادة توزيع الدخل وتعزيز تكافؤ الفرص من خلال تحسين توزيع الأصول المدرة للدخل، مثل رأس المال البشري والثروة (بما في ذلك الأرض ورأس المال الصناعي والمالي) بين الأفراد وكذلك بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى إمكاناتها القوية للحد من عدم المساواة، فإن سياسات إعادة التوزيع هي أيضاً مفتاح لتعزيز القيم التي تتوافق مع التنمية المستدامة وتشكيل سياق اجتماعي اقتصادي وحوافز تؤدي إلى الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية والإدماج السياسي والمساواة بين الجنسين والحراك الاجتماعي ، فضلاً عن الاستدامة البيئية (3). ومع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي الذي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي، ففي المدة من (1950 - 1960) كانت تعتبر عملية التنمية سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر عليها كل الدول، ومن ثم كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل والأساس هو في المزيج

(1) عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2014،ص14. .

(2)Elaine Hartwick, Richard Peet, Theories of Development- Contentions, Arguments, Alternatives- , Third Edition, the Guilford press, New York,2015,pp.1.

(3) Pierre Kohler, Redistributive Policies for Sustainable Development: Looking at the Role of Assets and Equity, UN Secretariat , Department of Economic & Social Affairs, New York,2015, No. 139,pp.1.

من كمية الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية لتمكين دول العالم الثالث من السير في طريق النمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة، فضلاً عن تطور العولمة الاقتصادية واحتدام المنافسة الإقليمية والعالمية بين دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول المتقدمة، قد دفع الكثير من المفكرين والاقتصاديين ودول العالم المتقدمة إلى تغيير طريقة تعاملها مع مفهوم التنمية، وإعطاء جزء كبير من توجهات خطط واستراتيجيات التنمية العالمية إلى الدول النامية، ومساعدتها ودفعها للتخلي عن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة ومحاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة، ودفع الحكومات إلى تبني آليات ومقاييس جديدة تلائم ديناميكيات الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وتشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية في إطار مبدأ الاستدامة بما يكفل الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية المحلية والإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار قد بذلت الدول العربية- شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم- جهوداً متواصلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة، إلا أن مردود تلك الجهود كان ضعيفاً وفقاً للمؤشرات العالمية في هذا السياق⁽¹⁾.

وفي الحقيقة يمكن القول أن هنالك علاقة ارتباط سلبية واضحة بين عدم المساواة أو سوء توزيع الدخل من جهة وبين معدل نصيب الفرد في بلد ما، وقد تكون هذه العلاقة هي نقطة الانطلاق نحو مفهوم تنموي حديث، ينظر إلى التخلف والفقر احد نتائج سوء التوزيع، وهذا ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى أن يركزون بشكل متزايد على الروابط بين عدم المساواة ومخاطر الازمات والنمو المستدام، إذ يوثق كلاً من (Berg & Ostry) في دراستهما عام (2011) وبأدلة متعددة وفي بلدان مختلفة على ان الزيادة في مساواة توزيع الدخل يمكن ان يساعد في الحفاظ على النمو، وبني هذا الرأي على اجماع مبدئي في أدبيات النمو على أن عدم المساواة يمكن أن يقوض أو يضعف التقدم في ميادين وقطاعات عدة منها التعليم والصحة، كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلد ما يحد من استمرار التنمية ويميل إلى تقليل وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية بجميع اشكالها⁽²⁾، ووفقاً للأحداث التاريخية أصبحت التنمية الاقتصادية مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع، لذا برزت منذ اواخر الستينات مقاربات مختلفة جوهرية لعملية التنمية وأهدافها نتج عنها المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي بل كأهداف هامة في حد ذاتها، إذ أنه بالرغم من أن البلدان قد حققت معدلات عالية من النمو وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيراً ما تستأثر بها الطبقات الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة، ومن هنا بدأ التركيز على مفهوم التنمية الاقتصادية التي تعنى بالنمو الاقتصادي مع التركيز على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج (سيرز Seers) الشهير في عام (1979) الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، كما يرى أن الغرض من التنمية هو الحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة، أما (Amartya sen) في عام (1999) فإن التنمية لديه يجب أن تتضمن أيضاً التقليل من الحرمان أو انها توسيع الخيارات والحريات للفرد⁽³⁾. ويمثل الحرمان وجهة نظره متعددة الأبعاد للفقر تشمل الجوع والأمية والمرض وسوء الصحة والعجز وانعدام الأمن والإذلال

(1) ليلي ليجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، (غير منشورة)، 2010، ص.3.

(2) Jonathan D. Ostry, Andrew Berg, Charalambos G. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, International Monetary Fund, Research Department, 2014, pp.5.

(3) Nafziger, E. Wayne, The meaning of economic development, United Nations University, World Institute for Development Economics Research (WIDER), Helsinki, 2006, No. 20, pp.3.

ونقص الوصول إلى البنية التحتية الأساسية، وكذلك تتجسد في نموذج (تودارو) (Todaro) الذي يحدد عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي إشباع الحاجات الأساسية واحترام الذات وحرية الاختيار(1)، وفي النصف الأخير من القرن العشرين، اظهر بعض الاقتصاديين والمهتمين بسلامة البيئة الطبيعية مسألة تضائل قدرة كوكب الارض على اعالة السكان في المستقبل، بسبب الافراط في استثمار الموارد الطبيعية من قبل الأنشطة الاقتصادية المتنوعة حسب زعمهم، وبهذا ظهر الصراع بين مناصري التنمية التي تدعو إلى زيادة الانتاج من جهة ومن جهة اخرى انصار الحفاظ على البيئة والتنوع الايكولوجي الذين يوصون بضرورة الترشيد في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة في الوقت الحاضر لتكون متاحة أيضاً للأجيال اللاحقة، وقد تطور مفهوم التنمية وانسلخ من البردة الاقتصادية بظهور مصطلحات جديدة تباعاً ، بدئت بالتنمية المستدامة ثم التنمية البشرية والتنمية الشاملة والبشرية المستدامة واخيراً التنمية الانسانية، والتي تتمحور حول ترسيخ خيارات الانسان من خلال التركيز على اثره حياته ببدائل وخيارات متنوعة ، عوضاً عن اثراء الاقتصاد، باعتبار الناس هم الثروة الحقيقية (2).

وهنا نشير إلى ما تطرق اليه الدكتور(محمد نصر عارف) في مقالته بعنوان (مفهوم التنمية، إعادة الاعتبار للإنسان) أن التنمية كلفظ ومفردة كانت تعبر عن عملية اقتصادية مادية في اساسها سواء كان على مستوى البنى الاقتصادية والتكنولوجية او تطوير وسائل المعيشة وتوفير ما يسد حاجة الانسان المادية الأساسية، ثم ما لبثت ان اضيف لها مفهوم (الشمولية) إلا أنه لم يسعفها ولم يجد نفعاً، فمفهوم التنمية بقي اسيراً للأبعاد الاقتصادية المادية لعملية تطوير المجتمعات وتنميتها، ومثال على ذلك، أن التعليم يُفاس بالبنية المادية وليس بالتنشئة الاجتماعية ومضمونها الثقافي والاجتماعي، والاقتصاد يُقاس بسوق العمل والتنافسية والاستثمار الامثل للموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية ومقدار الدخل، وليس بمعيار العدالة والمساواة والشمولية في التوزيع وتطوير الطاقات والقدرات والموارد المتاحة، ليظهر بعد ذلك مفهوم التنمية (المستقلة)أو(الداخلية)محاولاً فك الارتباط مع الخارج، ودفع التنمية للتركيز على الداخل بكل صوره واشكاله واقسامه، وفي ذلك ظهر التصادم بين التقدم والتخلف في داخل الدولة نفسها، وهو الآخر لم يُفلح في تطوير أبعاد التنمية، إلى أن جاء مصطلح (التنمية المستدامة) وهو الاحداث والاكثر تطويراً لأبعاد التنمية(3).

وأعتمد بعد ذلك مصطلح 'الاستدامة' ليعني الاستخدام العادل والأخلاقي والفعال للموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من البشر وتعزيز رفاهيتهم(4) ، وبالإمكان النظر إلى الاستدامة من ناحية قدرة نمط معين من الحياة على الاستمرار، من جهة تمكنه من تجديد نفسه وإعادة خلق الشروط الاولية لوجوده واستمراريته، وبهذا يديم ويكرس ويولد نفسه بشكل مستقر لمدة متواصلة من الزمن، بل وقد يتمكن بفضل استدامته من التكاثر والتوسع والتطور(5)، كما ينظر لها على أنها نموذج للتفكير في المستقبل حيث تكون الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية متوازنة في السعي

(1) Michael P. Todaro ,Stephen C. Smith, Economic Development , 11th, Pearson Education, Boston,USA,2012,pp.22-23.

(2) عامر خضير الكبيسي واخرون ، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، 2019، ص61.

(3) عامر خضير الكبيسي واخرون ، المصدر نفسه، ص 62-63.

(4)Nishan Sakalasooriya, Conceptual Analysis of Sustainability and Sustainable Development, Journal of Social Sciences, Vol.9 No.3, 2021,pp.397.

(5) عمر هشام الشهابي، تصدير الثروة واغتراب الانسان: تاريخ الخلل الانتاجي في دول مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص17.

إلى تحسين نوعية الحياة، والمثل والمبادئ الكامنة وراءها، وترتكز على مفاهيم واسعة مثل المساواة بين الأجيال، والمساواة بين الجنسين، والتسامح الاجتماعي، والتخفيف من حدة الفقر، والحفاظ على البيئة واستعادتها والحفاظ على الموارد الطبيعية، وبناء مجتمعات عادلة وسلمية، والاستدامة مصطلح واسع يصف إدارة الموارد دون استنفادها للأجيال القادمة، ويتجاوز هذا المفهوم الاستدامة البيئية التي تتعلق بالموارد الطبيعية للأرض لتشمل الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتعلق بتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الحالية للناس دون المساس بالأجيال القادمة⁽¹⁾، يمكن تصور التنمية المستدامة على أنها تجاور لمدرستين فكريتين: نظرية التنمية والاستدامة البيئية، وتم دمج أحدث الأفكار في كلا المفهومين أولاً في تقرير (Brundtland) "مستقبلنا المشترك" وبات يعتمد تفسير التنمية المستدامة السائد حالياً على الأقل جزئياً على تقرير عام (1987) الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، والذي يتضمن التدهور البيئي، وأهداف التنمية التقليدية والعملية⁽²⁾، وأصبح هذا التعريف هو التعريف الاصطلاحي الأشهر من بين التعاريف الأخرى للتنمية المستدامة والذي عرفها بأنها "التنمية التي تعمل على تلبية حاجات وطموحات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها المستقبلية"⁽³⁾.

وفي هذا السياق تعرف التنمية المستدامة بأنها عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً لرفع مستوى معيشة المجتمع كله من كافة جوانبه (اقتصادية، اجتماعية، عمرانياً) وذلك في إطار الموارد المتاحة⁽⁴⁾، كما انها تعني الإدارة والاستعمال المميز دون الهدر أو التلؤك في استثمار الموارد الطبيعية الأساسية كالترربة والمياه ، مع الصيانة المستمرة واعادة تأهيل عملية الاستثمار والاستخدام لتلك الموارد مقرونة بالتنمية البشرية وبمختلف انماطها (صحية، تعليمية، معاشية، ترفيهية، ثقافية)⁽⁵⁾، أي أنها تعمل على نقل مجتمع ما أو نشاط ما من مستوى معين إلى مستوى أفضل وأكثر تطوراً وتقدماً، وهي بعداً متقدماً من ابعاد التنمية بصورة عامة، اوهي بمثابة منتهى اهدافها الطويلة الاجل، وبذلك فهي مرحلة متقدمة جداً لا يمكن بلوغها الا بوجود قاعدة أساسية رصينة من المقومات الأساسية للتنمية المستدامة وقوانين وتشريعات تساعد على تحقيقها، وقد قطعت الدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة اشواطاً كبيرة واعتمادها في الخطط والتطوير لكافة قطاعات الدولة، في حين تعاني أغلب الدول النامية ومنها العراق من سوء استخدام معايير التنمية المستدامة كقاعدة أساسية في التخطيط والتحسين لقطاعاتها الخدمية والاقتصادية ويرجع ذلك للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول وضعف البنى التحتية وسوء ادارة عمليات التخطيط والتطوير، زيادة عن ضعف الخبرة في مجال التخطيط التنموي المستدام. وأن أغلب ما متبع في تلك الدول هي خطط تنموية تطويرية تركز فيها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات لفترة ليست بالطويلة، ومنها المدن والمشاكل التي تعاني منها. والتنمية هو مصطلح اقتصادي

(1) Sustainability vs. Sustainable Development: Examining Two Important Concepts. Article published on the following website: <https://online.maryville.edu>

(2) Sharachchandra M. Lele , "Sustainable Development" A Critical Review , Journal World Development, Vol. 19, No. 6, 1991, PP.608-610.

(3) United Nations, Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future, 1987, pp.15.

(4) عصام الدين محمد علي ، منهج مقترح لتفعيل موارد البيئة الطبيعية في عملية التنمية المستدامة ، المؤتمر المعماري الثاني (العمارة البيئية - نحو عمارة مستدامة) ، 1999 ، ص144.

(5) مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وافاق التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2016، ص16.

الفصل الاول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم بجميع مستوياته الاقتصادية لأنها تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والخدمي بجميع تفاصيله للإنسان في اي بيئة كان، وأن تتفصل دائرة الحرمان من الخدمات والفقر في المدن والريف، فضلاً عن محاولة زيادة الانتاج ورفع كفاءته وتنوعه بشكل لا يضر بالتنوع الأيكولوجي ولا يستنزف كل الموارد المتاحة في البيئة الطبيعية وعدم احتكاره عند جهة معينة دون اخرى، اي تساوي الفرص امام الجميع. وفي هذا الاطار فان هيئة الامم المتحدة كان لها الدور الكبير في نضوج وتطور مفهوم التنمية بجميع اشكالها ومنها التنمية الحضرية من خلال سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي سعت لرسم سياسة موحدة للتنمية في جميع انحاء العالم، ينظر جدول (4).

جدول (4)

مراحل تطور مفهوم التنمية والتنمية الحضرية

الاعوام	الوصف	موجز النشاطات والأهداف
1960	عقد الأمم المتحدة المؤتمر الإنمائي الاول(1960)	لفتت انتباه المجتمع الدولي إلى قضايا التنمية من خلال الإجراءات داخل وخارج الأمم المتحدة
1965	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)	وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل.
1966	انشاء صندوق الامم المتحدة للتنمية راس المال	يقدم هذا الصندوق مساعدة منتظمة ومستدامة في المجالات الأساسية للتنمية التقنية والاقتصادية والاجتماعية المتكاملة للبلدان الأقل نمواً.
1969	شركاء في التنمية : تقرير لجنة التنمية الدولية (1969)	ادركت الامم المتحدة ان التنمية لا تتعلق فقط بالاحتياجات المادية للإنسان ، ولكن أيضا بتحسين الظروف الاجتماعية وتطلعاته الإنسانية الواسعة. ودعا إلى تعزيز الجهود الحالية عند تحديد أجندة التنمية المستقبلية ، كما دعا التقرير إلى برامج جديدة خاصة بقطاعات معينة وتغييرات منهجية. وعلى المستوى القطاعي ، لفت التقرير الانتباه إلى كل من القطاعات الإنتاجية (التجارة والزراعة والصناعة) والقطاعات الاجتماعية (التعليم والسياسة السكانية) ونظر في سبل تعزيز تطوير السياسات والإدارة العامة. وعلى مستوى النظام الدولي ، دعا إلى مزيد من الموارد ، واقترح طرقاً جديدة لتقديم المساعدة الإنمائية
1971	عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني.(1971-1980)	ينبغي ان يكون الهدف النهائي للإنماء " احداث تحسن مستمر في رفاه الفرد وتوزيع عادل للمنافع على الجميع" ولتحقيق ذلك يقتضي وجود استراتيجية انمائية عالمية ، مبني على العمل الجماعي المشترك بين الدول المتقدمة النمو والدول المتنامية ، في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (الزراعة ، الصناعة، التجارة والتمويل، التعليم، الصحة ، العلم والتقنية ، والاسكان) . اي ان هنالك تطور في نظرة المجتمع الدولي للتنمية .
1972	المؤتمر العالمي الاول للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول البيئة البشرية، (ستوكهولم ، السويد)	هو اول مؤتمر عالمي يجعل البيئة قضية رئيسية. تضمن 26 مبدأ، وأصبحت القضايا البيئية في مقدمة الاهتمامات الدولية منذ ذلك المؤتمر، إذ كان بداية الحوار بين الدول الصناعية والدول النامية حول الصلة بين النمو الاقتصادي وتلوث الهواء والماء والمحيطات والابار ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم.
1975	مؤتمر اليونسكو للتربية عن البيئة بلغراد ، يوغوسلافيا.	وضع إطار تعليمي عالمي للبيئة ، بيان المعروف باسم (ميثاق بلغراد).
1975	المؤتمر الدولي للإنسان البيئة (HESC) ، كيوتو ، اليابان.	أكد على نفس المشاكل كما في ستوكهولم عام (1972)
1976	مؤتمر الأمم المتحدة الاول للمستوطنات البشرية(المونل الاول)	حيث بدأت الحكومات تُدرك الحاجة إلى المستوطنات البشرية المستدامة وعواقب التوسع الحضري السريع، لا سيما في العالم النامي. في ذلك الوقت. وكانت نتيجة هذا المؤتمر هو إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية، والذي تضمن خطة عمل فانكوفر التي شملت (64) توصية للعمل الوطني. قدم المونل الاول أسس إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية او مونل الأمم المتحدة في عام (1978).
1981	عقد الامم المتحدة الانمائي	تؤكد على تصميمها المضي في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فضلاً عن زيادة

الفصل الاول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

<p>التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية ، واحداث التغييرات الهيكلية اللازمة في برامج دعم تنمية الدول النامية ، كما نصت على ان يقوم كل بلد نامي بتقرير - في اطار نهج موحد للتنمية - المضمون المحتمل لبرنامج وطني موحد لتنمية موارده البشرية مثل (التعليم ، الصحة (الرعاية لصحية الاولية) التنمية الثقافية ، القدرة العلمية والتكنولوجية ، ... الخ)</p>	<p>الثالث(1981- 1990)</p>
<p>مهمة اللجنة هي التعاون بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية واعتماد خطط التنمية العالمية على الحفاظ على البيئة.</p>	<p>1984 إنشاء الأمم المتحدة للجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED).</p>
<p>تقرير بالمبادئ الأساسية لمفهوم تطوير الاستدامة</p>	<p>1987 تقرير WCED مستقبنا المشترك او تم نشر تقرير برونتلاند</p>
<p>تصاعد وعي المجتمع الدولي حول اهمية التنمية الثقافية للمجتمعات من اجل تطوير البشرية .ولاجل ذلك اعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة الفترة (1988-1997) بوصفها العقد العالمي للثقافة ، وتوافق على الأهداف الاربعة الرئيسة للعقد وهي : (" الاعتراف بالبعد الثقافي للتنمية ، تأكيد الهويات الثقافية واغناؤها ، توسيع المشاركة في الثقافة ، تعزيز التعاون الثقافي الدولي") .</p>	<p>1988 العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988- 1997)</p>
<p>جعل التسعينيات عقداً للتنمية المعجلة للبلدان النامية وتعزيزي التعاون الدولي. ان تشهد هذه الفترة تحسناً كبيراً في حالة سكان الدول النامية مع تضيق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية . اضعاف التركيز على التنمية بوصفها هدفاً للتعاون الاقتصادي فقط. بل تشمل ابعاد اخرى .</p>	<p>1991 عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع(1991-2000)</p>
<p>شارك فيه (179) دولة من أجل بذل جهد هائل للتركيز على تأثير أنشطة البشر الاجتماعية والاقتصادية على البيئة. لعل إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هي جدول أعمال القرن 21، وهو برنامج عمل قوي يدعو إلى استراتيجيات جديدة للاستثمار في المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة في القرن الحادي والعشرين. وتراوحت توصياته بين أساليب جديدة للتعليم، وطرق جديدة للحفاظ على الموارد الطبيعية وطرق جديدة للمشاركة في اقتصاد مستدام. ان تؤدي منظومة الامم المتحدة دوراً مركزياً في تعزيز الدعم والمساعدة المقدمين للبلدان النامية ، لا سيما الافريقية منها. التأكيد على تمكين ودور المرأة في القضاء على الفقر ضرورة تشجيع وتنفيذ سياسات ترمي إلى ايجاد بيئة اقتصادية خارجية داعمة ، من خلال التعاون في صياغة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي ، متمثلاً بعدة اجراءات منها تحرير التجارة ، خلق او توفير مصادر اموال جديدة مخصصة لدعم استراتيجيات التنمية .</p>	<p>1992 مؤتمر الأمم المتحدة البيئة والتنمية (قمة الأرض او مؤتمر ريو) ريو دي جانيرو ، البرازيل.</p>
<p>وفي ذلك المؤتمر، اعتمد قادة العالم (إعلان اسطنبول) بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال المئول كخطة عمل عالمية الماوى للجميع ، مع فكرة المستوطنات البشرية المستدامة التي تقود التنمية في عالم متحضر.</p>	<p>1996 مؤتمر المئول الثاني (اسطنبول- تركيا)</p>
<p>إعلان يحتوي على ثمانية أهداف إنمائية للألفية بحلول عام 2015.</p>	<p>2000 نشرت الأمم المتحدة إعلان الألفية</p>
<p>أُنشأت الأمم المتحدة المنتدى الحضري العالمي، لمعالجة التوسع الحضري السريع وتأثيره على المجتمعات والمدن والاقتصاد وتغير المناخ والسياسات. يُعد المنتدى، الذي دعا إلى عقده مؤئل الأمم المتحدة، بمثابة منصة رفيعة المستوى ومنفتحة وشاملة للتصدي لتحديات التوسع الحضري المستدام. والغرض من المنتدى الحضري العالمي هو: أ- إذكاء الوعي بالتوسع الحضري المستدام بين أصحاب المصلحة والجهات المختلفة، بما في ذلك عامة الناس؛ ب- تحسين المعرفة الجماعية بشأن التنمية الحضرية المستدامة وذلك من خلال النقاش المفتوح والشامل، وتبادل أفضل الممارسات والسياسات، وتبادل الدروس المستفادة. ت- تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة والجهات المستهدفة المشاركة في النهوض بالتوسع الحضري المستدام وتنفيذه.</p>	<p>2001 أنشأت الأمم المتحدة المنتدى الحضري العالمي</p>
<p>تقرير بالنتائج التي تحققت خلال الفترة من مؤتمر ريو ، التي أكدت من جديد الالتزامات السابقة ووضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ المفهوم في المستقبل.</p>	<p>2002 القمة العالمية حول الاستدامة والتنمية ، جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا.</p>
<p>تطور نظرة المجتمع الدولي إلى دور التعليم في التنمية المستدامة ، إذ شدد واكد</p>	<p>2003 عقد الامم المتحدة للتعليم من اجل</p>

الفصل الاول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

التنمية المستدامة	على أهمية التعليم في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة ، بل يشكل عنصراً أساسياً فيها. كما تم دعوة الحكومات إلى النظر في ادراج تدابير عقد الامم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة بحلول عام (2005). التأكيد على الهدف الإنمائي المنفق عليه دولياً والمتمثل في إنجاز التعليم الابتدائي للجميع، ولا سيما تمكين الأطفال من البنين والبنات من اكمال التعليم أينما كانوا، مرحلة كاملة من التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 واوصت بأن تنظر الجمعية العامة في اعتماد عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة، يبدأ من عام 2005- 2015
2011	عقد الامم المتحدة للتنوع البيولوجي
2012	مؤتمر الأمم المتحدة ريو +20 ، ريو دي جانيرو ، البرازيل
2015	قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،(تغيير عالماً) نيويورك
2016	مؤتمر المونل الثالث(كيوتو، الإكوادور).
2016	تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016
2019	تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019

المصدر : الباحث اعتماداً على :

- 1- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الاول (1960)، الثاني(1971) ،الثالث(1981) ، الرابع (1991).
- 2- الامم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة (50)، عقد الامم المتحدة للقضاء على الفقر، 1996.
- 3- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، العقد العالمي للتنمية الثقافية ، الدورة (41) ، 1988.
- 4- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة (57) ، عقد الامم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة،2003.
- 5- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، عقد الامم المتحدة للتنوع البيولوجي، 2011.
- 6- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، مؤتمر الامم المتحدة الاول للمستوطنات البشرية ، فانكوفر -كندا، 1976.
- 7- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، المؤتمر العالمي الاول المعني بالبيئة ، ستوكهولم، 1972.
- 8- الامم المتحدة الجمعية العامة ، الدورة (71) ، مؤتمر المونل الثالث - الخطة الحضرية الجديدة ، كيوتو- الاكوادور، 2016.

9- الامم المتحدة ،برنامج المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية ،تقريرُ التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، 2016.

10- الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019 ، 2019.

[/https://www.un.org](https://www.un.org)

11- الموقع الرسمي للأمم المتحدة :

ثانياً: التنمية البشرية

افتتح تقرير التنمية البشرية الاول في عام (1990) بفرضية صريحة وجهت جميع التقارير اللاحقة بأن "الناس هم الثروة الحقيقية للأمة" وقدم مفهوم التنمية البشرية على أنها(عملية لتوسيع خيارات الناس مع الاعتراف بالطابع الغير محدود لخيارات الحياة الممكنة) وان الهدف الأساسي للتنمية هو خلق بيئة مواتية للناس ليعيشوا حياة طويلة وصحية و حياة كريمة، قد تبدو هذه حقيقة بسيطة، إلا أنه غالباً ما يتم نسيانها(1)، وأكد التقرير ان النطاق الاوسع للاختيار متاحاً فقط للأشخاص الذين يمكنهم أن يعيشوا حياة صحية اطول واكتساب المعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة بصورة عادلة لتحقيق مستوى معاشي لائق. ولا يشير مفهوم التنمية البشرية إلى عملية توسيع خيارات العيش فحسب، بل يشير ايضاً إلى الرفاهية الذي تسعى إلى تحقيقها بالفعل، وهي تميز جانبيين من جوانب التنمية وهما: الاول هو(الانسان وقدراته) أي تكوين القدرات والامكانيات البشرية مثل الصحة أو المعرفة، والثاني هو(طريقة استخدام القدرات)ويشير إلى طبيعة استخدام الناس لقدراتهم المكتسبة للعمل أو الترفيه، وسمح ذلك بتوسع نطاق واتجاهات التنمية، وحررها من تجاوز بعض القيود المتحكمة بالمفهوم السابق للتنمية القائم على التنمية الاقتصادية فقط، وسمح هذا النطاق الواسع للتنمية في التغلب على بعض قيود المفهوم السابق للتنمية القائم على النمو لاقتصادي، وفي هذا الاطار يشير الاقتصادي الباكستاني (أمارتيا سين) واصفاً التنمية البشرية " فلا بد من الاعتراف بالطبيعة المعقدة للتنمية البشرية ، إذ لا يجوز التركيز على جانب واحد فقط، وأن تقيم نوعية الحياة هو عمل اكثر تعقيداً من أن يختصر في مجرد رقم واحد مهما بلغ اختيار المتغيرات من الحكمة والانتقاء" كما أن من الضروري عدم تجاهل التداخل بين عناصر التنمية المستدامة ووسائلها(2). إن مفهوم التنمية البشرية حسب برنامج الأمم المتحدة العالمي لعام (1999) أنها عملية توسيع لخيارات الأفراد، حيث تم تحديد ثلاثة خيارات أساسية على جميع مستويات التنمية البشرية وهي(3):

1- أن يعيش الفرد حياة مديدة وصحية.

2- أن يتحصل الفرد على مستويات راقية من التعليم والمعرفة.

3- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة.

ولقد اولت الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً بمصطلح التنمية البشرية منذ عام (1990) عندما أصدرت التقرير الاول للتنمية البشرية، والتي يمكن تعريفها طبقاً (للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة وتقريرها اللاحقة عن التنمية البشرية، بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل،

(1) Kemal Dervis, Jeni Klugman, measuring human progress: the contribution of the human development index and related indices, Dalloz, France, 2011, Vol. 121 ,p.74.

(2) عامر خضير الكبيسي واخرون ، مصدر سابق، ص 64.

(3) ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة - علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 4، العدد 3، 2013، ص98-99.

الفصل الأول:- مفاهيم وأبعاد التنمية الحضرية.....

ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم في تحقيق امكاناتهم الكامنة وبناء ثقنتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات " (1)، وهنا يلاحظ أن التنمية البشرية لها جانبان هما جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات لأغراض الإنتاج والنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة، وقد يساهم الابتكار بأشكاله المتعددة (الاقتصادية، التكنولوجية، الثقافية) بشكل ايجابي في المساهمة بإيجابية في الاستجابة إلى التحديات المستقبلية التي قد تواجه البشرية وتعزقل جهود التنمية المستدامة بجميع اشكالها، بيد أنه بداية من تسعينات القرن العشرين أخذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في طرح مفاهيم ومقاييس عديدة للتنمية، منها ما يسمى بالتنمية البشرية، مع طرحه لمؤشر او دليل التنمية البشرية التقليدي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2007/ 2008) ودليل التنمية البشرية الجديد، أو دليل التنمية البشرية المعدل (United Nations Development) وهي اطروحات غيرت من مفاهيم التنمية والتنمية البشرية ومن ثم غيرت من أهمية الاولويات في سلم استراتيجيات وسياسات التنمية بل وفي منهج الإنماء والتنمية أو ما سمي (بالتنمية المستدامة) .

وتقوم التنمية البشرية على تبني عدد من الأهداف المتداخلة مع الأهداف السبعة ويقاس مستوى التنمية البشرية في أي دولة من خلال نتائج المؤشرات التي وضعت كمقياس لمستوى الرفاه البشري في دولة ما، أو ما يعرف بـ "مؤشر التنمية البشرية" (Human Development Index) أو دليل التنمية البشرية، وهو مقياس مقارنة يستخدم لمعرفة مستوى الرفاه البشري في دولة ما، كما أنه مؤشر مقارنة بين دول العالم، لقياس مستوى تقدم الدول في مجال التنمية البشرية او مدى تأخرها او تخلفها (2)، ويتألف دليل التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد رئيسية: حياة طويلة وصحية (مُقيمة حسب متوسط العمر المتوقع عند الولادة) ، والتعليم (يُقاس بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين(25)عامًا فأكثر، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة) ومستوى معيشي لائق (يُقاس بالدخل القومي الإجمالي للفرد)(3). وقدم مؤشر التنمية البشرية (HDI) ، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في عام (1990) وبعد ان كان هذا المؤشر يعتمد بشكل رئيس على مستوى الدخل أو رأس المال البشري والنمو الاقتصادي ، فضلاً عن الموارد في تقييم نجاح دولة ما ، او معرفة درجة الرفاه الفردي التي يتمتع بها سكان تلك الدولة، حدث تغيير في الاطار المفاهيمي لمؤشر التنمية البشرية بعد عشرين عاماً من التقرير الاول عام (1990) واجراء تعديل عليها ، إذ لا بد من أن لا يقتصر النظر على تلك الجوانب فقط، بل تشمل معدل نوع الحياة والصحة وفرص الحصول على التعليم وحرية التعبير عن افكارهم، لذا ظهر تعديل على مؤشر التنمية البشرية في عام (2010)، ليكون بعد ذلك المقياس الاساس لقياس الرفاه البشري في دولة ما، وتم تطوير دليل التنمية البشرية من قبل الاقتصادي الباكستاني (محبوب الحق) والحائز على جائزة نوبل الهندي(أمارتيا سين)(4). وبعدها صار الهم الأكبر للتنمية البشرية هو تحقيق رفاهية الانسان في اي مكان من المعمورة. ويرى البعض ان هنالك علاقة ضعيفة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، إذ يمكن تحقيق التقدم بدون موارد ضخمة، كما أن تحسين الرفاه الانساني والمجتمعي لحياة الناس في دولة ما لا يتطلب أكثر من الموارد

(1) ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة ، 2000، ص34-35.

(2) قصي همور، حوكمة التنمية، ط1، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، الخرطوم، 2020، ص49.

(3) مهدي صالح دوي، دليل الفقر البشري - دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية ، مجلة الفاتح، العدد 31، 2007، ص125-126.

(4) <https://www.investopedia.com>.

المتاحة في معظم تلك البلدان، زيادة على ذلك ان النمو الاقتصادي لا يحقق تقدماً تلقائياً في التنمية البشرية (1)، ومن وجهة نظرنا نرى أن هذا الرأي قد يقتصر بنسبة كبيرة على الجانب المادي أو التكلفة الاقتصادية في عملية التنمية أو النمو الاقتصادي، ذلك ان عملية النمو الاقتصادي او التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى كفاءة رأس المال البشري وما يتمتع به من خصائص وموصفات ادارية وتخطيطية ومعرفية عالية، ليكون قادراً على قيادة التنمية بجميع اشكالها بشكل مستقل عن التبعية الدولية وتأثيرها، ويتوقف ذلك على الخطط التنموية الموضوعة والتنفيذ والادارة الجيدة، وعلى ذلك فإن أي دولة إذ ما ارادت الخروج من التبعية وفك الارتباط في مجال التنمية مع الدول الاخرى، لا بد لها من البدء بالتنمية البشرية، حيث ان خلق مجتمع متعلم، صحي، ذو مستوى عالي من المعرفة، ينعم بالرفاه الاقتصادي، سيساهم ذلك وبشكل كبير في قيادة الخطوات اللاحقة من عملية التنمية المستدامة بجميع اشكالها بشكل اكثر كفاءة ودراية من قبل أفراد المجتمع أنفسهم، وسيتمكن الدولة من الاعتماد بنسبة كبيرة على ثروتها البشرية في تخطيط وتنفيذ خطط التنمية، زيادةً على انه سيكون للمجتمع مشاركة فعالة في تلك العملية.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تحسنت رفاهية الإنسان في جميع أنحاء العالم بشكل ملحوظ مع النمو المستدام للاقتصاد العالمي، إذ ارتفع مؤشر التنمية البشرية العالمي من (0.597) في عام (1990) إلى (0.696) في عام (2018) (2)، كما جاءت (النرويج) بالمرتبة الاولى عالمياً حسب التقرير الاممي لعام (2021) إذ بلغ قيمة مؤشرها (0,954) وسويسرا ثانياً بمؤشر بلغ (0,945) وايرلندا ثالثاً بمؤشر بلغ (0,942) في حين تصدرت الامارات العربية المتحدة العالم العربي بمؤشر التنمية البشرية لنفس العام، إذ بلغ قيمة مؤشرها (0,866)، في حين جاء العراق بالمرتبة الثالثة عشر بمؤشر بلغت قيمته (0,689) (3)، وفي العراق تتطلب عملية التنمية البشرية التركيز على مجموعة من المشكلات و الأولويات الأساسية والتي يجب أن تكون الأهداف الأساسية لعملية التنمية اهمها سوء الادارة والتخطيط المستقبلي والحالي، فضلاً عن تفاقم ظاهرة عدم المساواة والتركيز على العدالة المجتمعية في كل شيء لما لها من قيمة معنوية لتوسيع الامكانيات التنموية المتاحة، ومن هذا نجد أن التنمية البشرية تهدف إلى الحفاظ على رأس المال البشري في المجتمع وتحسينه، من خلال الاستثمارات والبرامج في أنظمة الصحة والتعليم، والحصول على الخدمات، والتغذية، والمعرفة والمهارات، وبما أن الموارد الطبيعية والمساحات المتاحة محدودة لذا فهناك حاجة إلى تحقيق التوازن بين النمو المستمر وتحسين الصحة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجميع وتعزيز قيم الأعمال والبرامج التي تحترم رأس المال البشري، كما تركز الاستدامة البشرية على أهمية المشاركة المجتمعية من خلال زيادة فرص مشاركة الأفراد بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع المنتجات أو تقديم الخدمات وما إلى ذلك .

ثالثاً: التنمية الشاملة

كانت هناك كتابات مهمة أخرى- معظمها في العالم الغربي (مالتوس وجيفونز وميل وآخرون) والتي وضعت على الساحة مشاكل الاستخدام غير المناسب للموارد، والنمو السكاني والتدهور البيئي وحدود

(1) حيان سليمان، مجد نعمة، تطور دليل التنمية البشرية ومؤشراته الفرعية في سورية خلال الفترة (2010-2020)، مجلة جامعة تشرين، كلية العلوم البيولوجية، مجلد (44)، العدد(6)، 2022، ص37.

(2) Shengyun Wang, Huimin Ren, Longwu Liang, Jing Li, Zhenbo Wang, The effect of economic development on carbon intensity of human well-being: Evidence from spatial econometric analyses, Journal of Cleaner Production, 2022, Vol. 364, pp.186-188.

(3) باسم عل خريسان، العراق في مؤشرات التنمية البشرية 2020، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص9.

النمو، وفي النهاية سبقت حركة الحفاظ على البيئة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتي بدورها مهدت الطريق لنقاش نهاية القرن الماضي حول نموذج جديد للتنمية من شأنه أن يجمع بين الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وهو ما يعرف بالتنمية الشاملة⁽¹⁾، ففي عام (1996) أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية وتضمنت هذه المبادرة بلورة إطار كلى يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية والإنتاج إلى طرق أكثر حداثة، كما يرى أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر وبقي مجالات الحياة البشرية والبيئية، ومن هنا نلاحظ كيف تطور مفهوم التنمية عبر السنوات من كونها كانت مرادفة للنمو الاقتصادي ومن ثم عنيت بمسألة عدالة التوزيع وبعد ذلك بمسألة الموافقة مع البيئة ثم تطورت لتهتم بالأفراد وأخيراً التنمية الشاملة التي تختزل كل أشكال التنمية السابقة بها.

وليس من الشك أن مسار التنمية المستدامة الشاملة في العراق ما يزال يعاني من التعثرات منذ عقود مضت، وذلك يعود لما تعرض اليه العراق من تحديات عديدة منها العقوبات الدولية في تسعينيات القرن الماضي والتي كان لها الدور البارز في تفاقم ازمات اقتصادية واجتماعية عديدة، ثم مرحلة الاحتلال الامريكي بعد عام (2004) وما تلاها من حروب وصراعات سياسية واجتماعية، على اثرها تفاقم الفساد الاداري والمالي، وازاد هدر وسرقة المال العام، وضعف وجود ارادة حقيقة في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة الشاملة في البلد، وأن بعض من هذه التحديات والمشاكل من المحتمل أن تصبح ملزمة القيود ودافعاً حقيقياً لتعزيز الجهود في تحسين جودة نوعية الحياة (إنسان أكثر عدلاً واستدامة وتطويراً) وأن كانت خجولة في الغالب، غير أن عدم المساواة ما تزال كبيرة ومثيرة للقلق، على الرغم من المبادرات المتعددة- على المستوى الوطني والمحلي أيضاً، إذ أظهرت المسوح والدراسات الحديثة أنه على الرغم من اتساع معدلات توزيع الدخل إلا ان عدم المساواة فيها قد اتسعت خلال العقدين الأخيرين، فضلاً عن أن عدم المساواة والتفاوت في الدخل والثروة أصبحت أكثر ترابطاً وتأثيراً متبادلاً، إذ اتسعت تلك التفاوتات والفجوات بين الإقليم والمركز، فضلاً عن الثغرات الحقيقية بين التنمية الحضرية والريفية، وبين المحافظات وبين الذكور والاناث، زيادة على التباين بين المحافظات، فبعض المحافظات الوسطى مكنتها اوضاعها المستقرة وإدارتها الأكثر فاعلية من الاستفادة من التخصيصات المالية وفرص الاستثمار الجديدة، بينما تأخرت المحافظات الجنوبية والمناطق التي تعرضت للإرهاب كثيراً، حيث واجهت انتكاسات وعقبات كبيرة، واتسعت باطراد الفجوات لا سيما بعد الازمة المزدوجة عام(2014)(احتلال الإرهاب لعدد من المحافظات وانهيار أسعار النفط)، وما نجم عن ذلك كله من تداعيات على الامن الانساني من تدهور في مؤشرات التنمية البشرية وكوارث بيئية ومتغيرات مجتمعية وأمراض وبائية، ألقت بظلالها على المشهد التنموي في العراق بالرغم من الجهود الخجولة في تحسين فرص نجاح التنمية المستدامة في البلد⁽²⁾.

(1) Olena Ovchynnikova, sustainable development: complexity and multi - dimensionality, environmental problems, UN System Staff College Knowledge Centre for Sustainable Development, Germany, 2019, Vol. 4, No. 3, pp.151.

(2) عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية والاجتماعية واهداف التنمية المستدامة في العراق- التحديات والفرص-، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (Annd)، بغداد، 2021، ص3.

خلاصة الفصل الاول

نستخلص مما سبق ان التنمية الحضرية هي مفهوم اقتصادي واجتماعي وبيئي ، الغرض منه هو تحسين ما هو موجود من اشياء مادية في المدينة مثل المباني والأفراد والطرق والموارد الطبيعية وغيرها، من حيث الاستخدام واتساع نطاق الفائدة منها، والاشياء المعنوية مثل الخدمات والشعور بالرضا وسهولة الوصول والحصول على الخدمات والشعور بالانتماء للمكان وما إلى ذلك في مكان معين، وبعبارة ايسر ان التنمية الحضرية هي عملية توفير الافضل للأفراد والبيئة على السواء، حاضراً وفي الاجل ومن ثم فإنها باتت تستخدم في الوقت الحاضر كمصطلح شامل لجميع الأنشطة البشرية، وان التنمية الحضرية هي عملية ارادية مخططة لديها اهداف محددة تسعى الى تحقيقها والوصول اليها. وقد ورد مفهوم التنمية الحضرية ضمن مؤتمر العمران(21 في برلين) ، وفي هذا الاطار ساهمت منظمة هيئة الامم المتحدة بدور فعال في نشر وتطبيق افكار وطروحات مفهوم التنمية الحضرية في مدن العالم، وبدأ ذلك منذ عام (1957) الذي اكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية، وبعد عام (1961) تنبه المجتمع الدولي الى الآثار السلبية المترتبة عن التركيز السكاني الحضري على البعد الاقتصادي في تطوير المناطق الحضرية، ونبه الى ضرورة التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ثم بعد ذلك تطور مفهوم التنمية الحضرية ليشمل الاهتمام بالجانب البيئي في المدينة، وبات العالم يسعى الى تطبيق مبادئ التنمية الحضرية المستدامة من خلال استخدام الطاقة النظيفة، بل اصبحت احدى متطلبات التنمية الحضري المستدامة، والتي على اساسها يقاس مدى تقدم المدينة، كما ترتبط التنمية الحضرية بمفهوم جودة الحياة الحضرية واصبحت في صلب اهداف التنمية الحضرية من خلال زيادة رفاهية الافراد وتقليص دائرة الحرمان من الخدمات، وترتبط التنمية الحضرية بجودة الحياة بفعل الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتبعة في تحسين حياة الافراد في المدينة. وبعد ذلك تطورة مهام وواجبات التنمية الحضرية وان اهم تلك الواجبات والمهام هي الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتحسين جودة الحياة في المدينة فضلا عن تعزيز اداء المدينة والادارة الحضرية. وان من اهم ركائز التنمية الحضرية هو وجود تخطيط حضري للمدينة والذي من خلاله تستطيع المدينة المحافظة على هويتها الحضرية، كما انه يدعم عمليات التنمية الحضرية. وللتنمية الحضرية مؤشرات قابلة للقياس تسمح لمخططي المدن وواضعي السياسات التنموية بقياس الاثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي تخلفه التنمية الحضرية في مركز حضري معين، وقد وضع المركز الحضري العالمي (51) مؤشراً لقياس ابعاد التنمية الحضرية وهي صنفت الى صنفين، ضم الصنف الاول ثلاث مجموعات من تلك المؤشرات وهي (مجموعة البيانات الاساسية، مجموعة المؤشرات الحضرية، مجموعة المؤشرات الاسكانية)، اما الصنف الثاني من المؤشرات فإنها صنفت المجموعات الثلاث الماضية في (7) مجموعات وهي (مؤشرات الخلفية العامة للمدينة، مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤشرات البنية الاساسية، مؤشرات النقل، مؤشرات ادارة البيئة، المؤشرات المحلية، مؤشرات الاسكان).

الفصل الثاني

المقومات الجغرافية للتنمية

الحضرية في مراكز اقصية

محافظة بابل

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على مدى تمتع منطقة الدراسة بخصائص طبيعية وبشرية وقدرتها على ردف عملية التنمية الحضرية وتزويدها بوسائل النجاح. ويتناول هذا الفصل في المبحث الاول بيان المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة واطهار اثرها في عملية التنمية الحضرية، والتي تتكون من خصائص الموقع النسبي وما يتمتع به موقع كل مدينة من مزايا ومقومات يمكن استغلالها في عملية التنمية الحضرية كخصائص السطح والإقليم الزراعي الذي يحيط بمدن منطقة الدراسة وتوافر الموارد المائية والتربة الخصبة الصالحة للزراعة، فضلاً عن بيان الخصائص المناخية في منطقة الدراسة، أما في المبحث الثاني فإنه يدرس المقومات والخصائص البشرية لمنطقة الدراسة من حيث التوزيع العددي والكثافي للسكان، وخصائص التركيب العمري ونسبة الاعالة، زيادةً عن الامكانات الاقتصادية الاخرى والتي يمكن استثمار توافرها في عملية التنمية الحضرية. وأن لدراسة هذه الخصائص اهمية كبيرة في مجال التنمية الحضرية، إذ تسمح الخصائص الطبيعية والبشرية بازدهار وتطور المدن كمراكز للتجارة والصناعة والنقل، وذلك بالاعتماد على الموارد التي يوفره لها موقعها الجغرافي او النسبي ، فضلاً عن الخصائص السكانية التي تتمتع بها المدينة، فالمدن ذات الحجم السكاني الكبير تكون في الغالب جاذبة للسكان بفضل توافر فرص العمل للمشاريع الصناعية والاقتصادية المتنوعة، في حين تكون المدن ذات الحجم السكاني الصغير غير جاذبة للسكان لضعف فرص العمل فيها وقلة المشاريع الصناعية والاقتصادية فيها، و تتمتع كل منطقة او إقليم بخصائص طبيعية تميزه عن المناطق والاقاليم الاخرى، وغالباً ما تلعب تلك الخصائص دوراً محورياً في الاهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمنطقة او المدينة، وقد يكون ذلك الدور ايجابياً وفي بعض الاحيان يكون دوراً سلبياً على المنطقة، كخصائص الموقع الجغرافي والخصائص المناخية وما إلى ذلك، ومن المؤكد أن الانشطة البشرية تتأثر بالخصائص الطبيعية للمنطقة سواء كانت مدينة أو مناطق ريفية، إذ في اغلب الاحيان تكون تلك الخصائص مقومات نجاح للأنشطة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، إذما استغلت بشكلها الصحيح، أي أن التنمية العمرانية أو الحضرية تستند على خصائص وسمات موضع المدينة وان تكن متلائمة معها ومعتمدة إلى حد بعيد عليها وعلى سماتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ لا بد ان تراعي تلك السمات الموضعية للمدينة في المخططات العمرانية والتنموية في المدينة حتى تكون عملية التنمية الحضرية ملبية لوظائفها واحتياجاتها ومساعدة على استدامة المدينة(1).

(1) امين علي محمد حسن، السمات الجغرافية لمدينة عدن، مطبعة جامعة عدن ، اليمن، 2014، ص15.

المبحث الاول

المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة واثرها في التنمية الحضرية

اولاً : الموقع و الموضع

بالنسبة للدراسات الجغرافية ، تعد معرفة الموقع والموضع أمراً ضرورياً. بل يعد من الاسس الطبيعية الرئيسة التي يهتم بها الجغرافي عند دراسته لأي منطقة او مدينة او إقليم⁽¹⁾، ويتم استخدام مصطلحي الموقع والموضع بشكل مترادف، والموقع هو عنصر أساسي في العلاقات المكانية للمدينة ويلعب دوراً مهماً و أساسياً في المجالات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمنطقة او المدينة، كما أنه يحدد مستوى تفاعل المدينة مع إقليمها الذي يحيط بها من خلال الوظائف التي تمارسها وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها عن غيرها من المدن الاخرى القريبة منها. فضلاً عن انه يساهم في التباين المكاني للثروات الطبيعية والعناصر المناخية وخصائص التربة والسطح، وتؤثر تلك المعطيات في العناصر الثلاث الأساسية للمدن (الشكل والحجم والدينامية)، وتتعدد انماط الموقع في الجغرافية، منها الموقع الفلكي اي الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، والذي يحدد الخصائص المناخية السائدة في المنطقة أو الإقليم أو المدينة، وهذا بدوره يؤثر على الانسان وحيوته وانشطته التي يمارسها، فضلاً عن اثره في التوزيع المكاني للسكان وللأنشطة السائدة في تلك المنطقة أو الإقليم أو المدينة⁽²⁾، أما الموقع فهو المكان الذي تقوم عليه المدينة وهو مكانها في شبكة العمران بالنسبة لخطوط الطول والعرض، ومما لا شك فيه أن خصائص الموضع والموقع تؤثر في نمو المدينة وربما حتى في وظائفها مما ينعكس على استخدامات الارض⁽³⁾، وبشكل عام تمتاز مراكز اقصية محافظة بابل بميزات اقتصادية واجتماعية جيدة، يمكن أن تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لسكانها، كما يمكن أن تكون تلك المميزات وسائل دعم كبيرة لعمليات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، ومن ابرز خصائص مواقع مدن منطقة الدراسة احاطتها بإقليم زراعي خصب قادر على انتاج منتجات زراعية متنوعة وبكميات وفيرة، لتساهم في رفد سكان المدينة باحتياجاتها الغذائية، فضلاً عن امكانية ان توفر المواد الأولية لكثير من الصناعات، ابرزها الصناعات الغذائية، يساعدها في ذلك وجود تربة خصبة واسعة النطاق في المحافظة صالحة للزراعة سواء كانت المناطق القريبة من الانهار والجدول او البعيدة عنها، ينظر خريطة (2)، وتعتمد منطقة الدراسة والانشطة الزراعية التي تحيط بها على شبكة كبيرة من الانهار والجدول التي تغطي المساحات المزروعة ، ويعد نهر الفرات و فرعه (شط الحلة) من اهم الموارد المائية السطحية في المحافظة، زيادةً على المشاريع الاروائية والجدول التي تتفرع من تلك الانهار، ينظر خريطة (3)، ومن مميزات منطقة الدراسة ايضاً وجود شبكة كبيرة من طرق النقل التي تغطي المحافظة بأكملها ، ساعدت على اتصال منطقة الدراسة بالمراكز الحضرية الاخرى البعيدة والقريبة منها، كما انها سهلت من عمليات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بين مدن منطقة الدراسة من جهة والمراكز الحضرية الاخرى داخل وخارج محافظة بابل من جهة

(1) محمد خميس الزوكة ، التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية ، ط3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص65.

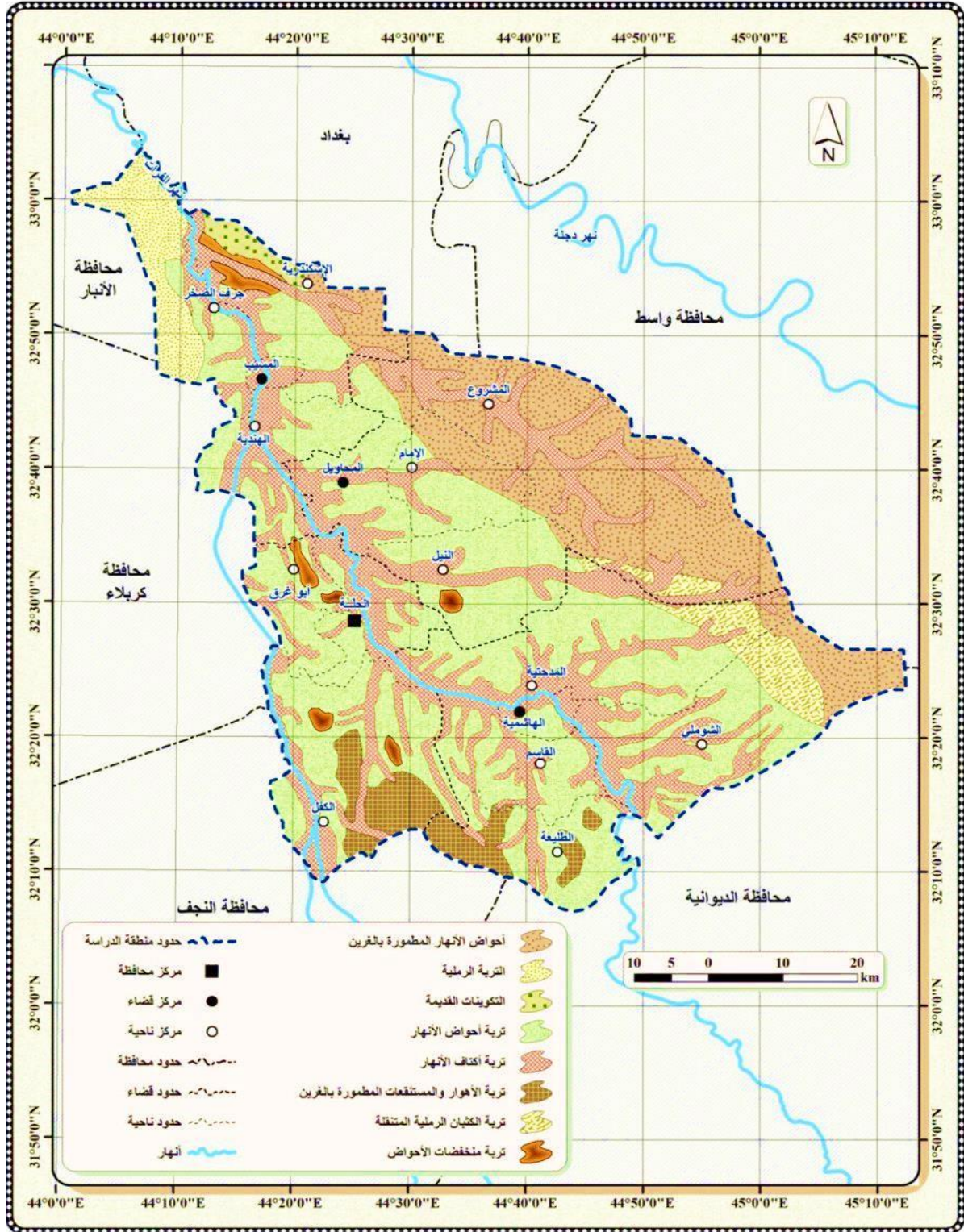
(2) محمد خميس الزوكة ، المصدر نفسه، ص65.

(3) عمر محمد علي محمد ، احمد حسن ابراهيم، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، ط1، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2016، ص260.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

اخرى، مما اعطى مرونة كبيرة في التنقل والحركة وممارسة المدينة لمهامها تجاه سكانها وإقليمها ايضاً، ينظر خريطة (4).

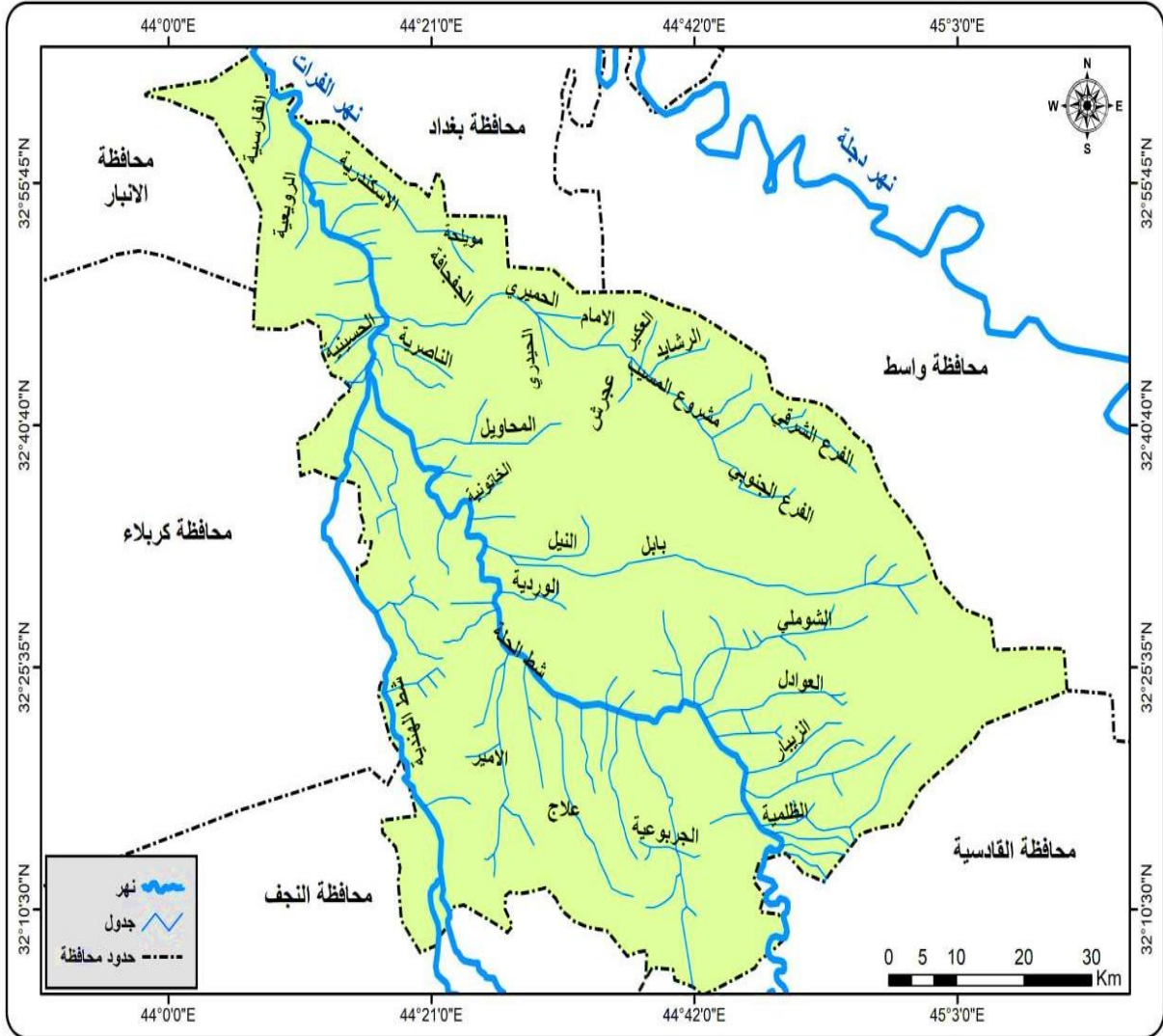
خريطة (2)
اصناف الترب في محافظة بابل



الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

المصدر: الباحث اعتماداً على المرئية الفضائية لمحافظة بابل وبرنامج (Arc , Gis) .

خريطة (3) شبكة الموارد المائية في محافظة بابل



المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة بابل الادارية ، بيانات غير منشورة ، 2020.

فلكياً تقع مدينة الحلة بين دائرتي عرض ($32^{\circ} 27' - 32^{\circ} 30'$) شمالاً، وخطي طول ($44^{\circ} 23' - 44^{\circ} 27'$) شرقاً، أما من ناحية الموقع الجغرافي أو النسبي، فيلاحظ من خريطة موقع مدينة الحلة (5) نجد أن موقعها له اهمية كبيرة بالنسبة للمدن الاخرى في إقليمها، فضلاً عن الالهية الاستراتيجية لموقعها على مستوى العراق، فهي تتوسط إقليمها الاوسط من العراق ضمن السهل الرسوبي، كما انها تمثل موقعاً بؤرياً هندسياً بالنسبة للعراق، وان موقعها جنوب مدينة بغداد لم يحجم من دورها واهمية موقعها، بل جعل منها عقدة للمواصلات وشبكة طرق النقل في إقليمها، فهي ممر للمواصلات بين شمال

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

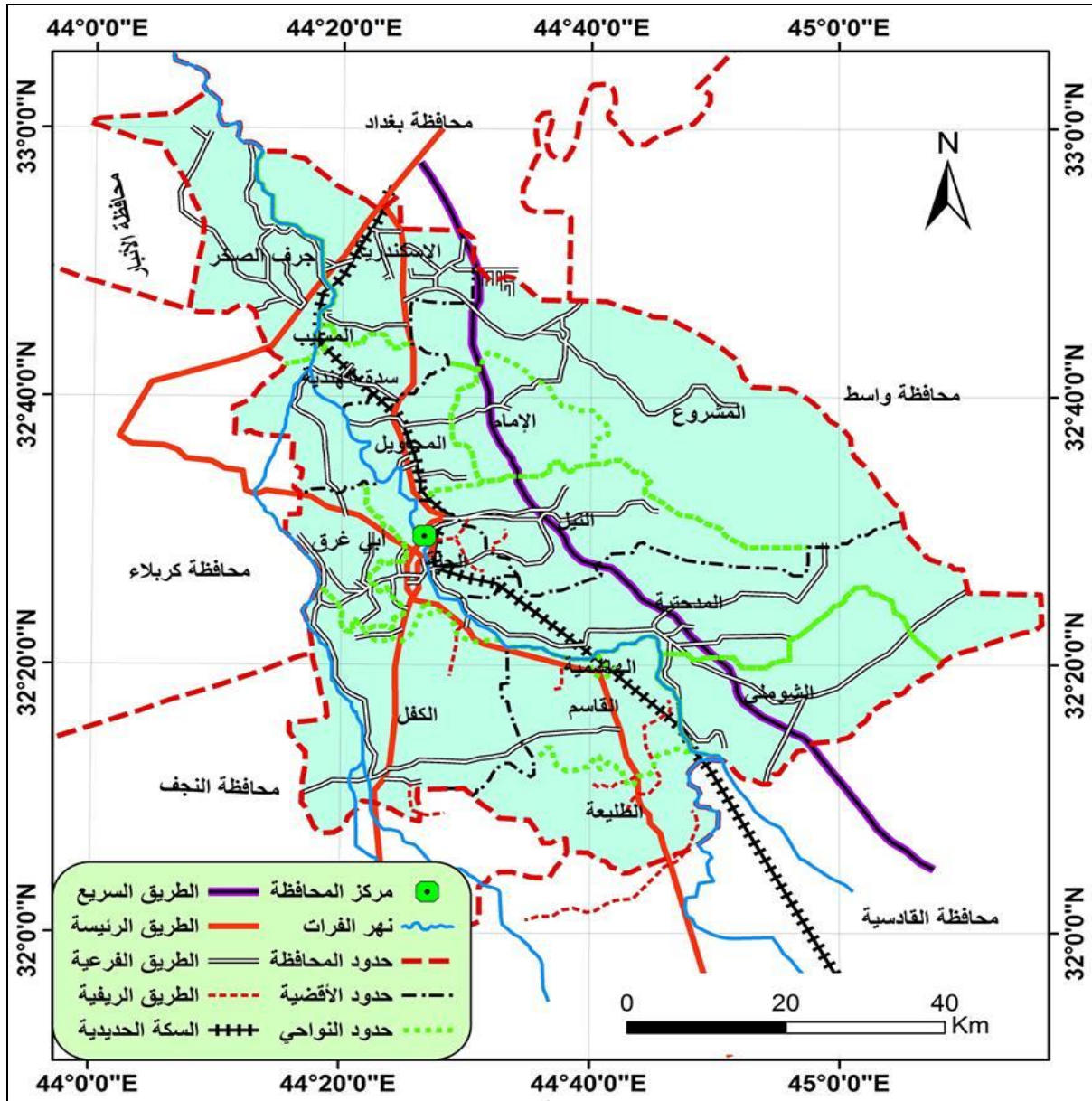
ووسط العراق وبين جنوبه، كما تزداد فيها كثافة المرور في المناسبات الدينية باتجاه كربلاء والنجف⁽¹⁾، فضلاً عن كونها ممراً للمسافرين بين شمال ووسط العراق باتجاه جنوبه، وكما ذكرنا سابقاً أن لموقع مدينة الحلة اهمية استراتيجية كبيرة، فمن الناحية الاقتصادية فهي تقع في وسط مراكز تجارية كبيرة مثل بغداد والبصرة وكربلاء والنجف، فهي فضلاً عن كونها ممراً لعملية التبادلات التجارية بين تلك المدن وغيرها، فأنها بالوقت نفسه ترتبط مع تلك المراكز بشبكة طرق نقل تسهل الانشطة الاقتصادية والتجارية فيما بينها وبين هذه المدن، وهذا ساعد ذلك على تطور علاقاتها المكانية واهميتها الاقتصادية والتجارية (المنتجات الصناعية، المنتجات الزراعية) وهذا بدوره يعد عاملاً ايجاباً يمكن استثماره في اتجاه عملية التنمية الحضرية في مدينة الحلة، وذلك من خلال تطوير وتنمية شبكات النقل داخل المدينة، فضلاً عن زيادة كفاءة الخدمات التي يحتاجها المارين في المدينة باتجاه الأماكن المقصودة لهم، مما يزيد من فرص العمل لسكان المدينة وبشكل يساهم من تحسين المستوى الاقتصادي لهم.

خريطة (4)

شبكة الطرق وسكك الحديد في محافظة بابل

(1) جاسم شعلان كريم الغزالي ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ، 2011، ص17.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل



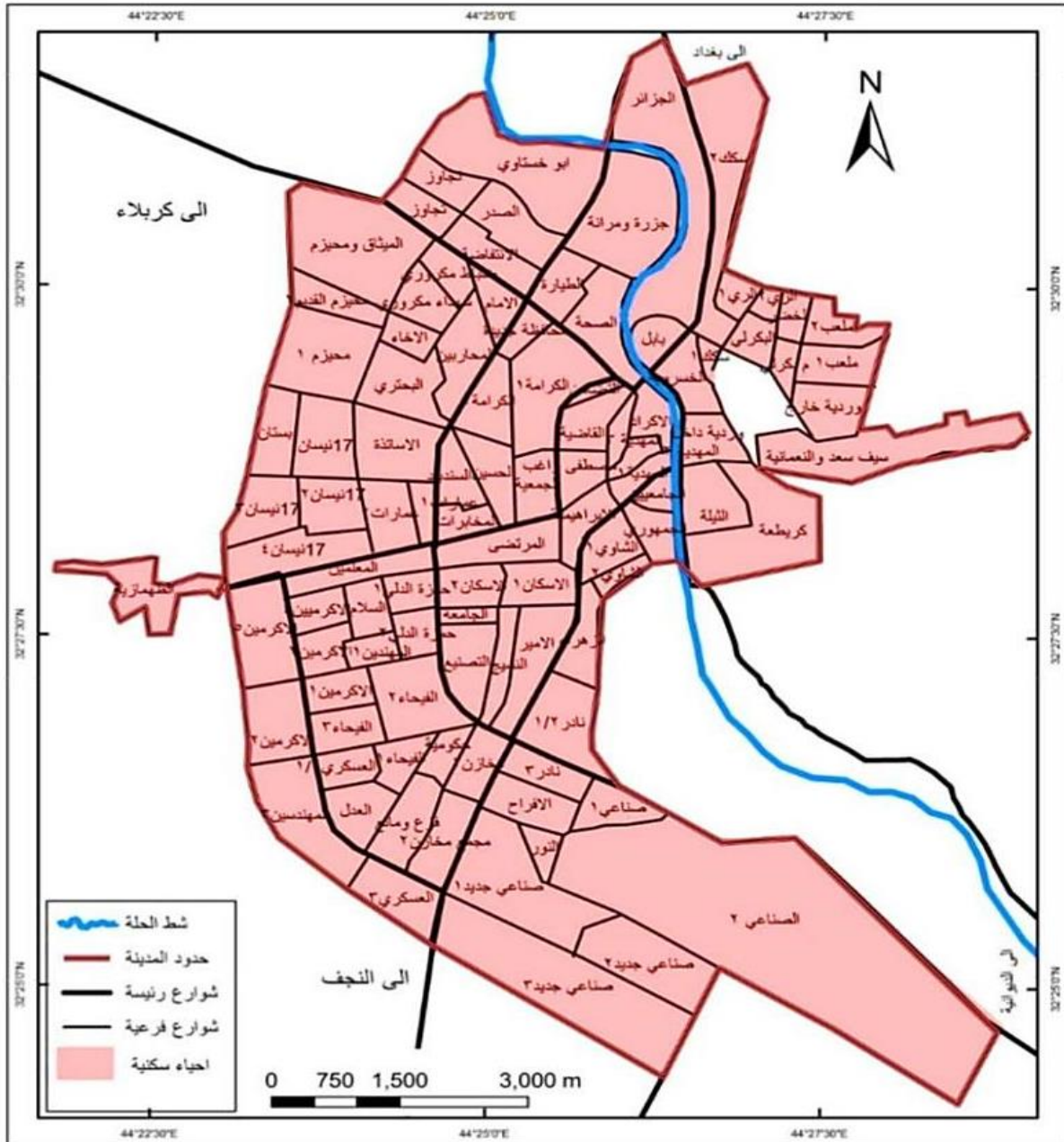
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة الاسكان والاعمار ، مديرية طرق وجسور بابل ، بيانات غير منشورة ، 2020.

أن لموقع المدينة في إقليم زراعي له دور كبير في اعتماد تلك المدينة على المنتجات الزراعية المنتجة فيه كمواد أولية لكثير من الصناعات القائمة في المدينة، فضلاً عن دوره في سد معظم احتياجات سكان المدينة الغذائية (1).

خريطة (5) موقع مدينة الحلة الفلكي والجغرافي

(1) علي سالم الشواورة ، جغرافية المدن ، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2012، ص161.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل



المصدر: الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة البلديات والاشغال العامة، مديرية بلدية الحلة ، قسم تنظيم المدن ، بيانات غير منشورة، 2020.

وفي هذا الاطار تقع مدينة الحلة وسط منطقة زراعية ذات تربة خصبة، فهي تمثل مكاناً أو سوقاً لتصريف المنتجات الزراعية القادمة من إقليمها الزراعي، فضلاً عن كونها مكان لتسويق تلك المنتجات إلى المراكز الحضرية والمناطق الاخرى من البلد مثل(بغداد والنجف وكربلاء والديوانية) وأن احاطة مدينة الحلة بمنطقة ذات انتاج زراعي يمكن ان يكون داعماً أساسياً لعملية التنمية الحضرية، فضلاً عن وجود موارد مائية سطحية تتمثل بنهر شط الحلة الذي يمر بالمدينة وبالمناطق الريفية التابعة لمركز القضاء والجداول التي تنفرع من شط الحلة لتغطية الاراضي الزراعية فيها، ينظر خريطة (3)، ويستخدم لسد حاجة المحاصيل الزراعية فضلاً عن سد حاجة المدينة من المياه، فعملية التنمية الحضرية لا يمكن حصرها بزيادة كفاءة الخدمات الأساسية لسكان المدينة دون النظر إلى سبل تعزيز المستوى

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

الاقتصادي لسكانها، وفي هذا الاطار يمكن أن تستثمر الامكانات الزراعية بشقيها (النباتي، الحيواني) في انشاء مصانع أو معامل في اطراف المدينة، تعتمد على المنتجات الزراعية القادمة من إقليم المدينة الزراعي، وبما يتلاءم مع حسن اختيار الموقع الغير ضار بسكان المدينة، وذلك بهدف توفير فرص عمل لسكان المدينة من جانب، ومن جانب اخر نزيد من تمسك سكان الريف بارضهم وعدم تركها والهجرة إلى المدينة، وبالتالي يمكن لنا أن نحافظ على التوازن السكاني بين الريف والمدينة ولو لدرجة محدودة، وكل ذلك يمكن ان يندرج ضمن خطط التنمية الحضرية للمدينة.

أما بالنسبة لمدينة المحاويل فإنها تقع فلكياً عند تقاطع خط طول (24° 44) شرقاً مع دائرة عرض (32° 40) شمالاً، ينظر خريطة (6)، وجغرافياً تقع على الطريق الرابط بين مدينة الحلة وبغداد وتبعد عن الاولى مسافة (10) كم جنوباً وعن الثانية مسافة (80) كم شمالاً، كما تبعد مدينة المحاويل عن ناحية الامام مسافة (9) كم وعن ناحية المشروع بمسافة (24) كم، وتجاور مدينة المحاويل عدد غير قليل من المراكز الحضرية والمستوطنات الريفية، فمن جهة الشمال بعض الوحدات الادارية والمناطق الريفية ضمن قضاء المسيب ومن الجنوب مدينة الحلة والمناطق والقرى الزراعية التابعة لها، فضلاً عن مجاورتها لمدن ناحية الامام وناحية كوئي(جبله) وناحية النيل وجميعها تقع ضمن قضاء المحاويل(1)، ينظر خريطة (6)، مما يضفي على موقعها صفة الاهمية الاقتصادية الاجتماعية، والاستفادة من مجاورة تلك الحواضر في تحسن واقعها الاقتصادي والاجتماعي ضمن اقليمها، ولهذا الموقع اهمية كبيرة إذ تعد حلقة وصل بين مدينة الحلة - مركز محافظة بابل - من جهة وبين الوحدات الادارية التابعة لقضاء المحاويل أو المجاورة لها، كما ان وقوعها على الطريق الرابط بين العاصمة بغداد وبين مدينة الحلة وما بعدها، فضلاً عن ارتباطها بشبكة طرق داخلية وخارجية مع المراكز الحضرية الاخرى قد زاد من علاقاتها الإقليمية والاقتصادية والتجارية، كما انها باتت إحدى المدن الجاذبة للسكان لأجل الإقامة فيها والاستقرار، مما أدى ذلك إلى الزيادة المستمرة في حجم المساحة التي تشغلها المدينة بمرور الوقت، ويحيط بمدينة المحاويل الاراضي الزراعية ذات الانتاج الزراعي الوفير من محاصيل صيفية وشتوية بسبب نوعية التربة الغرينية التي تحوي كميات كبيرة من المواد الغذائية اللازمة لحياة النبات، ووجود المياه السطحية اللازمة لري المزروعات والتي تتمثل بنهر المحاويل وشط الحلة و يساهم الانتاج الزراعي من تلك المناطق في تزويد سكان المدينة بأغلب متطلباته من المنتجات الزراعية كمواد غذائية، فضلاً عن كونه مادة اولية لبعض الصناعات القائمة في المدينة(2)، وتعد تلك الخصائص مشجعة ومساعدة على النهوض بواق المدينة الاقتصادي والاجتماعي، إذ من الممكن استثمار الظهير الزراعي للمدينة وتوافر مصادر المياه العذبة للتوسع في النشاط الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني واقامة مشاريع صناعية تعتمد على المواد الأولية التي توفرها منتجات النشاط الزراعي، إذ يساعد ذلك في توفير فرص العمل لسكان المدينة وزيادة علاقاتها الوظيفية مع إقليمها، ويساعد ذلك على تحسن المستوى الاقتصادي للسكان وجذب الاستثمارات للمدينة، ويساهم ذلك في زيادة موارد المدينة الاقتصادية والبشرية وتنشيط عملية التنمية الحضرية، خصوصاً إذا علمنا ان مدينة المحاويل ترتبط بطرق نقل مع الحواضر المحيطة بها والمدن الكبرى كمدينة الحلة ومدينة بغداد، ينظر خريطة (4).

(1) عامر راجح نصر الربيعي، اتجاهات النمو الحضري في مدينة المحاويل للمدة 1977-2005 وافاقها المستقبلية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 4، 2010، ص270.

(2) عامر راجح نصر الربيعي، اتجاهات النمو الحضري في مدينة المحاويل للمدة 1977-2005 وافاقها المستقبلية، مصدر سابق، ص271-272.

خريطة (6)
موقع مدينة المحاويل الفلكي والجغرافي



المصدر: عمل الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خراطة محافظة بابل الادارية ، بيانات غير منشورة ، 2020.

في حين تقع مدينة المسيب إلى الشمال من مدينة الحلة والتي تبعد عنها مسافة (43) كم عند تقاطع دائرة العرض (32' 46°) شمالاً مع خط طول (44' 17°) شرقاً، وهي تمثل المركز الإداري لقضاء المسيب، ينظر خريطة (7)، وتقع إلى الجنوب من مدينة بغداد بمسافة (65) كم وعن مدينة الرمادي الواقعة إلى الغرب منها بمسافة (168) كم وعن مدينة كربلاء التي تحدها من الجنوب الغربي نحو (30) كم (1)، ينظر خريطة (7)، وان لموقع المدينة وسط عدد من الحواضر والمستوطنات الريفية له اثار ايجابية على العلاقات المكانية لمدينة المسيب مع تلك الحواضر والمستوطنات الريفية، وأن قربها النسبي من بعض المدن الكبرى مثل (بغداد، الحلة ، كربلاء) قد جعل منها ذات نشاط اقتصادي وتجاري واجتماعي لدرجة لا يمكن اغفال تلك الانشطة، وترتبط مع تلك المدن وغيرها بشبكة طرق معبدة سهلة من عملية الاتصال والتنقل، وانعكس ذلك على توفر فرص العمل فيها وهذا جعلها إحدى المدن الجاذبة للسكان، كما ان ذلك اثر ايجابياً على تطورها الحضاري والاجتماعي عبر الزمن، فضلاً عن وقوعها على نهر الفرات والذي يعد المصدر الرئيسي للمياه في تلك المدينة، يضاف إلى ذلك وقوعها في منطقة ذات نشاط زراعي كبير ليس على مستوى القضاء فقط بل على مستوى البلد بأكمله، تغطيه شبكة من جداول الري التي تعتمد على نهر الفرات كمصدر رئيسي لها، ينظر خريطة (3) و(2)، وهذا يساعد على سد اغلب احتياجات سكانها من المنتجات الزراعية بالاعتماد محيطها الزراعي، فضلاً عن امكانية

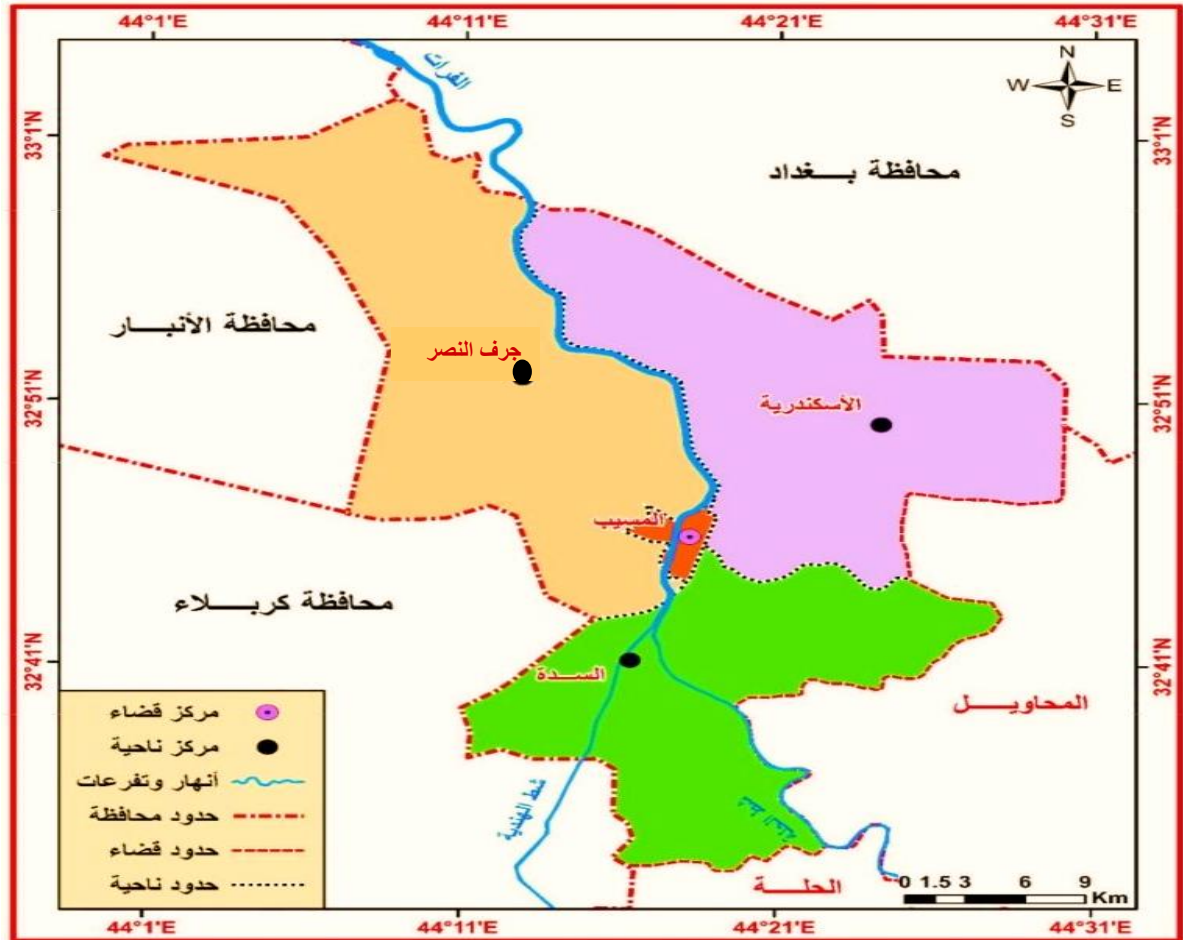
(1) عبير ايسر على ضاحي الضاحي ، تحليل جغرافي للحرمان من الخدمات في مدينة المسيب، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، (غير منشورة)، 2020، ص11.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

أن يكون هذا المحيط الزراعي احد مصادر المواد الاولية لعدد من الانشطة الصناعية القائمة في المدينة. وأن جميع تلك الخصائص او المقومات السالفة الذكر يمكن استثمارها بشكل إيجابي في عملية التخطيط وتنفيذ التنمية الحضرية للمدينة، بل يمكن اعتبارها مقومات محفزة ومساعدة لنجاح عملية التنمية الحضرية في المدينة.

خريطة (7)

موقع مدينة المسيب الفلكي والجغرافي



المصدر: الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خارطة محافظة بابل الادارية لعام 2020 ، (بيانات غير منشورة) ، 2022.

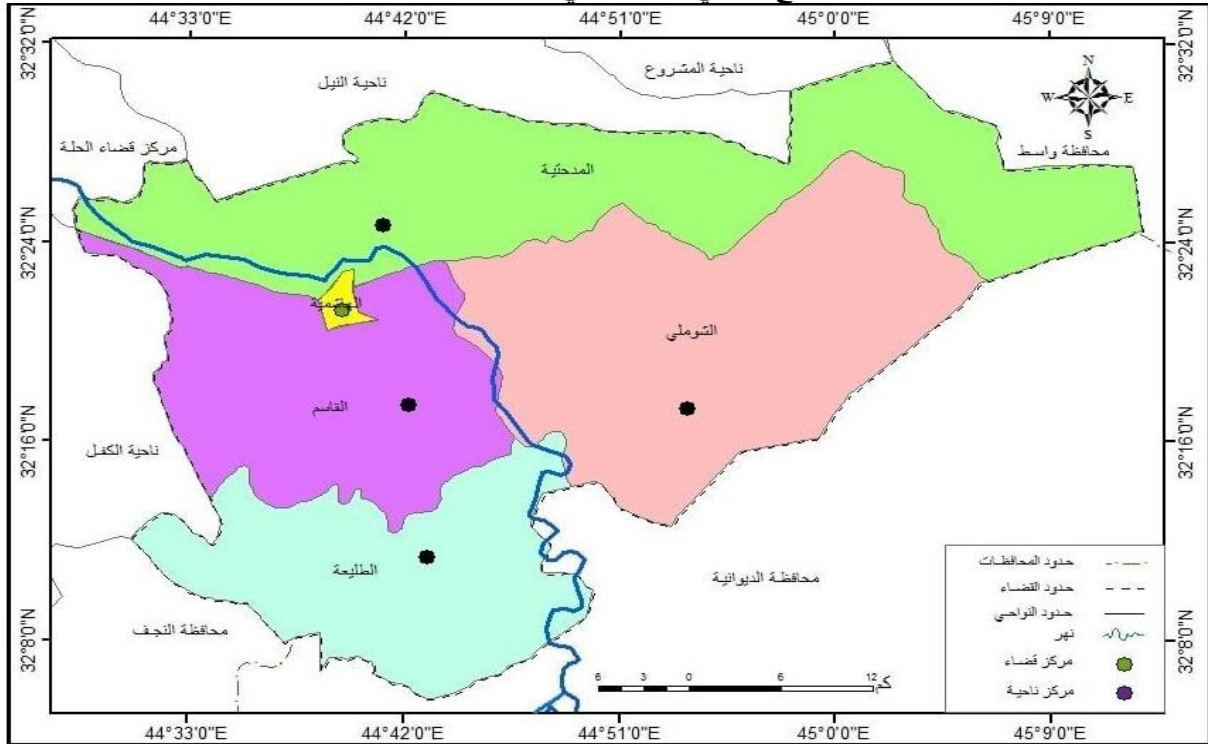
أما مدينة الهاشمية فأنها تقع فلكياً عند تقاطع دائرة العرض (20' 32°) شمالاً وبين خط الطول (39' 44°) شرقاً، ينظر خريطة(8)، وهي المركز الاداري لقضاء الهاشمية والذي يتكون من ناحية المدحتية التي تجاور المدينة من جهة الشمال، وناحيتي القاسم والشوملي من جهة جنوب المدينة، فضلا عن ناحية الطليعة التابعة لقضاء الهاشمية ايضاً، ينظر خريطة (9)، وتبعد عن مدينة الحلة – مركز محافظة بابل نحو (21) كم، يشغل موضع المدينة مساحة نحو (9) كم اي ما نسبته (5,0%) من مساحة القضاء البالغة نحو (1649) كم، وترتبط المدينة بعلاقات مكانية تبادلية مع المدن والمناطق المجاورة لها او الواقعة ضمن إقليمها، خصوصاً وانها تقع في إقليم زراعي يخترقه شط الحلة الذي يمتد

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

في المدينة لمسافة (1,5 كم)⁽¹⁾، وتساعد طرق النقل التي تربط المدينة بالمدن الاخرى على زيادة فاعلية هذا التبادل والانشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، مما ساهم في تطور المدينة الحضاري والعمراني على مدى العقود الماضية، ينظر خريطة (4)، إذ ترتبط مدينة الهاشمية بطرق خارجية تربطها بمراكز حضرية مهمة داخل القضاء ابرزها مدن القاسم والشوملي وخارجيه مثل مدن الحلة وإلى بعض المركز الحضرية في محافظة واسط، وبموقعها الجغرافي هذا جعلها ممر للداخلين والخارجين من وإلى محافظة بابل من جهة محافظة واسط، و يساهم ذلك في ظهور بعض الخدمات التي تقدم إلى المارين بتلك المدينة ويفر ذلك فرص عمل تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي لسكان المدينة، كما ان اتصالها بالظهير الريفي يوفر امكانية ان تكون مركزاً لتجميع وتسويق المنتجات الزراعية المتنوعة، ويخلق ذلك نشاطاً اقتصادياً وتجارياً بين المدينة وإقليمها.

خريطة (8)

الموقع الفلكي والجغرافي لمدينة الهاشمية



المصدر : الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، الخارطة الادارية لمحافظة بابل لعام 2020، (بيانات غير منشورة)، 2022.

ولكل موضع وموقع خصائص متنوعة ومتعددة تتميز بها كل مدينة عن الاخرى، وهنا من الضروري عرضها وبيان اثرها في عملية التنمية الحضرية وهي كالتالي:

1- البنية الجيولوجية

(1) مديرية الموارد المائية في بابل ، دائرة الموارد المائية في الهاشمية ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، 2022.

منذ العصور القديمة ، أثرت البنية الجيولوجية على حياة الإنسان وعمله بعدة اشكال. بعضها يعد سلبي كالانهيارات الارضية التي تسبب الضرر للمباني وطرق النقل في المدينة عند حدوثها بصورة عامة، وتعد الاشكال الاخرى حالة ايجابية كتوافر المواد الاولية لكثير من الصناعات فضلاً عن توافر مياه جوفية نقية أو صلابة وقوة الطبقة التحتية التي تقوم عليها ابنية ومشاريع المدينة ،جميعها تعد صفات ايجابية تجعل نمو المدينة وتنميتها تكون بصورة امنه، و هي عوامل جيولوجية مهمة وبنفس القدر قد تعزز أو تحد من التنمية الحضرية حسب نوعها واهميتها، يمكن فهم كل هذه العوامل والقيود وأخذها في الاعتبار عند تخطيط المدن وشبكات النقل إذا تم تقدير أهميتها والتصرف بناءً عليها، وفي الواقع يجب أن يلعبوا دوراً حيوياً في تخطيط وتطوير النقل على مستوى المنطقة في المستقبل، وهناك حاجة إلى المخططات لجميع المناطق الحضرية حيث يتم التعرف على المخاطر الجيولوجية والقيود المادية من خلالها⁽¹⁾، إذ تتوسع المناطق الحضرية والضواحي بسرعة، ويؤدي التطور العمراني في المناطق غير المناسبة للبناء أو المشاريع التنموية في المدينة إلى خسارة اقتصادية كبيرة⁽²⁾، كانهيار المباني او تصدعها بشكل سريع بعد مدة قصيرة من انشاءها ، فضلاً عن حدوث تخسفات في طرق النقل داخل المدينة او الطرق الرابطة بين المدينة وإقليمها إذا كانت البنية الجيولوجية التي تقوم عليها غير قوية بما فيه الكفاية مع عدم اتخاذ الاجراءات الهندسية اللازمة في ذلك. أي أن معرفة الخصائص الجيولوجية ومعرفة خصائص التربة لأي منطقة ضروري جداً عند التخطيط و اقامة وانشاء المشاريع التنموية مثل عملية شق طرق النقل وانشاء المباني في المدينة من قدرتها على تحمل الاثقال وما إلى ذلك⁽³⁾. إذ تختلف طريقة رصف الطرق في المناطق الطينية عنها في المناطق الرملية أو الرسوبية والصخرية، فضلاً عن اختلاف المواد والطرق الهندسية عند انشائها وعمليات الصيانة، ناهيك عن اختلاف الكلف المالية بين تلك المناطق عند إنشاء أي مشروع، أن البنية الجيولوجية لمدن منطقة الدراسة تكاد تكون متشابهة في الخصائص، فجميع تلك المدن واقعة ضمن منطقة السهل الرسوبي في وسط العراق، وهي عند التخطيط لاستعمالات النقل وانشاء المباني المتعددة الطوابق تحتاج الى القيام بإجراءات ومعالجات هندسية- فرش طبقات من الحصى الخشن والجلمود- من شأنها ان تزيد من قوة وصلابة الطبقات التحتية للتربة التي تستند عليها طرق النقل والمباني الكبيرة عند انشاءها في المدينة، وذلك لأنها تمتد على ارض ذات تراكيب رسوبية حديثة التكوين وهي طينية وهشة⁽⁴⁾، ويتكون من ترسبات النهرين التي جلبت إلى المنطقة في العصرين الرابع والحديث والمقدرة بنحو (10000)طن سنوياً وهي تختلف من منطقة إلى اخرى من حيث ذرات التربة وعمق الترسيبات في طبقات التربة الارض التحتية في منطقة الدراسة⁽⁵⁾. إي أنها لا تتحمل الاثقال المرتفعة ، ولزيادة قدرتها على تحمل الاثقال المرتفعة وزيادة الاعمار الافتراضية للمشاريع التنموية في المدينة ، لابد

(1)Preston E. Cloud, Geology, Cities, and Surface Movement, University of California, Santa Barbara,(No date) ,PP.1.

(2)Solofa Nirina Andriamamonjiso, Aurélia Hubert-Ferrari, Combining geology, geomorphology and geotechnical data for a safer urban extension: Application to the Antananarivo capital city (Madagascar), Journal of African Earth Sciences, 2019,vol.151,.PP.417.

(3) علي سالم الشواورة ، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص170.

(4) ناظم عبد الحسين علي عبود الجبوري ، التحليل المكاني لاستعمالات الارض لأغراض النقل في مدينة الحلة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ، (غير منشورة) ، 2020 ، ص15.

(5) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، بغداد، 2008، ص38.

من رص الطبقات التحتية للتربة بالحصى الخشن والجلمود بشكل جيد ، فضلاً عن اجراءات هندسية ومعمارية اخرى تتبع في المشاريع العمرانية في المدينة.

2- السطح

أن لطبيعة السطح واستوائه اهمية كبيرة في طبيعة توزيع استعمالات الارض الحضرية وانشاء شبكات خدمات البنى التحتية ومشاريع التنمية الحضرية، فاستواء السطح وقلت تعقيده يساعد على سهولة انشاء المشاريع التنموية وتوسع المدينة العمراني ويقلل من معوقات تلك المشاريع، فضلاً عن تقليل النفقات الاقتصادية والمادية لعمليات التنمية العمرانية والاقتصادية في المدينة (1). فضلاً عن ارتفاع تكاليف مشاريع التنمية الحضرية في هكذا مدن، أما في حالة وقوع المدينة على سطح مستوي غير مضرس، فان عملية نمو المدينة العمراني وتوسعها وانشاء المشاريع التنموية فيها لا تواجه صعوبات او معوقات، وبشكل عام أن لأشكال سطح الارض تأثير واضح على الانشطة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فقد يكون عاملاً مساعد في بعض المناطق، بينما يكون عاملاً معوقاً في مناطق اخرى، وفي العادة نجد أن المناطق السهلية من اكثر مظاهر السطح ملائمة للأنشطة البشرية المختلفة واكثرها جذباً للسكان (2)، وبالتالي اقامة المدن عليها كما هو الحال في مدن السهل الرسوبي في وسط بلاد الرافدين.

تقع مدينة الحلة في موضع يمتاز بالانبساط باعتباره جزءاً من السهل الرسوبي المنبسط في وسط وجنوب العراق، يتميز موضع مدينة الحلة بالانحدار البطيء باتجاه الجنوب بمعدل (20) سم لكل (1000)م⁽³⁾، وأن خط الارتفاع المتساوي (24م) فوق مستوى سطح البحر يمر في جنوب المدينة، فيما يمر خط الارتفاع المتساوي (36) في شمال المدينة، ينظر خريطة (9)، ويلاحظ أن موضع مدينة الحلة الذي تقع عليه يقسم من حيث الارتفاعات إلى ثلاثة اقسام، القسم الاول منها يتكون من الاحياء القديمة للمدينة والتي تقع على اكتاف شط الحلة، يتراوح ارتفاعها بين (32-36)م فوق مستوى سطح البحر، والقسم الثاني يتكون من الاحياء الحديثة في المدينة والواقعة في اطراف المدينة الغربية ويتراوح ارتفاعها بين (28-34)م فوق مستوى سطح البحر، اما القسم الثالث فيقل ارتفاعها عن (28)م فوق مستوى سطح البحر ويشمل الاجزاء الشرقية من المدينة، وهي مناطق تمتاز بالانخفاض النسبي عن باقي اجزاء المدينة (4)، وهي إحدى المعوقات الرئيسية في تأخر نمو المدينة عمرانياً في هذا الاتجاه، حيث تكون المياه الجوفية قريبة لسطح الارض وبالأخص في فصل الشتاء حيث تسبب ارتفاع الرطوبة في جدران واساسات المباني، كما هو الحال في منطقة (النزيرة) المحاذية لسوق العمار وشط الحلة. وان صفة الانبساط التي يتصف بها سطح المدينة، قد منح سكانها سهولة ومرونة ممارسة انشطتهم المتنوعة فيها دون صعوبة او معوقات، إذ استغل اهلها صفة الامتداد والانفتاح والانتفاع بعنصر الانبساط على سطحها وممارسة انشطته الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المدينة منذ نشأتها وإلى

(1) Botir Giyasov, Irina Giyasova, Environmental analysis of cities with hot climate and rugged terrain, Web of Conferences, EDP Sciences for publication,2019,pp.1.

(2) محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية ، مصدر سابق ،ص156.

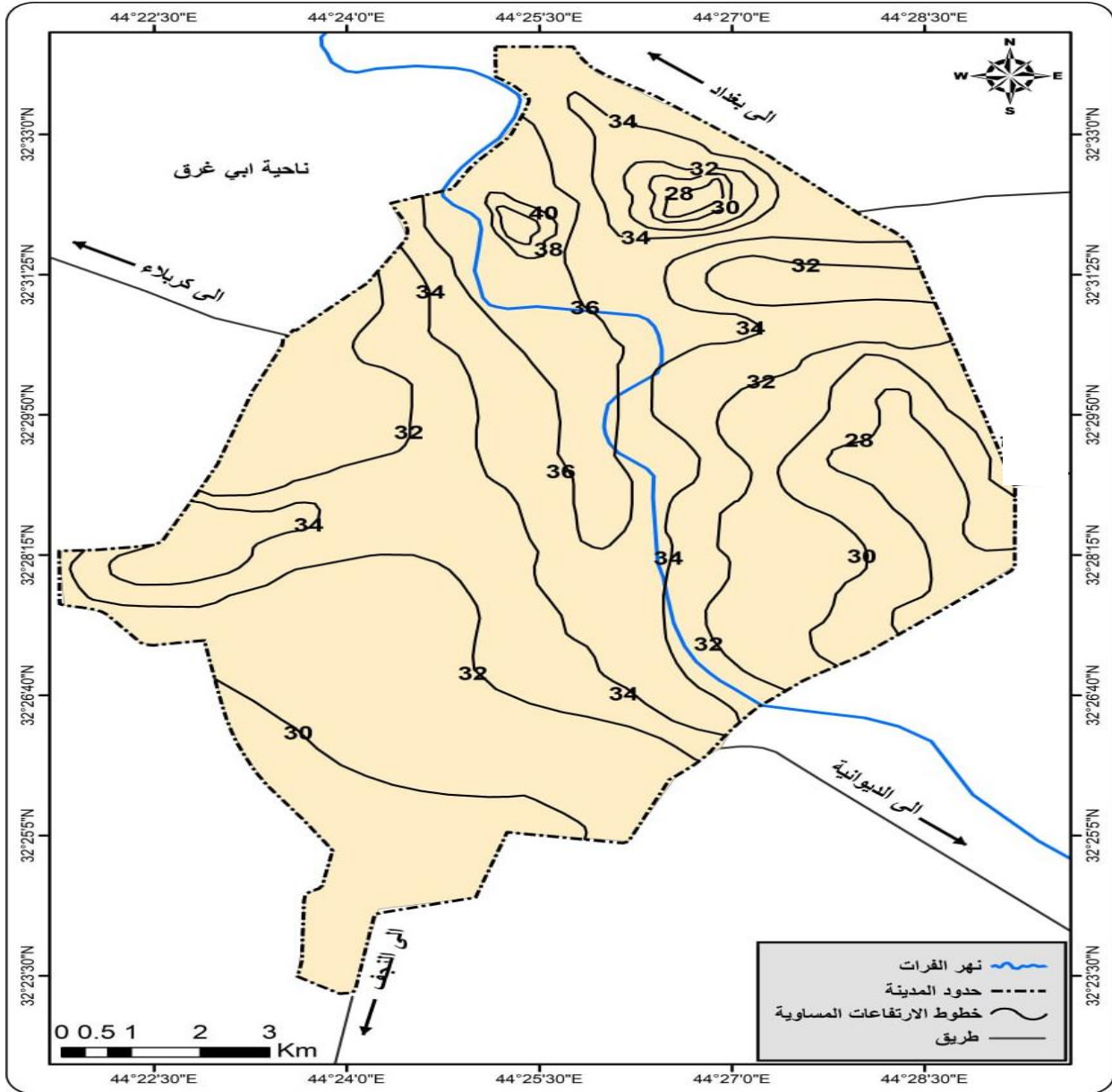
(3) جاسم شعلان كريم الغزالي ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة ، مصدر سابق،ص22.

(4) ناظم عبد الحسين علي عبود الجبوري، التحليل المكاني لاستعمالات الارض لاغراض النقل في مدينة الحلة ، مصدر سابق، ص13.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

الوقت الحالي⁽¹⁾. وهي صفة ايجابية لصالح عملية التنمية الحضرية والعمرائية في المدينة، من خلال الخطط والاسرائيجيات التي توضع لزيادة كفاءة الخدمات والوظائف الحضرية التي تقدمها المدينة لسكانها وسكان إقليمها الذي يحيط بها.

خريطة (9)
خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتورية) لمدينة الحلة



المصدر: الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، الخريطة الكنتورية لمحافظة بابل لعام 2020، (بيانات غير منشورة) ، 2022.

اما مدينة المسيب فهي الاخرى يتصف سطحها بالانبساط وهذا الامر اعطى للمدينة امكانية النمو العمراني والمساحي بحرية ودون معوقات طبيعية يمكن ان تذكر او يكلف اعمال تسوية للأرض ، وتقع

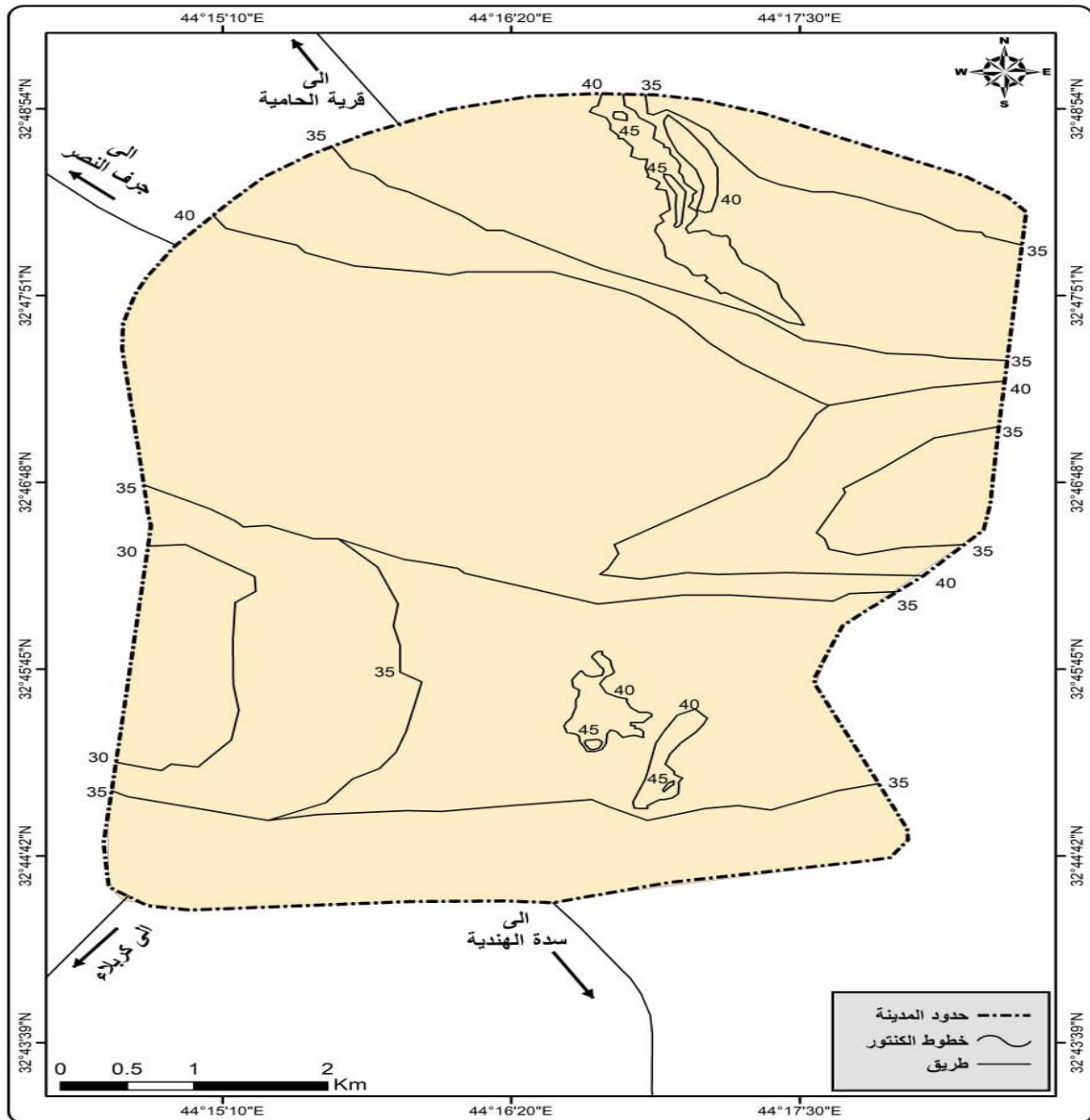
(1) وهاب فهد يوسف الياسري، اهمية الموقع في تخطيط المدينة العراقية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1988، ص135.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

بين خطي كنتور (35-40)م فوق مستوى سطح البحر، ينظر خارطة (10)، ولا توجد فيها ارتفاعات موقعيه كبيرة قد تشكل عائقاً امام مد الخدمات الأساسية في المدينة بالرغم من مرور نهر الفرات في المدينة والذي يقسمها إلى قسمين ايمن وايسر ليكون المصدر الاساسي لسد حاجة المدينة من المياه، ومن هذا نستنتج ان طبيعية سطح المدينة المستوي والمنبسط يعد حالة ايجابية تسهل من امكانية تطبيق مشاريع التنمية الحضرية في المدينة، حيث سهولة مد شبكات طرق النقل وانشاء المشاريع العمرانية الجديدة المتنوعة الاغراض، فضلاً عن مد شبكات الصرف الصحي ومجاري المياه العذبة وما إلى ذلك، بما يساهم في تحسين نوعية الحياة الحضرية لسكان المدينة.

خريطة (10)

خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتورية) لمدينة المسيب



المصدر: الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، الخريطة الكنتورية لمحافظة بابل لعام 2020، (بيانات غير منشورة)، 2022.

وبالنسبة لمدينة المحاويل فهي الاخرى لا تختلف كثيراً عن باقي مدن محافظة بابل من حيث انبساط سطحها واستوائه وسهولة ممارسة الانشطة البشرية عليه، وتقع بين الخط الكنتوري (30)م فوق مستوى

سطح البحر في الاقسام الجنوبية الشرقية من المدينة، وبين الخط الكنتوري (35)م فوق مستوى سطح البحر في الاقسام الشمالية الغربية، ينظر خريطة (11)، إذ يعد سطح المنطقة جزءاً من السهل الرسوبي العراقي الذي يمتاز ببطيء الانحدار من الشمال إلى الجنوب بمقدار لا يزيد عن (16) سم⁽¹⁾. وتغطيها (4) خطوط كنتور فيمر خط الكنتور المتساوي (30)م في اقسامها الشمالية وتحديداً في المنطقة الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من منطقة الدراسة وبالتحديد حي المشتل ومن ثم يبدأ الانحدار التدريجي للمدينة باتجاه خط الارتفاع المتساوي (25) م يكون مروره في منطقة المشتل وقرية (أبو بلاو) وفي مركز المدينة يمر خط الارتفاع (35) م وتحديداً يكون في قلب منطقة الدراسة في حي القصبه القديمة وتوجد انحدارات ثانوية فضلاً عن الانحدار العام من الشمال للجنوب مع وجود اجزاء يصل الى (40)ومن ثم خط الارتفاع (30) م الذي يمر في حي الزهراء وحي القصبه القديمة/ الكبير، ينظر خريطة (12)، وبهذا تتحدر الأرض من الجهات الشمالية والغربية باتجاه الاجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية والذي هو امتداد السهل الرسوبي، وعند النظر إلى خريطة (11) ومقارنتها مع الخريطة الخاصة بالموارد المائية يلاحظ أن جدول المحاويل والقنوات الروائية المتفرعة منه والمبازل مع اتجاه الانحدار العام لمنطقة الدراسة، وهذا بدوره يساعد على جريان المياه بشكل طبيعي . ويلاحظ أيضاً أن خطوط الارتفاعات نادراً ما توازي شط الحلة وجدول الري وهذا بدوره يدل على ارتفاع الاراضي التابعة والمجاورة للنهر مقارنة مع الاراضي البعيدة والتي تقع على الامتداد الافقي نفسه , وقد تبين أن تلك الخصائص التي تتمتع بها منطقة الدراسة انها أدت في النهاية إلى اتساع رقعة المدينة المساحية ونموها وهذا بدوره أدى إلى زيادة المساكن وخاصة العشوائيات التي تم تشييدها بشكل بسيط ومواد بناء بسيطة على الحواف الزراعية لمدينة المحاويل واغلب هذه المساكن توجد على جانبي نهر المحاويل, وان معظم هذه الاراضي كانت مخصصة للزراعة وذات تنوع زراعي جيد, وسبب النمو المتزايد للسكان وعدم وجود اراضي مخصصة للبناء داخل المدينة, مما دفع بالأهالي الذين يعملون في الزراعة إلى تسوية بعض من هذه الاراضي الزراعية وانشاء المساكن عليها بصورة غير رسمية, وخارج التصميم الاساس للمدينة، مما ينعكس بدوره سلباً على عملية التنمية الحضرية في المدينة⁽²⁾.

اما مدينة الهاشمية فهي لا تختلف عن باقي مدن منطقة الدراسة، حيث استواء السطح وسهولة استخدامه، إذ يمر خط الارتفاع (25)م في الجزء الشمالي والشمالي الغربي من المدينة، وكذلك خط الارتفاع (25)م في الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي من المدينة. ينظر خريطة (12)، مع وجود بعض مواقع مرتفعة محدودة تصل الى (30) و(35) في الجزء الاوسط والجنوبي منها اي ان انحدار المدينة يكون من شمال وشمال غرب المدينة نحو الجنوب والجنوب الشرقي منها، وهو يتماشى مع الانحدار العام والانبساط لسطح قضاء الهاشمية الذي يكون من الشمال باتجاه الجنوب والجنوب الشرقي ولا يزيد معدل الارتفاع بين بعضها عن (2) متر لكل(100)م امتداداً، كما هو الحال في اکتاف الانهار⁽³⁾.

نستنتج من اعلاه ان سطح مدن منطقة الدراسة يتصف بصورة عامة بالانبساط وسهولة الاستخدام وممارسة الأنشطة البشرية المتنوعة في المدينة، وهذا ساعد على استمرار نمو المدن فيها

(1) جواد كاظم الحسناوي، زمان صاحب جواد ، فاضل عباس فاضل ، التحليل المكاني للخصائص الطبيعية في قضاء المحاويل، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، جامعة بابل، مجلد (26)، عدد(8) ، 2018، ص306.

(2) عادل مجيد كسار العلواني، السكن العشوائي واثره في التنمية الحضرية في مدينة المحاويل ، رسالة ماجستير، (غير منشورة) ، كلية الاداب، جامعة القادسية، 2021، ص47.

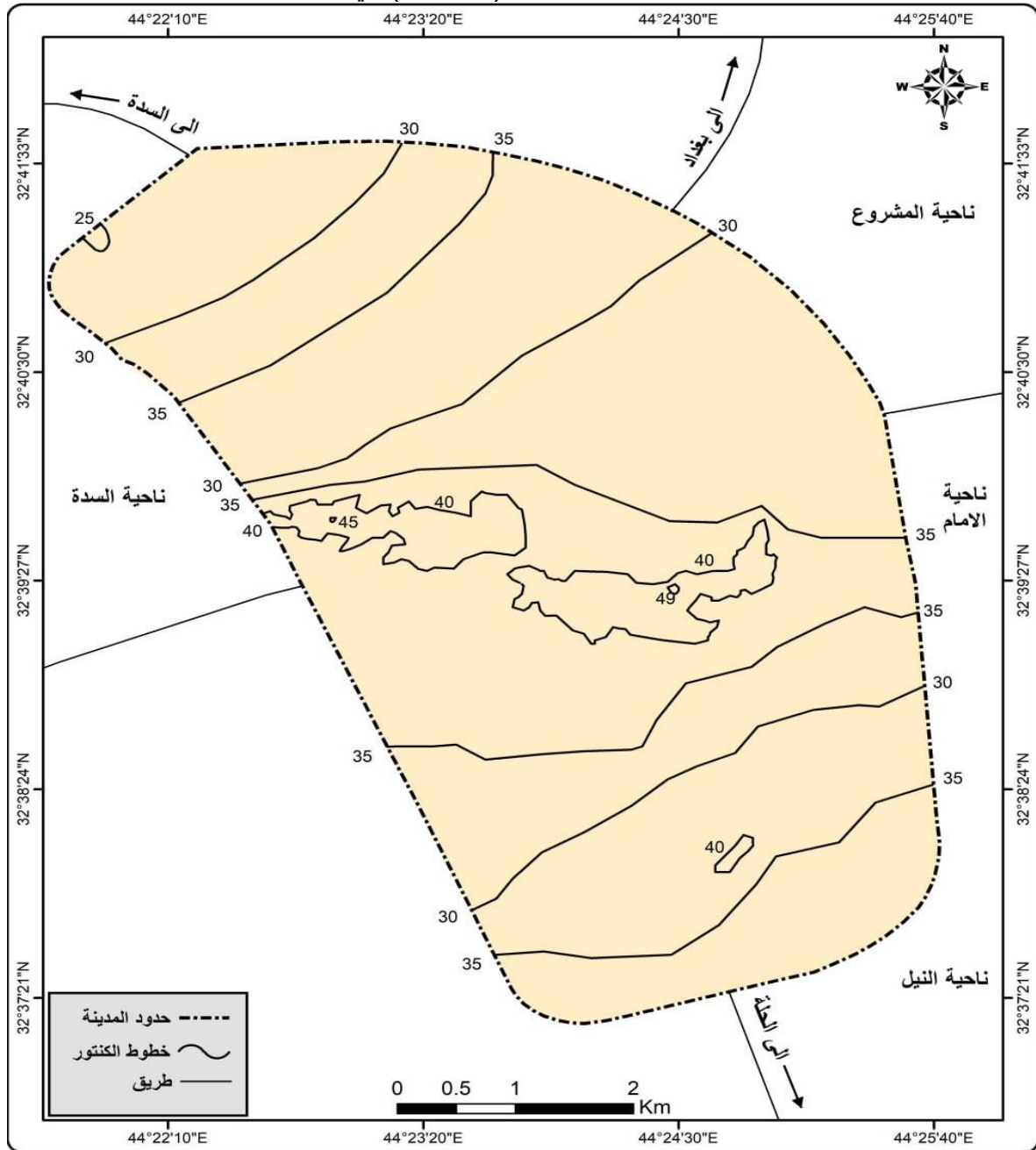
(3) حسناء يوسف حبيب الخفاجي ، تحليل التباين المكاني لانتاج المحاصيل الصيفية في قضاء الهاشمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، 2012، ص17-18.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

باتجاهات عدة دون وجود معوقات طبيعية تذكر، وهو بالوقت نفسه صفة جاذبة للسكن وانشاء المدن والقرى دون عناء ومشقة، وهذا ساهم في نشوء اولى الحضارة الانسانية والعمرانية في العالم على سطح منطقة السهل الرسوبي في بلاد النهرين منذ الالف السنين، وهذه الصفة- أي صفة انبساط السطح واستوائه- تعد عامل ايجابي في سبيل تحقيق التنمية الحضرية في تلك المدن بالوقت الحاضر، حيث سهولة مد طرق النقل والمواصلات ومد شبكات المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي، فضلاً عن سهولة انشاء المباني المتعددة الاغراض والانواع في المدينة، مع مراعاة اتجاه انحدار ارض المدينة عند مد شبكات المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي، وجميع تلك الاجراءات التنموية تساهم في تحسين جودة الحياة الحضرية في مدن منطقة الدراسة.

خريطة (11)

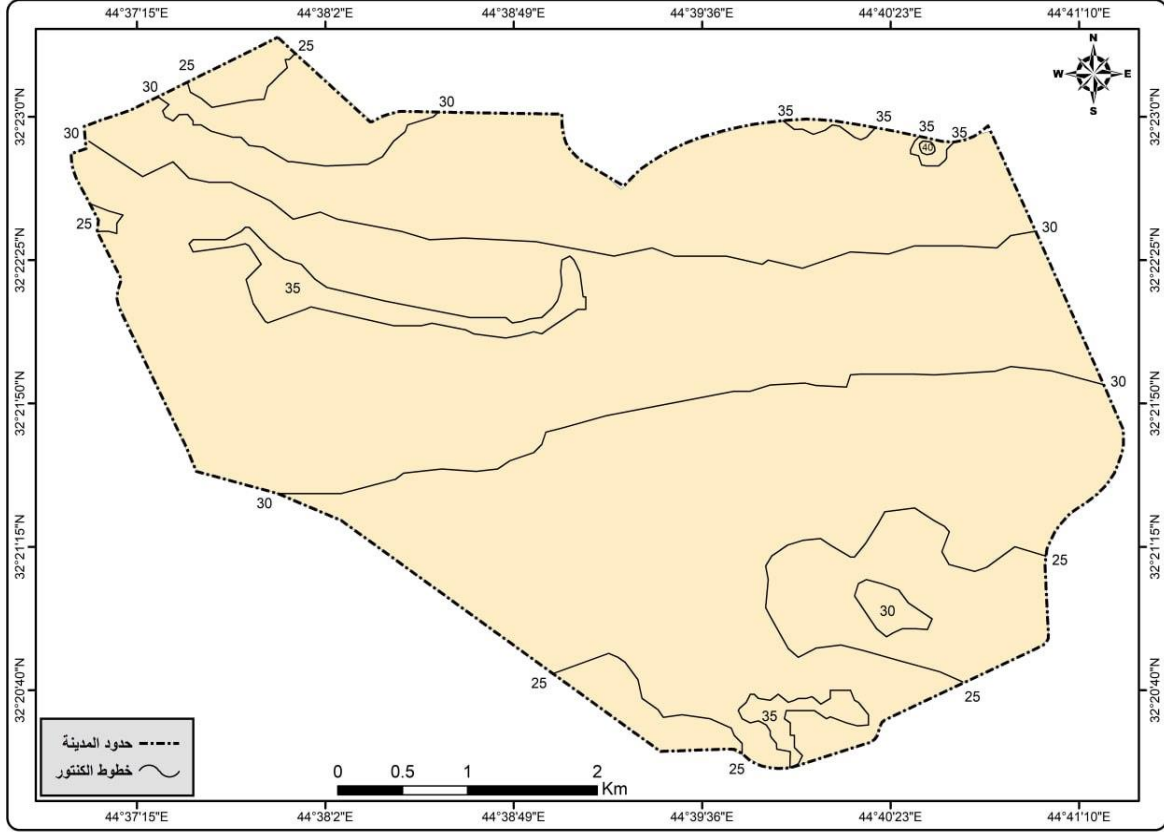
خريطة الارتفاعات المتساوية (الكنتورية) في مدينة المحاويل



الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة ، الخريطة الكنتورية لمحافظة بابل لعام 2020، (بيانات غير منشورة، 2022).

خريطة (12)
خريطة الارتفاعات المتساوية لمدينة الهاشمية



المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة ، الخريطة الكنتورية لمحافظة بابل لعام 2020، (بيانات غير منشورة، 2022).

3- الخصائص المناخية

أ- **الإشعاع الشمسي** : يعد الإشعاع الشمسي المصدر الرئيس للطاقة على سطح الارض، وهو العامل الاساس في تحديد مقدار درجات الحرارة في أي منطقة، كما يعتمد الإشعاع الشمسي في وصوله إلى سطح الارض على مقدار زاوية سقوطه وطول النهار وشفاء الجو، كما تعتمد مدة الإشعاع الشمسي في الاساس على الموقع بالنسبة لدوائر العرض، وتمتاز منطقة الدراسة بوصول كمية كبيرة من الإشعاع الشمسي اليها، إذ يبلغ المعدل السنوي لساعات السطوع الشمسي فيها نحو (9,1 ساعة /يوم)، ينظر الجدول(5) وتكون اطول فترة لساعات السطوع الشمسي في فصل الصيف حيث ترتفع اعلاها في شهر تموز، إذ تبلغ نحو (13 ساعة /يوم) في حين تبلغ في أشهر حزيران وأب و ايلول نحو (12,4 ، 12,2 ، 10 ساعة /يوم) على التوالي، حيث تكون السماء صافية في اغلب ايام فصل الصيف، فضلاً عن طول النهار حيث يصل إلى (14 ساعة) في هذا الفصل، ما ادنى فترة لساعات سطوع الإشعاع الشمسي في منطقة الدراسة فكانت في فصل الشتاء، و بلغ ادناها في شهر كانون الاول بمعدل(6,2 ساعة /يوم)، وتزداد

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

تدرجياً في اشهر كانون الثاني وشباط بمعدلات بلغت نحو(6,5 ، 7,1 ساعة /يوم) ينظر شكل (2)، وذلك يعود لقصر ساعات النهار وتلبد السماء بالغيوم في أغلب ايام الشتاء. أن زيادة ساعات سطوع اشعة الشمس في منطقة الدراسة يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وبالأخص في فصل الصيف، وهذا يساهم في ارتفاع الطلب على الطاقة الكهربائية في المساكن واماكن العمل، كما يتطلب تشجير الشوارع بالأشجار لتوفير الظل للمارة، كما يتطلب توفير مناطق خضراء في المدينة لتلطيف درجات الحرارة في المدينة ، فضلاً عن كونها اماكن للراحة لسكان المدينة ، وتعد تلك الاجراءات من مخرجات التنمية الحضرية في المدينة، كما ان زيادة ساعات السطوع الشمسي في منطقة الدراسة يوفر امكانية استثمار الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية النظيفة وبالأخص في اضاءة الشوارع الرئيسية وشوارع المحلات السكنية وغيرها من المجالات.

جدول (5)

المعدلات الشهرية والسنوية لساعات السطوع الشمسي الفعلي (ساعة /يوم) في محطة الحلة

للمدة (2021-1990)

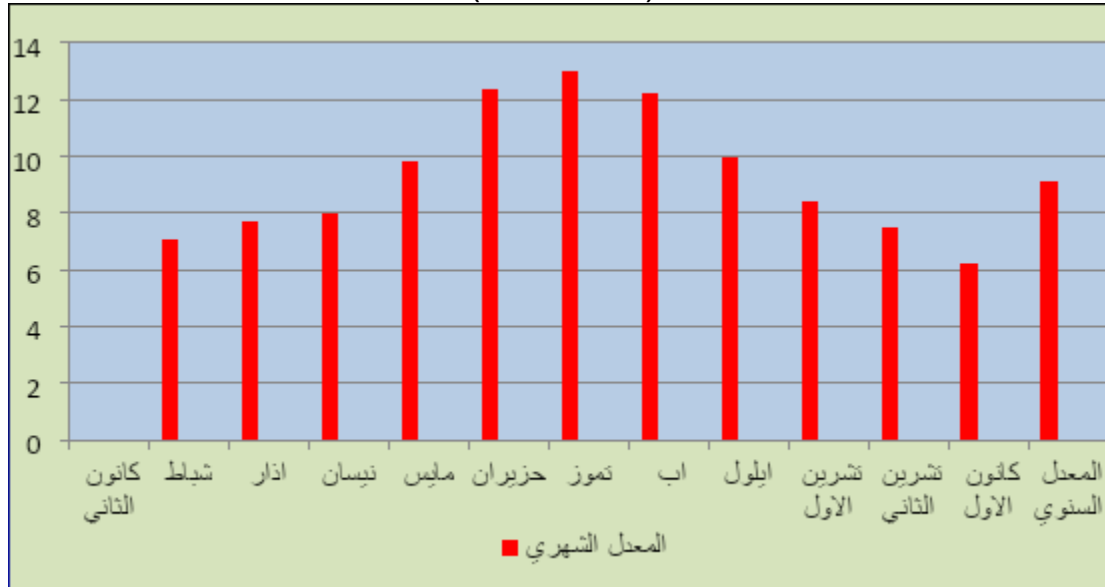
الشهر	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المعدل السنوي
المعدل الشهري	6,5	7,1	7,7	8	9,8	12,4	13	12,2	10	8,4	7,5	6,2	9,1

المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة النقل والمواصلات، هيئة الانواء الجوية والرد الزلزالي ،قسم المناخ، بيانات غير منشورة ، 2022.

شكل (2)

المعدلات الشهرية والسنوية لساعات السطوع الشمسي الفعلي (ساعة /يوم) في محطة الحلة للمدة

(2021-1990)



المصدر : جدول (5)

ب- درجة الحرارة

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

تعتمد درجات الحرارة في انخفاضها وارتفاعها على الموقع الفلكي للمنطقة وعلى كمية الاشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الارض، فضلاً عن زاوية سقوط اشعة الشمس، ويلاحظ من الجدول(6) وجود تباين كبير بين درجات الحرارة في فصل الصيف عن فصل الشتاء في منطقة الدراسة، إذ بلغت اعلى معدلات درجات الحرارة العظمى في أشهر (اب، تموز، حزيران، ايلول) بمعدلات بلغت نحو(43,2، 43، 42,5، 40) درجة مئوية على التوالي، وهذا يعود إلى كون زاوية سقوط أشعة الشمس في فصل الصيف تكون عمودية أو شبه عمودية، فضلاً عن صفاء الجو الذي يزيد من كمية الاشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الارض، يضاف إلى ذلك طول النهار في هذه الفترة من السنة، ويبلغ ادنى معدل لدرجات الحرارة العظمى كانون الثاني وكانون الاول بمعدلات بلغت نحو (17,2، 18,2) درجة مئوية على التوالي، ينظر جدول (6)، وهذا يعود إلى زاوية سقوط اشعة الشمس المائلة او شبه المائلة في فصل الشتاء من السنة، فضلاً عن قصر النهار وعدم صفاء الجو في كثير من الاحيان في هذا الفصل، أما معدلات درجة الحرارة الصغرى فبلغ اعلى معدل لها في اشهر (تموز، اب، حزيران) بمعدلات بلغت نحو (26,5، 26,2، 24,8) درجة مئوية على التوالي، ينظر شكل (3)، وأقلها في شهر (كانون الثاني) بمعدل بلغ نحو (4,8) درجة مئوية .

جدول (6)

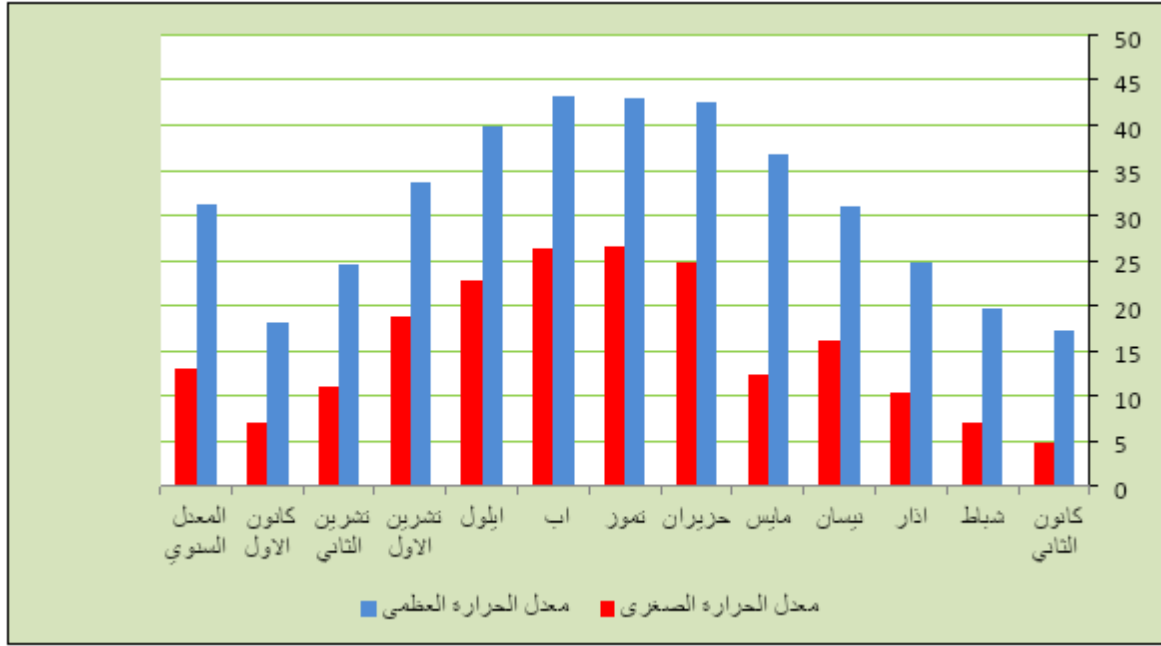
معدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى الشهرية والسنوية في محطة الحلة للمدة (1990-2021)

المعدل السنوي	كانون الثاني	تشرين الثاني	تشرين الاول	ايلول	اب	تموز	حزيران	ايار	نيسان	إذار	شباط	كانون الثاني	الشهر
31,2	18,2	24,6	33,6	40	43,2	43	42,5	36,8	31	24,7	19,7	17,2	درجة الحرارة العظمى
12,9	7	11	18,7	22,8	26,3	26,5	24,8	12,4	16,1	10,3	7	4,8	درجة الحرارة الصغرى

المصدر: الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، هيئة الانواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة ، 2022.

شكل (3)

معدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى الشهرية والسنوية في محطة الحلة للمدة (1990-2021)



المصدر: جدول (6)

وان ارتفاع او انخفاض معدلات درجات الحرارة في منطقة الدراسة يؤثر على الراحة الفسيولوجية للإنسان، وبالأخص في فصل الصيف الحار، وكما اشرنا إلى ذلك سابقاً، إذ يتطلب توفير الطاقة الكهربائية للمساكن واماكن العمل، فضلاً عن ضرورة تشجير الشوارع وزيادة المساحات الخضراء في المدينة، لتعمل على تلطيف درجات حرارة المدينة، وبالوقت نفسه تكون اماكن للتنزه لسكان المدينة. وجميع تلك الاجراءات وغيرها هي من اولويات التنمية الحضرية .

ج- الرياح

هي الحركة الافقية أو الموازية لسطح الارض من اليابس والماء، وتحدث نتيجة اختلافات الضغط الجوي بين منطقتين⁽¹⁾، وهي وسيلة ميكانيكية تقوم بنقل الطاقة الحرارية وبخار الماء اثناء حركتها من مكان هبوبها باتجاه المنطقة المتوجهة اليها، مما يحدث تغيرات في عناصر المناخ في تلك المناطق⁽²⁾. ويفرض الموقع الفلكي للعراق ووقوعه من الناحية المناخية ضمن مناخ العروض الوسطى، إلى تصارع الكتل الهوائية المدارية الدافئة والكتل الهوائية القطبية الباردة، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات جوية يتأثر فيها العراق بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة⁽³⁾، وخصوصاً في الفصل البارد من السنة، مما يؤدي إلى تباين وتنوع اتجاهات وسرعة الرياح في المنطقة، ويمكن معرفة بيانات عنصر الرياح من جانبين: اولهما معدلات سرعة الرياح، إذ تسبب الرياح الشديدة السرعة اضرار مادية في المدن او المستوطنات البشرية بصورة عامة، فضلاً عن اثارها في تدمير بعض المحاصيل الزراعية، ومن اجل الحد من اثارها الضارة يتوجب احاطة المدن بحزام اخضر من الاشجار لتكون مصد للرياح

(1) عبد الاله رزوقي كربل ، ماجد السيد ولي، علم المناخ والطقس، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة، 1986، ص11.
 (2) علي صاحب الموسوي ، العلاقة المكانية بين الخصائص المناخية في العراق واختيار اسلوب وطريقة الري المناسبة، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 1996، ص133.
 (3) مالك ناصر عبود الكناني، تكرار المنظومات الضغطية واثارها في تباين خصائص الرياح السطحية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، (غير منشورة) 2011، ص 25 .

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

القادمة باتجاه المدينة، ويلاحظ من جدول (7) أن أعلى معدلات سرعة الرياح في منطقة الدراسة بلغت كانت في شهري تموز وحزيران بمعدلات بلغت نحو (2,5 ، 2,4 م/ثا) وبلغ أقل معدل لسرعتها في شهري تشرين الاول وتشرين الثاني بمعدل (2,1 م/ثا) لكل منهما، وبلغ المعدل السنوي لسرعة الريح خلال فترة الدراسة نحو (10,2 م/ثا)، ينظر شكل (4)، وتزداد سرعة الرياح في اثناء النهار وتقل في الليل، ويعود ذلك إلى ضعف التبادل الحركي للهواء اثناء الليل والنتاج عن قلة التباين في الضغط الجوي على عكس النهار (1) .

جدول (7)

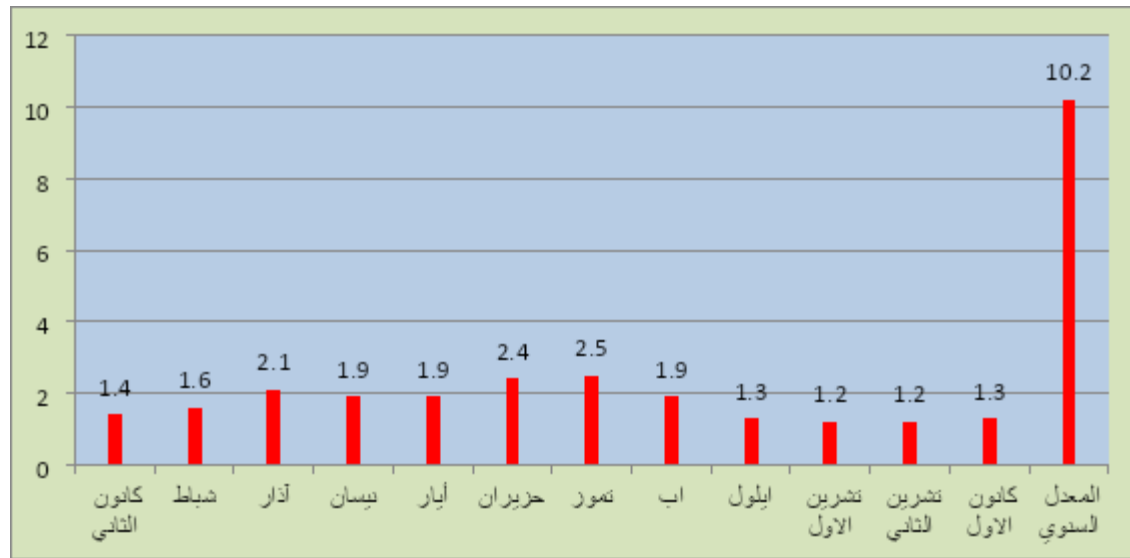
المعدل الشهري لسرعة الرياح (م/ثا) في محطة الحلة للمدة (1990-2020)

الشهر	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المعدل السنوي
معدل السرعة	1,4	1,6	2,1	1,9	1,9	2,4	2,5	1,9	1,3	1,2	1,2	1,3	10,2

المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، هيئة الانواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة ، 2022.

شكل (4)

المعدل الشهري لسرعة الرياح (م/ثا) في محطة الحلة للمدة (1990-2020)



المصدر: جدول (7)

أما ما يخص الجانب الثاني من معرفة بيانات الرياح فهو معرفة وقياس اتجاه الرياح السائدة في المنطقة، وهو امر ضروري، وذلك لعلاقته بالتوقع المكاني للمشاريع الصناعية في المدينة، وخصوصاً الصناعات الملوثة منها للهواء، إذ يجب أن يكون موقعها عكس اتجاه الرياح السائدة في المنطقة، لحماية سكان المدينة من انبعاثاتها الملوثة، ويلاحظ من جدول (8) أن الرياح السائدة في منطقة الدراسة هي الرياح الشمالية الغربية والمعروفة محلياً باسم (الغربي) إذ شكلت نسبة مقدارها (25,2%) من مجموع

(1) احمد سعيد حيدر واخرون، المناخ المحلي ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1982، ص150.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

نسبة الاتجاهات السائدة للرياح في منطقة الدراسة، وهي رياح تكون باردة وجافة في أغلب الاحيان، تعمل على تلطيف درجات الحرارة في الفصل الحار من السنة ، كما تعمل على خفض درجات الحرارة في فصل الشتاء عند هبوبها على منطقة الدراسة، وأن معدل تكرار الرياح هذه الرياح يزداد خلال الأشهر الحارة من السنة بسبب ظهور المنظومة الموسمية وتمركز مناطق الضغط المرتفع فوق الهضبة الأنضولية - الارمينية، مما يسبب زيادة في معدلات هذه الرياح خلال هذه الأشهر، ويعد شهر تموز اكثر الشهور تكراراً لهذه الرياح ، وادنى تكرار لها يكون في اشهر الشتاء والربيع من السنة، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تفكك المنظومة الموسمية وتقدم المرتفعات الجوية نحو العراق بصورة عامة، مما يؤدي إلى ظهور اتجاهات اخرى وارتفاع نسب الهدوء التي ترافق مراكز المنظومات الضغطية(1)، ويلبي الرياح الشمالية الغربية في معدل التكرار هي الرياح الغربية وبنسبة بلغت نحو (19,4 %). ينظر شكل (5) .

جدول (8)

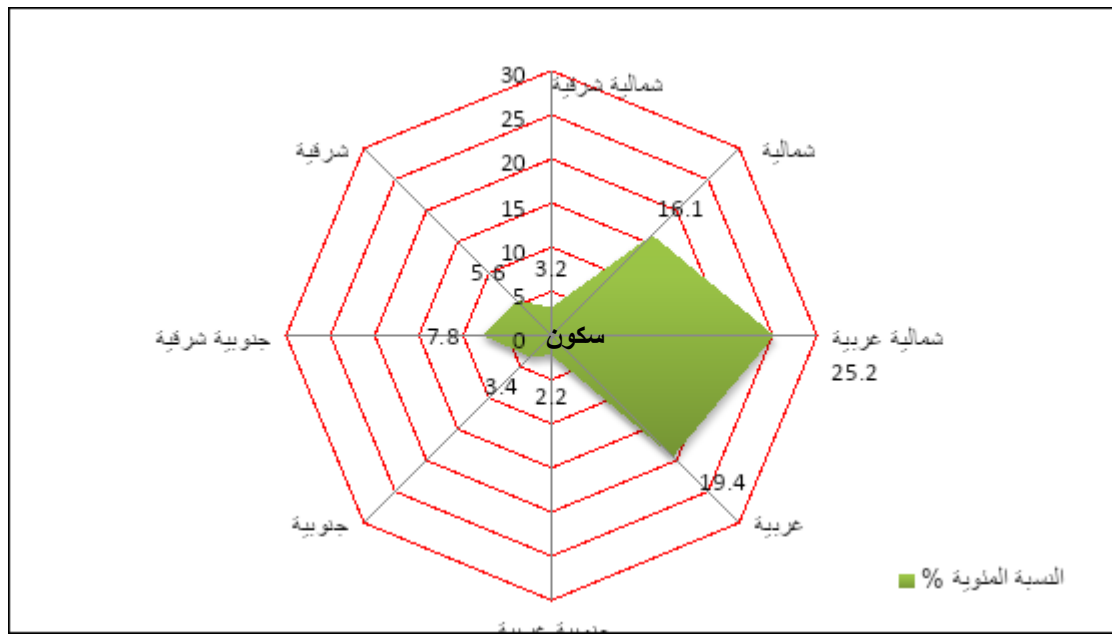
النسبة المئوية لاتجاهات الرياح السائدة في محطة الحلة للمدة (1990-2020)

الاتجاه	شمالية شرقية	شرقية	جنوبية شرقية	جنوبية	جنوبية غربية	غربية	شمالية غربية	شمالية	سكون الهواء
النسبة المئوية%	3,2	5,6	7,8	3,4	2,2	19,4	25,2	16,1	16,3

5 المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، هيئة الانواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة ، 2022.

شكل (5)

وردة الرياح السنوية حسب دائرة الاتجاهات للرياح في محطة الحلة للمدة (1990-2020)



المصدر : بيانات جدول (8).

أما أقل انواع الرياح التي تهب على منطقة الدراسة هي الرياح الجنوبية الغربية وبنسبة بلغت نحو (2,2%) من انواع الرياح الاخرى، وأن تكرار الرياح الجنوبية الغربية يرتبط بمرور القطاع الدافئ

(1) بلسم شاكر شنيشل الجيزاني، الرياح الشمالية الغربية في العراق واثرها في عنصري درجات الحرارة وكمية الامطار، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 2010، ص21-22 .

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

للمنخفض الجبهي، لذا تكون مدة بقائها قليلة وقد يصحبه سكون الهواء⁽¹⁾، في حين بلغ نسبة تكرار حالة السكون في منطقة الدراسة نحو (16,3%)، وتمتاز حالة سكون الهواء في منطقة الدراسة خاصة ووسط وجنوب العراق بصورة عامة بانها أقل حدوثاً من المنطقة الشمالية ودونها، ويعود ذلك إلى انبساط السطح بشكل عام وقلة مرور مراكز المنخفضات المتوسطة فوقهما مقارنة مع المنطقة الشمالية، وكذلك زيادة تكرار منخفضات السودان والمندمجة التي تعمل على رفع درجات الحرارة مما يقلل من حالات السكون، فضلاً عن مرور منخفضات الخماسين في الفصل البارد من السنة، أما في الفصل الحار فيعود السبب إلى ارتفاع كمية الإشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الأرض وبالتالي ارتفاع درجات الحرارة⁽²⁾.

د- الامطار والرطوبة النسبية

فيما يخص التوزيع الفصلي للأمطار في العراق إذ يبدأ الموسم المطري أو السنة المائية في العراق (بصورة عامة ومنطقة الدراسة بصورة خاصة) في فصل الخريف القصير (شهري تشرين الاول وتشرين الثاني) ثم يستمر في فصل الشتاء والربيع ويتقدم في نهايته أو في الاسبوع الاول من شهر (حزيران) الذي يمثل بداية فصل (الصيف)، ويبدأ سقوط الامطار بكميات قليلة تزداد في فصل الشتاء لتصل ذروتها ثم تقل في الربيع لتتعدم في فصل الصيف⁽³⁾. ويلاحظ من جدول (9) ان ذروة كمية الامطار في منطقة الدراسة تكون في اشهر (كانون الثاني، كانون الاول، تشرين الثاني، شباط) إذ بلغت كمية الامطار فيها نحو (1، 14,8، 21، 18,6) ملم على التوالي، وهي الاشهر الأكثر برودة من السنة، وتعزى هذه الزيادة في معدلات الامطار الشتوية في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق إلى زيادة تكرار المنخفضات الجوية والمنظومات الإعصارية المارة على العراق⁽⁴⁾، ثم تنخفض كمية تساقط الامطار في اشهر (اذار، نيسان، ايار) وتتعدم في اشهر الصيف الحار (حزيران، تموز، اب) ثم تبدأ بالتساقط بكميات قليلة في شهري (ايلول، تشرين الاول) لتعاود الارتفاع مع قدوم شهر تشرين الثاني، ينظر شكل (6).

جدول (9)

المعدلات الشهرية والسنوية لسقوط الامطار في محطة الحلة للمدة من (1990-2020)

الشهر	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المعدل السنوي
المعدل الشهري/ملم	21	14	13,6	11,5	2,5	0	0	0	0,2	3,9	14,8	18,6	8,3
النسبة المئوية %	71	60	48	40	33	24	23	25	31	41	58	65	43,2

المصدر: الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة النقل والمواصلات، هيئة الانواء الجوية والرصد الزلزالي، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، 2022.

(1) كاظم عبد الوهاب الأسدي، تكرار منخفض الهند الموسمي فوق العراق وأثره في تحديد اتجاهات الرياح السطحية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 37، 1998، ص 153.

(2) عبد الإمام نصار دبيري، التباين الزمني والمكاني لحركة الرياح السطحية في العراق، مجلة أبحاث البصرة، العدد 19، 1999، ص 168-169.

(3) كاظم عبد الوهاب حسن الاسدي، تكرار المنخفضات الجوية واثرها في طقس العراق ومناخه، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة البصرة، (غير منشورة)، 1991، ص 184-185.

(4) سالار علي خضر الدزبي، بشرى احمد جواد صالح، جول ميخائيل طليبا، الخصائص الرئيسية لامتدادات ومراكز المرتفعات والمنخفضات الجوية المؤثرة على مناخ العراق، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، 2017، ص 165-166.

شكل (6)

المعدلات الشهرية والسنوية لسقوط الامطار في محطة الحلة للمدة من (1990-2020)



المصدر : جدول (9).

وللأمتار الغزيرة اثار سلبية على المدينة في حال عدم توفر شبكات تصريف مياه الامطار في المدينة، إذ تسبب غرق الشوارع والمساكن، لذا لا بد من ان تتوفر في كل مدينة شبكة تصريف مياه الامطار، ولا بد أن تتمتع تلك الشبكة بالكفاءة والجودة من حيث السعة وتغطية جميع اجزاء المدينة والقدرة على تصريف مياه الامطار، وهذا يعد جزء اساسي من مكونات او خطط التنمية الحضرية.

أما بالنسبة للرطوبة النسبية والتي تعرف على انها النسبة المئوية بين بخار الماء الموجود في الهواء وكمية بخار الماء اللازمة حتى يكون الهواء مشبعاً في نفس درجة الحرارة والضغط (1)، وهي مسؤولة عن مدى شعور الإنسان بالراحة، وتم اعتمادها من قبل العالميين (ثوم، واوليفر Oliver) في وضع صيغ معادلات لقياس راحة جسم الانسان، فضلاً عن تأثيرها في معظم عمليات التكاثف والتي ابرزها الامطار(2)، ويلاحظ من جدول (9) ارتفاع معدلات الرطوبة النسبية في الأشهر الباردة من السنة، حيث بلغ اقصاها في شهري (كانون الثاني ، كانون الأول) بمعدلات بلغت نحو(71%، 65%) على التوالي، وأقلها في اشهر الصيف الحار إذ بلغت في اشهر(تموز، حزيران، اب)نحو(23%، 24%، 25%) على التوالي، ينظر جدول (9).

نستنتج مما سبق أن المعطيات الطبيعية والمناخية هي معطيات قد تكون داعمة إلى درجة كبيرة لعملية التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة، حيث الموقع الجيد لهذه المدن وسهولة الاتصال مع المراكز الحضرية الاخرى وهو ما يعطيها اهمية اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن خصائص السطح المستوي والذي لا يشكل عائق امام المشاريع الاستراتيجية والخدمية في مدن منطقة الدراسة، فضلاً عن الخصائص المناخية التي لا تشكل هي الاخرى اي عائق امام مشاريع التنمية الحضرية .

(1) فهمي هلال ابو العطاء ، الطقس والمناخ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1985، ص188.

(2) بشرى احمد جواد صالح، تغيرات فئات الرطوبة النسبية في العراق، مجلة الاستاذ، مجلد 1، العدد 214، 2015، ص399.

المبحث الثاني

المقومات البشرية في منطقة الدراسة واثرها في التنمية الحضرية

اولاً: الخصائص السكانية

أن للخصائص السكانية دور بارز و اساسي في تطبيق عملية التنمية الحضرية، وذلك لان السكان يمثلون الهدف الاساس للتنمية المستدامة بصورة عامة، وأن معرفة الخصائص السكانية لمدينة ما امراً لا بد منه، بل يعد احد مراحل اعداد الخطط التنموية للمدينة، وفيما يأتي عرضاً لبعض تلك الخصائص :

1- الزيادة السكانية

من البديهيات المسلم بها علمياً ومنطقياً أن حجم السكان في اي مدينة أو منطقة أو إقليم هو غير ثابت، يتغير بمرور الوقت تبعاً لعوامل أو اسباب تتعلق بالمنطقة نفسها او بإقليمها، وان الحجم السكاني يرتبط بعدد السكان من حيث الزيادة أو النقصان في منطقة معينة خلال مدة زمنية معينة ،ويتغير كنتيجة طبيعية للفرق بين الولادات والوفيات، أو بفعل الهجرة الداخلة والخارجة من وإلى المدينة أو المنطقة على حدٍ سواء، وعليه فانه يجب على الباحث الجغرافي ان يضع كل تلك المتغيرات السكانية في نصب عينيه وفي سلم اولوياته ويتعرف على كافة جوانب هذه الظواهر المتعلقة بخصائص السكان

في أي منطقة مدروسة ويعتبرها حجر الزاوية في كل خطة تنموية شاملة كانت أم حضرية(1). وبصورة عامة يعتمد تغير عدد السكان بالاعتماد على تغير أو تباين معدل النمو السكاني بين مدة وأخرى. قد يكون هذا التغير إيجابياً أو سلبياً، يمكن التعبير عنها إما من حيث الأرقام المطلقة أو من حيث النسبة المئوية، ويعد التغير السكاني في منطقة ما مؤشراً مهماً للتنمية الاقتصادية والحضرية والارتقاء الاجتماعي والخلفية التاريخية والثقافية للمنطقة، وأن للعمليات والتغيرات الديموغرافية اثر بعيد المدى على المجتمع بوجه عام وعلى توفير الخدمات العامة في المدينة بوجه خاص(2)، وانطلاقاً من هذه النقطة يمكن لنا طرح هذا التساؤل: ما طبيعة العلاقة بين عدد السكان وحجمه من جهة والتنمية الحضرية من جهة أخرى؟ وهنا نقول أن العلاقة بين النمو السكاني وتأثيراتها في التنمية الحضرية هي علاقة متبادلة ذات اتجاهين، فمتغيرات عدد السكان أو النمو السكاني (الخصوبة والوفيات والهجرة) هي ذاتها تفسرها عملية التنمية الحضرية من خلال التأثير في ارتفاع أو انخفاض تلك المتغيرات في المدينة، كما ينظر إلى السكان كمستهلك من جانب وكمنتج من جانب آخر، وزيادتهم في المدينة تعني زيادة متطلباتهم المختلفة، وبالتالي زيادة الضغط على قدرة المدينة في اعالة سكانها(3)، ويمكن أن تكون المدن الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم على وجه الخصوص مزدحمة وصاخبة ومشغولة، ومع ذلك على الرغم من فوضى الحياة الحضرية، توفر المدن للسكان عدداً من وسائل الراحة التي يصعب العثور عليها في البلدات الأصغر، لهذا السبب ينتقل المزيد من الناس إلى المناطق الحضرية حول العالم، ولكن هل ينعكس هذا الانتقال الكبير للسكان نحو المدن والاستقرار فيها على نوعية حياة الناس الحضرية في المدينة؟ وفقاً لدراسة أجرتها الباحثة (Elaine Siu) لبيان نوعية الحياة إلى عدد السكان في بعض مدن العالم، انه لا يعني الحجم الأكبر دائماً الأفضل، على الأقل عندما يتعلق الأمر بحجم السكان، وتجدر الإشارة إلى أن الارتباط السلبي بين نوعية الحياة وحجم السكان لم يظهر إلا في المدن التي يزيد عدد سكانها عن (2.4) مليون نسمة وفقاً لاستنتاج هذه الدراسة، مما يشير إلى أن حجم المدينة لا يبدو أنه يؤثر على جودة الحياة حتى نقطة تحول معينة في عدد السكان أي تجاوز عتبة (2,4) مليون نسمة والذي اعتبرته تلك الدراسة نقطة التحول لتأثر نوعية الحياة بعدد سكان المدينة المتزايد، ثم فوق هذا العدد السكاني سيكون هنالك اتجاه تنازلي صارخ في نوعية الحياة الحضرية على حد وصف الدراسة (4)، واستناداً لتلك النتائج يمكن لنا اعتبار ان مدن منطقة الدراسة لا يؤثر عدد سكانها على مسار التنمية الحضرية فيها، طالما ان عدد سكانها مازال قليل قياساً لمدن كبرى أخرى في العراق، ونظراً لزيادة معدلات التحضر في العراق بصورة عامة ومحافظة بابل بصورة خاصة فان

(1) محمد ابراهيم محمد الهاملي، اثر التغيرات السكانية بمدينة هون على توزيع وتركيب السكان خلال المدة (1973-1995) ، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية الاداب والتربية، جامعة التحدي – سرت ، ليبيا، 2006،ص75.

(2) John Stillwell & Henk J. Scholten, Demographic Change, Household Evolution and Housing Needs-A Comparison of the United Kingdom and The Netherlands-Series(GeoJournal Library), Springer Dordrecht For distribution and distribution , Edition (1),VOL.14,1989,pp.147. <https://doi.org/10.1007/978-94-009-1025-6>

(3) حسين جعاز ناصر، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في العراق، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية،جامعة بابل، العدد (1) ، المجلد(1) ، 2009، ص265.

(4) Elaine Siu, Does a City's Population Size Impact its Quality of Life?, A study published on (24/10/2022), the website: <https://www.visualcapitalist.com>. It was accessed on (2/11/2022).

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

التحدي الرئيس الذي تواجهه مدننا اليوم ومستقبلاً هو تقديم الخدمات الأساسية والبنية الأساسية لسكانها وبشكل مستدام وكفوء.

ويلاحظ من جدول (10) أن هنالك تباين واضح في أعداد سكان مدن منطقة الدراسة، إذ جاءت مدينة الحلة بالمرتبة الاولى من حيث عدد سكانها خلال مدة الدراسة، إذ بلغ عدد سكانها نحو (217902) في تعداد (1987)، ثم ارتفع عدد سكان مدينة الحلة إلى نحو(259499) نسمة في عام(1997) وبزيادة مقدارها (41597) نسمة عن التعداد السابق، ينظر جدول (10) ويلاحظ انخفاض زيادة سكان المدينة خلال المدة من (1987-1997) ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى فترة الحصار الاقتصادي على العراق و حدوث الهجرة العكسية في أغلب مدن العراق (من المدينة إلى الريف) نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي للفرد في المدينة، وزاد عدد سكان مدينة الحلة إلى(393919)نسمة حسب تقديرات عام (2010) وزيادة مقدارها (134420) نسمة عن التعداد السابق، ينظر جدول (10)، ويلاحظ ان المدة (1997-2010) قد شهدت نمواً واضح في عدد سكان لمدينة، ويعود ذلك بكل تأكيد إلى الزيادة الطبيعية لسكان المدينة ، فضلاً عن عامل الهجرة من الريف إلى المدينة الذي بات سمة بارزة لخصائص سكان العراق بصورة عامة ومحافظة بابل بصورة خاصة، وارتفع عدد سكان مدينة الحلة في عام (2022) إلى (505046) نسمة وبزيادة قدرها (111127) نسمة عن التقديرات السابقة، ويمكن اعتبار هذه الزيادة هي طبيعية بالنسبة لمكانة المدينة أدارياً واقتصادياً واجتماعياً وخدمياً، فهي من اكثر مدن محافظة بابل جذباً للسكان الراغبين بالحصول على الخدمات التعليمية والصحية والادارية وخدمات البنية الأساسية ، فضلاً عن فرص العمل.

وجاءت مدينة المسيب(مركز قضاء المسيب) بالمرتبة الثانية من حيث عدد السكان وواقع (40074) نسمة في تعداد عام(1987)، ثم ارتفع العدد إلى (40779) في تعداد عام(1997) وبزيادة قدرها نحو (705) نسمة، ويلاحظ انخفاض الزيادة السكانية في المدينة خلال المدة (1987-1997) ويرجع هذا إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للأسر العراقية في المدينة وانخفاض حالات الزواج والانجاب وذلك بتأثير الحصار الاقتصادي ضد العراق بعد عام (1991)، فضلاً عن حدوث الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف، والذي بكل تأكيد له اثار جانبية على عدد سكان المدينة، وارتفع عدد سكان المدينة في عام (2010) إذ بلغ حسب التقديرات السكانية لهذا العام نحو (47838) نسمة وبزيادة قدرها نحو (7059) نسمة، واثناء هذه المدة عانت المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها من تدهور الوضع الامني وارتفاع العمليات الارهابية فيها، وباتت هذه المدينة غير مرغوب العيش فيها بالنسبة لعدد كبير من سكانها بفعل غياب عنصر الامن والامان فيها، لذا يلاحظ ان الزيادة في عدد السكان لم تكن مرتفعة خلال هذه المدة الزمنية، وارتفع عدد سكانها حسب تقديرات عام (2022) إلى نحو (63538) نسمة وبزيادة عن التقديرات السابقة قدرها نحو (15700)نسمة وهي الزيادة الاعلى لهذه المدينة خلال مدة الدراسة، ويرجع ذلك إلى الزيادة الطبيعية في سكان المدينة والهجرة إليها من المناطق الريفية والمدن الاخرى بعد استقرار الوضع الامني فيها وعودة الحياة اليها.

جدول(10)

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

التوزيع العددي لسكان مدن منطقة الدراسة للمدة (1987-2022)

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على :

- 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، نتائج تعداد عام 1987، (بيانات غير منشورة)، 1987.
- 2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، نتائج تعداد عام 1997، (بيانات غير منشورة)، 1997.
- 3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، تقديرات عام 2010، (بيانات غير منشورة)، 2010.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، تقديرات عام 2022، (بيانات غير منشورة)، 2022.

وجاءت مدينة الهاشمية (مركز قضاء الهاشمية) بالمرتبة الثالثة من حيث عدد السكان، إذ بلغ عدد سكانها في تعداد عام (1987) نحو (17117) نسمة، وأرتفع عدد سكانها إلى نحو (20784) نسمة في تعداد عام (1997)، وبزيادة عن التعداد السابق نحو (3631) نسمة، ينظر جدول (10)، وواصلت المدينة

البيانات الإحصائية	تعداد 1987	تعداد 1997	مقدار الزيادة عن التعداد السابق	تقديرات 2010	مقدار الزيادة عن التقديرات السابقة	تقديرات 2022	مقدار الزيادة عن التقديرات السابقة
الحلة	217902	259499	41597	393919	134420	505046	111127
المحاويل	11120	17125	6005	25680	8555	34520	8840
المسيب	40074	40779	705	47838	7059	63538	15700
الهاشمية	17117	20784	3631	31083	10299	41305	16778
المجموع	286213	338187	51938	498520	160333	644409	152445

الارتفاع في عدد سكانها في العقود الماضية، إذ بلغ عدد سكانها حسب تقديرات عام (2010) نحو (31083) نسمة وبزيادة قدرها نحو (10299) نسمة عن التعداد السابق، ثم ارتفع عدد سكانها إلى نحو (41305) نسمة حسب تقديرات عام (2022)، وبزيادة قدرها نحو (16778) نسمة، ينظر جدول (10)، وهي الأعلى خلال مدة الدراسة، وبكل تأكيد يعود ذلك إلى الزيادة الطبيعية لسكان المدينة بفعل ارتفاع حالات الزواج والانجاب، وانخفاض الوفيات بفعل الخدمات الصحية والطبية المقدمة للسكان، فضلاً عن اثر ظاهر شحة المياه في محافظة بابل عموماً والذي زاد من دوافع الهجرة من الريف إلى المدينة .

أما مدينة المحاويل فجاءت بالمرتبة الرابعة والاخيرة من حيث عدد سكانها بالنسبة للمدن المدروسة ويلاحظ من جدول (10) أن عدد سكانها بلغ نحو (1120) نسمة حسب تعداد عام (1987)، ثم ارتفع العدد إلى نحو (17125) نسمة في تعداد عام (1997) وبزيادة قدرها نحو (6005) نسمة عن التعداد السابق، وواصل عدد السكان فيها بالارتفاع بعد لك إذ بلغ نحو (25680) نسمة حسب تقديرات عام (2010) وبزيادة عن التقديرات السابقة قدرها نحو (8555) نسمة ، وزاد العدد أكثر خلال العقد الماضي، إذ بلغ عدد سكان المدينة نحو (34520) نسمة وبزيادة عن التقديرات السابقة قدرها نحو (8840) نسمة، ينظر جدول (10). ويعود ذلك إلى الزيادة الطبيعية للسكان، فضلاً عن المهاجرين إليها

للاستقرار فيها بحثاً عن فرص عمل او من اجل التمتع بمميزات المدينة وخدماتها وسهولة لحصول عليها .

نستنتج من اعلاه أن الزيادة المطردة في عدد سكان المدينة وأن كان بمعدلات منخفضة أو بطيئة، إلا أنه مؤشر مهم على توجه السكان في الاعوام القادمة سيكون بنسبة كبيرة نحو المدن للاستقرار فيها، طالما أن هنالك ضعف وقصور واضح من الحكومات العراقية المتعاقبة والجهات المسؤولة فيما يخص عملية التنمية الإقليمية والريفية والحضرية على حد سواء، للحد من ظاهرة الهجرة من الريف نحو المدينة والتي ارتفع كثيراً وبشكل ملحوظ في أغلب مناطق العراق في ظل تفاقم شحة المياه وضعف الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي، والذي اضعف المستوى الاقتصادي للأسر الريفية، مما دفع الكثير منها إلى ترك اراضيها والهجرة إلى المدينة لغرض السكن والاستقرار فيها، لدوافع اقتصادية واجتماعية وادارية. وأن الزيادة غير المنظمة والمخططة لسكان مدن منطقة الدراسة، بكل تأكيد سيؤثر على كفاءة الخدمات المقدمة لسكانها وارتفاع الضغط على الاراضي داخل المدينة وعلى اطرافها (حواف المدينة) مما يساهم في تحول الكثير من الاراضي الزراعية إلى مناطق سكنية متجاوزة على التصميم الاساسي للمدينة، فضلاً عن ارتفاع مساحة السكن العشوائي الموجود اصلاً في الوقت الحاضر في جميع مدن منطقة الدراسة ، وجميع هذه الظواهر وغيرها تتطلب من الجهات المختصة اعداد خطط تنموية حضرية لزيادة قدرة المدينة على اعالة سكانها وبشكل مستدام ومخطط، والحد من عواقب النمو السكاني الغير مخطط في مدن منطقة الدراسة، وبالتالي فإن هذه الزيادة المتصاعدة في سكان الحضر بالنسبة لمدن منطقة الدراسة، تعد دافع رئيسي للتوجه نحو تطبيق التنمية الحضرية في تلك المدن وبجميع مستويات واهداف تلك التنمية، لزيادة جودة نوعية الحياة فيها و ارتفاع فرص الحصول على الخدمات بشكل اكثر سهولة وكفاءة وجعلها مدن قابلة للعيش والسكن .

2- النمو السكاني : تعد ظاهرة النمو السكاني من أهم الظواهر البشرية والديموغرافية، إذ أنها

السبب الرئيس لديمومة الحياة البشرية على كوكب الارض، خصوصاً ونحن نعيش في عصر نمو سكاني غير مسبوق، منذ منتصف القرن العشرين العالم تضاعف بعدد سكانه إلى أكثر من ثلاثة أضعاف، ووصل تقريباً (8) مليارات شخص في عام (2022)⁽¹⁾، وأصبحت ظاهرة النمو السكاني بصورة عامة وبجميع بيئاته (ريف ،حضر) يشكل قضية رئيسية تواجه الدول النامية او المجتمعات النامية، حيث النمو السكاني المرتفع، في حين يتصف النمو السكاني في معظم الدول المتقدمة بأنه سلبي او منخفض او بطيء⁽²⁾، إذ له علاقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، فضلاً عن العلاقة بين النمو السكاني السريع او المرتفع ومستوى دخل الفرد وفي استثمار الموارد المتاحة في البلد.

وتعد ظاهرة النمو السكاني من الظواهر الجغرافية الأكثر وضوحاً، إذ إن التغيرات في حجم السكان سواء كانت زيادة او نقصان ينتج عن ثلاثة مصادر هي المواليد والوفيات والهجرة، ويؤدي النمو السكاني إلى تغيرات في حجم وشكل المستوطنات البشرية، أي أن النمو السكاني يعد احد اهم الأسباب

(1)Oluyemi Theophilus Adeosun , Oluwaseyi Omowunmi Popogbe , Population growth and human resource utilization nexus in Nigeria , Journal of Humanities and Applied Social Sciences ,VOL.3.NO.4,2020,pp.281.

(2)John Wilmoth, Clare Menozzi, Lina Bassarsky, Why population growth matters for sustainable development, United Nations, 2022,pp.1.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

الكامنة وراء توسع المدن وتغير حجم السكان في اي مدينة او منطقة او إقليم، إذ تؤدي الزيادة السكانية الحضرية إلى التوسع الحجمي للمدينة وظهور التجمعات العشوائية الغير نظامية في حواف المدن، كما يؤثر هذا النمو المتسارع إلى انخفاض كفاءة الخدمات الحضرية في المدن، مما يتطلب وجود نمو في الخدمات يتماشى مع الحجم السكاني الحضري المتنامي سنوياً، ويشير النمو الهائل للمدن على مستوى العالم إلى التحول الديموغرافي من الريف إلى الحضر، ويرتبط بالتحويلات من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الصناعة والتكنولوجيا والخدمات، و من حيث المبدأ، تقدم المدن بيئة أكثر ملاءمة لحل المشكلات الاجتماعية والبيئية من المناطق الريفية، إذ تولد المدن الوظائف والدخل وتوفير التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات و تقدم أيضاً فرصاً للتعبئة الاجتماعية وتمكين المرأة⁽¹⁾. كما يسبب النمو الحضري السريع تدهور البيئة الحضرية، بما في ذلك زيادة تلوث الهواء والماء، وتقليل الغطاء النباتي، وارتفاع مستوى الأمراض في الاحياء الفقيرة من المدينة⁽²⁾، وإذا تم ترك هذه الظاهرة التي لا يمكن تجنبها دون رادع، فإنها تسبب تحضرًا غير مخطط له، وفي الواقع ، يتسبب التحضر غير المخطط له دائماً في حدوث مشكلات اضافة إلى ما ذكر أعلاه تظهر مشاكل في حركة المرور وازدحام الأماكن، فضلاً عن نقص المساكن، وعدم كفاية البنية التحتية في تقديم خدماتها لسكان المدينة، لذا فإن المراقبة المستمرة للمناطق الحضرية أمر لا مفر منه، وبالتالي فإن مديرو المدن ومديرو الموارد يحتاجون إلى أساليب متقدمة وموثوقة ومعرفة شاملة بالمدن لاتخاذ القرارات الرشيدة اللازمة لتوجيه التنمية المستدامة في البيئات الحضرية سريعة التغير⁽³⁾.

ويلاحظ من جدول(11) أن معدلات نمو سكان مدن منطقة الدراسة تتصف بالتفاوت بين مدة واخرى، وبين مدينة واخرى لنفس المدة الزمنية، وهذا بدوره ينعكس على حجم سكان المدينة ومدى سرعة نموها الحجمي، جاءت مدينة المحاويل بالمرتبة الاولى خلال المدة (1987-1997) بمعدل نمو سكاني بلغ نحو (4،4%) بالوقت نفسه بلغ معدل نمو سكان قضاء المحاويل نحو(2،4%)، وانعكس ذلك على ارتفاع عدد سكان المدينة خلال هذه الفترة وكما بينا ذلك سابقاً، ينظر شكل (7).

جدول (11)

معدلات نمو السكان في مراكز اقصية محافظة بابل للمدة من (1987-2022)

الوحدة الادارية (المدينة)	1997-1987		2010-1997		2022-2010		ت
	معدل نمو المدينة %	معدل نمو القضاء %	معدل نمو المدينة %	معدل نمو القضاء %	معدل نمو المدينة %	معدل نمو القضاء %	
الحلة	1,7	2,8	3,2	3,1	2,0	1,9	1
المحاويل	4,4	2,4	3,1	4,0	2,4	2,1	2
المسيب	0,1	2,6	1,2	2,7	2,3	2,0	3

(1) Urban population growth (annual %), Article published on the website: <https://www.indexmundi.com>

(2) Hana J, Hayashi Y, Cao X, Imura H (2009) Application of an integrated system dynamics and cellular automata model for urban growth assessment: a case study of Shanghai, China. Landsc Urban Plan 91:133–141.

(3) Sassan Mohammady ,Mahmoud Reza Delavar, Urban sprawl assessment and modeling using landsat images and GIS, Model. Earth Syst. Environ, No.2, 2016, p.2-3.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

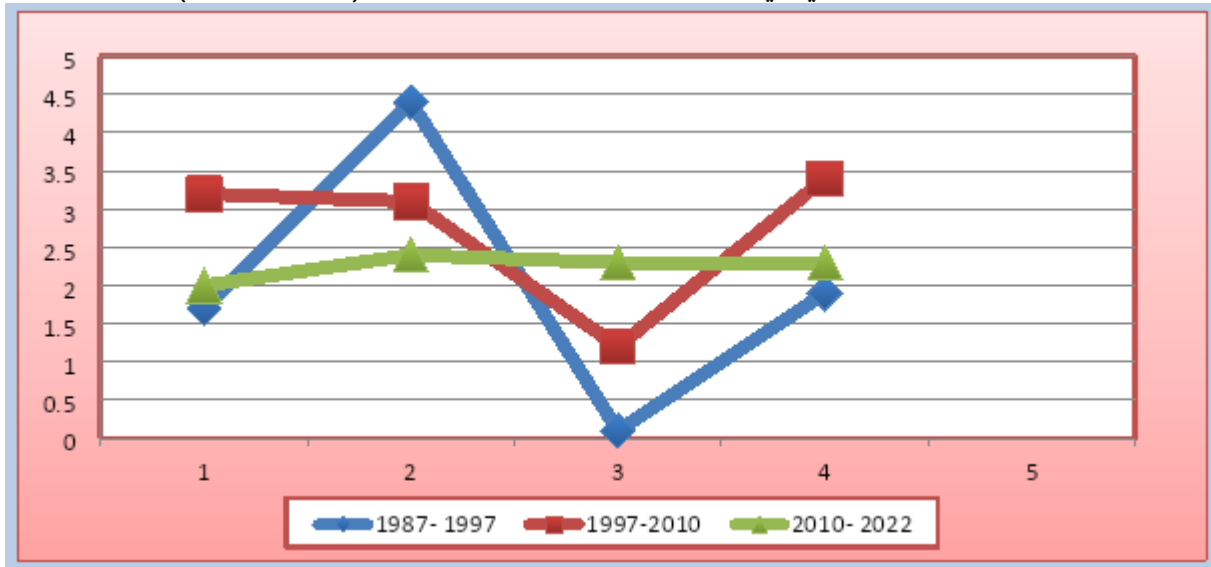
2,0	2,3	3,4	3,4	3,0	1,9	الهاشمية	4
1,8		3,2		2,7		معدل نمو المحافظة %	5

المصدر: الباحث اعتماداً على :

- 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء بابل، نتائج تعداد عام 1987، (بيانات غير منشورة)، 1987.
- 2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء بابل، نتائج تعداد عام 1997، (بيانات غير منشورة)، 1997.
- 3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء بابل، نتائج تقديرات عام 2010 لسكان محافظة بابل، (بيانات غير منشورة)، 2010.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء بابل، نتائج تقديرات عام 2022 لسكان محافظة بابل، (بيانات غير منشورة)، 2022.

شكل (7)

معدلات النمو السكاني في مراكز اقصية محافظة بابل للمدة (2022-1987)



المصدر : بيانات جدول (11).

في حين جاءت مدينة الهاشمية بالمرتبة الثانية خلال هذه المدة (1987-1997) بمعدل نمو سكاني بلغ نحو (1,9%) بالوقت الذي بلغ معدل نمو قضاء الهاشمية نحو (3,0%)، في حين جاءت مدينة الحلة بالمرتبة الثالثة بمعدل نمو سكاني بلغ نحو (1,7%) للمدة نفسها، و بلغ معدل نمو قضاء الحلة نحو (2,8%) ينظر جدول (11)، بالوقت الذي جاءت مدينة المسيب بالمرتبة الرابعة والاخيرة خلال هذه المدة بمعدل نمو سكاني بلغ نحو (0,1%) في حين معدل نمو سكان القضاء نحو (2,6%)، في حين بلغ معدل نمو محافظة بابل للمدة نفسها نحو (2,7%).

ويلاحظ من جدول (11) أن المدة (2010-1997) شهدت ارتفاع في معدلات النمو السكاني لمعظم مدن منطقة الدراسة، إذ جاءت مدينة الهاشمية بالمرتبة الاولى بمعدل نمو بلغ نحو (3,4%) وهي تزيد عن معدل النمو السابق في المدينة، وذلك ينعكس على الزيادة السكانية في المدينة بحكم قدرتها على جذب السكان اليها للاستقرار فيها، فضلاً عن الزيادة الطبيعية لسكان المدينة الاصليين، كما شهد معدل

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

نمو القضاء هو الاخر ارتفاع طفيف في معدل النمو، إذ بلغ نحو (3,4%) للمدة نفسها. وجاءت مدينة الحلة بالمرتبة الثانية في معدل نموها السكاني لنفس المدة (1997-2010) بمعدل نمو (3,2%) وهو أعلى من معدل النمو السكاني السابق في المدينة، ويعود ذلك إلى الزيادة الطبيعية لسكان المدينة، فضلاً عن تفاقم اثار ظاهرة الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة خلال هذه المدة، والذي ادى إلى ظهور مناطق السكن العشوائي في المدينة، أما بالنسبة لمعدل نمو قضاء الحلة فهو الاخر زاد عن سابقه من معدل النمو السكاني إذ بلغ نحو (3,1%)، ينظر جدول (8)، وحلت مدينة المحاول بالمرتبة الثالثة بمعدل نمو بلغ نحو (3,1%) وهو يقل عن معدل النمو السابق، بالوقت الذي حقق فيه قضاء المحاول قفزة بمعدل النمو السكاني عن المعدل السابق، إذ بلغ نحو (4,0%) ويعود ذلك إلى اهمية القضاء اقتصادياً حيث يتمتع بمناطق متاحة للإنتاج الزراعي مع وجود الموارد المائية السطحية اللازمة للزراعة، فضلاً عن تعدد المراكز الحضرية والقرى الزراعية في القضاء. وجاءت مدينة المسيب أخيراً بالمرتبة الرابعة في معدل نموها السكاني، إذ بلغ نحو (1,2%) وهو معدل يفوق معدل النمو السابق، ويعد ذلك مؤشراً على تزايد سكان المدينة خلال هذه المدة (1997-2010) بالوقت الذي حقق معدل نمو القضاء في هذه المدة زيادة طفيفة عن المعدل السابق، إذ بلغ نحو (2,7%)، اما معدل نمو المحافظة لهذه المدة الزمنية فقد بلغ نحو (3,2%) وهي اعلى من معدل النمو السكاني السابق للمحافظة، ينظر شكل (7) .

أما المدة الزمنية (2010-2022) فهي الاخرى شهدت تباين واضح في معدلات نمو السكان لمدن منطقة الدراسة وبمعدلات نمو تقل عن معدلات المدة السابقة لمعظم المدن، وفي الغالب يعود ذلك إلى تراجع معدلات الزيادة الطبيعية وتوجه الكثير من سكان المدن إلى تحديد النسل طوعاً، كما انه وعلى ما يبدو أن موجات الهجرة الجارفة من قبل سكان الريف المتوجهين للاستقرار في المدينة، والتي تعرضت لها اغلب مدن المحافظة خلال المدة السابقة، قد مالت إلى الهدوء وانخفض عدد المهاجرين إلى المدينة خلال هذه الفترة بالرغم من تصاعد عوامل الطرد السكاني في المناطق الريفية نتيجة تفاقم ظاهرة الجفاف وشحة المياه وضعف او انعدام الاهتمام الحكومي بالزراعة والمستوى الاقتصادي لسكان تلك المناطق الذي بات يتصف بالانخفاض الشديد، مما يعطينا مؤشراً خطيراً عن احتمالية تعرض تلك المدن مستقبلاً لموجات هجرة غير منظمة وغير مخططة، مما يزيد من مشاكل مدن منطقة الدراسة في تقديم خدماتها إلى السكان الاصليين والجدد الذين حلوا فيها.

ويتبين من جدول (11) أن مدينة المحاول تبوئت المرتبة الاولى في معدل النمو السكاني للمدة (2010-2022) بمعدل نمو بلغ نحو (2,4%) وهو معدل أقل من المعدل النمو السابق في المدينة، في حين بلغ معدل نمو سكان القضاء للمدة ذاتها نحو (2,1%) وهي الاخرى أقل من سابقتها، وجاءت مدينتا المسيب والهاشمية بالمرتبة الثانية بمعدل نمو بلغ نحو (2,3%) لكل منهما في تلك المدة الزمنية. في حين بلغ معدل نمو قضاء المسيب وقضاء الهاشمية نحو (2,0%) لكل منهما، فيما جاءت مدينة الحلة بالمرتبة الثالثة والاخيرة بمعدل نمو بلغ نحو (2,0%) وهو أقل من المعدل السابق للنمو السكاني، بالوقت الذي بلغ معدل نمو القضاء في تلك المدة ايضاً نحو (1,9%) وهي الاخرى تقل عن المعدل السابق لنمو سكان القضاء، في حين بلغ معدل نمو محافظة بابل للمدة (2010-2022) نحو (1,8%)، ينظر شكل (9) .

3- التوزيع البيئي للسكان

تعد دراسة التركيب البيئي للسكان امراً في غاية الاهمية عند الحديث عن مظاهر التنمية بجميع اشكالها ومنها الحضرية، إذ تساهم معرفتنا باتجاه نوع الاستقرار البيئي للسكان لمدة زمنية معينة في توفير البيانات والمؤشرات الحقيقية للسكان واعدادهم في المدينة اللازمة للتخطيط التنموي الحضري ومعرفة حجم الاحتياجات السكانية الحضرية التي يحتاجها في الوقت الحاضر ومستقبلاً، ويلاحظ من جدول (12) أن سكان الحضر في مدن منطقة الدراسة في تزايد مستمر، إذ بلغ مجموع سكان الحضر في مدن مراكز اقصية محافظة بابل في عام(1997) نحو(338187) نسمة، في حين بلغ سكان الريف نحو (147576) نسمة، وجاءت مدينة الحلة أولاً من حيث عدد سكان الحضر في تعداد عام(1997) بعدد سكان بلغ نحو(259499) نسمة، بالوقت الذي بلغ فيه سكان الريف لمركز قضاء الحلة نحو(90226) نسمة، ينظر جدول (12)، في حين بلغ عدد سكان الحضر في مدينتي المسيب والهاشمية نحو (40779 ، 20784) نسمة على التوالي. أما مدينة المحاويل فيلاحظ من الجدول(12) ان عدد سكان ريف مركز قضاء المحاويل قد تجاوز عدد سكان الحضر في المدينة، إذ بلغ عدد سكان الريف نحو (57355) نسمة ، في حين بلغ عدد سكان الحضر نحو (17125) نسمة فقط، وذلك يعود إلى خصائص موقع مدينة المحاويل وريفها الزراعي حيث تحيط بالمدينة اراضي زراعية خصبة مع مصادر مياه نهريّة لسد احتياجات الانشطة الزراعية، جعلت من سكان الريف يفضلون الاستقرار في أراضيهم وممارسة النشاط الزراعي المتنوع، واستمر تصاعد سكان الحضر في مدن منطقة الدراسة في العقود الماضية، إذ بلغ مجموع سكان هذه المدن نحو(498520) نسمة في حين بلغ مجموع سكان الريف نحو(193866) نسمة، وذلك حسب تقديرات عام(2010)ينظر جدول(12)، وجاءت مدينة الحلة أولاً بعدد سكان حضر بلغ نحو(393919) نسمة وهو عدد يتفوق على سابقه في تعداد (1997)، في حين بلغ سكان الريف نحو (114418)نسمة، وأن ارتفاع عدد سكان الحضر في مدينة الحلة راجع إلى اهمية المدينة ادارياً واقتصادياً واجتماعياً جعلت منها اكثر مدن محافظة بابل جذباً للسكان الباحثين عن الاستقرار والسكن، فضلاً عن الزيادة الطبيعية لسكان المدينة الاصليين، في حين بلغ سكان الحضر في مدينتي (المسيب، الهاشمية) نحو(47838،31083)نسمة على التوالي، ينظر جدول (12)، واستمر سكان الحضر في مدينة المحاويل بالارتفاع، إذ بلغ نحو(25680) نسمة، وهي أقل بكثير من سكان الريف في مركز قضاء المحاويل، إذ بلغ نحو (79448) نسمة لعام(2010)، وعلى ما يبدو من جدول (12) ان الصفة السائدة على التركيب البيئي لسكان محافظة بابل هو التوجه نحو الحياة الحضرية، إذ بلغ سكان الحضر في مدن منطقة الدراسة نحو (644409)نسمة، وفي المقابل بلغ عدد سكان الريف نحو (240386) نسمة، وذلك حسب تقديرات عام (2022)، وتوزع سكان الحضر على مدينة الحلة بالمرتبة الاولى بعدد بلغ نحو (9505046)نسمة، بالوقت الذي بلغ فيه سكان ريف مركز قضاء الحلة نحو(139970) نسمة.

جدول(12)

التركيب البيئي لسكان مراكز اقصية محافظة بابل للمدة (1997-2022)

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

المصدر : الباحث اعتماداً على :

1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مديرية احصاء بابل، ، نتائج تعداد عام 1997 ،بيانات غير منشورة 1997.

ت	مركز القضاء - ريف وحضر	تعداد 1997			تقديرات 2010			تقديرات 2022		
		الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
1	الحلة	259499	90226	349720	39391	11441	508337	505046	13997	645016
2	المحاويل	17125	57355	68475	25680	79448	105128	34520	10041	134936
3	المسيب	40779	-	40779	47838	-	47838	63538	-	63538
4	الهاشمية	20784	-	20784	31083	-	31083	41305	-	41305
5	المجموع	338187	14757	485763	49852	19386	692386	644409	24038	884795

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مديرية احصاء بابل، نتائج حصر وترقيم محافظة بابل لعام 2010، بيانات غير منشورة، 2010.

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، مديرية احصاء بابل، تقديرات سكان محافظة بابل لعام 2022، بيانات غير منشورة، 2022.

أما مدينة المسيب ومدينة الهاشمية فبلغ عدد سكان الحضر فيهما نحو (63538 ، 41305) نسمة على التوالي حسب تقديرات عام(2022)، كما واصلت مدينة المحاويل في زيادة عدد سكانها الحضر بواقع (34520)نسمة، وان كان أقل بكثير من عدد سكان الريف فيها حيث بلغ نحو(100416)نسمة وهو أقل من عدد سكان ريف مركز قضاء المحاويل في عام(2010)، وفي الغالب يرجع هذا الانخفاض في عدد سكان الريف إلى تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة بعد تفاقم ظاهرة الجفاف وشحة المياه وتدني المستوى الاقتصادي لسكان المناطق الريفية، مما دفعهم إلى ترك اراضيهم والبحث عن فرص عمل والاستقرار في المدينة لضمان الحصول على متطلباتهم وأن كان بمستويات غير كفاءة، وبالوقت نفسه فان هنالك مؤشرات على تزايد مستمر في عدد سكان الحضر في مدينة المحاويل، ويرجع ذلك للزيادة الطبيعية لسكان المدينة، فضلاً عن استقرار السكان الجدد القادمين اليها من المناطق الريفية التابعة لها أو القريبة منها فضلاً عن القادمين اليها من باقي مدن القضاء أو غيرها من المدن للاستقرار فيها، وتعد مدينة المحاويل إحدى مراكز الجذب السكاني في المحافظة وذلك لخصائص موقعها الجغرافي حيث وقوعها على الطريق الرابط بين مدينة الحلة وما يليها من المحافظات من جهة ومدينة بغداد من جهة ثانية، فضلاً عن قربها من مدن (الحلة، كربلاء، المسيب) ولكونها تشكل المركز الاداري لقضاء المحاويل وكما نوهنا إلى ذلك مسبقاً، فان وجود الخدمات الادارية والبنية التحتية فيها بدرجة تفوق باقي مدن القضاء قد يكون احد اسباب جعلها مركز للجذب السكاني للاستقرار فيها. وفي حقيقة الامر نرى أن تزايد سكان الحضر وتزايد تيارات الهجرة من الريف إلى المدينة في المدن المدروسة خاصة ومحافظة بابل عامة، هو ليس بفعل عوامل جذب المدينة لسكان الريف إلى حد ما، بل بفعل تصاعد وتيرة عوامل الطرد التي باتت تتصف بها اغلب المناطق الريفية في المحافظة، إذ بات من الصعب العيش في مناطق تنحصر عنها مياه الري وللخدمات البشرية ولسد رمق حيوانات الماشية لأشهر طويلة، فالمياه هي الشريان الرئيس للحياة وبدونه تصبح المنطقة غير قابلة للعيش، وهذا يعطينا مؤشر مهم ان سكان الحضر سيكون في تصاعد وقد يحقق قفزات قوية في عدد سكان المدن، لذا لا بد من مراعاة ذلك عند وضع خطط التنمية الحضرية، وبات من الضروري استباق التغيرات الديموغرافية التي قد تشهدها مدن منطقة الدراسة، وأن السبيل لمواجهة واستيعاب تلك الزيادات في سكان الحضر هو

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

اعتماد استراتيجية تنمية حضرية مخططة بعناية وبشمولية وبمرونة تامة لتلك المدن. نستنتج من مما تقدم أن سكان الحضر في منطقة الدراسة وبغض النظر عن سرعة نمو سكان الحضر فيها، إلا أننا نستطيع القول أن هذه المدن ستشكل مراكز جذب سكاني أقوى في السنوات القادمة حتى وإن كانت مستوى خدمات البنية التحتية الضرورية ليست بمستوى عالي وكفوء، ويعد ذلك تماشياً مع التوجه العالمي نحو ارتفاع نسب التحضر في عموم دول العالم، إذ بلغت نسبة التحضر العالمي نحو (55%) في عام (2018) (1)، وأن هذا التحول الديموغرافي والبيئي هو أحد أهم أسباب نمو المدن وتوسعها محلياً وعالمياً، إذ بلغت نسبة سكان الحضر في العراق نحو (71,1%) لعام 2021 (2)، وتوجه السكان إلى الاستقرار في المدن بحثاً عن الخدمات المتنوعة التي تقدمها المدن للسكان والتي لا يتوفر أغلبها في المناطق الريفية، فضلاً عن الرغبة الشخصية لدى الكثير من سكان المدن الصغيرة والمناطق الريفية في المحافظة للاستقرار في تلك المدن لدوافع اقتصادية واجتماعية.

4- التركيب العمري و النوعي

سكان أي مجتمع صفات خاصة بهم تميزهم عن التجمعات الأخرى، وتؤثر فيهم. ومن تلك الصفات هي التركيب النوعي والتركيب العمري، وله أهمية في صياغة الخطط التنموية والاستراتيجيات المستقبلية المتعلقة بتحسين الخدمات المجتمعية (صحة، تعليم، ترفيه، نقل) المقدمة إلى المجتمع القصد فضلاً عن ضرورة توفير فرص عمل مناسبة للفئة النشطة اقتصادياً (3). ويقصد بالتركيب النوعي تصنيف السكان إلى ذكور وإناث أو توزيعهم حسب النوع أو الجنس، ومن الحقائق الديموغرافية أن هنالك توازن بين الذكور والإناث في أغلب المجتمعات البشرية (4).

جدول (13)

نسبة النوع في مراكز اقصية محافظة بابل لعام 2022

ت	المدينة	الذكور	الإناث	المجموع	نسبة النوع %
1	الحلة	254057	250989	505046	101
2	الماويل	17365	17155	34520	101
3	المسيب	20778	20527	63538	101
4	الهاشمية	31962	31576	41305	101
5	المجموع	324162	320247	644409	101

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل، تقديرات سكان محافظة بابل لعام 2022، (بيانات غير منشورة)، 2022.

ويلاحظ من جدول (13) أن نسبة النوع في جميع مدن منطقة الدراسة بلغت (101) ذكر لكل مائة أنثى، ويعد ذلك حالة إيجابية، إذ أن ارتفاع نسبة الذكور في المدن المدروسة يساهم في سد احتياجات المشاريع الصناعية والتجارية والاقتصادية التي لكونها تحتاج إلى يد عاملة، وبالوقت نفسه يعد دافعاً قوياً لتبني التنمية الحضرية مبدأ توفير مشاريع اقتصادية لتوفير فرص عمل للسكان سواء كان الذكور منهم أو الإناث القادرات والراغبات بالعمل.

(1) Department of economic and social affairs population division, the speed of urbanization ,around the world , united nations, 2018,No.1, ,pp.1.

(2) <https://ar.knoema.com>.

(3) الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، آثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، بيروت، لبنان، ص3، 2014.

(4) فتحي محمد ابو عيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1989، ص174.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

اما بالنسبة للتركيب العمري والذي يقصد به هو عدد السكان أو نسبهم في الاعمار او الفئات العمرية المختلفة⁽¹⁾، وتقسم في اغلب الدراسات إلى ثلاث فئات عمرية، ويلاحظ من جدول (14) الخاص بتصنيف السكان إلى فئات عمرية ما يلي :

أ- **الفئة العمرية (دون الـ15 عاماً):** جاءت هذه الفئة بالمرتبة الثانية من حيث عدد السكان فيها، إذ بلغت في مدينة الحلة نحو (226628) نسمة وبنسبة بلغت نحو(46,6%)، في حين بلغت في مدينة المحاوليل نحو (14900) نسمة وبنسبة بلغت نحو(45,9%)، وفي مدينتا المسيب والهاشمية ، بلغ عدد هذه الفئة العمرية في كل منهما (19793 ، 16234) على التوالي، وبنسب بلغت نحو (34,4% ، 41,8%) توالياً، وهذا يدل على ارتفاع معدلات الخصوبة في مدن منطقة الدراسة، كما يعد ذلك دافعاً كبيراً لتحقيق التنمية الحضرية لجميع متطلبات هذه الفئة في الوقت الحاضر من خدمات صحية وتعليمية وترفيهية خاصة بهذه الفئة، ومستقبلاً عندما تبلغ هذه الفئة إلى الفئة النشطة اقتصادياً أو الفئة المنتجة، إذ لا بد أن تتوفر لهم فرص العمل فضلاً عن المؤسسات التعليمية المتطورة والخدمات الصحية وزيادة الرصيد السكني في المدينة، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه دون وجود توجه حقيقي نحو التنمية الحضرية المستدامة والمخططة والمرنة، مما يزيد من جودة الحياة الحضرية فيها .

جدول (14)

التركيب العمري لسكان مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2018)

ت	الفئة العمرية		الحلة		المحاوليل		المسيب		الهاشمية	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
1	226628	46,6%	14900	45,9%	19793	34,4%	16234	41,8%		
2	245316	50,4%	16701	51,5%	34288	59,6%	21420	55,2%		
3	14403	3%	807	2,5%	3358	6%	1125	3%		
4	486347	100%	32408	100%	57439	100%	38779	100%		

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل، تقديرات سكان محافظة بابل لعام 2018، (بيانات غير منشورة) ، 2018.

ب- **الفئة العمرية (15 - 64 عاماً):** وهي الفئة النشطة اقتصادياً والتي تتحمل نفقات الفئة الاولى والثالثة ، ويلاحظ من الجدول (14) ان هذه الفئة العمرية جاءت بالمرتبة الاولى من حيث عدد السكان فيها لجميع مدن منطقة الدراسة، إذ بلغ عددها في مدينة الحلة نحو (245316) نسمة وبنسبة بلغت نحو (50,4%)، أما مدينة المحاوليل فقد بلغ عدد سكان هذه الفئة العمرية نحو (16701) نسمة، وبنسبة بلغت نحو (51، 5%)، في حين بلغ عددها في مدينتا المسيب والهاشمية نحو(34288 ، 21420) نسمة على التوالي، وبنسبة بلغت نحو(59,6% ، 55,2%) توالياً، ينظر جدول(14)، وهذا مؤشر جيد على وفرة اليد العاملة اللازمة للمشاريع الصناعية والتنموية المتنوعة، وبالوقت نفسه يضيف عبئاً على الحكومات المحلية في تلك المدن بضرورة توفير فرص العمل لهذه الفئة لتحسين مستواها الاقتصادي لكونها هي المعيلة للفئة الاولى

(1) رشود بن محمد الخريف، السكان-المفاهيم والاساليب والتطبيقات، ط2، دار المؤيد، الرياض، 2008، ص183.

والثانية، كما انها تشكل ثروة بشرية اقتصادية مهمة للمدينة، قادرة على قيادة دفة التطور الاقتصادي والمجتمعي والبيئي في المدينة، شرط وجود توجه واهتمام حقيقي لها .

ج- الفئة العمرية (اكثر من 64 عاماً): وهي فئة كبار السن والمتقاعدين، وتقع رعاية اغلبهم على كاهل الفئة العمرية الثانية، ويلاحظ من جدول(14) أن نسب هذه الفئة بصورة عامة منخفضة في مدن منطقة الدراسة، إذ بلغ عددها في مدينة الحلة نحو(14403) نسمة وبنسبة بلغت (3%)، وفي مدينة المحاول بلغ عددها نحو (807) نسمة وبنسبة بلغت نحو (2,5%)، في حين بلغ عددها في مدينة المسيب نحو(3358) نسمة وبنسبة بلغت (6%) ، وفي مدينة الهاشمية بواقع (1125) نسمة وبنسبة (3%)، وأن هذا الانخفاض في عدد سكان هذه الفئة يجعل امكانية توفير متطلباتهم أقل كلفة مادية، وأن متطلباتهم لا تشغل سوى مساحة صغيرة من المدينة عكس متطلبات الفئة الاولى والثانية، فابرز متطلباتهم واحتياجاتهم هي ورعاية صحية معنوية ومادية خاصة كدوائر الرعاية الصحية بكبار السن وتوفير دور للعجزة واماكن ترفيهية وثقافية تناسب اعمارهم، إذ لا بد من مراعاة متطلباتهم واحتياجاتهم عند اعداد خطط التنمية الحضرية في تلك المدن.

5- الكثافة السكانية العامة :

يتم حسابها بقسمة إجمالي عدد سكان بلد او منطقة او مدينة على إجمالي المساحة. لذلك يتم التعبير عن كثافة السكان بعدد الأشخاص لكل كيلومتر مربع⁽¹⁾، وتعد هذه الكثافة إحدى الوسائل الملائمة لتقييم التباين في توزيع السكان وكذلك مقياساً لاستجابة الانسان للبيئة التي يعيش فيها ومدى تفاعله معها⁽²⁾، كما تشير معدلات الكثافة السكانية في المدينة إلى حجم السكان وضغطهم على مساحة المدينة، ويتعلق أمر ارتفاع الكثافة من انخفاضها بمدى سعة أو ضيق مساحة المدينة فضلاً عن عدد السكان الذين يعيشون على رقعة المدينة او المنطقة، ويلاحظ من الجدول(15) أن مدينة المسيب جاءت بالمرتبة الاولى من حيث حجم الكثافة السكانية العامة ، إذ بلغ عدد سكانها نحو(63538) نسمة وبلغت كثافتهم العامة في المدينة نحو (5776 شخص /كم²) لعام (2022) ويعود ذلك الارتفاع إلى صغر مساحة المدينة البالغة نحو(11كم²) فقط، مما يتطلب توسيع حجم لمدينة بشكل منظم ومخطط لتخفيف حجم الكثافة السكانية فيها، في حين جاءت مدينة الهاشمية بالمرتبة الثانية بكثافة سكانية بلغت نحو(4589) شخص/كم²) وبعدها سكان بلغ نحو (41305) نسمة، وأن لضيق مساحة المدينة دور كبير في ارتفاع الكثافة السكانية فيها، حيث تبلغ مساحتها نحو (9كم²) فقط، ينظر جدول (15)، وهي الاخرى بحاجة لتوسيع مساحة المدينة بشكل مخطط ومنظم، من اجل فك الاختناقات السكانية الناتجة عن ارتفاع عدد سكان في مساحة صغيرة، وجاءت مدينة الحلة بالمرتبة الثالثة من حيث حجم الكثافة السكانية في المدن المدروسة بالرغم من انها تمتلك اعلى عدد في السكان من باقي مدن محافظة بابل عموماً، وبلغ حجم الكثافة السكانية فيها نحو (3137 شخص/كم²) وبعدها سكان بلغ نحو (505046) نسمة يتوزعون على مساحة مقدارها نحو (161كم²)، ينظر جدول (15)، ويمكن القول ان سعة مساحة المدينة نسبياً له دور في خفض معدل الكثافة السكانية قياساً بمدن اخرى أقل منها في عدد السكان والمساحة إلا أنها تمتلك معدل كثافة عالية، وهذا لا يمنع من حاجة مدينة الحلة إلى التوسع المساحي لفك الاختناقات المرورية في شوارع المدينة وازدياد الضغط على الاراضي داخل المدينة لاستعمالات مختلفة مما أدى إلى ارتفاع اسعار الاراضي والايجازات فيها لارتفاع الطلب عليها، أما مدينة المحاول فإنها تبوءت المرتبة الرابعة

(1) رشود بن محمد الخريف، السكان - المفاهيم والاساليب والتطبيقات، مصدر سابق، ص145.

(2) عباس فاضل السعدي ، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1980، ص48.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

والاخيرة من حيث معدل الكثافة السكانية العامة فيها، إذ بلغت نحو (1190 شخص/كم²) بعدد سكان بلغ نحو (34520) نسمة حسب تقديرات عام(2022) يتوزعون على مساحة مقدارها نحو(29كم²) فقط، ينظر جدول (15)، بالوقت الذي بلغت فيه مجموع مساحة مدن منطقة الدراسة نحو(206كم²) وبلغ مجموع سكان هذه المدن نحو (644409) نسمة، فأن معدل الكثافة السكانية لهذه المدن مجتمعةً بلغت نحو (3128 شخص/كم²) .

جدول (15)

الكثافة السكانية العامة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام 2022

ت	المدينة	المساحة (كم ²)	عدد السكان (الحضر)	الكثافة السكانية العامة (شخص/كم ²)
1	الحلة	161	505046	3137
2	المحاويل	29	34520	1190
3	المسيب	11	63538	5776
4	الهاشمية	9	41305	4589
5	المجموع	206	644409	3128

المصدر : الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، لجهاز المركزي للإحصاء ، تقديرات سكان محافظة بابل لعام 2022، بيانات غير منشورة ، 2022.

ثانياً: النشاط الزراعي :

ترتبط المدينة والمراكز الحضرية الكبرى بالمناطق التي تحيط بها والتي تعرف بالإقليم بعلاقات اقتصادية واجتماعية متنوعة، وتسبب هذه الارتباطات بقاء المدينة وتطورها على حساب الاراضي الزراعية المجاورة لها(1)، ومن الطبيعي ان تقوم مجموعة من العلاقات بين المدينة وبين المراكز العمرانية الريفية التابعة لها والمنتشرة في إقليمها، إذ أن المدينة بصفة عامة هي مركز الادارة والخدمات الأساسية التي يحتاجها سكان المناطق المجاورة، مما يجعل للمدينة تأثيراً عميقاً ومنتزاعاً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق(2)، وبالوقت نفسه للمناطق الريفية تأثيرات متنوعة على المدينة وسكانها، وبهذا لا يمكن لنا فصل التأثير المتبادل بين المدينة وريفها، فهناك علاقة وطيدة بينهما وتلك العلاقة تارةً تكون اجتماعية (سكانية) وتارةً (اقتصادية)، إذ تمثل المناطق الريفية المجاورة للمدينة مجالاً مفتوحاً أمام الطاقة السلبية للمدينة والمتمثلة بالتوسع العمراني الغير مخطط والعشوائيات بسبب الزيادة الكبيرة في عدد سكان المدينة بفعل الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة اليها. وبالمقابل فأن المدينة تمثل المكان المناسب لتلبية عدد غير محدود من الخدمات ومتطلبات سكان الريف، كالخدمات الادارية والتسوق والخدمات الصحية وما إلى ذلك، تمثل المناطق الزراعية المحيطة بالمدن مجالاً حيويًا لعدد كبير من سكان الريف من خلال ممارستهم لعدد من الانشطة الزراعية المتنوعة، كما انها مسرحاً رئيسي لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية الاستراتيجية منها والصناعية والغذائية، وتعد المصدر الرئيس لتزويد سكان المدينة بالمواد الغذائية التي يحتاجها السكان الحضر، فضلا عن توفير بعض المنتجات الزراعية الداخلة في الصناعة او كمواد اولية لكثير من الصناعات كالحبوب والحليب واللحوم وما إلى ذلك، وفي هذا الصياغ نتسأل هل للمناطق الريفية اثر على التنمية الحضرية للمدينة؟ وفي حقيقة الامر

(1) مازن عبد الرحمن الهيتي ، جغرافية الريف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص176.

(2) عمر محمد علي محمد ، احمد حسن ابراهيم ، مصدر سابق، ص381.

ان لتلك المناطق في بعض الاحيان اثر مباشر على التنمية الحضرية ومرة يكون غير مباشر، فتوفر المنتجات الزراعية في الظهير الزراعي للمدينة يوفر الغذاء المناسب للسكان، زيادة على توفر المواد الاولية الزراعية لعدد من الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية القائمة على الزراعة في تلك المدينة، ويخلق ذلك تفاعل اقتصادي بين المدينة وريفها، ويحسن من المستوى المعاشي لسكان الريف ويجعلهم اكثر ارتباطاً بالأرض والزراعة وبالتالي يقلل ذلك من فرص الهجرة من الريف إلى المدينة، فضلاً عن توافر المواد الاولية. وبعد تدهور القطاع الزراعي وتفاقم شحة المياه في العراق أصبح الإنتاج المحلي لا يشكل سوى (20%) من الاستهلاك، وبسبب عدم اعتماد المزارع العراقي على التقنيات الحديثة في الزراعة، ورفع الدعم الحكومي، أصبحت تكاليف الإنتاج باهظة وغير مجدية اقتصادياً مما أدى إلى عزوف أكثر العاملين في القطاع الزراعي عن الزراعة ونزوحهم إلى المدينة، وكانت أكبر عملية نزوح مر بها القطاع الزراعي. ومحافظة بابل ليست استثناء من بقية المحافظات، هذه المحافظة التي تنتج العديد من المنتجات الزراعية منها الحبوب (القمح والشعير)، إذ بلغت مساحتها المزروعة لعام(2021) نحو (138664) ألف دونم في قضاء المحاويل وهي جاءت بالمرتبة الاولى ، إذ تمتاز بوفرة الاراضي الزراعية الصالحة لزراعة عدد كبير من المحاصيل الزراعية ووجود عدد من المشاريع الإروائية لري تلك المزروعات، في حين بلغت مساحتها في قضاء المسيب نحو (103465) ألف دونم ، اما في ريف قضاء الهاشمية فبلغت مساحة زراعة الحبوب نحو (84433) ألف دونم، أما في قضاء الحلة بلغت المساحة المزروعة بالحبوب ايضاً نحو (33512) ألف دونم، كما يتميز ريف مدن منطقة الدراسة بإنتاجه للذرة الصفراء، إذ بلغت المساحة المزروعة في ريف قضاء المحاويل نحو (56144) ألف دونم، وفي ريف قضاء المسيب نحو (90361) ألف دونم، وفي ريف قضائي الهاشمية والحلة نحو (54465، 18621) ألف دونم توالياً⁽¹⁾، وبالرغم من انخفاض مساحة تلك المحاصيل في السنوات الاخيرة بسبب أزمة شحة المياه في نهري دجلة والفرات، إلا انها تشكل منتجات استراتيجية رئيسة في البلد بصورة عامة ومنطقة الدراسة خاصة، زيادة على محاصيل الخضراوات الصيفية والشتوية بعد انتشار الزراعة المغطاة (البيوت والانفاق البلاستيكية)، فضلاً عن بساتين النخيل والفواكه ومحاصيل الاعلاف(الجت والبرسيم)، إذ شكلت مساحة بساتين النخيل في عموم محافظة بابل نحو(150844) ألف دونم في عام(2020) إذ بلغت مساحتها في قضاء الهاشمية نحو (52217) ألف دونم، وفي قضاء الحلة مساحة مقدارها نحو (44113) ألف دونم، كما بلغت مساحة بساتين النخيل في قضائي المسيب والمحاويل نحو (31016، 23498) ألف دونم توالياً⁽²⁾، وتعد التمور مادة اولية لعدد من الصناعات مثل صناعة السكر والدبس، كما ان مخلفات التمور(النوى) يمكن استخدامها كأعلاف للماشية بعد طحنها، كما تتميز منطقة الدراسة بانتشار حقول الدواجن والمواشي وبحيرات الاسماك، لذا اعتماداً على الإمكانيات الزراعية المتوفرة في تلك المناطق الريفية، فإنه بإمكان استثمار تلك الامكانيات والمنتجات الزراعية لقيام عدد من المشاريع الصناعية في مدن منطقة الدراسة ، على سبيل المثال معامل منتجات الحليب ومعمل لصناعة المعجون بالاعتماد على محصول الطماطم كمادة اولية، إذ تزرع بمساحات واسعة في المناطق الريفية في محافظة بابل، ومطاحن للحبوب ومعامل للزيوت النباتية وما إلى ذلك، ولقيام تلك المشاريع الاقتصادية ابعاد عدة تنعكس على سكان مدن منطقة الدراسة ،

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل، الاحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، 2020.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل، الاحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، 2020.

حيث توافر فرص عمل قريبة على محل سكنهم ، كما انها بالوقت نفسه توفر حافزاً لدى سكان المناطق الريفية لزيادة الانتاجية وزيادة المساحة المزروعة والتمسك اكثر بالأرض وعدم الهجرة إلى المدينة، شريطة ان يتم توفير الدعم الكافي للنهوض بالقطاع الزراعي وتنمية المناطق الريفية بما يحسن من مستوى الخدمات فيها .

ثالثاً : السياسات الحكومية

أن موضوع التنمية المستدامة في الوقت الحاضر يعد من المواضيع التي تشغل بال المجتمعات والحكومات في أي جزء من العالم ، فتأخر جهود التنمية وعدم الاهتمام بالآلاف من السكان لا يؤثر عليهم فقط، وانما يؤثر على مسيرة ومستقبل مجتمع بأكمله، وان نجاح وتطور أي مجتمع في أي مركز عمراني يعتمد على تطوير امكانات الفرد على جميع الاصعدة والمجالات (الصحية، الخدمية، التعليمية، الامنية، الحالة المعيشية وغيرها)، ويتوقف ذلك على الخطط الموضوعه من قبل الجهات الحكومية بهدف تحسين المستوى المعيشي ونوعية الحياة في أي مركز عمراني في الدولة او الإقليم، وفي العراق نال البعد التنموي بصورة عامة اهتماماً ملحوظاً في عقد السبعينات ولغاية الثمانينات من القرن الماضي، وتمثل ذلك على خطط تنموية إقليمية وعلى مبدأ نشر التنمية في المدن الرئيسية والصغيرة، وتمثل ذلك بأثناء دائرة معنية بالبعد المكاني للتنمية وهي هيئة التخطيط الإقليمي عام (1971)، وهدفت تلك الخطط إلى نشر ثمار عملية التنمية بشكل متوازن وعادل بين الإقليم ومحافظة البلد وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بينها من جهة والمناطق الريفية من جهة اخرى⁽¹⁾، وبعد الاجماع الدولي على اقرار أجندة التنمية المستدامة (2030) وأهدافها السبعة عشر في عام (2015)، باتت تلك الاجندة خارطة طريق الاستراتيجيات الدول الفاعلة في مجال التنمية المستدامة، إذ انها ذات رؤية استراتيجية بعيدة الاجل، من أجل تكريس الجهود لخلق عالم ينعم فيه الجميع بالمساواة والازدهار المستدام، مع الحفاظ على موارد كوكبنا من الاستنزاف غير الكفوء وغير المنصف بالنسبة للأجيال القادمة.

وقد انخرط العراق كباقي دول العالم في الاستفادة من تطبيق تلك الاجندة ومنها ما يتعلق بالتنمية الحضرية، محاولاً التشبث بالحياة المستدامة رغم الظروف التي مر بها، وان للحروب السابقة التي خاضها البلد في ثمانينات القرن الماضي والاضاع الاقتصادية التي اعقبت فرض الحصار الاقتصادي على العراق بعد عام (1991) والاحداث التي اعقبت عام (2003) قد ادت إلى تفاقم الازدحام السياسي والامنية والاجتماعية المتدهورة في جميع مفاصل الدولة، وبات يعاني من ضعف القرار السياسي وانتشار الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة وتفاقم ازمانات الفقر والحرمان من خدمات البنى التحتية، والتخبط في خطط واستراتيجيات تطوير البلد بصورة عامة، فاغلب المشاكل هي تراكمية ناتجة عن ضعف الخطط التنموية للمراكز الحضرية في العقود الماضية، ومع ذلك يمتلك العراق فرص ضمان رفاه جميع مواطنيه، وتحسين اوضاعه الاقتصادية لما يمتلكه من الثروات الطبيعية والبشرية والثقافية، الا انه وبدلاً من أن تسهم تلك الموارد الضخمة في تنمية المجتمع والاقتصاد، أدت إلى تفاقم النزاع حول السيطرة على موارد الدولة وسلطتها ونفوذها، واسهمت في ايجاد الانقسامات داخل المجتمع، وعرضت الاقتصاد الكلي لمزيد من عدم الاستقرار، وقد أدى كل هذا إلى تدهور في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية، فقد توفي عشرات الالاف من الضحايا المدنيين منذ عام (2003)، ونزوح

(1) سوسن كريم الجبوري، حنين امير مهدي ، التخطيط التنموي الإقليمي في العراق ، الواقع والمعالجات، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد 64، 2022، ص376.

أكثر من (5) ملايين شخص، وان حوالي (20 %) من السكان يحتاجون إلى المساعدة، كما يحتاج الأطفال إلى عناية خاصة نتيجة للظروف الاستثنائية التي مروا بها، إذ يحصل جزء كبير منهم على التعليم والصحة بجودة متدنية، وتعاني النساء من ظروف فقدان الامن، وتراجع المكاسب اللاتي حصلن عليها خلال عمر الدولة الحديثة، إذ عانين مثلما عانى الرجال من فرص أقل في ميدان العمل وكسب الدخل⁽¹⁾، فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ، فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2004- 2015) إذ ارتفع من (2) مليون دينار عام (2004) إلى (5,320,000) دينار عام (2010) ثم بلغ اعلى مستوى له عام (2013) بمعدل بلغ (7,8) مليون دينار ، قبل ان ينخفض إلى (7,1) مليون دينار عام (2014) وإلى (5,1) مليون دينار عام (2015) بعد الازمة الاقتصادية والسياسية والامنية التي مر بها البلد على اثر سقوط عدد من المدن العراقية بيد تنظيم داعش الارهابي وتوجه الجهد الحكومي نحو تمويل معارك التحرير، زيادةً على انخفاض اسعار النفط الخام إلى دون الـ(30) دولار للبرميل الواحد⁽²⁾، ويصنف تقرير التنمية البشرية لعام (2015) العراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط⁽³⁾، وقد شكلت تلك الأسباب دوافع رئيسة للدولة للانخراط في المجتمع التنموي الدولي واقرار سياسات حكومية تنموية على جميع الاصعدة ومنها تنمية المدن والمجتمع الحضري، وان كانت الخطوات خجولة او تعاني من اشكالات عدة، إلا أنها بالوقت نفسه يمكن عدها بداية سلوك طريق التنمية المستدامة، وبذلك بدأ الترويج لخطة التنمية المستدامة وطنياً، واستشارة الرأي العام والحكومة وكسب دعمهم، ودعم المانحين والمنظمات الدولية التي يمكن أن تسهم في مساعدة العراق لتجاوز الصعوبات التي يواجهها⁽⁴⁾. وفي هذا الصدد من مشاريع الدعم الدولية قيام الامم المتحدة بتبني " مشروع دعم استقرار وتعافي العراق عبر التنمية المحلية" للمدة من (2019- 2022) بكلفة بلغت (54,1) مليون دولار و(47,5) مليون يورو، بالتعاون مع الحكومة العراقية والامم المتحدة للمستوطنات البشرية، لتنمية مجالات متنوعة في(9) محافظات وهي(ذي قار، السليمانية، صلاح الدين، نينوى، ميسان، اربيل، دهوك، البصرة، الانبار) وهدف المشروع إلى اقامة عدد من الممارسات التنموية الحضرية والاجتماعية والاقتصادية في المدن والمساهمة في استقرار الواقع التنموي من خلال ضمان وجود حكم محلي فعال وكفوء في المدن، زيادة على توفير فرص عمل وتحسين المستوى المعاشي في مدن تلك المحافظات⁽⁵⁾، وتماشياً مع التوجه العالمي نحو التنمية المستدامة، أعلنت الحكومة العراقية عن "رؤية العراق 2030" بشعار "انسان ممكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد"، وذلك من خلال السياسات الحكومية التي تهدف لتحقيق اهداف تلك الرؤية⁽⁶⁾، ولتحقيق ذلك اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتؤكد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أعدت وزارة التخطيط وزارة محورية للتنسيق والرصد والإبلاغ حول أهداف التنمية المستدامة في العراق، إذ شكلت لجنة وطنية للتنمية المستدامة للتنسيق مع جميع الوزارات والمؤسسات لضمان تنفيذ أجندة التنمية المستدامة (2030) ، وبتعاون قوي

- (1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ، 2019، ص7.
- (2) كريم سالم حسين، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص13.
- (3) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل مكان، 2016، ص31.
- (4) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ، مصدر سابق، ص8.
- (5) <https://www.undp.org> ⁽⁵⁾
- (6) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة ، مصدر سابق، ص9.

الفصل الثاني: المقومات الجغرافية للتنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل

مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي والدولي⁽¹⁾، أما على مستوى محافظة بابل، إذ أعدت خطة هيكلية لتطوير المراكز العمرانية وتنميتها في المحافظة منذ عام (2010) للخمس وعشرين عاماً القادمة، كجزء من استراتيجيات السياسات الحكومية المركزية، وقد خولت الحكومة المحلية تطبيق تلك السياسات والخطط التنموية، وقد تضمنت تنمية المراكز الحضرية بجميع مستوياتها وبجميع قطاعاتها، لغرض تحسين نوعية الحياة فيها، وتقوم تلك الرؤية التنموية على استثمار خصائص الموقع الجغرافي للمدن والمحافظة بصورة عامة، وزيادة العلاقات التبادلية والتجارية مع المحافظات الأخرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعد تبني عدت سياسات تنموية في تلك المراكز الحضرية، وتسعى أيضاً إلى تحسين تقديم الخدمات الأساسية في المدن من خدمات البنى التحتية والتعليمية والصحية، زيادة على تطوير وتنمية القطاع الصناعي واقتراح انشاء مشاريع صناعية جديدة في المحافظة لغرض توفير فرص عمل للسكان فيها، كما تتضمن السياسات الحكومية المحلية التنموية إعادة توزيع السكان بشكل أكثر توازناً بين المراكز الحضرية ومحاولة السيطرة على الكثافات السكانية الحضرية، إذ قدرت الخطة الهيكلية مدن(الهاشمية والمسيب) بانها مدن عالية الكثافة جداً في عام (2035) (سنة الهدف) بكثافة تبلغ (أكثر من 5000) شخص/كم²، ومدينة (الحلة) عالية الكثافة، مقدارها (3945) شخص/كم²، ومدينة(المحاويل) متوسطة / واطئة الكثافة السكانية، ومقدارها (200-500) شخص /كم²).

(1) المصدر نفسه، ص16.

(2) جمهورية العراق، وزارة البلديات والأشغال العامة، المديرية العامة للتخطيط العمراني، الخطة الهيكلية لمحافظة بابل، تقرير مسودة الخطة الهيكلية - المرحلة الرابعة، 2010، ص5-21.

- خلاصة الفصل الثاني

نستنتج مما تم دراسته من الخصائص الطبيعية لمدن منطقة لدراسة ان معظمها يمكن اعتبارها عوامل مساعدة لنجاح عملية التنمية الحضرية في جميع المدن المدروسة، بل تعد رافداً مهماً للتنمية الحضرية والمكانية في منطقة الدراسة، حيث الموقع الجغرافي المهم للمدن المدروسة واتصالها مع اكثر من مركز حضري اخر بشبكة من طرق النقل التي تستخدم في التنقل والتبادل التجاري وتسويق المنتجات الصناعية والزراعية بين تلك المدن وغيرها من المدن المرتبطة بها، ناهيك عن مقومات السطح التي تتصف بالانبساط وعدم التعقيد، مما يسهل من عمية تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الاقتصادية والعمرانية والخدمية دون عوائق طبيعية، ويسهل ذلك من تنفيذ ومخططات واعمال التنمية الحضرية ببسر وبأقل تكلفة، وبالأخص مشاريع تحسين البيئة الحضرية كخدمات البنى التحتية وطرق النقل وانشاء المباني الخاصة بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والادارية وغيرها، فضلاً عن انشاء المشاريع الصناعية والاقتصادية التي تساهم في تحسين المستوى المعاشي لسكان المدينة وتوفير فرص عمل، كما انها تزيد من التأثير الوظيفي للمدينة في إقليمها، كما أن للأنشطة الزراعية التي تحيط بالمدن المدروسة لا يمكن اغفال دورها واهميتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن في حالة الالتفات لها من قبل الجهات الحكومية ودعمها وتنميتها اقتصادياً وبشرياً واجتماعياً وصحياً وتعليمياً، ان تنعكس ايجابيات ذلك الاهتمام على المدينة نفسها، وذلك من خلال استثمار الاراضي الصالحة للزراعة وزيادة مساحتها لإنتاج محاصيل زراعية متنوعة منها المحاصيل الصناعية، فضلاً عن انشاء مشاريع صناعية تعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية كعامل التعليل ومشتقات الحليب ونتاج العسل وتصدير الاسماك وما إلى ذلك من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الزراعي في محافظة بابل عموماً. ولتنمية القطاع الزراعي ودعمه انعكاسات ايجابية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف، منها تحسين مستواهم الاقتصادي وتخلي الكثير منهم عن فكرة ترك الارض الزراعية والانتقال إلى الإقامة في المدينة، لذا يمكن لنا القول ان مقومات المسرح الجغرافي الطبيعية لمدن منطقة الدراسة هي بالحقيقة تشكل جانب ايجابي لصالح التنمية الحضرية بكل اتجاهاتها، وان سكان مدن منطقة الدراسة في اغلبها تعد لصالح التنمية الحضرية في تلك المدن، حيث اعداد السكان المتواضعة نسبياً في مدن منطقة الدراسة، هي لا تشكل عائقاً امام مشاريع التنمية الحضرية بالوقت الحاضر، أي ان فرصة تحسين نوعية الحياة لديهم متاحه، وتخطيط احياء سكنية جديدة مخططة ومجهزة بالاحتياجات الأساسية هي مهمة ممكنة لإقامة السكان القادمين للمدينة ومنع انتشار السكن العشوائي، إلا أنه في حقيقة الامر يمكن ان نعد تدني الحجم السكاني لمدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) حالة ضعف في جذب الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، فغالباً تبحث تلك المشاريع عن قوى بشرية تحيط بها ليكونوا سوقاً لتصرف المنتجات والخدمات من جهة ومن جهة أخرى يشكلون قوى عاملة، كما أن تفوق الفئة العمرية النشطة اقتصادياً في جميع مدن منطقة الدراسة هو مؤشر آخر على وجود القوة البشرية المشغلة لمشاريع التنمية الصناعية والاقتصادية في المدن، كما نستنتج من تصاعد أعداد سكان الحضر في هذه المدن هو بحد ذاته دافع كبير لاتباع استراتيجية تنموية لتلك المدن، في محاولة لتلبية احتياجات السكان الحاليين وفي المستقبل، إذ لا بد من ان يصاحب نمو السكان وزيادة احجام المدن، نمو وتحسين الخدمات والمتطلبات التي تقدمها المدينة والتي تتسم بالوقت الحاضر بالضعف وضعف كفاءتها.

الفصل الثالث

خصائص ومؤشرات التنمية

الحضرية في مراكز أفضية محافظة

بابل

تمهيد

يتناول هذا الفصل فحص وتحليل مؤشرات وخصائص التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، ويتكون من ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول إظهار مؤشرات الخصائص الاجتماعية لسكان منطقة الدراسة كحجم الأسرة والحالة التعليمية لرب الأسرة وحجمها وما إلى ذلك، في حين عرض المبحث الثاني ناقش مؤشرات وخصائص الوظيفة السكنية كحجم المساكن وعدد طوابق البناء وعمر المسكن وما إلى ذلك، اما المبحث الثالث فانه درس مؤشرات وخصائص الخدمات الحضرية في منطقة الدراسة، كالخدمات التعليمية والبلدية والصحية والترفيهية، ويهدف هذا الفصل إلى بيان مؤشرات التنمية الحضرية وتباينها المكاني بين مدن منطقة الدراسة، وبيان المؤشرات ذات المستوى الضعيف والتي تحتاج إلى تحسين وتطوير لرفع مستواها الخدمي للسكان والبيئة الحضرية في منطقة الدراسة، إذ ان لقياس المؤشرات التنموية أهداف او مستويات محددة، تشير من خلالها إلى المخاطر المستقبلية التي يمكن ان تواجهها المدينة، كما تعد المؤشرات مفيدة لمجموعة واسعة من الأغراض بل أصبحت على نحو متزايد من متطلبات الدعوة والعمل والمساءلة على المستوى الدولي لتطوير وتنمية المدن، وهي العملية التي يستخدمها واضعو السياسات للحصول على فهم أفضل لموضوع قد يكون جديدًا او غير موثق جيدًا ضمن البيئة الحضرية، وبالتالي زيادة احتمالية التدخلات لمعالجة هذا الموضوع .

المبحث الاول

مؤشرات خصائص الأسرة في منطقة الدراسة

اولاً: حجم الأسرة

أن لمعرفة عدد أفراد الأسرة في المسكن له اهمية كبيرة في الدراسات الاجتماعية والانسانية ومنها الدراسات الجغرافية، لأنها تعطينا مؤشراً عن مدى تزامم الأسرة في المسكن والتنبؤ بمقدار الحاجة السكنية للمدينة مستقبلاً، وفي هذه الدراسة وبناءً على ما توصلت اليه نتائج الاستبيان في منطقة الدراسة فقد تم تصنيف الأسر حسب عدد أفراد اسرتها إلى فئات محددة وهي كما موضحة في جدول (16)، ويلاحظ من جدول (16) أن مؤشر الفئة الثانية التي يتراوح عدد أفراد أسرتها بين (4-7 أفراد) قد سجلت النسبة الأعلى في عموم منطقة الدراسة، بنسبة بلغت (51%) وبعدها أسر بلغت (776) أسرة من مجموع الأسر الممسوحة ميدانياً، ويمكن أن نعزو سبب ارتفاع هذه الفئة إلى طبيعة المجتمع الحضري ونظرته إلى حجم الأسرة، فهو يميل إلى تقليل عدد افراد الأسرة لدوافع اقتصادية واجتماعية لدى رب الأسرة، وتسود هذه النظرة بشكل اكثر وضوحاً لدى المجتمعات التي قطعت اشواطاً طويلة في التحضر، في حين تقل حدة هذه النظرة لدى المجتمعات حديثة التحضر أو انها مازالت متأثرة في الحياة الريفية والقبلية التي تشجع على الإنجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة، أما بالمرتبة الثانية فقد شغلها الفئة الثالثة التي يتراوح عدد أفراد أسرتها بين (8 أفراد فأكثر) بنسبة بلغت (35,5%) وبعدها أسر بلغت (541) أسرة، ينظر شكل (8)، وهو مؤشر على تأثر الكثير من الأسر بالعرف السائد في الحياة الريفية، كما انه بصورة عامة جزء من المجتمع العربي الذي تسود فيه العادات التي تشجع على زيادة عدد أفراد الأسرة، زيادةً على أن الدين الاسلامي يدعو إلى الانجاب وزيادة عدد أفراد الأسرة ايضاً، ويمكن اضافة سبب اخر لارتفاع هذه النسبة، وهو الاثار غير المباشرة لظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، إذ كلما كانت المدينة اكثر جذباً للمهاجرين من سكان الريف للاستقرار فيها، كلما كانت هذه المدينة اكثر عرضه لتغيير بعض سمات وخصائص المجتمع الحضري فيها - مثل مدينة الحلة على

سبيل المثال لا الحصر- فإن ارتفاع عدد المهاجرين بشكل كبير في مدينة ماء، سيكون تأثيرهم في تغير بعض السمات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية في المدينة أكثر وقعاً وقوة في التأثير، من خلال نقلهم لسمات وخصائص المجتمع الريفي ومحاولة تطبيقها او نسخها في بيئتهم الحضرية الجديدة بقصد أو بدون قصد، ومن تلك المظاهر هو التشجيع على الانجاب وزيادة أعداد أفراد الأسرة، وسنرى في المستقبل مدن عدة- ومنها مدن منطقتي الدراسة- قد تغيرت أو تبدلت فيها الكثير التقاليد والاعراف السائدة في الحياة الحضرية سابقاً بفعل تأثير الهجرة من الريف إلى المدينة، أما مدينة الهاشمية فهي الأخرى قد جاءت الفئة التي يتراوح عدد أفراد أسرتها بين (8 أفراد فأكثر) بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت (49,7%) وبعدها أسر بلغت (91) أسرة، ينظر جدول (16)، وهي نسبة مرتفعة ويرجع ذلك إلى الأسباب السالفة الذكر اعلاه، في حين جاءت بالمرتبة الثانية فئة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (4-7 أفراد) وبنسبة بلغت (35%) وبعدها أسر بلغت (64) أسرة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت فئة الأسر التي يتراوح عدد أفراد اسرتها بين (1-3 أفراد) بنسبة بلغت (15,3%) وبواقع (28) أسرة، ينظر شكل (8).

جدول (16)

مؤشر فئات حجم الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	الحلة		الهاشمية		المحاويل		المسيب		المجموع	%
		عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%		
1	3-1 أفراد	145	13,8	28	15,3	8	10,5	24	11,3	205	13,5
2	7-4 أفراد	599	57,1	64	35	32	42,1	81	38	776	51
3	8 أفراد فأكثر	306	29,1	91	49,7	36	47,4	108	50,7	541	35,5
4	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

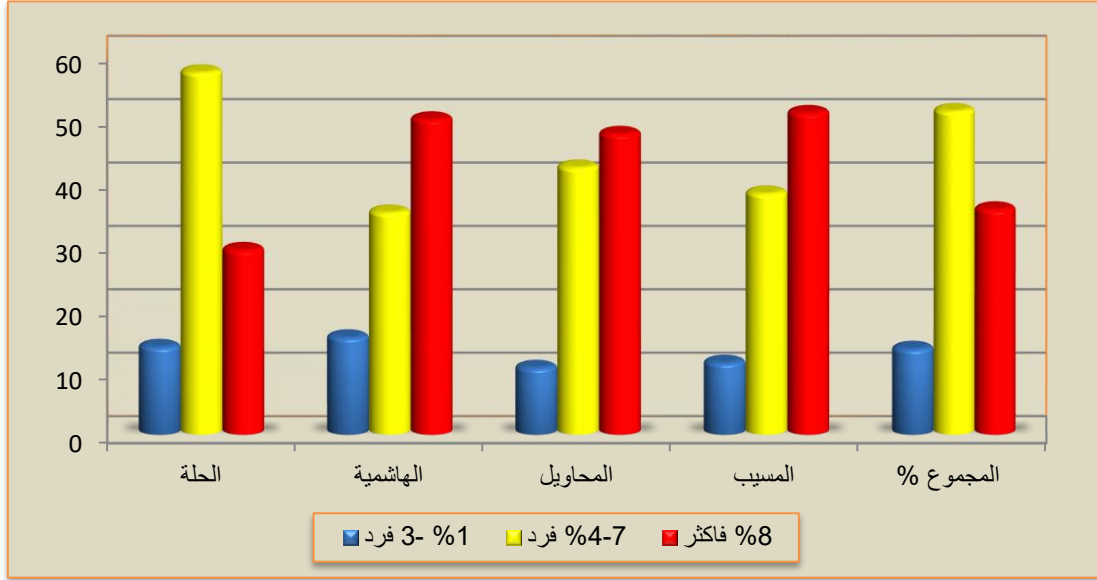
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

أما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول (16) أن في مدينة الحلة سجلت فئة الأسر المتوسطة الحجم (7-4 فرد) النسبة الأعلى، إذ بلغت نسبتها (57,1%) وبعدها أسر بلغت (599) أسرة، في حين جاءت بالمرتبة الثانية فئة الأسر الكبيرة (8 أفراد فأكثر) بنسبة بلغت (29,1%) وبعدها أسر بلغت (306) أسرة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة الأسر الصغيرة (3-1 فرد)، إذ بلغت نسبتها نحو (13,8%) وبعدها أسر بلغت (145) أسرة، أما في مدينة الهاشمية فهي الأخرى سجلت فئة الأسرة الكبيرة النسبة الأعلى بنسبة بلغت (49,7%) وبواقع (91) أسرة، في حين شغلت فئة الأسر المتوسطة (7-4 أفراد) المرتبة الثانية بنسبية بلغت (35%) وبعدها أسر بلغت (64) أسرة، واخيراً جاءت فئة الأسر الصغيرة (3-1 أفراد) بنسبة بلغت (15,3%) وبواقع (28) أسرة، وفي مدينة المحاويل فأنها أيضاً سجلت فئة الأسر الكبيرة (8 أفراد فأكثر) النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (47,4%) وبواقع (36) أسرة، إذ لا تختلف خصائص المجتمع الحضري كثيراً عن الخصائص باقي مدن منطقة الدراسة حيال ارتفاع التشجيع على زيادة أفراد الأسرة، وتلتها بالمرتبة الثانية فئة الأسر المتوسطة الحجم التي يتراوح عدد أفراد اسرتها بين (7-4 أفراد) بنسبة بلغت (42,1%) وبعدها أسر بلغت (32) أسرة، وبالمرتبة الأخيرة جاءت فئة الأسر الصغيرة التي يتراوح عدد أفراد اسرتها بين (3-1 أفراد) وبنسبة بلغت (10,5%) وبواقع (8) أسر فقط، ينظر جدول (16)، كما شهدت مدينة المسيب هي الأخرى

تسجيل فئة الأسر (8 أفراد فاكتر) النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (7،50%) وبواقع (108) أسرة، تلتها فئة (4-7 أفراد) بنسبة بلغت 38% وبواقع (81) أسرة، ثم فئة (1-3 أفراد) بنسبة بلغت (3،11%) وبعدها (24) أسرة.

شكل(8)

مؤشر فئات حجم الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)



المصدر: بيانات جدول (16).

ثانياً: مؤشر عدد الأسر في المسكن

إحدى سمات وخصائص الأسرة في المجتمع الحضري انه تميل في الغالب للاستقلال في مسكن منفرد خاص بها، لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، أو ما يتعلق منها بالرغبة الشخصية، فضلاً عن العلاقة بين مساحة المسكن وعدد غرف النوم التي يمتلكها وبين عدد الأسر في المسكن الواحد، ويلاحظ من جدول (17)، أن اعلى نسبة في منطقة الدراسة قد سجلته المساكن التي يعيش فيها أسرة واحدة، بنسبة بلغت (43،6%) وبعدها مساكن بلغ (663) مسكن، وهو مؤشر على توجه اغلب الأسر في المدينة إلى الاستقلالية في مسكن خاص بها وكما اشرنا إلى ذلك مسبقاً، مما يزيد من الطلب على المساكن في المدينة، ويسبب ذلك ارتفاع اسعار العقار بسبب قلة المعروض من المساكن وبالمقابل ارتفاع الطلب عليه، مما يزيد من تكاليف السكن الجديد، إذ يجب ان تكون الأسرة قادرة اقتصادياً على ان تستقل بمسكن خاص بها، وفي حال عدم قدرتها على امتلاك مسكن خاص بها، فأنها تلجأ إلى ايجار المسكن، وكل ذلك يضيف تكاليف اقتصادية اكثر على كاهل الأسرة ويجعلها عاجزة عن تلبية الكثير من احتياجاتها الضرورية للحياة، وجاءت بالمرتبة الثانية المساكن التي يقيم فيها (أسرتان فقط) وبنسبة بلغت(26،4%) وبواقع (402) مسكن، تلتها المساكن التي (ثلاث أسر) وبنسبة بلغت (15،4%) وبعدها مساكن (234) مسكن، ثم اخيراً المساكن التي يعيش فيها اكثر من ثلاث أسر وبنسبة بلغت (14،7%) وبواقع (223) مسكن، ينظر شكل (9)، ويلاحظ أنها نسبة قليلة جداً، ويعود ذلك إلى ضعف الرغبة لدى اغلب الأسر أن تعيش في مسكن متعدد الأسر، أما على مستوى الوحدات الادارية، فيلاحظ من جدول (17)، أنه في مدينة الحلة قد سجلت المساكن التي تقيم فيها أسرة واحدة النسبة الاعلى في

المدينة، إذ بلغت نسبتها (46,5%) وبعدهد مساكن بلغ (488) مسكن، ويمكن أن نعزو ارتفاع تلك النسبة إلى التوجه العام للأسرة في المجتمع الحضري بتفضيل الاستقلالية في مسكن خاص بها، وقد اشرنا سابقاً إلى أن ذلك يعود لدوافع اجتماعية واقتصادية أو لرغبة شخصية أو لصغر مساحة المسكن، في حين بلغت أقل نسبة للمساكن التي تعيش فيها أكثر من ثلاث أسر بنسبة بلغت (14%) وبواقع (147) مسكن، ينظر جدول (17).

جدول (17)

مؤشر عدد الأسر في المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	عدد الأسر في المسكن	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	اسرة واحدة	488	46,5	62	33,9	32	42,1	81	38
2	اسرتان	302	28,7	30	16,3	17	22,4	53	24,9
3	ثلاث اسر	113	10,8	55	30,1	19	25	47	22,1
4	اكثر من ثلاث اسر	147	14	36	19,7	8	10,5	32	15
5	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

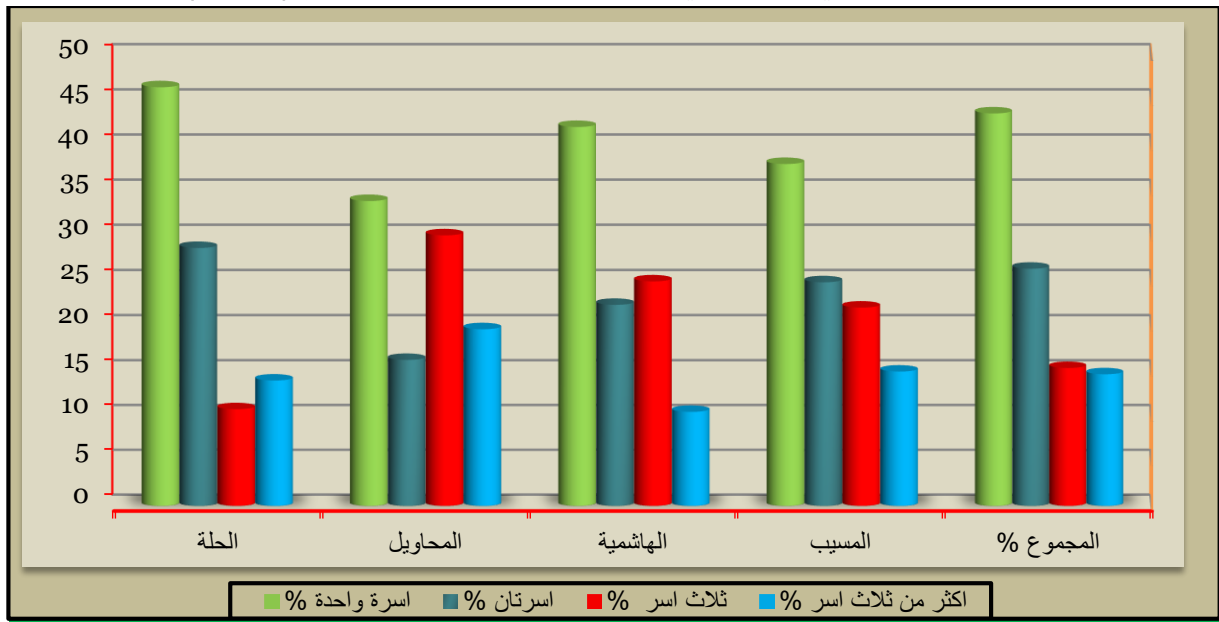
المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

وجاءت بالمرتبة الثانية نسبة المساكن التي تحوي اسرتين بنسبة بلغت (28,7%) وبعدهد أسر بلغت (302) أسرة، تلتها المساكن التي تعيش فيها (اكثر من ثلاث أسر) بنسبة بلغت (14) أسرة وبعدهد مساكن (147) مسكن، أما في مدينة الهاشمية فأنها سجلت المساكن التي تعيش فيها أسرة واحدة النسبة الاعلى ايضاً، بنسبة بلغت (33,9%) وبعدهد مساكن بلغت (62) مسكن، وذلك تماشياً مع طبيعة الأسرة في البيئة الحضرية الباحثة في الغالب عن الاستقلالية في مسكن خاص بها، وفي ذلك اشارة إلى تحسن المستوى الاقتصادي للسكان في المدينة، أما أقلها فسجلته المساكن التي تعيش فيها (أسرتان) بنسبة بلغت (16,3%) وبعدهد مساكن بلغت (30) مسكن، وبالمرتبة الثانية جاءت المساكن التي يعيش فيها (ثلاث اسر) بنسبة بلغت (30,1%) وبعدهد مساكن بلغت (55) مسكن، تلتها المساكن التي يشغلها (أربع أسر فأكثر) بنسبة بلغت (19,7%) وبواقع (36) مسكن وكما مبين في جدول (17)، وفي مدينة المحاويل هي الاخرى سجلت فيها المساكن التي تعيش فيها اسرة واحدة النسبة الاعلى، فبلغت نسبتها (42,1%) وبعدهد مساكن بلغت (32) مسكن، في حين أقلها بلغت (10,5%) وبعدهد مساكن بلغ (8) مساكن فقط، وتمثلت بالمساكن التي تعيش فيها (أربع أسر فاكثراً)، وهي مساكن غالباً تكون بمساحة كبيرة أو انها متعددة الطوابق وغرف النوم، وفي المرتبة الثانية جاءت المساكن التي يعيش فيها (ثلاث أسر) وبنسبة بلغت (25%) وبعدهد مساكن بلغت (19) مسكن، وفي بالمرتبة الثالثة جاءت المساكن التي تعيش فيها (أسرتان) بنسبة بلغت (22,4%) وبعدهد مساكن بلغت (17) مسكن، اما في مدينة المسيب ايضاً سجلت المساكن التي يعيش فيها اسرة واحدة اعلى النسب، إذ بلغت (38%) وبعدهد مساكن بلغت (81) مسكن، في حين بلغت أقل النسب للمساكن التي تعيش فيها (أربع أسر فاكثراً) بنسبة بلغت (15%) وبعدهد مساكن

بلغ (32) مسكن. وبالمرتبة الثانية جاءت المساكن التي تعيش فيها (اسرتان فقط) بنسبة بلغت (24,9%) وبعدها مساكن بلغ (53) مسكن، تلتها المساكن التي تعيش فيها (ثلاث أسر) بنسبة بلغت (22,1%) وبعدها مساكن بلغت (47) مسكن، ينظر جدول (17)، ومن كل هذا نجد أن التوجه العام للسكن في منطقة الدراسة هو استقلالية الأسرة في مسكن خاص بها، مما يعني لا بد من وجود مساكن جديدة تضاف إلى الرصيد السكني في كل مدينة لاستيعاب الطلب على السكن من قبل الأسر الباحثة عن سكن مستقل بها، وبعد ارتفاع الطلب على العقار اضطر الكثير إلى السكن في الأحياء غير الرسمية وفي الأراضي الزراعية التي انضمت عنوةً إلى المدينة من قبل مالكيها بعد تقسيمها إلى قطع أراضي سكنية مخططة وبيعها.

شكل (9)

مؤشر تعدد الأسر في المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (17).

ثالثاً: مؤشر عمل رب الأسرة

وتعد واحدة من المؤشرات المهمة للكشف عن الحاجة الاقتصادية والاجتماعية لسكاني المدينة، أن تباين المهن التي يزاولها سكان المدينة، ينعكس على تباين الدخل التي يحصلون عليها، التي يعد نقصها سبباً رئيساً وراء مشكلة توفير السكن⁽¹⁾، وهو مؤشر مهم للدلالة على مستوى الدخل الشهري والمستوى المعاشي للأسرة، يلاحظ من جدول (18) أن الغالبية العظمى من أرباب أسر عينة الدراسة في عموم منطقة الدراسة هم (موظفين في لقطاع الحكومي) وبنسبة بلغت (47,1%) وبواقع (717) أسرة، وقد يشير ذلك إلى تحسن المستوى الاقتصادي لغالبية تلك الأسر بشكل يمكن أن يساعدها في تلبية معظم الاحتياجات الضرورية للأفراد الأسرة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التي تتعلق بالقدرة الاقتصادية للأسرة مثل (عدد أفراد الأسرة، أسعار السلع والخدمات، مقدار المرتب الشهري، ملكية المسكن، وما إلى ذلك)، ويمكن ايعاز ارتفاع هذه النسبة إلى التوجه العام لأفراد المجتمع للتعيين في

(1) تشارلز إيرمز ، المدينة ومشاكل الاسكان ، ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، 1964، ص55

الدوائر الحكومية ، لضعف فرص العمل المتوفرة وتدني مساهمة القطاع الخاص من شركات و مشاريع صناعية وخدمية في توفير فرص عمل مناسبة للسكان في المدن، وجاءت بالمرتبة الثانية من كان عملهم بصفة (كاسب أو أعمال حرة) وبنسبة بلغت (19,4%) وبواقع (295) أجاية، ينظر جدول (18)، إذ تستطيع تلك الأسر أن تسد جزء من متطلباتها الضرورية للأفراد الأسرة من خلال العمل في اعمال حرة في الاسواق.

جدول (18)

مؤشر عمل رب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	الحلة		الهاشمية		المحاويل		المسيب		المجموع	%
		عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%		
1	موظف حكومي	487	46,4	95	51,9	36	47,4	99	46,5	717	47,1
2	كاسب/ اعمال حرة	208	19,8	37	20,2	16	21,1	34	15,9	295	19,4
3	متقاعد	157	15	13	7,1	7	9,2	21	9,9	198	13
4	موظف قطاع خاص	104	9,9	4	2,2	3	3,9	13	6,1	124	8,1
5	طالب	73	6,9	16	8,7	8	10,5	19	8,9	116	7,7
6	باحث عن عمل	21	2	18	9,8	6	7,9	27	12,7	72	4,7
7	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

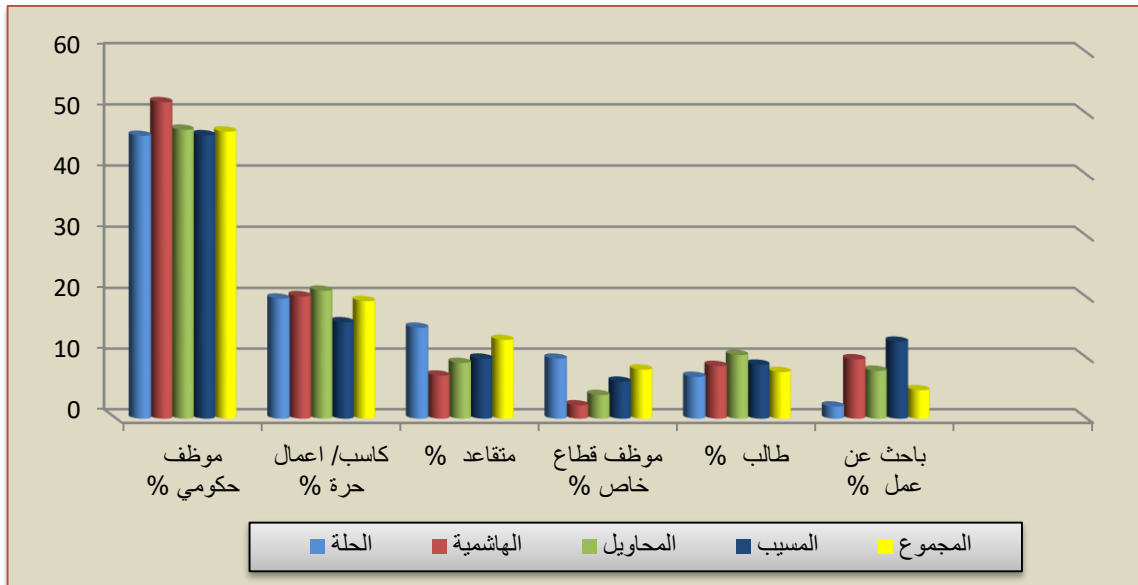
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

وجاءت بالمرتبة الثالثة الأسر التي يكون رب الأسرة فيها (متقاعد) بنسبة بلغت (13%) وبواقع (198) أسرة، ليستطيع من خلاله الدخل الشهري الذي يحصل عليه سد جزء من احتياجات الأسرة، في حين جاءت بالمرتبة الرابعة الأسر التي يعمل رب الأسرة فيها بصفة (موظف في القطاع الخاص) بنسبة بلغت (8,1%) وبعدها اجابات بلغت (142) اجابة، ويلاحظ تدني مساهمة القطاع الخاص المتمثل بالشركات والمشاريع الصناعية والخدمية في منطقة الدراسة في توفير فرص عمل لسكان منطقة الدراسة، ويمكن ان نعزو ذلك إلى ضعف قدرة او تلكؤ الحكومات المحلية في منطقة الدراسة على توفير بيئة استثمارية آمنة وجاذبة لرأس المال والمشاريع الصناعية، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي المتبعة ضد اصحاب المشاريع الخدمية والصناعية في منطقة الدراسة، وفي المرتبة الخامسة جاءت الأسر التي يكون رب الأسرة فيها (طالب) وبنسبة بلغت (7,7%) وبعدها أسر (116) أسرة، ينظر شكل (10)، وقد يعتمد هؤلاء على أفراد الأسرة الآخرين الذين يعيش معهم في تأمين احتياجاته، واخيراً بلغت نسبة (الباحثين عن عمل /او لا يعمل) نحو (4,7%) وبعدها أسر بلغت (72) أسرة، ينظر جدول (18)، وهي أقل النسب، إذ تتمثل جزء من هذه العينة بالأفراد المعاقين أو كبار السن الغير قادرين على العمل أو من النساء ايضاً مما يؤثر على المستوى المعيشي للأسرة.

أما على صعيد الوحدات الادارية فيلاحظ في مدينة الحلة أن أعلى نسبة سجلتها من يكون أرباب اسرهم بصفة (موظف حكومي) بنسبة بلغت (46,4%) وبعدها اجابات بلغت(487) أسرة، ينظر جدول(18)، وهو مؤشر جيد يساعد على تحسن الظروف المعيشية للسكان ويزيد من قدرتهم على تلبية متطلباتهم المختلفة، اما أقلها فتمثلت بـ (باحث عن عمل أو لا يعمل) وبنسبة بلغت (2%) وبواقع (21) اسرة، وكما مبين في جدول (18)، ويمكن ارجاع ذلك إلى قلة فرص العمل او انهم كبار السن او معاقين او من النساء الغير قادرات على العمل، وقد يؤثر ذلك على مستواهم المعاشي وقدرتهم على توفير متطلباتهم الأساسية، كما شغلت نسبة من هم بصفة (كاسب او اعمال حرة) المرتبة الثانية بنسبة بلغت (19,8%) وبعدها اجابات بلغت (208) اجابة، إذ تمتاز مدينة الحلة بوجود نشاط اقتصادي وفرص عمل تفوق باقي مدن منطقة الدراسة . كما بلغت نسب باقي اوضاع أرباب الأسر (متقاعد ، موظف قطاع خاص، طالب) نحو (15,9%، 9,9%، 6,9%) توالياً ، وبواقع (104، 157، 73) أسرة.

شكل(10)

مؤشر عمل رب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر : بيانات جدول (18).

وبالنسبة لمدينة الهاشمية فهي الاخرى شهدت النسبة الأعلى لأرباب الأسر التي تمارس مهنة (موظف حكومي) بنسبة بلغت (51,9%) وبعدها أسر بلغت (95) أسرة، وينعكس ارتفاع تلك النسبة على تحسن المستوى المعاشي للسكان بوجود مصدر دخل ثابت لهم، وأقلها سجلتها نسبة (موظف قطاع خاص) بنسبة بلغت (2,2%) وبعدها اسر بلغت (4) أسر فقط، وجاءت بالمرتبة الثانية مهنة (كاسب أو اعمال حرة) بنسبة بلغت (20,2%) وبواقع (37) أسرة، في حين بلغت نسب باقي اوضاع أرباب أسر مجتمع الأسر (باحث عن عمل أو لا يعمل ، طالب، متقاعد) نحو (9,8%، 8,7%، 7,1%) توالياً وبواقع (18، 13، 16) اسرة، وكما مبين في جدول (18)، كما شهدت مدينة المحاويل ارتفاع نسبة من هم بمهنة (موظف حكومي) بنسبة بلغت (47,4%) وبعدها اسر بلغت (36) اسرة، في حين أقل نسبة تمثلت بمن هم بصفة (موظف قطاع خاص) بنسبة بلغت (3,9%) وبعدها أسر بلغت (3) فقط، وهي نسبة قليلة جداً ويعزو ذلك إلى ضعف أنشطة القطاع الخاص المتمثل بوجود الشركات والمؤسسات التجارية الكبيرة والصناعية والاقتصادية، إذ لا تختلف ظروف مدينة المحاويل عن باقي مدن منطقة

الدراسة بالنسبة لنشاط القطاع الخاص، وشغلت المرتبة الثانية أرباب الأسر التي تعمل بصفة (كاسب أو اعمال حرة) بنسبة بلغت (21،1%) وبعدها أسر بلغت (16) أسرة فقط، ينظر شكل (12)، في حين بلغت الأسر التي يكون رب الأسرة فيها بصفة (طالب) نحو (10،5%) وبواقع (8) أسر فقط، أما باقي نسب اوضاع أرباب اسر مجتمع الدراسة (متقاعد، باحث عن عمل او عاطل عن العمل) فأنها سجلت نسب (9،2%، 7،9%) توالياً وبواقع (7،6) اسر على التوالي ايضاً، وفي مدينة المسيب يلاحظ من جدول (18) أن أعلى نسبة سجلتها أرباب الأسر الذين يعملون بصفة (موظف حكومي) بنسبة بلغت(46،5%) وبواقع (99) اسرة من مجتمع الدراسة في المدينة، في حين أقلها سجلتها نسبة من يعمل بصفة (موظف قطاع خاص)، إذ بلغت نسبتهم (6،1%) وبواقع (13) أسرة، ويرجع ذلك لقلّة وجود شركات او مؤسسات قطاع خاص في المدينة، وجاءت بالمرتبة الثانية نسبة من يعملون بصفة (كاسب أو أعمال حرة) بنسبة بلغت (15،9%) وبواقع (34) أسرة، ينظر جدول (18)، ويعملون هؤلاء في اسواق المدينة او الاعمال التجارية وباقي الانشطة الاخرى داخل المدينة أو خارجها، في حين جاءت بالمرتبة الثالثة من هم بصفة (باحث عن عمل أو لا يعمل) بنسبة بلغت (12،7%) وبواقع (27) أسرة من مجتمع الدراسة، كما جاءت نسبة من هم بصفة (التقاعد) بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (9،9%) وبعدها أسر بلغت (21) اسرة، تلتها الأسر التي يكون رب الأسرة فيها (طالب) أي مازال لم يكمل دراسته، وبلغت نسبتهم نحو (8،9%) وبعدها اسر بلغت (19) اسرة، ينظر جدول (18).

رابعاً: مؤشر الحالة التعليمية لرب الأسرة

يعد التعليم أحد أكثر الطرق فعالية التي يمكن للوالدين منها رفع دخل أسرهم، وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وتوفير متطلباتهم المختلفة، وهناك أدلة واضحة على أن التحصيل التعليمي العالي يرتبط بارتفاع الدخل للأسرة، فالتعليم والمعرفة يعززان قدرة الفرد على تحسين فرص حياته في ايجاد فرص عمل، ويساهم في الحد من الفقر، كما أنها تساعد في فهم واعتماد أفكار وتقنيات جديدة في مجالات أخرى مثل الصحة والتغذية وتحديد حجم الأسرة، مما يساهم في تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فقد اشارة نتائج الدراسة الميدانية في منطقة الدراسة إلى أن اصحاب التحصيل (الجامعي /معهد) يشكلون النسبة الاعلى من أرباب الأسر في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتهم (46،6%) وبواقع (709) فرد، وأن ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى انتشار المؤسسات الجامعية والمعاهد التقنية والطبية في عموم البلد، مما سمح لعدد كبير من السكان الدراسة فيها، أما أقل نسبة فتعود لأرباب الأسر الذين ليس لديهم تحصيل دراسي (اعدادي - مهني) وبنسبة بلغت (6،1%) وبواقع (93) فرد، ينظر جدول (19)، وبالمرتبة الثانية جاءت نسبة أرباب الأسر الذين اكملوا دراسة (المتوسطة) بنسبة بلغت (13،7%) وبواقع (208) فرد، وكما مبين في جدول (19)، وأن جزء كبير من اسباب ارتفاع هذه النسبة قد يعود للظروف الاقتصادية التي مر بها البلد ابان فرض الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن الماضي، وانعكاساته السلبية على الحالة المعيشية للأسرة العراقية بصورة عامة، وقد اجبرت تلك الظروف الكثير من الأفراد إلى ترك دراستهم والبحث عن عمل لزيادة دخل الأسرة، تلتها بالمرتبة الثالثة نسبة أرباب الأسر الذين اكملوا الدراسة الابتدائية، بنسبة بلغت (10،1%) وبعدها اسر (154) اسرة، وفي الغالب يعمل هؤلاء في اعمال حرة أو بأجور يومية، ويعاني الكثير منهم من تدني مستوى الدخل الشهري ومشاكل في ظروف سكنه، وفي المرتبة الرابعة أرباب الأسر الذين اكملوا الدراسات العليا، بنسبة بلغت (9%) وبواقع (137) فرد، ينظر جدول (19)، وهم في الغالب يعيشون في ظروف

سكن جيدة ومستوى رعاية صحية وتعليمية افضل لارتفاع مستوى دخلهم الشهري. تلتها نسبة أرباب الأسر الذين (يقرأ ويكتب) بنسبة بلغت (8,3%) وبواقع (127) فرد.

جدول (19)

مؤشر الحالة التعليمية لرب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	الحلة		الهاشمية		المحاويل		المسيب		المجموع	%
		عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%	عدد الأسر	%		
1	لا يقرأ ولا يكتب	62	5,9	9	4,9	5	6,6	18	8,5	94	6,2
2	يقرأ ويكتب	89	8,5	10	5,4	6	7,9	22	10,3	127	8,3
3	ابتدائي	106	10	12	6,6	8	10,5	28	13,1	154	10,1
4	متوسطة	156	14,9	25	13,7	11	14,5	16	7,5	208	13,7
5	اعدادي+ مهني	21	2	28	15,3	10	13,1	34	16	93	6,1
6	جامعي +معهد	544	51,8	61	33,3	32	42,1	72	33,8	709	46,6
7	دراسات عليا	72	6,9	38	20,8	4	5,3	23	10,8	137	9
8	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

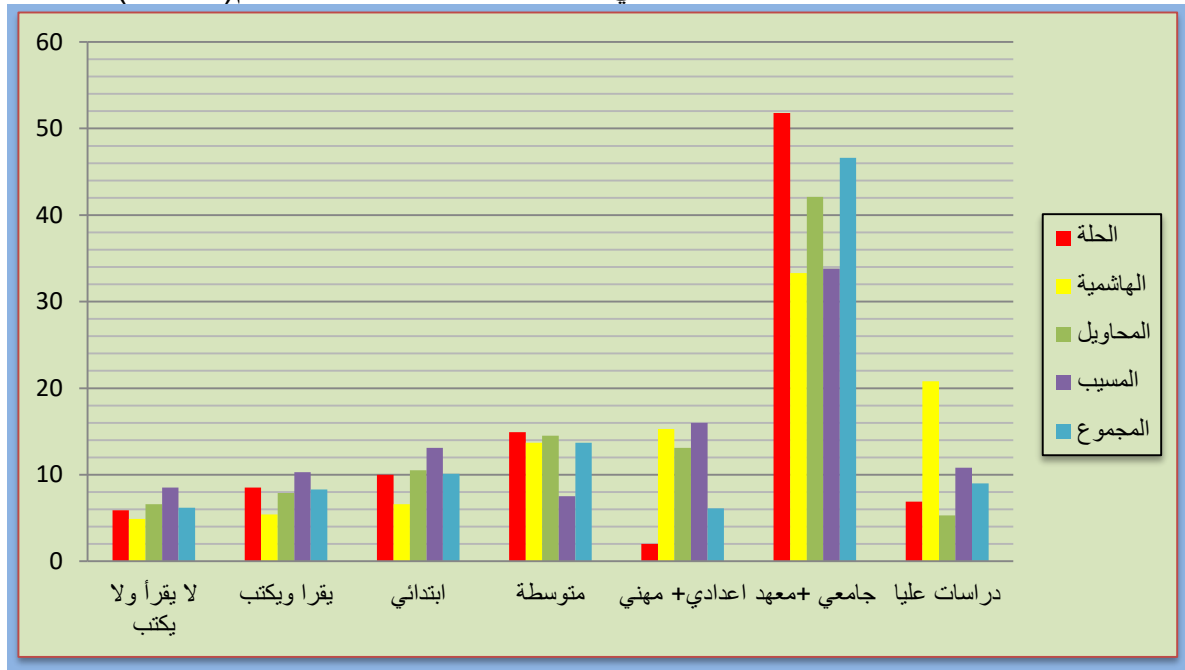
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

وبالمرتبة السادسة جاءت نسبة الاميين (لا يقرأ ولا يكتب) بنسبة بلغت (6,2%) وبعدهد أفراد بلغ(94) فرد، وكما واضح من الجدول (19)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة إلى حملات محو الامية في المجتمع العراقي في العقود الماضية من القرن الماضي وإلى الوقت الحاضر، إذ ساهمت تلك الحملات في تقليص اعداد الأميين من ابناء المجتمع العراقي بصورة عامة ومنطقة الدراسة خاصة، وفي كثير من الاحيان يؤثر انخفاض المستوى التعليمي على المستوى المعاشي للأسرة وذلك لانخفاض دخل رب الأسرة، أما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول (19) أنه في مدينة الحلة سجلت النسبة الاكبر لأرباب الأسر ذوي التحصيل (الجامعي-المعهد) بنسبة بلغت (51,8%) وبواقع (544) فرد، أما أقلها فبلغت نسبتها (2%) وبواقع (21) فرد، وهي تعود لذوي التحصيل الاعدادي أو المهني، وفي مدينة الهاشمية ايضاً سجل ذوي (التحصيل الجامعي-المعهد) النسبة الاعلى في المدينة، إذ بلغت نسبتهم (33,3%) وبواقع (61) فرد، وقد ساهم وضع المدينة الاقتصادي التي لا تتمتع بتوافر فرص عمل إلى دفع اغلب الأسر ابناءها لإكمال دراستهم الجامعية لزيادة فرص الحصول على وظيفة حكومية وضمنان مصدر دخل لهم، يساعدهم في ذلك قرب مدينة الهاشمية من بعض المؤسسات التعليمية في مدينة الحلة والمدن الاخرى في محافظة بابل وخارجها مثل (جامعة بابل، المعهد التقني/المسيب، معهد ابي غرق، جامعة واسط، جامعة الديوانية)، اما أقلها فسجلتها نسبة الأميين بنسبة بلغت (4,9%) وبواقع (9) فرد، ينظر شكل (11).

وبالنسبة لمدينة المحاويل هي الاخرى سجلت الأسر التي يكون أرباب اسرهم من ذوي التحصيل (الجامعي - معهد) النسبة الاعلى، إذ بلغت (42،1%) وبواقع (32) فرد، وفي الغالب يكون مستواهم المعاشي افضل من الفئات التي دونهم في التحصيل الدراسي، مع افتراض انهم يعملون في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وبلغت أقل نسبة (3،5%) وبعدها أفراد بلغ (4) فقط، وتعود تلك النسبة للذين اكملوا الدراسات العليا، أما في مدينة المسيب فهي لا تختلف عن المدن الاخرى في منطقة الدراسة إذ سجلت نسبة ذوي التحصيل الجامعي النسبة الاعلى، بعد ان بلغت (33،8%) وبعدها أفراد بلغ (72) فرد، وبلغت أقل نسبة لذوي التحصيل (المتوسطة)، إذ بلغت (7،5%) وبواقع (16) فرد.

شكل (11)

مؤشر الحالة التعليمية لرب الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (19)

خامساً: مؤشر الحراك السكاني

عادة تؤثر ظاهرة الحراك السكاني في المدينة على تغيير بعض الخصائص السكانية في الحي السكني، كما تؤثر ظاهر الهجرة على حجم سكان المدينة لدرجة تغير حجمها العمراني بسبب اضافة مساكن جديدة للسكان القادمين اليها من مكان اخر، كما انه يزيد من الطلب على الخدمات الحضرية، فضلاً عن اضافة يد عاملة ماهرة في المدينة، وفي الحقيقة ان ذلك متوقف على مدى جاذبية المدينة للمهاجرين، كأن تتمتع المدينة بتوافر فرص العمل أو توافر الخدمات الضرورية غير المتوفرة في مدينة او منطقة اخرى، ويمكن التعرف على اهمية المدينة وجاذبيتها بين المدن الاخرى القريبة منها من خلال معرفة عمر الأسرة في المكان الذي تقيم فيه حالياً قبل فترة محددة، كان تكون قبل خمس سنوات او اكثر من الان، وبالنسبة لمنطقة الدراسة فتبين لنا من نتائج الاستبيان أن النسبة الأعلى تمثلت بالأسر التي تقيم في نفس المكان وبنسبة بلغت (65،8%) وبعدها اسر بلغت (1002) أسرة، وهو مؤشر على استقرار اغلب السكان لفترة طويلة في المكان الذي يقيم فيه، ويمكن نعزو ذلك إلى قلة التباين في الخصائص الاقتصادية والخدمية بين مدن منطقة الدراسة، إذ ما استثنينا مدينة الحلة التي تفوق باقي مدن محافظة

بابل في توافر فرص العمل والخدمات المتنوعة وان لم تكن بالمستوى المرضي تماماً لسكانها، في حين أقل النسب تمثلت بمن كانوا (يقيمون في مدينة خارج محافظة بابل) وبنسبة بلغت (3،3%) وبعدها أسر بلغت (50) أسرة فقط، ينظر جدول (20)، وهو مؤشر على ان مدن منطقة الدراسة غير جاذبة بشكل كبير للسكان القادمين من خارج المحافظة، لعدم تمتعها بالأنشطة الاقتصادية والخدمات التي تجذب السكان إليها من مختلف مناطق البلد، كما هو الحال في مدن (بغداد، كربلاء، النجف، البصرة، اربيل، السليمانية، دهوك) إذ كل منها يتمتع بالأنشطة الاقتصادية التي توفر فرص عمل، زيادةً على توافر الخدمات فيها بنسبة تفوق باقي المدن، وفي المرتبة الثانية سجلت الأسر القادمة من (مناطق ريفية) نسبة (16،9%) وبعدها أسر بلغت (257) أسرة، أن ارتفاع هذه النسبة هو بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في السنوات الاخيرة، بسبب تصاعد تأثير مشكلة شحة المياه على الانتاج الزراعي وقلة الانتاجية وعدم قدرتها على اعالة عدد كبير من السكان، لذا بدأ الكثير من سكان الريف باتخاذ قرار الهجرة إلى المدينة للاستفادة من الخدمات الموجودة في المدينة ويجاد فرصة عمل لضمان مصدر دخل للأسرة، كما بلغت نسبة من كانوا في (حي سكني اخر في المدينة نفسها، مدينة اخرى من محافظة بابل) نسبة (7%) لكل منهما وبعدها أسر بلغت (107، 106) توالياً، ينظر جدول (20)، إذ طالما تقل الفروق الاقتصادية والخدمات بين المدن المتجاورة فأنها تغني عن انتقال الأسرة من مدينة إلى اخرى.

أما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة، فيلاحظ من الجدول (20) أن اعلى نسبة سجلتها الأسر الساكنة في المكان نفسه دون تغيير في مدينة الحلة بنسبة بلغت (73،8%) وبعدها اجابات أسر بلغت (775) أسرة، في حين أقلها للأسر التي كانت تسكن في مدينة خارج محافظة بابل، بنسبة بلغت (1،8%) وبعدها أسر بلغت (19) أسرة فقط، وبالمرتبة الثانية جاءت الأسر التي كانت تسكن في مناطق ريفية بنسبة بلغت (14،5%) وبعدها أسر بلغت (152) أسرة، إذ ترتبط تلك النسبة بارتفاع او انخفاض وتيرة الهجرة من الريف إلى المدينة، خصوصاً وأن مدينة الحلة قد تفوق باقي المدن في المحافظة في توافر فرص العمل والخدمات لكونها المركز الاداري للمحافظة، كما بلغت نسبة الذين كانوا يسكنون في حي اخر بنفس المدينة (3،1%) وبواقع (33) أسرة، تلتها الأسر التي كانت تسكن في مدينة اخرى في محافظة بابل، بنسبة بلغت (6،8%) وبعدها أسر بلغت (71) أسرة، وأن ارتفاع اسعار العقار في المدينة قد اثر على قدرت بعض الأفراد للسكن فيها ، وان جزء منهم بدأ بالسكن بالمراكز الحضرية القريبة منها للاقتراب اكثر من المدينة والعمل فيها، مثل (ابي غرق، النيل، المحاويل) او في القرى الواقعة ضمن مركز قضاء الحلة ابرزها (عنانة، سنجار، الجمجمة، عوفي) بسبب انخفاض اسعار الاراضي فيها قياساً بالمدينة، وفي مدينة الهاشمية شغلت الأسر التي تسكن في المسكن نفسه منذ مدة طويلة المرتبة الاولى ايضاً، بنسبة بلغت (47،5%) وبواقع (87) أسرة، كما بلغت أقل نسبة للأسر التي كانت تسكن في مدينة اخرى خارج محافظة بابل، بنسبة بلغت (1،6%) وبواقع (3) أسر فقط، ينظر جدول (27)، ويرجع ذلك إلى ضعف قدرة مدينة الهاشمية على جذب السكان إليها من مدن اخرى، بسبب تدني مستوى الخدمات وصعوبة الحصول على فرصة عمل فيها، وبالمرتبة الثانية جاءت الأسر التي كانت تعيش في المناطق الريفية بنسبة بلغت (23،5%) وبواقع (43) أسرة من عينة الدراسة في المدينة، وبالمرتبة الثالثة جاءت نسبة الأسر التي كانت تسكن في مدينة اخرى ضمن محافظة بابل، إذ بلغت نسبتها (14،8%) وبعدها أسر بلغت (27) أسرة، تلتها الأسر التي كانت تسكن في حي اخر في المدينة نفسها، إذ بلغت نسبتها (12،6%) وبعدها أسر بلغت (23) أسرة، وكما مبين في شكل (12)، وأن انخفاض تلك النسبة يمكن أن نرجعه إلى قلت التباين في مستوى الخدمات بين احياء المدينة، كما يأتي الحراك السكاني هذا عند بعض الأسر التي تسكن بصفة مؤجر، ويكون الانتقال

بسبب قيمة الايجار أو الحالة العمرانية للمسكن وما إلى ذلك، وفي مدينة المحاويل هي الاخرى أظهرت نتائج الاستبيان أن النسبة العليا من أسر المجتمع المبحوث تسكن بالمكان نفسه منذ ما يزيد عن الـ (10) سنوات الماضية) بنسبة بلغت (53،9%) وبعدها أسر بلغت (41) أسرة، في حين أقلها تمثلت بالأسر التي كانت تسكن في مدينة اخرى في محافظة بابل، بنسبة بلغت (2،6%) وبواقع (2) أسرة فقط، وكما بينا سابقاً أن المدينة حتى تكون جاذبة للسكان المهاجرين يتطلب منها ان تتمتع بنشاط اقتصادي كبير وخدمات متميزة عن باقي المدن القريبة منها، وهذا في الغالب غير متوفر في مدينة المحاويل، وبالمرتبة الثانية جاءت الأسر التي كانت تسكن في منطقة ريفية قبل ذلك، بنسبة بلغت (18،4%) وبواقع (14) أسرة، وفي ذلك لا تختلف مدينة المحاويل عن باقي مدن منطقة الدراسة في توجه سكان الريف المجاور لها للإقامة فيها، تلتها الأسر التي كانت تسكن في حي اخر بنفس بالمدينة بنسبة بلغت(17،1%) وبعدها أسر بلغ (13) أسرة.

جدول (20)

مؤشر الحراك السكاني في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	مكان السكن قبل خمس سنوات	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	في المسكن نفسه	775	73،8	87	47،5	41	53،9	99	46،4
2	في حي سكني اخر في المدينة نفسها	33	3،1	23	12،6	13	17،1	38	18
3	في مدينة اخرى من محافظة بابل	71	6،8	27	14،8	2	2،6	6	2،8
4	في مدينة اخرى خارج محافظة بابل	19	1،8	3	1،6	6	8	22	10،3
5	في منطقة ريفية	152	14،5	43	23،5	14	18،4	48	22،5
6	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

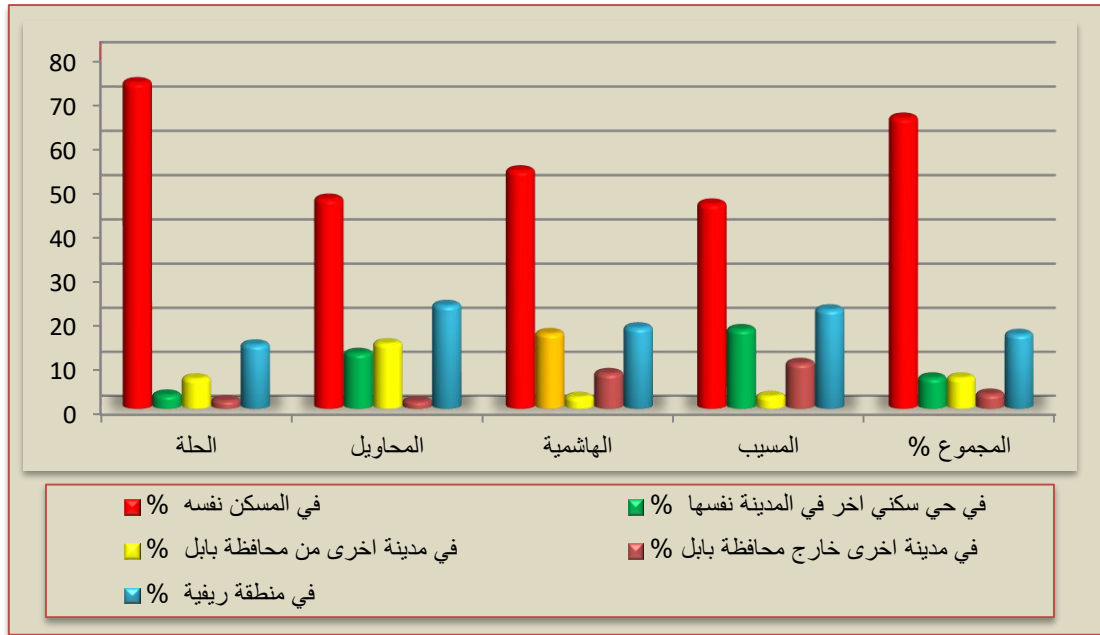
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

ثم الأسر التي كانت تسكن في مدينة اخرى خارج محافظة بابل، بنسبة بلغت (8%) وبعدها أسر بلغ (6) أسر فقط، ينظر شكل (12)، وبالانتقال إلى مدينة المسيب يلاحظ من جدول (20) أن النسبة الاعلى سجلتها الأسر التي تسكن في المكان نفسه للمدة المحددة في الدراسة، بنسبة بلغت (46،4%) وبعدها أسر بلغت (99) أسرة، وأقلها سجلتها الأسر التي كانت تسكن في مدينة اخرى داخل محافظة بابل بنسبة بلغت (2،8%) وبواقع (6) أسر فقط، ينظر جدول (20)، وأن انخفاض هذه النسبة هو مؤشر على فقدان المدينة لواقع الهجرة إليها والإقامة فيها، وأبرز الدوافع التي تفتقدها المدينة هي الدوافع الاقتصادية، وبالمرتبة الثانية جاءت الأسر التي كانت تسكن سابقاً في مناطق ريفية بنسبة بلغت(22،5%) وبواقع (48)أسرة، بسبب أن الدخل الذي بات يوفره الانتاج الزراعي في الأونة

الأخيرة غير قادر على أعاله أكبر عدد من السكان وذلك لتدهور القطاع الزراعي وضعف الاهتمام الحكومي به وبالسكان المعتمدين عليه كمصدر للدخل، وبالمرتبة الثالثة جاءت الأسر التي كانت تسكن في حي آخر داخل المدينة نفسها، بنسبة بلغت (18%) وبعدها أسر بلغت (38) أسرة، تلتها الأسر التي كانت تعيش في مدينة أخرى خارج محافظة بابل بنسبة بلغت (3،10%) وبعدها أسر بلغ (22) أسرة، ينظر جدول (20)، ومن ذلك نجد أن الاستقرار في المسكن نفسه بالنسبة للأسرة هي السمة البارزة في المجتمع الحضري لمنطقة الدراسة، وهو أمر إيجابي بالنسبة للتنمية الحضرية في تلك المدن، كما يلاحظ تفاقم تأثير ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة على زيادة حجم سكان المدينة وتوسعها العمراني، مما يشير إلى وجود فوارق اقتصادية وخدمية بين الريف والمدينة في المحافظة بصورة عامة، وفي حال سكن هؤلاء في أحياء سكنية رسمية ومساكن لائقة بالسكن، قد لا تشكل عائق أمام عملية التنمية الحضرية، أما في حالة سكنهم في أحياء غير رسمية وفي العشوائيات و في مساكن غير لائقة بالسكن، فأنهم يشكلون عقبة أمام اجراءات التنمية الحضرية في مدن منطقة الدراسة.

شكل(12)

مؤشر الحراك السكاني في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)



المصدر: بيانات جدول (20)

المبحث الثاني

مؤشرات وخصائص الوظيفة السكنية في منطقة الدراسة

أولاً : مؤشر مساحة المسكن

رافق التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة في العقود الاخيرة، تباين ظروف وخصائص السكن بشكل كبير بين المناطق او المدن او الدول، وتشير تلك المؤشرات إلى المستوى الحضاري والاقتصادي للمجتمع⁽¹⁾، وتتباين مساحة الوحدات السكنية تبعاً لعدت اعتبارات مكانية و اقتصادية و اجتماعية ساهمت في تحديد وتباين مساحتها، ومن اهم تلك الاعتبارات مدى توافر الاراضي المخصصة للسكن ، والإجراءات الادارية والقانونية التي لها الاثر في تحديد مساحة الوحدة السكنية وتحديد ملكيتها، فضلاً عن الامكانيات الاقتصادية والمعاشية للفرد الراغب في امتلاك او بناء مسكن له في المدينة على قطعة ارض محدودة المساحة ، فضلاً عن حجم الأسرة⁽²⁾، كما لا يمكن لنا اغفال تأثير ظاهرة تجزئت الوحدة السكنية إلى مسكنين او اكثر نتيجة انشطار الأسرة إلى اكثر من اسرة واحدة، كما انها تعبر عن مؤشرات درجة التزاحم في الوحدة السكنية وعدد غرف النوم وما إلى ذلك، وجميعها مؤشرات على رفاهية الفرد او الأسرة في المدينة، مما يعطي للمخطط صورة واضحة عن الخصائص العمرانية والاجتماعية للمدينة .

ويلاحظ من جدول (21) بصورة عامة في منطقة الدراسة، ارتفاع نسبة المساكن التي تتراوح مساحة البناء فيها بين (150-200م²) والتي جاءت بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (47،1%) وبعده وحدات سكنية بلغت (717) وحدة سكنية في عموم منطقة الدراسة، ويعود ذلك إلى محدودية المساحة المخصصة للسكن في المدينة والتي تجبر سكان المدينة على بناء المسكن بمساحة تناسب حجم قطعة الارض التي ينشئ عليها المسكن، وتخصيص جزء من قطعة الارض لإنشاء حديقة منزلية أو استعمالات اخرى، كما ادى ارتفاع سعر العقار في السنوات الاخيرة إلى تصغير مساحة قطعة الارض إلى (150م²) لتحقيق فائدة اقتصادية اعلى، في حين جاءت الوحدات السكنية التي تراوحت مساحتها بين (201 - 300 م²) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت نحو (28،4%) وبعده بلغ (432) مسكن، ينظر جدول (21) واغلب تلك المساكن توجد في الاحياء السكنية التي انشئت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، إذ كانت الدولة تقوم بتوزيع قطع الاراضي على عوائل الشهداء والعسكريين والموظفين بمساحات تتجاوز الـ (250م²) وبالمرتبة الثالثة والاخيرة جاءت الوحدات السكنية التي تقل مساحتها عن (150م²) بنسبة بلغت (18،5%) وبعده مساكن بلغت (281) مسكن، كما مبين في جدول (21)، وذلك يعود إلى ان تلك المساحات غير مرغوب بها، إذ تحد من راحة المقيمين فيه، ولا تناسب الأسر الكبيرة، ولهذا النوع من المساكن اضرر صحية ونفسية على أفراد الأسرة كالشعور بعدم الراحة بسبب ارتفاع درجة التزاحم في المسكن لقلة عدد غرف النوم، مما يتطلب من عملية التنمية الحضرية ايجاد سكن ملائم لتلك الأسر يتمتع بمساحة اكبر وتوافر فيه عناصر الشعور بالراحة والرضا عن السكن، وبشكل عام تتركز مثل تلك الوحدات السكنية في المناطق القديمة من المدن مثل مدينة الحلة القديمة (الجبويين،

(1) سعدي محمد صالح السعدي، محمد خالص رؤوف حسن، مضر خليل العمر ، جغرافية الاسكان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، 1990، ص130.

(2) جاسم شعلان كريم الغزالي ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة (دراسة في جغرافية المدن) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007، ص147.

الجامعين، المهديّة، الأكراد، وغيرها) كما تتركز في القصبة القديمة من مدينة المحاويل والمسيب والهاشمية، وأغلبها وحدات سكنية متقدمة في العمر وقديمة وغير مناسبة للسكن.

جدول (21)
مؤشر مساحة المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
أقل من 2م150	225	21,5	18	9,8	6	7,9	32	15	281	18,5
2م200-150	436	41,5	120	65,6	42	55,3	119	55,9	717	47,1
2م300-201	314	29,9	36	19,7	26	34,2	56	26,3	432	28,4
اكثر من 2م300	75	7,1	9	4,9	2	2,6	6	2,8	92	6
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

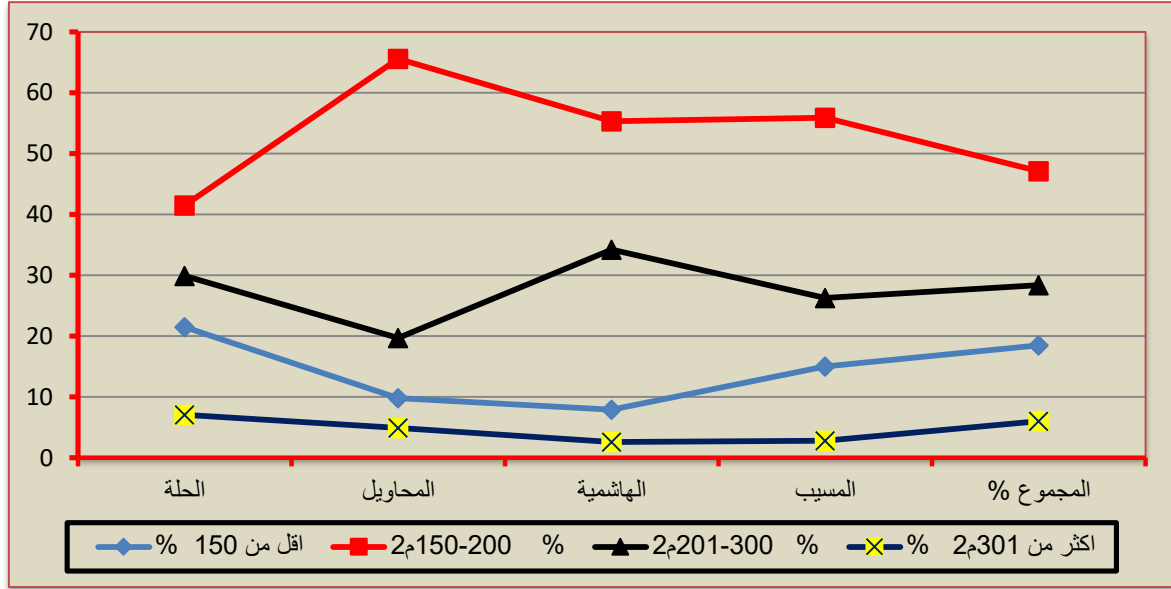
المصدر : الباحث اعتماداً على نتائج استمارة الاستبيان (ملحق 1) .

أما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول (21) أن اعلى نسبة من المساكن في مدينة الحلة شكلتها ذات المساحة التي تتراوح بين (2م200-150) بنسبة بلغت (41,5%) وبعده مساكن بلغت (436) مسكن، أما في المرتبة الثانية فجاءت المساكن التي تتراوح مساحتها بين(201-300م2) وبنسبة بلغت (29,9%) وبعده مساكن بلغ (314) مسكن، إذ تميل بعض الأسر الكبيرة إلى انشاء أو امتلاك وحدة سكنية كبير نسبياً لتضم أفراد الأسرة جميعاً، وللمستوى الاقتصادي للأسرة الدور الكبير في امتلاك مثل تلك المساكن وذلك للكلفة الاقتصادية الكبيرة لأنشائها أو شرائها، وفي المرتبة الثالثة جاءت المساكن التي تقل مساحتها عن (150 م2) وبنسبة بلغت (21,5%) وبعده مساكن بلغت (225) مسكن، ينظر شكل (13)، في حين جاءت بالمرتبة الرابعة والاخيرة هي المساكن ذات المساحة التي تفوق الـ (300م2) وبنسبة بلغت (7,1%) وبعده مساكن بلغت (75) مسكن، ينظر جدول (14)، وهي قليلة التواجد في عموم المدن وذلك لأنها تحتاج إلى مساحة ارض كبيرة، فضلاً عن انها تتطلب امكانية اقتصادية جيدة من قبل الأسرة لا نشائها، أما في مدينة الهاشمية فيلاحظ من الجدول (21) ان اعلى نسبة شكلتها المساكن ذات المساحة التي تتراوح بين (150 - 200 م2) وبنسبة بلغت (65,6%) وبعده مساكن بلغ (120) مسكن، تليها في ذلك المساكن التي تتراوح مساحتها بين (201 - 300 م2) وبنسبة بلغت (19,7%) وبعده مساكن بلغ (36) مسكن في عموم المدينة، ينظر شكل (13)، وهي مساكن ملائمة للأسر الكبيرة او الممتدة، حيث تعدد غرف النوم فيها، أما في المرتبة الثالثة فقد شغلها المساكن التي بلغت مساحتها أقل من (150 م2) وبنسبة بلغت (9,8%) وبعده مساكن بلغ (18) مسكن، كما بلغت نسبة المساكن التي تزيد مساحتها عن الـ (300 م2) نحو (4,9%) وبعده مساكن بلغ (9) مساكن فقط وكما مبين في جدول(21)، إذ تم انشاء بعضها بعد عام (2003) وذلك لتحسن المستوى الاقتصادي بعض الأفراد، ووجود مساحات كبيرة في اطراف المدينة بعد تحول الكثير من الاراضي

الزراعية إلى استعمال سكني، ومنها يتمتع بمقومات السكن الملائم للمعيشة الجيدة واكبر عدد من غرف النوم ، مما يقلل من درجة التزاحم فيها.

شكل(13)

مؤشر مساحة المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (21)

وفي مدينة المحاول، هي الاخرى لم تختلف عن سابقتها من مدن منطقة الدراسة في مؤشر مساحة المسكن ، إذ بلغت اعلى نسبة للمساكن التي تراوحت مساحتها بين (150 – 200 م2) ونسبة بلغت (55,3%) وبعدها مساكن بلغ (42) مسكن فقط، ينظر جدول (21)، وجاءت بالمرتبة الثانية نسبة المساكن التي تبلغ مساحتها بين (201 -300 م2) بنسبة بلغت (34,2%) وبعدها مساكن بلغت (26) مسكن، ويتركز الكثير منها في الاحياء السكنية الجديدة او التي انشئت في ثمانينات القرن الماضي ، في حين بلغت نسبة المساكن التي تقل مساحتها عن (150 م2) نحو (7,9%) وبعدها مساكن بلغ (6) مساكن فقط، كما جاءت المساكن التي تزيد مساحتها عن (300 م2) بالمرتبة الرابعة والاخيرة، ونسبة بلغت (2,6%) وبعدها مساكن بلغت (2) مسكن فقط، وكما واضح في جدول (21)، اما في مدينة المسيب فيلاحظ من جدول (21) قد شغلت المساكن التي تتراوح مساحتها بين (150 -200 م2) هي النسبة الاعلى، إذ بلغت (55,9%) وبعدها مساكن بلغ (119) مسكن، في حين جاءت المساكن التي بلغت مساحتها بين (201 -300 م2) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (26,3%) وبعدها مساكن بلغ (56) مسكن .ينظر جدول (21)، اما بالمرتبة الثالثة فشغلتها المساكن التي تقل مساحتها عن (150 م2) بنسبة بلغت (15%) وبعدها مساكن بلغ (32) مسكن، وفي المرتبة الرابعة والاخيرة جاءت المساكن التي تزيد مساحتها عن الـ (500 م2) ونسبة بلغت (2,8%) وبعدها مساكن بلغ (6) مساكن فقط .

ثانياً: مؤشر ملكية او حيازة المسكن

تعد ملكية المسكن عنصراً أساسياً في أحلام الناس وقد شجعتة الحكومات منذ فترة طويلة لأنه يُعتقد أن امتلاك مسكن له فوائد اجتماعية واقتصادية وصحية للفرد، علاوة على ذلك فإن ملكية المنازل توفر

للناس المزيد من الحوافز وفرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة بشكل اكثر فاعلية وتطور، وتوفر ميزة مالية أكبر تمكنهم من توفير جزء من دخلهم الشهري لاحتياجات اخرى بدل ان يذهب جزء من دخلهم كبديل للإيجار، وبهذا ترتبط ملكية المنزل بمؤشرات اخرى تتعلق بمستويات أعلى من الرضا، بما في ذلك الرضا السكني، والرضا عن الحياة، وأنواع أخرى من الرفاهية الحضرية، كما تُعد ملكية المسكن إحدى المؤشرات المهمة للتنمية الحضرية، فله علاقة بالحاجة السكنية في المدينة وبالرصيد السكني، فكلما ارتفع عدد المساكن المملوكة لشاغليها قل الطلب على السكن وبالتالي انخفاض سعر العقار، وبسبب سياسات الاسكان العام في اغلب دول العالم، ومنها العراق ، فإن تلك السياسات باتت تركز على تطوير مؤشر ملكية المسكن، ليس لأثره أو ارتباطه بالاندماج الاجتماعي فحسب، بل يُنظر اليه ايضاً كنجاح شخصي للدولة ولل فرد نفسه على السواء، وانه احد جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وذلك لان قطاع الاسكان يلعب دوراً مهماً جداً في طبيعة الحياة الاجتماعية لسكان الحضر، وانه من اولويات الأسرة في المجتمعات الحضرية .

وقد أظهرت نتائج المسح الميداني للمجتمع المبحوث مؤشرات متباينة بالنسبة لملكية المسكن وكما مبين في جدول (22)، إذ يلاحظ أن نسبة المساكن المملوكة لسكانها هي الأعلى في مدن منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (35,7%) من مجموع مساكن عينة الدراسة ، وبمجموع بلغ (544) مسكن، ويرجع ارتفاع تلك النسبة إلى مجموعة متغيرات ساهمت في زيادة المساكن المملوكة لشاغليها على حساب باقي انواع السكن، من ابرزها هو الدعم الحكومي في الأونة الاخيرة لسكان المدن في عموم مدن العراق لتغطية العجز السكني في المدن وتقديم القروض لمن يرغب بشراء أو بناء دار سكنية في المدينة وبفوائد قليلة، مما دفع الكثير من السكان إلى التوجه نحو الاقتراض من المصرف العقاري العراقي، وهو احد العوامل التي ساعدت على توسع المدن المساحي على حساب الاراضي الزراعية المجاورة للمدينة، كما أن ارتفاع المستوى المعاشي والاقتصادي لفئات عديدة من سكان منطقة الدراسة قد وفر لديهم القدرة الاقتصادية على امتلاك مساكن خاصة بهم في المدينة، ويمكن اضافة عامل اخر هو ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة في السنوات الاخيرة بعد تدهور القطاع الزراعي في البلد بصورة عامة وباتت المناطق الريفية مناطق طاردة للسكان، في حين أصبحت المناطق الحضرية مناطق جاذبة لهؤلاء المهاجرين، وقد يأتي الكثير من هؤلاء بمستوى اقتصادي جيد يمكنه في امتلاك مسكن لغرض السكن فيه هو واسرته، في حين شغلت المرتبة الثانية الأسر التي تعيش مع الاهل وبنسبة بلغت (28,3%) وبعده مساكن بلغت (430) مسكن، ينظر جدول (22)، إذ تسكن بعض الأسر الصغيرة مع الاهل لحين ان يستقلون في مسكن منفرد بهم، وللعلاقات الاجتماعية والأسرية التي يمتاز بها المجتمع العراقي بصورة عامة الاثر في بقاء الابناء مع ذويهم حتى بعد زواجهم، وبالأخص إذا كان المسكن يتمتع بمساحة كبيرة او كافية، الا انه في الغالب يكون ذلك لفترة ومن ثم الانتقال إلى مسكن مستقل بهم، ولهذه الظاهرة أثر غير مباشر على تقليل الطلب على العقار في المدينة وان كان بشكل محدود، وبالوقت نفسه لابد لعملية التنمية الحضرية التخطيط لزيادة الرصيد السكني مستقبلاً وذلك لتلبية الطلب عليها من قبل تلك الأسر وغيرها، وبالمرتبة الثالثة جاءت المساكن التي يشغلها اهلها بصفة ايجار وبنسبة بلغت (21%) وبعده مساكن بلغ (319) مسكن، وهو مؤشر على وجود عدد من الأسر لا تمتلك مسكن خاص بها للاستقرار فيه في المدينة، كما هو مؤشر على حاجة منطقة الدراسة لزيادة الرصيد السكني فيها من اجل مواجهة الطلب على السكن مستقبلاً، كما جاءت المساكن التي تحمل صفة السكن العشوائي أو التجاوز بالمرتبة الرابعة وبنسبة بلغت (12,4%) وبعده مساكن بلغ نحو (189) مسكن، وهي إحدى سمات البيئة الحضرية للمدن في العراق بصورة عامة في الوقت الحاضر، حيث التجاوز

على التصاميم الأساسية للمدينة او السكن بشكل عشوائي وغير منظم ومخطط في المدينة، وقد تعاني اغلب تلك المساكن من سوء السكن فيها او انها غير مخدومة بخدمات البنى التحتية وبعيده عن الخدمات التعليمية أو الصحية والترفيهية، وتعد تلك الظاهر إحدى المعوقات الكبيرة التي تواجه عملية التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، وهي ناتجة عن التزايد الطبيعي والغير طبيعي لسكان منطقة الدراسة وعدم وجود خطط تنموية استباقية لزيادة الرصيد السكاني ومنع ظهور العشوائيات والتجاوزات في تلك المدن، كما يظهر من جدول (22)، ان نسبة المساكن ذات الصفة الزراعي بلغت (2,6%) وبعده مساكن بلغت (40) مسكن فقط من مجموع عينة الدراسة، وهي الاخرى باتت من صفات التوسع العمراني في المدن العراقية بصورة عامة، إذ ابتلعت المدن جزء كبير من الاراضي الزراعية المجاورة لها وبطرق واساليب عدة، وذلك بعد ارتفاع اسعار العقار في المدينة بسبب زيادة الطلب على السكن وقلة المعروض منه، وقام العديد من المزارعين بضم اراضيهم الزراعية عنوة للمدينة وفرضها كواقع حال بعد تقسيمها إلى قطع اراضي بمساحات محددة وبيعها للراغبين بالسكن الحضري، مما يهدد الغطاء الاخضر الذي يحيط بالمدينة ويقلص من المساحات الزراعية والانتاج الزراعي، وهو شكل من اشكال السكن العشوائي أو التجاوز على التصميم الاساسي للمدن، ويعد احد معوقات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.

جدول(22)

مؤشر ملكية المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
ملك	366	35	74	40,4	24	31,6	80	37,6	544	35,7
ايجار	222	21,1	47	25,7	16	21,1	34	16	319	21
السكن مع الاهل	328	31,2	29	15,8	21	27,6	52	24,4	430	28,3
زراعي	13	1,2	10	5,5	9	11,8	8	3,7	40	2,6
عشوائي	121	11,5	23	12,6	6	7,9	39	18,3	189	12,4
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

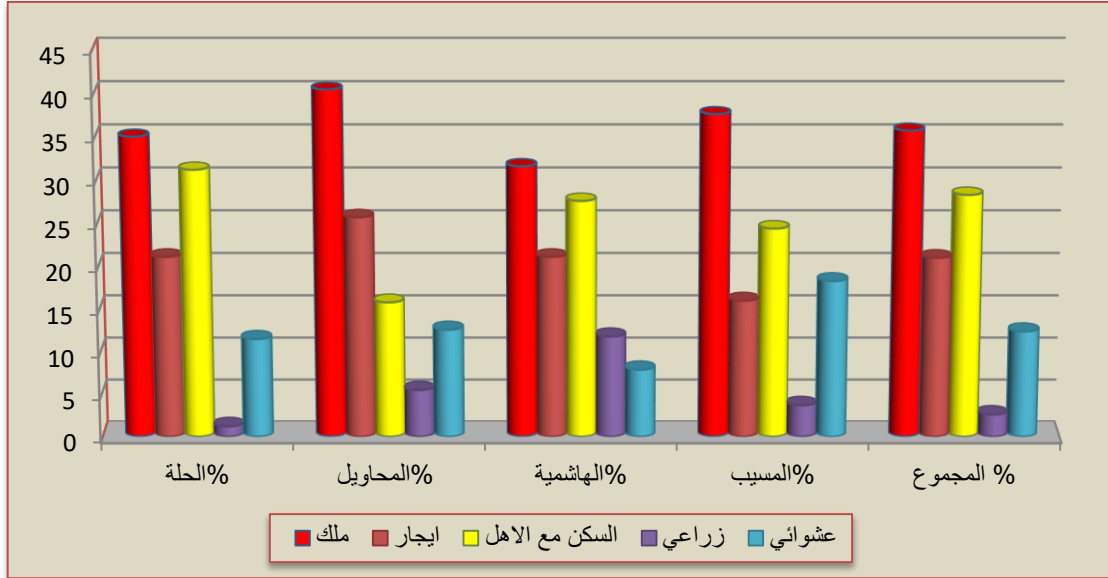
المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1)

اما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة يلاحظ من جدول(22) أن في مدينة الحلة شكلت المساكن من نوع الملك الخاص النسبة الاعلى إذ بلغت (35%) وبعده مساكن بلغ (366) مسكن، وذلك لان امتلاك مسكن خاص يعد من اولويات الفرد في المدينة، كما ساهم تحسن الدخل لبعض السكان في امتلاك مسكن خاص بهم، فضلاً عن دعم المصرف العقاري العراقي وكما بينا ذلك سابقاً، مما زاد من عدد المساكن المملوكة لأصحابها في المدينة، اما أقل نسبة فقد شكلتها المساكن ذات الصفة الزراعية بنسبة بلغت (1,2%) وبعده مساكن بلغت (103) مسكن، ينظر شكل (14)، وهي تتركز في الاحياء السكنية الجديدة الغير رسمية والتي اقيمت على اراضي زراعية مجاورة للمدينة، كما سجلت

المساكن ذات الصفة (مجاني، ايجار، تجاوز أو عشوائي) نسب بلغت على التوالي (2،31،1، %، 11،5%) وبعدها مساكن بلغت (121، 222، 328) مسكن على التوالي، وتعد مدينة الحلة من المدن التي تتصف بوجود السكن العشوائي والسكن التجاوز بسبب جذبها للمهاجرين القادمين من الريف والباحثين عن فرص عمل، ينظر صورة (1).

شكل (14)

مؤشر ملكية المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)



المصدر: بيانات جدول (22).

صورة (1)

سكن تجاوز في منطقة الاسكان في مدينة الحلة



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/6/11)

اما في مدينة الهاشمية يلاحظ من جدول (22) أن المساكن المملوكة لشاغليها قد شكلت النسبة الاعلى في المدينة، إذ بلغت نسبتها (40،4%) وبعدها مساكن بلغ (74) مسكن من عينة الدراسة في المدينة، في حين شكلت المساكن التي تحمل صفة الزراعي النسبة الادنى في المدينة، إذ بلغت نسبتها

(5,5%) وبعده مساكن بلغ (10) مساكن فقط، وهي في الغالب غير مرغوب فيه وذلك لعدم قدرت مالكة على الاستفادة من القروض التي يقدمها المصرف العقاري لغرض شراء أو بناء دار سكنية في المدينة وذلك وفقاً لتعليمات المصرف والتي تقدم القرض لمن لديه مسكن ملك صرف فقط، لذا يلاحظ انخفاض اعداد تلك المساكن في المدينة، في حين بلغت نسبة انواع السكن الاخرى (ايجار، السكن مع الال، عشوائي) نحو (7,25%، 8,15%، 6,12%) توالياً، وبعده مساكن بلغت (23، 29، 47) مسكن على التوالي ايضاً، ينظر جدول (22)، وفي مدينة المحاول قد أظهرت نتائج الاستبيان ارتفاع نسبة المساكن المملوكة في المدينة قياساً بباقي انواع السكن، بنسبة بلغت (31,6%) وبعده مساكن بلغ (24) مسكن من مجموع مساكن عينة الدراسة في المدينة، في حين سجلت المساكن التي تحمل صفة التجاوز أو العشوائي النسبة الأقل، إذ بلغت (9,7%) وبعده مساكن بلغت (6) فقط، ينظر شكل (13)، كما شكلت باقي انواع المساكن (السكن مع الال، ايجار، زراعي) ما نسبته (6,27%، 1,21%، 8,11%) توالياً، وبعده مساكن بلغت (21، 16، 9) على التوالي ايضاً، وكما مبين في جدول (22)، وفي مدينة المسيب قد شكلت المساكن المملوكة لشاغليها أعلى النسب، إذ بلغت (37,6%) وبعده مساكن بلغت (80) مسكن، في حين شكلت المساكن التي تحمل صفة الزراعي أقل النسب إذ بلغت (3,7%) وبعده مساكن بلغت (8) فقط، كما سجلت باقي انواع المساكن (مجاني - مع الال أو الاقرباء- ، عشوائي، ايجار) ما نسبته (4,24%، 3,18%، 16%) على التوالي، وبعده مساكن بلغ (52، 39، 34) مسكن على التوالي، ونستنتج من ذلك كله أن مؤشر ملكية المسكن قد يشكل إحدى مهام التنمية الحضرية الأساسية في منطقة الدراسة، فقياساً بمجموع باقي انواع السكن نجد ان نسبة المساكن المملوكة لشاغليها أقل من باقي الانواع، وهو ما يحتم على الحكومات المحلية زيادة الرصيد السكني للحد من السكن العشوائي والتجاوز والسكن في الاراضي الزراعية المجاورة، كما تعد ارتفاع نسب المساكن العشوائية او المتجاوزة، مؤشراً خطيراً على مدى تفاقم هذا النوع من السكن، وأن أغلبها لا تتوافر فيها مقومات السكن اللائق بالأسرة، كما انها لا تتصل بخدمات البنى التحتية في المدينة، وقد تكون في كثير من الحالات عائق او يشكل عقدة امام تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية الحضرية في مدن منطقة الدراسة.

ثالثاً: مؤشر عمر المسكن

يتمثل عمر المسكن بالمدة التي تبدأ منذ اكتمال انشائه حتى عملية هدمه أو سقوطه سواء كان يتدخل الانسان او بدونه، ولدراسة عمر المسكن امراً لا بد منه عند دراسة الوظيفة السكنية، إذ من خلاله يمكن معرفة عمر المدينة والانماط العمرانية التي مرت بها المدينة، فضلاً عن معرفة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأسرة وتحديد الحالة العمرانية للمسكن ومدى صلاحيته للسكن وبالتالي يقودنا إلى التنبؤ باحتياج المدينة من المساكن مستقبلاً بعد تحديد المتهرئ منها أو المساكن التي قد فقدت قدرتها على ابواء شاغليها وانها ستكون غير صالحة للسكن في المستقبل القريب، ولتقادم عمر المسكن اثار اقتصادية واجتماعية على الأسرة التي تعيش فيه ، فتهالكة قد يجبر الأسرة على تخصيص جزء من دخلهم لأجراء عمليات الصيانة والترميم للمسكن ، عكس المساكن الحديثة والتي لم يمضي وقت طويل على انشائها ولا تتطلب في الوقت الحاضر على أقل تقدير عمليات صيانة وترميم، ويؤثر ذلك على الحد من قدرت الأسرة وبالأخص ذات الدخل المنخفض على سد احتياجات ومتطلبات اخرى، ويرتبط تقادم عمر المسكن واطالة عمره على مواد البناء المستخدمة في بنائه وعلى مدى قيام شاغليه بعمليات الصيانة والترميم، وقد حُدد عمر المسكن ب(40)عام في اغلب دول العالم، ويمكن اطاله عمره إلى الـ

(100) عام عند القيام بعمليات الترميم والصيانة، لتحسين ادائها الوظيفي وتكون اكثر اماناً على ساكنيه(1). ويلاحظ من الجدول (23) ان المساكن التي يبلغ عمرها اكثر من (45) عام هي التي تشكل اعلى نسبة من بين المجموع الكلي لعينة الدراسة، إذ شكلت ما نسبته (39,3%) وبعده مساكن بلغ (598) مسكن، ينظر شكل(15)، وتتواجد تلك المساكن في معظم الاحياء السكنية في منطقة الدراسة، وقد يتجاوز عمر بعض المساكن منها الـ(100) عاماً، كما هو الحال في اغلب مساكن محلات مدينة الحلة القديمة مثل (الجامعين، الاكراد، التعيس .. وغيرها) وهي تمثل المركز التاريخي للمدينة، والقصبة القديمة في مدن المسيب والمحويل والهاشمية، واغلب تلك المساكن تعاني من التدهور العمراني وقد يصبح جزء كبير منها بعد مدة قصيرة من الان غير صالح للسكن، وقد جرت عليها عمليات الترميم والتأهيل بشكل مستمر لإطالة عمرها وتحسين بنيتها، كما انها تعاني من صغر المساحة وعدم اتصالها بشبكة المجاري والصرف الصحي.

جدول (23)

مؤشر عمر المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل في عام (2022)

ت	عمر المسكن	المدينة									
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحويل	%	المسيب	%		
1	أقل من 10 سنوات	110	10,5	23	12,6	11	14,5	21	9,9	165	10,8
2	10-25 سنة	231	22	24	13,1	16	21,1	15	7	286	18,8
3	26-35 سنة	153	14,6	13	7,1	9	11,8	32	15	207	13,6
4	36-45 سنة	206	19,6	20	10,9	13	17,1	27	12,7	266	17,5
5	اكثر من 45 سنة	350	33,3	103	56,3	27	35,5	118	55,4	598	39,3
6	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

في حين بلغت نسبة المساكن التي يتراوح عمرها بين (10 – 25) عاماً نحو (18,8%) وبعده مساكن بلغ (286) مسكن، ينظر جدول (23)، وقد شغلت تلك المساكن المرتبة الثانية، وندرك من عمر تلك المساكن ان ارتفاع اعدادها يرجع إلى ان الجزء الكبير منها قد انشئ بعد عام (2003)، بعد ان سادت ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وتزايد الرغبة لدى الكثير من سكان الريف للانتقال إلى المدينة لأسباب ودوافع عدة، وقد تسبب ذلك في اضافة مساحات جديدة لمدن منطقة الدراسة شيدت عليها العديد من المساكن ، ويتمتع اغلب تلك المساكن ببنية عمرانية جيدة الا ان اغلبها لا تتصل بخدمات المجاري والصرف الصحي وشوارع معبدة، وشغلت المرتبة الثالثة المساكن التي يتراوح عمرها بين (36 – 45) عاماً وبنسبة بلغت (17,5%) وبعده مساكن بلغ (266) مسكن، كما جاءت فئة المساكن

(1) ماهر ناصر عبد الله ، كفاءة الوظيفة السكنية في مدينة السماوة ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، (غير منشورة) ، 2013، ص161.

التي يتراوح عمرها بين (26 – 35) عاماً بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (13,6%) وبعدها مساكن بلغ (266) مسكن، في حين بلغت نسبة المساكن التي يقل عمرها عن (10) اعوام، نحو (10,8%) وبعدها مساكن بلغت (165) مسكن، ينظر جدول (23)، وأغلب تلك المساكن تتمتع ببنية عمرانية جيدة، إذ لم يتجاوز عمرها العشر سنوات، والغالب منها انشئ بمعايير هندسية ومعمارية جيدة وبمساحات متباينة، ويتركز اغلبها في الاحياء السكنية الجديدة التي تكونت بعد عام(2003) وفي مناطق التجاوز والزراعي، اما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من الجدول (23) في مدينة الحلة قد شغلت فئة المساكن التي يزيد عمرها عن (45) عاماً المرتبة الاولى بنسبة بلغت (33,3%) وبعدها مساكن بلغت (350) مسكن، ويتركز اغلب تلك المساكن في محلات المدينة القديمة السكنية مثل (الكلج، الجامعين، التعيس، الجباوين) و اغلبها يعاني من تقادم العمر وتهالك بنيتها العمرانية وغير آمنه وملائمة للسكن، ينظر صورة(2)، الا ان انخفاض مستوى الدخل لبعض شاغليها يجعلهم يتمسكون بتلك المساكن القديمة، كما يتركز الجزء الباقي من مساكن تلك الفئة في الاحياء السكنية التي تم انشائها في عقد الثمانينات وما سبقها من القرن الماضي، وبالرغم من قدمها الا ان جزء كبير من تلك المساكن متصل بخدمات البنى التحتية كشبكة ماء الشرب والصرف الصحي وتتمتع بمساحة تفوق تلك الموجودة في المدينة القديمة، أما أقلها فتمثلت في فئة المساكن التي يقل عمرها عن الـ(10) اعوام، بنسبة بلغت (10,5%) وبعدها مساكن بلغت (110) مسكن، ويتركز جزء كبير منها في مناطق العشوائيات وهي إحدى معوقات عملية التنمية الحضرية في المدينة التي تتطلب جهود مضاعفة لمعالجة تلك المشكلة من اجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة لأهدافها المحددة، في حين جاءت المساكن التي تتراوح اعمارها بين (10- 25) عاماً بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (22%) وبعدها مساكن بلغ (231) مسكن، يليها فئة المساكن التي يتراوح عمرها بين (36- 45) عاماً وبنسبة بلغت (19,6%) وبعدها مساكن بلغت (206) مسكن، وفي المرتبة الخامسة والاخيرة جاءت فئة المساكن التي يتراوح عمرها بين (26- 35) عاماً وبنسبة بلغت (14,6%) وبعدها مساكن بلغت (153) مسكن.

صورة (2)

منازل قديمة في محلة التعيس في مدينة الحلة القديمة

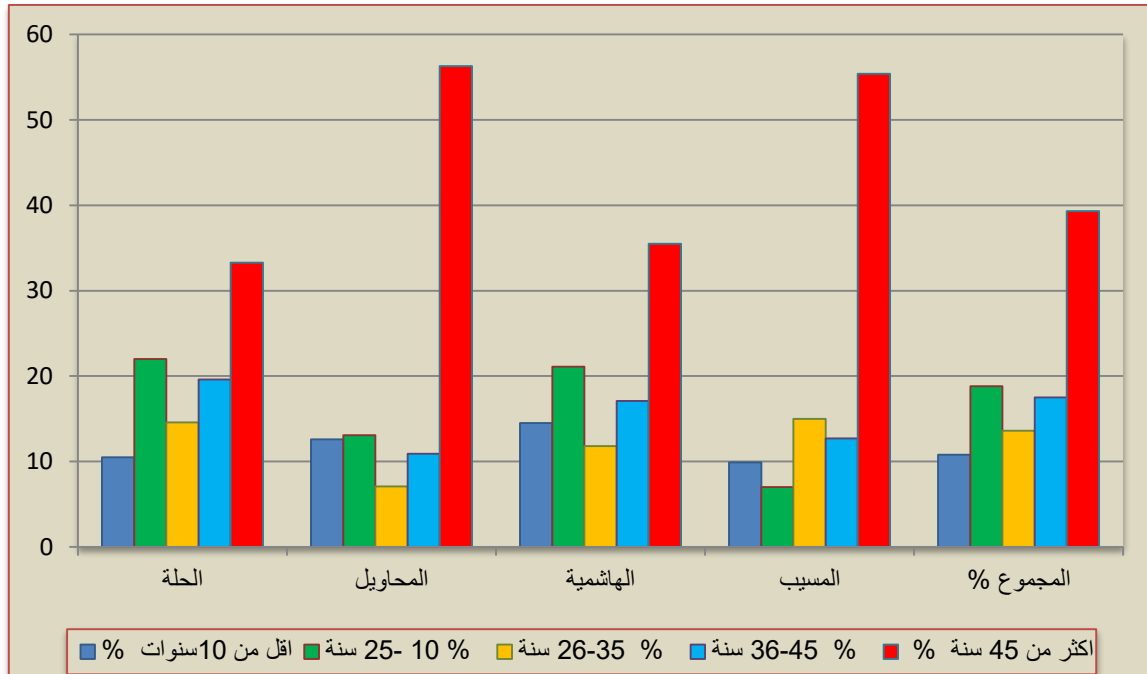


المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ 2022/6/4

اما في مدينة الهاشمية فقد جاءت فئة المساكن التي يزيد عمرها عن الـ (45) عاماً بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (56,3%) وبعده مساكن بلغت (103) مسكن، أما أقلها فتمثل في المساكن التي يتراوح عمرها بين (26- 35) عاماً، وبنسبة بلغت (7,1%) وبعده مساكن بلغت (13) مسكن فقط، ينظر جدول (23). في حين شغلت فئة المساكن التي يتراوح عمرها الزمني بين (10- 25) عاماً بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (13,1%) وبعده مساكن بلغت (24) مسكن، كما جاءت فئة المساكن التي يقل عمرها الزمني عن (10) اعوام بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (12,6%) وبعده مساكن بلغ (23) مسكن . ينظر جدول (23)، ويتركز اغلبها في الاحياء السكنية الجديدة التي ظهرت بعد عام (2003)، فضلاً عن مناطق العشوائيات ومناطق الزراعي، وجاءت بالمرتبة الرابعة فئة المساكن التي يتراوح عمرها الزمني بين (36- 45) عاماً وبنسبة بلغت (10,9%) وبعده مساكن بلغ (20) مسكن فقط، وكما مبين في شكل (15).

أما في مدينة المحاويل فهي الاخرى شهدت تفوق فئة المساكن التي يزيد عمرها الزمني على الـ(45) عاماً، إذ بلغت نسبتها (35,5%) وبعده مساكن بلغ (27) مسكن، في حين سجلت فئة المساكن التي يتراوح عمرها الزمني بين (26- 35) عاماً أقل النسب، إذ بلغت (11,8%) وبعده مساكن بلغ (9) مساكن فقط ، ينظر شكل (14)، ويقع اغلبها في فترة الحصار الاقتصادي على العراق في عقد تسعينات القرن الماضي، ففي تلك الفترة شهد العراق هجرة معاكسة من المدينة إلى الريف بعد تدني المستوى المعيشي لسكان الحضر.

شكل (15)
مؤشر عمر المسكن في مراكز اقضية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (23).

كما سجلت فئة المساكن التي يتراوح عمرها الزمني بين (10- 25) عاماً نسبة (21,1%) وبعده مساكن بلغ (16) مسكن فقط، لتشغل المرتبة الثانية من حيث عدد المساكن، وقد انشئ جزء كبير منها

بعد عام (2003) بعد تحسن المستوى الاقتصادي لعدد من الأسر وأصبح بمقدورهم انشاء دار سكنية خاصة بهم في المدينة، فضلاً عن الوافدين إلى المدينة من المناطق الريفية المجاورة والقريبة من المدينة للإقامة فيها، واغلب تلك المساكن تتمتع بحالة عمرانية جيدة، إلا أن جزء كبير منها لا يتصل بخدمات البنى التحتية كشبكة الصرف الصحي والطرق المعبدة وبعدها النسبي عن الخدمات التعليمية والصحية، ويشكل ذلك إحدى معوقات التنمية الحضرية في المدينة، كما يلاحظ من جدول (23)، قد بلغت نسبة فئة المساكن الأخرى تالياً (36- 45، أقل من 10) أعوام نحو (17،1%، 14،5%) على التوالي وبعدهد مساكن بلغ (13، 11) مسكن فقط.

وفي مدينة المسيب شغلت فئة المساكن التي يزيد عمرها الزمني عن (45) عاماً المرتبة الأولى من بين باقي انواع المساكن، بنسبة بلغت (44،5%) وبعدهد مساكن بلغ (118) مسكن، يرجع جزء منها إلى المراحل المورفولوجية المتأخرة للمدينة، كما هو الحال في القصبه القديمة للمدينة، ينظر صورة (3)، وقد اجريت عمليات الترميم والتأهيل على تلك المساكن لمرات عديدة لغرض تحسين ادائها الوظيفي، إذ تعاني غالبيتها من مشاكل عمرانية و قد لا يمكن عد الجزء الكبير منها كرسيد سكني مستقبلي في المدينة، مما يحتم على عملية التنمية الحضرية تعويض تلك المساكن بأخرى جديدة وامنه لشاغلها، تتوافر فيها عناصر ومؤشرات الشعور بالراحة والرضا والانتماء للمدينة، في حين سجلت ادنى نسبة فئة المساكن التي يتراوح عمرها الزمني بين (10 – 25)عام، بنسبة بلغت (7%) وبعدهد مساكن بلغت (15) مسكن فقط.

صورة(3)

سكن قديم في القصبه القديمة لمدينة المسيب



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/16).

وشغلت فئة المساكن التي يتراوح عمرها الزمني بين (26-35) عاماً المرتبة الثانية بنسبة بلغت (15%) وبعدها مساكن بلغ (32) مسكن، في حين شغلت فئة المساكن (36-45) عاماً المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (12،7%) وبعدها مساكن بلغ (27) مسكن، وجاءت رابعاً فئة المساكن التي يقل عمرها الزمني عن الـ (10) اعوام بنسبة بلغت (9،9%) وبعدها مساكن بلغ (21) مسكن فقط، ينظر جدول (23). ونستنتج من اعلاه أن اغلب مساكن المدينة لم تتجاوز العمر الافتراضي المحدد عالمياً والبالغ (40) عاماً، وهو مؤشر ايجابي في جانب عملية التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، وأن إضافة مساكن جديدة يزيد من الرصيد السكاني في المدينة، مع الاخذ بالنظر تقادم عمر بعض المساكن مستقبلاً وانها ستكون غير مناسبة للسكن في حينها، وانه لا تتوافر فيه شروط السلامة والامان، وتتعرض تلك المساكن للهدم او تركها او تحويلها إلى استعمال اخر (تجاري، صناعي، ترفيهي، خدمي) وذلك حسب موقعها في المدينة والمنفعة الاقتصادية منها، لذا قد يزيد ذلك من الحاجة إلى بناء وحدات سكنية اضافية بموازاة ارتفاع الطلب على السكن في المدينة، وتتركز معظم تلك المساكن في مراكز المدن القديمة، فضلاً عن الاحياء السكنية التي انشئت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كما لا بد من مراعاة ضرورة اتصال تلك المساكن بخدمات البنى التحتية التي تحسن من رضا الفرد عن سكنه ومستوى معيشته في المدينة.

رابعاً: مؤشر عدد طوابق المسكن

يلاحظ من الجدول (24) تباين عدد طوابق البناء في منطقة الدراسة، وان عدد المساكن التي تكون بطابقين تشكل النسبة الاعلى في مجموع مساكن عينة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (61،8%) وبعدها مساكن بلغ (941) مسكن، ويعد البناء المتعدد الطوابق مؤشراً مهماً على تحسن الوضع الاقتصادي لسكاني المدينة، كما ان تزايد عدد الطوابق يكون تبعاً لتصميم البناء ومواد البناء المستخدمة وحجم العائلة وإمكانية استغلالهم لغرف خاصة (1)، كما ان لمحدودية مساحة الارض التي يتم انشاء المسكن عليها في المدينة وارتفاع سعر العقار فيها، يعد احد الدوافع الرئيسية لبناء المسكن بأكثر من طابق واحد، ليتم الاستعاضة عن صغر المساحة بالتوسع العمودي للسكن بغرض زيادة قدرته على استيعاب اكبر عدد من أفراد الأسرة وتلبية متطلباتها، ويلاحظ من جدول (24) أن نسبة المساكن بطابق واحد في عموم منطقة الدراسة قد بلغت (37،1%) وبعدها مساكن بلغ (564) مسكن، وقد يكون للجانب الاقتصادي الضعيف للأسرة عامل رئيس لأنشاء تلك المساكن، إذ يتطلب البناء بأكثر من طابق واحد نفقات مالية كبيرة لا تتوافر لدى جميع سكان المدينة، ويمكن اضافة عامل اخر في هذا الجانب وهو حجم الأسرة، فكلما كانت الأسرة صغيرة فانه مثل تلك المساكن قد تكون كافية لسكنهم والعيش فيه، اما بالنسبة للمساكن بثلاث طوابق واكثر فأنها قليلة الوجود في عموم منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (1،1%) وبعدها مساكن بلغ (17) مسكن فقط، وذلك لان مثل تلك المساكن وكما بينا سلفاً انها تحتاج إلى تكاليف انشاء عالية، أما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من الجدول (24) في مدينة الحلة قد جاءت المساكن بطابقين بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (58،2%) وبعدها مساكن بلغت (611) مسكن، ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر العقار في المدينة ومحاولة الاستغلال الافضل للمساحة المحدودة للأرض وانشاء مسكن عليها يسد متطلبات الأسرة، فضلاً عن أن تحسن الدخل الاقتصادي لبعض السكان قد مكنهم من تحمل تكاليف انشاء مثل تلك المساكن، في حين بلغت نسبة المساكن بطابق واحد (40،9%)

(1) سمير فليح حسن الميالي، الوظيفة السكنية لمدينة كربلاء (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، (غير منشورة)، 2005، ص110.

وبعد مساكن بلغ (430) مسكن، أما بالنسبة للمساكن التي تكون بثلاث طوابق فاكثر في مدينة الحلة بلغت نسبة ما سجلته نتائج الاستبيان في المدينة نحو(0,9%) وبعده مساكن بلغ (9)مساكن، ينظر صورة(4).

جدول (24)

مؤشر عدد طوابق المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
طابق واحد	430	40,9	58	31,7	25	32,9	51	24	564	37,1
طابقين	611	58,2	122	66,7	51	67,1	157	73,7	941	61,8
3 طوابق فاكثر	9	0,9	3	1,6	-	-	5	2,3	17	1,1
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

اما في مدينة الهاشمية فسجلت المساكن بطابقين نسبة بلغت (66,7%) وبعده مساكن بلغت (122) مسكن، اما المساكن بطابق واحد قد بلغت نسبتها (31,7%) وبعده مساكن بلغ (58) مسكن فقط، في حين بلغت نسبة المساكن بثلاث طوابق واكثر ما نسبته(1,6%) من مجموع مساكن عينة الدراسة في مدينة الهاشمية، وبعده مساكن بلغ (3) مساكن فقط وكما مبين في جدول (24).

صورة(4)

شقق سكنية بثلاث طوابق في مدينة الحلة



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/3).

اما في مدينة المحاويل كذلك سجلت المساكن بطابقين أعلى النسب، إذ بلغت (67,1%) وبعده مساكن بلغ (51) مسكن، في حين بلغت نسبة المساكن بطابق واحد نحو (32,9%) وبعده مساكن بلغ (25) مسكن فقط، ينظر جدول (24)، وينطبق الحال على مدينة المسيب، وكما يلاحظ من جدول (24) أن أعلى نسبة سجلتها المساكن ذات الطابقين بنسبة بلغت (73,7%) وبعده مساكن بلغ (157) مسكن، صورة (5)، في حين سجلت المساكن ذات طابق واحد نسبة بلغت (24%) وبعده مساكن (51) مسكن، أما المساكن بثلاث طوابق وأكثر فقد سجلت نسبة (2,3%) وبعده مساكن بلغ (5) مساكن فقط.

صورة (5) مساكن ذات طابقين في مدينة المسيب



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/3/1).

خامساً: مؤشر مادة بناء المسكن

تمثل دراسة مادة بناء المسكن أساساً في تقييم حالة المبنى ، ويمكن الاستفادة منها كأحد الركائز الأساسية والمهمة في التي يعتمد عليها المخطط في تحسين وتنمية البيئة السكنية للمدينة(1)، وبعد ان كان الطوب(الطين المفخور) أو الحجر والخشب هي مواد أساسية في البناء في اغلب المراكز العمرانية في العالم، نجد ان البنية العمرانية لتلك المراكز قد طورت من شخصيتها بالاستفادة من مواد البناء التي تم اكتشافها وتطويرها فيما بعد لتكون مواد أساسية في البناء الحديث ومن ابرزها مواد (الطابوق، البلوك ، الخرسانة الاسمنتية المسلحة)، وفي حقيقة الامر لا يمكن اغفال جانب الخصائص المناخية السائدة في كل منطقة او إقليم او دولة واثرها على طريقة البناء ومواد البناء المستخدمة في بناء المسكن، بهدف تحقيق عزل حراري بين داخل المسكن وخارجه وتوفير عنصري الراحة والامان لشاغلي المسكن، كما ان للرغبة الشخصية والمستوى الاقتصادي للفرد اثر كبير في اختيار مادة البناء، وفيما يأتي عرض

(1) منى سعد توفيق، الامتدادات الحضرية لمدينة السادس من اكتوبر وتخطيطها – دراسة في جغرافية العمران الحضري باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة بنها، (غير منشورة) ، 2015، ص206.

لمؤشرات مواد بناء المساكن في منطقة الدراسة بحسب ما توصلت اليه نتائج الدراسة الميدانية وهي كالتالي:

1- مؤشر مادة بناء السقف

تعد المادة المستخدمة في سقف المسكن من اهم مؤشرات السكن الامن والملائم للسكن، وهي تختلف من مسكن إلى آخر، كما تختلف بحسب طراز البناء والعامل الاقتصادي للأسرة، ويلاحظ من الجدول (25) ان المساكن ذات السقف الصب الكونكريت (مسلح) تشكل النسبة الاعلى في مدن منطقة الدراسة ، إذ بلغت نسبتها (79,3%) وبعده مساكن بلغ (1207) مسكن، ويفضل أغلب سكان المناطق الحضرية بناء سقف مساكنهم باستخدام طريقة الصب الكونكريت (المسلح) لأنه الاكثر قوة وصلابة من بين انواع السقوف المستخدمة بالرغم من ارتفاع تكاليفه المادية، وبالوقت نفسه فإن استخدام هذا النوع من السقوف يزيد من المنفعة الاقتصادية لمالك المسكن عند بيعه لشخص اخر، فضلاً عن زيادة قدرة ومثانة المسكن لبناء طابق ثاني او اكثر.

جدول (25)

مؤشر مادة بناء سقف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
مادة البناء	مسلح	842	80,2	145	79,2	54	71	166	1207	79,3
	عكادة	185	17,6	26	14,2	13	17,2	33	257	16,9
	جينكو او سندويج او خشب	23	2,2	12	6,6	9	11,8	14	58	3,8
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

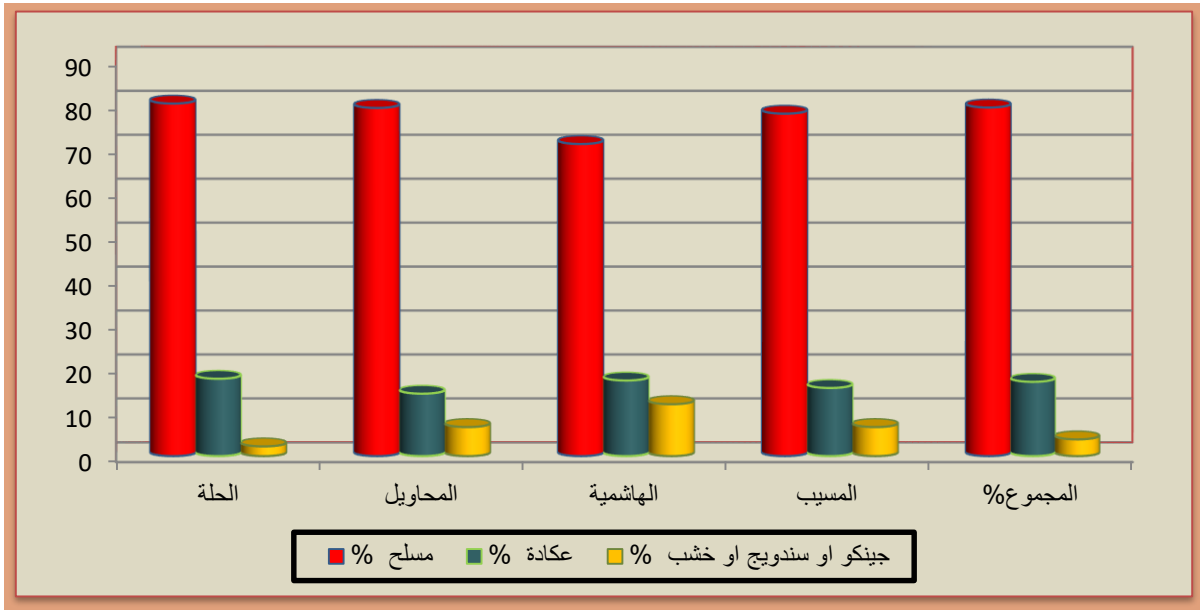
المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان(ملحق 1)

ويتبين لنا من جدول (25) ان هنالك نسبة قليلة من المساكن يكون سقفها طابوق وجص(عكادة) ، إذ بلغت نسبتها (16,9%) وبعده مساكن بلغ (257) مسكن فقط من مجموع مساكن عينة الدراسة، إذ انه غير مرغوب استخدامه في المناطق الحضرية وذلك لعدة اعتبارات يتخذها السكان أبرزها هو أن السقوف المعمولة بطريقة(العكادة) أقل صلابة وقوة من السقوف المعمولة بطريقة الصب الكونكريتية (المسلح)، مما يزيد من سرعة تقادم وتهالك سقف المسكن بشكل اسرع من المساكن ذات السقوف (المسلح)، كما أن تلك السقوف في الغالب غير آمنة في البناء المتعدد الطوابق، مما يجعل منها غير مرغوبة بالنسبة لسكان المناطق الحضرية، اما بالنسبة للمساكن التي تستخدم الخشب أو اعمدة الخشب و صفائح حديدية (جينكو، صفائح السندويج) في سقوفها في مدن منطقة الدراسة، فيتبين من الجدول (25) ان نسب تواجدها جداً قليل، لأنها أقل انواع السقوف قوة وأمان، فهي قليلة المقاومة للأمطار والعواصف الهوائية، وانها سريعة التدهور بمرور الوقت، مما يجعلها خارج حسابات الرصيد السكني في المدينة مستقبلاً، ويوجد مثل تلك المساكن في مراكز المدن القديمة وازداد عددها مع تفاقم مشكلة العشوائيات، وبلغت نسبت تلك المساكن في منطقة الدراسة نحو(3,8%) فقط وبعده مساكن بلغ (58) مسكن فقط،

ينظر شكل (16). أما على مستوى الوحدات الادارية ، ففي مدينة الحلة شكلت المساكن ذات السقف (المسلح) النسبة الاعلى في المدينة، بنسبة بلغت (80،2%) وبعده مساكن بلغ (842) مسكن، وبعده ذلك مؤشر على تحسن المستوى الاقتصادي لبعض السكان، او بسبب الرغبة الشخصية للفرد وتماشياً مع طبيعة وخصائص البنية العمرانية للمسكن في المدينة الذي يعتمد في الغالب على طريقة الصب الكونكريت (المسلح) في سقف المساكن، كما بلغت نسبة المساكن ذات السقف (العكادة) نحو (17،6%) وبعده مساكن بلغ (185) مسكن، ينظر شكل (16)، ويتركز نسبة منها في الاحياء السكنية الجديدة التي انتقل اليها بعض سكان الريف من المناطق المجاورة للمدينة، او ذوي الدخل المنخفض من سكان المدينة نفسها، فيلجئون إلى بناء دار سكنية بأقل التكاليف المالية، في حين سجلت أقل النسب تلك التي يكون سقفها من الخشب او صفائح الحديد، بنسبة بلغت (2،2%) وبعده مساكن بلغ (23) مسكن، ويتركز جزء منها في مناطق العشوائيات او التجاوز، بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي لشاغليها وعدم قدرتهم على شراء او انشاء مساكن بمواد بناء اخرى اكثر امان وقوة، إذ ان هذه السقوف معرضة للسقوط لأسباب مناخية او لتقدم عمرها الزمني فتقل كفاءتها وتكون مصدر خطر على سلامة ساكنيها.

شكل(16)

مؤشر مادة بناء سقف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (25).

اما في مدينة الهاشمية فهي الاخرى قد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان الغالبية العظمى من المساكن هي ذات سقف صب كونكريتي (مسلح) إذ بلغت نسبتها (79،2%) وبعده مساكن بلغ (145) مسكن، في حين بلغت نسبة المساكن ذات السقف (العكادة) نحو (14،2%) وبعده مساكن بلغ (26) مسكن، اما الأسر التي استخدمت الخشب او صفائح الحديد كطريقة لسقف مساكنها فبلغت نسبتها (6،6%) وبعده مساكن بلغ (12) مسكن، ينظر صورة(4)، ولا يختلف الحال في مدينة المحاويل، إذ سجلت المساكن ذات السقف المسلح النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (71%) وبعده مساكن بلغ (54) مسكن، في حين بلغت نسبة المساكن ذات السقف (العكادة) نحو (17،2%) وبعده مساكن بلغ (13) مسكن، اما المساكن ذات السقف الخشبي او صفائح الحديد فبلغت نسبتها (11،8) وبعده مساكن بلغ (9) مسكن، وكما مبين في جدول (25)، وفي مدينة المسيب هي الاخرى قد سجلت فيها المساكن ذات

السقف المسلح النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (77,9%) وبعده مساكن بلغ (116) مسكن، وبالمقابل سجلت المساكن ذات السقف (العكادة) نسبة بلغت (15,5%) وبعده مساكن بلغ (33) مسكن فقط. في حين النسبة الأقل كانت من نصيب المساكن ذات السقف الخشبي او صفائح الحديد، إذ بلغت نسبتها (6,6%) وبعده مساكن بلغ (14) مسكن، ينظر جدول (25).

صورة(6)

مساكن مسقفة بصفائح الحديد(السندويج) في مدينة الهاشمية



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/6)

2- مؤشر مادة بناء الجدران

يلاحظ من بيانات جدول (26) ان المساكن المبنية بمادة الطابوق تشكل النسبة الاكبر في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (81,9%) من مجموع نسبة مساكن عينة الدراسة، وبعده مساكن بلغ (1246) مسكن، ينظر جدول(26)، وهي نتيجة تتطابق مع الرغبة السائدة لدى سكان المناطق الحضرية بصورة عامة وسكان منطقة الدراسة بصورة خاصة، إذ تسود الرغبة باستخدام مادة الطابوق في بناء جدران المساكن في المدن، ويرجع ذلك لعدة اسباب تدفع سكان الحضر نحو استخدام هذه المادة في بناء مساكنهم، منها ان الطابوق اكثر متانة وقوة من باقي انواع مواد البناء وقدرته على تحمل البناء المتعدد الطوابق، فضلاً عن القيمة الاقتصادية العالية لهذا النوع من المساكن والتي تفوق قيمتها المادية باقي انواع المساكن، كما ان المشاريع الحكومية الخاصة بالقطاع السكني مثل المجمعات والشقق السكنية هي مبنية بهذه المادة، ولاستخدام تلك المادة بشكل عام في مدن منطقة الدراسة له اثار ايجابية مستقبلية غير مباشرة على القطاع السكني والرصيد السكني فيها، إذ تمتاز المساكن المبنية بمادة الطابوق بانها اطول عمراً وتستطيع مقاومة التقادم في عمر المسكن، مما يقلل من اعداد المساكن الخارجة من خدمات السكن سنوياً، ويعد ارتفاع نسبة تلك المساكن في منطقة الدراسة على انه مؤشراً ايجابياً يساهم في تعزيز فرص تحقيق اهداف التنمية الحضرية للقطاع السكني بشكل خاص، اما بالنسبة للمساكن المبنية جدرانها بمادة البلوك في عموم منطقة الدراسة فأنها جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (16,4%) من مجموع النسبة الكلية لمساكن عينة الدراسة، وبلغ عدد مساكنها (249) مسكن، ينظر شكل (17)، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بنسبة المساكن المبنية بالطابوق، وهي من المواد الغير مرغوب استخدامها في

المناطق الحضرية بصورة عامة، لأنه أقل مقاومة للرطوبة وتتآكل الطبقات السفلى لجدران البناء الملامسة لسطح الارض مع تقادم عمر المسكن، وهذا يعني انه أقل عمراً من المساكن المبنية بالطابوق، ان جميع تلك الاعتبارات وغيرها تساهم في انخفاض نسبة المساكن المبنية جدرانها بمادة البلوك قياساً بنسبة المساكن المبنية جدرانها بمادة الطابوق.

جدول (26)

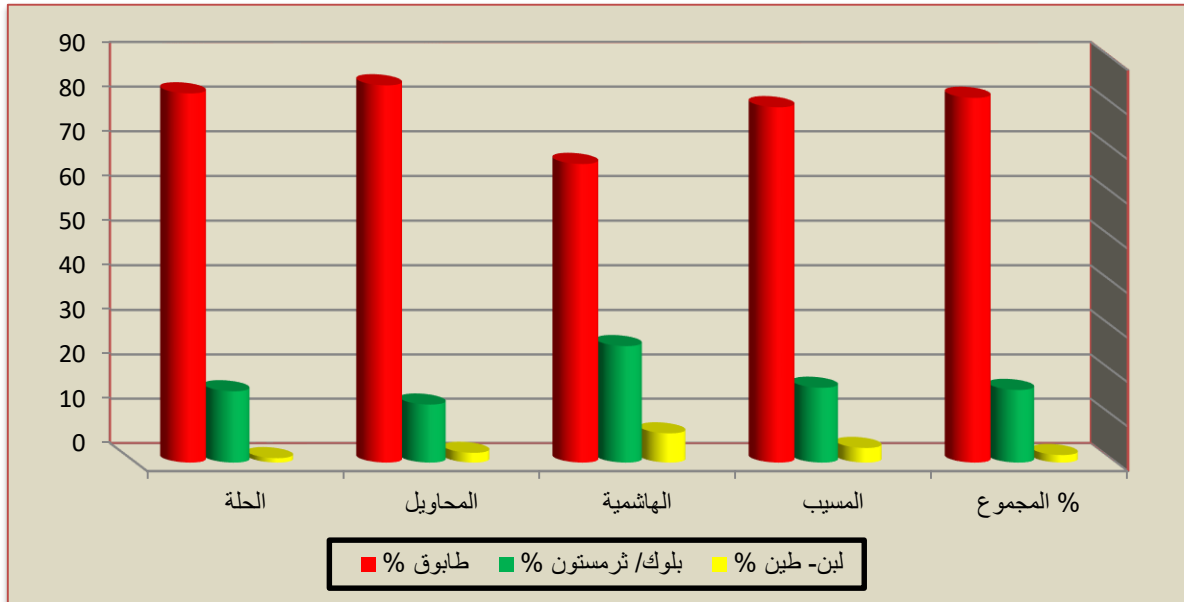
مؤشر مادة بناء سقف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
مادة بناء الجدران	طابوق	870	82,9	155	84,7	51	67,1	170	79,8	1246
	بلوك/ ثرمستون	169	16,1	24	13,1	20	26,3	36	16,9	249
	لين- طين	11	1	4	2,2	5	6,6	7	3,3	27
	اخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر : الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

شكل (17)

مؤشر مادة بناء جدران المساكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (26).

في حين بلغت نسبة من أشاروا إلى ان جدران مساكنهم من مادة اللين (الطين) قد بلغت (1,7%) وبعدهد مساكن بلغ (27) مسكن فقط. ويعود انخفاض نسبة تلك المساكن في منطقة الدراسة إلى تحسن المستوى الحضاري والاجتماعي والاقتصادي لمعظم السكان في المراكز الحضرية، مما دفعهم للتخلي

عن مواد البناء القديمة (اللبن) في بناء مساكنهم واستخدام مواد الطابوق او البلوك في البناء، اما على مستوى الوحدات الادارية، فيلاحظ من جدول (26) في مدينة الحلة قد شكلت المساكن المبنية جدرانها بالطابوق النسبة الاعلى في المدينة ، إذ بلغت نسبتها (82,9) وبعده مساكن بلغ (870) مسكن، كما بلغت نسبة المساكن المبنية جدرانها بمادة البلوك نحو (16,1%) وبعده مساكن بلغ (169) مسكن فقط. وكما مبين في شكل (17)، في حين بلغت نسبة المساكن المبنية جدرانها بمادة اللبن نحو (1%) فقط وبعده مساكن بلغ (11) مسكن فقط، يوجد اغلبها في المناطق العشوائية والتجاوزات في المدينة، وهي غير امنة وسريعة التهلك بفعل تقادم الزمن والمؤثرات المناخية عليها، اما في مدينة الهاشمية ، فهي الاخرى شهدت النسبة الاعلى للمساكن المبنية بمادة الطابوق بنسبة بلغت (84,7%) وبعده مساكن بلغ (155) مسكن من مجموع مساكن عينة المدينة، كما بلغت نسبة المساكن المبنية بمادة البلوك نحو (13,1%) وبعده مساكن بلغ (24) مسكن، ويستخدمها في الغالب السكان المهاجرين القادمين من المناطق الريفية، وفي الحقيقة لا يقتصر سبب استخدام مادة البلوك في البناء عند تلك الأسر على الجانب الاقتصادي فقط ، بل للموقف القانوني او وضعها الاداري الغير محدد منذ فترات طويلة لدى الحكومات المحلية والحكومة المركزية في بغداد هو الاخر دافع من دوافع استخدام تلك المواد في البناء، ففي بعض الاحيان يميل بعض السكان في المناطق السكنية الغير رسمية او العشوائية والتجاوز إلى البناء بأقل التكاليف بحجة انه بناء مؤقت لحين بيان الموقف القانوني لتلك الاحياء أو المناطق، وينطبق الحال على المساكن المبنية بمادة اللبن والتي بلغت نسبتها نحو (2,2%) وبعده مساكن بلغ (4) مساكن فقط، ينظر جدول (26).

وفي مدينة المحاويل ايضاً سجلت المساكن المبنية بمادة الطابوق النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها نحو (67,1%) وبعده مساكن بلغ (51) مسكن، وبلغت نسبة المساكن المبنية بمادة البلوك نحو (26,3%) وبعده مساكن بلغ (20) مسكن من مجموع مساكن عينة الدراسة ،ويلاحظ مثل تلك الظاهرة توجد ايضاً في مناطق التجاوز او المناطق الزراعية التي انظمت حديثاً للمدينة ، كما شكلت المساكن المبنية بمادة اللبن نحو (6,6%) وبعده مساكن بلغ (5) مساكن فقط، اما في مدينة المسيب شكلت المساكن المبنية بمادة الطابوق نحو (79,8%) وبعده مساكن بلغ (170) مسكن، كما بلغت نسبة المساكن المبنية بمادة البلوك نحو (16,9%) وبعده مساكن بلغ (36) مسكن، ينظر شكل(17)، وللوضع الامني الذي مرت به المدينة والمناطق المحيطة بها اثر على تراجع المستوى الاقتصادي لبعض سكان المدينة ، ودفع ذلك العديد من الأسر التي تنوي الاستقلال بمسكن خاص بها إلى انشاء مساكن بتكاليف مالية يناسب دخلهم الشهري المنخفض، اما المساكن المبنية بمادة اللبن في مدينة المسيب فبلغت نسبتها (3,3%) وبعده مساكن بلغ (7) مساكن فقط، كما مبين في جدول (26)، يتركز جزء كبير من تلك المساكن في اطراف المدينة والمناطق العشوائية.

سادساً: مؤشر عدد غرف النوم

أظهرت نتائج استمارة الاستبيان في منطقة الدراسة ان نسبة المساكن التي يتوفر فيها غرفتان قد شكلت النسبة الاعلى، إذ بلغت (49,5%) وبعده مساكن بلغ (753) مسكن من مجموع مساكن عينة الدراسة، في حين شكلت المساكن التي تمتلك ثلاث غرف ما نسبتها (39,4%) من مجموع الوحدات السكنية المسوحة ميدانياً في عموم منطقة الدراسة، وبعده مساكن بلغ (599) مسكن، ويمكن لها ان تستوعب اكبر عدد من أفراد الأسرة، كما انها تسمح بتعدد الأسر داخل الوحدة السكنية الواحدة بمستوى اعلى من المساكن السابقة الذكر، وتوفر عنصر الراحة للسكان فيها، في حين بلغت نسبة المساكن التي

تتوفر فيها (أربع غرف فاكثر) (8%) فقط وبعده مساكن بلغ (116) مسكن فقط من المجموع الكلي للمساكن المدروسة في منطقة الدراسة ، ينظر شكل (18) وهي نسبة منخفضة جداً بالرغم من ارتفاع الكثافة السكانية في مدن منطقة الدراسة، ويعود ذلك إلى صغر مساحة البناء ومحدودية المساحة في المناطق الحضرية، فضلاً عن سيادة ظاهرة الانشطار الأسري في عموم من منطقة الدراسة، إذ تبدأ الأسرة الجديدة بالانفصال والبحث عن مسكن مستقل بها لاعتبارات اجتماعية واقتصادية خاصة بها، لذا يرى بعض أرباب الأسر انه لا يوجد مبرر لزيادة عدد غرف النوم في المسكن، اما المساكن التي تتوفر فيها غرف نوم واحدة فقط فأنها شكلت النسبة الأقل تواجداً في عينة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (3,5%) فقط ، وبعده مساكن بلغ (54) وحدة سكنية فقط من المجموع الكلي لعينة الدراسة، ينظر جدول (27)، ومن مساوي تلك المساكن انها لا تسمح بتعدد الأسر فيها او انها صالحة لمعيشة اسرة واحدة فقط، عكس باقي انواع الوحدات السكنية بالنسبة لعدد الغرف، وأن عدد منها ناتجة عن افراز جديد من مسكن قديم.

جدول (27)

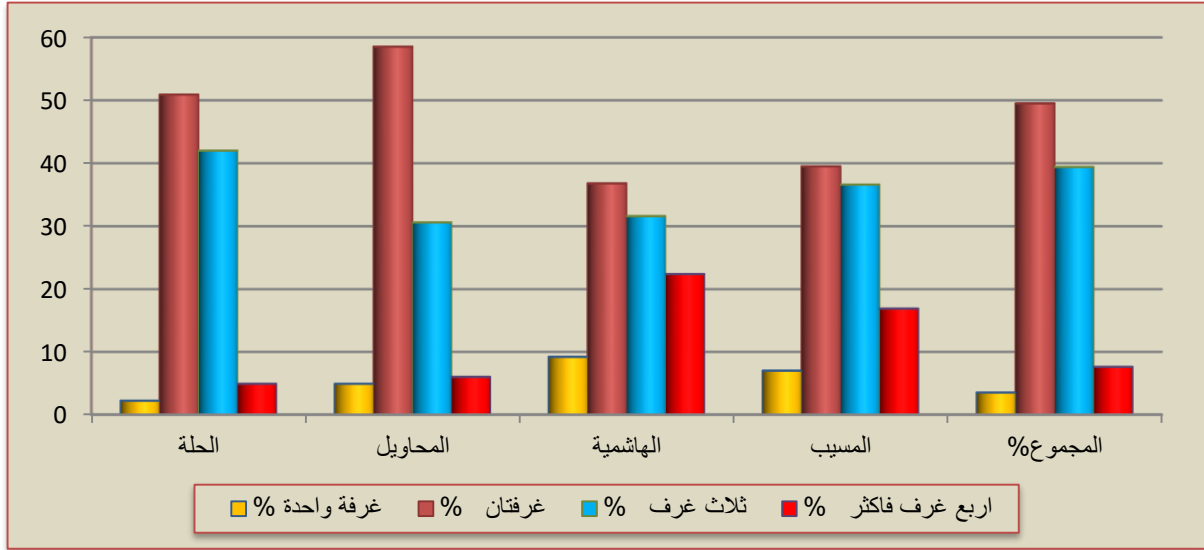
مؤشر عدد غرف النوم في مساكن مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
غرفة واحدة	23	2,2	9	4,9	7	9,2	15	7	54	3,5
غرفتان	534	50,9	107	58,5	28	36,8	84	39,5	753	49,5
ثلاث غرف	441	42	56	30,6	24	31,6	78	36,6	599	39,4
اربع غرف فاكثر	52	4,9	11	6	17	22,4	36	16,9	116	7,6
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1)

شكل (18)

مؤشر عدد غرف المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (27).

اما على صعيد الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، ففي مدينة الحلة شكلت الوحدات السكنية ذات (غرفتي نوم) النسبة الاعلى بالنسبة للمساكن الممسوحة ميدانياً في مدينة الحلة فقط، إذ بلغت نسبتها (50,9%) وبعدها مساكن بلغ (534) مسكن من مجموع مساكن عينة الدراسة، في حين شكلت الوحدات السكنية ذات (الغرفة الواحدة) النسبة الأقل تواجداً في مدينة الحلة، إذ بلغت نسبتها (2,2%) فقط وبعدها مساكن بلغ (23) مسكن فقط. ويظهر من الجدول (27) ان نسبة من اشار إلى ان مسكنه يمتلك غرفتان في مدينة الهاشمية قد بلغت (58,5%) من مجموع نسبة مساكن عينة الدراسة في المدينة، وهي الاعلى في المدينة من بين انواع المساكن الاخرى في المدينة، وبلغ عدد مساكن تلك الفئة (107) مسكن، في المقابل فقد بلغت أقل نسبة للمساكن ذات (الغرفة الواحدة)، إذ شكلت ما نسبته (4,9%) وبعدها مساكن بلغ (9) مساكن فقط من مجموع مساكن عينة الدراسة في المدينة فقط، في حين اشارة النسبة الاكبر في مدينة المحاويل إلى ان مساكنهم تتوفر فيها (غرفتا نوم)، إذ بلغت (36,8%) وبعدها مساكن بلغ (28) مسكن، اما أقلها فكانت للوحدات السكنية ذات (غرفة واحدة)، بنسبة بلغت (9,2%) فقط، وبعدها مساكن بلغ (7) مساكن، ينظر شكل (18). وبالنسبة لمدينة المسيب، فهي الاخرى قد شكلت الوحدات السكنية التي تمتلك من (غرفتي نوم) النسبة الاعلى، إذ بلغت (39,5%) من مجموع نسبة الوحدات السكنية الممسوحة ميدانياً في المدينة، وبلغ عدد الوحدات السكنية فيها (84) وحدة سكنية، في حين شكلت الوحدات السكنية التي تتوفر فيها (غرفة نوم واحدة) النسبة الأقل في المدينة، إذ بلغت نسبتها (7%) ، وبلغ عدد وحداتها السكنية (15) وحدة سكنية فقط.

ومن هذا تشير نتائج الاستبيان إلى ارتفاع نسب تواجد المساكن ذات الغرفتين وثلاث غرف نوم في عموم منطقة الدراسة، وتسمح تلك الوحدات السكنية بتعدد الأسر في الوحدة السكنية الواحدة، والتي يمكن لها ان تستوعب اكثر من اسرة واحدة في المسكن الواحد.

سابعاً: مؤشر تعبيد الشوارع

لا تتشابه الوحدات السكنية في مدن منطقة الدراسة من حيث طبيعة الشارع الذي تطل عليه، فبعضها يطل على شارع معبد واخرى تطل على شوارع غير معبده، ويظهر الجدول (28) أن هنالك تباين مكاني من حيث نوع الشارع والوحدة السكنية التي تطل عليه، وبصورة عامة فأن نتائج المسح

الميداني قد اشارة إلى ان الوحدات السكنية التي تطل على شارع معبد تشكل النسبة الاعلى في عموم منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبتها (77,3%) من مجموع نسبة عينة الدراسة، وبلغ عدد تلك الوحدات السكنية (1176) وحدة سكنية، ينظر جدول(28)، ويمكن اعتبار ذلك امراً طبيعياً إذ ما سلمنا بأمر أن المدينة إحدى اهم خصائصها يجب أن تكون اغلب طرقها معبدة، كما اظهرت نتائج الاستبيان عن وجود مساكن اخرى تطل على شوارع غير معبدة، ينظر صورة(7)، ويقل ذلك من شعور سكان تلك المناطق بالراحة بسبب الاتربة الصادرة عن تلك الشوارع وغرقها في موسم تساقط الامطار، لذا فإن عمليات التنمية الحضرية تتطلب اكساء تلك الطرق، وتعد تلك الاجراءات من الاهداف الاساسية للتنمية الحضرية، حتى تكون الاحياء السكنية متمتعة بطرق نقل نظيفة وفعالة، وتكون البيئة الحضرية فيها ملائمة للسكن، وتشير نتائج استمارة الاستبيان وكما مبين في الجدول (28) إن نسبة من اثار إلى أن الشارع الذي امام مسكنه مكسي بمادة السبب فقط قد بلغت (12,6%) من مجموع المساكن الممسوحة ميدانياً في منطقة الدراسة، وهي بالمرتبة الثانية وبعدهد وحدات سكنية بلغت(192) وحدة سكنية، وان بعض سكان الاحياء في مدن منطقة الدراسة قاموا بوضع مادة السبب على نفقتهم الخاصة بسبب تدني مشاريع تعبيد الطرق في منطقة الدراسة.

جدول (28)

مؤشر تعبيد الشارع امام المسكن في مراكز افضية محافظة بابل لعام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاسمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
نوع الشارع	مبلط	891	84,9	95	51,9	52	68,4	138	1176	77,3
	ترابي	75	7,1	37	20,2	9	11,9	33	154	10,1
	سبب	84	8	51	27,9	15	19,7	42	192	12,6
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان(ملحق 1).

صورة(7)

مساكن تطل على شارع مكسي بمادة السبب في مدينة الحلة



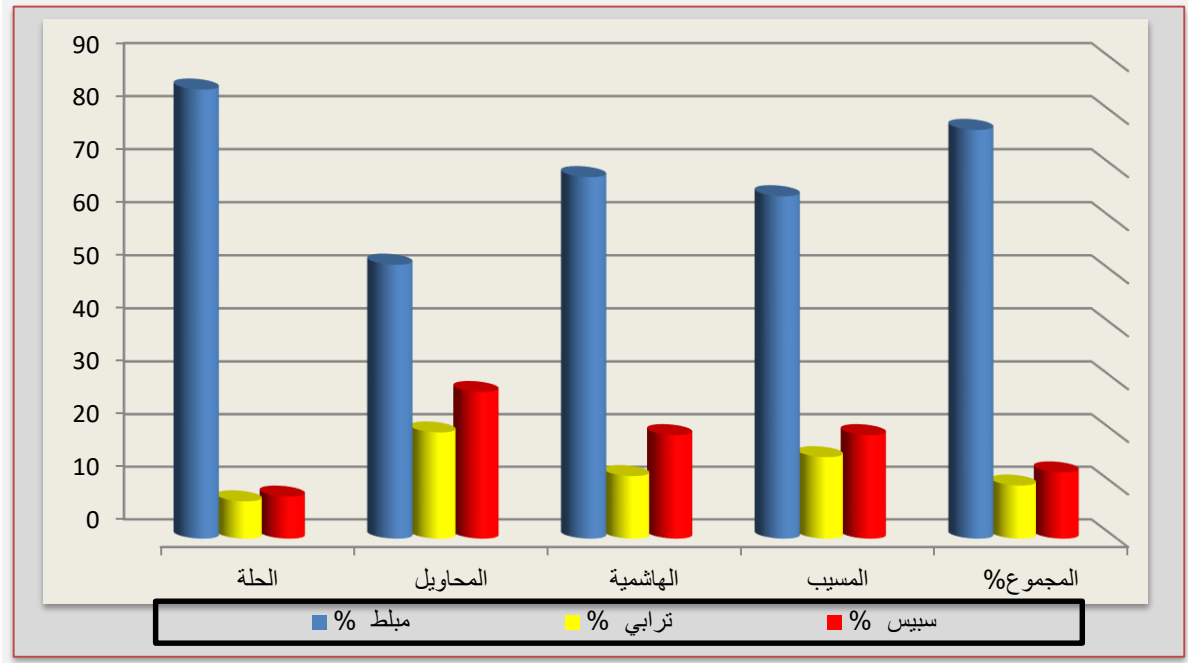
المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/11)

ويظهر لنا من بيانات الجدول (28) ان هنالك بعض الوحدات السكنية في منطقة الدراسة يكون الشارع الذي امامها من نوع الطرق (الترابي) وتتركز مثل تلك الوحدات السكنية في مناطق التجاوزات والعشوائيات، وتعاني تلك الاحياء من سوء طرق النقل فيها وانها غير صالحة للاستخدام ايام تساقط الامطار، وبلغت نسبة تلك المساكن التي تشرف على طرق ترابية في منطقة الدراسة نحو(10،1%) وبعدها بلغ (154)وحدة سكنية، ينظر شكل (19)، وبناءً على ذلك لا بد ان تشمل عمليات التنمية الحضرية على انهاء تواجد مثل تلك الشوارع في مدن منطقة الدراسة من خلال تخطيط وتنفيذ خطط تنموية للأحياء السكنية وبشكل يدعم تحسين نوعية الحياة فيها، بهدف تحسين صورة المدينة وتحسين مستوى الخدمات في الاحياء السكنية.

اما على مستوى الوحدات الادارية فيشير جدول (28) إلى ان نسبة الوحدات السكنية التي تشرف على طرق معبدة في مدينة الحلة قد بلغت(84،9%) من مجموع نسبة عينة الدراسة في المدينة، وهي النسبة الاعلى في المدينة، وبعدها وحدات سكنية بلغت(891) وحدة سكنية، في حين شكلت الوحدات السكنية التي تطل على شوارع (ترابية) ما نسبته (7،1%) وهي النسبة الأقل في مدينة الحلة، وبلغ عدد مساكنها(75) مسكن فقط، أما بالنسبة لمدينة الهاشمية فقد شكلت الوحدات السكنية التي تشرف على شوارع معبدة النسبة الاعلى بالمدينة ايضاً بنسبة بلغت (52%) وبعدها مساكن بلغ (95) وحدة سكنية، وتشكلت أقل النسب للوحدات السكنية التي يكون الشارع امامها ترابي، إذ بلغت نسبتها (9%) وبعدها مساكن بلغت (37)وحدة سكنية، ينظر شكل(19)، كما تشير بيانات جدول (28) إلى ان نسبة المساكن التي تقع على شوارع معبدة في مدينة المحاويل قد شكلت النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها(68،4%) وبعدها وحدات سكنية بلغ (52) وحدة سكنية، اما أقل النسب فجاءت الوحدات السكنية التي تشرف على الشوارع الترابية بنسبة بلغت (11،9%) وبعدها وحدات سكنية بلغ(9) وحدات سكنية، ينظر صورة(8).

شكل (22)

مؤشر تعبيد الشارع امام المسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (28).

وفي مدينة المسيب لا تختلف نتائج الدراسة الميدانية عن سابقتها من المدن، إذ تصدرت الوحدات السكنية التي تطل على شوارع معبدة باقي انواع الوحدات السكنية بالنسبة لنوع الشارع الذي تطل عليه، فقد بلغت نسبتها (64,8%) من مجموع نسبة مساكن عينة لدراسة، وبعدها بلغ (138) وحدة سكنية في المدينة، في حين بلغت نسبة الوحدات السكنية التي تقع على شوارع ترابية غير مبلطة (15,5%) وهي النسبة الأقل في المدينة، وبلغ عددها (33) وحدة سكنية فقط، ينظر جدول (28).

نستنتج من اعلاه أن مدن منطقة الدراسة تتمتع بوجود نسبة جيدة من الطرق معبدة التي تغطي بعض شوارع الاحياء السكنية، بالرغم من رداءة غالبيتها، وبعضها بحاجة إلى ترميم واصلاحات، كما ان هنالك نسبة منها مغطاة بمادة السبيس، في حين نسبة اخرى تكاد تكون غير قليلة تكون شوارعها ترابية، و كل ذلك يزيد من كلف عمليات التنمية الحضرية في مدن منطقة الدراسة.

صورة (8)

مساكن تطل على شوارع ترابية في مدينة الهاشمية



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/12/6).

ثامناً: مؤشر الرغبة في تغيير محل السكن

أظهرت نتائج الاستبيان حول درجة وجود الرغبة لدى السكان في تغيير محل سكنهم أن نسبة من كانت اجابتهم(أرغب) هي الاعلى من بين نسبة الاجابات الكلية لعينة الدراسة، إذ شكلت نسبتهم (33,5%) من مجموع نسبة عينة الدراسة الكلية، وبعدد اجابات بلغ(510) اجابة، ويظهر تباين نسب تلك الاجابات بشكل واضح بين الوحدات الادرية، ينظر جدول (29)، وتدل تلك النسبة أن هنالك عدد غير قليل من سكان منطقة الدراسة غير راضيين عن مستوى الخدمات الحضرية في مدنهم، مما يولد لديهم الشعور بالرغبة في تغيير محل السكن إلى منطقة اخرى او مدينة اخرى تلبي رغباتهم ومتطلباتهم، وهي مؤشراً على وجود خلل في قدرة المدينة على اعاله سكانها خديماً واقتصادياً، كما تدل على ضعف عمليات التنمية الحضرية في هذه المدن، وتدني مستوى الخدمات البلدية والادارية والاقتصادية فيها، لذا لا بد ان تعد خطط تنموية حضرية لكافة قطاعات المدينة لتوفير متطلبات سكان منطقة الدراسة بدرجة تشعرهم بالرضا وتلبي متطلباتهم، وجاءت بالمرتبة الثانية ممن كانت اجابتهم (لا أرغب) بنسبة بلغت (32%) وبعدد اجابات بلغت (487) اجابة، ينظر جدول (29)، ويرجع سبب عدم رغبتهم بتغيير محل سكنهم لأسباب عدة، يتعلق منها بالقرب من مكان العمل او توفر الخدمات البلدية والشعور بالرضا، او بسبب الرغبة الشخصية واسباب اجتماعية واقتصادية وأمنية تتعلق بالفرد نفسه.

جدول (29)

مؤشر الرغبة في تغيير محل السكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

المدينة	الحلة	%	الهاشم ية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
ارغب بشدة	69	6.6	14	7.7	9	12	43	20.1	135	8.9
ارغب لحد ما	97	9.2	16	8.7	11	14.4	20	9.4	143	9.4
ارغب	325	30.9	75	41	33	43.4	77	36.1	510	33.5
لا ارغب	397	37.8	39	21.3	13	17.1	38	18	487	32
لا ارغب لحد ما	73	6.9	29	15.8	2	2.6	29	13.6	133	8.7
لا ارغب بشدة	90	8.6	10	5.5	8	10.5	6	2.8	114	7.5
المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

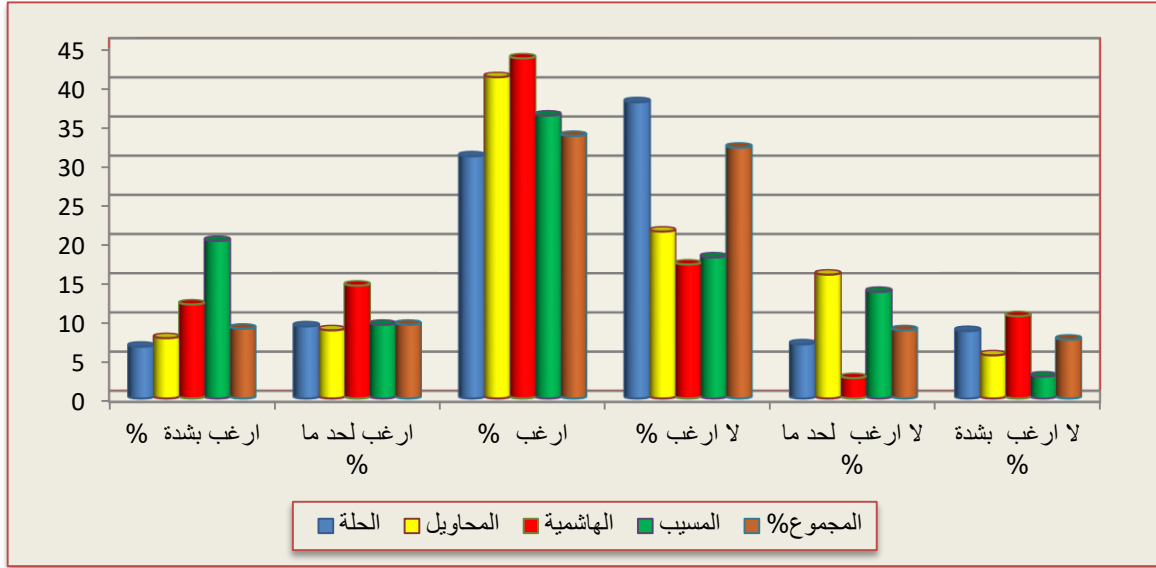
ويظهر من جدول (29) ان نسبة من كانت اجاباتهم (ارغب لحد ما، ارغب بشدة، لا ارغب لحد ما) قد بلغت نسبة كل منهم (9.4%، 8.9%، 7.8%) توالياً، وبعدد اجابات بلغ (143، 135، 133) اجابة لكل منهما توالياً، ينظر شكل (20)، وهي متباينة بين الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة، في حين بلغت نسبة من كانت اجابتهم (لا ارغب بشدة) (7.5%) وبعدد اجابات بلغ (114) اجابة من مجموع اجابات عينة الدراسة، وهذا يعني ان هنالك نسبة من سكان منطقة الدراسة لديهم ارتباط قوي بمناطقهم السكنية او بمدنهم، ويتمتعون بدرجة من الرضا عن مستوى وطبيعة معيشتهم في مدنهم الحالية او مناطقهم التي يسكنون فيها، وبدرجة تجعلهم يفضلون محل سكنهم الحالي على مدن ومناطق اخرى، او لدوافع اقتصادية تتعلق بتوافر فرص العمل المتنوعة في المدينة التي يعيشون فيها، كما يمكن ان نضيف لها الأسباب الاجتماعية والرغبة والقناعة الشخصية التي تتعلق بالفرد نفسه والتي تجعله يرفض بشدة تغيير محل سكنه برغم ضعف الخدمات التي قد تتوفر في مدينته او مكان سكنه، وقد نجد بعض من هؤلاء يتواجدون في المناطق العشوائية والتجاوزات، إذ انهم يتمسكون في الأماكن التي يسكنون فيها خوفاً من فقدانها وعدم وجود القدرة الاقتصادية لديهم لتغيير محل سكنهم، وهي إحدى المشاكل التي قد تواجه عمليات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة والتي يجب اخذها بنظر الاعتبار عند التخطيط والتنفيذ.

ويتبين من الجدول (29) ان نسبة الاجابة بكلمة (ارغب بشدة) قد بلغت (8.9%) من مجموع نسبة اجابات عينة الدراسة، وتعد اشد انواع درجات الرغبة بتغيير محل السكن الحالي، وجاءت بالمرتبة الرابعة من بين ترتيب الاجابات الكلي، بعدد اجابات بلغ (135) اجابة، كما مبين في شكل (20)، اي وجود حالة شديدة من عدم الرضا لدى بعض السكان الحضريين، وحالة ضعف في ارتباطهم بمكان سكنهم او بمدينتهم، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وشخصية، وان معرفة دوافع الرغبة في

تغير محل السكن تساعد الجهات التخطيطية والحكومات المحلية لمدن منطقة الدراسة في تحديد اولويات عملية التنمية الحضرية واماكن الضعف والخلل في كل مدينة بشكل يساهم في انجاح وصول وتحقيق عملية التنمية الحضرية لأهدافها المحددة مسبقاً، وهذا يعطينا مؤشراً على وجود ضعف او قد يصل في بعض اجزاء مدن منطقة الدراسة إلى درجة انعدام الخدمات الحضرية المتنوعة (بلدية، ادارية، صحية، تعليمية، ترفيهية) وبالتالي تصبح هذه الاجزاء او الاحياء السكنية مناطق طاردة او غير مرغوبة للسكن.

شكل (20)

مؤشر الرغبة بتغيير محل السكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (29).

اما على مستوى الوحدات الادارية يشير الجدول (29) إلى ان النسبة الاعلى في مدينة الحلة قد شكلها ممن كانت اجابتهم (لا ارغب) بتغيير محل السكن الحالي، إذ بلغت نسبتهم (37,8%) من مجموع نسبة اجابات عينة الدراسة في مدينة الحلة فقط، وبعدد اجابات بلغت (397) اجابة، وتشير هذه النسبة المرتفعة قياساً بباقي الرغبات لسكان المدينة، ان هنالك مستوى من المقبولية لدى بعض سكان المدينة على وضعهم المعاشي في منطقتهم السكنية بشكل خاص او على مستوى المدينة بشكل عام، كما ان هذه المدينة تعد إحدى مراكز الجذب السكاني ليس على مستوى محافظة بابل فحسب، بل على مستوى منطقة الفرات الاوسط ايضاً، لما تتمتع به من اهمية في الموقع ، وتركز الخدمات التعليمية المتنوعة والخدمات الصحية والادارية، لكونها تمثل المركز الاداري لمحافظة بابل، كما ان لتوفر فرص العمل فيها قياساً بباقي مدن منطقة الدراسة هي إحدى الأسباب التي تدفع بعض سكانها إلى عدم التفكير بالانتقال منها، اما أقل الرغبات نسبة لدى سكان المدينة فتمثلت بـ (ارغب بشدة)، إذ بلغت نسبتها (6,6%) فقط، وبعدد اجابات بلغت (69) اجابة فقط، ينظر شكل (20)، اما في مدينة الهاشمية فإن اعلى نسبة شكلها ممن كانت اجابتهم بـ (ارغب) بتغيير محل السكن الحالي، إذ شكلت ما نسبته (41%) من مجموع نسبة عينة الدراسة في المدينة، وبعدد اجابات بلغت (75) اجابة، وهي نسبة مرتفعة قياساً بباقي رغبات السكان، وهذا يعطينا مؤشراً على ضعف الخدمات الحضرية في المدينة، او ضعف توفر فرص العمل فيها، مما يولد لدى بعض سكان المدينة مستوى متدني من المقبولية على مكان سكنهم الحالي، وتولد رغبة للانتقال إلى مدينة او مكان اخر ، تتوافر فيه اسباب الرضا عن الحياة الحضرية في المدينة،

ولابد لعملية التنمية الحضرية ان تساهم في تقليل دوافع ترك مكان السكن لما له من اثار ديموغرافية واجتماعية سلبية على المدينة بصورة عامة ،وعلى عملية التنمية الحضرية ان تزيد من مستوى تطور الخدمات البلدية في الاحياء السكنية ، إذ خصائص الحي السكني تعكس العلاقة بين الفرد ومدينته، فكلما تمتع الحي السكني بمقومات الحي السكني المناسب للسكن الرغيد للأفراد، كلما توطدت العلاقة بين الفرد ومدينته وزاد تمسكه بمكان اقامته الحالية، وعلى عكس ذلك فكلما افتقد الحي السكني لتلك المقومات ضعفت علاقة الفرد بمدينته وزادت رغبته بتركها، وهذا يعني زيادة كلف التنمية الحضرية بالمدينة، وكانت أقل نسب رغبات سكان المدينة تمثلت بـ (لا ارغب بشدة) إذ بلغت نسبتها (5،5%) فقط وبعدها اجابات بلغت (10) اجابات فقط. ينظر جدول (29)، اما في مدينة المحاويل فإن النسبة الاعلى للإجابات شكلها ممن كانت اجاباتهم (ارغب) بتغير محل السكن الحالي، إذ شكلت ما نسبته (43،4%) من مجموع نسبة عينة الدراسة في المدينة وبعدها اجابات بلغت(33) اجابة، في حين كانت أقل النسب تمثلت بمن كانت اجاباتهم (لا ارغب لحد ما) إذ بلغت نسبتها (2،6%) فقط وبعدها اجابات بلغت (2) اجابة فقط، ينظر جدول (29)،وان ارتفاع نسبة ممن ليهم الرغبة في تغير محل سكنهم في المدينة يدل على وجود تدني وضعف في مدى قدرة المدينة على اعالة سكانها وتوفير متطلباتهم المتنوعة ، لدرجة ضعف الرغبة لدى بعض سكانها بالبقاء فيها، مما يتطلب وجود خطط تنمية حضرية تساهم في زيادة فاعلية الخدمات الحضرية وتوزيعها بشكل عادل على كافة اجزاء المدينة، لنظمن بقاء السكان في اماكنهم وعدم التحرك والهجرة إلى مكان اخر، لما لهذا الحراك من اثار غير مرغوب بها في المدينة، اما بالنسبة لمدينة المسيب فإن اعلى نسبة شكلها ممن كانت اجاباتهم (ارغب) بتغير محل السكن الحالي، إذ شكلت ما نسبته (36%) من مجموع نسبة عينة الدراسة في المدينة، وبعدها اجابات بلغت (77) اجابة، في حين كانت أقل النسب تمثلت بمن كانت اجاباتهم (لا ارغب بشدة) إذ بلغت نسبتها (2،8%) فقط وبعدها اجابات بلغت (6) اجابة فقط، ينظر جدول (29)، ويشير تلك المؤشرات إلى وجود تباين مكاني في مستوى الخدمات الحضرية بين مركز المحافظة (الحلة) وبين باقي الوحدات الادارية في المحافظة، بالرغم من ان تلك المدن هي مراكز اقصية في المحافظة ، الا ان ذلك لم يشفع لهن في تطور مستوى الخدمات الحضرية المقدمة لسكانها، حتى ساهم تدني تلك الخدمات في زيادة نسب الرغبة بتغير محل السكن لدى سكانها، بسبب ضعف اداء الحكومات المحلية في تحسين الخدمات الحضرية. وعندما وجهت تساؤلات عن سبب الرغبة في السكن وكما يلاحظ من جدول (29)، أن نسبة ممن أجابوا بـ(ارغب ودرجاتها الاخرى) قد بلغت (51،8%) في عموم مجتمع منطقة لدراسة المبحوثة، في حين بلغت نسبة ممن أجابوا بـ (لا ارغب ودرجاتها الاخرى) (48،2%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يشير الى ضعف مقبولية سكان منطقة الدراسة عن بيئتهم الحضرية وعن مستوى الخدمات المتوفرة في كل مدينة منها.

وقد اقتضت دوافع الدراسة انه لا بد من معرفة دوافع واسباب رغبة البعض من سكان منطقة الدراسة بتغير محل سكنهم وذلك للوقوف على تلك الأسباب ومحاولة اقتراح الحلول لها، وكما يلاحظ من الجدول (30) أن نسبة من اشاروا إلى أن سبب الرغبة في التغيير هو (ضعف تقديم وتوافر الخدمات العامة في المدينة) قد شكلت النسبة الاكبر، بنسبة بلغت (28%) من مجموع نسبة عينة الدراسة الراغبين بتغيير محل السكن الحالي فقط ، وبعدها اجابات بلغ (184) اجابة، وهذا يعطينا مؤشراً على مقدار تدني الخدمات الحضرية بجميع اشكالها في منطقة الدراسة، وان المدينة غير قادرة على اعالة سكانها وتقديم الخدمات لهم، وهو احد اهم الأسباب التي تجعل أفراد مجتمع المدينة يشعرون بعدم الراحة وعدم رضاهم عن بيئة المدينة الحضرية ، مما يضعف ارتباط هؤلاء السكان بمدينتهم، لذا نرى ان احد

اهم اولويات التنمية الحضرية هو تخطيط وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والخدمية في مدن منطقة الدراسة والتي من شأنها ان تساهم في سد النقص الحاد في توافر وتقديم الخدمات لسكان المدينة وبما يلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم، وأن الزيادة السكانية السريعة في مدن منطقة الدراسة وانتشار العشوائيات والتجاوزات على الخدمات الحضرية الاساسية قد اضعف من قدرت المدينة على اعالة سكانها وتلبية رغباتها، وان عملية التنمية الحضرية يمكن لها معالجة تلك المشكلة من خلال خطط استراتيجية لحل المشكلات وتحسين الخدمات الحضرية لسكان المدينة بشكل مستدام.

جدول (30)

مؤشر دوافع تغير السكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	اسباب تغير محل السكن	المدينة								المجموع	%
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%		
1	للتقرب من مكان العمل	57	16	13	12.4	7	13.2	20	14.3	97	14.8
2	للبحث عن فرصة عمل	62	17.4	35	33.3	13	24.5	36	25.7	146	22.2
3	ضعف توفر الخدمات الأساسية	97	27.2	27	25.8	19	36	41	29.3	184	28
4	قرب المسكن من مصادر التلوث او المستنقعات	30	8.4	8	7.6	5	9.4	11	7.9	54	8.2
5	ضوضاء السوق او طرق النقل	24	6.7	6	5.7	-	-	7	5	37	5.6
6	اسباب اجتماعية /رغبة شخصية	38	10.6	10	9.5	6	11.3	10	7.1	64	9.8
7	تهالك وقدم المسكن / المسكن غير صالح للسكن	49	13.7	6	5.7	3	5.6	15	10.7	73	11.4
8	المجموع	357	100	105	100	53	100	140	100	655	100

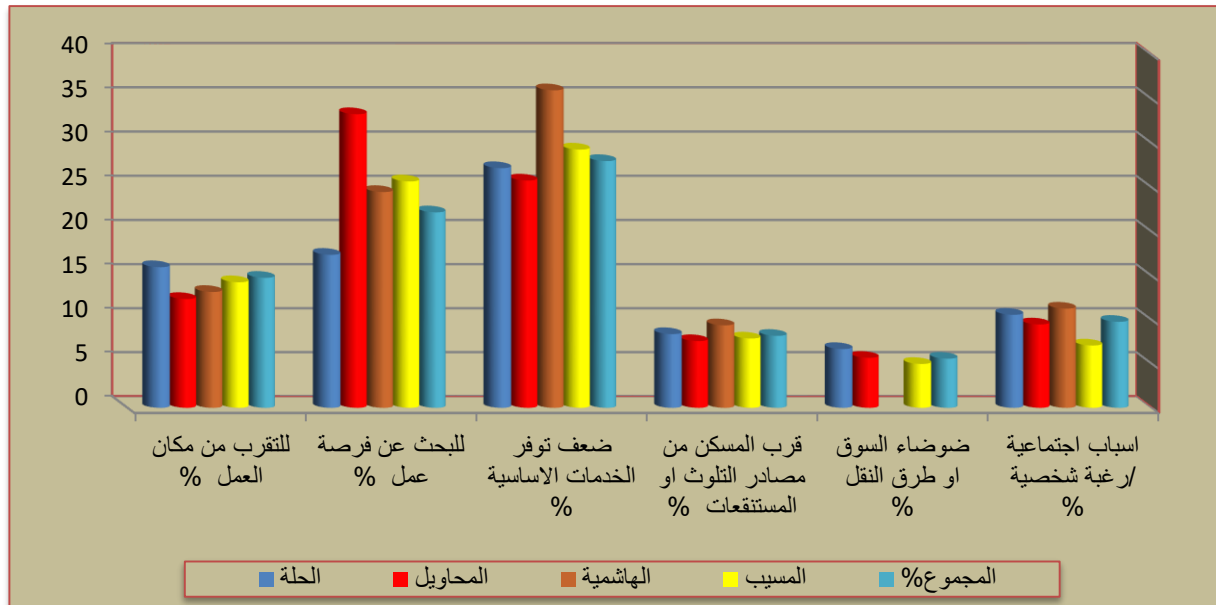
المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان(ملحق 1).

ويظهر من الجدول (30) ان نسبة من حدد ان سبب وجود الرغبة في التغيير هو (للبحث عن فرصة عمل) قد جاءت بالمرتبة الثانية، وبنسبة بلغت (22.2%) من مجموع نسبة الرغيبين بالتغيير فقط، وبعدها اجابات بلغ (146) اجابة، ينظر شكل (21)، ويبدل ذلك على اهمية الجانب الاقتصادي في الحياة الحضرية لدى سكان المدينة، وان دائماً ما يتجه سكان المدينة حيثما تتوافر فرص العمل للبحث عن مصدر دخل ثابت او يومي للأسرة لسد احتياجات وضروريات الحياة، ويعطينا ذلك مؤشراً مهماً حول

اهمية الجانب الاقتصادي في التنمية الحضرية لمنطقة الدراسة، إذ لا بد من توفير اسباب ودوافع اقتصادية في جميع مدن منطقة الدراسة لتساهم في استقرار الحراك السكاني بين مدن ومناطق محافظة بابل بصورة عامة، لما لهذا الامر من اهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية تنعكس اثارها الإيجابية على عموم مدن المحافظة، ويظهر لنا من الجدول (30) ان نسبة ممن اجابوا بـ(التقرب من مكان العمل) قد بلغت نسبتها (14,8%) من مجموع نسبة الراغبين بتغيير محل السكن، وبعدها اجابات بلغ(97) اجابة فقط، وأن التقرب الى مكان العمل له انعكاسات ايجابية غير مباشرة على صحة وسلامة الفرد الجسدية والنفسية، زيادة على تقليل فرص تلوث هواء المدينة بسبب وقود المركبات الاحفوري إذ يساهم قرب الفرد من مكان العمل إلى الاستغناء عن استخدام السيارات الخاصة في الذهاب إلى مكان العمل، إذا قد يستخدم طرق اخرى ووسائل للنقل، مثل المشي(السير على الأقدام) او استخدام الدراجة الهوائية، ويعد ذلك من سمات المدن الباحثة عن سلامة سكانها وسلامة بيئتها من مصادر التلوث ،وبالتالي تقليل الازدحامات والاختناقات المرورية في شوارع المدينة او المنطقة بصورة عامة .

شكل (21)

مؤشر اسباب ودوافع تغير محل السكن في مراكز اضية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (30).

كما يشير الشكل (21) إلى ان نسبة الذين اشاروا إلى ان سبب رغبتهم بتغيير محل السكن الحالي هو (تهالك وقدم المسكن او انه غير مناسب للسكن) قد بلغت نسبتهم (11,4%) من مجموع نسبة عينة الدراسة الراغبين بتغيير محل السكن الحالي فقط ، وبعدها اجابات بلغ (73) اجابة، ينظر جدول (30) ويتوقف ذلك في اغلب الاحيان على عمر المسكن وحالته العمرانية التي تتعرض للتناقص بتقدم عمره وبتأثير الظواهر المناخية في المنطقة كالأطمار والرطوبة، وتتركز بعض تلك الوحدات السكنية في مراكز المدن القديمة مثل مدينة الحلة القديمة والقصبة القديمة لكل من مدينتا المسيب والمحاوليل، فضلاً عن وجود جزء من تلك الوحدات السكنية في المناطق العشوائية والتجاوز، إذ انشأها اصحابها كواقع حال ولتثبيت سكنهم في المنطقة، والكثير منها غير آمن ولا تتوافر فيها الخدمات الحضرية الضرورية مثل شبكة الماء الصالح للشرب وشبكة الصرف الصحي ، وهذا يؤثر على الرصيد السكاني وعلى

ارتفاع اسعار العقار بصورة عامة بسبب خروج بعض تلك الوحدات عن الرصيد السكني في المدينة، وتشكل تلك الظاهرة إحدى تحديات التنمية الحضرية إذ يحتاج القطاع السكني في هذه الحالة إلى أموال كبيرة لتمويل بناء وحدات سكنية جديدة أو ترميم بعضها، وبالوقت نفسه في حقيقة الامر تشكل تلك الظاهرة إحدى دوافع التخطيط والتنمية الحضرية لتوفير السكن اللائق والامن لجميع سكان المدينة، ويشير الجدول (30) إلى ان نسبة من اجابوا بـ (اسباب اجتماعية او رغبة شخصية) قد بلغت نسبتهم (8،9%) من مجموع نسبة عينة الدراسة الراغبين بتغيير محل سكنهم، وبعده اجابات بلغ (64) اجابة فقط، وتتعلق تلك النسبة بمن لديهم اسباب اجتماعية او رغبات شخصية تدفعهم لتغيير محل الإقامة او انهم لا يشعرون بالأمان او الراحة في مسكنهم الحالي لأسباب قد تتعلق بالحى السكني نفسه او بمشاكل اجتماعية معينة، كما ان البعض منهم يروم إلى الاستقلال بأسرته عن باقي الأسر التي يعيش معها في نفس المسكن، او يسعى البعض إلى تقوية الاواصر الاجتماعية بين اقربائه الذين يعيشون في مكان اخر من المدينة او في مدينة اخرى، فيهدف إلى ان يحصل على سكن قريب منهم او مجاورتهم، ويمكن ملاحظة ذلك عند الأفراد المهاجرين من الريف إلى المدينة حيث تحكمهم او انهم مازالوا متأثرين بالعادات والتقاليد الاجتماعية التي ورثوها عن البيئة الريفية التي كانوا يعيشون فيها، كما ان الجانب الاقتصادي للأسرة هو الآخر قد يولد الرغبة الشخصية بتغيير محل السكن الحالي والانتقال إلى مكان افضل او إلى وحدة سكنية اكبر او افضل من سابقتها نتيجة تحسن المستوى الاقتصادي لتلك الأسرة.

ويلاحظ من الجدول (30) ان نسبة من اشاروا إلى ان سبب تولد الرغبة لديهم بتغيير محل سكنهم الحالي هو (قرب الوحدة السكنية من مصادر تلوث او مكب نفايات او مستنقعات) قد بلغت (2،8%) وبعده اجابات بلغ (54) اجابة فقط من مجموع عينة الدراسة لراغبين بتغيير محل الإقامة الحالية فقط، ويعطينا ذلك مؤشر على وجود اماكن تعد مصدر لتلوث البيئة الحضرية في مدن منطقة الدراسة في مواقع قريبة او انها داخل الاحياء السكنية، إذ يلجأ بعض سكان الاحياء السكنية إلى تجميع النفايات المنزلية الخاصة بهم في قطعة ارض فارغة او على جانب الشارع القريب منهم ، ويتحول ذلك المكان بمرور الزمن إلى مكب نفايات واوساخ ، لتكون مصدر قلق وخوف لدى بعض الاسر القريبة منها كونها مصدر تلوث وروائح كريهة، فضلاً عن مكان تجمع الحشرات والقوارض المضرة بسلامة السكان وممتلكاتهم.

كما يلاحظ من الجدول (30) ان نسبة من اجابوا بـ (ضوضاء السوق او مصادر اخرى او ضوضاء طرق النقل) قد بلغت (6،5%) فقط وبعده اجابات بلغ (37) اجابة فقط، ويتعلق ذلك الامر بالمساكن القريبة من الاسواق او طرق نقل رئيسة في المدينة، وتعد تلك مصادر ازعاج للأفراد الأسرة وعدم شعورهم بالراحة والهدوء داخل مسكنهم، ويلاحظ ذلك في المساكن المتداخلة مع الاستعمال التجاري وبالأخص في مراكز المدن، كما هو الحال في محلة الكراد والتعيس والمهدية والوردية في المدينة القديمة لمدينة الحلة، إذ تشهد اطراف تلك المحلات تداخل مع الاستعمال التجاري والصناعي.

اما على مستوى الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة، فهي الاخرى متباينة الاجابات من مدينة إلى اخرى وذلك حسب الرأي الشخصي لأفراد عينة الدراسة الراغبين بتغيير محل سكنهم الحالي، ويلاحظ من الجدول (30) ان نسبة من اشاروا إلى ان سبب وجود الرغبة في تغيير محل السكن الحالي هو (ضعف توفر الخدمات الحضرية) قد بلغت (2،27%) وبعده اجابات بلغ (97) اجابة فقط من مجموع أفراد عينة الدراسة في مدينة الحلة الراغبين بتغيير محل السكن فقط، وهي النسبة الاعلى ، وهذا يعطينا مؤشراً على ضعف او تدني الخدمات الحضرية في المدينة، وانها لا تلبي متطلبات سكانها، ويظهر لنا

من الجدول (30) ان أقل نسبة اجابات تمثلت في ممن اشاروا إلى ان سبب الرغبة بتغيير محل السكن هو (القرب من مصادر الضوضاء- الاسواق- طرق النقل)، إذ بلغت نسبتها نحو (6,7%) فقط وبعده اجابات بلغ (24) اجابة فقط من مجموع أفراد عينة الدراسة في المدينة، وسبب انخفاضها هو ان هذا العامل او السبب يمكن لنا ان نعدده عامل محدود التأثير او انه اكثر خصوصية، إذ انه في الغالب يقتصر على المساكن القريبة او الملاصقة للمناطق والشوارع التجارية او الصناعية، كما يشير الجدول (30) ان نسبة الاجابة المتعلقة ب(البحث عن فرصة عمل) قد جاءت بالمرتبة الثانية من حيث التأثير على قرار التغيير في محل السكن، إذ بلغت نسبتها (17,4%) وبعده اجابات بلغ (62) اجابة فقط من مجموع عينة الدراسة المبحوثة في المدينة، ومعنى ذلك ان من اولويات سكان المدينة البحث عن فرص العمل ليكون مصدر دخل للأسرة، ويعد هذا العامل من بين العوامل الاكثر جذباً للسكان بالنسبة للمدن التي تتوفر فيها فرص عمل لائقة وذات دخل مرتفع، كما انه من بين اهم الأسباب التي تسبب اضطراباً في التركيب الاقتصادي والعمرى لسكان المدينة، بسبب هجرة الفئات العمرية النشطة اقتصادياً من المدينة التي لا تتوفر فيها فرص عمل وتركزها في مدينة اخرى تتوفر فيها فرص عمل مختلفة، وتعد مدينة الحلة من اكثر مدن منطقة الدراسة جذباً للسكان الباحثين عن عمل، بسبب تركيز الكثير من المشاريع التجارية والصناعية والخدمية فيها، ويلاحظ من الجدول (30) ان نسبة الاجابات الاخرى المتعلقة ب (التقرب إلى مكان العمل) قد بلغت (16%) وبعده اجابات بلغ (57) اجابة فقط. وهو عامل متعلق بسهولة الوصول وواسطة النقل المستخدمة للوصول إلى مكان العمل، فضلاً عن الكلف الاقتصادية لأجور النقل في حال كان مكان العمل بعيد عن السكن، وكما بينا ذلك سابقاً، في حين بلغت نسبة الاجابات الاخرى التي اشارت إلى (تهالك المسكن وعدم صلاحيته للسكن، اسباب اجتماعية او رغبة شخصية، قرب السكن من مصادر التلوث او مكب نفايات ومستنقعات) قد بلغت توالياً (13,7%، 10,6%، 8,4%) وبعده اجابات بلغت (30، 38، 49) اجابة توالياً، ينظر جدول (30).

وبالنسبة لمدينة الهاشمية فقد سجلت اعلى نسبة للإجابات التي اشارة إلى أن (البحث عن فرصة عمل) هو اكثر الأسباب التي تدفعهم إلى الرغبة في تغيير محل سكنهم الحالي، إذ بلغت نسبتها (33,3%) وبعده اجابات بلغ (35) اجابة من مجموع الراغبين بتغيير السكن، وفي ذلك اشارة إلى وجهتين، الاولى تتمثل في اهمية او بالأحرى ضرورة الحصول على فرصة عمل وبدخل قادر على سد احتياجات الأسرة اليومية، اما الوجهة الثانية لهذا العامل او السبب فهو اشارة إلى تدني فرص العمل في مدينتهم وتدني المستوى الاقتصادي لكثير سكان المدينة، وضعف مساهمة القطاع الخاص في انشاء مشاريع صناعية قادرة على استيعاب اكبر عدد من سكان المدينة القادرين والراغبين بالعمل، لذا نستنتج من اعلاه ان للتنمية الحضرية القدرة على تغيير قيمة المدينة الاقتصادية وجعلها مدينة قادرة على توفير فرص عمل لسكانها من خلال المشاريع الصناعية والتجارية التي يمكن ان توفر اكبر عدد من فرص العمل لسكان المدينة، ويلاحظ من الجدول (30) ان أقل نسبة للإجابات كانت تلك التي ترى ان اهم سبب للرغبة في تغيير السكن الحالي هو (الضوضاء الناتج عن السوق او القرب من المدارس او ضوضاء طرق النقل، تهالك المساكن او ان المسكن غير ملائم للسكن) وبنسبة بلغت (5,7%، 5,7%) لكل منهما توالياً، وبعده اجابات بلغت (6,6) لكل منهما على التوالي. في حين بلغت نسبة لإجابات الاخرى الخاصة بالخيارات (ضعف الخدمات الأساسية، التقرب إلى مكان العمل، اسباب اجتماعية- رغبة شخصية، قرب المسكن من مصادر التلوث او المستنقعات) قد شكلت نسب بلغت (25,8%، 12,4%، 9,5%، 7,6%) على التوالي، وبعده اجابات بلغت توالياً (8، 10، 13، 27) اجابات فقط من عينة الدراسة في مدينة الهاشمية فقط من الذين اشاروا إلى الرغبة في تغيير محل السكن.

اما في مدينة المحاويل فهي الاخرى شهدت تباين في اسباب الرغبة في تغيير محل الإقامة الحالية ، إذ تباينت بين اعلى نسبة للإجابات والتي تمثلت بمن اشاروا إلى ان السبب الرئيسي في تولد الرغبة لديهم في تغيير محل السكن هو (ضعف الخدمات الأساسية في المدينة) وبلغت نسبتها (36%) وبعده اجابات بلغ (19) اجابة فقط من مجموع عينة الدراسة في المدينة من الذين يرغبون في تغيير محل سكنهم الحالي، وفي ذلك اشارة إلى تدني او ضعف الخدمات الحضرية المتنوعة المقدمة لسكان المدينة وان البعض منها يعاني من الحرمان منها، في حين شكلت أقل نسبة لمن اشاروا إلى ان (تهالك المسكن – المسكن غير صالح للسكن) هو احد اهم الأسباب التي تدفع بعض السكان إلى تغيير محل سكنهم الحالي، وبلغت نسبتهم من عينة الدراسة في المدينة (5،6%) وبعده اجابات بلغت (3) اجابات فقط، في حين بلغت نسب الاجابات الاخرى الخاصة بـ) البحث عن فرصة عمل ، للتقرب من مكان العمل، اسباب اجتماعية او رغبة شخصية، قرب المسكن من مصادر التلوث او المستنقعات) على التوالي (24،5%، 13،2%، 11،3%، 9،4%) وبعده اجابات بلغت (13، 7،6،5) اجابات توالياً، من مجموع عينة الدراسة المبحوثة في المدينة من الذين يرغبون بالانتقال إلى محل سكن جديد.

اما بالنسبة لمدينة المسيب فيلاحظ من الجدول (30) ان اعلى نسبة تمثلت في الاجابات التي اشارة إلى ان (ضعف توفر الخدمات الأساسية) هو السبب الرئيسي لدافع الرغبة بالانتقال إلى مكان اخر، وبنسبة بلغت (29،3%) وبعده اجابات بلغت (41) اجابة فقط من مجموع عينة الدراسة الراغبين بتغيير محل الإقامة الحالية في مدينة المسيب، في حين سجلت الاجابات التي أظهرت ان السبب الرئيسي وراء دافع الانتقال إلى مكان اخر هو(ضوضاء السوق او طرق النقل) وهي الادنى من بين باقي الأسباب الاخرى، إذ بلغت نسبتها (5%) فقط وبعده اجابات بلغ (7) اجابات فقط في المدينة، في حين تباينت الاجابات الاخرى المتعلقة بسبب الرغبة بتغيير محل الإقامة الحالية، إذ جاءت بالترتيب الاتي (للبحث عن فرصة عمل، للتقرب من مكان العمل، تهالك وتقادم المسكن او انه غير صالح للسكن، قرب المسكن من مصادر التلوث والمستنقعات، اسباب اجتماعية او رغبة شخصية) وبنسب بلغت توالياً (25،7%، 14،3%، 10،7%، 7،9%، 7،1%) وبعده اجابات بلغت توالياً (36، 20، 15، 11،10) اجابة، ينظر جدول (30).

نستنتج من اعلاه ان معظم الأسباب الرئيسة لتغيير محل الإقامة هي ما يتعلق منها بجانب ضعف اداء الخدمات الحضرية الأساسية و البحث عن فرصة عمل، وهما يشكلان روح المدينة، إذ ان المدينة بدونها تصبح مدينة غير صالحة للسكن و طاردة للسكان بسبب عدم قدرتها على اعالة سكانها، وهنا لابد لوجود خطط تنموية حضرية تستهدف تنمية ما موجود من خدمات ومشاريع صناعية وتجارية، ويجاد مشاريع خدمية وصناعية واقتصادية جديدة لزيادة فاعلية المدينة وتحويلها إلى مدن صالحة للعيش وتحسين مستوى جودة الحياة الحضرية فيها.

10- مؤشر توفر خدمات البنى التحتية

تضمنت استمارة الاستبيان على مجموعة من الاسئلة تخص اتصال المساكن بالخدمات الحضرية من عدمها، وهذه الخدمات تمثلت بـ(شبكة الصرف الصحي، شبكة مياه الشرب، شبكة الكهرباء الوطنية، حديقة منزلية) وقد تباينت الاجابات من حيث اتصال او عدم اتصال المسكن الممسوحة ميدانياً، ويلاحظ من جدول(31) ان نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي قد بلغت في مدينة الحلة(44،4%)، مقابل (55،6%) من الوحدات السكنية في هذه المدينة غير متصلة بهذه الشبكة، وعوضت تلك الوحدات

السكنية عدم اتصالها بشبكة الصرف الصحي، بأنشاء خزانات(سبتتتك) خاصة لكل وحدة سكنية للتخلص من المياه الثقيلة، او بالمبازل القريبة من المسكن في مناطق التجاوزات، ويظهر من الجدول (31) ان غالبية المساكن في مدينة الهاشمية تعاني من عدم اتصالها بشبكة الصرف الصحي العامة في المدينة، إذ بلغت نسبتها في عينة الدراسة (88,5%) مقابل (11,5%) من المساكن في المدينة مخدومة بشبكة الصرف الصحي، أما في مدينة المحاويل بلغت نسبة المساكن المخدومة بشبكة الصرف الصحي نحو(21,1%) مقابل (87,9%) منها غير مخدومة بشبكة الصرف الصحي، وهي إحدى المشاكل التي يعاني منها سكان المدينة، وهو صعوبة التخلص من المياه الثقيلة والاسنة والملوثة، بسبب النقص الحاد في امدادات شبكة الصرف الصحي في المدينة، إذ لا يوجد فيها سوى خطين، احدهما لنقل مياه الامطار والآخر لنقل المياه الثقيلة (1).

وفي مدينة المسيب هي الاخر شهدت انخفاض كبير في نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي، إذ بلغت نسبتها نحو(15,5%) فقط، يقابلها (84,5%) غير مخدومة بشبكة الصرف الصحي، ويتطلب ذلك اعداد خطط ومشاريع تنموية تخص اتصال جميع مساكن منطقة الدراسة بشبكات الصرف الصحي، ومع ذلك فمن الواضح أن الممارسة ملموسة ومتزايدة على الصعيد العالمي في استخدام مياه الصرف الصحي قد أصبح لافتا وعلى نحو متزايد لصانعي السياسات ومستخدمي المياه في مواجهة تزايد ندرة المياه والتنافس على طلب المياه، فهناك العديد من المزايا الاقتصادية للزراعة شبه الحضرية ونشر الزراعة الحضرية باستخدام مياه الصرف الصحي، لكونها إمدادات مياه يمكن الاعتماد عليها على مدار السنة في ري الحدائق العامة والخاصة في المدينة، ومع ذلك فإن التوسع الرسمي في إعادة الاستخدام يعد معقدا بسبب ضعف التنسيق وصعوبة التنسيق المشترك بين السياسات واللوائح الدولية والمحلية لإعادة استخدامها (2). اما بالنسبة لشبكة مياه الشرب الوطنية، فهي الاخر لا تغطي جميع اجزاء مدن منطقة الدراسة، فبلغت نسبة ممن كانت اجاباتهم باتصال وحداتهم السكنية بخدمات شبكة المياه الصالحة للشرب الوطنية في مدينة الحلة (96,9%)، في حين ان (3,1%) من المساكن لعينة الدراسة محرومة من خدمات الشبكة الوطنية لماء الشرب، اما في مدينة الهاشمية فقد اجاب النسبة الاعلى باتصال مساكنهم بشبكة المياه الوطنية، إذ بلغت نسبتها (95,6%) من مجموع نسبة عينة الدراسة، يقابلها (4,4%) فقط ممن لم تتصل وحداتهم السكنية بشبكة المياه الصالحة للشرب، ويظهر من جدول (31) أن نسبة المساكن المخدومة بالشبكة الوطنية لمياه الشرب في مدينة المحاويل قد بلغت (92,1%) ، و(7,9%) من المساكن غير مخدومة بهذه الشبكة.

اما في مدينة المسيب فهي الاخرى شكلت المساكن المتصلة بالشبكة الوطنية لمياه الشرب النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها(92,5%) ، يقابلها (7,5%) فقط من المساكن المبحوثة غير متصلة بالشبكة الوطنية لمياه الشرب، وهذه المساكن تقع في مناطق العشوائيات والتجاوزات، كما ان البعض قد تجاوز على الشبكة الوطنية لمياه الشرب من خلال ايصالها إلى مسكنه بطريقة غير رسمية وعلى نفقته الخاصة.

(1) جمهورية العراق ، وزارة البلديات والاشغال العامة ، مديرية مجاري بابل ، دائرة مجاري المحاويل، (بيانات غير منشورة) ، 2022.
(2) منظمة الصحة العالمية ، التخطيط لسلامة الصرف الصحي ، جنيف ، 2019، ص2.

جدول (31)

مؤشر خدمات البنى التحتية المتصلة بالمسكن في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	الخدمات	شبكة الصرف الصحي		شبكة مياه الشرب		شبكة الكهرباء الوطنية		حديقة منزلية	
		نعم	كلا	نعم	كلا	نعم	كلا	نعم	كلا
1	الحلة	466	584	1017	33	1044	6	688	362
	%	44,4	55,6	96,9	3,1	99,4	0,6	65,5	34,5
2	الهاشمية	21	162	175	8	179	4	109	74
	%	11,5	88,5	95,6	4,4	97,8	2,2	59,6	40,4
3	المحاويل	16	60	70	6	69	7	44	32
	%	21,1	87,9	92,1	7,9	90,8	9,2	57,9	42,1
4	المسيب	33	180	197	16	208	5	147	66
	%	15,5	84,5	92,5	7,5	97,7	2,3	69,1	30,9

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

وبالنسبة لخدمات شبكة الكهرباء الوطنية، فقد اشار ما نسبته (99,4%) ممن وجهت اليهم اسئلة الاستبيان في مدينة الحلة ان مساكنهم متصلة بخدمات شبكة الكهرباء الوطنية، وان ما نسبته (0,6%) فقد لا تتصل بشبكة الكهرباء للوطنية في مدينة الحلة، ينظر شكل (22)، كما ان في مدينة الهاشمية قد اشار النسبة الاعلى من المساكن الممسوحة ميدانياً انها متصلة بخدمات الكهرباء الوطنية، إذ بلغت نسبتها (97,8%) من مجموع نسبة عينة الدراسة في المدينة، في حين اجاب ما نسبته (2,2%) من عينة الدراسة ان مساكنهم غير متصلة بشبكة الكهرباء الوطنية، اما مدينة المحاويل فان نتائج استمارة الاستبيان قد اشارت إلى ان (90,8%) من عينة الدراسة قد اجابوا باتصال مساكنهم بخدمات شبكة الكهرباء الوطنية، وان ما نسبته (9,2%) من عينة الدراسة غير مخدومة بشبكة الكهرباء الوطنية، اما مدينة المسيب فان النسبة الاعلى من عينة الدراسة قد اشاروا إلى اتصال مساكنهم ايضاً بالشبكة الوطنية، بنسبة بلغت (97,7%) من مجموع نسبة عينة الدراسة، مقابل ما نسبته (2,3%) من المساكن المبحوثة في المدينة غير متصلة بشبكة الكهرباء الوطنية. اما بالنسبة لاتصال المسكن بحديقة منزلية فهي الاخرى متباينة من مكان إلى اخر، ويتوقف وجودها من عدمه على مساحة البناء وقطعة الارض، كما أن البعض قد ذهب الى استغلال المساحة الفارغة التي تقع امام مسكنه لإنشاء حديقته المنزلية، ليزيد من جمالية الشارع من جهة ومن جهة اخرى يكون مكان بمثابة حديقة منزلية لأفراد الاسرة، ينظر صورة(9)، فكلما كانت مساحة قطعة الارض كبيرة نسبياً ومساحة المسكن المبنية لا تغطي كل مساحة الأرض، فإن الجزء غير المبني عليه يتم تحويله إلى حديقة منزلية، لتكون مكان ترويجي خاص بالعائلة فقط.

ويلاحظ من الجدول (31) ان نسبة من اشاروا إلى وجود حديقة منزلية للمسكن في مدينة الحلة قد بلغت (65,5%) من مجموع نسبة عينة الدراسة، وان ما نسبته (34,5%) من عينة الدراسة لا تمتلك مساكنهم حديقة منزلية، في حين شكلت المساكن المتصلة بحديقة منزلية في مدينة الهاشمية ما نسبته (59,6%) من مجموع عينة الدراسة، يقابلها ما نسبته (40,4%) لا تتصل وحداتها السكنية بحديقة منزلية، وفي مدينة المحاوليل يلاحظ من الجدول (31) ان نسبة المساكن التي تمتلك حديقة منزلية قد بلغت (57,9%) في حين بلغت نسبة المساكن غير المتصلة بحديقة منزلية نحو (42,1%)، اما في مدينة المسيب فهي الاخرى شكلت المساكن المتصلة بحديقة منزلية النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (69,1%) من عينة الدراسة في المدينة، وما نسبته (30,9%) من عينة الدراسة غير متصلة بحديقة منزلية.

صورة (9)

حدائق منزلية امام المسكن في منطقة الاسكان في مدينة الحلة



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/6/11)

ومن الجدير بالذكر ان وجود الحديقة المنزلية في المسكن، هو امر يخضع للرغبات الشخصية لأصحاب المسكن، فضلاً عن اعتبارات حجم قطعة الارض ومساحة البناء عليها ومدى توفر مساحة خالية وان كانت صغيرة لتحويلها إلى حديقة منزلية، لتكون مكان ترويحي لأفراد الأسرة، خصوصاً في الاحياء السكنية او المدن التي لا تتوفر فيها حدائق عامة تسمح لعوائل المدينة بالترويح والتنزه بشكل آمن، وان انخفاض نسبة المساكن التي لا تتصل بحديقة منزلية يرجع إلى صغر مساحة الارض التي تم انشاء المسكن عليها، ويلاحظ في الأونة الاخير وبسبب ارتفاع الطلب على السكن في مدن منطقة الدراسة، تقسيم مساحة قطعة الارض الكبيرة نسبياً إلى قطعتين او اكثر، فبعضها لا يتجاوز الـ (2م150)، وذلك للحصول على منفعة اقتصادية اكثر من جانب مالك الارض عند بيعها، زيادة على ظاهرة الانشطار الأسري وتحويل الوحدة السكنية الواحدة إلى وحدتين سكنيتين او اكثر من قبل أفراد الأسرة، وبالتالي لا يسمح ذلك بوجود مساحات فارغة ضمن قطعة الارض لتحويلها إلى حديقة منزلية فيما بعد.

المبحث الثالث

مؤشرات وخصائص الخدمات الحضرية في منطقة الدراسة

تقدم المدينة العديد من انواع الخدمات الحضرية لسكان المدينة، وانها تمتاز بالتنوع واختلاف مستوياتها ودرجة كفاءتها، ويمكن دراسته على شكل مؤشرات عامة لبيان طبيعة وكفاءة تلك الخدمات، وهي الاتي وتتمثل بما يأتي :

أولاً: مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن وأقرب مؤسسة صحية

أن تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الرسمية هو هدف أساسي للصحة العامة في العديد من البلدان منخفضة الدخل، واجتمعت دراسات مختلفة في الرأي القائل بأن استخدام خدمات الرعاية الصحية مرتبط بعوامل مثل إمكانية الوصول إلى الخدمة وجودة الخدمة ، وبينت الدراسات المختصة في هذا الجانب أن استخدام خدمات الرعاية الصحية مرتبط بالقرب الجغرافي من مراكز الرعاية الصحية، ويلاحظ من الجدول (32) ان النسبة الاعلى من أفراد عينة الدراسة قد اشارت إلى المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مؤسسة صحية تبلغ تقريباً (أكثر من 1000م) ، إذ بلغت نسبتها (44,1%) وبعدها اجابات بلغت (672) اجابة من المجموع الكلي لعينة الدراسة، وهذ يعطينا مؤشراً على سوء التوزيع المكاني للمؤسسات الصحية الحكومية والخاصة ، وان بعد المسافة بين المسكن والمؤسسة الصحية التي يقصدها تؤثر ايضاً على واسطة النقل المستخدمة ، فكلما كانت قريبة أصبح إمكانية الوصول إليها مشياً على الاقدام لمن يستطيع المشي هو الخيار الافضل للفرد، في حين كلما بعد المسافة يلجأ الفرد إلى استخدام واسطة نقل اخرى مثل السيارة الخاصة او النقل العام، مما يزيد من الازدحامات المرورية وزيادة معدلات تلوث هواء المدينة بعوادم تلك السيارات، فضلاً عن تأخر الفرد في الوصول إلى المكان المقصود، في حين جاءت الاجابات التي اشارت إلى ان المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مؤسسة صحية تتراوح بين (750-1000م) بالمرتبة الثانية، وبنسبة بلغت (28,9%) وبعدها اجابات بلغت (440) اجابة من مجموع عينة الدراسة، وجاءت المسافة التي تتراوح بين (500-750م) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (11%) وبعدها اجابات بلغت (166) اجابة ينظر جدول (32)، اما المسافة التي تتراوح بين (250-500م) قد جاءت بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (10,2%) وبعدها اجابات بلغ (155) اجابة . في حين بلغت نسبت المسافات التي تتراوح بين (100-250م ، أقل من 100م) بنحو (3,8%، 2%) توالياً، وبعدها اجابات بلغت(58، 31) اجابة فقط من مجموع اجابات عينة الدراسة، ومن ذلك يلاحظ تدني نسب المساكن القريبة من المؤسسات الصحية المختلفة والتي يمكن ان يستفيد أفرادها من عامل القرب من تلك المؤسسات من ناحية سهولة الوصول والوقت المستغرق للوصول، فضلاً عن واسطة النقل المستخدمة في الوصول إلى المكان المقصود، جميعها اعتبارات يمكن ان تؤثر على بعض الحالات المرضية الحرجة او الصعبة لبعض الأفراد والتي تتطلب تدخل طبي مستعجل، وان بعد المسافة بين السكن وبين المؤسسة الصحية تأخر الوصول إليها قد تؤدي إلى فقدان الحياة لبعض الأفراد، علماً ان في بعض الاحيان قرب المسافة من المؤسسة الصحية لا يكفي او قد يكون بفائدة قليلة، وذلك متوقف على مدى كفاءة الخدمات الطبية المقدمة في تلك المؤسسة الصحية ، فضلاً عن نوع الخدمة الطبية المقدمة، فمن المعروف ان هنالك تباين وتنوع بين المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة في نوع الخدمة الطبية ومدى كفاءتها، فضلاً عن الحالة الاقتصادية المتدنية لبعض سكان المدينة والذين يفضلون الذهاب إلى المؤسسات الصحية الحكومية حتى وان كانت بعيدة عن

سكنهم، حيث تكاليف العلاج تكون أقل بكثير من تكاليف العلاج في المؤسسات الصحية الخاصة او الاهلية، وبمقدور عمليات التنمية الحضرية ان تزيد من كفاءة الخدمات الصحية من حيث التوزيع المكاني لها ومن حيث كفاءة الخدمة التي تقدمها كل مؤسسة صحية لسكان المدينة وللقاصدين اليها من اماكن اخرى خارج مدن منطقة الدراسة.

جدول (32)

مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن واقرب مؤسسة صحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المسافة الفاصلة /متر	المدينة								المجموع	%
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%		
1	أقل من 100	17	1٠6	6	3٠3	-	-	8	3٠8	31	2
2	100-250	36	3٠4	11	6	4	5٠3	7	3٠3	58	3٠8
3	250-500	112	10٠7	24	13٠1	6	7٠9	13	6٠1	155	10٠2
4	500-750	98	9٠3	20	10٠9	14	18٠4	34	15٠9	166	11
5	750-1000	311	29٠7	49	26٠8	15	19٠7	65	30٠5	440	28٠9
6	اكثـر من 1000	476	45٠3	73	39٠9	37	48٠7	86	40٠4	672	44٠1
7	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

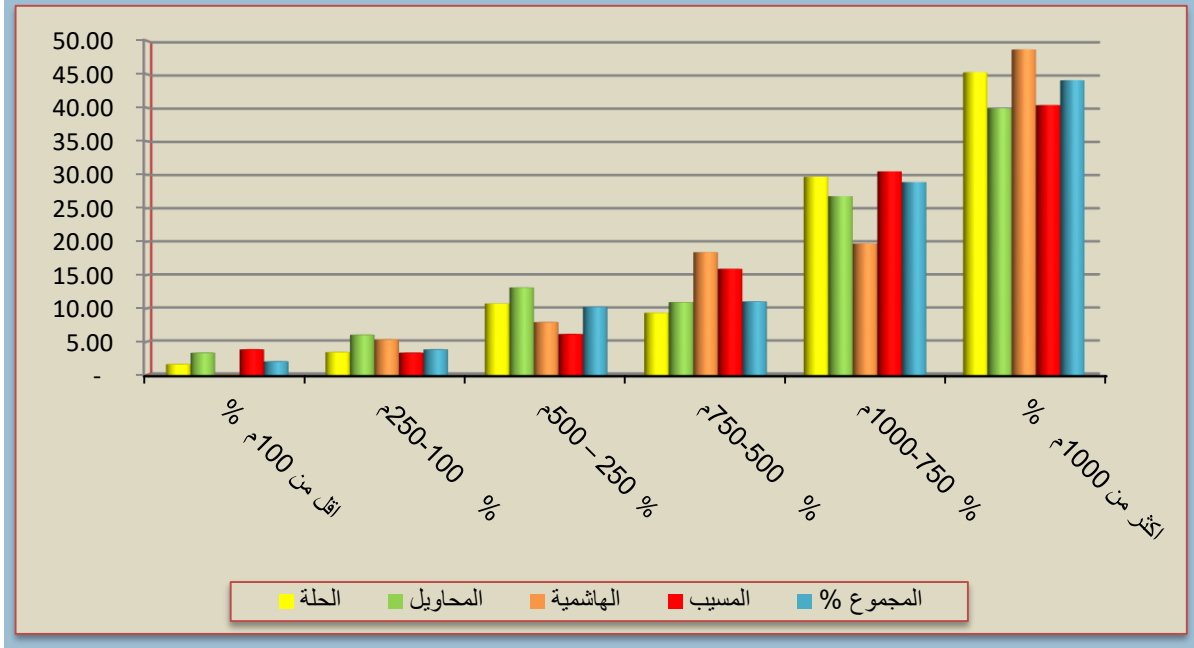
المصدر : عمل الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

اما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة ، فيلاحظ من الجدول (32) ان في مدينة الحلة قد شكلت النسبة الاكبر للمساكن التي تبعد عن اقرب مؤسسة صحية مسافة تصل تقريبا إلى (اكثر من 1000م) وبنسبة بلغت (45,3%) وبعده اجابات بلغت (476) اجابة من مجموع عينة الدراسة في مدينة الحلة فقط، ينظر شكل(22)، وان لتوسع مدينة الحلة العمراني والمساحي قد القى بضلاله على قرب وبعد المساكن من الخدمات الصحية، يقابله سوء او ضعف التوسع المكاني للخدمات الصحية الحكومية، وبهذا بات بعض الأفراد بعيدين نسبياً عن تلك الخدمات، في حين بلغت ادنى نسبة للمساكن التي تبعد مسافة (أقل من 100م) تقريبا، وبنسبة بلغت (1٠,6%) وبعده اجابات بلغت(17)اجابة فقط، ينظر شكل (21)، وتتمثل بالمساكن القريبة جداً من المؤسسات الصحية المختلفة، ويلاحظ من الجدول (32) ان نسبة الوحدات السكنية التي تبعد عن اقرب مؤسسة صحية بمسافة تتراوح بين (750-1000م) قد جاءت بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (29,7%) وبعده اجابات بلغت (311) اجابة، في حين جاءت المساكن التي تبعد بمسافة تتراوح بين (250-500م) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (10,7%) وبعده اجابات بلغت (112) اجابة، و بلغت نسب المساكن التي تبعد عن اقرب مؤسسة صحية مسافة

تتراوح بين (500-750م، 100-250م) ما نسبته توالياً (3،9%، 4،3%) وبعدد اجابات بلغت (98، 36) اجابة على التوالي. ينظر شكل (22).

شكل (22)

مؤشر المسافة بين المسكن وأقرب مؤسسة صحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)



المصدر: بيانات جدول (32)

اما بالنسبة لمدينة الهاشمية فهي الاخرى أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان المساكن التي تبعد مسافة (اكثر من 1000م) تقريباً عن اقرب مؤسسة صحية قد شكلت النسبة الاعلى من بين الاجابات الاخرى، إذ بلغت نسبتها (39،9%) وبعدد اجابات بلغ (73) اجابة، ينظر شكل (21)، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى التوسع في مساحة المدينة وانشاء احياء سكنية جديدة قد يكون بعضها غير مخطط. علماً ان جزء من هذه المناطق غير مخدومة بالخدمات الصحية وتعتمد على المؤسسات الصحية البعيدة منها، ويلاحظ من الجدول (32) ان ادنى نسبة سجلتها المساكن التي تبعد مسافة (أقل من 100م) عن اقرب مؤسسة صحية في المدينة، بنسبة بلغت (3،3%) وبعدد اجابات بلغت (6) فقط، شكل(21)، وتشمل المساكن الملاصقة او المجاورة لتلك المؤسسات، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان الوحدات السكنية التي تبعد مسافة تتراوح بين (750-1000م) قد جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (26،8%) وبعدد اجابات بلغت (49) اجابة فقط، كما بلغت نسبة المساكن التي تبعد مسافة تتراوح بين (500-250م) عن اقرب مؤسسة صحية قد بلغت (13،1%) وبعدد اجابات بلغت (24) اجابة، وقد جاءت تلك الاجابات بالمرتبة الثالثة من بين باقي الاجابات في المدينة، ينظر جدول (32)، في حين بلغت نسبة الوحدات السكنية التي تبعد مسافة تتراوح بين (100-250م، 500-750م) توالياً نحو (10،9%، 6%) وبعدد اجابات بلغت (20، 11) اجابة على التوالي.

كما تشير نتائج الدراسة الميدانية في مدينة المحاويل إلى ان نسبة المساكن التي تبعد مسافة (اكثر من 1000م) قد جاءت بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (48،7%) وبعدد اجابات بلغت (37) اجابة، في حين شكلت ادنى الاجابات لمن اشاروا إلى ان المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مؤسسة صحية تبلغ

تقريباً (100-250م) وبنسبة بلغت (3،5%) وبعدها اجابات بلغت(4) فقط من مجموع عينة الدراسة في المدينة، ينظر جدول (32)، وجاءت المساكن التي تبعد مسافة تتراوح بين (750-1000م) عن اقرب مؤسسة صحية بالمرتبة الثانية من الاجابات الاخرى وبنسبة بلغت (7،19%) وبعدها اجابات بلغت (15) اجابة فقط، في حين بلغت نسب المساكن التي تبعد مسافة عن اقرب مؤسسة صحية تتراوح بين (500-750م، 250-500م) نحو (4،18،9،7%) توالياً.

اما في مدينة المسيب فقد اشارات نتائج الاستبيان ان اعلى نسبة تمثلت في المساكن التي تتراوح المسافة الفاصلة بينها وبين اقرب مؤسسة صحية (اكثر من 1000م)، إذ بلغت نسبتها (40،4%) وبعدها اجابات بلغت (86) اجابه، في حين تمثلت ادنى نسبة في المساكن التي تبعد عن اقرب مؤسسة صحية بمسافة (100-250م) وبنسبة بلغت (3،3%) وبعدها اجابات بلغت (7) اجابات فقط من مجموع اجابات عينة الدراسة في مدينة المسيب فقط، وكما يبين من جدول (32) ان نتائج الاستبيان في منطقة الدراسة قد بينت ان نسبة المساكن التي تبعد مسافة عن اقرب مركز او مؤسسة صحية تتراوح بين (750-1000م) قد جاءت بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (5،30%) وبعدها اجابات بلغت (65) اجابة، في حين بلغت نسب المساكن التي تتراوح المسافة بينها وبين اقرب مؤسسة صحية بين (500-750م، 250-500م، أقل من 100م) توالياً (9،15،1،6،8،3%)، وبعدها اجابات بلغت توالياً (34، 13، 8) اجابة من مجموع اجابات عينة الدراسة في مدينة المسيب، ينظر جدول (32)، ونستنتج من اعلاه ان جميع مدن منطقة الدراسة قد شهدت بعد المؤسسات الصحية عن غالبية المساكن، ويرجع ذلك وكما اشرنا سابقاً إلى التوسع العمراني والمساحي لتلك المدن بفعل الزيادة السكانية الطبيعية والغير طبيعية في المدينة، مع ضعف مواكبة الخدمات الصحية لهذه الزيادة السكانية والعمرانية، وهنا نشير إلى انه لا بد لعملية التنمية الحضرية ان تأخذ دورها في توسيع رقعة الخدمات الصحية في عموم المدينة، وان يستفاد منها جميع الفئات العمرية وبجميع حالاتهم المرضية، من خلال انشاء مؤسسات صحية جديدة في اطراف المدن و زيادة كفاءة القائم منها.

ثانياً: مؤشر المنشآت الصحية الأكثر استخداماً

تخضع مراجعة الأفراد للمؤسسات الصحية او نوع المؤسسة الصحية التي يتم مراجعتها من قبل الأفراد عند الحاجة لها الى عدة اعتبارات، اهمها الجانب الاقتصادي للفرد وقدرته على دفع كلف العلاجات، والآخر هو ما يتعلق بمستوى كفاءة المؤسسة الصحية في المدينة، ما لفائدة من وجود مؤسسات صحية الا انها غير كفوة ولا تستطيع سد احتياجات المرضى من سكان المدينة، وبالتالي يضطر البعض منهم إلى الذهاب إلى مدينة اخرى لغرض الاستشفاء والعلاج، وهذا يعني اضافة كلف اقتصادية على كاهل الفرد، وبعد عام (2003) شهدت القطاع الخاص توجه غير مسبوق نحو انشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتنوعة، وذلك للمردود الاقتصادي الذي توفره تلك المشاريع الصحية، وانشئت تبعاً لذلك عدد من المستشفيات الاهلية في منطقة الدراسة كان لها الدور في سد جزء من احتياجات سكان منطقة الدراسة وإقليمها، وبذلك فان هنالك تباين بين سكان المدينة في نوع المؤسسة الصحية التي يتوجهون اليها في اغلب الاحيان عند الحاجة لها، وعندما تم توجه سؤال إلى أفراد عينة الدراسة حول نوع المؤسسة الصحية التي يتوجهون اليها في اغلب الاحيان، نجد ان نتائج الاستبيان اشارة إلى ان نسبة مرجعة العيادات والمراكز الصحية الاهلية او الخاصة قد بلغت (6،56%) وبعدها اجابات بلغت (862) اجابة، ينظر جدول (33)، وهو راجع إلى المستوى الاقتصادي لسكان منطقة الدراسة الذي يجعلهم قادرين على دفع تكاليفها المرتفعة، والى الرغبة الشخصية للأفراد في تفضيلهم

تلك المؤسسات على حساب المؤسسات الحكومية الأخرى، وهو مؤشر على تدني مستوى استفادة سكان منطقة الدراسة من الخدمات الصحية شبيهة المجانية المقدمة في المؤسسات الصحية الحكومية.

جدول (33)

مؤشر المنشآت الصحية الأكثر استخداماً في مراكز اقضية محافظة بابل لعام (2022)

ت	نوع المنشأة الصحية	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	العيادات الخاصة	589	56,1	102	55,7	41	53,9	130	61
2	المستشفيات الاهلية	139	13,2	21	11,5	12	15,8	23	10,8
3	المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية	322	30,7	60	32,8	23	30,3	60	28,2
4	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

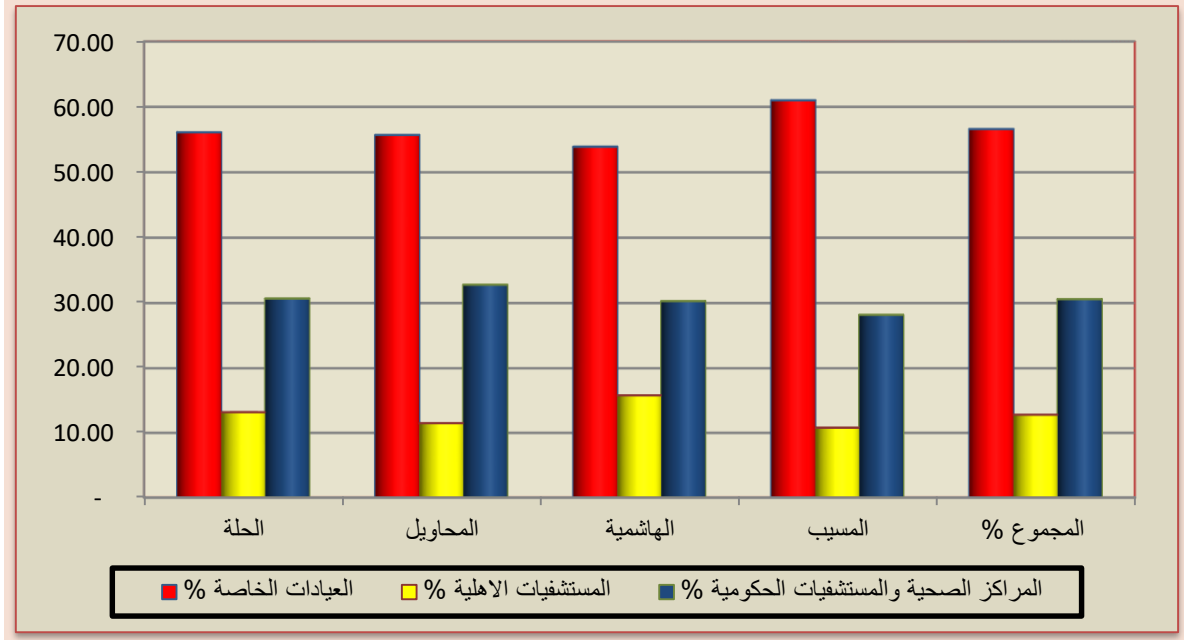
المصدر/: من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق1).

ويلاحظ من الجدول(33) ان نسبة المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية قد جاءت بالمرتبة الثانية من حيث المراجعة، إذا بلغت نسبت من اشاروا إلى ذلك (30,6%) وبعدها اجابات بلغت (465) اجابة، وهذا يعطينا مؤشراً على ضعف كفاءة الخدمات الصحية في جذب المراجعين اليها، اما ان يكون بسبب البعد عن المسكن، او بسبب عدم كفاءة الخدمات الصحية المقدمة في تلك المؤسسات قياساً بالمؤسسات الصحية الاهلية من وجهة نظر المراجع لتلك المؤسسات، بالرغم من وجود المستشفيات والمراكز الصحية في جميع مدن منطقة الدراسة ، اما بالنسبة للمؤسسات الصحية الاهلية المتمثلة بالمستشفيات الاهلية فقد بلغت نسبتها (12,8%) وبعدها اجابات بلغت (195) اجابة، بالرغم من ارتفاع تكاليف العلاج فيها، الا ان البعض يضطر إلى مراجعتها والعلاج فيها، وذلك بسبب عدة دوافع ، منها يتعلق بمستوى كفاءة الخدمة الصحية فيها حيث تكون افضل من تلك المقدمة في المستشفيات الحكومية من حيث الاجهزة والمعدات الطبية والعناية بالمريض، وهذا يجعلها مفضلة من قبل المراجع على حساب المستشفيات الحكومية في المدينة، اما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة، فيلاحظ من الجدول (33) ان نتائج الاستبيان في مدينة الحلة قد اشارة إلى ان نسبة المراجعة إلى العيادات الخاصة والمراكز الطبية الخاصة قد شكلت اعلى النسب في المدينة، إذ بلغت نسبتها (56,1%) وبعدها اجابات بلغت (589) اجابة، وقد اشرنا سابقاً إلى سبب سيادة التوجه إلى تلك المؤسسات على حساب المؤسسات الحكومية العامة من قبل المراجعين، كما تمتاز تلك المؤسسات الصحية في مدينة الحلة في الأونة الاخير بكثرتها وانتشارها في اماكن جديدة مثل (شارع 60، شارع الطهmazية ، شارع 40، باب الحسين) من خلال انشاء المجمعات الطبية المتنوعة، مما يتيح الفرصة لأكثر عدد من المراجعين إلى مراجعتها، كما يلاحظ من الشكل (23) ان نسبة المراجعين إلى المستشفيات الحكومية قد جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (30,6%) وبعدها اجابات بلغت (322) اجابة، في حين بلغت نسبة من اشاروا إلى

انهم يفضلون مراجعة المستشفيات الاهلية على باقي المؤسسات الصحية قد جاءت بالمرتبة الثالثة، وبنسبة بلغت (2،13%) وبعدها اجابات بلغت (139) اجابة، إذ شهدت مدينة الحلة انشاء عدد من المستشفيات الاهلية التي يمكن ان تسد جزء من احتياجات السكان الصحية، ينظر صورة(10).

شكل(23)

مؤشر نوع المؤسسة الصحية الاكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)



المصدر: بيانات جدول (33).

صورة(10)

مستشفى اهلية في مدينة الحلة



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/11/13).

اما بالنسبة لمدينة الهاشمية فهي الاخرى جاءت نسبة من يفضلون مراجعة العيادات الخاصة والمراكز الطبية الاهلية بالمرتبة الاولى في المدينة، بنسبة بلغت (7،55%) وبعدها اجابات بلغت (102) اجابة ، في حين جاءت المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (8،32%) وبعدها اجابات بلغت(60) اجابة، اما المستشفيات الاهلية فجاءت بالمرتبة الثالثة والأخيرة من حيث المراجعة كما بينتها نتائج الاستبيان في المدينة، إذ بلغت نسبتها (5،11%) وبعدها اجابات بلغت (21) اجابة فقط، ينظر شكل (23)، وبالنسبة لمدينة المحاويل فقد بلغت نسبت العيادات والمراكز الطبية الخاصة نحو (9،53%) وقد جاءت أيضاً بالمرتبة الاولى من حيث نسبة المراجعين اليها في المدينة، وبلغت عدد الاجابات (41) اجابة، كما بلغت نسبت المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية نحو(3،30%) وبعدها اجابات بلغت (23) اجابة، وجاءت بالمرتبة الثانية من حيث نسبة المراجعين اليها. في حين بلغت نسبة المستشفيات الاهلية في المدينة من حيث المراجعة نحو(8،15%) وبعدها اجابات بلغت (12) اجابة فقط، كما أظهرت نتائج الاستبيان في مدينة المسيب ان نسبة من يفضلون العيادات الخاصة والمراكز الطبية الاهلية في المراجعة علة غيرها من المؤسسات الصحية في المدينة، قد جاءت اولاً وبنسبة بلغت(61%) وبعدها اجابات بلغت (130) اجابة، في حين جاءت المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية بالمرتبة الثانية ايضاً كباقي مدن منطقة الدراسة من حيث المراجعين اليها، إذ بلغت نسبتها(2،28%) وبعدها اجابات بلغت (60) اجابة فقط من مجموع عينة الدراسة في المدينة، كما جاءت اخيراً المستشفيات الاهلية من حيث نسبة المراجعين اليها قياساً بالمؤسسات الصحية الاخرى في المدينة، إذ بلغت نسبتها(8،10%) وبعدها اجابات بلغت (23) اجابة فقط.

ثالثاً: مؤشر الخدمات التعليمية

تتمتع منطقة الدراسة بوجود مؤسسات تعليمية متنوعة على مستوى رياض الاطفال والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والمؤسسات الجامعية والمهنية، ينظر صورة (11)، مما ساهم في توافر فرص التحاق العديد من سكان منطقة الدراسة بها وفي ضوء نتائج الاستبيان فقد أظهرت النتائج ان عدد الأسر المبحوثة والتي اشارة إلى انه لديها طلاب يدرسون حالياً في مختلف المؤسسات التعليمية، فبلغت نسبة من اجابوا بـ (نعم) (9،73%) من مجموع عينة الدراسة الكلي، وبعدها اجابات بلغت (1125) اجابة توزعت في عموم منطقة الدراسة، في حين بلغت نسبة اجابات ممن ليس لديهم طلاب يدرسون حالياً ضمن اسرهم، نحو (1،26%) وبعدها اجابات بلغت(397) اجابة فقط، ينظر جدول (34)، ويلاحظ من الجدول نفسه ان في مدينة الحلة (9،74%) من أفراد عينة الدراسة قد اشاروا إلى ان لديهم ابناء يدرسون وبعدها اجابات بلغت (786) اجابة مقابل ما نسبته(1،25%) اشاروا إلى انهم ليس لديهم ابناء يدرسون، وبعدها اجابات بلغت (264) اجابة، في حين بلغت نسبة من اشاروا إلى ان لديهم ابناء يدرسون في الوقت الحاضر في مدينة الهاشمية قد بلغت (6،59%) وبعدها اجابات بلغت (109) اجابه، اما نسبة الذين ليس لديهم ابناء في الدراسة قد بلغت(4،40%) وبعدها اجابات بلغت (74) اجابة، ينظر جدول (34)، كما يشير الجدول نفسه ان نتائج الاستبيان في مدينة المحاويل قد اشارة إلى ان نسبة من لديهم ابناء يدرسون قد بلغت (7،69%) وبعدها اجابات بلغت (53) اجابة ،في حين بلغت نسبة ممن ليس لديهم ابناء يدرسون (3،30%) وبعدها اجابات بلغت (23) اجابة فقط، وفي مدينة المسيب قد بلغت نسبة ممن اشاروا ان لديهم ابناء يدرسون نحو(1،83%) وبعدها اجابات بلغت (177) اجابة، مقابل ما نسبته (9،16%) ليس لديهم ابناء يدرسون وبعدها اجابات بلغت (36) اجابة فقط، ينظر جدول (34)، ومن اجل تحقيق الهدف من طرح هذا السؤال على أفراد عينة الدراسة، فقد أظهرت نتائج الاستبيان ان ما نسبته (4،62%) قد اشاروا إلى ان ابنائهم يدرسون في المؤسسات الحكومية، وبلغ عدد اجاباتها

(702) اجابة من مجموع عينة الدراسة الذين لديهم طلاب او تلاميذ يدرسون حالياً، في حين بلغت نسبة الاجابات التي اشارت إلى ان ابنائها يدرسون في المدارس والمؤسسات الاهلية نحو(37،6%) وبعده اجابات بلغت (423) اجابة، ويرجع ارتفاع نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الحكومية إلى كونه مجاني وغير مكلف اقتصادياً، على عكس التعلم في المؤسسات الاهلية تكون مكلفة على الاسرة، بالرغم من أن الكثير من المؤسسات التعليمية الحكومية تعاني من مشكلات عدة منها نقص اعداد المدارس وضعف التأسيس و وأن بعضها اصبح قديمة ومتهالكة وغير امنه، وهذ يدعوا عملية التنمية الحضرية إلى تحسين وتطوير تلك المؤسسات التعليمية بما يتناسب مع احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، وهو ما يزيد من تكاليف عملية التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، وبعد عام (2003) بدء القطاع الخاص بالتوجه نحو انشاء مؤسسات تعليمية متنوعة (رياض اطفال، ابتدائي، ثانوي، جامعات) في منطقة الدراسة، ونظراً لكفاءة الخدمات التعليمية فيها من حيث الاثاث وغيرها من الاجراءات التي يمكن اعتبار بعضها مغريات تقدمها تلك المؤسسات إلى الأفراد الراغبين بالدراسة، ومن جانب اخر لتزام الطلاب في الفصل الدراسي في المؤسسات الحكومية وتدني كفاءة الاثاث المدرسي فيها ، يلاحظ توجه الكثير من الأسر إلى تسجيل ابنائها فيها للدراسة.

صورة(11)

مؤسسة تعليمية في مدينة الهاشمية



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/7/18).

اما بالنسبة على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة، فقد اشارة نتائج الاستبيان إلى ان ما نسبته(60،3%) في مدينة الحلة يدرسون في المؤسسات الحكومية، وبعده اجابات بلغت (474) اجابة، في حين بلغت نسبة من اشاروا إلى أن ابنائهم يدرسون في المؤسسات الاهلية قد بلغت (39،7%) من أفراد عينة الدارسة في المدينة، وبعده اجابات بلغت (312) اجابة، ينظر شكل (23)، اما بالنسبة لمدينة الهاشمية فقد بلغت نسبة ممن يدرس ابنائهم في المؤسسات التعليمية الحكومية نحو (67%) وبعده اجابات بلغت (73) اجابة، في حين بلغت نسبة من يدرسون في المؤسسات التعليمية الاهلية من أفراد عينة الدراسة نحو (33%) وبعده اجابات بلغت (36) اجابة فقط، كما يلاحظ ان نسبة من اشاروا إلى

[اكتب عنوان المستند]

ان ابنائهم يدرسون في المؤسسات التعليمية الحكومية في مدينة المحاوليل قد بلغت (73,6%) وبعده اجابات بلغت (39) اجابة، مقابل ما نسبته (26,4%) يدرسون في المؤسسات التعليمية الاهلية، وبعده اجابات بلغت (14) اجابة فقط، ينظر شكل(24)، ويلاحظ انخفاض نسبة الذين يدرسون في المؤسسات التعليمية الاهلية نسبياً في المدينة وهذا يرجع إلى تدني المستوى الاقتصادي لدى سكان المدينة وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف اجور الدراسة في تلك المؤسسات التعليمية ، لذا يتوجه الاغلب إلى تسجيل ابنائهم في المؤسسات التعليمية الحكومية.

جدول (34)

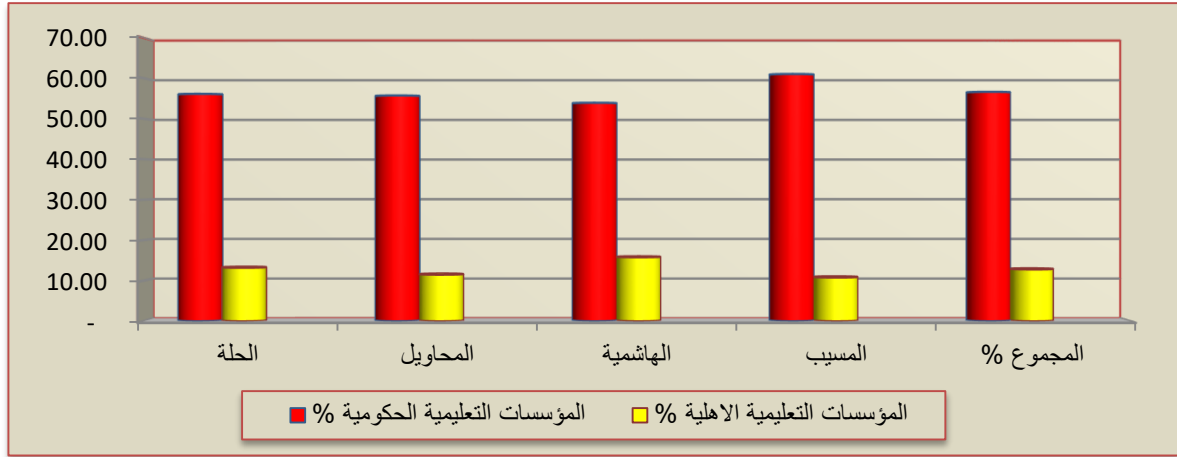
مؤشر وخصائص قطاع التعليم في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

هل لدى الأسرة طلاب يدرسون؟ (رياض اطفال، ابتدائية، ثانوية، معاهد، جامعات)				في اي نوع من المدارس او الجامعات يدرسون؟				
المتغيرات	نوع الاجابة	العدد	%	المجموع	ملكية المؤسسة التعليمية	العدد	%	
المدينة	الحلة	نعم	786	74,9	حكومي	474	60,3	
		كلا	264	25,1		312	39,7	
	الهائمية	نعم	109	59,6	حكومي	73	67	
		كلا	74	40,4		36	33	
	المحاوليل	نعم	53	69,7	حكومي	39	73,6	
		كلا	23	30,3		14	26,4	
	المسيب	نعم	177	83,1	حكومي	116	65,5	
		كلا	36	16,9		61	34,5	
	المتغيرات	المؤسسات الحكومية	المؤسسات الاهلية	المجموع	الاجابة (نعم)	الاجابة (كلا)	المجموع	
	عدد الطلاب	702	423	1125	1125	397	1522	
	النسبة المئوية%	62,4	37,6	%100	73,9	26,1	%100	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

شكل (24)

مؤشر الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الحكومية والاهلية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (34).

أما مدينة المسيب هي الاخرى لا تختلف عن سابقتها من مدن منطقة الدراسة، إذ ارتفعت فيها نسبة من يدرس ابنائهم في المؤسسات التعليمية الحكومية على حساب المؤسسات التعليمية الاهلية، إذ بلغت نسبتهم (65،5%) وبعدها اجابات بلغت (116) اجابة، في حين بلغت نسبة من المتوجهين للدراسة في المؤسسات التعليمية الاهلية نحو (34،5%) وبعدها اجابات بلغت (61) اجابة فقط من مجموع عينة الدراسة في المدينة، وينبغي ان تشمل عمليات التنمية الحضرية على زيادة اعداد المؤسسات التعليمية وتطويرها وتوزيعها بشكل عادل في جميع اجزاء المينة ليتسنى للجميع الاستفادة منها ومن خدماتها.

رابعاً: مؤشر خدمات النقل

تزداد حالياً أهمية النقل العام في المناطق الحضرية مع زيادة الازدحام المروري في المدن والاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية الناتجة عن استخدام وسائل النقل الميكانيكية، فضلاً عن القضايا المتعلقة بسهولة الوصول إلى الخدمات او مكان العمل، وتحاول الكثير من المدن في العالم تطوير وتحسين النقل العام فيها لاعتبارات تتعلق بتقليل استخدام النقل الخاص وتخفيف الازدحامات والملوثات الناتجة عن احتراق الوقود، وان الكفاءة العالية لنظام النقل الحضري يمكن ان يؤدي إلى خدمات أفضل واستخدام أكثر ملاءمة للمال العام.

وفي الغالب يعاني قطاع النقل في مدن الدول النامية مشكلات عدة تؤثر على كفاءة خدمات هذا القطاع الرئيسي في المدينة كما هو الحال في منطقة الدراسة، ابرزها رداءة شبكات الطرق داخل المدينة وسوء نظام النقل فيها والازدحامات المرورية التي تعرقل عملية الوصول السهل لمكان العمل من قبل السكان، ومع تحسن المستوى الاقتصادي لكثير من سكان منطقة الدراسة، فان النقل الخاص بات منافساً قوياً للنقل العام، اي يميل البعض إلى استخدام سيارته الخاصة في التنقل داخل المدينة بدلاً من الاعتماد على النقل العام، وشكل ذلك ضغطاً اضافياً على شوارع المدينة وكثرة الازدحامات، فضلاً عن الاثر البيئي السلبي لتلك السيارات على هواء المدينة، ومن وجهة نظر سكان اي مدينة تختلف الآراء والتشخيصات لأكثر مشكلة مؤثرة في نظام النقل الحضري، وفي منطقة الدراسة يلاحظ من الجدول (35) ان مشكلة (رداءة طرق النقل) قد جاءت بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت (34،9%) حيث

اشار اليها ما عدده(531) فرد من أفراد عينة الدراسة وهو مؤشراً على سوء طرق النقل في منطقة الدراسة، بسبب ان البعض منها بالرغم انه معبد الا انه يعاني من التخسفات والمطبات لعدم وجود صيانه دوريه من قبل الجهات المعنية لأدامته، فضلاً عن عدم وجود مجاري لتصريف مياه الامطار في اغلب شوارع منطقة الدراسة، ينظر صورة(12)، الا انه بالرغم من ذلك تستطيع عملية التنمية الحضرية ان تساهم مساهمة فعالة في معالجة او تضيق اثار تلك المشاكل التي يراها الاغلب انها من اكثر المشاكل التي يعاني منها قطاع النقل الحضري في منطقة الدراسة، وجاءت مشكلة(كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية) بالمرتبة الثانية إذ بلغت نسبتها (27,1%) وبعده اجابات بلغت (412) اجابة في عموم منطقة الدراسة، ينظر جدول(35) ولهذه الظاهرة لها اثار غير مباشرة على صحة سكان المدينة، بسبب استنشاق الغازات والابخرة التي تطلقها تلك المركبات عند توقفها لحظة الاختناقات المرورية في المدينة، ويمكن تشخيص اسباب تلك الازدحامات والاختناقات المرورية بما يأتي:

1. كثرة اعداد المركبات المملوكة في المدينة ، فضلاً عن الداخلة اليها من خارج المدينة .
2. ضيق طرق النقل في اغلب مدن منطقة الدراسة بحيث باتت غير قادرة على استيعاب الاعداد الكبيرة من المركبات في منطقة الدراسة .
3. اسباب تتعلق بسوء تخطيط طرق النقل وعدم استغلال فكرة الانفاق .
4. وجود مراكز تجارية كبيرة (مولات ومراكز طبية وتجارية كبيرة) داخل المدينة وعلى الشوارع الحيوية في المدينة، وعدم امتلاك تلك المراكز على كراجات للمركبات خاصة بالمراجعين اليها ، كما هو الحال في(شارع الجمعية وشارع 40) في مدينة الحلة، إذ تعد تعاني تلك الشوارع من الازدحامات والاختناقات المرورية المستمرة وبالأخص ايام المناسبات والاعياد والعطل الرسمية.

جدول (35)

المشكلات الرئيسية في قطاع النقل في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	نوع المشكلة	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	كثرة الازدحامات والاختناقات	313	29.8	28	15.3	19	25	52	24.4
2	رداءة الطرق	329	31.3	82	44.8	38	50	82	38.5
3	سوء ادارة قطاع النقل	114	10.9	34	18.6	8	10.5	39	18.3
4	قلة ساحات وقوف السيارات	294	28	39	21.3	11	14.5	40	18.8
5	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

ويشير جدول (35) إلى ان مشكلة (قلة ساحات وقوف المركبات) قد جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث اكثر المشكلات التي يعاني منها قطاع النقل في منطقة الدراسة، إذ بلغت نسبت من اشاروا اليها (25,2%) من مجموع نسبة عينة الدراسة وبعده اجابات بلغت (384) اجابة، ويرجع ذلك إلى قلت اعداد كراجات وقوف السيارات في المدينة او تعاني من سوء التوزيع، وان وجدت فأن اغلبها صغيرة المساحة إذا لا تتجاوز مساحة بعضها (500م²)⁽¹⁾، وأن سوء تخطيط مواقع كراجات وقوف السيارات وطريقة انشاءها هي من الاسباب الرئيسية في كثرة الاختناقات المرورية في منطقة الدراسة، وان جميع كراجات وقوف السيارات الا عدد قليل جداً منها هي من نوع ساحات وقوف غير متعددة الطوابق، مما يقلل من عدد المركبات التي يمكن ان تُركن فيها، ويتبين من جدول (35) ان نسبة من اشاروا إلى ان اكثر مشكلة يرونها في قطاع النقل الحضري هي (سوء ادارة قطاع النقل) بنسبة بلغت (12,8%) وبعده اجابات بلغت (195) اجابة، وتتمثل سوء الادارة من حيث ادارة وادامة وتخطيط وتطوير قطاع النقل في مدنهم، وضعف الاستراتيجيات التنموية الحضرية لتطوير قطاع النقل بصورة عامة في منطقة الدراسة.

صورة (12)

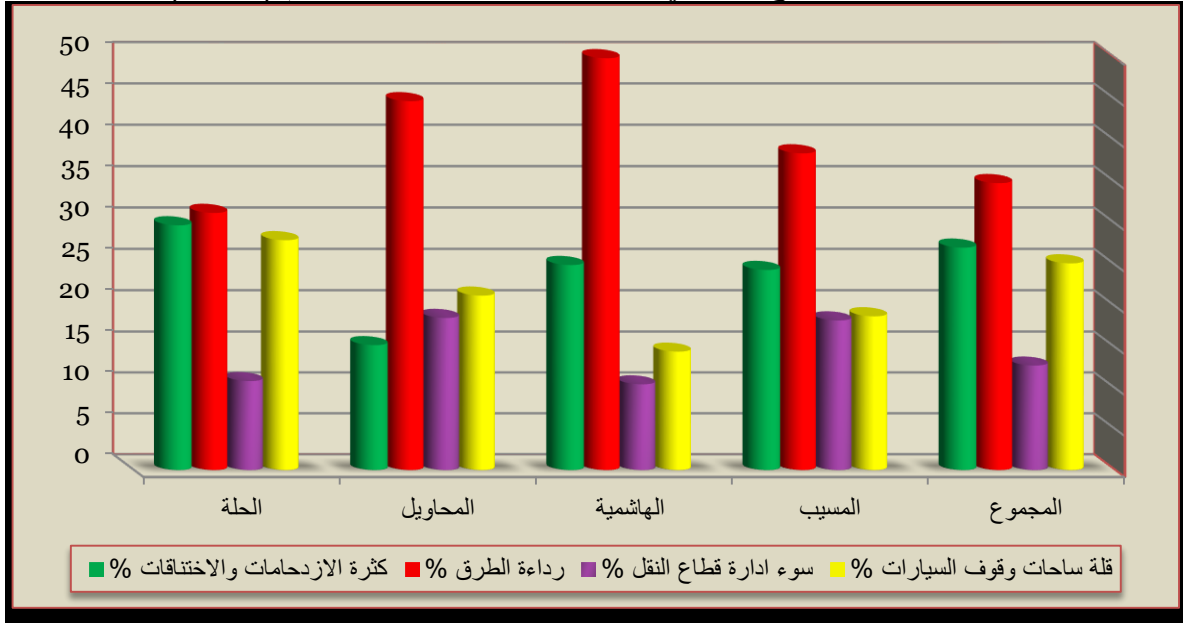
شارع بابل في مدينة الحلة بعد تساقط الامطار



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/3/2).

(1) الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/9/16) في مدينة الحلة .

شكل (25)
مشاكل خدمات قطاع النقل في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول(35).

اما على مستوى الوحدات الادارية ففي مدينة الحلة يلاحظ من الجدول (35) ان نسبة من اشاروا إلى ان اكثر مشكلة يعاني منها قطاع النقل في مدينتهم وحسب وجهة نظرهم هي (رداءة طرق النقل) قد جاءت بالمرتبة الاولى وبنسبة بلغت (31,3%) وبعدها اجابات بلغت (329) اجابة، ينظر شكل(25) ، ويعطينا ذلك مؤشراً على رداءة طرق النقل في المدينة، فأغلبها يعاني من كثرة التكدسات وضيقها وضعف طاقتها الاستيعابية على تحمل عدد السيارات المتزايدة، زيادة على عدم وجود مجاري تصريف مياه الامطار في اغلب الشوارع وغرقها اثناء تساقط الامطار، ينظر صورة (3)، في حين ان أقل نسبة شكلتها مشكلة (سوء ادارة قطاع النقل) بنسبة بلغت (0,9%) وبعدها اجابات بلغت (114) أجابه، كما يلاحظ من جدول (35) ان نسبة من اشاروا إلى مشكلة (كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية) قد جاءت بالمرتبة الثانية وبنسبة بلغت (29,8%) وبعدها اجابات بلغت (313) اجابة، وهي ناتجة وكما اشرنا سابقاً إلى كثرة اعداد المركبات في المدينة، فضلاً عن كونها مركزاً ادارياً للمحافظة، تتركز فيها الخدمات الادارية والصحية والتعليمية، يضاف لها النقل التجاري للمدينة كإحدى مراكز التسوق في إقليمها، مما يزيد من اعداد المركبات الداخلة اليها يومياً.

وقد تبين من نتائج الاستبيان أن ما نسبته (28%) من عينة الدراسة قد اشاروا إلى مشكلة قلة ساحات وقوف المركبات في المدينة، إذ تسبب الاختناقات في الشوارع بسبب ركن الكثير من المتسوقين والمراجعين سياراتهم على جانبي الشارع، مما يؤدي إلى احداث خلل في عملية انسيابية حركة المركبات في تلك الشوارع، و اشار ما نسبته(10,9%) إلى مشكلة ادارة قطاع النقل، إذ بلغت عدد الاجابات (114) اجابة، ويرجع ذلك إلى سوء التخطيط والتنفيذ لمشاريع قطاع النقل بالمدينة، وانتجت تلك الإدارة السيئة لهذا القطاع مشاكل عديدة وكما مبينة في جدول (35)، اما بالنسبة لمدينة الهاشمية ، فقد أظهرت نتائج اجابات المجتمع المبحوث فيها إلى ان مشكلة (رداءة طرق النقل) هي من اكثر المشاكل التي يعاني منها قطاع النقل في المدينة، فبلغت نسبتها (44,8%) وبعدها اجابات بلغت (82)

اجابة، إذ تعاني الكثير من شوارع المدينة وبالأخص شوارع الاحياء السكنية من انها غير معبدة وغير مخدومة بشبكة تصريف مياه الامطار، كما ان بعض الشوارع المعبدة تعاني من التخسفات، في حين شكلت مشكلة (كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية) النسبة الأقل، إذ بلغت نسبتها (3،15%) وبعده اجابات بلغت (28) اجابة.

كما يشير جدول (35) إلى ان مشكلة (قلة ساحات وقوف السيارات) قد جاءت بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (3،21%) وبعده اجابات بلغت (39) اجابة، في حين بلغت نسبة من اشاروا إلى مشكلة (سوء ادارة النقل العام) نحو (6،18%) وبعده اجابات بلغت (34) اجابة فقط، ينظر جدول (35)، اما مدينة المحاويل فيلاحظ ان نسبة من اشاروا إلى مشكلة (رداءة طرق النقل) قد شكلت النسبة الاعلى ايضاً، إذ بلغت نسبتها (50%) وبعده اجابات بلغت (38) اجابة، إذ تعاني من نفس المشاكل المتعلقة برداءة طرق النقل والتي تعاني منها جميع مدن منطقة الدراسة والتي سبق ذكرها، في حين بلغت أقل نسبة لمن اشاروا إلى مشكلة (سوء ادارة النقل) وبنسبة بلغت (5،10%) وبعده اجابات بلغت (8) اجابات فقط، كما بلغت نسبة مشكلة (كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية) نحو (25%) وبعده اجابات بلغت (19) اجابة فقط، ويرجع ذلك إلى كونها المركز الاداري لقضاء المحاويل، ووجود الخدمات الصحية والادارية والتعليمية التي تخدم اغلب سكان القضاء، فضلاً عن كونها نقطة مرور تمر بها المركبات القادمة من مدينة الحلة او المدن الواقعة إلى شمالها باتجاه مدينة بغداد وضواحيها، كما بلغت نسبة مشكلة (قلة ساحات وقوف المركبات) نحو (5،14%) وبعده اجابات بلغت (11) اجابة، إذ تؤثر قلة ساحات وقوف المركبات على حركة المرور في المدينة، وتقلل من خيارات السائقين في ركن مركباتهم في الأماكن المخصصة للوقوف، وتُجبر الكثير من اصحاب المركبات على ركنها بجانب الطريق، وتؤدي تلك الظاهرة وكما اشرنا إلى ذلك سابقاً إلى ضعف قدرة الشارع على استيعاب اكبر عدد من المركبات، وفي مدينة المسيب اشارة نتائج الاستبيان إلى ان مشكلة (رداءة طرق النقل) قد شكلت النسبة الاعلى بنسبة بلغت (5،38%) وبعده اجابات بلغت (82) اجابة، إذ تنطبق مشاكل طرق النقل الانفة الذكر في باقي مدن منطقة الدراسة على مدينة المسيب ايضاً، في حين شكلت مشكلة (سوء ادارة قطاع النقل) أقل نسبة من بين باقي المشاكل التي أظهرتها نتائج الاستبيان والتي اشار اليها أفراد عينة الدراسة في مدينة المسيب، إذ بلغت نسبتها نحو (3،18%) وبعده اجابات بلغت (39) اجابة فقط، ينظر شكل (25)، كما بلغت نسبة مشكلة (كثرة الازدحامات) في مدينة المسيب نحو (4،24%) وبعده اجابات بلغت (52) اجابة، كما بلغت نسبة مشكلة (قلة ساحات وقوف المركبات) وحسب ما اشار اليها أفراد من عينة الدراسة في المدينة، بلغت نسبتهم (8،18%) وبعده اجابات بلغت (40) اجابة فقط.

نستنتج من اعلاه ان اغلب أفراد عينة الدراسة يرون ان السبب الرئيس لضعف اداء قطاع النقل في مدنهم هي تفاقم مشكلة (رداءة طرق النقل) إذ تؤثر هذه المشكلة على انسيابية وسلاسة منظومة النقل العام في منطقة الدراسة، وهو مؤشراً على ضرورة ان تكون هنالك عملية تنموية حضرية لهذا القطاع الرئيس في المدينة لزيادة كفاءته وتحويله الى نظام نقل حضري متطور ومستدام والاستفادة من التطورات التكنولوجية والتخطيطية السائدة في العالم.

خامساً: مؤشر قرب المسكن من الخدمات الترفيهية

الخدمة العامة هي توفير السلع والخدمات بما في ذلك تعزيز بناء المرافق العامة في المناطق الحضرية وتطوير وتنمية عملية تقديمها للسكان وسهولة الحصول او الوصول اليها، ومن تلك الخدمات العامة هي الخدمات الترفيهية بمختلف اشكالها، وتعني الخدمات الترفيهية مجموعة الانشطة والفعاليات

التي تعمل على اشباع رغبات السكان وراحتهم النفسية والذهنية، وبما يتناسب مع اعمارهم وثقافتهم، وهي من الانشطة المهمة والأساسية في المدينة وضرورية في جميع مخططات المدينة(1)، علماً انه قد تظهر بعض التناقضات في تقييم كفاءة تلك الخدمات ومقدار قربها او بعدها عن المسكن، إذ لا يكفي قرب المسكن من الخدمات الترفيهية بأنواعها حتى نحكم على مدى توفرها من عدمه، فذلك يتعلق بمدى كفاءة الخدمة التي تقدمها وجودتها، فهي قد تكون موجودة الا انها لا تسد حاجة السكان الباحثين عن اماكن للترفيه وقضاء وقت الفراغ، فقرب الحديقة وجودتها ليسا على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للمناطق الترفيهية لجميع الأفراد، إذ قد يتم التحكم في علاقات قرب الخدمة الترفيهية وجودتها من خلال الخصائص الفردية للسكان، مثل الجنس ومستوى التعليم وحالة التقاعد والفئة العمرية للمستخدمين، كما ان بعض الخدمات الترفيهية الحضرية لا تقدم خدماتها لسكان المدينة فحسب، بل لسكان إقليمها القريب والبعيد منها، وفي هذه الحالة فإنها تحقق جنباً اقتصادياً مهمة للمدينة ناتجة عن جذبها للسكان المستخدمين للخدمات الترفيهية المتنوعة القادمين من خارج المدينة، وهذا ما تفتقده اغلب مدن منطقة الدراسة، وهي جزء مهم من الحياة اليومية للأفراد وتشتمل على جميع أشكال الترفيه مثل زيارة المواقع كالحدائق والمساحات الخضراء والبحيرات والأنهار والغابات والمشاركة أيضاً في العديد من التدرجات مثل الرحلات وصيد الأسماك والصيد والتخييم، ويرتبط الترفيه بوقت الفراغ وأن يحقق المتعة والمعرفة(2).

وقد اشارت نتائج الاستبيان عند سؤال أفراد عينة الدراسة عن نوع الخدمة الترفيهية القريبة من المسكن، يلاحظ من الجدول(36) ان ما نسبته (57,2%) قد اشاروا إلى انه لا توجد خدمة ترفيهية قريبة من وحداتهم السكنية، وبعده اجابات بلغت (871) اجابة من مجموع أفراد عينة الدراسة، ويعطينا ذلك مؤشراً على ضعف الخدمات الترفيهية والترفيهية في مدن منطقة الدراسة، وفقدان المدينة لاهم مرتكزاتها ومميزات المدينة وهي تقديم الخدمة الترفيهية والترفيهية لجميع سكان المدينة، ويعود ذلك إلى سوء الاجراءات البلدية والحكومات المحلية بخصوص توفير مساحات خضراء في المدينة ومراكز ترفيهية عامة لسكان المدينة، وضعف العمليات التنموية الخاصة بتوفير الخدمات الترفيهية في منطقة الدراسة، بل ذهبت إلى ابعد من ذلك، فالحكومات المحلية والبلدية صارت ترى لتلك الخدمات على انها خدمات ثانوية غير ضرورية في المدينة، ونرى ان الكثير من المتنزهات والأماكن الخضراء في منطقة الدراسة تعاني من الاهمال والضرر، لتتحول بمرور الوقت إلى اراضي جرداء ليتم التجاوز عليها للاستعمال السكني او التجاري او استعمال اخر، لذا لا بد ان تأخذ عملية التنمية الحضرية دورها الكبير في توفير تلك الخدمات في المدن، وجعلها متاحة لجميع سكان المدينة بمختلف اعمارهم وتوجهاتهم، كما لا بد للجهات التخطيطية ان تدعم وجود تلك المرافق الترفيهية في المدينة لزيادة فاعلية المدينة صحياً وبيئياً.

(1) فؤاد بن غضبان، جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013، ص228.
(2) بشير ابراهيم الطيف، رياض كاظم سلمان الجميلي ، محسن عبد علي ، خدمات المدن – دراسة في الجغرافية التنموية ، ط1، دار البصائر للطباعة والنشر، بيروت ، 2009، ص84.

جدول (36)

مؤشر قرب المسكن من الخدمات الترفيهية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المركز الترفيهي القريب	المدينة									
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%		
1	متنزه او حديقة عامة	196	18,7	18	10	9	11,8	18	8,5	241	15,8
2	مدينة العاب	8	1	-	-	-	-	3	1,4	11	0,8
3	مركز ثقافي /مكتبة/	6	1	3	1,6	-	-	4	1,9	13	1
4	كوفي شوب /مقهى	31	2,3	16	8,7	7	9,2	15	7	69	4,5
5	مول تجاري- مراكز تسوق كبيرة	91	8,7	-	-	3	4	8	3,8	102	6,7
6	مرقد ديني	88	8,3	11	6	4	5,3	6	2,8	109	7,1
7	ملعب /صالة رياضية	54	5,1	16	8,7	10	13,1	16	7,5	96	6,3
8	اخرى	10	1	-	-	-	-	-	-	10	0,6
9	لايوجد	566	53,9	119	65	43	56,6	143	67,1	871	57,2
10	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان(ملحق 1).

ويلاحظ من الجدول (36) ان نسبة من اشاروا إلى وجود (متنزه او حديقة عامة) قريبة من محل السكن قد بلغت نسبتهم نحو (15,8%) وبعدها اجابات بلغت (241) اجابة، وقد جاءت بالمرتبة الثانية، ويعد وجود المتنزهات والحدائق العامة حاجة ضرورية لتكون متنفساً لسكان المدينة وعوائلهم، فضلاً عن اهميتها البيئية والجمالية والصحية في المدينة، ينظر صورة(13)، كما تتواجد بعض تلك الحدائق داخل الاحياء لتقدم خدماتها لسكان الحي، ونشر المساحات الخضراء في عموم المدينة، الا ان اغلب تلك المساحات تعاني من الاهمال من قبل الحكومات المحلية والبلدية في ديمومتها ورعايتها، مما ادى إلى تحول الكثير منها وكما اشرنا سابقاً إلى اراضي جرداء، وبعض منها مكان لجمع الاوساخ والنفايات، في

حين بلغت نسبة ممن اشاروا إلى وجود (مرقد ديني، جامع) بالقرب من مسكنهم، قد بلغت نسبتهم (7،1%) وبعدها اجابات بلغت (109) اجابة، ينظر جدول (36)، ويرجع ذلك إلى وجود بعض المراكز الدينية المتداخلة مع الاستعمال السكني وباقي الاستعمالات الأخرى في مدن منطقة الدراسة، كما هو الحال في مدينة الحلة التي تمتاز بكثرة المراكز الدينية المنتشرة فيها، وبالأخص في المدينة القديمة التي تتميز بوجود مرافد علماء الدين مثل مرافد (السيد العلامة علي ابن طاووس، مرافد العلماء الأربعة، مقام الخضر(عليه السلام)، الامام ابو الحارث) وغيرها، وفي مدينة المحاول مرقد (العلوية هدية بنت الامام الحسن العسكري) (عليه السلام)، فضلاً عن اماكن العبادة (الجوامع) والتي يمكن ان تكون اماكن للترويج و مكان لممارسة العبادة. كما اشارة نتائج الاستبيان ان نسبة من تتواجد بالقرب من مساكنهم (مول تجاري، سوق تجاري) قد بلغت نسبتها (6،7%) وبعدها اجابات بلغت (102) اجابة، ينظر جدول (36)، إذ يلاحظ في الأونة الأخرى التوجه نحو انشاء المراكز التجارية المغلقة (المولات) في مدن منطقة الدراسة ، كما هو الحال في مدينة الحلة التي تشهد توجهاً كبيراً في انشاء المولات، وتتركز اغلبها في (شارع الجمعية، شارع 40) وتعد تلك المراكز اماكن للترويج والترفيه، حيث الخدمات التجارية والترفيهية والترفيهية المتنوعة ، فضلاً عن ان بعض العوائل تستخدم السوق القريب منها لقضاء وقت الفراغ وللتبضع بالوقت نفسه.

صورة (13)

متنزه الربيع في مدينة المحاول



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/11)

اما بالنسبة للخدمات الرياضية الترفيهية في منطقة الدراسة، فقد بلغت نسبتها (6،3%) وبعدها اجابات بلغت (96) اجابة فقط، ينظر جدول (36)، إذ توجد العديد من ملاعب كرة القدم الصغيرة والكبيرة والقاعات الرياضية والمراكز الرياضية الترفيهية في مدن منطقة الدراسة، الا انها قليلة ولا تلبي احتياجات ومتطلبات سكان المدينة، وتقدم تلك المراكز خدماتها إلى فئة محدودة من سكان المدينة، إذ تقتصر على فئة الشباب او المهتمين والممارسين لأنواع الرياضة المختلفة، كما بلغت نسبة من اشاروا إلى وجود (كوفي شوب، مقهى، مطعم) بالقرب من مساكنهم، قد بلغت نسبتهم (4،5%) وبعدها

اجابات بلغت (69) اجابة فقط، إذ تستخدم تلك المراكز لقضاء وقت الفراغ لبعض أفراد الأسرة، وان القرب منها يسهل الوصول اليها وتكون متاحة للمراجعة لأفراد المساكن القريبة منها.

في حين يشير جدول (36) إلى ان نسبة وجود (مدينة العاب) من مساكن عينة الدراسة قد بلغت (8،0%) فقط وبعدها اجابات بلغت (11) اجابة فقط، ويرجع انخفاض هذه النسبة الى قلت وجود مدن ترفيهية والعباب في مدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) وتوفرها نسبياً في مدينة الحلة منها (المدهش، ارض بابل، مدينة ماريانا المائية، المسبح الاولمبي)، فهي تحتاج إلى مساحات واسعة وكبيرة يصعب توفرها داخل المدينة، فضلاً عن كثافة سكانية عالية ومستوى اقتصادي جيد للسكان ليتمكنهم من استثمار تواجد تلك الاماكن الترفيهية، وان قلت تواجد تلك المراكز الترفيهية التي تخصص اغلب خدماتها للأطفال، يعني ذلك عدم الاهتمام بتوفير مراكز ترفيهية تحاكي متطلبات فئة صغار السن في منطقة الدراسة، مما يدفع بعض الأسر في مدن منطقة الدراسة بالتوجه إلى مدن واماكن اخرى خارج مدنهم لسد متطلبات هذه الفئة العمرية للترفيه والترويح، لذا لا بد لعملية التنمية الحضرية ان تهتم بتواجد مراكز ترفيهية(مدن العاب وترفيه) تخدم سكان المدينة وبالأخص فئة صغار السن، واخيراً اشارت نتائج الاستبيان إلى وجود مركز او مناطق ترفيهية اخرى في منطقة الدارسة، وقد بلغت نسبة من اشار اليها (6،0%) فقط وبعدها اجابات بلغت (10) فقط، وقد يتمثل بعضها بمناطق ضفاف الانهار التي تمر بمدن منطقة الدراسة مثل (كورنيش شط الحلة).

اما على مستوى الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة، ففي مدينة الحلة قد اشارت النسبة الاعلى من أفراد عينة الدراسة إلى عدم وجود مركز خدمات ترفيهية وترويحية بالقرب من مساكنهم، بالرغم من تعدد تلك الخدمات في مدينة الحلة، الا ان تركزها في اماكن محددة قد يحرم عدد كبير من السكان من التمتع بخدماتها، إذ بلغت نسبتهم (53،9%) وبعدها اجابات بلغت (566) اجابة، ينظر جدول(36)، ويرجع ذلك إلى غياب الرؤى الحقيقية في تنمية قطاع الخدمات الترفيهية والترويحية في المدينة، مع غياب الخطط الاستراتيجية التي تهدف إلى تطوير خدمات هذا القطاع، وهو مؤشراً على ضعف الخدمات الترفيهية في مدينة الحلة، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات جميع أفراد سكان المدينة الترويحية والترفيهية، وهي إحدى دوافع التنمية الحضرية في المدينة، إذ لا بد ان يكون التخطيط والتنفيذ لعملية تنمية الخدمات الترفيهية على مستوى عالي الكفاءة، ليكون قادراً على تلبية احتياجات سكان المدينة وحتى إقليمها، كما بلغت نسبة قرب الخدمات الترفيهية والترويحية من مساكن عينة الدراسة و المتمثلة بـ(المتنزهات والحدائق العامة) ما نسبته (18،7%) وبعدها اجابات بلغت (196) اجابة فقط، وهي نسبة منخفضة جداً قياساً بالنسبة السابقة الذكر(لا يوجد خدمة ترفيهية قريبة من السكن)، ويرجع ذلك إلى قلة اعداد المتنزهات والحدائق العامة في المدينة، فضلاً عن سوء توزيعها، وحرمان اعداد كبيرة من سكان المدينة من التمتع بخدمات تلك المرافق الترفيهية، في حين بلغت نسبة (مول تجاري، مراكز تسوق كبيرة) نحو (8،7%) وبلغت عدد اجاباتها (91) اجابة، ينظر جدول (36). إذ تتركز اغلب تلك المولات ومراكز التسوق الكبيرة في (شارع الجمعية، شارع 40، شارع ابو القاسم، شارع 60، شارع الامام علي (عليه السلام)، منطقة باب الحسين، شارع الكورنيش)، إذ يرتادها سكان المدينة في بعض الاحيان لقضاء اوقات الفراغ، فضلاً عن التسوق منها بسهولة، لذا يفضلها العديد من سكان المدينة عن الاسواق المكشوفة العادية، كما أظهرت نتائج الاستبيان في المدينة ان نسبة قرب (المراقد الدينية، جامع) من مساكن أفراد عينة الدراسة قد بلغت (8،3%) وبعدها اجابات بلغت (88) اجابة فقط، وقد اشرنا سابقاً إلى ان مدينة الحلة تمتاز بكثرة المراقد الدينية التي تتداخل مع الوظيفة السكنية للمدينة،

فضلاً عن انتشار اماكن العبادة في مناطق متفرقة وضمن الاحياء السكنية في المدينة، في حين بلغت نسبة قرب (ملعب، صالة رياضية) من مساكن أفراد عينة الدراسة وكما أظهرتها نتائج الاستبيان قد بلغت (5،1%) وبعدها اجابات بلغت (54) اجابة فقط، تشتمل تلك المراكز التي تقدم خدمات الترفيه الرياضي لممارسة العاب رياضية مختلفة، واغلب مراجعها هم من فئة الشباب، وان تواجدها يعطي فرصة لهذه الفئة في ممارسة الانشط الرياضية التي يرغبون فيها، مما ينعكس ايجابياً على الحالة النفسية والصحية للفرد، فضلاً عن الجانب الامني، إذ تؤدي إلى ابتعاد هذه الفئة العمرية من سكان المدينة عن ارتكاب انواع الجرائم والمشاكل المجتمعية، وقضاء وقت الفراغ في ممارسة الرياضة في تلك المراكز، و اشار ما نسبته (3،2%) من أفراد عينة الدراسة في المدينة إلى ان اقرب مركز ترفيهي او ترويحي يتمثل بـ (كوفي شوب- مقهى- مطعم سياحي)، وبعدها اجابات بلغت (31) اجابة فقط، ينظر جدول (36)، وهي منتشرة في الاحياء السكنية وعلى الشوارع الرئيسية في المدينة، كما بلغت نسبة القرب من خدمات (اخرى، مدينة العاب، مركز ثقافي- مكتبة- منتدى ثقافي) نحو (1،1%، 1،1%، 1،1%) لكل منها توالياً، وبعدها اجابات بلغت (10، 8، 6) توالياً، فبعض الوحدات السكنية تكون قريبة من مراكز او مناطق ترفيهية اخرى مثل القرب من كورنيش شط الحلة في مدينة الحلة، إذ أصبح احد مقاصد أسر المدينة وقت الفراغ وذلك بعد اكمال جزء كبير منه من قبل الحكومة المحلية في المدينة، كما تمتاز مدينة الحلة وكما بينا ذلك سابقاً بوجود مدن العاب ضمن المدينة وقريبة من الوحدات السكنية، فضلاً عن وجود منتديات ومراكز ثقافية عامة ومكتبات عامة وخاصة المدينة، يرتادها بعض سكان المدينة لقضاء وقت الفراغ فيها او للمشاركة في مهرجانات وندوات ثقافية، الا انها قليلة وغير مؤثرة في الجانب الترفيهي، خصوصاً أنها في اغلب الاحيان يقصدها المثقفون والمهتمين بالقراءة والثقافة بصورة عامة.

اما بالنسبة لمدينة الهاشمية فقد اشارت النسبة الاعلى من أفراد عينة الدراسة إلى (لا يوجد) مركز ترفيهي قريب من مسكنهم، بنسبة بلغت (1،65%) وبعدها اجابات بلغت (119) اجابة، ينظر جدول (36)، وهو مؤشراً على التدني الكبير للخدمات الترفيهية في المدينة، إذ يعاني سكان المدينة بمختلف فئاتهم العمرية وتوجهاتهم الثقافية والحياتية من عدم وجود الخدمات الترفيهية التي تخدم اغراضهم و متطلباتهم، وان وجدت فهي غير كفؤة ولا تلبي احتياجاتهم، ويزيد ذلك من ارتفاع تكاليف عملية التنمية الحضرية في المدينة بسبب الغياب الشبه التام لخدمات الترفيه والترويح فيها، وبالوقت نفسه تستطيع عملية التنمية الحضرية الموجهة والمخططة من زيادة حضور الخدمات الترفيهية والترويحية في المدينة وجعلها إحدى اساسيات التركيب الداخلي للمدينة، وجاءت خدمات (متنزه او حديقة عامة) بالمرتبة الثانية من حيث قربها من المساكن المخدومة بها، إذ بلغت نسبتها (9%) وبعدها اجابات بلغت (18) اجابة، وهو مؤشر على انخفاض وجود المتنزهات والحدائق العامة في المدينة، وبالتالي انخفاض المساحات الخضراء فيها، مما يؤثر سلباً على البيئة الحضرية في المدينة من حيث نظافة هوائها وجمالية المدينة، فضلاً عن قلة وجود اماكن للترفيه تقصدها أسر المدينة وقت الفراغ او للترفيه، تليها كلاً من خدمات (ملعب- صالة رياضية، كوفي شوب- مقهى- مطعم سياحي) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (7،8، 7،8%) لكل منهما توالياً، وبعدها اجابات بلغت (16، 16) اجابة لكل منهما توالياً، ينظر جدول (36)، إذ توجد بعض تلك الملاعب الصغيرة وقاعات الرياضة في المناطق السكنية، في حين اعقبها خدمات (مرقد ديني - جامع) بنسبة بلغت (6%) وبعدها اجابات بلغت (11) اجابة فقط، إذ تقتصر على اماكن العبادة فيها (الجوامع) ومرقد دينية ابرزها مرقد (السيد محمد بن الامام علي الهادي - عليه السلام). واخيراً بلغت نسبة خدمات (مركز ثقافي-مكتبة) نحو (6،1%) وبعدها اجابات بلغت (3) فقط، كما توجد في المدينة مراكز ثقافية متمثلة بـ(منتدى ومركز شباب الهاشمية).

وبالنسبة لمدينة المحاوليل فهي الاخرى لا تختلف كثير عن باقي مدن منطقة الدراسة، إذ اشارت ما نسبته (56,6%) من أفراد عينة الدراسة في المدينة، انه (لا يوجد) مركز ترفيهي قريب من مساكنهم، وبعدهد اجابات بلغت (43) اجابة، ينظر جدول (36)، اي ان المدينة تعاني من نقص حاد في توافر الخدمات الترفيهية او بالأحرى بتوافر المؤسسات والأماكن التي تقدم خدمات ترفيهية وترويحية لسكان المدينة، بسبب قلة الاهتمام بالجانب الترفيهي من قبل الجهات الادارية والحكومية في المدينة، ويعد ذلك خلل في اسس وخصائص المدينة وعلاقتها بالسكان المقيمين فيها، إذ يعد الجانب الترفيهي والترويحي احد مكونات البيئة الحضرية ولا بد من وجودها، ليكون مكان يقصده سكان المدينة للترفيه وممارسة الانشطة الثقافية والرياضية التي يرغبون بها دون عناء او مشقة او احراج، كما تعد تلك الخدمات إحدى اهم مقاصد التنمية الحضرية في المدينة، إذ لا بد ان يكون هنالك عمل مخطط ومنظم لتفعيل الجانب الترفيهي والترويحي في المدينة، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية في المدينة، ان نسبة خدمات (ملعب- صالة رياضية) نحو (13,1%) وبعدهد اجابات بلغت (10) اجابات فقط، في حين بلغت نسبة خدمات (منتزه- حديقة عامة) نحو (11,8%) وبعدهد اجابات بلغت (9) اجابات فقط، ويلاحظ الانخفاض الكبير في عدد الوحدات السكنية المخدومة بالمتنزهات او الحدائق العامة، وهو نابع من الاهمال الكبير لهذه المنشآت الترفيهية المهمة في المدينة، كما ان عدد منها يعاني من الاهمال وانه غير مناسب لقضاء وقت الفراغ او للترفيه، كما أظهرت نتائج الاستبيان ان خدمات (كوفي شوب- مقهى- مطعم سياحي) قد بلغت نسبتها (9,2%) وبعدهد اجابات بلغت (7) فقط، وكما مبين في جدول (36) . كما بلغت نسبة الخدمات الدينية (مرقد ديني - جامع) نحو (5,3%) وبعدهد اجابات بلغت (4) اجابات فقط. كما بلغت نسبة خدمات (مول تجاري، مركز تسوق كبير) نحو (4%) وبعدهد اجابات بلغت (3) اجابات فقط.

اما في مدينة المسيب أظهرت نتائج الاستبيان في المدينة انها تعاني من تدني كبير في مستوى الخدمات الترفيهية والترويحية في المدينة، إذ اشار ما نسبته (67,1%) من أفراد عينة الدراسة انه (لا يوجد) مركز ترفيهي او ترويحي بالقرب من مساكنهم، وبعدهد اجابات بلغت (143) اجابة، ينظر جدول (36)، وهو مؤشر على ضعف الاهتمام بقطاع الخدمات الترفيهية والترويحية في المدينة من قبل الجهات الحكومية المختصة، ويعد ذلك دافعاً لوجود خطط تنمية حضرية للقطاع الترفيهي والترويحي في المدينة، كما اشار ما نسبته (8,5%) من أفراد عينة الدراسة إلى قرب (منتزه او حديقة عامة) من مساكنهم، وبعدهد اجابات بلغت (18) اجابة فقط، ينظر جدول (36)، ويلاحظ كسابقاتها من مدن منطقة الدراسة انخفاض نسبة الوحدات السكنية المخدومة بخدمات (المتنزهات والحدائق العامة)، ويرجع ذلك إلى عدم تخصيص مساحات مخصصة لإنشاء المتنزهات والحدائق العامة من قبل الدوائر المعنية ، وان المدينة التي تكون عبارة عن كتل بناء دون ان يتخللها مناطق خضراء (حدائق او متنزهات عامة) واشجار متنوعة، فإن ذلك يؤثر سلباً على صحة البيئة الحضرية في المدينة (هواء المدينة) ومناخها ، فضلاً عن الجانب الجمالي للمدينة، كما ان عدم وجود تلك الأماكن في المدينة، يدفع سكانها إلى السفر إلى اماكن اخرى خارج المدينة بحثاً عن اماكن ترفيهية وترويحية لقضاء اوقات الفراغ، ويلاحظ من الجدول (36)، ان نسبة خدمات (ملعب-صالة رياضية) قد بلغت (7,5%) وبعدهد اجابات بلغت (16) اجابة فقط. إذ توجد بعض تلك الخدمات داخل الاحياء السكنية وبالقرب من سوق المدينة، وينطبق الحال على خدمات (كوفي شوب - مقهى- مطعم سياحي) إذ يتوافر البعض منها بالقرب او داخل الاحياء السكنية في المدينة، او على الطرق الرئيسية فيها، وبلغت نسبة تلك الخدمات (7%) وبعدهد اجابات بلغت (15) اجابة، في حين بلغت نسبة خدمات (مول تجاري، مركز تسوق كبير) نحو (3,8%) وبعدهد اجابات

بلغت (8) فقط، كما بلغت نسبة من اشار إلى قرب (مرقد ديني- جامع) من مساكنهم نحو (2،8%) وبعده اجابات بلغت (6) فقط، وكما مبين في جدول (36)، في حين بلغت نسبة خدمات (مركز ثقافي- مكتبة- منتدى، مدينة العاب) نحو(1،9%، 1،4%) توالياً، وبعده اجابات بلغت (4 ، 3) توالياً. ونستنتج من اعلاه ان عموم منطقة الدراسة تعاني من نقص واهمال واضح في قطاع الخدمات الترفيهية والترفيهية، مما يحرم الكثير من أسر منطقة الدراسة من الاستمتاع بوقت الفراغ او الخروج للترفيه والترويح، وقد يضطر بعضهم للانتقال إلى مكان اخر بحثاً عن مراكز ترفيهية او ترويحية تسد حاجتهم، ويزيد ذلك من نفقات الاسرة اضافية من قبل الأسرة، وان القائم من تلك الخدمات هي غير كافية ووان اغلبها لا تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والقدرة على جذب الراغبين بالترفيه اليها، و يمكن ان نصف تلك الخدمات من حيث قدرت الادارة المحلية على توفيرها إلى ثلاث اصناف وهي كالآتي :

1- مؤسسات ومراكز ترفيهية وترفيهية من تكلف الحكومات المحلية بتوفيرها لسكان المدينة، ابرزها) الحدائق والمتنزهات العامة، منتديات ومراكز ثقافية ورياضية ومكتبات، متاحف ومسارح، استثمار ضفاف الانهار كأماكن ترفيهية بالنسبة للمدن التي يخترقها نهر، مسابح او مدن مائية صغيرة ومدن العاب، مزرعة او حديقة حيوانات.. الخ) علماً أن اغلب تلك التوجهات تتوافر امكانيات انشائها في مدن منطقة الدراسة.

2- مؤسسات ومراكز ترفيهية وترفيهية تُعطى امكانية توفيرها للقطاع الخاص، ابرزها(مدن العاب، مراكز تسوق كبيرة، مقاهي، مدن ترفيهية متعددة الاغراض، ملاعب، صالات رياضية، كازينوهات، مراكز تجارية مغلقة(مولات)، مطاعم سياحية، فنادق .. الخ) ولا بد الإشارة هنا إلى ان توافر تلك الخدمات في اي مدينة يتوقف على عدد وكثافة سكان المدينة من جهة، وعلى مستوياتهم الاقتصادية من جهة اخرى، فكلما كان عدد سكان المدينة كبير ويرافقه تحسن في المستويات المعيشية لهؤلاء السكان، كلما زادت من فرص توافر تلك الخدمات والمراكز الترفيهية من قبل القطاع الخاص والذي هدفه الاساس هو تحقيق المنفعة الاقتصادية من المشروع الذي يروم انشاءه في اي مدينة، وتعد مدينة الحلة من اكثر مدن منطقة الدراسة استقطاباً لتلك المشاريع، ويعود ذلك إلى عدد سكانها الكبير قياساً بباقي مدن منطقة الدراسة، فضلاً عن تحسن المستوى الاقتصادي لبعض سكان المدينة، مما يجعل منهم سوقاً رابحة لتصريف منتجات تلك الخدمات.

3- مؤسسات ومراكز ترفيهية وترفيهية يتوقف توافرها في المدينة على الاهمية التاريخية للمدينة وعمرها، ابرزها (المراقد الدينية، الأماكن والمدن التاريخية والاثرية)، ويلاحظ ان من افضل مدن منطقة الدراسة في هذا الجانب هي مدينة الحلة، إذ تتوافر فيها وعلى اطرافها المراقد الدينية، كما تتوافر فيها مباني ومدن تاريخية واثرية ابرزها(مدينة بابل الاثرية، مدينة الحلة القديمة)، وان واجب الجهات الحكومية المحلية استثمار تلك الأماكن افضل استثمار لتحقيق المنفعة الاقتصادية للمدينة من خلال جذب السياح لها داخلياً وخارجياً.

4- مؤسسات ومراكز واماكن ترفيهية وترفيهية يتوقف توافرها في المدينة على طبيعة سطح المنطقة وموقعها الجغرافي، ويتمثل اغلبها بمظاهر السطح الطبيعية وغيرها مثل(الجبال والتلال، الشلالات والمناظر الطبيعية، الغابات، الجزر النهرية او البحرية، الانهار التي تمر بالمدينة، بحيرات، سدود وخزانات، وغيرها)، واغلب تلك المظاهر والمميزات غير متوفرة في منطقة الدراسة، بسبب موقعها الجغرافي في السهل الرسوبي حيث انبساط السطح وعدم وجود ظواهر طبيعية على سطح المنطقة ملائمة لتكون معلم سياحي الا ان اهم ما تمتاز به معظم مدن

منطقة الدراسة هو اختراق نهر الفرات وتفرعاته لها، و يمكن استثمارها لأغراض ترفيهية وترويحية، ونخص منها مدينة المسيب التي يخترقها نهر الفرات ومدينتا الحلة والهاشمية اللتان يخترقهما شط الحلة.

سادساً: مؤشر الأماكن والمنشآت الترفيهية الأكثر مراجعة

تتمتع المتنزهات والأماكن الترفيهية بثلاث قيم تجعلها خدمات أساسية للمجتمعات وهي (القيمة الاقتصادية، الفوائد الصحية والبيئية، الأهمية الاجتماعية)مثلما تعتبر المياه والصرف الصحي والسلامة العامة خدمات عامة أساسية، فإن المتنزهات والأماكن الترفيهية ذات أهمية حيوية لإنشاء و الحفاظ على نوعية الحياة في المجتمع، وضمان صحة الأسر والشباب، والمساهمة في الرفاه الاقتصادي والبيئي للمجتمع والمنطقة، ولا توجد مجتمعات تفتخر بنوعية حياتها، او تروج لنفسها كموقع مرغوب للشركات للانتقال إليه، او تحافظ على كونها مشرفة بيئية على مواردها الطبيعية، دون أن يكون لدى هذه المجتمعات نظام قوي ونشط من المتنزهات والبرامج الترفيهية للاستخدام العام والتمتع به (1). وتتباين الاهداء والرغبات لدى الأفراد في نوع وطبيعة المكان الذي يقصدونه لغرض الترفيه والترويح، وان الهدف من معرفة تلك الأماكن هو الوقوف على نوع الخدمات الترفيهية الموجودة في المدينة من جهة، ومعرفة نوع المكان الترفيهي المرغوب او كثير المراجعة من قبل سكان المدينة من جهة ثانية، لتكون بمثابة مؤشرات على طبيعة الخدمات الترفيهية الواجب تنميتها وزيادة مساحتها وكفاءتها في منطقة الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان النسبة الاعلى من أفراد عينة المجتمع المبحوث اختاروا الاجابة ب (اخرى) وهي اماكن غير المذكورة في الجدول (37)، كأن تكون مناطق ريفية او الاقارب والتزاور الاجتماعي، وبلغت نسبتها (25,7%) وبواقع (392) اجابة، وان ارتفاع هذه النسبة هو مؤشر على ضعف تأثير تواجد بعض انواع الخدمات الترفيهية والترويحية في منطقة الدراسة على سكانها الراغبين بالحصول على الخدمات الترفيهية، ويمكن ان نوع ذلك إلى قلة تواجدها وانعدام تواجد بعضها من جهة ،والى سوء الخدمات التي تقدمها في الغالب تلك الموجود منها في منطقة الدراسة أو انها لا تسد حاجة السكان، لذا يلجأ الكثير من سكان المدينة للبحث عنها في مدن اخرى داخل العراق وخارجه، مما يزيد من تكاليف النقل، فضلاً عن فقدان منطقة الدراسة لكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي تذهب للمناطق التي يقصدها هؤلاء السكان، اما في المرتبة الثانية جاءت فئة الأفراد التي تقصد (الحدائق والمتنزهات العامة) وبنسبة بلغت (24,5%) وبعده اجابات بلغت (373) اجابة، ينظر جدول (37)، إذ يبحث سكان المدن في الغالب عن المناطق الخضراء والطبيعة الجميلة للترويح والترفيه، وفي الغالب يقصد هؤلاء السكان تلك المواقع الموجودة خارج منطقة الدراسة خاصة ومحافظه بابل عامة، وهي مكان تلنقي فيه مختلف طبقات وفئات المجتمع في المدينة، في حين بالمرتبة الثالثة جاءت نسبة الأفراد الذين يقصدون (مرقد ديني) بنسبة بلغت (23,7%) وبواقع (360) اجابة، إذ تمتاز محافظة بابل بكثرة تواجد المراقد الدينية والتي يقصدها الكثير من السكان للترويح وممارسة طقوس العبادة فيها، مثل مرقد العلوية (شريفة بنت الامام الحسن -ع- في مدينة الحلة ، مرقد الامام عمران ابن علي -ع- في الحلة، مرقد الامام الحمزة-ع- في مدينة المدحتية، مرقد الامام القاسم بن الكاظم -ع- في مدينة القاسم، وغيرها الكثير)، فضلاً عن المراقد واماكن العباد والمراقد الدينية الموجودة خارج محافظة بابل ابرزها في محافظات (النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، بغداد)، تلتها نسبة الأفراد الذين يقصدون اماكن (مولات تجارية ومراكز تسوق كبيرة ومطاعم) بنسبة بلغت

(1) The National Recreation and Park Association (NRPA) , Why Parks and Recreation are Essential Public Services. p p.1. <https://www.nrpa.org/events/>

(22,4%) وبعدد اجابات بلغت (341) اجابة، إذ شهد العراق بصورة عامة ومحافظة بابل خاصة تزايد انشاء الاسواق المغلقة والمعروفة بـ(بالمولات التجارية والترفيهية والمجمعات التجارية المغلقة) من قبل القطاع الخاص، يفضلها الكثير من السكان للتبضع او لغرض الترفيه، وبالنسبة لمحافظة بابل يتركز اغلبها في مدينة الحلة في(شارع الجمعية وشارع 40)، واخيراً بالمرتبة الخامسة جاءت نسبة الأفراد الذين يقصدون (مدن الالعاب، مراكز ثقافية وتاريخية) بنسبة بلغت (3,7%) وبواقع (56) اجابة، ينظر شكل (25)، يرجع انخفاض هذه النسبة إلى قلة تواجد مدن الالعاب في منطقة الدراسة وكذلك بالنسبة للمراكز الثقافية والتاريخية، اما على مستوى الوحدات الادارية، فيلاحظ من جدول(37)والشكل (26) انه في مدينة الحلة سجلت نسبة القاصدين إلى (مول تجاري/مطعم) النسبة الاعلى في المدينة بنسبة بلغت (29,7%) وبعدد (312) اجابة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى كون ان مدينة الحلة بشكل خاص قد شهدت في السنوات الاخيرة انشاء عدد من المولات والمطاعم الكبيرة، مما يشجع سكان المدينة على ارتيادها باستمرار بقصد الترفيه والترويح وقضاء وقت الفراغ.

جدول(37)

مؤشر الخدمات الترفيهية الأكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المكان الترفيهي	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	متنزه او حديقة عامة - مواقع طبيعية (ضفاف انهار-غابات)	287	27,3	44	24	7	9,2	35	16,4
2	مول تجاري/مطعم/السوق	312	29,7	11	6	6	7,9	12	5,6
3	مرقد ديني/اماكن عبادة	235	22,4	37	20,2	31	40,8	57	26,8
4	مراكز ثقافية /رياضية/ مواقع تاريخية	21	2	14	7,7	2	2,6	19	8,9
5	اخرى	195	18,6	77	42,1	30	39,5	90	42,3
6	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

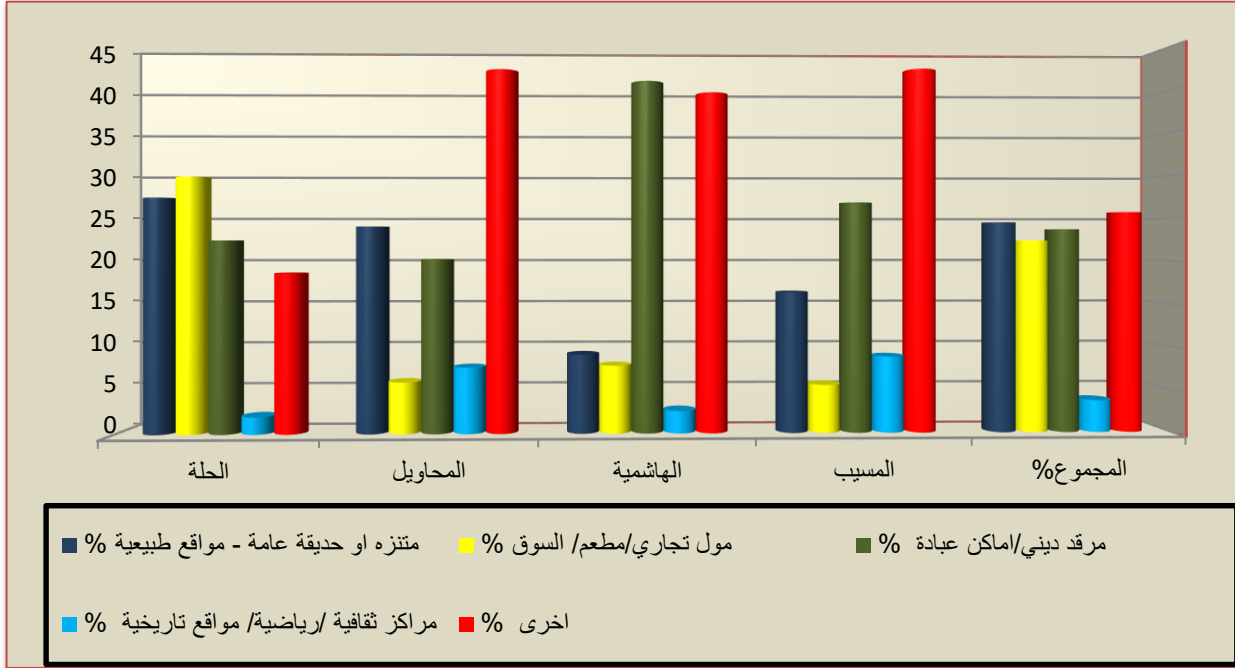
المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

اما أقلها فتمثلت بالذين يرتادون(مراكز ثقافية او تاريخية او مواقع تاريخية)، إذ بلغت نسبتها (2%) فقط وبواقع (21) اجابة فقط، وهي نسبة منخفضة جداً، تشير إلى انخفاض المؤسسات الثقافية او الرياضية وعدم الاهتمام بالمواقع التاريخية او الاثرية، اما في مدينة الهاشمية اشارة النسبة الاعلى من أفراد عينة الدراسة إلى الاجابة بـ (اخرى) كإشارة إلى تدني باقي الخدمات الترفيهية الأساسية في

المدينة كالحدايق والمنتزهات العامة والمراكز الثقافية والرياضية وما إلى ذلك، إذ بلغت نسب اختيارها (42،1%) وبواقع (77) اجابة، في حين أقلها اشار إلى انهم يرتادون (مول تجاري/مطعم/ السوق) بنسبة بلغت (6%) وبواقع (11) اجابة، ينظر شكل (26)، ويضطر اغلب سكان المدينة للذهاب خارج المدينة للحصول خدمات الاسواق التجارية المغلقة (المولات) والمطاعم الكبيرة لعدم توفرها في المدينة نفسها.

شكل (26)

مؤشر الخدمات الترفيهية الأكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (37).

اما في مدينة المحاويل فشهدت النسبة الاعلى لمن اشاروا إلى انهم يرتادون (مراقد دينية او اماكن عبادة) بنسبة بلغت (40،8%) وبواقع (31) اجابة، في حين أقل نسبة سجلتها من يرتادون في الغالب (مراكز ثقافية /رياضية/ مواقع تاريخية) بنسبة بلغت (2،6%) وبواقع (2) اجابة، وفي مدينة المسيب اشارة نتائج الاستبيان ان النسبة الاعلى من أفراد المجتمع المبحوث قد اشاروا إلى انهم يرتادون اماكن اخرى (اخرى) غير تلك المشار اليها في جدول (37)، بنسبة بلغت (42،3%) وبواقع (90) اجابة، في حين أقل نسبة سجلته فئة الذين يرتادون (مول تجاري/مطعم/ السوق) بنسبة بلغت (5،6%) وبواقع (12) اجابة فقط، وفي ذلك اشارة إلى ضعف الخدمات الترفيهية الأساسية في المدينة، وقد يضعف ذلك من الرغبة لدى الكثير من سكان هذه المدن في الخروج للترفيه لأسباب اجتماعية او اقتصادية تتعلق بالأسرة نفسها.

سابعاً: موقع اماكن الترفيه التي تقصدها الأسرة

وإذا اردنا الوقوف على مدى استفادة سكان المدينة من نوع الخدمات الترفيهية والترفيهية فيها، فأننا وجهنا هذا التساؤل لأفراد عينة الدراسة في المجتمع المدروس، وهو (هل الأماكن التي تقصدها الأسرة في اغلب الاحيان لغرض الترفيه والترفيه، تقع داخل المدينة ام خارجها؟) وقد افرزت نتائج الاستبيان ان ما نسبته (64،6%) قد اشارت إلى ان الأماكن التي يقصدها تقع خارج مدينتهم التي

يقيمون فيها، وبعدد اجابات بلغت (983) اجابة من المجموع الكلي لعينة الدراسة، ينظر جدول (38)،ويمكن ارجاع ذلك وكما بينا ذلك سابقاً، ان مدن منطقة الدراسة تعاني من نقص حاد في مستوى الخدمات الترفيهية والترويحية، بسبب ضعف العمليات التنموية الخاصة بهذا القطاع، وان الموجود منها لا يلبي رغبات جميع فئات المجتمع الحضري حسب النوع والفئة العمرية، فلكل فئة عمرية ونوع (حسب الجنس) رغبات ومتطلبات ترفيهية وترويحية لا بد من توافرها في كل مدينة، وهذا ما لا يتوافر في منطقة الدراسة، لذا يلجأ العديد من أفراد المجتمع الحضري في منطقة الدراسة إلى البحث عن اماكن تلي رغباته خارج المدينة التي يقيمون فيها، كما يلجأ البعض إلى التزاور الاجتماعي وزيارة المناطق الريفية التي تكون فيها البيئة الريفية مناسبة للترفيه والترويح، وبالتالي حرمان المدينة من منافع اقتصادية قد يولدها النشاط الترفيهي والترويحي في المدينة نفسها من خلال عمليات البيع والشراء واستخدام تلك الخدمات من قبل سكان المدينة مقابل اجر محدد، فضلاً عن توفير فرص عمل لسكان المدينة، مما ينعكس ذلك ايجابياً على رفع المستوى المعاشي للسكان المقيمين فيها، وللتنمية الحضرية اثر في تطور تلك الخدمات الترفيهية من خلال التخطيط والتنفيذ والمتابعة لها واستثمار الامكانات المتاحة لتطوير وزيادة كفاءة الخدمات الترفيهية في عموم منطقة الدراسة.

وفي المقابل فقد أشار ما نسبته (4،35%) من أفراد عينة الدراسة إلى أن الأماكن التي يقصدونها في اغلب الاحيان للترفيه تقع داخل مدينتهم، وبعدد اجابات بلغت (539) اجابة فقط، ينظر جدول (38)، ويلاحظ الانخفاض الكبير في نسبة ارتياد او مرجعة سكان المدينة للمؤسسات والمراكز الترفيهية في المدينة التي يقيمون فيها نفسها، ويعود ذلك إلى وكما بينا ذلك سابقاً إلى تدني مستوى تلك الخدمات في مدن منطقة الدراسة، وضعف توفر عنصر الامان الاجتماعي بالنسبة لأفراد الأسرة الراغبين بالخروج إلى اماكن ترفيهية او ترويحية، ويمكن اضافة سبب اخر من اسباب انخفاض نسبة مراجعة سكان المدينة للخدمات الترفيهية المتوفرة في مدينتهم، وهو تحسن المستوى المعاشي لدى بعض الأسر يمكنهم من تحمل تكاليف التنقل والسفر خارج المدينة، ويضاف إلى ذلك وجود او تنامي بعض انواع الخدمات الترويحية والترفيهية في مدن ومناطق اخرى خارج مدنهم ، تغري اغلب السكان لزيارتها والاطلاع عليها، مثل مدن (بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف، فضلاً عن شمال العراق)،وهنا لا بد لنا من طرح فكرة التنافس بين المدن في تقديم الخدمات الترفيهية والترويحية وزيادة فرص جذب الأفراد الباحثين عن الترفيه والترويح، وذلك من خلال تطبيق عملية تنموية مخططة ومنظمة وبأبعاد اقتصادية واجتماعية تخدم المدينة نفسها والبلد بصورة عامة، ويمكن لعملية التنمية الحضرية ان تستثمر الامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة في منطقة الدراسة لتسخيرها في تكوين نظام ترفيهي احترافي يخدم سكان المدينة نفسها والمناطق المجاورة لها.

اما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة فيلاحظ ان على الرغم من ان مدينة الحلة هي افضل بكثير من باقي مدن منطقة الدراسة، الا ان غالبية سكان المدينة الراغبين بالترفيه والترويح عن انفسهم يقضون هذه الاوقات خارج المدينة، سواء في محافظة بابل او خارجها، وهو مؤشر عن عدم قناعة او رضا أفراد مجتمع المدينة عن تلك الخدمات للأسباب السالفة الذكر، وقد بلغت نسبة من يقضون وقت الفراغ والترفيه خارج المدينة نحو(1،61%) وبعدد اجابات بلغت(642) اجابة، ينظر شكل (26)، كما بلغت نسبة من يقضون وقت الفراغ والترفيه داخل المدينة نحو (9،38%) وبعدد اجابات بلغت (408) اجابة من مجموع أفراد عينة المجتمع في المدينة فقط، وتشمل تلك الأماكن على الحدائق العامة وبالأخص تلك الموجودة في شارع الكورنيش على ضفاف شط الحلة، او موقع بابل

الاثري، ينظر صورة(14)، فضلاً عن المولات والاسواق المغلقة والمرابد الدينية في المدينة وغيرها من اماكن الترفيه والترويح في المدينة.

جدول (38)

مؤشر موقع المكان الترفيهي الذي تستخدمه الأسرة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)

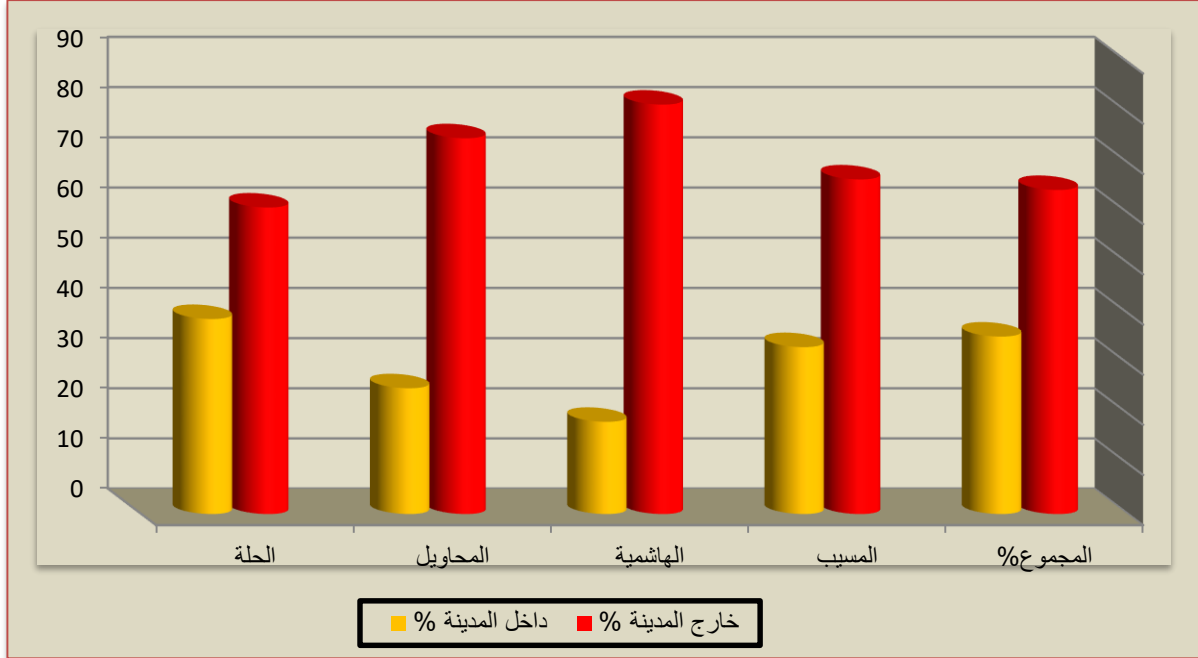
ت	المدينة	الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%	المجموع	%
1	داخل المدينة	408	38,9	46	25,1	14	18,4	71	33,3	539	35,4
2	خارج المدينة	642	61,1	137	74,9	62	81,6	142	66,7	983	64,6
3	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100%

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1)

وفي مدينة الهاشمية هي الاخرى أظهرت نتائج الاستبيان ان الغالبية العظمى من سكان المدينة يقضون وقت فراغهم او وقت الترفيه خارج المدينة، وبلغت نسبة تلك الفئة نحو (74,9%) وبعده اجابات بلغت (137) اجابة، ويرجع ارتفاع هذه النسبة إلى تدني مستوى خدمات الترفيه في المدينة مما يضطر أفرادها إلى الاستعانة بالاماكن والمدن الاخرى لغرض الترفيه والترويح، وفي المقابل بلغت نسبة من اشاروا إلى انهم يقضون وقت الفراغ والترفيه داخل المدينة نحو(25,1%) وبعده اجابات بلغت (46) اجابة فقط، وهي نسبة منخفضة جداً تدل على قلة خيارات سكان المدينة بالنسبة للخدمات الترفيهية فيها، اما في مدينة المحاويل فقد شهدت النسبة الاعلى للخارجين من المدينة لقضاء وقت الفراغ ولغرض الترفيه والترويح ايضاً، وبنسبة بلغت (81,6%) وبعده اجابات بلغت (62) اجابة، ينظر شكل (27)، وهي نسبة مرتفعة جداً تشير إلى الضعف الواضح في تقديم الخدمات الترفيهية والترويحية في المدينة تجاه السكان، مما يدفعهم إلى الانتقال خارج المدينة للحصول على خدمات ترفيهية، ويعني ذلك اضافة نفقات اضافية على كاهل الأسرة في المدينة من اجل الترفيه والترويح، وقد تدفع ارتفاع تلك النفقات المالية بعض الأسر الفقيرة او الميسورة إلى الحرمان من تلك الخدمات الواقعة خارج المدينة بسبب عدم قدرتهم على تحمل نفقات السفر والحصول على الخدمات الترفيهية، وهو احد اوجه الحرمان من الخدمات المجتمعية الحضرية، مما يحتم ان تكون هنالك عملية تنمية حضرية للتطوير وتحديث قطاع الخدمات الترفيهية والترويحية في المدينة بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات سكانها المتنوعة، كما بلغت نسبة من يقضون وقت الفراغ والترفيه داخل المدينة نحو (18,4%) وبعده اجابات بلغت (14) اجابة فقط، وهي نسبة متدنية جداً تدل على مدى التدهور الكبير لقطاع الخدمات الترفيهية في المدينة، وبالنسبة لمدينة المسيب فالحال لا يختلف من حيث ارتفاع نسبة السكان الخارجين منها وقت الفراغ والترفيه والترويح، فأشارت نتائج الاستبيان إلى ان نسبتهم بلغت (66,7%) وبعده اجابات بلغت (142) اجابة، ينظر جدول (38)، كما بلغت نسبة السكان الذين يقضون وقت الفراغ والترفيه داخل المدينة نفسها نحو (33,3%) وبعده اجابات بلغت (71) اجابة فقط، وقد يكون للمستوى الاقتصادي المتدني لبعض سكان المدينة الدور الكبير في قضاء وقت الفراغ داخل المدينة بأقل التكاليف.

شكل (27)

مؤشر موقع الأماكن الترفيهية الأكثر استخداماً في مراكز اقصية محافظة بابل لعام(2022)



المصدر : بيانات جدول (38).

صورة(14)

منتجع بابل السياحي في مدينة الحلة



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/5/15)

نستنتج من اعلاه ان تدني مستوى الخدمات الترفيهية والترويحية التي تقدمها المراكز والمنشآت الترفيهية في عموم منطقة الدراسة تسبب خسائر اقتصادية كبيرة للمدينة ولمجتمعا على حد سواء وكما بينا ذلك سابقاً، وذلك من خلال خروج الاموال التي يبذلها سكان المدينة اثناء سفرهم إلى اماكن اخرى خارج المدينة دون ان تستفيد منهم من تلك النفقات، اي ان العملية اشبه ما تكون بخروج العملة إلى خارج المدينة وتستفيد منها مدن ومجتمعات اخرى، بالوقت الذي يمكن ان تنفق تلك الاموال داخل المدينة لتعم الفائدة على المدينة نفسها وعلى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، وأن غياب التخطيط والاستراتيجيات التنموية هي السبب في ضعف الانشطة الترفيهية في منطقة الدراسة، وأن وضع سياسات تنموية لتطوير الخدمات الترفيهية بشكل مخطط ومنظم وابتكار أنشطة ترفيهية جديدة وتطوير القائم منها يمكن ان ينعكس ذلك ايجابياً على منطقة الدراسة من خلال توفير منافع اقتصادية وفرص عمل لسكان المدينة.

ثامناً: مؤشر الشعور بالأمان في المدينة

تعاني معظم الاحياء السكنية في منطقة الدراسة من مشاكل عدة، لا يمكن حصرها بمشكلة واحدة فقط، إلا اننا هنا هدفنا إلى حصر تلك المشاكل المتعددة والمتنوعة بمشكلة واحدة بارزة ومتكررة ومؤثرة على شعور وثقة وقرار الفرد بالمكان الذي يقيم فيه، ليتسنى لنا تحديد اكثر المشاكل المؤثرة على البيئة الحضرية في الحي السكني في كل من مدن منطقة الدراسة، ويمكن ان تكون بمثابة بيانات مناسبة تخص بيئة الحي السكني، لتؤخذ بنظر الاعتبار عند المخططين ولجان التنمية الحضرية في توجهاتها، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية في منطقة الدراسة أن اعلى نسبة من أفراد المجتمع المبحوث، قد اشارة إلى مشكلة (نقص التجهيزات والبنية التحتية)، إذ بلغت نسبتها (41،9%) وبعده اجابات بلغت (637) اجابة من مجموع عينة الدراسة الكلي، ينظر جدول (39)، ويلاحظ انها نسبة مرتفعة، وهي تشير إلى ان اغلب الاحياء السكنية تعاني من تدني او انعدام للتجهيزات او البنية التحتية التي تخص الوظيفة او الاستعمال السكني في المدينة، ابرزها (خدمات الماء الصالح للشرب، خدمات الصرف الصحي، تعبيد وتأثيث شوارع الاحياء السكنية، خدمات صحية وتعليمية وبلدية)، وهي خدمات وتجهيزات ضرورية للسكن في المدينة، وان عدم توفرها او ضعف كفاءتها يجعل من البيئة الحضرية في الحي السكني غير مرغوب بها للعيش، وان توفر تلك الخدمات يُفاس على اساسه جودة الحياة الحضرية في المدينة، وبعده اجابات بلغت (279) اجابة، وكما مبين في شكل (29)، إذ جاءت بالمرتبة الثانية من حيث ترتيب مشكلات الحي السكني من وجهة نظر المجتمع المدروس، وتتعلق ضعف او قوة تلك المشكلة بمدى كفاءة الخدمات البلدية في المدينة وعدد مرات تنظيف الاحياء السكنية في المدينة، فضلاً عن طبيعة خصائص سكان الحي السكني نفسه، إذ قد يكون تراكم النفايات والاساخ هو بسبب عدم التزام سكان الحي برمي النفايات في الحاويات او الأماكن المخصصة لجمع النفايات المنزلية داخل الحي السكني، ويؤدي ذلك إلى تشويه صورة شوارع الحي السكني، كما انها ذات اثار صحية سلبية على أفراد الحي السكني، إذ تعد إحدى مصادر تلوث البيئة الحضرية السكنية في المدينة، ويمكن لعملية التنمية الحضرية ان تعالج تلك الظاهرة من خلال تطوير امكانات ملاكات الدوائر البلدية وتزويدها باليات جديدة وحديثة، كما يمكن الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية المتطورة في معالجة تلك

المشاكل، فضلاً عن كاميرات المراقبة لرصد حالات تراكم الاوساخ والنفايات ومعالجة المستنقعات والبرك المائية داخل المنطقة السكنية، إذ يمكن ان تستخدم جميع تلك التقنيات في تحديد اماكن تراكم النفايات والاوساخ واوقات تراكمها وبالتالي يمكن معالجتها بوقت قصير من قبل ملاكات الدوائر البلدية لخلق بيئة حضرية بجودة عالية.

جدول (39)

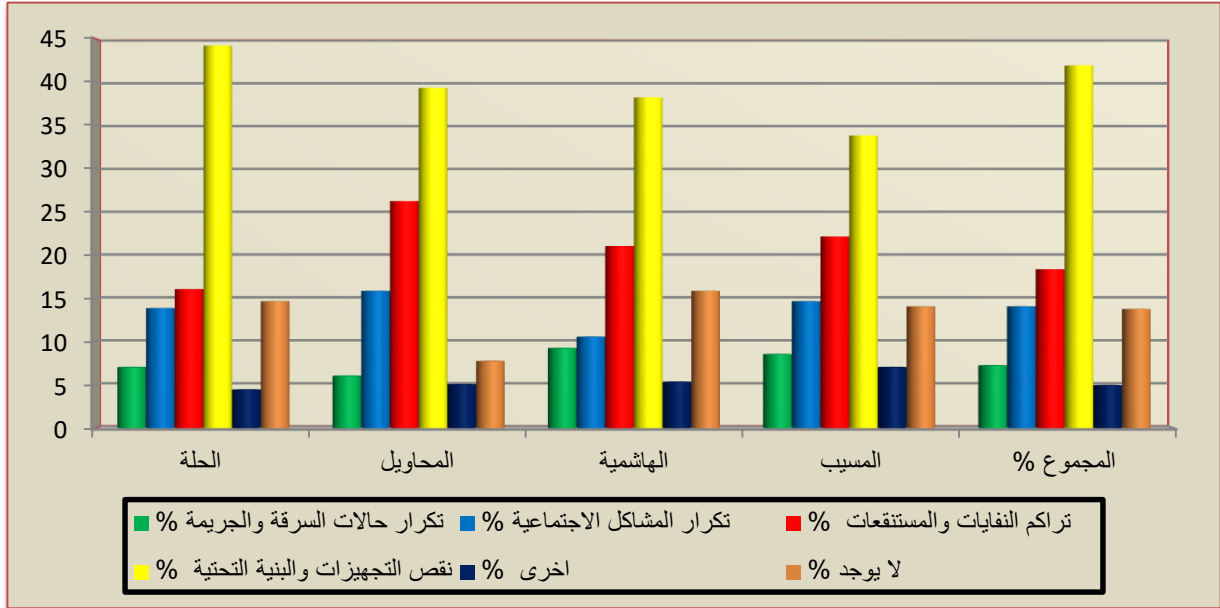
المشكلات الاكثر حدوثاً في الحي السكني في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	نوع المشاكل في الحي السكني	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	تكرار حالات السرقة والجريمة	74	7	11	6	7	9.2	18	8.5
2	تكرار المشاكل الاجتماعية	145	13.8	29	15.8	8	10.5	31	14.6
3	تراكم النفايات والمستنقعات	168	16	48	26.2	16	21	47	22.1
4	نقص التجهيزات والبنية التحتية	464	44.2	72	39.3	29	38.2	72	33.8
5	اخرى	46	4.4	9	5	4	5.3	15	7
6	لا يوجد	153	14.6	14	7.7	12	15.8	30	14
7	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان(ملحق 1).

شكل (29)

المشكلات التي يعاني منها الحي السكني في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر : بيانات جدول (39).

في حين جاءت بالمرتبة الثالثة (مشكلات اجتماعية) وبنسبة بلغت (14%) وبعدها اجابات بلغت (214) اجابة، ينظر شكل (29)، إذ يعد تكرار حالات المشاكل الاجتماعية في الحي السكني ظاهرة سلبية على بيئة الحي السكني، وتقل من مستوى شعور الفرد بالأمان والاطمئنان والراحة في مكان اقامته، وتسود تلك الظاهرة في الغالب في الاحياء او المحلات السكنية الشعبية ذات المستوى الاقتصادي المتدني، او الاحياء السكنية التي يتركز فيها المهاجرين من مناطق اخرى، وقد ساهمت ظاهرة الهجرة بجميع اشكالها واسبابها الى بروز تكرار المشكلات الاجتماعية في منطقة الدراسة بشكل ملفت للنظر، بسبب اختلاف التوجهات والاعراف والتقاليد بين السكان الحضريين الاصليين من جهة والمهاجرين اليها من جهة اخرى، او بين المهاجرين انفسهم، وأنها في السنوات القادمة ستتمكن الجماعات المهاجرة من تغير الكثير من سمات الحياة الحضرية وشكل وتصاميم المدينة في منطقة الدراسة، وأن الاعراف والتقاليد الحضرية في طريقها للانغماس والتلاشي بسبب تمسك اغلب المهاجرين الى المدن بعاداتهم وتقاليدهم التي في الغالب تتقاطع مع رؤية الحياة الحضرية وانظمتها، زيادةً على تفشي ظاهرة البطالة وعدم توفر فرص عمل للسكان، ويرافقه ضعف تنفيذ القوانين والانظمة من قبل الفرد والجهة الادارية المسؤولة على حدٍ سواء، ومن وجهة نظر ما نسبته (13،7%) من أفراد عينة الدراسة ان حيهم السكني لا يعاني من مشكلات من خلال الاجابة بكلمة (لا يوجد) وبعدها اجابات بلغت (209) اجابة، وقد جاءت تلك النسبة بالمرتبة الرابعة ، وكما مبين في جدول (39)، وبالرغم من انخفاض نسبة تلك الاحياء السكنية في منطقة الدراسة، ألا انها مؤشراً على وجود بعض الاحياء السكنية تتمتع ببيئة حضرية مناسبة للسكن قياساً بباقي الاحياء السكنية في منطقة الدراسة، وتتوافر فيها متطلبات السكان من خدمات بني تحتية وخصائص اجتماعية جيدة تساعد على منع او تدني تكرار حالات المشاكل الاجتماعية والبيئية في ذلك الحي السكني، كما أشارت نتائج الاستبيان في منطقة الدراسة قد إلى ان مشكلة (تكرار حالات السرقة والجريمة) في الحي السكني قد بلغت نسبتها (7،2%) وبعدها اجابات بلغت (110) اجابة فقط، إذ جاءت بالمرتبة الخامسة، وأن سيادة ظاهرة البطالة بين الشباب وانخفاض مستواهم الاقتصادي، وبالتالي قد يلجأ للطرق الغير شرعية و الغير قانونية لتوفير متطلباته وتلبية رغباته، واخيراً بلغت نسبة من اشار إلى مشاكل (اخرى) نحو(4،9%) وبعدها اجابات بلغت (74) اجابة فقط، إذ يرى بعض سكان

المدينة ومن وجهة نظرهم ،وجود مشاكل اخرى اكثر تأثير على بيئة الحي السكني، ويمكن ان تكون من بين تلك المشكلات (الاكتظاظ السكاني في الحي السكني)، وأن لظاهرة الزيادة الطبيعية للسكان من جهة وتفاقم ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة من جهة اخرى في تزامم السكان في بعض المناطق السكنية.

اما على مستوى الوحدات الادارية في منطقة الدراسة، ففي مدينة الحلة شكلت مشكلة (نقص التجهيزات وخدمات البنية التحتية) النسبة الاعلى، أذ اشار اليها ما نسبته (44،2%) وبعدد اجابات بلغت (464) اجابة، وكما مبين في جدول(39)، ويلاحظ ان بالرغم من كون مدينة الحلة تشكل المركز الاداري لمحافظة بابل، الا انها تعاني من نقص حاد في تلك الخدمات والتجهيزات الخاصة بالاستعمال السكني، مما يراها البعض من سكان المدينة سبب رئيسي في تدني مستويات الرضا عن الحي السكني، ويعد ذلك إحدى معوقات عمليات تطوير وتنمية الاحياء السكنية في المدينة، فذلك يزيد من كلف مشاريع التنمية الحضرية الخاصة بالأحياء السكنية، فضلا عن المشكلات والاعتراضات والعقبات التي قد تصاحب تنفيذها، إذ مازالت حل مشكلة العشوائيات والتجاوزات على التصاميم الأساسية للمدن في منطقة الدراسة تعاني من التلكؤ بسبب التداخلات السياسية والاقتصادية التي ترافق تنفيذ المشاريع التنموية لتلك المناطق(1) (2)، في حين اشار ما نسبته (4،4%) من أفراد عينة الدراسة إلى وجود مشاكل اخرى في حيهم السكني، وبعدد اجابات بلغت (46) اجابة، وهي النسبة الأقل من بين الاجابات الاخرى لعينة الدراسة، كما اشار ما نسبته (16%) من أفراد المجتمع المدروس إلى مشكلة (تراكم النفايات والاساخ والمستنقعات) في حيهم السكني، وبعدد اجابات بلغت (168) اجابة، إذ يراها بعض سكان المدينة انها من اكثر المشاكل التي تؤثر على بيئة الحي السكني الذي يقيمون فيه، كما اشار ما نسبته (14،6%) من أفراد عينة الدراسة إلى انه (لا يوجد) مشاكل في الحي الذي يقيمون فيه من وجهة نظرهم، وبعدد اجابات بلغت (153) اجابة فقط، ينظر جدول (39)، وقد جاءت ثالثاً من حيث ترتيب نسب الاجابات، وهي ظاهرة ايجابية تشير إلى وجود احياء سكنية تتمتع بمستوى جيد من الخدمات السكنية وتوافر البنية التحتية فيها، فضلاً عن طبيعة البيئة الاجتماعية والديموغرافية التي تتسم بالهدوء وتدني معدلات حدوث المشاكل الاجتماعية والجريمة، مثل(حي بابل، حي الخسروية)، في حين اشار ما نسبته (13،8%) من أفراد عينة الدراسة إلى مشكلة (تكرار المشكلات الاجتماعية) وبعدد اجابات بلغت (145) اجابة، وكما واضح من الجدول (39)، إذ يرى بعض سكان المدينة ان من اكثر المشاكل التي يعاني منها الحي السكني الذي يقيمون فيه هي تكرار حالات المشكلات الاجتماعية بأنواعها المختلفة، والتي تسبب المضايقات لباقي سكان الحي وعدم شعورهم بالأمان والراحة.

واخيراً شكلت نسبة مشكلة (تكرار حالات السرقة والجريمة) نحو (7%) فقط وبعدد اجابات بلغت (74) اجابة، وكما يظهر ذلك في جدول (39)، اما في مدينة الهاشمية فقد سجلت ظاهرة(نقص التجهيزات بالبنى التحتية) النسبة الاعلى في سبب عدم شعور سكان المدينة بالأمان، إذ بلغت نسبتها نحو (39،3%)، وأقلها شكلتها نسبة من يرون ان سبب عدم شعورهم بالأمان والراحة في حيهم السكني هم من اشاروا إلى وجود اسباب (اخرى) وبنسبة بلغت (5%) وبعدد اجابات بلغت (9) فقط، وفي مدينة المحاويل هي الاخرى قد سجلت مشكلة (نقص التجهيزات والبنى التحتية) المشكلة الاكثر حضوراً إذ بلغت نسبتها نحو(38،2%) وبعدد اجابات بلغت (29) اجابة، اما أقلها فتمثلت بمشكلات (اخرى)

(1) مقابلة شخصية مع المهندس علاء حاتم الطائي في مديرية بلديات بابل ، بتاريخ (2022 /2/17).

(2)مقابلة شخصية مع المهندس لؤي حسين كاظم العبادي مدير مديرية التخطيط العمراني في بابل بتاريخ (2022/8/7)

وبنسبة بلغت (3،5%) وبعدد اجابات بلغت (4) فقط، اما في مدينة المسيب فان النسبة الاعلى من عينة الدراسة قد اشارت إلى (نقص التجهيزات والبنى التحتية) كأحد اكثر هواجس الشعور بنقص عنصر الامان والاطمئنان في مكان اقامتهم، إذ بلغت نسبتها نحو (33،8%) وبعدد اجابات بلغت (72) اجابة، ينظر جدول (39).

نستنتج من اعلاه ان ضعف عمليات التحسين والاستراتيجيات المتبعة لتنمية وتطوير العيش في الاحياء السكنية في منطقة الدراسة جعلها تعاني مشكلات عدة، مما تسبب في تزايد مسببات عدم شعور الافراد بالامان والاطمئنان في الحي السكني الذي يقيمون فيه.

تاسعاً: مؤشر رضا السكان عن مستوى المعيشة في المدينة

تخضع الاجابة على هذا التساؤل للرغبة الشخصية او القناعة الشخصية للفرد عن نوعية الحياة الحضرية في المدينة، او من الممكن ان نطلق عليها "الرفاهية الذاتية" والتي تُقاس أساساً من حيث الرضا عن الحياة، ويتضمن تقييمها العديد من المؤشرات التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة لحياة السكان التي تؤثر على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ومنها تلك المتعلقة بالظروف المادية، مثل الدخل والوظائف والقدرة على تحمل تكاليف الإسكان، إلى تلك المتعلقة بـ "نوعية الحياة" ومدى الشعور بالرضا عن مستوى المعيشة في المكان الذي تقيم فيه الأسرة .

وأظهرت نتائج الاستبيان ان مانسبته (25،2%) من أفراد عينة الدراسة قد اشارت إلى عدم رضاها (غير راضي) عن مستوى معيشتهم في مدنهم التي يقيمون فيها، وبعدد اجابات بلغت (384) اجابة ، وكما مبين في جدول (40)، إذ شكلت النسبة الاعلى من بين باقي الاجابات الاخرى، وبالرغم من تحسن المستوى المعاشي لكثير من سكان منطقة الدراسة، الا انهم لا يشعرون بالرضا عن مستوى معيشتهم في مدنهم، وقد يكون لتدني خدمات البنى التحتية في مدن منطقة الدراسة ، في حين جاءت بالمرتبة الثانية نسبة من اشاروا إلى عدم الرضا ولكن لحد ما (غير راضي لحد ما) عن مستوى المعيشة في مدنهم ،وبنسبة بلغت (22،4%) وبعدد اجابات بلغت (341) اجابة، ويمكن ايعاز ذلك إلى عدم القناعة التامة بالمستوى المعيشي الذي يشعرون به في مدنهم التي يقيمون فيها.

في حين جاءت بالمرتبة الثالثة نسبة من اشاروا إلى رضاهم عن مستوى معيشتهم في مدينتهم وبنسبة بلغت (19،4%)، وبعدد اجابات بلغت (295) اجابة، ويمكن ملاحظة ذلك في بعض الاحياء السكنية ذات البيئة الحضرية الجيدة، إذ تتمتع ببعض خدمات البنى التحتية، فضلا عن الخصائص الاجتماعية والسكانية للحي السكني وسهولة الحصول على تلك الخدمات والوصول اليها في بعض الحالات، يضاف إلى ذلك التحسن الاقتصادي لبعض سكان المدينة والذي ادى إلى تحسن القدرة الشرائية لديهم وتلبية متطلباتهم ورغباتهم، ، والتي جعلت منهم يشعرون بالرضا عن مستوى المعيشة في مدنهم، ويعد ذلك مؤشراً ايجابياً لصالح عملية تخطيط وتنفيذ عملية التنمية الحضرية في مدن منطقة الدراسة ،ومن الجدير بالذكر ان درجة الرضا التي يشعر بها مثل بعض هؤلاء السكان هي ناتجة عن مقارنة تلك المؤشرات الخاصة بالمدينة التي يقيمون فيها بنفس المؤشرات بالمدن الاخرى التي تقع ضمن إقليمها، فيرى البعض انها الافضل، وهذا يعني ان الشعور بالرضا عن مستوى المعيشة بمدينة معينة لا يعني بالضرورة ناتجة عن ارتفاع مؤشرات جودة الحياة الحضرية والرفاه الشخصي للفرد في تلك المدينة. ويلاحظ من جدول (40) قد بلغت نسب الاجابات الاخرى (راضي لحد ما، غير راضي للغاية، راضي

للغاية) توالياً، نحو(2،15،8،%، 11،8،%، 6%) على التوالي، وبعدد اجابات بلغت (231، 179، 92) اجابة توالياً.

اما على مستوى الوحدات الادارية لمنطقة الدراسة ففي مدينة الحلة وكما مبين من الجدول(40) ان اعلى نسبة قد شكلتها المجموعة التي اشارة إلى عدم رضاها عن مستوى المعيشة في مدينتهم (غير راضي) وبنسبة بلغت (4،25%) وبعدد اجابات بلغت (267) اجابة، ولهذا الشعور دلالات على تدني مستوى جودة الحياة الحضرية في المدينة، وانخفاض الرفاهية الشخصية للفرد، اما أقل نسبة فتمثلت بمن اشاروا إلى (راضي للغاية) عن مستوى المعيشة في مدينتهم، إذ بلغت نسبتهم (7،5%) وبعدد اجابات بلغت (60) اجابة فقط، ويلاحظ انها نسبة منخفضة جداً، وهذه دلالة على انخفاض مستوى الخدمات المقدمة في المدينة بجميع اشكالها وكما اشرنا إلى ذلك سابقاً، في حين جاءت بالمرتبة الثانية نسبة من اشاروا إلى انهم (غير راضي لحد ما) عن مستوى المعيشة في المدينة التي يقيمون فيها، إذ بلغت نسبتهم (2،22%) وبعدد اجابات بلغت(233)اجابة، ومن جانب اخر اشار ما نسبته (6،19%) من أفراد المجتمع المبحوث، إلى رضاهم عن مستوى المعيشة فيها، وبعدد اجابات بلغت(206) اجابة، كما بلغت نسب الاجابات الاخرى توالياً (راضي لحد ما، غير راضي للغاية) نحو(3،16،%، 8،10%) وبعدد اجابات بلغت (171، 113) على التوالي، ينظر جدول (40).

اما في مدينة الهاشمية فأظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان اعلى نسبة تشكلت ممن اشاروا إلى عدم رضاهم عن مستوى المعيشة في المدينة، إذ بلغت نسبتهم (9،39%) وبعدد اجابات بلغت (73) اجابة ويمكن لنا ارجاع سبب ارتفاع هذه النسبة إلى التدني الواضح في مستوى كفاءة الخدمات المقدمة في المدينة وبجميع اشكالها، وان هنالك عدد من السكان يعانون من الحرمان من تلك الخدمات، في حين بلغت أقل نسبة لمن اجابوا بـ(غير راضي للغاية) وبنسبة بلغت (1،7%) وبعدد اجابات بلغت (13) اجابة فقط، وكما واضح من جدول(40)، وهو مؤشراً على مستوى ضعف الخدمات فيها، وعدم القناعة التامة بمدى كفاءة مستوى الحياة وجودتها في المدينة التي يقيمون فيها، في حين بلغت نسبة الاجابة بـ (راضي) عن مستوى المعيشة في المدينة، بنسبة بلغت (8،20%) وبعدد اجابات بلغت (38) اجابة.

جدول (40)

مؤشر رضا السكان عن مستوى المعيشة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	درجة الرضا	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	راضي للغاية	60	5،7	15	8،1	3	4	14	6،6
2	راضي لحد ما	171	16،3	27	14،8	14	18،4	19	8،9
3	راضي	206	19،6	38	20،8	8	10،5	43	20،2
4	غير راضي لحد ما	233	22،2	17	9،3	3	4	88	41،3

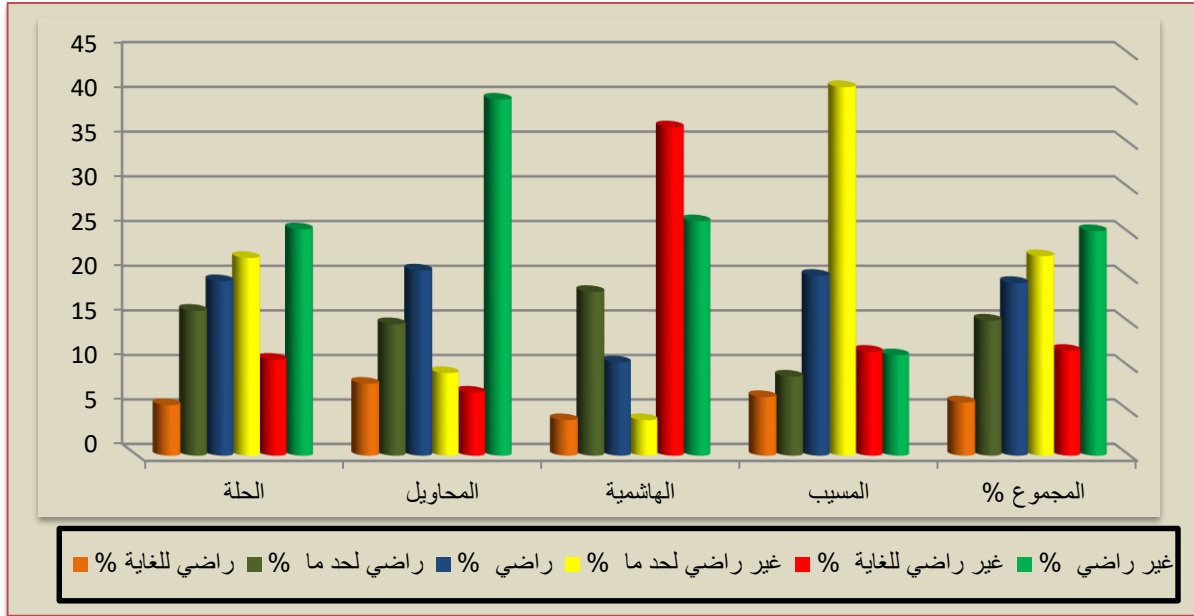
11.8	179	11.7	25	36.8	28	7.1	13	10.8	113	غير راضي للغاية	5
25.2	384	11.3	24	26.3	20	39.9	73	25.4	267	غير راضي	6
100	1522	100	213	100	76	100	183	100	1050	المجموع	7

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق1).

كما بلغت نسب الاجابات الاخرى والتمثلة بـ (راضي لحد ما، غير راضي لحد ما، راضي للغاية) نحو (8،14،3،9،1،8%) توالياً، وبعدد اجابات بلغت (27، 17، 15) اجابة على التوالي ايضاً، أما في مدينة المحاويل قد بلغت نسبة ممن اشاروا إلى عدم الرضا وبدرجة شديدة(غير راضي للغاية)، قد بلغت (36،8%) وبعدد اجابات بلغت (28) اجابة، وهي النسبة الاعلى من بين باقي اجابات عينة الدراسة في المدينة، ويرجع ذلك إلى انها مدينة تعاني من ضعف الانشطة الاقتصادية فيها، اي قلت فرص العمل فيها، فضلاً عن تدني جودة الخدمات الاساسية فيها، اما أقل نسبة فتمثلت بإجابتين وهما (راضي للغاية، غير راضي لحد ما) وينسب بلغت لكل منهما على السواء (4%) وبعدد اجابات بلغت لكل منهما على السواء ايضاً (3) اجابات فقط، ينظر شكل (30).

شكل (30)

مؤشر الرضا عن مستوى المعيشة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (40).

في حين جاءت الاجابة بـ (غير راضي) بالمرتبة الثانية وبعدد اجابات بلغت (26،3%) وبعدد اجابات بلغت (20) اجابة فقط، كما بلغت نسب الاجابات المتمثلة بـ (راضي لحد ما، راضي) نحو (18،4، 10،5%) على التوالي، وبعدد اجابات بلغت (14،8) اجابة توالياً، اما في مدينة المسيب فيلاحظ من شكل(28) ان اعلى نسبة شكلتها الاجابة بـ(غير راضي لحد ما) بنسبة بلغت (41،3%)

وبعد اجابات بلغت (88) اجابة فقط، اما أقل نسبة فتمثلت بمن اشاروا إلى انهم راضون للغاية(راضي للغاية) عن المستوى المعيشي في مدينتهم، وبنسبة بلغت (6،6%) وبعدها اجابات بلغت (14) اجابة فقط، ويعد ذلك مؤشر على تدني جودة الحياة الحضرية في المدينة بسبب ضعف الخدمات الاساسية في المدينة وضعف الانشطة الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في تحسين المستوى الاقتصادي لسكان المدينة ويوفر فرص عمل لهم، في حين جاءت نسبة الاجابة ب (راضي) بالمرتبة الثانية من بين الاجابات الاخرى بنسبة بلغت (20،2%) وبعدها اجابات بلغت (43) اجابة فقط، إذ يرى بعض سكان المدينة ان مستوى نوعية الحياة في مدينتهم مقبول، ويمكن لعملية التنمية الحضرية ان تأخذ بتلك الأسباب وتطورها وتنميتها بشكل مستدام ، لخلق بيئة حضرية مستدامة ورفع مستوى جودة الحياة فيها، كما بلغت نسبة الاجابات المتبقية والتمثلة ب(غير راضي للغاية، غير راضي ، راضي لحد ما) نحو(11،7%)، (11،3%، 8،9%) توالياً، وبعدها اجابات بلغت (25، 24، 19) على التوالي، ونستشف من اعلاه أن درجة مستوى الرضا عن البيئة الحضرية في المدينة ومستوى المعيشة فيها يعاني من مشكلات وان الاغلب من سكان منطقة الدراسة غير راضي عن مستوى المعيشة في المدينة التي يقيم فيها، ويرجع ذلك لضعف الانشطة التنموية التي تهدف الى تحسين البيئة الحضرية ورفع كفاءة خدمات البنى التحتية وتطويرها، لذا ترى الدراسة انه لا بد من وجود خطط تنموية تهدف الى تطوير منطقة الدراسة بجميع اتجاهات التنمية الحضرية وبما يتناسب مع احتياجات كل مدينة منها.

عاشراً: مؤشر رضا السكان عن تخطيط المدينة

أظهرت نتائج الاستبيان إلى ان الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة اشاروا إلى انهم غير راضين (غير راضي) عن تخطيط مدينتهم التي يقيمون بها، إذ بلغت نسبتهم نحو (33،3%) وبعدها اجابات بلغت نحو (507) اجابات من عينة الدراسة، وهو مؤشر على عدم مقبولية مظاهر التخطيط الحضري القائم في مدن منطقة الدراسة من قبل سكانها، في حين سجلت نسبة من اشاروا إلى انهم (راضي لحد ما) أقل النسب، إذ بلغت نحو (7،6%) وبعدها اجابات بلغت (115) اجابة على صعيد منطقة الدراسة، فهم يرون ان تخطيط مدينتهم بحاجة إلى عمليات تصحيح وتطوير ليكون مناسباً اكثر لمتطلباتهم، كما جاءت نسبة من اشاروا إلى (راضي) بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (29،3%) وبعدها اجابات بلغت (446) اجابة، ويعطينا ذلك مؤشراً عن وجود فئة من السكان ترى ان مستوى تخطيط مدينتهم مناسب ومقبول لديهم، في حين بلغت نسبة من اشاروا إلى(غير راضي للغاية) نحو (12،9%) وبعدها اجابات بلغت (197) اجابة لتشغل المرتبة الثالثة من بين الاجابات الاخرى، ينظر جدول (41)، وهو ما يشير إلى وجود مجموعة من السكان غير راضيين تماماً عن تخطيط مدينتهم ، لانهم قد يرونها غير ملبية لمتطلباتهم ولا ترتقي لمستوى المدن الصالحة للعيش، لعشوائية مظاهر التخطيط الحضري المعاصر لمدنهم وانه لم يعالج مشاكل المدينة المتفاقمة ولم تأخذ بنظر الاعتبار خصائص التخطيط الحضري المعاصر الذي يعتمد في منهجه على تقليل الجهد وسهولة الوصول بالنسبة للفرد في المدينة، زيادة على ضعف الاهتمام بتوفير عناصر الراحة والترفيه للسكان كالمتنزهات والحدائق العامة وما إلى ذلك، وجاءت نسبة من اشاروا إلى (راضي للغاية) بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت (8،9%) وبعدها اجابات بلغت (136) اجابة، وجاءت بالمرتبة الخامسة نسبة من اشاروا إلى (غير راضي لحد ما) بنسبة بلغت (8%) وبعدها اجابات بلغت (121) اجابة.

جدول (41)

مؤشر رضا السكان عن تخطيط مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

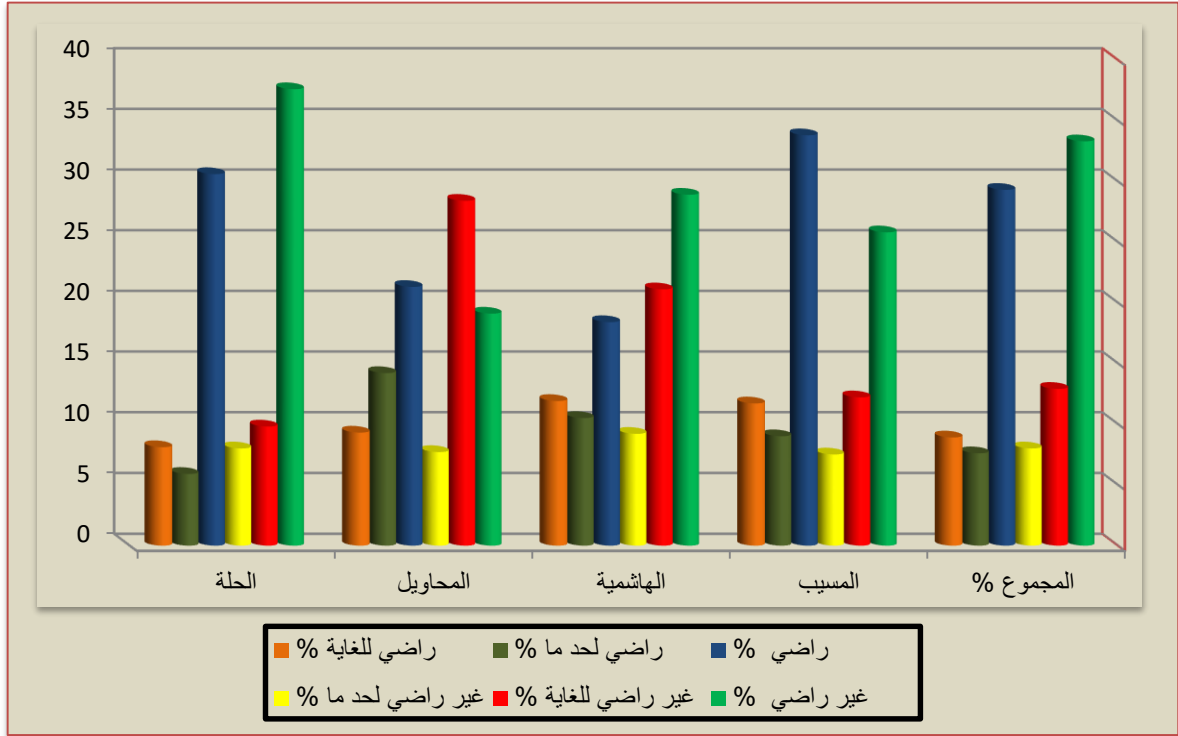
ت	المدينة	المدينة									
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاوي ل	%	المسيب	%		
1	راضي للغاية	85	8,1	17	9,3	9	11,9	25	11,7	136	8,9
2	راضي لحد ما	62	5,9	26	14,2	8	10,5	19	9	115	7,6
3	راضي	321	30,6	39	21,3	14	18,4	72	33,8	446	29,3
4	غير راضي لحد ما	84	8	14	7,7	7	9,2	16	7,5	121	8
5	غير راضي للغاية	103	9,8	52	28,4	16	21,1	26	12,2	197	12,9
6	غير راضي	395	37,6	35	19,1	22	28,9	55	25,8	507	33,3
7	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر : الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

أما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من الجدول (41) ان اعلى نسبة في مدينة الحلة قد اشارة إلى (غير راضي)، إذ بلغت نحو (37,6%) وبعده اجابات بلغت (395) اجابة، وبكل تأكيد أن غياب مظاهر التخطيط الحضري في العقود الاخيرة وتشوه تصميم المدينة وتوزيع الاستعمالات فيها وانتشار مظاهر السكن العشوائي وعدم تطوير منظومة النقل في المدينة، جميعها تشعر سكان المدينة بعدم الرضا عن مخطط المدينة الحالي، في حين بلغت أقل نسبة لمن اشاروا ب(راضي لحد ما) إذ بلغت نسبتهم (5,9%) وبعده اجابات بلغت (62) اجابة فقط. ينظر شكل (29)، وجاءت بالمرتبة الثانية نسبة من اجابوا ب(راضي) بنسبة بلغت (30,6%) وبعده اجابات بلغت (321) اجابة، وهو مؤشر عن وجود جزء من سكان المدينة يرى ان تخطيط المدينة الحالي مناسب لمتطلباتهم ويؤدي وظائفه بدرجة تشعرهم بالرضا، وبالمرتبة الرابعة جاءت نسبة من اجابوا ب(غير راضي للغاية)، إذ بلغت نسبتهم نحو (9,8%) وبعده اجابات بلغت (103) اجابة فقط. تلتها نسبة من اشاروا إلى (راضي للغاية)، إذ سجلت ما نسبته (8,1%) وبعده اجابات بلغت (85) اجابة فقط، ثم بالمرتبة الخامسة نسبة من اجابوا ب (غير راضي لحد ما) بنسبة بلغت (8%) وبعده اجابات بلغت (84) اجابة فقط، ينظر شكل (31).

شكل (31)

مؤشر رضا السكان عن تخطيط مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (41)

اما في مدينة الهاشمية فإن النسبة الاعلى من مجتمع الدراسة قد اشار إلى انه (غير راضي للغاية) وبنسبة بلغت نحو (28,4%) وبواقع (52) اجابة، في حين بلغت أقل نسبة لمن كانت اجابتهم (غير راضي لحدًا ما) وبنسبة بلغت (7,7%) وبواقع (14) اجابة، في حين يظهر من جدول (41) ان النسبة الاعلى في مدينة المحاويل قد اشارت إلى (غير راضي) وبنسبة بلغت (28,9%) وبعدها اجابات بلغت (22) اجابة، اما أقلها فأشارت إلى (غير راضي لحدًا ما) بنسبة بلغت (9,2%) وبواقع (7) اجابات فقط. وفي مدينة المسيب اظهر ما نسبته (33,8%) انه (راضي) عن تخطيط المدينة وبواقع (72) اجابة، وهي النسبة الاعلى من بين باقي الاجابات، في حين أقلها كانت (غير راضي لحدًا ما) وبنسبة بلغت (7,5%) وبعدها اجابات بلغت (16) اجابة، ينظر شكل(31)، ونستشف من أعلاه أن غالبية سكان منطقة الدراسة لديهم تندي في مستوى المقبولية عن واقع تخطيط المدينة التي يقيمون فيها، وهو احد المؤشرات السلبية التي تبين سوء ادارة المدينة وتخطيطها، كما انه احد دوافع التنمية الحضرية في منطقة الدراسة التي يجب ان يكون احد ابرز اهدافها هو تحسين تخطيط تلك المدن بشكل يتناسب مع التطور الكبير في مجال التخطيط الحضري.

احدى عشر: مؤشر رضا السكان عن الخدمات التجارية في المدينة

يلاحظ من الجدول (42) ان اعلى نسبة شكلتها الاجابات التي اشارت إلى انها (مقبولة) او (متوسطة)، وبنسبة بلغت (34,4%) وبعدها اجابات بلغت (523) اجابة، إذ يشعر بعض سكان منطقة الدراسة بأن خدمات الاسواق فيها والانشطة التجارية في حالة مقبولة وقادرة على سد احتياجاتهم وتلبية رغباتهم، بالرغم من انها لا تتمتع بكثير من خصائص السوق والخدمات التجارية الجيدة، الا انه يمكن ان يكون للعامل الاقتصادي او المستوى الاقتصادي الضعيف والقدرة الشرائية المحدودة لبعض سكان منطقة الدراسة الاثر في اتخاذ القرار من حيث مدى كفاءتها، كما يلاحظ من جدول (42) ان نسبة من

اشاروا إلى انها (غير جيدة، غير ملائمة) قد بلغت (33,2%) وبعدها اجابات بلغت (506) اجابة، وهي جاءت بالمرتبة الثانية إذ يشعر اغلب سكان منطقة الدراسة عن عدم رضاهم عن مستوى الاسواق والخدمات التجارية في مدنهم، فاعلبيها اسواق مكشوفة ولا تتوفر فيها وسائل ومظاهر الراحة والامان بالنسبة للمتسوقين، فضلاً عن وعدم وجود اماكن مخصصة للاستراحة، مع ضعف الانشطة التجارية في اغلب اجزاء منطقة الدراسة، إذا ما استثنينا من ذلك مدينة الحلة التي تمتاز بتنوع تجاري وتنوع في طبيعة الاسواق وطريقة عرضها.

جدول (42)

درجات رضا السكان عن الخدمات التجارية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام 2022

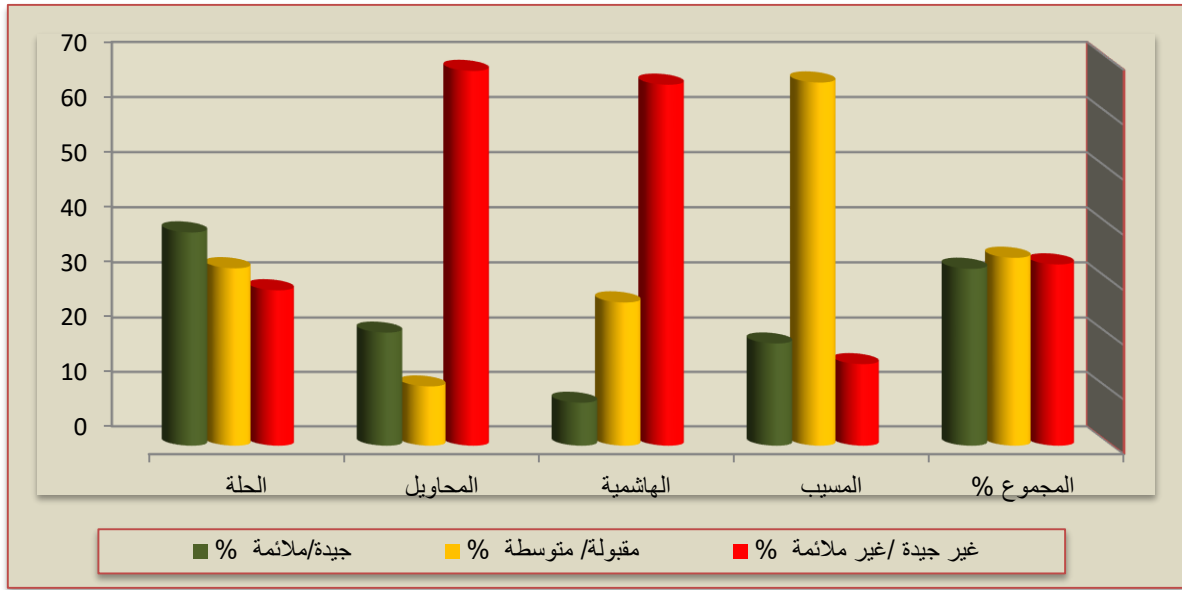
ت	درجة الرضا	المدينة							
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاويل	%	المسيب	%
1	جيدة/ملائمة	409	39	38	20,8	6	7,9	40	18,8
2	مقبولة/متوسطة	342	32,5	20	10,9	20	26,3	141	66,2
3	غير جيدة/غير ملائمة	299	28,5	125	68,3	50	65,8	32	15
4	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1).

في حين جاءت نسبة من اشاروا إلى انها (جيدة /ملائمة) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (32,4%) وبعدها اجابات بلغت (493) اجابة، ينظر جدول (42)، اما على مستوى الوحدات الادارية ففي مدينة الحلة شكلت نسبة من اشاروا إلى انها (جيدة) النسبة الاعلى من بين باقي الاجابات، بنسبة بلغت (39%) وبعدها اجابات بلغت (409) اجابة، ينظر شكل (32)، لكونها تمثل المركز الاداري والاقتصادي لمحافظة بابل، أذ تحدث فيها بعض العمليات التجارية والاقتصادية بفعل النشاط التجاري والصناعي والاقتصادي الذي يفوق باقي مدن منطقة الدراسة، فضلاً عن تميزها في الآونة الأخيرة بوجود الاسواق والمجمعات والمراكز التجارية المغلقة، والتي توفر عناصر الراحة في التسوق والامان من المتغيرات المناخية كالحرارة والأمطار والرياح، وهي اماكن مفضلة لكثير من سكان المدينة ويقصدها ايضاً من خارج المدينة لغرض التسوق منها، كما ان لحجم السكان الكبير الذي يفوق احجام سكان باقي مدن منطقة الدراسة دوراً كبيراً في تطور الوظيفة التجارية للمدينة، فهم يشكلون السوق الكبير لتصريف السلع والخدمات التجارية فيها، فضلاً عن الداخلين اليها من مدن ومناطق اخرى، زيادةً على ان تنوع الخدمات التجارية ببيع السلع التجارية بالمفرد والجملة جعل منها مركزاً تجارياً مهماً في المحافظة، كتجارة المواد والسلع الغذائية والزراعية، الاجهزة الكهربائية والالكترونية، مواد احتياطية للمركبات، مذاخر وتجهيزات طبية، وغيرها، وان جميع تلك الميزات قد ساهمت في تحسن النشاط التجاري في المدينة بمستوى افضل بكثير من باقي مدن منطقة الدراسة، والتي يمكن استثمارها بشكل افضل وتطوير امكاناتها من قبل عملية التنمية الحضرية، إذ ان احد اهم مرتكزات التنمية الحضرية هو تحسين الخدمات التجارية وتطويرها من اجل زيادة ورفع القيمة الاقتصادية للمدينة.

شكل (32)

مؤشر رضا السكان عن الخدمات التجارية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (42).

وفي المرتبة الثانية جاءت نسبة الاجابة ب (مقبولة/ متوسط)، إذ بلغت نسبتها نحو (32,5%) وبعدها اجابات بلغت (342) اجابة عن مستوى وطبيعة الخدمات التجارية والانشطة التجارية في مدنهم، في حين بلغت نسبة من أشاروا إلى عدم رضاهم عن الخدمات التجارية والاسواق في مدينة الحلة (غير جيدة) نحو (28,5%) وبعدها اجابات بلغت (299) اجابة من مجموع عينة الدراسة في هذه المدينة، وكما مبين في شكل (30)، اما في مدينة الهاشمية أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان اعلى نسبة تمثلت بمن اشارت إلى انها (غير جيدة) وبنسبة بلغت (68,3%) وبعدها اجابات بلغت (125) اجابة فقط، ينظر جدول (42)، وذلك لضعف الانشطة التجارية وعدم قدرتها على تقديم المدينة كمنافس تجاري لباقي المدن في إقليمها، في حين جاءت بالمرتبة الثانية نسبة الاجابة ب (جيدة) بنسبة بلغت (20,8%) وبعدها اجابات بلغت (38) اجابة، وبالمرتبة الثالثة جاءت نسبة الاجابة ب (متوسط) بنسبة بلغت (10,9%) وبعدها اجابات بلغت (20) اجابة فقط، ينظر شكل (32).

وبالنسبة لمدينة المحاويل فيلاحظ من جدول (42) أن غالبية أفراد عينة الدراسة قد اشارت إلى عدم الرضا عن الخدمات التجارية وطبيعة السوق في المدينة (غير جيدة)، إذ بلغت نسبتها (65,8%) وبعدها اجابات بلغت (50) اجابة، وان غياب استراتيجيات تطوير الوظيفة التجارية في مدينة المحاويل هو وراء ضعف النشطة التجارية فيها، فضلاً عن انخفاض الحجم السكاني فيها واعتمادهم على مدن واسواق اخرى في سد الكثير من متطلباتهم التجارية جعل منها غير قادرة على تطوير وتنمية النشاط التجاري. اما في مدينة المسيب فيلاحظ من جدول (42) أن اعلى نسبة تمثلت ب (متوسط) وبنسبة بلغت (66,2%) وبعدها اجابات بلغت (141) اجابة، في حين جاءت بالمرتبة الثانية نسبة الاجابة ب (جيدة) وبنسبة بلغت (18,8%) وبعدها اجابات بلغت (40) اجابة فقط، إذ يرى بعض سكان المدينة انها ملائمة لمتطلباتهم وملبية لرغباتهم وبنسبة كبيرة، ويمكن ان يكون لعامل الموقع النسبي للمدينة اثر واضح وكبير في تنامي وتنوع سوق المدينة وتنوعه وانتشار مراكز بيع الجملة فيها وبمختلف السلع والخدمات التجارية، فموق المدينة ضم إقليم زراعي خصب وعلى نهر الفرات جعل منها مكان لتجميع المنتجات الزراعية وتصديرها لخارج المدينة، وزيادة على ذلك موقها بالنسبة لمدن كبيرة وصغيرة اخرى ابرزها

مثل مدن (بغداد، كربلاء المقدسة، الحلة، المحاول، جبله(كوثي)) قد ساهم في زيادة اهمية المدينة اقتصادياً وتجارياً، كما ان وقوعها على الطريق الرابط بين مدينتي (كربلاء المقدسة وبغداد) قد ساهم في تنامي اهميتها الاقتصادية والتجارية، ان جميع تلك المميزات التي تتميز بها المدينة والامكانات المتاحة التي يوفرها عامل الموقع الجغرافي الجيد وعدد سكانها المرتفع نسبياً، قد دفع بالقطاع التجاري وسوق المدينة إلى تطوير إمكاناته وخصائصه، اما أقل نسبة فتمثلت بالإجابة بانها (غير جيدة) من وجهة نظر بعض المجتمع المدروس، إذ بلغت نسبتهم نحو (15%) وبعدها اجابات بلغت (32) اجابة فقط.

اثننا عشرة: مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن وأقرب مدرسة

لعب مفهوم القرب المكاني من الخدمات دوراً رئيسياً في مجال التخطيط الحضري للمدن، وبفضل التخطيط المكاني الأمثل لهذه المناطق الحضرية، يمكن لسكانها تلبية معظم او كل احتياجاتهم اليومية على مسافة قصيرة سيراً على الأقدام او بوسائل نقل اخرى صديقة للبيئة من مكان إقامتهم، وهذا مهم بشكل خاص في سياق المشاكل التي تواجهها حالياً معظم التجمعات الكبيرة في جميع أنحاء العالم، والمظاهر السلبية الناجمة عن وسائل النقل الآلية المستخدمة للوقود الاحفوري الملوث للهواء في الغالب وسياسات التخطيط المكاني غير المناسبة التي تستلزم نفقات كبيرة على البنية التحتية والعمرانية للمدينة، وقد اشارة نتائج المسح الميداني إلى ان النسبة الاعلى تمثلت بالبعد عن اقرب مدرسة بمسافة (751م - 1500 م) بنسبة بلغت (44،2%) وبواقع (672) مسكن، ينظر جدول (43)، وان ارتفاع هذه النسبة يرجع إلى قلة اعداد المدارس او سوء توزيعها في منطقة الدراسة، إذ شهدت العقود الاخيرة من القرن الماضي تدني مستويات اضافة مدارس جديدة في المنطقة ويقابله توسع عمراني وزيادة سريعة في حجم سكان مدن منطقة الدراسة، كما ان بعض الاحياء السكنية الجديدة والتي ما زالت لم تكتسب الصفة القانونية في كونها جزء من النظام الحضري للمدينة، فأنها مازالت خارج خطط اضافة مؤسسات تعليمية لها.

جدول (43)

مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن أقرب مدرسة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

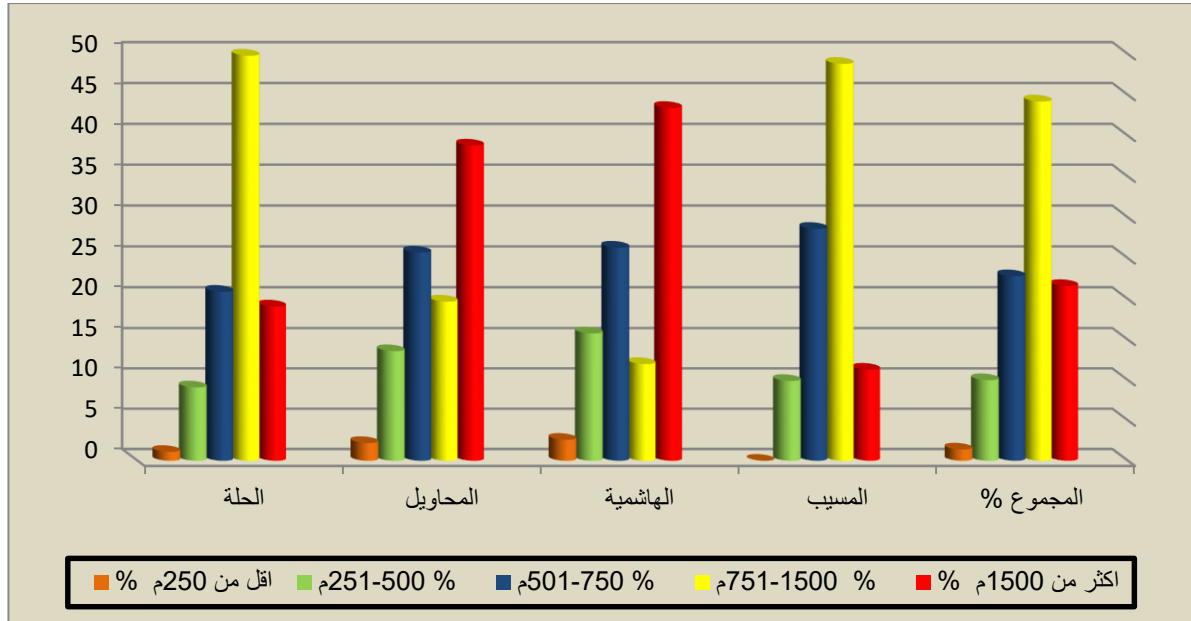
ت	المسافة الفاصلة / متر	المدينة									
		الحلة	%	الهاشمية	%	المحاوليل	%	المسيب	%		
1	أقل من 250	12	1،1	4	2،2	2	2،6	3	1،4	21	1،4
2	250-500	96	9،1	25	13،6	12	15،8	21	9،9	154	10
3	500-750	219	20،9	47	25،7	20	26،3	61	28،6	347	22،8
4	750-1500	523	49،8	36	19،7	9	12	104	48،8	672	44،2
5	اكثر من 1500	200	19،1	71	38،8	33	43،4	24	11،3	328	21،6
6	المجموع	1050	100	183	100	76	100	213	100	1522	100

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على نتائج الاستبيان (ملحق 1)

اما أقل نسبة في المساكن التي تبعد مسافة (أقل من 250م) عن اقرب مدرسة، وبنسبة بلغت (1,4%) وبعده مساكن بلغ (21) مسكن، ينظر شكل (33)، وتتمثل بالمساكن التي تحيط او تجاور المدرسة، في حين جاءت بالمرتبة الثانية المساكن التي تبعد مسافة (551م – 750م) بنسبة بلغت (22,8%) وبواقع (347) مسكن، ثم بالمرتبة الثالثة المساكن التي تبعد مسافة (اكثر من 1500م) وبنسبة بلغت (21,6%) وبواقع (328) مسكن، وقد ساهمت المدارس الاهلية المقامة في مناطق مختلفة من المدينة في تناقص نسبة تلك المساكن، وبالمرتبة الرابعة المساكن التي تبعد مسافة (251م - 500م) بنسبة بلغت (10%) وبواقع (154) مسكن.

شكل (33)

مؤشر المسافة الفاصلة بين المسكن اقرب مدرسة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: بيانات جدول (43)

اما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول (43) ان اعلى نسبة في مدينة الحلة تمثلت بالمساكن التي تبعد مسافة (751م - 1500م) وبنسبة بلغت (49,8%) وبواقع (523) مسكن، اما أقل نسبة فتمثلت بالمساكن التي تبعد مسافة (أقل من 250م) بنسبة بلغت (1,1%) وبعده مساكن بلغ (12) مسكن، ينظر شكل (31). وفي مدينة الهاشمية سجلت المساكن التي تبعد مسافة (اكثر من 1500م) النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (38,8%) وبواقع (71) مسكن، اما أقلها شكلتها المساكن التي تبعد مسافة (أقل من 250م) بنسبة بلغت (2,2%) وبواقع (4) مساكن فقط، وفي مدينة المحاصيل سجلت المساكن التي تبعد مسافة (اكثر من 1500م) النسبة الاعلى ايضاً، بنسبة بلغت (43,4%) وبواقع (33) مسكن، اما أقلها تعود للمساكن التي تبعد مسافة (أقل من 250م) بنسبة بلغت (2,6%) وبواقع (2) مسكن فقط. ينظر شكل (33). وفي مدينة المسيب سجلت المساكن التي تبعد مسافة (751م - 1500م) النسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها (48,8%) وبواقع (104) مسكن، وأقلها للمساكن التي تبعد مسافة (أقل من 250م) وبنسبة بلغت (1,4%) وبواقع (3) مساكن فقط. ينظر شكل(33).

المبحث الرابع

مؤشرات الخدمات التعليمية والصحية في منطقة الدراسة

أولاً: الخدمات التعليمية

تعد الخدمات التعليمية إحدى الخدمات التي تساهم في بناء مجتمع حضري متطور حضارياً واجتماعياً وعلمياً، وهو احد متطلبات عملية التنمية الحضرية وإحدى ضرورياتها، فالمجتمع المتعلم والمتحضر يمكن ان يدعم جهود التنمية الحضرية ويساهم في تحقيق اهدافها المحددة، وهنا نشير إلى خدمات التعليم الابتدائي والثانوي في منطقة الدراسة وقياس مؤشراتها.

1- خدمات التعليم الابتدائي

بلغ عدد المدارس الابتدائية في منطقة الدراسة نحو (295) مدرسة توزعت على مدن منطقة الدراسة وبنسب متباينة تبعاً لحجم السكان في كل مدينة، جاءت مدينة الحلة بالنسبة الاعلى، إذ بلغت نسبتها نحو (1،63%) وبواقع (186) مدرسة ابتدائية، ثم جاءت بالمرتبة الثانية مدينة (المحاوليل)

بنسبة بلغت نحو(20,3%) وبواقع (60) مدرسة، ثم جاءت مدينة (الهاشمية) بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت (8,8%) وبواقع (26) مدرسة، ثم مدينة (المسيب) بنسبة(7,8%) وبواقع(23)مدرسة ابتدائية، ينظر جدول(44)، اما بالنسبة لعدد التلاميذ فبلغ في منطقة الدراسة نحو(134981)تلميذ، جاءت مدينة الحلة بالمرتبة الاولى بنسبة بلغت(68,3%) من المجموع الكلي لتلاميذ منطقة الدراسة، وبواقع (92307)تلميذ، وبالمرتبة الثانية جاءت مدينة المحاويل بنسبة بلغت(18%) وبواقع(24113) تلميذ، ثم مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(7,2%) وبواقع(9714) تلميذ، واخيراً مدينة المسيب بنسبة بلغت(6,5%) وبعدها تلاميذ بلغ(8847) تلميذ، وعلى مستوى عدد المعلمين فبلغ عددهم الكلي في منطقة الدراسة نحو(6702)معلم، وتوزعوا بشكل متباين على مدن منطقة الدراسة، فشكلت مدينة الحلة النسبة الاكبر بنسبة بلغت(67,8%)معلم وبواقع(4554)معلم، في حين شغلت مدينة المحاويل المرتبة الثانية بنسبة بلغت (16,3%) وبواقع (1090) معلم، ثم مدينة المسيب بالمرتبة الثالثة بنسبة بلغت(8,7%)وبواقع (584)معلم، ينظر جدول(44)، واخيراً مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(7,2%) وبواقع(483)معلم، وبالنسبة لعدد الشعب الموجودة في مدارس منطقة الدراسة الابتدائية فقد بلغت(3839)شعبة موزعة على مدارس منطقة الدراسة، شكلت مدينة الحلة النسبة الاعلى إذ بلغت(68,2%)وبواقع (2619)شعبة، في جاءت مدينة المحاويل بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت(16,3%) وبعدها شعب بلغت نحو(626) شعبة، و شغلت مدينة (المسيب)المرتبة الثالثة بنسبة بلغت(7,9%)وبواقع(303)شعبة، في بلغت نسبة الشعب في مدينة الهاشمية نحو(7,6%)وبواقع(291)شعبة.

2- خدمات التعليم الثانوي

تقدم المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) خدماتها لطلاب منطقة الدراسة، وبلغ عدد تلك المدارس الكلي نحو(66)مدرسة ثانوية، وجاءت مدينة الحلة بالمرتبة الاولى من حيث عدد تلك المدارس التي تحويها، إذ بلغت نسبتها نحو(51%) وبواقع(34)مدرسة منتشرة داخل الاحياء السكنية، في حين بلغت نسبة المدارس الثانوية في مدينة المسيب (21%) وبعدها مدارس بلغ(14) مدرسة ثانوية، ثم تبعها مدينة المحاويل بنسبة بلغت(20%) وبواقع(13) مدرسة، واخيراً مدينة الهاشمية إذ بلغت نسبتها(8%) وبعدها مدارس بلغ(5) مدارس ثانوية فقط، ينظر جدول(45)، اما بالنسبة لعدد الطلبة الذين يدرسون في تلك المدارس بلغ عددهم نحو(50177)طالب توزعوا على مدن منطقة الدراسة بنسبة بلغت(56%) في مدينة الحلة وبعدها طلاب بلغ(28278)طالب، تلتها مدينة المسيب بنسبة بلغت(20%) وبعدها طلاب بلغ(10077)طالب، في حين بلغت نسبة الطلبة في مدينة المحاويل(18%) وبواقع(8963) طالب، وأقلها في مدينة الهاشمية إذ بلغت نسبتها نحو(6%) وبواقع(2859)طالب، كما تباينت اعداد المدرسين الذين يدرسون في مدارس منطقة الدراسة والذين بلغ عددهم الكلي نحو(2247)مدرس، وكانت لمدينة الحلة الحصة الاكبر منهم، إذ بلغت نسبتهم من مجموع مدرسي منطقة الدراسة (61%) وبواقع(1373)مدرس، في حين بلغت نسبتهم في مدينتي المسيب والمحاويل (16%) وبعدها مدرسين بلغ (367,360) على التوالي، وأقل من ذلك في مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(7%) وبواقع(147)مدرس، اما بالنسبة لعدد الشعب التي تتكون منها مدارس منطقة الدراسة فبلغ عددها الكلي نحو(1119) شعبة، النسبة الاعلى منها في مدينة الحلة، إذ بلغت نسبتها (57%) وبعدها شعب بلغ(645) شعبة، وبالمرتبة الثانية جاءت مدينة المحاويل بنسبة بلغت(20%) وبواقع(224) شعبة، تلتها مدينة المسيب بنسبة بلغت(16%) وبعدها شعب بلغ(180)شعبة، واخيراً مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(7%)شعبة وبعدها شعب بلغ (70)شعبة.

جدول(44)

التوزيع العددي والنسبي لمدارس التعليم الابتدائي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	العدد	%	عدد التلاميذ	%	عدد المعلمين	%	عدد الشعب	%
1	الحلة	186	63,1	92307	68,3	4545	67,8	2619	68,2
2	المحاويل	60	20,3	24113	18	1090	16,3	626	16,3
3	الهاشمية	26	8,8	9714	7,2	483	7,2	291	7,6
4	المسيب	23	7,8	8847	6,5	584	8,7	303	7,9
5	المجموع	295	100	134981	100	6702	100	3839	100

المصدر: الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية بابل، بيانات غير منشورة، 2022.

جدول(45)

التوزيع العددي والنسبي لمدارس التعليم الثانوي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	العدد	%	عدد التلاميذ	%	عدد المعلمين	%	عدد الشعب	%
1	الحلة	34	51	28278	56	1373	61	645	57
2	المحاويل	13	20	8963	18	360	16	224	20
3	الهاشمية	5	8	2859	6	147	7	70	7
4	المسيب	14	21	10077	20	367	16	180	16
5	المجموع	66	100	50177	100	2247	100	1119	100

المصدر: الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التربية، مديرية تربية بابل، بيانات غير منشورة، 2022.

3- مؤشرات التعليم الابتدائي: وهي كالآتي :

أ- مؤشر (تلميذ/ مدرسة): بلغ المؤشر العام في منطقة الدراسة (458 تلميذ/ مدرسة) وهي تفوق المعيار المحلي والبالغ (360 تلميذ/مدرسة)، وهذا مؤشر على ارتفاع درجة التزام في مدارس منطقة الدراسة بشكل عام وانها بحاجة إلى مدارس اضافية بشكل يتناسب مع عدد التلاميذ في كل مدينة، وعلى مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول (46) أن جميع مدن منطقة الدراسة لم تطابق المعيار الوطني، بلغت اعلاها في مدينة الحلة إذ بلغ المؤشر فيها(496 تلميذ/مدرسة) وأقلها في مدينة الهاشمية بواقع(374 تلميذ/ مدرسة)، ينظر جدول(46).

ب- مؤشر (تلميذ/ معلم) : بلغ عدد المعلمين في منطقة الدراسة نحو(6702) معلم، وعند ملاحظة جدول() نجد ان قيمة هذا المؤشر في منطقة الدراسة قد بلغت(20 تلميذ/معلم) وهو بذلك يكون أقل من المعيار المحلي البالغ(25تلميذ لكل معلم)، اما على مستوى الوحدات

الإدارية فان جميع مدن منطقة الدراسة هي أقل من المعيار المحلي، واعلاها كانت في مدينة المحاويل إذ بلغت (22 تلميذ /معلم)، في حين أقلها كانت في مدينة المسيب (15 تلميذ/معلم).

ت- مؤشر (تلميذ/شعبة) : بلغ عدد الشعب الكلي في منطقة الدراسة (3839) شعبة، وبذلك بلغت قيمة هذا المؤشر (35 تلميذ/ شعبة) وهي تفوق المعيار المحلي البالغ (30 تلميذ/شعبة)، وهو مؤشر على ارتفاع درجة التزاحم في مدارس منطقة الدراسة بسبب سوء التخطيط وتوزيع المدارس وفق الحجم السكاني لكل منطقة، وعلى مستوى الوحدات الإدارية يلاحظ من جدول (46) انه فقط في مدينة المسيب كان أقل من المعيار المحلي اعلاه إذ بلغت قيمته (29 تلميذ/ شعبة) اما في باقي مدن منطقة الدراسة فانه تجاوز ذلك المعيار وكان اعلى قيمة سُجلت في مدينة المحاويل (39 تلميذ/ شعبة)، ينظر جدول (46)

جدول (46)

مؤشرات خدمات التعليم الابتدائي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	عدد التلاميذ	تلميذ/مدرسة	تلميذ/ معلم	تلميذ/شعبة
1	الحلة	92307	496	20	35
2	المحاويل	24113	401	22	39
3	الهاشمية	9714	374	20	34
4	المسيب	8847	385	15	29
5	المجموع	134981	458	20	35

المصدر: الباحث اعتماداً على: بيانات جدول (44)

4- مؤشرات التعليم الثانوي: وهي كالآتي:

أ- مؤشر (طالب/مدرس): بلغ عدد مدارس منطقة الدراسة نحو (66) مدرسة ثانوية، بذلك بلغت قيمة هذا المؤشر في منطقة الدراسة (760 طالب/مدرسة) وهي إلى من المعيار المحلي البالغ (540 طالب/مدرسة). وعلى مستوى الوحدات الإدارية فيلاحظ تدني هذا المؤشر في مدينة الحلة إذ بلغت قيمته (832 طالب /مدرسة) وأقلها كانت في مدينة الهاشمية إذ بلغت قيمته (572 طالب/ مدرسة)، ينظر جدول (47).

ب- مؤشر (طالب/مدرس): إذا ما عرفنا أن عدد المدرسين في منطقة الدراسة قد بلغ (2247) مدرس، فإن قيمة هذا المؤشر بلغت (22 طالب/مدرس) وهي لا تتناسب مع المعيار المحلي لقيمة هذا المؤشر والبالغة (20 طالب/مدرس)، ومن جدول (47) يلاحظ هنالك تباين في قيمة هذا المؤشر على مستوى الوحدات الإدارية، ففي مدينة الهاشمية بلغت قيمته (19 طالب/مدرس) وهي أقل من المعيار المحلي اعلاه، في حين زادت كثير عن هذا المعيار في مدينة المسيب إذ بلغت قيمته (28 طالب/مدرس).

ت- مؤشر (طالب/شعبة): بالرجوع إلى عدد الشعب في منطقة الدراسة والبالغ (1119) شعبة، نجد ان قيمة هذا المؤشر قد بلغت (45 طالب/شعبة) وهو يفوق المعيار المحلي والذي يبلغ (30 طالب/شعبة)، وعلى مستوى الوحدات الإدارية يلاحظ من جدول (47) ان مدينة المسيب قد

بلغ قيمة هذا المؤشر فيها (56 طالب/شعبة) وهو مؤشر متدني بدرجة كبيرة، في حين بلغ في مدينة المحاويل (40 طالب /شعبة).

جدول(47)

مؤشرات خدمات التعليم الثانوي في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	المدينة	عدد التلاميذ	تلميذ/ مدرسة	تلميذ/ مدرس	تلميذ/ شعبة
1	الحلة	28278	832	21	44
2	المحاويل	8963	689	25	40
3	الهاشمية	2859	572	19	41
4	المسيب	10077	720	28	56
5	المجموع	50177	760	22	45

الم
صدر
:
الباح
ث

اعتماداً على بيانات جدول(45).

ثانياً: الخدمات الصحية

تمثل الخدمات الصحية إحدى متطلبات الحياة بمختلف بيئاتها المتنوعة، فمن خلالها يكون المجتمع سليماً ويتمتع بصحة جيدة وبيئة صحية خالية من الامراض، ليتمكن السكان من مزاولة اعمالهم وحياتهم بصورة طبيعية، وان كفاءة تلك الخدمات تمنح السكان الثقة والطمأنينة والامان من الاصابة بالامراض او الاستشفاء الجيد والحصول على الخدمة الصحية ببسر وسهولة، وفي منطقة الدراسة توجد تلك الخدمات مع وجود تباين مكاني في قيمة وكفاءة تلك الخدمات، وهي كالاتي:

1- خدمات المستشفيات

تتمتع محافظة بابل بصورة عامة بوجود عدد من المستشفيات التي تقدم خدماتها الصحية المتنوعة لجميع سكان المحافظة، فضلاً عن (9) مراكز تخصصية منها مركز شهيد المحراب لأمراض القلب ومركز الجهاز الهضمي والكبد ومركز الحساسية ومركز علاج العقم ومركز طب الاسنان في المسيب وغيرها، ينظر صورة(15)،زيادة على(21) عيادة طبية شعبية، اما منطقة الدراسة فبلغ عدد المستشفيات فيها نحو(10)مستشفيات، وفي مدينة الحلة بلغ عددها نحو(5)مستشفيات وبنسبة بلغت(50%) وفي مدينة المسيب بواقع (3)مستشفيات وبنسبة بلغت(30%)، في حين توجد في مدينتي المحاويل والهاشمية مستشفى واحد لكل منهما وبنسبة بلغت(10%) على التوالي، ينظر جدول(48)، اما على مستوى الاطباء فيوجد في منطقة الدراسة نحو(1432)طبيب يعملون في مستشفيات منطقة الدراسة وباختصاصات متنوعة، بلغ اعلاها في مدينة الحلة بواقع (1157)طبيب وبنسبة بلغت(80،8%)، وفي مدينة المسيب نحو(110)طبيب وبنسبة بلغت(7،7%)، فيما بلغت في مدينتي المحاويل والهاشمية نحو(83،82) طبيب على التوالي وبنسبة بلغت(5،8%، 5،7%) على التوالي ينظر جدول(48)، اما بالنسبة للأطباء الصيادلة فبلغ عددهم نحو(757)طبيباً، كانت لمدينة الحلة النصيب الاكبر منهم بنسبة بلغت(74،7%) وبواقع(534)طبيب، ثم بالمرتبة الثانية جاءت مدينة المسيب بنسبة بلغت(13،2%) وبواقع(96)طبيب، تلتها مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(6،9%) وبعدها اطباء بلغ(50)صيدلانياً، وأقلها في

[اكتب عنوان المستند]

مدينة المحاويل بنسبة بلغت (2،5%) وبواقع (38)صيدلانياً، كما يعمل في تلك المستشفيات من اصحاب المهن الصحية بواقع(6787)ممرضاً، والنسبة الاعلى منهم في مدينة المسيب بنسبة بلغت(54،8%) وبواقع(3719)ممرضاً، تلتها مدينة الحلة بنسبة بلغت(34%)وبعدد ممرضين بلغ(2304)ممرضاً، تلتها في ذلك مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(7،7%) وبواقع(523)ممرض، ثم مدينة المحاويل أقلها بنسبة بلغت(3،5%) وبعدد ممرضين (241)ممرض. ينظر جدول(48)، اما على مستوى عدد الأسرة في مستشفيات منطقة الدراسة فيبلغ عددها نحو(2394)سريراً، النسبة الاعلى منها في مستشفيات مدينة الحلة بنسبة بلغت(76،5%) وبواقع(1832) سريراً، تلتها مدينة المحاويل بنسبة بلغت(8،4%) وبواقع(200)سرير، ثم مدينة الهاشمية بنسبة بلغت(7،6%)وبعدد اسرة بلغ(182)سريراً، وأقلها في مدينة المسيب بنسبة بلغت(7،5%) وبواقع(180) سريراً.

جدول(48)

التوزيع العددي للمستشفيات الحكومية والعاملين فيها في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2020)

ت	الوحدة الادارية	المستشفيات	%	الاطباء	%	الصيدالة	%	ذوي المهن الصحية	%	الاسرة	%
1	م.الحلة	5	50	1157	80،8	543	74،7	2304	34	1832	76،5
2	م.المحاويل	1	10	83	5،8	38	5،2	241	3،5	200	8،4
3	م.الهاشمية	1	10	82	5،7	50	6،9	523	7،7	182	7،6
4	م.المسيب	3	30	110	7،7	96	13،2	3719	54،8	180	7،5
5	المجموع	10	100	1432	100	727	100	6787	100	2394	100

المصدر: الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الصحة، مديرية صحة بابل، بيانات غير منشورة، 2022.

صورة(15)

مركز تخصصي طبي في مدينة المسيب



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/3/1).

2- خدمات المراكز الصحية

تقدم المراكز الصحية الاولية خدماتها لسكان الحضر والريف ايضاً وذلك لعدم وجود تلك المراكز في كثير من المناطق الريفية في منطقة الدراسة، بلغ عددها نحو (51) مركز صحي تتوزع على مدن منطقة الدراسة، اغلبها يقع في مدينة الحلة بنسبة بلغت (60,8%) وبعدها مراكز بلغ (31) مركزاً صحياً، وبالمرتبة الثانية جاءت مدينة المحاويل بنسبة بلغت (17,7%) وبعدها مراكز صحية بلغت (9) فقط، ثم في مدينة الهاشمية بلغت (13,7%) وبواقع (7) مراكز صحية فقط، وأقلها في مدينة المسيب بنسبة بلغت (7,8%) وبعدها مراكز بلغ (4) مراكز صحية فقط، ويعمل في تلك المراكز الصحية نحو (176) طبيباً توزعوا على تلك المراكز، النسبة الاعلى منهم في مدينة الحلة بنسبة بلغت (77,8%) وبعدها اطباء بلغ (137) طبيبياً، تلتها مدينة المحاويل بنسبة بلغت (10,8%) وبعدها اطباء بلغ نحو (19) طبيبياً، وبالمرتبة الثالثة جاءت مدينة الهاشمية بنسبة بلغت (6,8%) وبعدها اطباء بلغ (12) طبيبياً، وبالمرتبة الرابعة والاخيرة شغلتها مدينة المسيب بنسبة بلغت (4,6%) وبواقع (8) اطباء فقط. اما بالنسبة للأطباء الصيادلة في تلك المراكز الصحية فبلغ عددهم نحو (160) صيدلاني، توزعوا على المراكز الصحية في منطقة الدراسة بنسبة بلغت (45%) منهم في مدينة الحلة وهي النسبة الاعلى وبواقع (72) صيدلاني، وبالمرتبة الثانية جاءت مدينة المسيب بنسبة بلغت (22,5%) وبعدها اطباء صيادلة نحو (36) صيدلاني، تلتها في ذلك مدينة المحاويل بنسبة بلغت (21,9%) وبعدها اطباء بلغ (35) طبيبياً صيدلانياً، ثم تلتها ايضاً مدينة الهاشمية بنسبة بلغت (10,6%) وبواقع (17) صيدلانياً، كما عمل في تلك المراكز نحو (765) ممرضاً من ذوي المهن الصحية، النسبة الاعلى منها في مدينة الحلة بنسبة بلغت (66%) وبواقع (505) ممرضاً، تلتها بالمرتبة الثانية مدينة الهاشمية بنسبة بلغت (14,4%) وبعدها ممرضين بلغ (110) ممرض، وبالمرتبة الثالثة شغلتها مدينة المحاويل بنسبة بلغت (10,5%) وبواقع (80) ممرض، وبالمرتبة الرابعة والاخيرة جاءت مدينة المسيب بنسبة بلغت (9,1%) وبعدها ممرضين بلغ (70) ممرض، ينظر جدول (49).

جدول (49)

التوزيع العددي للمراكز الصحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2020)

ت	الوحدة الادارية	المراكز الصحية (ريف - حضر)	%	الاطباء	%	الصيدالة	%	ذوي المهن الصحية	%
1	م.الحلة	31	60,8	137	73,7	72	45	505	66
2	م.المحاويل	9	17,7	19	10,2	35	21,9	80	10,5
3	م.الهاشمية	7	13,7	12	6,5	17	10,6	110	14,4
4	م.المسيب	4	7,8	18	9,6	36	22,5	70	9,1
5	المجموع	51	100	186	100	160	100	765	100

المصدر: الباحث اعتمادا على: جمهورية العراق، وزارة الصحة، مديرية صحة بابل، بيانات غير منشورة، 2022.

3- مؤشرات الخدمات الصحية للمستشفيات: تتمثل تلك المؤشرات بما يأتي:

أ- مؤشر (نسمة /مستشفى): يلاحظ من جدول(50) ان قيمة هذا المؤشر في منطقة الدراسة قد بلغ(84049 نسمة/مستشفى) وهو اعلى من المعيار المحلي والبالغ(50000/1 نسمة)، اما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ انه في مركز قضاء المحاويل قد شكل الفارق الاعلى بينه وبين المعيار المحلي إذ بلغت (128234 نسمة /مستشفى)، تلتها في ذلك مركز قضاء الحلة إذ بلغت قيمته(122595 نسمة/مستشفى)وهو مؤشر على حاجة هاتين المدينتين إلى مستشفيات اضافية لد العجز في الخدمات الصحية، اما في مركز قضاء الهاشمية ومركز قضاء المسيب فيلاحظ من جدول(50) ان قيمة هذا المؤشر هي أقل من المعيار المحلي، إذ بلغت في مركز قضاء الهاشمية نحو(39253نسمة/مستشفى) وفي مركز قضاء المسيب نحو(20127 نسمة/مستشفى).

ب- مؤشر (نسمة/طبيب): بلغت قيمة هذا المؤشر في منطقة الدراسة(587,2 نسمة /طبيب) وهو أقل من المعيار المحلي البالغ(1 طبيب /1000 نسمة)، وهو مؤشر جيد، اما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول(50) انه قيمة هذا المؤشر عالية في اغلب مدن منطقة الدراسة باستثناء مركز قضاء المحاويل إذ بلغت (1544,5 نسمة/طبيب) وهو مؤشر متدني لأنه يفوق المعيار المحلي، ينظر جدول (50)

ت- مؤشر (نسمة /صيدلاني): بلغ العدد الكلي للصيدالة في منطقة الدراسة نحو(727) صيدلي يعملون في المستشفيات الحكومية، وبذلك بلغت قيمة هذا المؤشر نحو(1156,6 نسمة/صيدلاني)وهو مؤشر عالي وجيد بالمقارنة مع المعيار المحلي والبالغ(2000/1 نسمة)،وعلى مستوى الوحدات الادارية فقد يلاحظ من جدول (50) ان جميع مدن منطقة الدراسة ذات مؤشر عالي باستثناء مركز قضاء المحاويل الذي يعاني من تدني هذا المؤشر إذ بلغت قيمته(3374,6%) وهو بفارق كبير عن المعيار المحلي.

ث- مؤشر(نسمة/سرير): يتضح من جدول(50) أن عدد الأسرة في منطقة الدراسة قد بلغ نحو(2394)سريراً وبذلك بلغت قيمة هذا المؤشر نحو(351,2 نسمة/سرير)ويعد ذلك مؤشر

عالي بالمقارنة مع المعيار المحلي البالغ (500/1 نسمة)، اما على مستوى الوحدات الادارية فيلاحظ من جدول (50) ان جميع مدن منطقة الدراسة تتمتع بمعيار عالي بالنسبة لهذا المؤشر باستثناء مركز قضاء المحاويل الذي يعاني من تدني هذا المؤشر فيها إذ بلغت قيمته (641،2 نسمة /سرير) إذ لا يوجد فيها سوى مستشفى واحد فقط مما يتطلب زيادة عدد تلك الأسرة لتكون قادرة على سد الحاجة اليها في منطقة الدراسة.

جدول (50)

التوزيع المكاني لمعايير الخدمات الصحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2020)

ت	الوحدة الادارية	عدد السكان	عدد المستشفيات الحالي	نسمة /مستشفى	نسمة /طبيب	نسمة /صيدلاني	نسمة /سرير
1	م.الحلة	612976	5	122595	529,8	1128,8	334,6
2	م.المحاويل	128234	1	128234	1544,5	3374,6	641,2
3	م.الهاشمية	39253	1	39253	478,7	785,1	215,7
4	م.المسيب	60382	3	20127	548,9	628,9	335,5
5	المجموع	840845	10	84049	587,2	1156,6	351,2

المصدر: الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الصحة، مديرية صحة بابل، بيانات غير منشورة، 2022.

4- مؤشر الحاجة الفعلية للخدمات الصحية

يلاحظ من جدول (51) ان هنالك تباين في مقدار الحاجة والعجز والفائض في الخدمات الصحية في منطقة الدراسة وذلك تبعاً للحجم السكاني وما هو وجود فعلاً من تلك الخدمات وهي كالاتي:

أ- مؤشر (نسمة/مستشفى): يلاحظ في مدينة الحلة أن الحاجة الفعلية لمركز قضاء الحلة هو (12) مستشفى وبما ان الواقع يشير إلى وجود (5) مستشفيات فقط فإن المدينة تعاني من عجز في هذا المؤشر وانها بحاجة إلى (7) مستشفيات اضافية لسد العجز، وينطبق الحال على مركز قضاء المحاويل إذ بلغ حجم العجز في هذا المؤشر نحو (-1) وانها بحاجة إلى انشاء مستشفى واحدة إلى جانب ما موجود حالياً، اما في مركز قضاء الهاشمية فأنها لا تعاني من عجز في هذا المؤشر بالرغم من وجود مستشفى واحد فقط، كما يلاحظ في مركز قضاء المسيب انها تمتاز بوجود فائض في تلك الخدمة بقيمة بلغت (+2) بسبب وجود (3) مستشفيات فيها، يلاحظ جدول (51).

ب- مؤشر (نسمة/مركز صحي): يظهر من جدول (51) ان مدينة الحلة تعاني من عجز في هذا المؤشر بمقدار (-27) مركز صحي وكذا الحال بالنسبة لمركز قضاء المحاويل ومركز قضاء المسيب إذ بلغ (-4، -2) على التوالي، مما يتطلب انشاء مراكز صحية اضافية لسد الحاجة منها، اما في مركز قضاء الهاشمية فأنها تسد الحاجة إذ بلغ الفائض فيها (+3) مراكز صحية، وهو مؤشر عالي يساعد على تحقيق التنمية الحضرية بالنسبة للخدمات الصحية.

ت- مؤشر (نسمة/طبيب): يشير جدول(51) إلى ان هذا المؤشر في منطقة الدراسة لا يعاني من مشاكل باستثناء مركز قضاء المحاول التي بلغت قيمة العجز فيها نحو(- 26)، في حين يتمتع هذا المؤشر بالوفرة في باقي مراكز اقصية محافظة بابل وكما موضح في جدول(51).

ث- مؤشر (نسمة/صيدلاني) : يتضح من جدول(51) ان جميع مراكز اقصية محافظة بابل تتمتع بوفرة في هذا المؤشر، اعلاها في مركز قضاء الحلة بواقع(+ 584) وأقلها في مركز قضاء الهاشمية (+65)، وهي مؤشرات ايجابية تساهم في بلوغ التنمية الحضرية في القطاع الصحي لأهدافها.

جدول(51)

مؤشرات الحاجة الفعلية للخدمات الصحية في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

ت	نوع المؤشر	الحلة			المحاوليل			الهاشمية			المسيب	
		العجز او الفائض	الواقع	مقدار الحاجة الفعلية	العجز او الفائض	الواقع	مقدار الحاجة الفعلية	العجز او الفائض	الواقع	مقدار الحاجة الفعلية	العجز او الفائض	الواقع
1	نسمة/مستشفى	7-	5	12	1	1	1-	1	1	0	1	2+
2	نسمة /مركز صحي	27-	31	61	9	4-	4-	7	4	3+	6	2-
3	نسمة/طبيب	681+	1294	613	102	26 -	128	94	39	55+	60	68+
4	نسمة/صيدلاني	584+	615	31	73	66+	7	67	2	65+	3	129+
5	نسمة/سرير	786-	2012	1226	200	56-	256	182	79	103+	121	59+
6	نسمة/ مهن صحية	1583+	2809	1226	321	65+	256	633	79	554+	121	3668+

المصدر: الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة الصحة، مديرية صحة بابل ، بيانات غير

منشورة، 2022

ج- مؤشر (نسمة/سرير): يلاحظ من جدول (51) ان مركز قضاء الحلة ومركز قضاء المحاوليل يعانيان من عجز في هذا المؤشر بقيمة بلغت(- 786، - 56) على التوالي، ويتطلب ذلك زيادة عدد الأسرة في المستشفيات لسد ذلك العجز، في حين تتمتع مراكز اقصية الهاشمية والمسيب بوفرة في هذا المؤشر بمقدار(+103، +59) مما يعد ذلك حالة صحية وإيجابية في توفر الخدمات الصحية.

ح- مؤشر (نسمة/نوي المهن الصحية) : تتمتع جميع مراكز اقصية محافظة بابل بوفرة في هذا المؤشر، إذ بلغت قيمها في مراكز اقصية المسيب والحلة والهاشمية والمحاوليل نحو(+3668، +1583، +554، +65)على التوالي. ويعد ذلك مؤشر ايجابي يساهم في زيادة كفاءة الخدمات الصحية في منطقة الدراسة.

خلاصة الفصل الثالث

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية للحالة التعليمية لرب الأسرة في منطق الدراسة إلى ان النسبة الاعلى تعود إلى من حالتهم التعليمية (جامعي او معهد) بنسبة بلغت (46,6%) من حجم عينة الدراسة، وهو مؤشر على وجود فرصة امام أرباب تلك الأسر للعمل في القطاع العام او الخاص عند توفرها، مما يساهم في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة، كما انه مؤشر على ضرورة توفر فرص العمل والمشاريع الاقتصادية التي تؤمن العمل للخريجين من سكان منطقة الدراسة، اما أقل نسبة فتمثلت في الأسر التي يكون رب الأسرة فيها (لا يقرأ ولا يكتب) بنسبة بلغت (6,2%)، كما شكلت الأسر التي يعمل رب الأسرة فيها بصفة موظف في القطاع الحكومي النسبة الاعلى، إذ بلغت نحو(47,1%) ، وهو مؤشر جيد يسمح لتلك الأسر بتحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك يعد مؤشر جيد يساعد على تحقيق التنمية الحضرية لأهدافها، كما أن أقل نسبة شكلتها الأسر التي يكون رب الأسرة فيها (باحثاً عن عمل) بنسبة بلغت (4,7 %)، وقد تعيش تلك الأسر في وضع اقتصادي واجتماعي متدني، وأن نتائج الدراسة الميدانية قد توصلت إلى أن النسبة الاعلى لحجم الأسرة في منطقة الدراسة قد شكلتها الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين (4-7) أفراد، وبنسبة بلغت (51%)، وهي نسبة كبيرة تدل على ميل معظم سكان تلك المدن إلى تعدد الابدان، كما اشارة الدراسة إلى ان المساكن التي تشغلها أسرة واحدة قد شكلت النسبة الاعلى إذ بلغت نسبتها (43,6%)، إذ تميل اغلب الأسر في المراكز الحضرية إلى الاستقلال في مسكن خاص بها، وهو احد اسباب ارتفاع الطلب على العقار في منطقة الدراسة ، في حين شكلت النسبة الأقل للمساكن التي تعيش فيها اكثر من ثلاث أسر بنسبة بلغت (14,7%)، وتوصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (33,5%) من أسر منطقة الدراسة لديها الرغبة في تغيير محل السكن، وهي النسبة الاعلى ،ويعد ذلك مؤشر على تدني مستوى جودة البيئة الحضرية في منطقة الدراسة وتدني مستوى الخدمات الأساسية والاقتصادية ،وبينت الدراسة أن اعلى نسبة من مساكن منطقة الدراسة تبعد عن اقرب مركز صحي مسافة تزيد عن (1000م) وبنسبة بلغت (44,1%) وهو مؤشر منخفض الكفاءة يشير الى سوء توزيع المراكز الصحية وفق المعايير المحلية، كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن ما نسبته (34,9%) من المجتمع المبحوث قد أشار إلى رداءة طرق النقل هي من ابرز معوقات جودة خدمات النقل في منطقة الدراسة، ويسبب ذلك في صعوبة الوصول مكان العمل او إلى السوق او المكان المقصود، وأظهرت الدراسة الميدانية ان النسبة الاعلى من مجتمع منطقة الدراسة قد اشار إلى انه لا يوجد مكان ترفيهي او ترويحي بالقرب من السكن وبنسبة بلغت (57,2%)، وهو احد المؤشرات التي تشير إلى سوء قطاع الخدمات الترفيهية في منطقة الدراسة، كما أشار ما نسبته (64,6%) من عينة الدراسة إلى الأماكن الترفيهية الاكثر استخداماً من قبلهم تكون خارج مدينتهم، ويلاحظ ارتفاع تلك النسبة مقابل (35,4%) داخل مدينتهم، وبذلك فان جميع تلك المؤشرات يمكن ان تحدد اتجاهات التنمية الحضرية المقترحة او المخططة مستقبلاً، إذ لا بد ان تساهم في تحسين القطاع السكني وقطاع النقل فضلاً عن الخدمات الترفيهية وغيرها من القطاعات والخدمات الأساسية الاخرى، مما ينعكس ايجابياً على جودة البيئة الحضرية وتحسين المستوى المعيشي للسكان في منطقة الدراسة.

الفصل الرابع

**التأثير الإقليمي للوظائف الحضرية ودورها
في تحليل توجهات التنمية الحضرية في
مراكز أفضية محافظة بابل**

يتناول الفصل الرابع دراسة وتحليل التأثير الإقليمي للوظائف الحضرية ودورها في تحليل توجهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، ويتكون من مبحثين، يدرس المبحث الأول البنية الوظيفية في مراكز اقصية محافظة بابل، من حيث وظيفة المدينة ودورها في تحديد إقليم المدينة ومجال نفوذ تأثيرها، كالوظيفة التجارية والوظيفة الصناعية والوظيفة الترفيهية والصحية، وتم استخدام وظيفة النقل كوسيلة لتحديد نفوذ مجالها الإقليمي بالنسبة لمدن منطقة الدراسة، في حين ناقش المبحث الثاني احجام المدن ودورها في تحديد اتجاهات التنمية الحضرية ومظاهرها في منطقة الدراسة، ولأجل ذلك استخدم قاعدة (المرتبة / الحجم) ومؤشر التوازن الحضري، فضلا عن معامل جيني (قرينة جيني)، بهدف بيان اثر مظاهر التنمية الحضرية وتباينها المكاني على اساس احجام المدن وثقلها السكاني.

تم تقديم المدينة باعتبارها وظيفية لأول مرة في عام (1891) باعتبارها جغرافية الاستيطان من قبل (فريدريك راتزل) الذي قارن المدينة بكائن حي⁽¹⁾، على اعتبار أن المدينة عبارة عن نظام معقد ذات سمات وظيفية وهيكلية وانها تمتاز بالديناميكية، لذا فهي مسؤولة عن مجموعة واسعة من الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والوظائف الناتجة عن سلوك مجتمع المدينة فيما بينه او تفاعله مع إقليم المدينة، وأن لدراسة التأثير الإقليمي لوظائف المدينة اهمية كبيرة في بيان الوظيفة الاكثر قوة وتأثير في اقليم المدينة، ثم انه يوضح سبب زيادة الثقل السكاني للمدينة دون سواها من المراكز الحضرية المجاورة لها ويساعدنا ذلك في تحديد الوظائف الحضرية الضعيفة والتي تحتاج الى عملية تنمية ويميزها عن الوظائف الاخرى ذات التأثير الإقليمي للمدينة نفسها، اي انه يبين الانشطة الوظيفية التي تتميز بها المدينة عن غيرها، وهذا يقودنا إلى تحديد ملامح واتجاهات التنمية الحضرية لمنطقة الدراسة، كما يرى البعض ان تحديد الوظائف الحضرية الاكثر تأثير في إقليم المدينة يمكن زيادة تأثيرها من خلال وضع سياسات واستراتيجيات تنمية تهدف إلى تنشيط فاعلية المكان الذي تقيم عليه المدينة واستغلال الامكانات الطبيعية والبشرية وزيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي للسكان الذين يقيمون في تلك المدينة، ومن الامثلة على ذلك تنشيط القطاع الصناعي والقطاع التجاري والقطاع السياحي والترفيهي وغيرها من القطاعات المؤثرة في الحياة الاقتصادية للمدينة، وتؤكد فكرة الإقليم الوظيفي للمدينة على قيمة وفاعلية المدينة، كمرکز للوظائف الحضرية في الإقليم الذي تقع فيه، وفي ضوء ذلك يحاول الجغرافيون تحديد مجالات النفوذ لتلك الوظائف، لتحديد وابرار الوظائف الاكثر نفوذاً وتنميتها وبالوقت نفسه تطوير الوظائف ذات النفوذ الضعيف في إقليم المدينة، وارتبط ظهور مفهوم الإقليم الوظيفي للمدينة بنظرية "الأماكن المركزية" للعالم الجغرافي الالمانى "كريستالر (Christaller)" وأصبح هذا النوع من الإقليم يتابع العلاقات الوظيفية بين الأماكن، ومن خلال قيام الجغرافيون بدراسة وتحليل البعد الإقليمي للمدينة ما هو الا دراسة حيز من الارض تمثل المدن فيه مراكز النشاط الاقتصادي المتخصص ومراكز للتركز السكاني، كما تقوم جلها لا كلها بدور المراكز العقدية والأماكن المركزية، بسبب التفاعل المباشر بين المدينة وإقليمها الوظيفي، وبالتالي فإن الإقليم الوظيفي للمدينة هو عبارة عن منطقة تخدمها مدينة كبيرة تمتد فوقها، اي مجالات نفوذ الوظائف المختلفة لهذه المدينة في توزيع مساحي يمكن تحديده بما يمكن أن يطلق عليه "خطوط الوظيفة المتساوية" مثل حدود الخدمات الإدارية او الصحية او

(1) Suliborski A. (2010). Functionalism in Polish geography and cities. Studies on the genesis and the concept of function [Functionalism in Polish urban geography, the study of the genesis and the concept of function]. Łódź: Publishing House of the University of Łódź

التجارية او التعليمية او الترويحية للمدينة، التي تعتبر مركزا لإيصال هذه الخدمات إلى المناطق التي تحيط بها، كما يعبر عن إقليم المدينة بأنه ذلك النطاق الذي يحيط بالمدينة، يخدمها وتخدمه، فالمدينة لا يمكن أن تعيش في فراغ ولا تظهر من تلقاء نفسها، بل يقيمها الريف لتقوم بأعمال لابد أن تؤدي في أماكن مركزية، فجوهر فكرة المدينة هو أنها تخدم منطقة تابعة فضلاً عن خدمة ، والأصل في وظيفتها هو العنصر الإقليمي حتى أن فهم المدينة يصبح فهما ناقصا إلا إذا تُرست مع ريفها المجاور وإقليمها الوظيفي⁽¹⁾، ويمكن تحديد بنية المدينة الوظيفية من خلال عدة معايير اهمها حجم المدينة ورتبتها الحجمية وايضاً من استخدام عدد من الوظائف المختلفة التي تؤديها المدينة تجاه إقليمها، ونهدف من ذلك الكشف عن اهمية مدن منطقة الدراسة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لمعرفة مدى تأثير عمليات التنمية الحضرية المقامة في مدن منطقة الدراسة على زيادة دورها الوظيفي والاقليمي، كما أنه يساعدنا في تحديد توجهات التنمية الحضرية المستقبلية لتلك المراكز الحضرية ومناطقها الريفية.

المبحث الاول

البنية الوظيفية في مراكز اقصية محافظة بابل

اولاً: وظيفة المدينة ودورها في تحديد إقليم مدن منطقة الدراسة

يشير مصطلح "الوظيفة" في الاصل إلى المدينة نفسها باعتبارها واقعاً اجتماعياً مكانياً مستقلاً ، وأن الوظائف الأساسية فيها تزيد من اهميتها⁽²⁾، كما يشير مصطلح "وظيفة المدينة" إلى الدور الذي تلعبه مراكز الاستيطان الحضري في الاقتصاد الوطني وفي مساحة الارض التي تمارس فيه المدينة انشطتها ووظائفها المختلفة وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي⁽³⁾، إذ ان وظيفة المدينة هي مهنتها ،وسبب وعلّة جودها، وهي عبارته عن الشكل الذي تظهر به في الخارج⁽⁴⁾، وظهر مفهوم منطقة المدينة لأول مرة في التخطيط الإقليمي في اوائل القرن العشرين في الوقت الذي شكل فيه النمو السريع للمراكز الحضرية على نطاق العاصمة مشكلة كبيرة، ويعرف الإقليم بالبعد المكاني الذي يتكون من مجموعة من المستقرات (مدن وقرى)، ويتطلب مفهوم الإقليم توفر شروط حول طبيعة العلاقات الوظيفية والتأثير المتبادل للمستقرات ضمن الإقليم، وإن أي إقليم لا بد أن يقوم على أساس الترابط والتفاعل بين المدينة الأم وما حولها من ريف ومدن، وحينما يكون الترابط قويا والتفاعل واضحا فان ذلك يساعد على تحديد الإقليم⁽⁵⁾، وفي ضوء ذلك تقسم الأقاليم على أسس مختلفة، فهناك الأقاليم المتجانسة من الناحية الجغرافية أو القومية، وهناك أقاليم ثقافية تريد أن تحافظ على ثقافتها من ناحية اللغة او الدين، وهناك أقاليم إدارية

⁽¹⁾ عمر محمد علي محمد ، احمد حسن ابراهيم، جغرافية المدن بين الدراسة المنهية والمعاصرة ، مصدر سابق، 2016 ، 362- 363.

⁽²⁾ Suliborski A , Funkcje i struktura funkcjonalna miasta. Studia empiryczno-teorety-czne [Functions and functional structure of the city. Empirical and theoretical study]. Łódź: Wydawnictwo Uniwersytetu Łódzkiego,2003.pp.55.

⁽³⁾ Maik W, Podstawy geografi i miast [The basis of the urban geography], Toruń: Wydawnictwo Uniwersytetu Mikołaja Kopernika, 1992,pp.102.

⁽⁴⁾ Kielczawska-Zaleska M, Geografi a osadnictwa [Settlement geography]. Warszawa: Państwowe Wydawnictwo Naukowe,1972,pp.87.

⁽⁵⁾ جمال باقر مطلق السعدي، دور العلاقات الإقليمية في تحديد الاقاليم، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، مجلد 12، العدد 1، 2007، ص84.

تهدف إلى إدارة المكان، وأقاليم اقتصادية تعتمد على الموارد الطبيعية، وهناك أقاليم تتمحور حول مدن رئيسة أو مدن متروبوليتانية، وكردة فعل على التطور في الاتصالات والنقل وتعدد الوظائف فإن النظرة الحديثة للمدينة من قبل المنظرين الجغرافيين والاقتصاديين والاجتماعيين انهم " حددوا المدينة باعتبارها النطاق المكاني المهيمن الجديد الذي يحل محل البلدان كعقد مركزية في الاقتصاد العالمي، وان نطاق إقليمها الوظيفي سيكون غير محدود المساحة وفقاً للخدمات التي تقدمها لأجناس ومناطق مختلفة ومترامية الاطراف، نتيجة التطور الكبير في مجال الاتصالات والنقل"⁽¹⁾.

وأصبح لإقليم المدينة أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية، وبها تقترب جغرافية المدن اقتراباً شديداً من الجغرافية الإقليمية، والواقع أن إقليم المدينة نوع جديد من الإقليم يضاف إلى ما نعرفه في الجغرافية من اقاليم⁽²⁾، وأن دور المدينة في الإقليم لا يتوقف عند ما تقدمه من خدمات بل يتعداه إلى تأثيرها في استعمالات الأراضي في النطاقات المحيطة وفي المراكز الحضرية الأخرى وكذلك في نوع البضائع والسلع التي تستقبله وتلك التي توزعها وقد تكون قد وصلت إليها من مدن تبعد منها آلاف الكيلومترات⁽³⁾، وان سعت اقليم المدينة او قلمته يشير الى قدرة المدينة الاقتصادية او الاجتماعية او الادارية والى طبيعة التنمية الحضرية فيها ومدى اسهامها في زيادة مكانة المدينة في اقليمها المحيط بها او البعيد منها، ولهذا قد شغلت فكرة نفوذ المدن في اقليمها إذهان الدارسين منذ ما يربو عن خمسين عاماً، وهي ميدان لمزيج من دراسات وظائف المدن واحجامها وحيزها المكاني وطرق النقل ووسائل الاتصال التي تربطها بسواها⁽⁴⁾، ويختلف إقليم المدينة عن الاقاليم الأخرى ، التضاريسي ، المناخي ، فهو إقليم وظيفي لا تركيبي، من صنع الإنسان وهو إقليم منظم العلاقة بين الريف والمدينة، وتسيطر فكرة موجهه وهي أن لكل مدينة صغرت أم كبرت مساحة من الريف يتبعها ويخدمها، لتمثل إقليم المدينة، وهو منطقة نفوذ المدينة او مجالها (Urban Field)⁽⁵⁾، ويلاحظ ان بعض الدراسات قد اقتصرت في تحديدها للإقليم على وظيفة او خدمة واحدة، كالدراسة التي أجراها ديكنسون (Dikenson) التي سعى فيها لتحديد إقليم مدينة ليون الفرنسية (Lyon) والتي اعتمد فيها على معيار التسوق فقط، أما (مكزي) (Macaonze) فقد اتخذ من توزيع الصحف معياراً لتحديد إقليم مدينة شيكاغو (Chicago) وهناك من الباحثين من اعتمد على عدة معايير مقياساً لتحديد إقليم المدينة، كالدراسة التي قام بها الباحث (ادوارد اولمان) (Edword L. Ullman) في دراسته المدينة (Mobile) الذي اعتمد على ستة معايير لتحديد إقليم هذه المدينة وهي (تجارة جملة البقالين، جملة اللحوم، جملة الأدوية، تجارة المفرد، توزيع الصحف، البنوك) وغيرهم الكثير، فيما استخدم الباحثون العرب عدة معايير ايضاً لتحديد إقليم المدينة، منها (الخدمات التعليمية، الخدمات الاعلامية والثقافية، المعيار الزراعي، الخدمات التجارية، الخدمات الصناعية، خدمات المواصلات ورحلة العمل، الخدمات الصحية، المعيار الاداري، خدمات تزويد المدينة بالماء والكهرباء) وأن عملية الأخذ بهذه المعايير في تحديد إقليم المدينة الوظيفي يأتي من خلال ما تؤديه المدينة من وظائف مختلفة وهي تمثل بطبيعة الحال

(1) Kathy Pain, City-Regions and Economic development, the 9th World Congress of Metropolis, 2008, pp.27.

(2) عبد الله عطوي ، جغرافية المدن ، ج 2 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002 ، ص 77.

(3) محمود أحمد زاقوب ، العلاقة الحضرية الريفية في اقليم مدينة سرت الليبية ، الواقع والخلفيات، الجمعية الجغرافية الليبية، 2015، ص2.

(4) عيسى علي ابراهيم ، جغرافية المدن ، دراسة منهجية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ، ص261.

(5) محمود أحمد زاقوب ، مصدر سابق، ص3-4.

المعايير الوظيفية المستخدمة في تحديد ذلك الإقليم، كما أنها تساعد في تحديد مناطق التأثير الوظيفي للمدينة، ولذلك التحديد اهمية بالغة في اعداد التصاميم الأساسية للمدن واقليمها، بما يحقق التنمية الشاملة، كما أنه يساهم في تحديد اتجاهات التنمية الحضرية القائمة وما ينبغي أن تكون عليه مستقبلاً(1)، وأن معرفة حدود إقليم المدينة يساهم في معرفة نوع العلاقات المكانية في المنطقة ومدى قوتها ونوع الوظيفة السائدة في الإقليم او المدينة، وهو ما نسعى الوصول اليه من خلال عرض هذا الموضوع، وأن استعمالات الأرض داخل المدن تمتاز بالتنوع، وانه مهما صغر حجمها فلا بد من تقديم وظائف لسكانها او لسكان المناطق المحيطة بها (إقليمها)، وتلك الوظائف تشغل حيزها المكاني على شكل استعمالات حضرية تتقاسم الأرض المبنية من المدن بنسب مختلفة او مساحات مختلفة، ومن النادر جداً أن ترى مدينة تشغل أراضيها وظيفه واحدة او استعمال واحد، إذ قد تغلب وظيفه او استعمال وظائف أخرى إلا إنها تكون عاملاً مهماً في استقطاب وظائف أخرى إليها، وبذلك تتعدد الوظائف والاستعمالات داخل المدينة(2)، وأن تنوع وظائف المدينة ومدى قوة نفوذها في إقليمها يتوقف على حجم المدينة السكاني والعمراني ونوع الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها عن المدن المجاورة لها او الواقعة ضمن إقليمها، وان فهم وادراك منطقة التماس الحضري الريفي والتأثيرات المتبادلة بينهما يأتي من اولويات الجغرافي عند دراسته لمدينة معينة وقيمتها ومكانتها الاقتصادية في إقليمها الذي يحيط بها، ويتمثل ذلك بدراسة الوظائف الحضرية التي تقدمها المدينة إلى ظهورها في اطار إقليم المدينة العام (3)، وهنا نشير إلى الوظائف الأساسية التي تمارسها المدينة والتي لها الدور الكبير في اتصال المدينة بإقليمها الريفي وحتى بعض المراكز الحضرية الصغيرة، وبيان دورها في تحقيق التنمية الحضرية الحالية والمستقبلية.

1- مجال التأثير الحضري للوظيفة التجارية

بالرغم من صغر الحيز الذي تشغله الخدمات التجارية من مجمل مساحة الاستعمالات الحضرية في المدينة، إلا انها تعد واحدة من اهم الركائز الاقتصادية الرئيسية فيها، كما انها تعد الوظيفية التقليدية التي ترافق النشأة الاولى للمدينة، فضلاً عن سعيها الاشباع حاجات لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات ، إلى جانب كونها تمثل وجهاً ومركزاً اقتصادياً مهماً للمدينة، كما تعد المدينة بشكل مشترك مكاناً لإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع المادية، وبالتالي ستولد تدفقات مادية(4)، ويختلف دور هذه الوظائف ومداهم وفقاً للسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لكل مدينة، او تبعاً لإمكاناتها الطبيعية والبشرية، وعادةً ما تتضمن التخصص (مثل المدن المالية والمدن الصناعية والمدن الطبية والمدن السياحية)، وتعد الوظيفة التجارية من الوظائف المستقطبة لراس المال وتوظيفها في المركز الحضري، إذا سلمنا بان التجارة هي عبارة عن نظام اقتصادي ومحرك اساسي لزيادة مساحة تأثير المجال الوظيفي للمدينة، وهي من المكونات الأساسية لتفعيل وتسريع النمو العمراني للمدينة وإحدى العوامل الأساسية والضرورية في استمرارية الحياة الحضرية(5)، وبالرغم من تأثير الوظيفة التجارية في مجال تأثير المدينة الإقليمي إلا انها تشغل مساحة صغيرة في البنية الداخلية للمدينة، ففي منطقة الدراسة بلغت

(1) عمر محمد علي محمد، احمد حسن ابراهيم، مصدر سابق، ص370-371.

(2) عامر راجح نصر، المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، (غير منشورة) ، 2014، ص153-154.

(3) بشير ابراهيم الطيف، صلاح داود سلمان، سلام فاضل علي، جغرافية المدن، مطبعة التنوير، بغداد، 2017، ص84.

(4) فؤاد عبد الله محمد ، الوظيفة التجارية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، (غير منشورة) ، 1991، ص 1.

(5) نور الدين عنون ، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية – حالة مدينة باتنة، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الارض، جامعة منتوري قسنطينة، غير منشورة ، 2012، ص2.

مساحة الاستعمال التجاري في مدن (الحلة، المحاول، الهاشمية، المسيب) نحو (92,73 هكتار، 36 هكتار، 3,600 هكتار، 6,53 هكتار) على التوالي، وبنسب بلغت (2,2 % ، 0,838 %، 0,6 %، 0,83 %) على التوالي، ويلاحظ ان صغر مساحة الاستعمال التجاري في منطقة الدراسة انما هو مؤشر على ضعف نفوذ تلك الوظيفة في إقليم مدن منطقة الدراسة باستثناء مدينة الحلة التي تفوق باقي مدن منطقة الدراسة في مجال تأثيرها التجاري، ينظر خريطة (13)، فهي تتمتع بسوق متنوع من حيث السلع والخدمات تمكنت من خلالها تجاوز منافسة المراكز الحضرية المجاورة لها، وذلك بسبب انتشار تجارة المفرد والجملة، إذ باتت المدينة إحدى مراكز التسوق بالجملة او المفرد، كما انها مركز تسويقياً لتصريف وتوزيع المنتجات الزراعية القادمة اليها من إقليمها الزراعي وحتى البعيد منها، مستغلة قربها من مدن كبرى اخرى ابرزها مدن (كربلاء المقدسة، النجف الاشرف، الديوانية، الكوت)، وأن مدينة الحلة تتمتع بوجود مراكز تجارية رئيسية ومراكز تجارية ثانوية، تتمثل المراكز التجارية الرئيسية بما يعرف بـ(المنطقة التجارية المركزية) (CBD)، والواقعة ضمن المدينة القديمة وابرز معالمها هو السوق الكبير وتتركز فيها محال بيع المواد الغذائية والالبسة الجاهزة والمواد المنزلية والمواد الكهربائية والصيدليات والعيادات الطبية والمطاعم ومكاتب بيع الاجهزة الالكترونية وتصليحها ونجارة وبيع الاثاث الخشبية، كما تتسم بجذب وظائف جديدة لتلبية حاجة السوق لها وبالتالي فانها تتصف بتركز المؤسسات التجارية المتنوعة وتعد هذه المنطقة بالنسبة لمدينة الحلة قلبها النابض ومركزها الاقتصادي لما تتميز به من خصائص اقتصادية واجتماعية وتاريخية وتنوع كبير في الخدمات والمؤسسات التي تقدم خدماتها ليس لسكان المدينة فحسب، بل لسكان الإقليم ايضاً مما ساهم في تطور العلاقات الإقليمية لمدينة الحلة بالمراكز الحضرية والمناطق الريفية الاخرى القريبة الواقعة ضمن إقليمها (1).

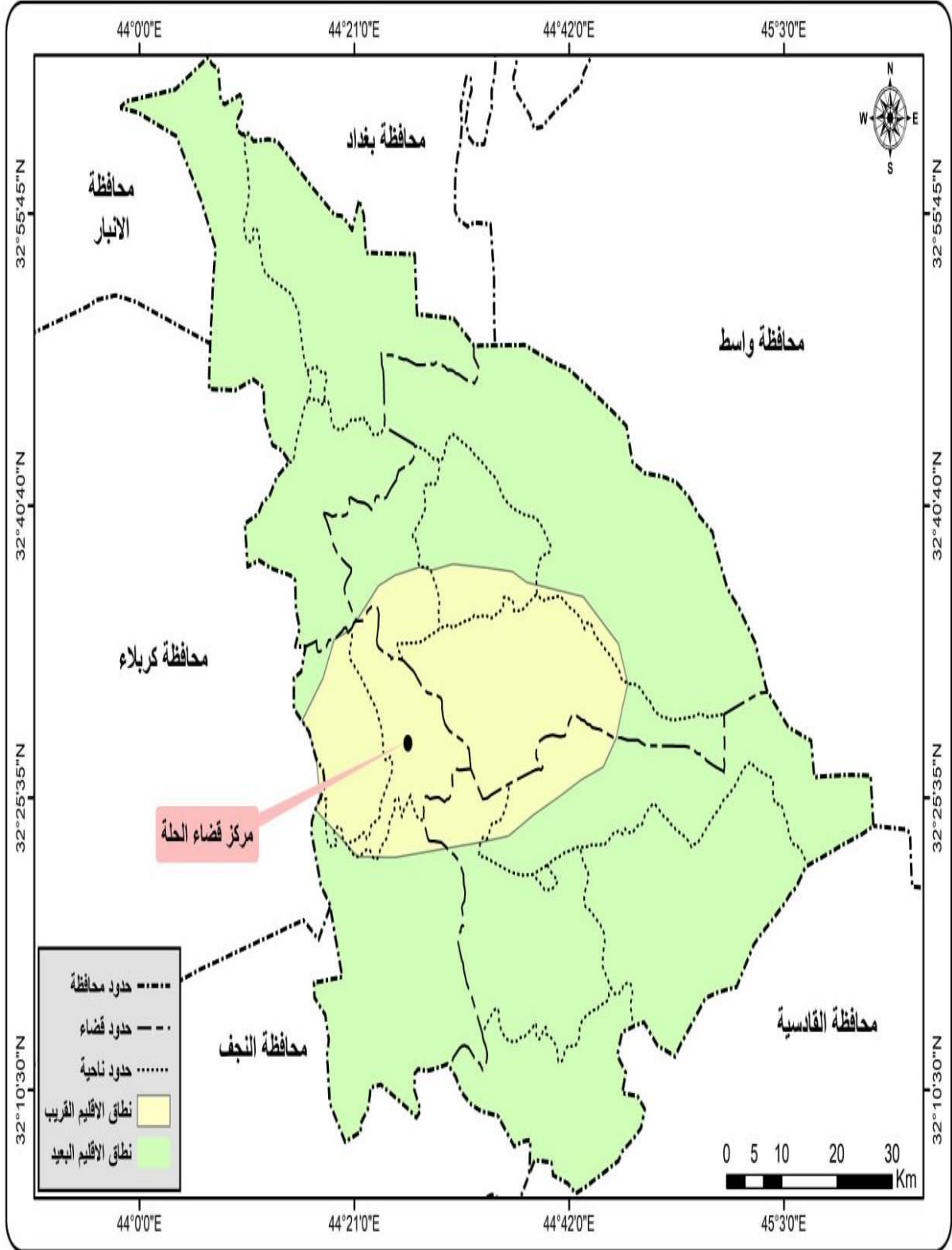
ويعد تطور الوظيفة التجارية في المدينة هو استجابة للتطورات العمرانية والسكانية في المدينة وإقليمها الوظيفي، وذلك لزيادة الطلب على السلع والخدمات، وفي ضوء ذلك شغل استخدام الارض للأغراض التجارية مساحة محددة اقتصر في بادئ الامر على المنطقة التجارية المركزية الواقعة ضمن المدينة التقليدية، وتتفرع من تلك المنطقة مناطق تجارية ثانوية وهي مناطق (باب الحسين، باب المشهد، سوق العمار في الصوب الصغير، منطقة الجبل، الطهمازية، الشاوي)، فضلاً عن الشوارع التجارية التي تربط المنطقة التجارية المركزية بالمناطق التجارية الثانوية واطراف مدينة الحلة وهي شارع(الامام علي عليه السلام) وهو متخصص ببيع الاجهزة الكهربائية المتنوعة، وشارع(40) وتتوافر فيه مؤسسات تجارية متنوعة منها (محلات بيع الاجهزة الالكترونية، محال الصيرفة، شركات السفر، مكاتب الطباعة والاستنساخ، المطاعم، مولات تجارية.. وغيرها)، وكذلك شارع(60) وتنتشر فيه المطاعم ومذاخر الادوية والمجمعات الطبية ومكاتب بيع المواد الانشائية (البورسلين والمرمر والكاشي وغيرها) وشارع (الجمعية) الذي يتميز بوجود المولات التجارية والمطاعم ومجمعات بيع الملابس الجاهزة، فضلاً عن شارع الري وشارع ابو القاسم وهما من الشوارع التجارية الكبيرة في المدينة، ينظر صورة(16)، وغيرها من مناطق التوسع التجاري مثل شارع الطهمازية باتجاه مرقد العلوية (شريعة بنت الامام الحسن عليهما السلام)، ومنطقة اسواق البكرلي التي توفر خدماتها لسكان الحي نفسه والمناطق الريفية القريبة منها مثل منطقة (البوحمير)، وأن اغلب تلك المراكز التجارية لا يقتصر تقديم خدماتها على سكان المدينة فقط، بل يقصدها سكان المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة والمناطق الريفية في عموم محافظة بابل، وبالتالي فان مدينة الحلة تعد من اكثر مناطق الدراسة نفوذاً تجارياً في

(1) فؤاد عبد الله محمد ، الوظيفة التجارية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، (غير منشورة) ، 1991، ص54.

إقليمها، وذلك لوفرة الخدمات التجارية المتنوعة (مفرد، جملة)، ويعتمد الكثير من سكان المدن والمناطق الريفية القريبة منها في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات تجارية.

خريطة (13)

مناطق نفوذ اقليم الخدمات التجارية لمدينة الحلة في عام 2022



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية بتاريخ (2022/6/15-11).

صورة (16) شارع الري في مدينة الحلة



المصدر: الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/6/11).

اما في باقي مدن منطقة الدراسة (المحاول ، الهاشمية، المسيب) فأنها تكاد تكون اكثر التزاماً بالتركز في المنطقة التجارية المركزية لتلك المدن، اذ تجد صعوبة في الابتعاد عنها، بالرغم من وجود انتشار لبعض المؤسسات التجارية المتنوعة مع امتداد الشوارع الرئيسية في مدن (المحاول، المسيب، الهاشمية) وان خدماتها التجارية تكاد لا تتجاوز إقليمها الريفي الذي تقع فيه، ينظر خريطة (14)، ويرجع ذلك لنوع السلع والخدمات المقدمة فيها واغلبها سله غذائية واستهلاكية متوفرة في جميع المراكز الحضرية، فضلاً عن انتشار مؤسسات تجارة التجزئة في المناطق والقرى الريفية التابعة لتلك المدن، وفي مدينة المحاول فأنها تشغل الشارع الرئيسي للمدينة والذي يخترقها من الجزء الجنوبي للمدينة باتجاه مستشفى المحاول العام شمال المدينة، ويحوي على مؤسسات بيع المواد الغذائية وعيادات الاطباء والصيدليات وبعض المطاعم والكافتريات وبيع الخضار والتجهيزات الزراعية والالبسة الجاهزة، ينظر صورة (17)، وهي ضمن القصبة القديمة للمدينة وحي الجمهورية المتاخم للمقربة القديمة، فضلاً عن انتشار الاستعمال التجاري على ضفاف نهر المحاول وطريق (حلة – بغداد) ، كما ادى التوسع العمراني للمدينة باتجاه الاجزاء الشمالية منها إلى توسع الوظيفة التجارية مع امتداد شارع التجنيد القديم المنفرع من طريق (حلة- بغداد) باتجاه المحكمة شرقاً، وفي مدينة الهاشمية فتركز ايضاً في القصبة المتمثلة بحي الانتفاضة الذي يُشكل الجزء القديم للمدينة، فضلاً عن الشوارع التجارية الثانوية التي تتفرع من المنطقة التجارية المركزية باتجاه الاطراف، زيادةً على شارع (حلة- ديوانية) بطول (4كم) ضمن المركز، إذ تتوزع فيه محلات بيع المواد الغذائية والمرطبات والحلويات وخدمات تصليح السيارات، كذلك في شارع (القاسم- الحمزة) والذي يبلغ طوله ضمن مركز القضاء حوالي (5) كم، ويمتد من شارع (حلة- ديوانية) وينتهي عند شارع الكورنيش وتشغل جوانبه محلات بيع المواد الغذائية والمنزلية والمطاعم. يضاف لها الشارع الحولي بطول (5) كم ضمن مركز القضاء، من تقاطع (حلة- سياحي) ويدخل مدينة الهاشمية وصولاً إلى طريق (حلة- ديوانية). وتقام عليه محلات بيع المواد الغذائية والتمور ،لكونه يمر بمنطقة تمتاز بوجود

بساتين النخيل. ولشارع المستشفى هو الاخر اهمية تجارية، والذي يبلغ طوله (1،250) كم، ويمتد من حي الانتفاضة والقصبة القديمة وصولاً إلى الطريق الرئيس (حلة- ديوانية)، ويتميز بوجود محلات بيع المواد الغذائية والادوات المنزلية والكهربائية والصيدليات والالبسة الجاهزة، زيادة على ذلك يوجد في المدينة المحلات التجارية الكبرى المتمثلة بمعارض بيع السيارات والمطاعم. فضلاً عن مول(الهاشمية) بمساحة (18245)م²، والذي يقع على طريق (حلة -ديوانية).

صورة(17) سوق مدينة المحاويل الرئيسي



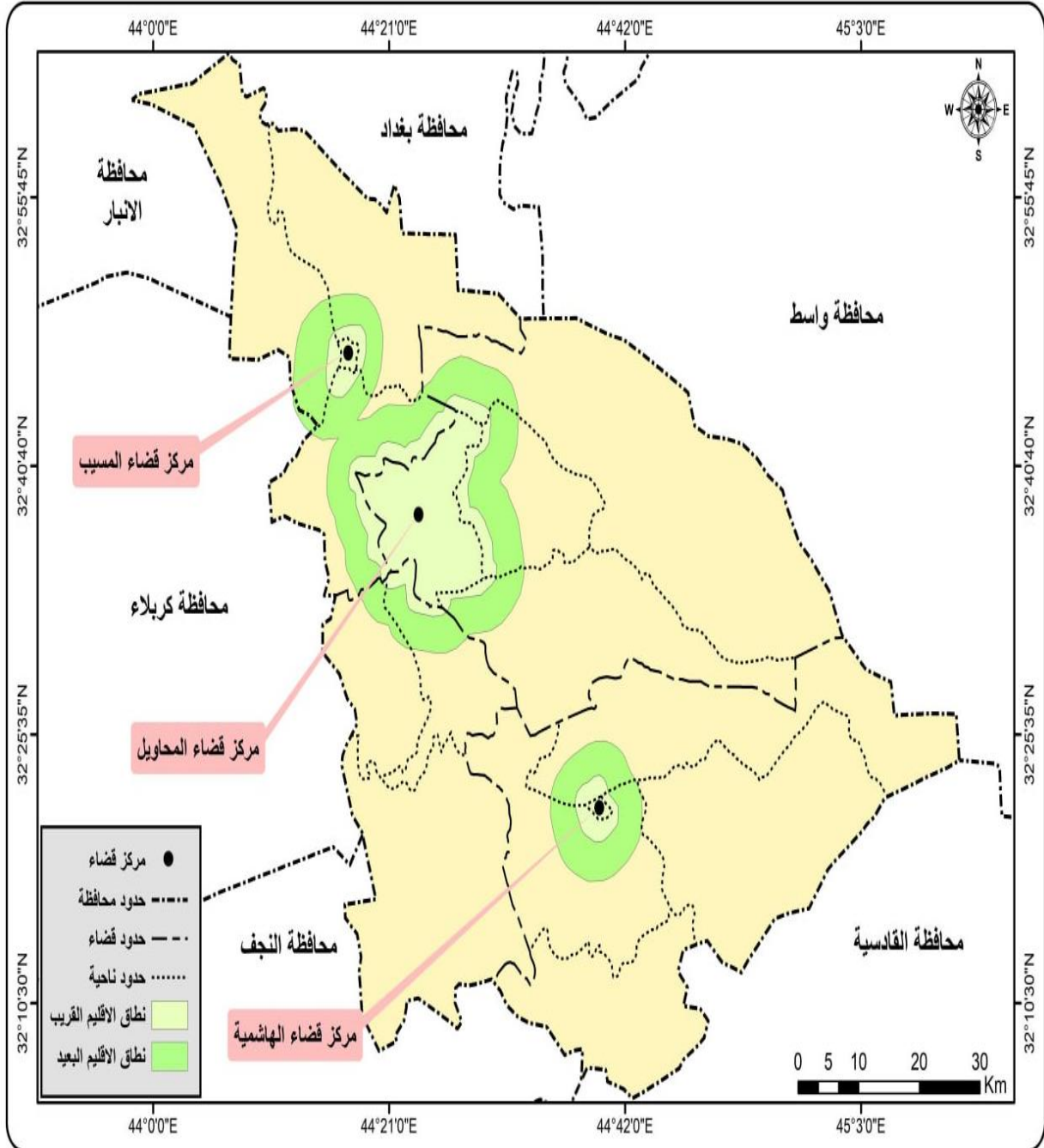
المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ(2022/6/11).

أما في مدينة المسيب فتتركز الوظيفة التجارية في القصبة القديمة ايضاً ومحلات الشيوخ والبو حمدان والثورة، فضلاً عن نشوء بعض المراكز التجارية التي نمت خارج المنطقة التجارية المركزية والممتدة مع الطرق الخارجية باتجاه مدينة كربلاء ومدينة بغداد، مستغلة النمو العمراني للمدينة، ويتميز اغلبها بالمواد الانشائية والغذائية. لذا بصورة عامة نجد ان الدور الإقليمي للوظيفة التجارية لمدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) ضعيف جداً ويكاد نفوذه لا يتعدى حدود المناطق الريفية التي تحيط بها. وان ضعف الانشطة الصناعية والترفيهية في تلك المدن هو احد اسباب ضعف نفوذ تلك الوظيفة، فلا يقصدها السكان من المراكز الحضرية الاخرى لغرض التبضع والحصول على متطلباتهم، إذا ما استثنينا مدينة الحلة التي تتمتع بنفوذ تجاري يفوق باقي مدن منطقة الدراسة، بسبب استقطاب السكان المتبضعين القادمين من المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة والتي تتميز بوجود بعض المعامل الخاصة بإنتاج المواد الغذائية ومعامل انتاج مياه الشرب وصناعة اثاث الاخشاب ومؤسسات بيع الأجهزة والمعدات الكهربائية والانشائية وغيرها، وتساهم تلك الانشطة في جذب السكان نحوها للتسوق من جميع أنحاء محافظة بابل وحتى من خارج المحافظة زيادةً عن انتشار تجارة المفرد في عموم القرى والأرياف والمراكز الحضرية الصغيرة التابعة لتلك الاقضية والتي تسد جزء كبير من متطلبات سكانها، فهي لم تعد تقتصر على محلات البيع في مراكز المدن . في حين اقتصرت تجارة الجملة على تجارة المواد الغذائية كما هو الحال في منطقة الجبل والسوق الكبير

والمنطقة التجارية المركزية ومراكز تجميع المنتجات الزراعية (علوة الخضار) في مدينة الحلة، وإن تدني نفوذ الوظيفة التجارية في إقليم مدن منطقة الدراسة يعد احد معوقات التنمية الحضرية، إذ إن اتساع نفوذها يزيد من دخل المدينة الاقتصادي ويساعد على خلق فرص عمل اضافية لسكان المدينة مما يساهم في تعزيز مستوى المعيشي لهم.

خريطة (14)

مناطق نفوذ اقليم الخدمات التجارية في مدن(المحاول، المسيب، الهاشمية) في محافظة بابل لعام 2022



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية بتاريخ (2022/11/23-15).

2- مجال التأثير الحضري للوظيفة الصناعية

تعد بنية النشاط الصناعي لمدن منطقة الدراسة ضعيفة جداً من حيث تأثيرها الاقليمي بصورة عامة، بالرغم من وجود منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة في بعض مدن منطقة الدراسة، ينظر جدول (52)، علماً ان بعض تلك المؤسسات الصناعية تقع خارج او على حدود التصميم الاساسي لمدن منطقة الدراسة وذلك لاعتبارات بيئية وتخطيطية وحاجة بعضها لمساحات كبيرة، ففي مدينة الحلة بلغت مساحة الاستعمال الصناعي نحو (597,79 هكتار) وبنسبة بلغت (3,14%) من اجمال مساحة الاستعمالات الارض الحضرية في المدينة، تتركز معظم الانشطة الصناعية في منطقة الحي الصناعي على طريق (حلة - ديوانية) فضلاً عن ورش ومعامل انتاج وصناعة الاثاث الخشبي وغرف النوم في شارع ابو القاسم وسط المدينة وانتاج اثاث الالمنيوم في شارع الري، كما تنتشر بعض المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة داخل التصميم الاساسي للمدينة وخارجها مستغلة طرق النقل الخارجية مثل طريق (حلة- كربلاء) والتي تتركز عليه معامل انتاج المياه المعدنية، وأن تركزها على هذا الطريق هو بدافع استثمار زخم الزائرين والموكب الدينية التي تمارس نشاطها في الزيارات الدينية باتجاه مدينة كربلاء على طول هذا الطريق. وقد تركز في مدينة الحلة ما نسبته (53%) من المنشآت الصناعية الكبيرة والبالغ عددها (152) منشأة صناعية كبيرة في عموم محافظة بابل، يعمل فيها (1303) عامل من الذكور والاناث، ينظر جدول(44)، كما تمتلك مدينة الحلة (16) منشأة من الصناعات المتوسطة وبنسبة بلغت (59%) من مجموع الصناعات المتوسطة في محافظة بابل والبالغ عددها (27) مصنع، ويعمل بها (161) عامل، ينظر جدول(52)، وأن تلك المنشآت وبالرغم من توقف بعضها عن العمل بعد عام (2003) إلا انها تساهم في جذب المتبضعين إلى المدينة من عموم محافظة بابل ومن خارجها، وبالتالي زيادة نفوذ مجال الوظيفة الصناعية لمدينة الحلة في إقليمها وخارج إقليمها، ويساهم ذلك في دعم عملية التنمية الحضرية ومشاريعها الاقتصادية، اما في مدينة المحاول التي تقع منطقتها الصناعية خارج مركز المدينة التقليدي بمساحة تبلغ (50) هكتار، وبنسبة بلغت (1,16%)، تمتلك (16) منشأة صناعية كبيرة، وبنسبة بلغت (11%) من مجموع تلك المنشآت في عموم المحافظة، ويعمل فيها (457) عاملاً، كما توجد فيها منشأة صناعية متوسطة واحدة فقط وبنسبة بلغت (3,7%) من مجموع المنشآت الصناعية المتوسطة في محافظة بابل، وتتركز اغلب تلك المنشآت على الطرق الخارجية للمدينة وبعضها داخل التصميم الاساسي للمدينة، إذ تمتلك المدينة معلمي ثلج يعملان بشكل موسمي، ومعامل مياه صحية، فضلاً عن معامل البلوك والكاشي ومعامل الحدادة والنجارة الصغيرة وورش تصليح السيارات والسمكرة ومخازن بيع الحديد والأخشاب، كما توجد كراجات الغسل والتشحيم، ويشغل هذا الاستعمال في مدينة الهاشمية مساحة تقدر (5,637) هكتاراً، وبنسبة بلغت (1%)، وبالرغم من ان مدينة الهاشمية تمثل المركز الاداري لقضاء الهاشمية الا أنها تفنقر للمنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة ضمن تركيبها الوظيفي الداخلي، باستثناء معمل النشا والدكسترين ومعامل الطابوق التي توجد على طريق(حلة - ديوانية)، كما تتركز بعض الصناعات الصغيرة في اطراف المدينة وعلى الطرق الخارجية للمدينة مثل ورش تصليح السيارات والحدادة والنجارة وصناعة الاسفنج، مما حجم من نفوذ مجال الوظيفة الصناعية في إقليم المدينة، وفي المقابل توجد بعض المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة في ناحية المدحتية والقاسم والشوملي والطليلة وهي المدن الواقعة ضمن اقليم مدينة الهاشمية، وبعده منشآت بلغ نحو (29) منشأة صناعية متوسطة، اي بنسبة بلغت (19%) من عدد هذه المشاريع في المحافظة عموماً وبالغية (152) منشأة صناعية متوسطة، و توجد في مدينة الهاشمية بعض الصناعات اليدوية البسيطة كالندافة والنجارة والحدادة والتي يمكن اقامتها في مساحات صغيرة، لذا فأنها

تتركز في القصبية القديمة ضمن سوق المدينة، مستفيدة من كثافة حركة التسوق فيها، وأن اغلب خدماتها تكاد لا تتعدى مناطقها الريفية المحيطة بالمدينة. أما مدينة المسيب، فهي الأخرى تعاني من ضعف نفوذ الوظيفة الصناعية في إقليمها، إذ تشغل مساحة (80,15) هكتار وبنسبة بلغت (2,10%) من مساحة استعمالات الارض الحضرية فيها، تمتلك المدينة عدد قليل جداً من المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة وبواقع (2) منشأة صناعية كبيرة وبنسبة بلغت (1%) من مجموع المنشآت الصناعية المتوسطة في المحافظة وتتمثل بشركة السيدة لطحن الحبوب وشركة المسيب للبسكويت والشوكولاتة، وتظهر فيها بعض الصناعات الخدمية بصورة شائعة مثل النجارة والحدادة وصناعة الأثاث المنزلي وورش الأعمال الحديدية وتصلح السيارات والدوشمة والمعجنات وافران الخبز والمعجنات، فضلاً عن مواقع لإنتاج البلوك والكتل الخرسانية.

جدول (52)

الصناعات الكبيرة والمتوسطة المقامة في مراكز اقصية محافظة بابل لعام (2022)

مدينة الحلة / الصناعات الكبيرة			
ت	اسم المنشأة	القطاع	عدد العمال
1	الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية(المحاقن)	حكومي	
2	معمل اسفلت بلدية الحلة	حكومي	23
3	شركة اشور معمل اسفلت الحلة	عام	
4	معمل الاوكسجين المركزي	حكومي	32
5	معمل اوكسجين الشفاء	خاص	20
6	الشركة العامة للصناعات النسيجية(مصانع نسيج الحلة)	عام	
7	الشركة العامة لتجارة الحبوب/مجرشة الحلة	عام	
8	مطحنة بابل الحكومية	عام	
9	شركة مطاحن الاخوة المحدودة	خاص	21
10	شركة العراق لطحن الحبوب المحدودة	خاص	29
11	شركة السلام لطحن الحبوب	خاص	21
12	شركة الحلة لطحن الحبوب	خاص	28
13	شركة السنابل لطحن المحدودة	خاص	28
14	الشركة العامة للسجاد اليدوي/مهمل الحلة	عام	
15	الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور	مختلط	

	خاص	معمل دبس اسد بابل	16
	خاص	معمل صلاح حسن للمشروبات الغازية	17
	خاص	معمل الاهرام لانتاج العصائر	18
23	خاص	معمل بيخال للمياه الصحية	19
19	خاص	معمل رونق الحياة لانتاج المياه	20
39	خاص	شركة ساقى العطشان/مصنع مياه عافيات	22
22	خاص	معمل مياه البدر	23
20	خاص	معمل العرفان للمياه الصحية	24
290	خاص	شركة الواحة للمشروبات الغازية والمياه الصحية	25
	خاص	شركة بابل للمشروبات الغازية/معمل الحلة	26
	خاص	معمل مياه نور الأمير	27
31	خاص	معمل الريان بلاستيك	28
19	خاص	معمل نبع الفرات للصناعات اللدائنية	29
19	خاص	معمل خزانات الغدير	30
19	خاص	معمل بلاستيك نيسان	31
29	خاص	معمل الصفا لانتاج خزانات المياه	32
19	خاص	معمل الفهد للمنتجات الغذائية	33
34	خاص	معمل جبس ذرة وادي الغري	34
45	خاص	معمل جبس البسيط	35
22	خاص	معمل جبس الكمون	36
32	خاص	معمل در الشام لانتاج الجبس	37
25	خاص	معمل جبس الكفو	38
27	خاص	شركة نبع الفرات للملجيات والالبان	39
33	خاص	شركة طارق عوض للخرسانة الجاهزة	40
19	خاص	شركة علي منسي للكونكريت الجاهز	41
22	خاص	معمل حسين موسى للكونكريت الجاهز	42

19	خاص	معمل مشتاق الخفاجي للكونكريت الجاهز	43
22	خاص	شركة الريان للكونكريت الجاهز	44
28	خاص	شركة البركة للكونكريت الجاهز	45
25	خاص	شركة الفالح للكونكريت الجاهز	46
34	خاص	شركة المستقبل للكونكريت الجاهز	47
21	خاص	شركة الربيع للكونكريت الجاهز	48
33	خاص	مصنع الفرات الاوسط لانتاج الانابيب	49
20	خاص	شركة اهل الغري للكونكريت الجاهز	50
25	خاص	شركة المراعي الخضراء للالبان	51
29	خاص	افران الجوهرة اللبنانية	52
	خاص	افران الكندي	53
	خاص	شركة بابل لانتاج الصمون والمعجنات	54
28	خاص	حلويات ريف دمشق	55
25	خاص	مصنع العالمية المتحدة للاعلاف	56
1303	56	المجموع /	
مدينة المحاويل			
	عام	معمل طابوق المحاويل	1
55	خاص	معمل طابوق حوراء بابل	2
54	خاص	معمل اعلاف غدير بابل	3
33	خاص	معمل اعلاف الخضراء	4
46	خاص	معمل زمزم لانتاج الاعلاف	5
23	خاص	معمل الوادي الحديث للاعلاف	6
23	خاص	معمل المصطفى للاعلاف	7
23	خاص	معمل اعلاف الثقة	8
23	خاص	معمل سيد رافد نوري للاعلاف	9
26	خاص	معمل الرحمن للاعلاف	10

25	خاص	معمل اعلاف الباشا للدواجن	11
25	خاص	معمل اعلاف الخضراء فرع المشروع	12
28	خاص	معمل القمة للاعلاف	13
24	خاص	معمل اعلاف الوسام للاسماك	14
23	خاص	معمل اليقين للمياه المعدنية	15
26	خاص	معمل نبع التفاحة للمياه	16
457		16	المجموع
مدينة الهاشمية (لا يوجد)			
مدينة المسيب			
34	خاص	شركة السيدة لطحن الحبوب	1
	خاص	شركة المسيب للبسكويت والشوكولاتة	2
34		2	المجموع
الصناعات المتوسطة			
مدينة الحلة			
	خاص	معمل اسفلت الوفاق	1
14	خاص	معمل كاشي الفرات الاوسط	2
15	خاص	شركة بابل المتطورة لصناعة البلاط	3
15	خاص	شركة عز الدين لطحن الحبوب	4
13	خاص	شركة الدباس لطحن الحبوب	5
13	خاص	معمل طحين المؤيد	6
16	خاص	معمل طحين بابل الفني	7
13	خاص	معمل طحين الجنائن	8
15	خاص	معمل طحين الفرات	9
15	خاص	معمل طحين بهاء الدين	10
13	خاص	شركة المرجان لطحن الحبوب	11
15	خاص	شركة الاخلاص لطحن الحبوب	12

13	شركة الينبوع لانتاج الدبس	خاص	
14	معمل طحين ابو عايد	خاص	
15	معمل سما الرافدين للفلين	خاص	9
16	معمل مثلجات العلا	خاص	10
المجموع	16		161

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء بابل، الإحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2022.

3- مجال التأثير الحضري للتوظيف الإداري

تتميز مراكز الإقصية بتركز المؤسسات الإدارية الرئيسية في القضاء مثل دوائر البلدية والمحاكم والتسجيل العقاري والقائمقامية، وهي دوائر تقدم خدماتها لسكان المدينة والمراكز الحضرية التابعة لها إدارياً فضلاً عن المناطق الريفية التابعة لكل قضاء، باستثناء مدينة الحلة التي تتميز بوجود الدوائر الحكومية المختصة بتقديم خدماتها لجميع سكان المحافظة لكونها تمثل المركز الإداري في محافظة بابل، فوجود دوائر (المحافظة ، مجلس المحافظة، مديرية بلديات بابل، التسجيل العقاري، المصارف الحكومية والاهلية، مديرية تربية بابل، مديرية ماء ومجاري بابل، مديرية الزراعة في بابل، مديرية الري في بابل، مديرية الطرق والجسور في بابل، الشركة العامة للمنتجات النفطية في بابل وغيرها) تجعل من مدينة الحلة كثيرة المراجعة من قبل سكان المحافظة لإكمال متطلباتهم المختلفة. تبلغ مساحة الاستعمال الإداري في مدن (الحلة ، المسيب، الهاشمية، المحاويل) على التوالي نحو (252,04 هكتار، 19,52 هكتار، 13، 13,32 هكتار، 3,6 هكتار) على التوالي، وبنسب بلغت (6,02% ، 2,4% ، 2,22%، 0,6%) على التوالي من مساحة استعمالات الأرض في مدن منطقة الدراسة، وتمتاز مدينة الحلة بان الوظيفة الإدارية تكون فيها أكثر نفوذاً من باقي مدن منطقة الدراسة وتشمل جميع سكان المحافظة للسبب السالف الذكر، وهي من الوظائف الأساسية التي تمتاز بها، في حين باقي مدن منطقة الدراسة تكون الخدمات الإدارية فيها تقتصر على سكان المناطق التابعة لكل قضاء فيها.

4- مجال التأثير الحضري لوظيفة النقل

تعد وظيفة النقل من الوظائف الأساسية في أي مدينة، فهي وسيلة لزيادة التفاعل بين المدينة وإقليمها الذي يحيط بها، وتتمثل بمرائب النقل والطرق، فضلاً عن كراجات وساحات وقوف السيارات، بلغت مساحة استعمال النقل في مدن منطقة الدراسة (الحلة، الهاشمية ، المسيب، المحاويل) تواليًا نحو (680 هكتار، 121,9 هكتار، 16,43 هكتار، 8,61 هكتار) على التوالي، وبنسب بلغت (12%، 20,27%، 2,1%، 1,43%) وفي مدينة الحلة تعد وظيفة النقل من الوظائف الأساسية التي تعزز هيمنتها الحضرية على باقي مدن محافظة بابل، فلكونها المركز الإداري لمحافظة بابل فهي كثيرة المراجعة وشوارعها مزدهمة بالسيارات القادمة إليها من إقليمها التابع لها، فضلاً عن كونها منطقة مرور بين مدينة بغداد ومدن الوسط والجنوب لاسيما مدن (الديوانية، النجف، كربلاء)، ولكونها مركز اقتصادي وتجاري مهم في المحافظة فإن الكثير يقصدها لغرض التبضع وإكمال متطلباته الإدارية أو التجارية والمالية، وعلى هذا الأساس كان لزاماً عليها التوسع بخدمات النقل، وتتميز بوجود مرائب النقل الكبيرة (مرآب الحلة الموحد) الذي توجد فيه خطوط نقل إلى مدن أخرى خارج محافظة بابل وداخلها مثل (خط الحلة - بغداد، حلة - كربلاء، حلة - ديوانية، حلة - نجف، حلة - كوفة، حلة -

سماوة، حلة -القاسم، حلة -بصرة، حلة - ناصرية)، ومراب باب الحسين الذي يحوي على خطوط نقل إلى مدن (المسيب، ابي غرق، المحاويل، جبلة(كوثي)، الصويرة) ومراب النريزة ويحوي على خطوط نقل إلى (النيل، المدحتية) فضلا عن كراجات نقل اخرى تستخدم للنقل بين مدينة الحلة والمناطق الريفية المحيطة بها، اما في مدينة الهاشمية ويتمثل بالطرق التي تربط أحياء المدينة مع بعضها البعض من جهة والطرق الخارجية من جهة أخرى وأهمها طريق حلة- ديوانية، الطريق الحولي باتجاه المدحتية بطول(3.5 كم)، وشارع مستشفى- المدينة القديمة في حي الانتفاضة البالغ طوله (1،250) متر، فضلاً عن شبكة الشوارع المحلية في المناطق السكنية وسكة قطار بغداد بصرة بطول (2.5) كم داخل حدود المدينة (1)، أما في مدينة المسيب تتمثل بوجود الكراجات ومواقف السيارات البالغ عددها(10 مواقف)، ويعد موقف المحطة من أكبر هذه المواقف حيث تبلغ طاقته الاستيعابية (300 سيارة) مساحته تبلغ(2م1000) وكراج التجنيد الذي تبلغ طاقته الاستيعابية(250 سيارة) ومساحته تبلغ (2م800)، أما بقية الكراجات فتتراوح سعتها بين (50-90 سيارة)، وهناك من الشوارع والطرق يبلغ عددها(20) شارع رئيسي ومحلي وفرعي إلا إن أهمها(شارع المسيب- السدة، شارع المسيب- بغداد، شارع المسيب - كربلاء، شارع المسيب- جرف الصخر، شارع صوب البو حمدان، شارع السينما، شارع اولاد مسلم، شارع السوق، شارع المصطفى، شارع البلدية، شارع عويز، شارع التجنيد، شارع المحطة) وغيرها من الشوارع والطرق الفرعية التي تربط الأحياء السكنية، ولها دور كبير في ربط المدينة بإقليمها الحضري والريفي، اما في مدينة المحاويل فتتمثل بشوارع متنوعة تتمثل بشبكة طرق نقل تغطي معظم اجزاء المدينة، ولا بد للمدينة من وجود طرق رئيسية تصل بين اجزاء المدينة وتربط المركز الحضري بإقليمها الريفي والحضري القريب منها والذي يحيط بها وتتمثل بشوارع ((حله- بغداد)، شارع ناحية الإمام، شارع حي الانتصار، شارع حي الشهداء) فضلاً عن كراج المحاويل الموحد والذي يحوي على خطوط نقل إلى مدن (الحلة ،جبلة(كوثي)، المسيب، ناحية الامام)،ولكون المدينة تمثل العقدة التي تبدأ منها طرق النقل وتنتهي عندها، فإن حركة السكان والبضائع والخدمات قد تبدأ منها باتجاه اقليمها القريب والبعيد او بالعكس ، وقد أستعمل متغير وسيلة النقل العامة بأحجامها المختلفة وركابها لتحديد منطقة التأثير او النفوذ في مجال خدمات النقل ودورها في تحديد منطقة نفوذ المدينة، والحقيقة ان الهدف من اتخاذ هذا المعيار هو ليس لمعرفة عدد المركبات والاشخاص الداخليين والخارجين لمنطقة الدراسة بل ان كثافة الحركة وسعة مساحة الحيز الذي تغطية حركات المركبات والاشخاص انما هي دليل على اهمية المدينة اقتصادياً او اجتماعياً او ادارياً، إذ يستعمل السكان هذه المركبات التي تذهب إلى المدينة الكبيرة لمختلف الأغراض، وتؤثر طرق ومسارات النقل قوة الربط ومدى العلاقة بين المدينة وإقليمها(2)، وتزداد قوة الربط مع كفاءة شبكة الطرق وارتفاع الكثافة السكانية والمرتبة الإدارية للمدينة. وتمتلك مدن منطقة الدراسة شبكة من خطوط النقل التي تفرض نفوذها بمختلف الاتجاهات وهي تتباين في قوتها، ويمكن تصنيفها إلى ما يأتي:

أ- نفوذ إقليم مدينة الحلة

تتمتع مدينة الحلة بخصائص الموقع المتميز الرابط بين المدن الكبرى مثل (كربلاء، الديوانية، النجف، الكوت، بغداد)، زيادةً على اهميتها الادارية والخدمية في المحافظة لكونها المركز الاداري

(1) أفراح إبراهيم شمخي، سماح إبراهيم شمخي، التركيب الداخلي لمدينة الهاشمية، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية، مجلد 3، عدد 1، 2013، ص51.

(2) خالص الأشعب، إقليم المدينة بين التخطيط والتنمية الشاملة، مصدر سابق، ص78.

لمحافظة بابل، وحجمها السكاني الكبير الذي يفوق باقي مدن منطقة الدراسة، ولتلبية متطلبات حركة النقل بين مدينة الحلة وإقليمها والمناطق البعيدة عنها فقد انشئ عدد من مرائب النقل وهي (مرآب الحلة الموحد، مرآب النزيزة (الصوب الصغير)، مرآب باب الحسين)، ينظر صورة (17)، وقد انعكس ذلك على نفوذ مجال وظيفة النقل لمدينة الحلة، ويظهر من جدول (53) أن أقوى قوة ارتباط في رحلة الذهاب ظهرت بين (حلة - كربلاء) بعدد مركبات بلغ (66) مركبة وبنسبة بلغت (11,7%)، لأهمية مدينة كربلاء الدينية والاقتصادية وقربها الجغرافي منها، تلتها قوة ارتباط بين (حلة - نيل) بواقع (55) مركبة وبنسبة بلغت (9,7%)، ينظر خريطة (15)، وذلك للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المدينتين، وان اعداد كبيرة من سكان ناحية النيل يعملون في مدينة الحلة، لقربها وتوفر فرص العمل فيها، وأقل قوة ارتباط ظهرت بين (حلة - البصرة) بواقع (10) مركبات وبنسبة بلغت (1,8%)، ويرجع انخفاض قوة هذه العلاقة إلى بعد المسافة بين المدينتين وضعف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المدينتين، اما في رحلة الاياب (الدخول) إلى مدينة الحلة يشير جدول (54) إلى ان أقوى قوة ارتباط ظهرت بين (نيل - الحلة) بواقع (53) مركبة وبنسبة بلغت (10%) إذ يقصد مدينة الحلة الكثير من سكان ناحية النيل اما لغرض العمل او التسوق او استخدام الخدمات الادارية او الترفيهية فيها، أو كممنطقة عبور إلى مدينة اخرى، تلتها من حيث قوة الارتباط والنفوذ (كربلاء - حلة) بواقع (47) مركبة وبنسبة بلغت (8,9%)، تتمثل اغلبها بعودة سكان مدينة الحلة وإقليمها إلى اماكن سكنهم او الداخلين إلى المدينة لأغراض اقتصادية او اجتماعية او لغرض الانتقال إلى مدينة اخرى باتخاذ مدينة الحلة محطة انتقال، اما أقل قوة ارتباط ونفوذ فأنها ظهرت في (ناصرية - حلة، بصرة - حلة) بواقع (12) مركبة على التوالي وبنسبة بلغت (2,3%)، ينظر خريطة (16)، ونجد من جدول (54) ان نفوذ مجال مدينة الحلة ينخفض كثيراً مع مدن جنوب العراق (البصرة، الناصرية) فضلاً عن مدينة الكوت، وهو مؤشر على ضعف العلاقات الاقتصادية بين مدينة الحلة وتلك المدن، بسبب ضعف النشاط الصناعي والاقتصادي الذي يمكن ان يجذب المستثمرين ورجال الاعمال إلى مدينة الحلة وخلق فرص عمل للسكان وتحسين مستوى المدينة الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن لعملية التنمية الحضرية أن تساهم في زيادة نفوذ مجال تأثير مدينة الحلة خارج حدود محافظة بابل من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية في مدينة الحلة وزيادة الانتاج الصناعي وتحسين القطاع التجاري والسياحي والنقل فيها، وفي ضوء ذلك واستناداً لمعيار الرحلة اليومية بين مدينة الحلة وإقليمها البعيد، يظهر لنا ان نفوذ مجالها الإقليمي يتراوح بين (20 - 384) كم، واما بين مدينة الحلة وإقليمها القريب فانه يقع بين القرى الريفية التي تقع ضمن حدود المركز حتى (20 كم) تقريباً .

جدول (53)

حركة النقل للمركبات واعداد الاشخاص المغادرين من مدينة الحلة لعام (2022)

ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	حلة - علاوي بغداد	4-6	26	4,6	126	100
2	حلة - كاظمية	4-6	21	3,7	96	101
3	حلة - بياع	4	16	2,8	64	88
4	حلة محمودية	4-11	14	2,5	84	65
5	حلة- كوت	4	13	2,3	52	160
6	حلة نجف	4	41	7,2	164	60

40	837	11,7	66	21-4	حلة كربلاء	7
21	484	7,8	44	11	حلة - هندية	8
72	64	2,8	16	4	حلة ديوانية	9
235	52	2,3	13	4	حلة ناصرية	10
384	40	1,8	10	4	حلة بصرة	11
49	80	3,5	20	4	حلة كوفة	12
35	242	3,9	22	11	حلة - مسيب	13
9	495	8	45	11	حلة - ابو غرق	14
20	374	6	34	11	حلة - محاويل	15
	274	7,8	44	11-4	حلة - جبله	16
24	231	3,7	21	11	حلة - المدحتية	17
13	430	9,7	55	11-4	حلة - نيل	18
59	92	4,1	23	4	حلة - صويرة	19
	242	3,8	22	11	حلة - حصوة	20
	4523	100	566		المجموع	21

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (4- 5 /12/ 2022).

جدول (54)

حركة النقل للمركبات واعداد الاشخاص الداخلين إلى مدينة الحلة لعام (2022)

ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	علاوي بغداد- حلة	4- 6	31	5,9	146	100
2	كاظمية- حلة	4- 6	-			101
3	بياع- حلة	4	-			88
4	محمودية - حلة	4- 11	15	2,8	130	65
5	كوت -حلة	4	15	2,8	60	160
6	نجف- حلة	4	31	5,9	124	60
7	كربلاء- حلة	4- 21	47	8,9	517	40
8	هندية -حلة	11	45	8,5	495	21
9	ديوانية - حة	4	17	3,2	68	72
10	ناصرية - حلة	4	12	2,3	48	235
11	بصرة - حلة	4	12	2,3	48	384
12	كوفة - حلة	4- 11	25	4,8	225	49
13	مسيب -حلة	11	25	4,8	275	35
14	بو غرق - حلة	11	31	5,9	341	9
15	محاويل - حلة	11	35	6,7	385	20
16	جبله - حلة	4- 11	41	7,8	369	45

24	451	7,8	41	11	المدحتية - حلة	17
13	424	10	53	11-4	نيل - حلة	18
59	100	4,8	25	4	صويرة - حلة	19
100	275	4,8	25	11	حصوة - حلة	20
	4481	100	526		المجموع	21

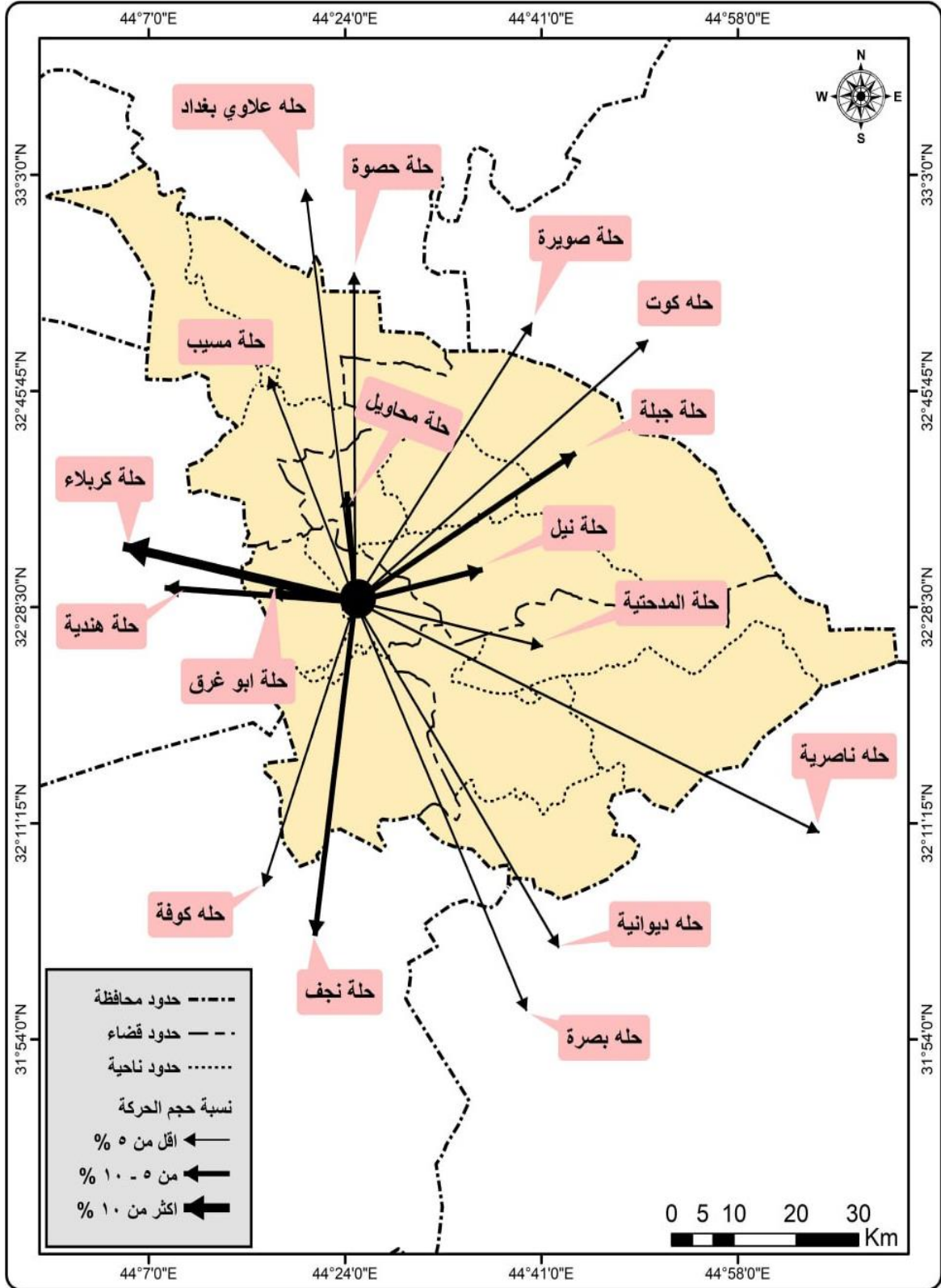
المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (4- 5 /12/2022).

صورة (17)
مرآب باب الحسين في مدينة الحلة



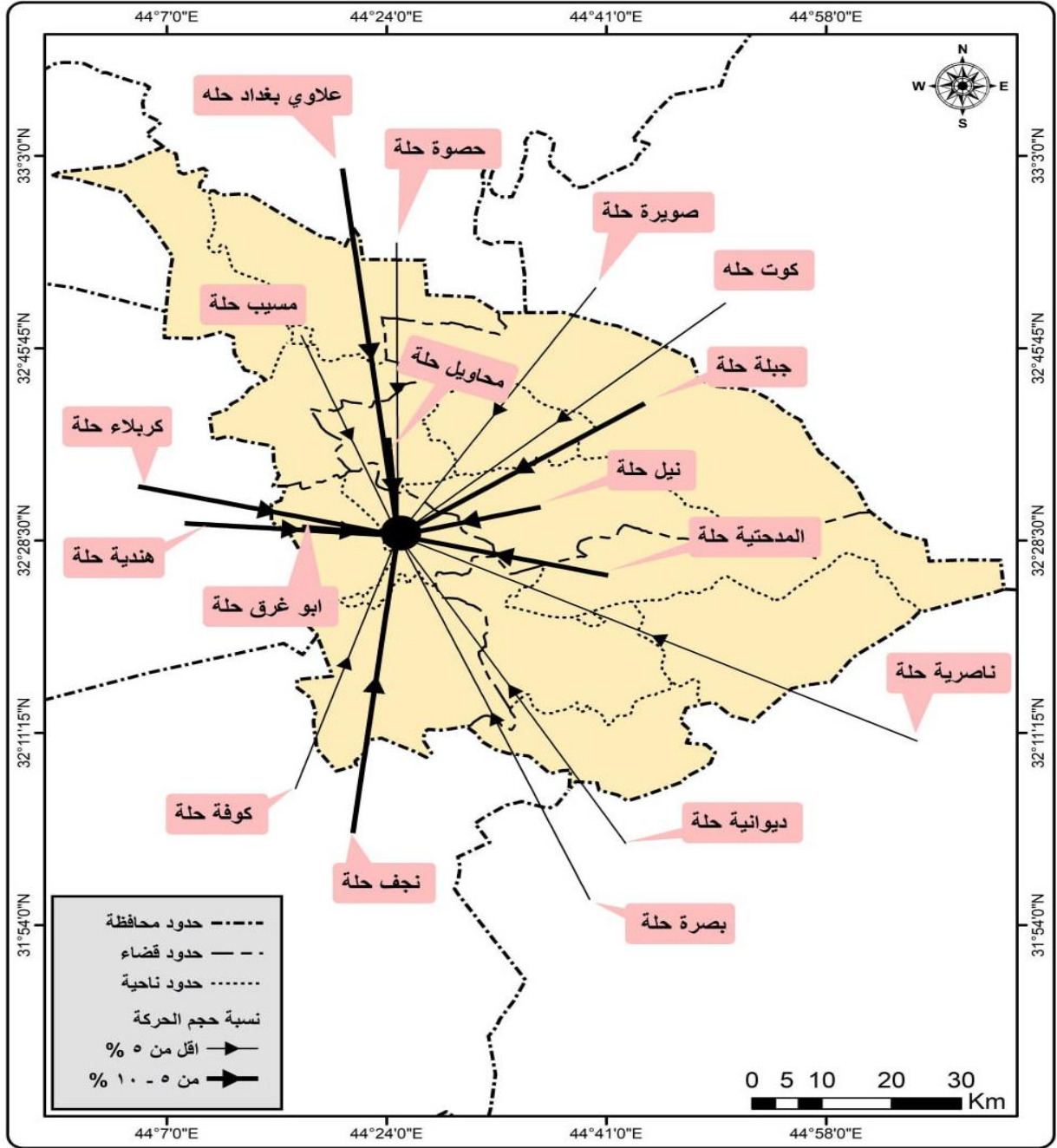
المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (3/7/2022).

خريطة (15)
نفوذ حركة النقل (ذهاب) في مدينة الحلة في عام (2022)



المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات جدول (53).

خريطة (16)
نفوذ حركة النقل (الاياب) في مدينة الحلة في عام (2022)



المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات جدول (54)

ب- نفوذ اقليم مدينة المحاويل

بلغت رحلة الذهاب (المغادرة) أكبر قوة للنفوذ مع مدينة الحلة بعدد من السيارات يبلغ (45) سيارة) وبنسبة بلغت (20,5%) من مجموع المركبات الداخلة للمدينة، وبعدد ركاب يبلغ (1425) شخصاً، ينظر جدول (55)، لكون ان مدينة الحلة هي المركز الاداري للمحافظة وتتركز فيها الخدمات الادارية والخدمية، فضلاً عن المؤسسات الصحية والتعليمية الكثيرة المراجعة من قبل سكان مدينة المحاويل، زيادة عن التسوق من اسواق مدينة الحلة، وتليها من حيث قوة الربط

(محاويل- جبلة) بعدد مركبات بلغ (23) مركبة وبنسبة بلغت (10,5%)، ينظر خريطة (17) وبعدد اشخاص بلغ(92) شخص، ينظر جدول (55)، لارتباط مدينة جبلة بمدينة المحاويل ببعض الخدمات الادارية، فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المدينتين، وأقل قوة ارتباط ظهرت بين (محاويل- بغداد) و(محاويل- الحصوة) بعدد مركبات (8,8) على التوالي، وبنسبة بلغت (3,7%) لكل منهما على التوالي، وهو مؤشر على ضعف نفوذ مجال مدينة المحاويل في مناطق خارج إقليمها.

جدول (55)

حركة النقل للمركبات والاشخاص المغادرين (الذهاب) من مدينة المحاويل لعام (2022)

ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	محاويل -بغداد	11	8	3,7	88	80
2	محاويل-حلة	11	45	20,5	495	20
3	محاويل-مسيب	11	14	6,4	154	29
4	محاويل- حصوة	14	8	3,7	112	25
5	محاويل- جبلة	4	23	10,5	92	23
6	محاويل- ابو علوان	4	18	8,2	72	5
7	محاويل- الامام	4	18	8,2	72	11
8	محاويل-المعسكر	4	16	7,3	64	7
9	محاويل- ابو سديرة	4	33	15,1	132	2
10	محاويل-الابو مصطفى	4	16	7,3	64	8
11	محاويل - خاتونية	4	20	9,1	80	8
12	المجموع		219	100	1425	

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (13- 2022/11/14).

جدول (56)

حركة النقل للمركبات والاشخاص القادمين (الاياب) إلى مدينة المحاويل لعام (2022)

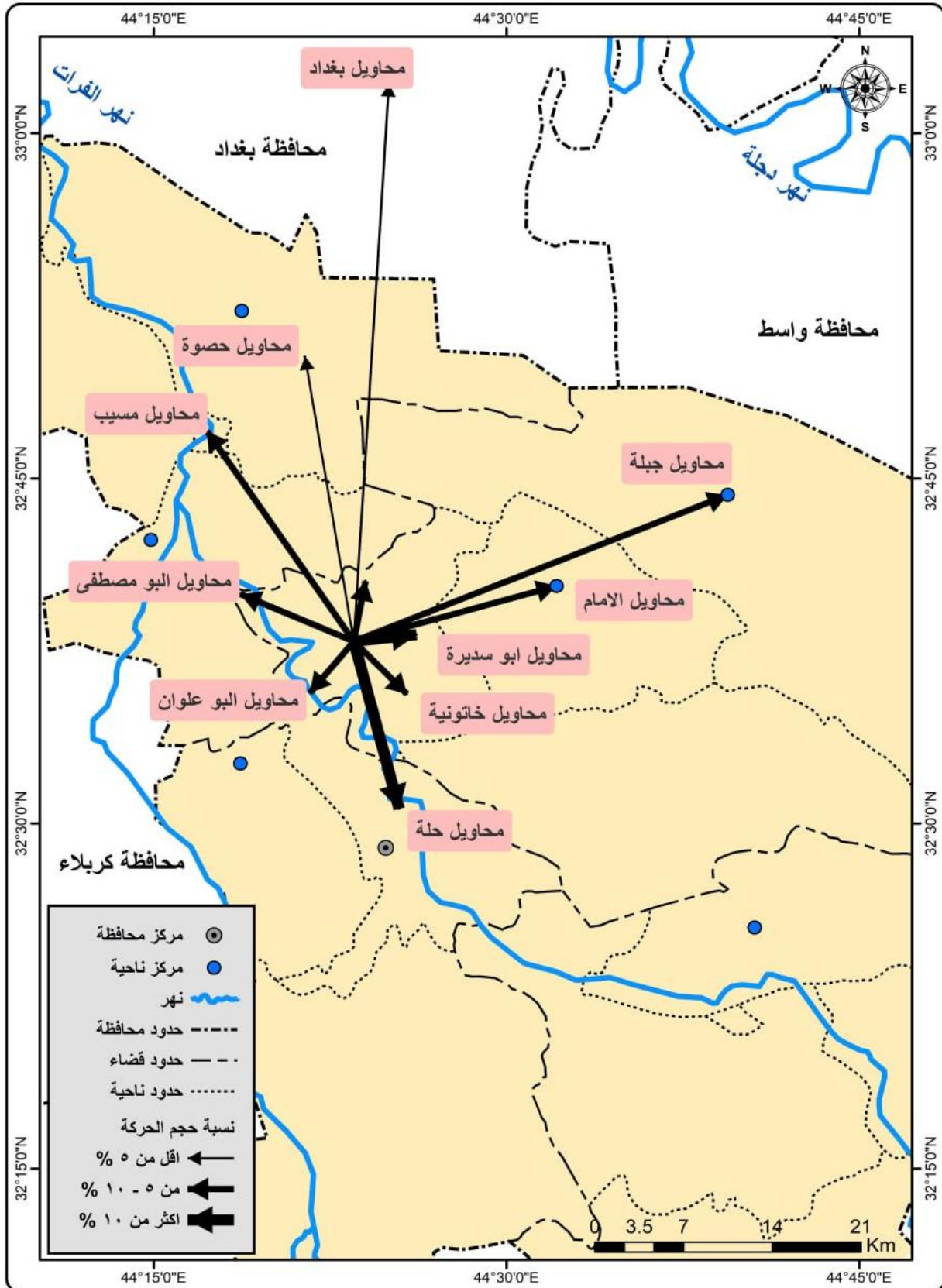
ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	بغداد - محاويل	11				80
2	حلة- محاويل	11	66	21,4	726	20
3	مسيب- محاويل	11	13	4,2	143	29

25	266	6,2	19	14	حصوة - محاويل	4
23	112	9,1	28	4	جبله - محاويل	5
5	220	17,9	55	4	البو علوان - محاويل	6
11	92	7,5	23	4	الامام - محاويل	7
7	64	5,2	16	4	المعسكر - محاويل	8
2	160	13	40	4	ابو سديرة - محاويل	9
8	80	6,5	20	4	البو مصطفى - محاويل	10
8	108	9	27	4	خاتونية - محاويل	11
80	1971	100	307		المجموع	12

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (13-14/11/2022)

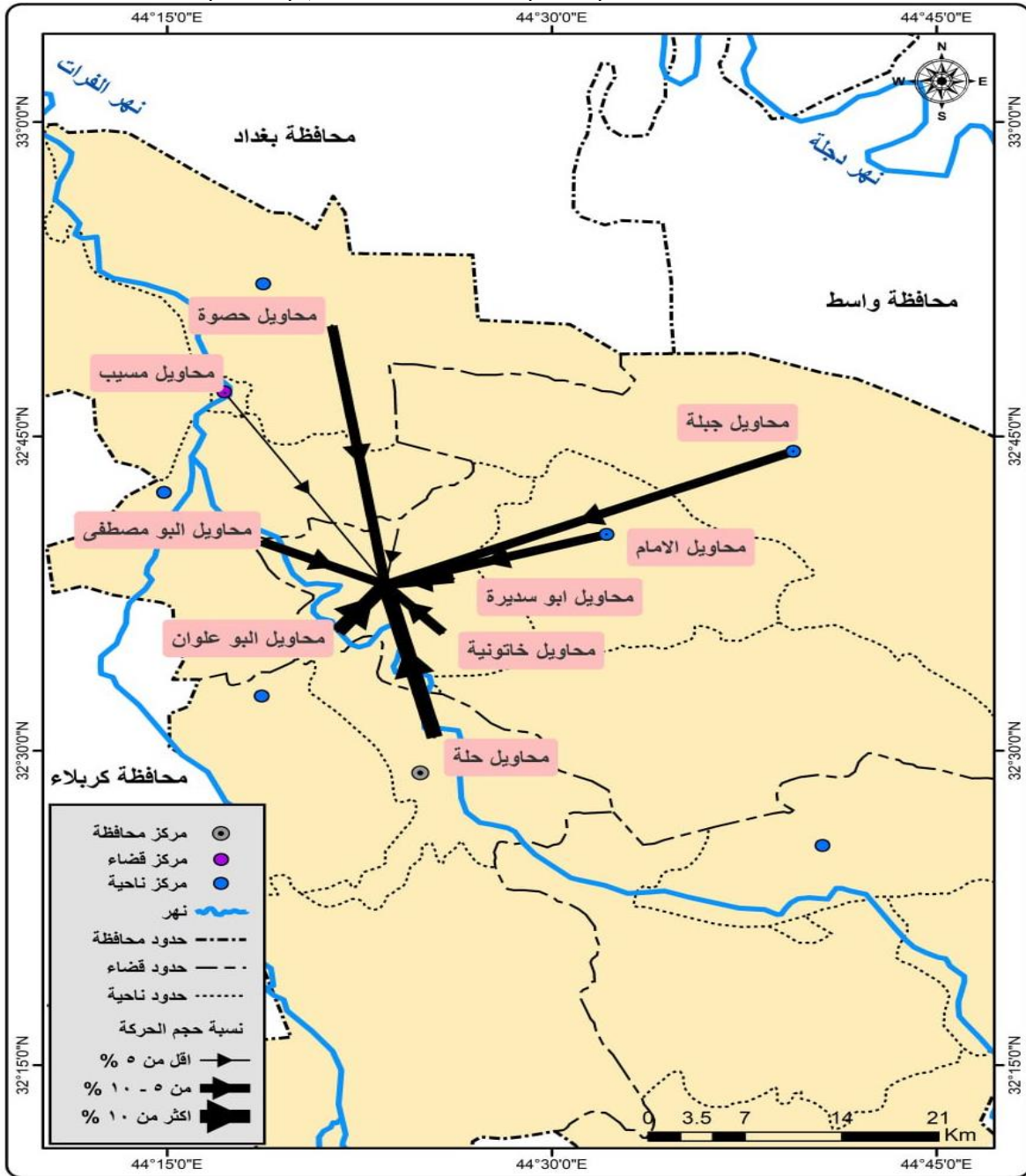
أما في رحلة الاياب أو الدخول إلى المدينة فظهرت اقوى قوة ارتباط بين (حلة - محاويل) بعدد مركبات بلغ (66) مركبة وبنسبة بلغت (21,4%) من مجموع المركبات الداخلة إلى مدينة المحاويل والبالغة (307) مركبة، ينظر خريطة (18)، أما أقلها فظهرت في (مسيب - محاويل) بعدد مركبات بلغ (13) مركبة وبنسبة بلغت (4,2%)، ينظر جدول (48)، واستناداً لمعيار الرحلة اليومية بين مدينة المحاويل وإقليمها البعيد يمكن أن نحدد إقليمها البعيد بين (20-80 كم)، أما إقليمها القريب الذي يتمثل بالقرى التابعة لها فيتحدد بمسافة تبلغ بين 2-11 كم، ينظر خريطة (17)، (18).

خريطة (17)
نفوذ حركة النقل (ذهاب) لمدينة المحاويل لعام (2022)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (55).

خريطة (18) نفوذ حركة النقل (الاياب) لمدينة المحاويل لعام (2022)



ت- نفوذ اقليم مدينة الهاشمية

بلغت أكبر قوة للنفوذ بين مدينتي الهاشمية والحلة في رحلة الذهاب بعدد سيارات يبلغ (75) سيارة وبنسبة بلغت (41,6%) من مجموع المركبات الخارجة من مدينة الهاشمية والبالغ عددها نحو (180) مركبة، وبعدد أشخاص يبلغ (825 شخص/يوم)، ينظر خريطة (19) يليها خط (هاشمية- قاسم) وخط (هاشمية- طليعة) بواقع (25) مركبة على التوالي، وبنسبة بلغت (13,9%) لكل منهما، وعدد أشخاص يبلغ (275 شخص/يوم)، ويقل

النفوذ الحضري للمدينة بازدياد المسافة حيث بلغ في ناحية الشوملي للمركبات (15) مركبة وبنسبة بلغت (3،8%) وبعدها اشخاص بلغ (60 شخص/يوم) والتي تبعد مسافة (30 كم) عن مدينة الهاشمية، وبلغ عدد المركبات في خط (هاشمية - ابراهيمية) والتي تبعد مسافة لقضاء الهاشمية (5كم) نحو (5) مركبات فقط وبنسبة بلغت (2،8%)، وينطبق الحال ايضاً على خطوط (هاشمية- عمادية، هاشمية- الجربوعية، هاشمية- السياحي) ينظر خريطة (17)، جدول (57)، وبالرغم من ان تلك المراكز الحضرية تقع ضمن حدود القضاء من الناحية الادارية، الا انها في اغلب الاحيان تعتمد على المدن القريبة منها والتي يقع بعضها خارج محافظة بابل كما هو الحال في مدينة الشوملي والطيعة، وتتساوى قوة النفوذ بين مدينة الهاشمية والقرى القريبة منها والتابعة لها حيث بلغت (5 مركبات و55 شخص/ يوم)، وبذلك يمكن تحديد الإقليم القريب والمباشر لمدينة الهاشمية بمسافة تتراوح بين (3-9 كم)، أما إقليمها البعيد فيتراوح بين (17-30 كم)، ينظر خريطة (17)، (18)، أما رحلة الإياب فتكون قوة الرحلة على أشدها بين مدينتي (حلة - هاشمية) وبعدها مركبات بلغ (55) مركبة وبنسبة بلغت (1،24%)، بعدد أشخاص يبلغ (605 شخص/ يوم) تليها (القاسم - الهاشمية، طليعة - الهاشمية) بعدد مركبات بلغ (35) مركبة لكل خط، وبنسبة بلغت (4،15%) لكل منهما على التوالي، وبعدها يبلغ (385 شخص/يوم)، اما أقلها فتمثلت بخط (عمادية - هاشمية، جربوعية - هاشمية) بعدد مركبات بلغ (10) مركبات لكل خط على التوالي، وبنسبة بلغت (4،4%) لكل منهما ينظر خريطة (20)، وهي مراكز حضرية وريفية ذات حجم سكاني قليل، وبسبب كون مدينة الهاشمية المركز الإداري للقضاء، نلاحظ هناك حاجة يومية للرحلة بين مدن الإقليم والقرى على الرغم من المسافة الفاصلة، فتكون هذه الرحلة قوية بين (القاسم - الهاشمية، المدحتية - الهاشمية) بعدد مركبات بلغ (35) مركبة لكل منها، وبنسبة بلغت (4،15%) لكل خط، وبعدها اشخاص بلغ (375) شخص بين المدحتية والهاشمية و(120 شخص/يوم) بين الطليعة والهاشمية (92 شخص/يوم) بين الشوملي والهاشمية وتزداد قوتها مع قرى المركز والتي تقع على مسافة بين (4-7) كم عن مدينة الهاشمية، لتبلغ (165 شخص/يوم) لمنطقة ابراهيمية و(110 شخص/يوم) لقرى العمادية، الجربوعية، وقرى السياحي (220 شخص/يوم)، ينظر خريطة (20).

جدول (57)

حركة النقل للمركبات والاشخاص المغادرين (الذهاب) من مدينة الهاشمية لعام (2022)

ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	هاشمية-حله	11	69	52	759	30
2	هاشمية-قاسم	11	28	15،1	308	9
3	هاشمية-مدحتية	11	23	12،3	253	3
4	هاشمية-طليعة	4	25	13،4	100	17
5	هاشمية- شوملي	4	20	11	80	30
6	هاشمية- ابراهيمية	11	6	3،2	66	7
7	هاشمية- عمادية	11	4	2،2	44	5
8	هاشمية-جربوعية	11	5	2،6	55	4
9	هاشمية-سياحي	11	6	3	66	5

10	المجموع	186	100	1731
----	---------	-----	-----	------

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (2022/11/6-5).

جدول (58)

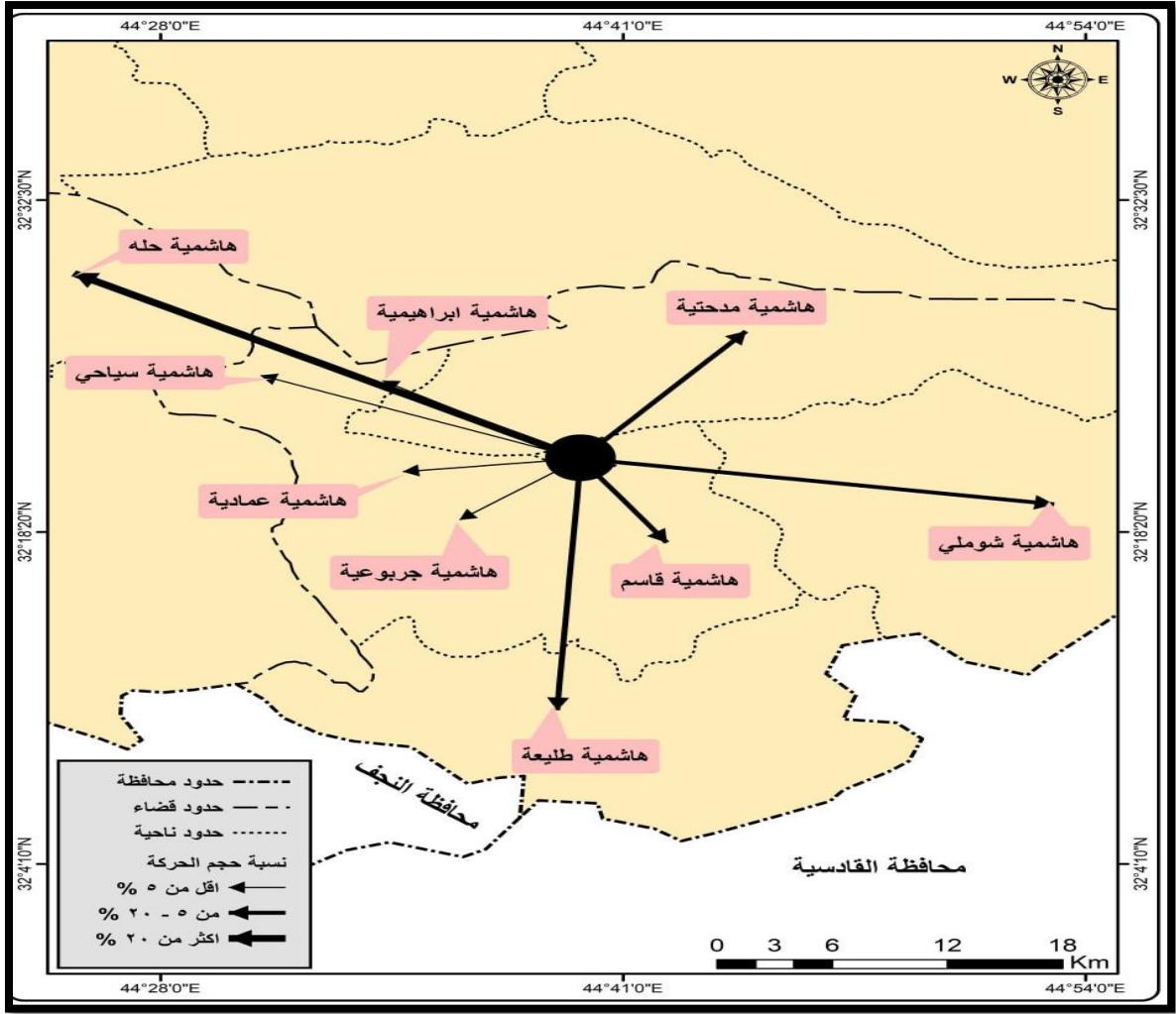
حركة النقل للمركبات والاشخاص القادمين (الاياب) إلى مدينة الهاشمية لعام (2022)

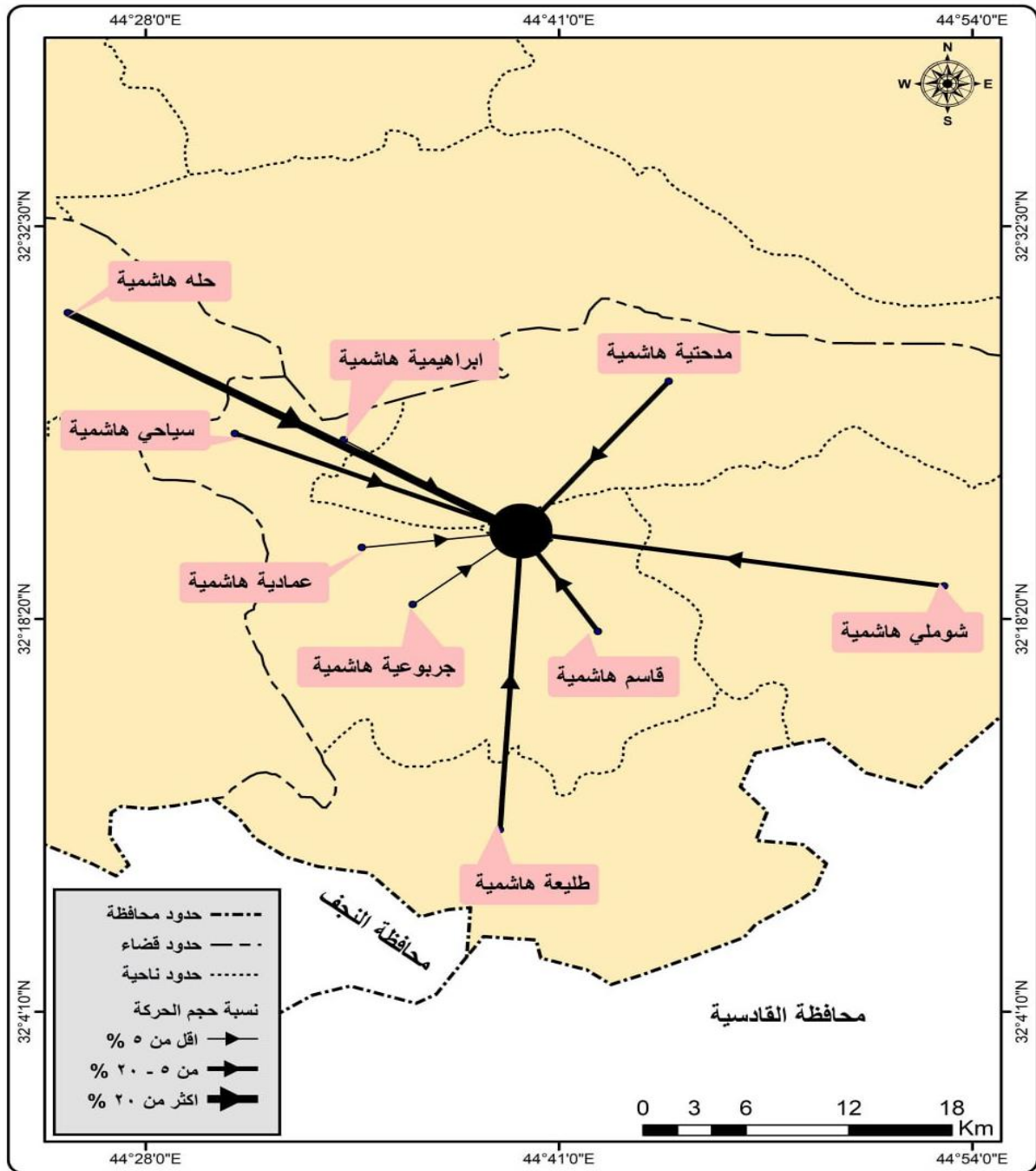
ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	حلة- هاشمية	11	50	24,2	550	30
2	قاسم- هاشمية	11	33	16	363	9
3	مدحتية- هاشمية	11	28	13,6	308	3
4	طليلة- هاشمية	4	30	14,5	120	17
5	شوملي- هاشمية	4	20	9,7	80	30
6	إبراهيمية- هاشمية	11	10	4,8	110	7
7	عمادية- هاشمية	11	10	4,8	110	5
8	جربوعية- هاشمية	11	10	4,8	110	4
9	سياحي- هاشمية	11	15	7	165	5
10	المجموع		206	100	1916	

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (2022/11/6-5).

خريطة (19)

نفوذ حركة النقل (ذهاب) لمدينة الهاشمية لعام 2022





المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (58)

ث - نفوذ إقليم مدينة المسيب

في مدينة المسيب تراوحت مسافة إقليمها البعيد بين (15-65 كم) حيث بلغت أكبر قوة للنفوذ في رحلة الذهاب بين مدينتي (مسيب - حصوة) بعدد سيارات يبلغ (40 سيارة) وبنسبة بلغت (11,9%) وعدد أشخاص يبلغ (440 شخص/يوم)، وتليها بين (مسيب- حلة) (مسيب- كربلاء) بعدد مركبات بلغ (30 مركبة) على التوالي، وبنسبة بلغت (8,9%) لكل منهما وعدد أشخاص بلغ (330 شخص/يوم)، ينظر جدول (59)، أما أقلها فتمثل بـ (مسيب- محاويل) وبعدد مركبات بلغ (10) مركبات، بنسبة بلغت (3%) فقط، والتي تبعد مسافة (29) كم عن مدينة المحاويل، خريطة (21).

جدول (59)

حركة النقل للمركبات والاشخاص المغادرين (الذهاب) من مدينة المسيب لعام (2022)

ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	مسيب-بغداد	4	23	7,3	92	65
3	مسيب-حلة	11	30	9,1	330	50
4	مسيب-كربلاء	4	30	9,1	120	40
6	مسيب-محاويل	11	14	4,3	154	29
7	مسيب-حصوة	11	44	13,4	484	17
8	مسيب-سدة	11	22	6,7	242	8
9	مسيب-جرف الصخر	4	13	4	52	15
11	مسيب-حامية	11	13	4	143	18
12	مسيب-حسينية	11	22	6,7	242	28
13	مسيب-إسكندرية	11	25	7,6	275	20
14	مسيب-هور حسين	11	33	10,1	363	4
15	مسيب-ابو جاسم	11	28	8,6	308	6
16	مسيب-اولاد مسلم	11	20	6,1	220	2
17	مسيب-ابو لوكة	11	10	3	110	4
18	المجموع		327	100	2893	

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (10-11/12/2022)

جدول (60)

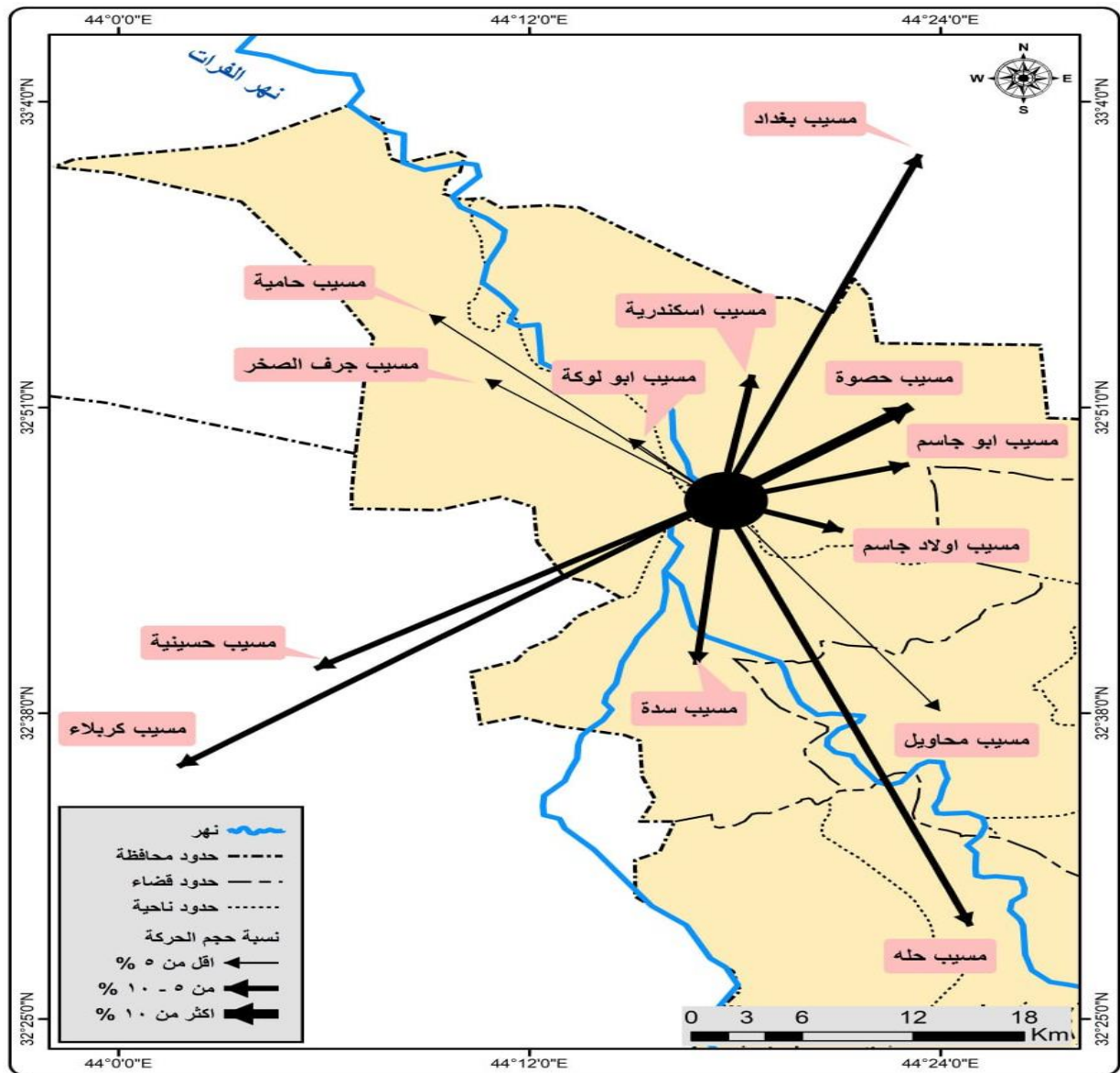
حركة النقل للمركبات والاشخاص القادمين (الاياب) إلى مدينة المسيب لعام (2022)

ت	اسم الخط	سعة المركبة /شخص	عدد المركبات	%	عدد الاشخاص	المسافة /كم
1	بغداد- مسيب	4	19	6,3	76	65
3	حلة- مسيب	11	23	7,7	253	50
4	كربلاء- مسيب	4	15	5	60	40
6	محاويل - مسيب	11	12	4	132	29
7	حصوة-مسيب	11	15	5	165	17
8	سدة- مسيب	11	35	11,6	385	8
9	جرف الصخر-مسيب	4	25	8,3	100	15
11	حامية- مسيب	11	15	5	165	18
12	حسينية- مسيب	11	15	5	165	28
13	إسكندرية- مسيب	11	22	7,3	242	20
14	هور حسين- مسيب	11	35	11,6	385	4
15	أبو الجاسم- مسيب	11	29	10	319	6
16	اولاد مسلم- مسيب	11	20	6,6	220	2
17	أبو لوكة- مسيب	11	20	6,6	220	4
18	المجموع		300	100	2722	

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ (10-11/12/2022)

خريطة(21)

نفوذ حركة النقل (الذهاب) لمدينة المسيب لعام 2022

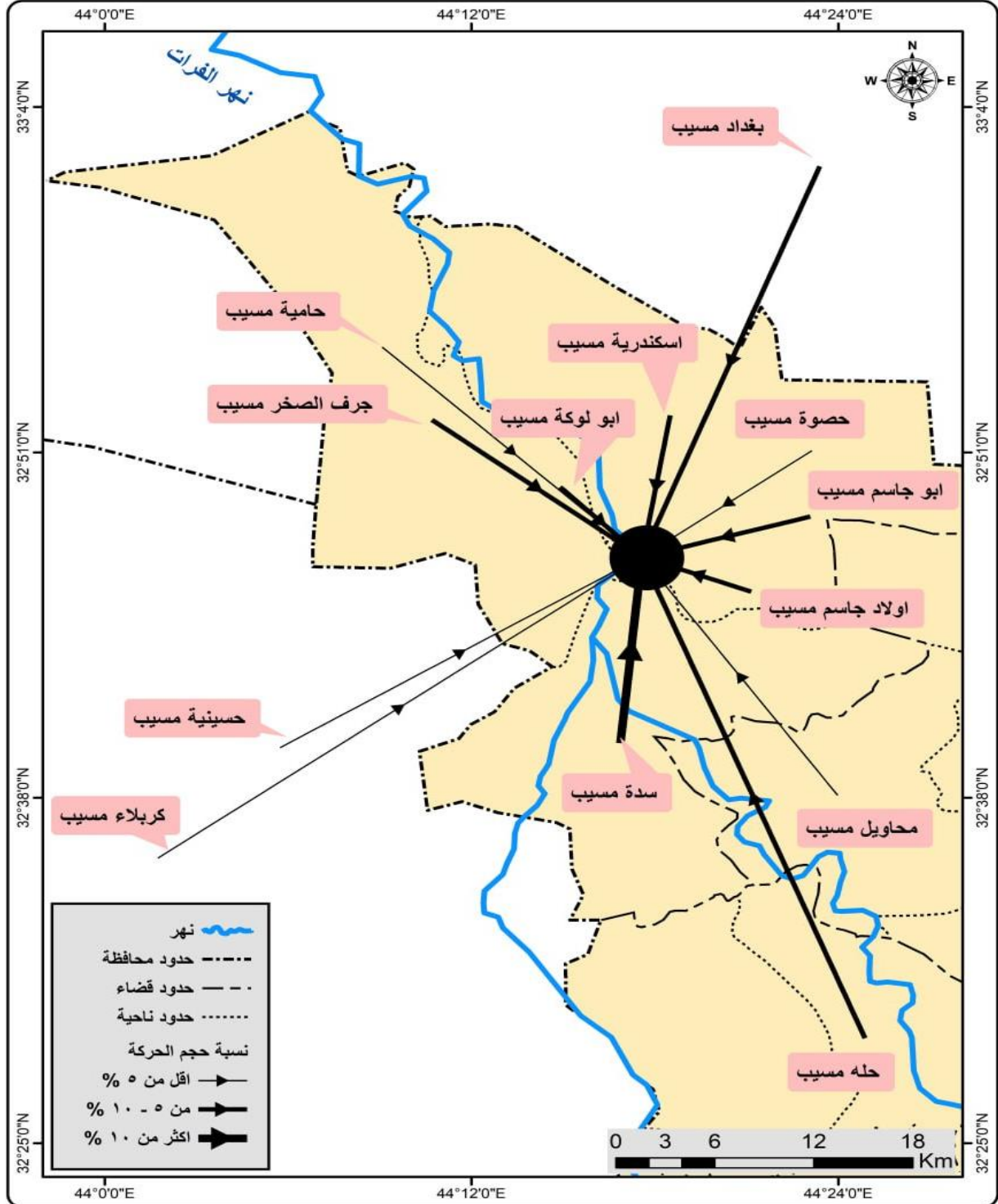


المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (59).

أما في رحلة الإياب فقد بلغت أكبر قوة للنفوذ بين مدينتي (سدة - مسيب) بعدد مركبات بلغ (33) مركبة وبنسبة بلغت (11,1%) أشخاص يبلغ (363 شخص/يوم)، ينظر خريطة (22)، أما المدن البعيدة عنها فكانت أعلى نسبة سجلتها رحلة الإياب (حلة - مسيب) بواقع (20) مركبة وبنسبة بلغت (6,7%) وبعدد اشخاص بلغ (220 شخص/يوم) ويستمر نفوذ المدينة بالتناقص والضعف مع زيادة المسافة ليبلغ بين بغداد والمسيب الواقعة على بعد (65 كم) بمقدار (15) مركبة وبنسبة بلغت (5%) وبعدد اشخاص بلغ (60 شخص/يوم)، وبين كربلاء والمسيب الواقعة على بعد (40 كم) بعدد مركبات بلغ (15) مركبة أيضاً وبنسبة بلغت (5%) وبعدد اشخاص (60 شخص/يوم)، ينظر خريطة (22)، أما الإقليم القريب لمدينة المسيب فقد تراوحت مسافته بين (2-8 كم)، في حين نجد عدد الأشخاص القادمين لمدينة المسيب من إقليمها القريب أكثر من السكان المغادرين بسبب كونها المركز الإداري الذي تتوفر فيه معظم الخدمات الإدارية والصحية والتعليمية والتجارية لكونها مركز تجاري في إقليمها، لذلك تتجه إليه الرحلات اليومية، فقد بلغت أكبر قوة للنفوذ بين مدينتي المسيب والسدة بعدد أشخاص قادمين (363 شخص/يوم) وهي أكثر من رحلة القدوم البالغة (275 شخص/يوم)، تليها منطقة

هور حسين وأبو الجاسم ومنطقة اولاد مسلم بعدد أشخاص يبلغ (242، 341، 352) على التوالي،
خريطة (22).

خريطة (22)
نفوذ حركة النقل (الاياب) لمدينة المسيب لعام (2022)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (60).

5- مجال التأثير الحضري للوظيفة الترفيهية والترويحية

تعد الوظائف الترفيهية من الوظائف الأساسية في كل مركز حضري، ولا تقتصر خدماته على سكان المدينة، بل تشمل سكان إقليمها أيضاً، أو حتى المناطق البعيدة عنها التي يقصدونها لقضاء وقت الفراغ أو لغرض الترفيه والترويح، وفي منطقة الدراسة تعاني الوظيفة الترفيهية من تدني في مستوى الخدمات التي تقدم في هذا المجال، باستثناء مدينة الحلة التي تشهد ارتفاعاً في مستويات الخدمات الترفيهية المقدمة إلى سكان المدينة وإقليمها، وبلغت مساحة الاستعمال الترفيهي في مدينة الحلة نحو (1100،85 هكتار) وبنسبة (26،4%)، وشهدت المدينة في الآونة الأخيرة إنشاء العديد من المولات التجارية والترفيهية التي تجتذب إليها أعداد من السكان ليس من داخل المدينة فحسب بل من خارج المدينة والمراكز الحضرية القريبة منها، فضلاً عن وجود المرافق الدينية فيها والبالغ عددها (35) مرقد ديني ومن أهم المرافق الدينية التي يقصدها الزوار من داخل العراق وخارجه هو (مرقد العلوية شريفة بنت الإمام الحسن عليهما السلام) ومرقد الإمام (بكر بن الإمام علي عليهما السلام). زيادة على ذلك مرور شط الحلة فيها واعطاء للمدينة واجهة مائية جميلة تمتد لمسافة تبلغ (8400م)، يمكن ان تستثمر كأماكن ترويحية، وفي ضوء ذلك تم إنشاء كورنيش شط الحلة عليه والحدائق العامة وبلغت مساحة كورنيش الحلة الجانب الغربي نحو(26،5) هكتار، صورة (4)، في حين بلغت مساحة كورنيش الحلة للجانب الشرقي نحو(20) هكتار، وتتمثل بحدائق الحرية التي تمتد من جسر باب الحسين حتى الجسر الحديدي، توزعت على احياء (الجمعية، الصحة، نادر، الطيارة، الكرامة)، ولا تقتصر خدماتها على سكان المدينة فقط، بل تقدم خدماتها إلى سكان إقليمها القريب والبعيد، وتمتاز مدينة الحلة بوجود قاعات الاعراس والمناسبات وبعدها بلغ (20) قاعة، توزعت على احياء(الصحة، بابل، الجزائر، نادر، الطيارة، الكرامة) وتقدم خدماتها لسكان المدينة وإقليمها. ولمدن اللعاب وبالرغم من قلتها الا انها إحدى اماكن الترفيه التي ساهمت في زيادة نفوذ الوظيفة الترفيهية في إقليم مدينة الحلة القريب والبعيد منها، إذ بلغ عددها نحو(4) مدن العاب، توزعت على احياء (المهندسين، القاضية، الطيارة، الشاوي)، وتقصدها الأسر ايام العطل والمناسبات من داخل المدينة وخارجها، كما تمتلك المدينة خدمات المطاعم السياحية والبالغ عددها نحو(16)مطعم سياحي، فضلاً عن خدمات المراكز والمنتديات الثقافية والمهنية والرياضية في المدينة مثل نقابات (المعلمين والمهندسين والحقوقيين وغيرها) كما توجد في مدينة الحلة مكتبتين تقدم خدماتها لعموم سكان محافظة بابل وتتمثل بمكتبة الحلة المركزية في حي القاضية ومكتبة العتبة الحسينية المقدسة التابعة للعتبة الحسينية المقدسة، كما تمتلك المدينة ملاعب كبيرة لكرة القدم، يستخدمها الرياضيين من داخل المدينة وإقليمها القريب والبعيد، وبلغ عددها نحو (3) ملاعب لكرة القدم، تمثلت بملاعب البكرلي في حي البكرلي ويتسع لـ (5000) متفرج، وملعب الحلة في حي الاسكان ويتسع لـ (1000) متفرج، وملعب نادي بابل الرياضي في حي بابل ويتسع (1000) متفرج فقط، كما ان وجود مدينة بابل الاثرية ومنتجع بابل السياحي يمكن ان يساهم في زيادة فاعلية الوظيفة الترفيهية والسياحية في المدينة وزيادة نفوذ مجالها الإقليمي، أما في مدينة المسيب فبلغت مساحة الاستعمال الترفيهي نحو (29،15 هكتار) وبنسبة بلغت نحو (3،7%)، وهي مؤشر على ضعف الوظيفة الترفيهية في المدينة، بالرغم من وجود بعض مقومات الترفيه فيها مثل الواجهة المائية لنهر الفرات الذي يخترق المدينة وقرب مرقد (اولاد مسلم ابن عقيل) (عليهم السلام) منها وسدة الهندية على نهر الفرات، إذ يمكن استخدامها كمراكز ترفيهية تساعد على فاعلية الوظيفة الترفيهية في المدينة، وفي مدينة الهاشمية بلغت مساحة الاستعمال الترفيهي نحو (18،57 هكتار) وبنسبة بلغت (3،1%) وتتمثل بجوانب شط الحلة الذي يمر بالمدينة ومقام الخضر عليه السلام، فضلاً عن الجوامع المنتشرة في احياء

المدينة، وان مجال نفوذه ضعيف جداً فيكاد لا يتعدى إقليمها القريب منها فقط، كما بلغت مساحة هذا الاستعمال في مدينة المحاويل نحو (9,6 هكتار) فقط وبنسبة بلغت (1,6%)، وهو مؤشر على ضعف الوظيفة الترفيهية في المدينة ايضاً، وضعف نفوذها الإقليمي، وبهذا نجد ان مدينة الحلة من اكثر مدن منطقة الدراسة نفوذاً في خدماتها الترفيهية بفضل ما تحويه من مراكز ومؤسسات ترفيهية متنوعة تجتذب اليها اكبر عدد من المستخدمين لتلك الوظيفة ويمكن للتنمية الحضرية ان تزيد من نفوذ تلك الوظيفة بالنسبة لمدينة الحلة من خلال تطوير وتنمية القائم منها، وانشاء مراكز ومواقع ترفيهية جديدة قادرة على جذب المستخدمين للوظيفة الترفيهية من مختلف اماكن محافظة بابل، اما بالنسبة للمراكز الحضرية الاخرى في منطقة الدراسة (المحاويل، الهاشمية، المسيب) والتي تتميز بضعف قوة نفوذ الوظيفة الترفيهية في إقليمها، فلا بد من توجيه جزء من الخطط والمشاريع التنموية الحضرية نحو تطوير الوظيفة الترفيهية واستثمار الامكانيات المتاحة لتنمية القطاع السياحي والترفيهي في تلك المدن ليساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي لسكان منطقة الدراسة.

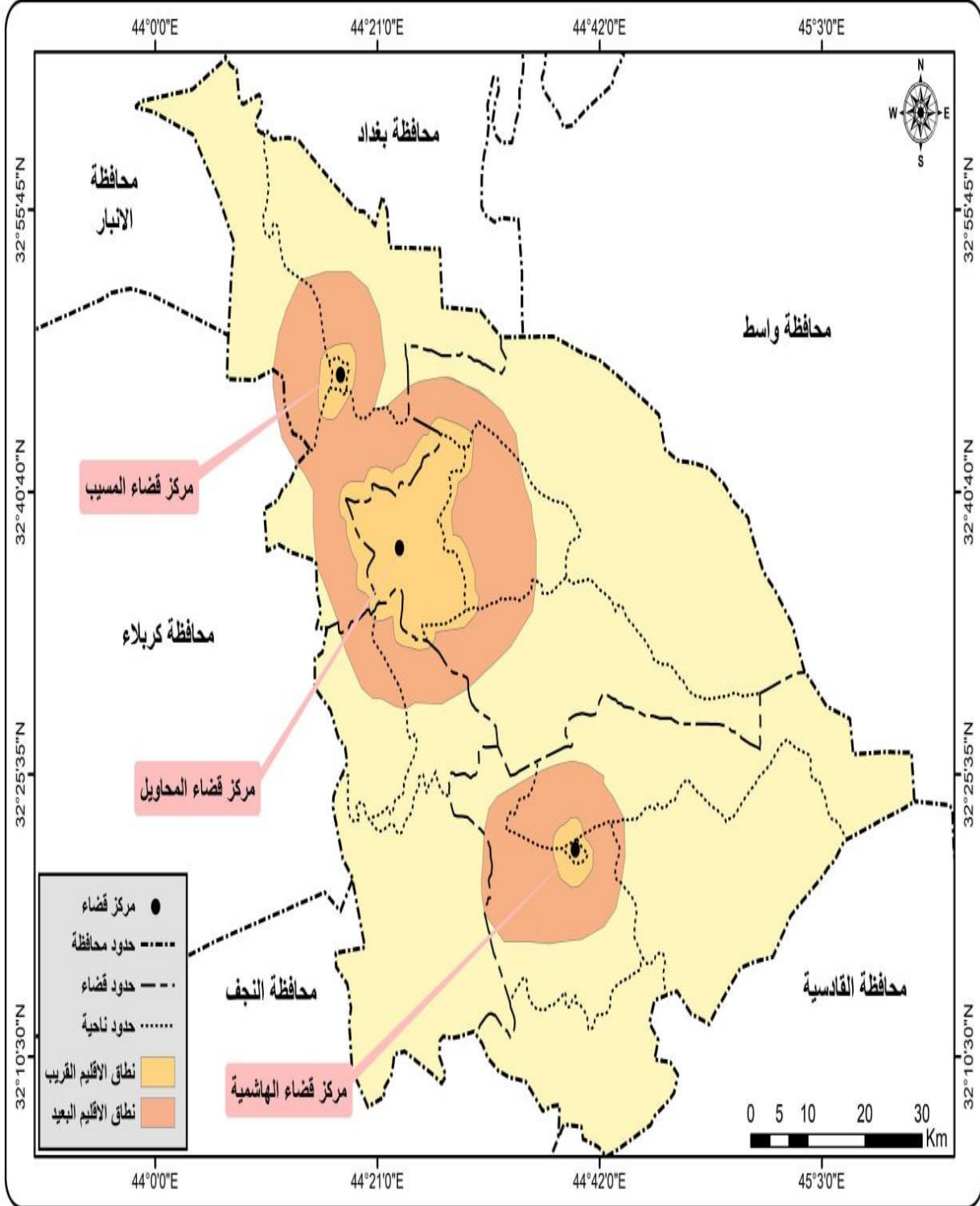
6- مجال نفوذ التأثير الحضري للوظيفة الصحية

ويتمثل بالخدمات الصحية ذات المستوى العالي التي تقدمها المستشفيات المتخصصة المتواجدة في مدن منطقة الدراسة مثل مستشفى المسيب العام، مستشفى ابن سيف الجنابي، ومراكز صحية بعدد (3) ، وفي مدينة المحاويل تتمثل مستشفى المحاويل العام ومراكز صحية بعدد (2) ، وفي مدينة الهاشمية تتمثل بمستشفى الهاشمية العام ومراكز صحية بعدد (2) ومدينة مرجان الطبية ، المستشفى الجمهوري، مستشفى النور للأطفال، مستشفى الولادة ومراكز صحية عدد(11) مركز صحي في مدينة الحلة، والتي تمتلك خدمات متخصصة كالأشعة والسونار والايكو والمفراس والعلاج الطبيعي ووحدة الأسنان، فضلاً عن العيادات الاستشارية والخارجية والطوارئ ووجود الأطباء المتخصصين وغيرها من الخدمات التي تنفرد بها هذه المستشفيات دون الأخرى في باقي المراكز الحضرية التابعة لها، فكلما ارتفع مستوى الخدمات الصحية وتخصصت أكثر أصبح نفوذها أكبر، حيث يظهر إن سكان المراكز الحضرية الواقعة في إقليم المدن المدروسة والمراكز الحضرية الواقعة في المحافظات المجاورة يراجعون مستشفيات مدن منطقة الدراسة على الرغم من وجود المستشفيات هناك، مما جعل منها قوة جذب للمدن، وبذلك فان نفوذ الخدمات الصحية لمدن منطقة الدراسة لا يقتصر على الإقليم المباشر لها بل يمتد ليشمل الإقليم البعيد وغير المباشر، ينظر خريطة (23)، ففي مدينة المحاويل تمتد خدماتها حتى مدينة الصويرة الخاضعة إدارياً لمحافظة واسط، وناحية الإمام، وناحية جبله (كوثي) وقرى مركز قضاء المحاويل، لتبلغ مسافة التأثير بين(10-28 كم)، ينظر خريطة(21) وفي مدينة الهاشمية يشمل نواحي (القاسم، المدحتية، الطليعة، الشمولي) بمسافة تتراوح بين(6-38 كم) للإقليم غير المباشر، أما إقليمها المباشر فيتمثل بالقرى والمناطق القريبة منها مثل (البوشناوة، سوق دوهان، الإبراهيمية، العوادل، الخميسية، الزبار، خيكان، الجربوعية، الجازرية، الحصين، المزيدية، بيرمانه، العمادية، جناحة) كما ويبلغ أوسع نطاق التأثير لمدينة المسيب مسافة تبلغ(15-39 كم) فهو يمتد إلى مدن(جبله، الحسينية، سدة الهندية، اللطيفية، جرف النصر، الحامية، الإسكندرية) فضلاً عن استقطابه لعدد كبير من مرضى مركز القضاء والقرى القريبة له مثل (قرية تونس (راس الشارع) ،قرية اولاد مسلم، قرية أبو لوكة، هور حسين وقرى ناحية السدة) ينظر خريطة (23)، اما مدينة الحلة فهي اكثر مدن منطقة الدراسة نفوذاً للخدمات الصحية، إذ يصل نفوذها إلى مدن ومناطق بعيدة في محافظات مجاورة لها وغير مجاورة مثل (النجف الاشرف، كربلاء المقدسة، الديوانية، الكوت) وذلك لاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات الحكومية السالفة الذكر والمستشفيات الاهلية وهي (مستشفى

طبية، مستشفى السلام، مستشفى الشفاء)، فضلا عن خدمات العيادات الخاصة ومراكز الرعاية الصحية المتوزعة في المدينة، ويتراوح نطاق تأثيرها بين (10-80) كم .

خريطة (23)

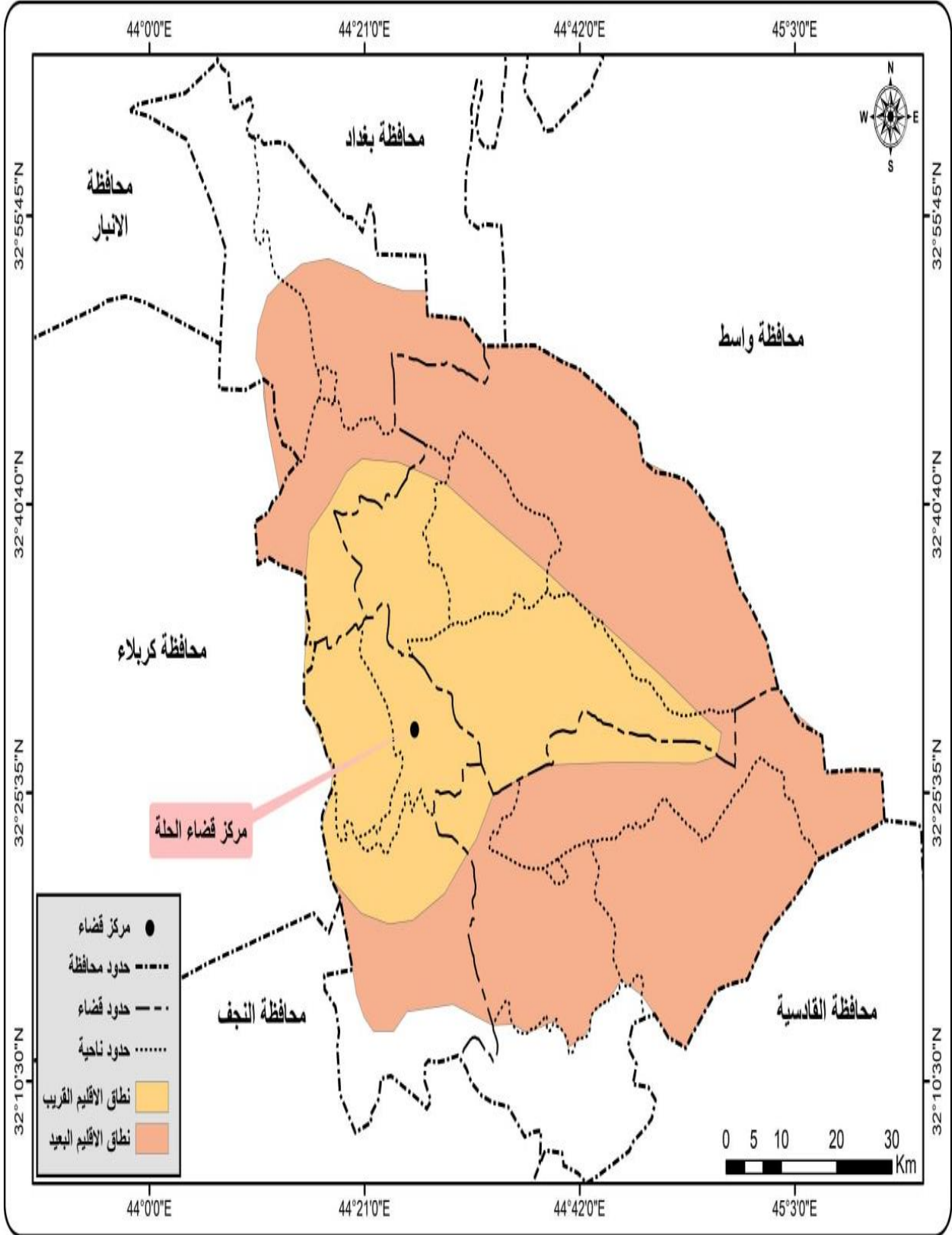
مناطق نفوذ الخدمات الصحية لمدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) في محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية بتاريخ (2022/12/11-11/5).

خريطة (24)

مناطق نفوذ الخدمات الصحية لمدينة الحلة في محافظة بابل لعام (2022)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية بتاريخ (2022/12/11-11/5).

المبحث الثاني

احجام المدن ودورها في تحديد توجهات التنمية الحضرية

اولاً: اهمية دراسة حجم المدينة

تتفاوت المدن في احجامها على رقعة الإقليم الذي تقع فيه، لتتخذ تركيباً هيراركيّاً (مرتبيّاً) من مدن قزمية إلى مدن صغيرة إلى مدن متوسطة ثم كبيرة فمدن عملاقة (1). ويرتبط مفهوم حجم المدينة في كثير من الحالات بثلاثة عناصر رئيسة تحدد مدلولات ذلك الحجم، وهي: الحجم السكاني او عدد سكان المدينة، والحجم المكاني او الحيز الجغرافي ومساحة المدينة، والحجم الوظيفي ومدى تعدد الوظائف التي تمارسها المدينة ومجال نفوذ تلك الوظائف. فهذه العناصر الثلاثة تبدو مترابطة في أكثر الأحيان للدلالة على حجم المدينة. بيد أن هذه الدراسة ينصب اهتمامها على العنصر الاول، وهو عدد سكان المدينة (الحجم السكاني) الذي يمكن أن يتخذ كمؤشر لأهمية المدينة ودورها الإقليمي، وبخاصة أن التطور التقني للهندسة المعمارية والإنشائية قد قلل من أهمية الحيز الجغرافي للمدينة (حجمها الأفقي) الذي تشغله مبانيها ومرافقها، وتطور ذلك الحجم للدلالة على أهمية المدينة، ذلك لأن المدن بدأت تأخذ في نموها وامتدادها المكاني بعداً جديداً، بحيث لم يعد الاتساع المساحي يتناسب طردياً مع تزايد أعداد سكان المدينة، كما أنه لم يعد الدالة الرئيسية على نمو المدينة وامتدادها، بعد التوجه إلى النمو العمراني الطابقي (الرأسي)، فظهرت المباني متعددة الطوابق والأبنية العالية ومدت الجسور ووسائل النقل المعلق، إضافة إلى التوجه إلى استغلال المجال تحت الأرضي، لاسيما شق الأنفاق كوسيلة للنقل السريع. لكل ذلك أصبح الاهتمام أكثر بدراسة الأحجام السكانية للمدن، وترجع اهمية الحجم السكاني للمدينة في اتخاذه كمقياس لتقدير اهمية المستوطنة البشرية، وذلك لكون ان الحجم يرتبط بالوظائف، وكلما زاد الحجم تعددت الوظائف وازدادت بالتالي درجة مركزية المدينة(2)، بمعنى أن الحجم السكاني للمدينة يكون في كثير من الأحيان معبراً عن حجمها الوظيفي ومدى تنوع الوظائف وازدهارها ضمن الإقليم الذي تقع فيه، ودورها في الاقتصاد الوطني، وعليه سنتناول فيما يلي بعض عمليات قياس احجام مدن منطقة الدراسة وبيان دورها الوظيفي وتأثيرها في تحديد اتجاهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.

1- مؤشر الهيمنة الحضرية (دليل الهيمنة)

يطلق على مؤشر الهيمنة الحضرية تسمية (السيطرة الحضرية) او مؤشر المدن الاربعة او المؤشر الرباعي، وهو مؤشر بسيط يستخدم لمعرفة مدى هيمنة وسيطرة مدينة من المدن على المدن الثلاث التي تليها (3)، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات البسيطة الذي يستخدم لمعرفة تضخم المدينة الاولى من حيث عدد سكانها وعدد الوظائف والخدمات والمرافق المختلفة بالنسبة لسكان المدن التي تليها مجتمعة، وتأتي فكرة استخدام هذا المؤشر من انه إذ كان توزيع المدن يتطابق تماماً مع قانون المرتبة والحجم فإن نصيب المدينة الكبرى إلى المدن الثلاث التي تليها ينبغي ان يكون أقل من (1)

(1) محمد صالح ربيع ، جغرافية المدن، مطبعة الاداب، بغداد، 2016، ص185

(2) نزهة يقظان صالح الجابري، مصدر سابق ، ص161.

(3) دينا الدجاني ، اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية، اطروحة دكتوراه، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق، (غير منشورة)، 2008، ص6.

صحيح (1). فإذا بلغ الناتج (1) صحيح فذلك يدل على أن سكان المدينة الأولى يعادل مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم مجتمعة وهو دليل على سيطرة وهيمنة المدينة الأولى على النظام الحضري في المنطقة بشكل عام، وتزداد الهيمنة تدريجياً كلما زادت قيمة الدليل عن (1) صحيح (2). وهو مهم جداً في الدراسات التنموية الحضرية، إذ يبين درجات ثقل المدينة وتباين مستوى الخدمات في المراكز الحضرية، والتي على أساسها تكون المدينة جاذبة للسكان والانشطة الاقتصادية المتنوعة. فإن عملية المقياس المكاني للأنظمة الحضرية أمر بالغ الأهمية في تحليل بنية النظام الحضري، سواء كان ذلك على نطاق محلي أو إقليمي أو عالمي، إذ يكشف أماكن المراكز الحضرية الضعيفة أو التي تعاني من ضعف العمليات التنموية الحضرية. وعند تطبيق معادلة الهيمنة الحضرية على مدن محافظة بابل للمدة من عام (1977-2020) نجد أن مؤشر الهيمنة لشبكة النظام الحضري قد تراوحت بين (1,7 - 2,4%)، إذ بلغت في عام (1977) نحو (2,4%)، لتتخفص في عام (1987) إلى (1,7%) وكذلك الحال للأعوام (1997، 2007)، لتعاود الارتفاع الطفيف في عام (2020) إلى (1,9%)، ينظر جدول (61)، وكما يلاحظ من جدول (61) هيمنة مدينة الحلة على المدن التي تليها من حيث الحجم السكاني مجتمعة (الاسكندرية، القاسم، المسيب)، ويعود ذلك لتركز الخدمات الإدارية والانشطة الاقتصادية في مدينة الحلة باعتبارها المركز الإداري في المحافظة، وهو مؤشر على هيمنة وسيطرة مركز المدينة الأولى بشكل عام على مدن الشبكة الحضرية في المحافظة من ناحية عدد السكان، ويعطي ذلك صورة عن اختلال النظام الحضري في شبكة النظام الحضري في المحافظة. ويعزى ذلك إلى تركيز أغلب الخدمات والانشطة الاقتصادية المتنوعة (الصناعية، التجارية، الاستثمارات.. وغيرها) في مركز مدينة الحلة بدرجة تفوق باقي المراكز الحضرية الأخرى في المحافظة، كما يلاحظ أن بعض مدن منطقة الدراسة لم تأتي في المرتبة الأولى من ناحية حجمها السكاني، ويتمثل ذلك في مدن (المحاويل، الهاشمية)، وينعكس ذلك سلباً على مدى جذبها للانشطة الاقتصادية المخططة (القطاع العام، القطاع الخاص)، إذ يعد الحجم السكاني في المركز الحضري في الغالب وسيلة لجذب الاستثمارات والانشطة الاقتصادية المتنوعة والتي من شأنها رفع مستوى الدخل لسكان المدينة، ويعد ذلك دليل على عدم توازن البرامج التنموية الحضرية بين الوحدات الإدارية، وتركزها بشكل ملفت للنظر في مركز المحافظة (مدينة الحلة).

2- قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون)

معامل جيني، أو مؤشر جيني، هو المقياس الأكثر استخداماً لعدم المساواة. تم تطويره من قبل الإحصائي الإيطالي (كورادو جيني) (1884-1965) وسمي باسمه، وهو يستخدم عادة كمقياس للتفاوت في الدخل، ولكن من الممكن استخدامه لقياس التفاوت في أي توزيع - مثل توزيع الثروة، أو حتى متوسط العمر المتوقع أو توزيع المدن حسب أحجام السكان وغيرها، وهو يقيس عدم المساواة على مقياس من (0 - 1) حيث تشير القيم الأعلى إلى ارتفاع عدم المساواة، يمكن أن يظهر هذا في بعض الأحيان كنسبة مئوية من (0 إلى 100%) ويسمى هذا بعد ذلك بـ 'مؤشر جيني' (3)، وتم اقتراح قانون

(1) رشود بن محمد الخريف، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1974-2004)، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 2007، ص33.

(2) دينا الدجاني، مصدر سابق، ص6.

(3) Joe Hasell, "Measuring inequality: What is the Gini coefficient?", 2023, Published online at OurWorldInData.org.

المدينة الرئيسية لأول مرة من قبل (مارك جيفرسون) في عام (1939)، وقد عرّف المدينة الرئيسية بأنها أكبر مدينة والتي تبلغ على الأقل ضعف حجم ثاني أكبر مدينة وأكثر من ضعف الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، ووفقاً لقانون جيفرسون فإن المدينة الأولى تمتلك هيمنة اقتصادية وأهمية ثقافية وسياسية ولديها جميع وظائف وخدمات أكبر مركز حضري فيما يتعلق بالتجارة والنقل والسوق والترفيه والسياحة وخلق فرص عمل وما إلى ذلك⁽¹⁾، وجاء ذلك بعد دراسته لأحجام أول ثلاث مدن في (15) دولة، وتوصل إلى وجود مدينة مهيمنة رئيسية داخل الدولة أو الإقليم، تتركز فيها السلطة وتستحوذ على نسبة كبيرة من الخدمات الإدارية والوظيفية والانشطة، وان المتوسط العام لسكان المدينة الثانية إذا نُسب إلى سكان المدينة الأولى على افتراض ان سكانها يمثلون (100%) يكون في الثانية (30%)، اما نسبة سكان المدينة الثالثة إلى الأولى يعادل (20%)⁽²⁾. ودائمًا ما يكون التسلسل الهرمي لحجم المدينة وتوزيعه في قلب الدراسات الحضرية، حيث أن لديهم قدرة خاصة على الكشف عن قواعد تطوير المدينة والتخطيطات المكانية للنظام الحضري⁽³⁾.

ونتيجة ذلك فإن أنظمة التسلسل الهرمي الحضري التي تتكون من مدن كبيرة ومتوسطة وصغيرة بمقاييس ووظائف مختلفة الحجم، تتشكل داخل البلدان والمناطق والعالم. نظرًا للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكبيرة والبعيدة المدى لحجم الأراضي الحضرية وبنيتها المكانية، بما في ذلك السكان والأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل تلك الأراضي الحضرية، فقد كان التسلسل الهرمي لحجم المدينة قضية أساسية داخل نظام التسلسل الهرمي الحضري في مجال العلوم الحضرية. ويمكن إرجاع الأبحاث ذات الصلة حول التسلسل الهرمي لحجم المدينة وتوزيعها إلى نظرية المكان المركزي الشهيرة، التي قدمها الباحث الألماني (كريستالر)، بعد ذلك، ظهرت تدريجيًا دراسات حول قانون المدينة الرئيسية، وقاعدة حجم الرتبة، بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من النماذج والأساليب، مثل نسبة الأولوية الحضرية وقانون زيف⁽⁴⁾، وقد وصف جيفرسون المدينة بأنها ترتبط بما يحيط بها من مناطق بعلاقات إقليمية ووظيفية متنوعة، وان تلك الوظائف لا تظهر من نفسها وبالوقت نفسه لا يمكن للمدينة ان تعيش في فراغ مع نفسها، بل يقيمها الإقليم الذي تعيش فيه او المحيط بها، لتؤدي وظائف واعمال لا بد ان تكون موجودة في مركزها⁽⁵⁾.

(1) Concept Of Primate City: <https://www.rahacollege>.

(2) احمد علي اسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص189.

(3) Chuanglin Fang, Bo Pang, Haimeng Liu, Global city size hierarchy: Spatial patterns, regional features and implications for China, Habitat International, Vol.66, 2017, pp. 149.

(4) I bid., pp. 149.

(5) نزهة يقطان صالح الجابري، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الادارية – دراسة في جغرافية العمران ، اطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، (غير منشورة) 2005، ص33.

جدول (61)

مؤشر الهيمنة الحضرية في محافظة بابل للمدة (1977-2020)

ت	السنوات	المركز الحضري			
		الاسكندرية	القاسم	المسيب	مجموع المدن الثلاث
1	1977	26083	24344 ^(*)	15597	66024
2	1987	48443	37857	35969	122269
3	1997	66090	44443	40669	151202
4	2007	90185	60814	55887	206886
5	2020	105966	85828	60382	252176

المصدر: الباحث اعتماداً على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد

العام للسكان (1977-1997) ، تقديرات اعوام (2007، 2020) ، بيانات غير منشورة.

(*) جاء ترتيب المدن الاربعه بشكل متوالي لجميع فترات الدراسة ماعدا عام (1977) كان الترتيب

(الاسكندرية، المسيب، القاسم) .

(**) معادلة دليل الهيمنة الحضرية :-

دليل الهيمنة الحضرية =

حجم المدينة الاولى

حجم المدينة الثانية + حجم المدينة الثالثة+ حجم المدينة الرابعة

إذا كانت قيمة الدليل اكثر من واحد صحيح ،دل ذلك على ان عدد سكان المدينة الاولى يفوق عدد سكان المدن الثلاث التي تليها، مجتمعة، وهو دليل على كبر حجم المدينة الاولى وسيطرتها وهيمنتها على المدن الاخرى داخل شبكة النظام الحضري(1) .

3- قاعدة المرتبة الحجم(جورج زيف)

في سياق الثورة الكمية الجغرافية في منتصف القرن العشرين تقريباً، ظهر نموذج (جورج ك. زيف) والذي تم تصميمه لقياس أحجام المدن حسب عدد سكانها فيما يعرف بقاعدة حجم الرتبة. ومن المهم تطبيق تلك القاعدة العلمية لقياس أحجام المدن على مستوى الدولة وكذلك مستوى المناطق الإدارية داخل الدولة. وان الهدف من عرض هذا الموضوع هو الكشف عن شكل النظام الحضري في منطقة الدراسة او التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في المحافظة(2). ويقصد بالتسلسل الهرمي هو ترتيب طبيعي يعتمد في البداية على الحجم ولكن يمكن قياس الحجم بعدة طرق مختلفة، في المدن، يعتمد الحجم عادةً على عدد الأفراد او الأسر او العمال - على عدد السكان - ولكنه قد يعتمد أيضاً على المنطقة التي يحدث فيها هذا الموقع او يتم استخدام الطاقة، او مجال التأثير على الأفراد في التسلسل الهرمي المسيطر في المنطقة او الإقليم(3). ونحن نستخدم مصطلح النظام الحضري للإشارة إلى أن المراكز الحضرية

(1) رشود بن محمد الخريف، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية ، الجمعية الجغرافية الكويتية، 2004، ص35.

(2) Mustafa Abbakar, Urban Characteristics of Qassim Region, An Applied Study with Rank-Size Rule According To 2010 Census, urnal of Urban Research, Vol.47, No.2, 2022, pp.69.

(3) Michael Batty, Hierarchy in Cities and City Systems, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, The Netherlands, 2005, pp.2.

الفردية مرتبطة ببعضها البعض، و تلعب المراكز الحضرية دوراً مهماً في التحول الاجتماعي والاقتصادي والتحول الجغرافي للسكان. مع زيادة عدد السكان على مستوى العالم، أصبحت البلديات والمدن نقاط جذب للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتركز السكان فيها. ولأجل معرفة المدينة الاولى والمسيطرة على الشبكة الحضرية في محافظة بابل عموماً طبقت قاعدة زيف على المراكز الحضرية وذلك حسب حجم سكانها الحضري لعام (2020)، بهدف الكشف عن مراتب مدن منطقة الدراسة وبيان ثقلها السكاني والاقتصادي في النظام الحضري في المحافظة.

جدول (62)

تطبيق قاعدة المرتبة/الحجم (زيف) للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام (2020)

ت	المراكز الحضرية	المرتبة (1)	الحجم الحقيقي للسكان (2)	الحجم المثالي (النظري) للسكان (3)	الفجوة (2-3) (4)
1	الحلة	1	479958	479958	0
2	الاسكندرية	2	105966	239979	74158
3	القاسم	3	85828	159986	57372
4	المدحتية	4	62618	119990	35610
5	المسيب	5	60382	95992	40740
6	المشروع	6	40734	79993	24308
7	الهاشمية	7	39253	68565	27831
8	السدة	8	35687	59995	20524
9	المحاويل	9	32805	53329	21002
10	ابي غرق	10	26994	47996	19575
11	الكفل	11	24058	43633	20874
12	الشوملي	12	19123	39997	20874
13	الامام	13	13651	36920	23269
14	الطليعة	14	9085	34283	25198
15	النيل	15	7337	31997	24660
16	جرف النصر	16	6376	29997	23621
17	المجموع		1049855	1622608	572753

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان محافظة بابل لعام 2020، بيانات غير منشورة ، 2020.

ويتضح لنا من معطيات جدول (62) ان مدن منطقة الدراسة (الحلة ، المسيب، الهاشمية، المحاويل) تالياً ، قد شغلت مراتب (الاولى، الخامسة، السابعة ، التاسعة) لعام (2020)، وان مدينة الحلة قد استحوذت على المرتبة الاولى بحجم سكاني بلغ (479958) نسمة، وشغلت مدينة المسيب المرتبة الخامسة بحجم سكاني بلغ (60382) نسمة، وبحسب قاعدة زيف يجب ان يكون الحجم المثالي (النظري) للسكان نحو (95992) نسمة ، وذلك يدل على ابتعاد الواقع السكاني في تلك المدينة عن الحجم المثالي(النظري) للسكان، بفجوة مقدارها(40740)نسمة، وشغلت مدينة (الهاشمية) المرتبة (السابعة) بحجم سكاني بلغ (392529) نسمة، وحسب قاعدة زيف فان حجمها المثالي(النظري) يجب ان يكون (79993) نسمة، وبالتالي فإنها تبعد كثيراً عن الحجم المثالي للسكان، بفجوة مقدارها (27831)نسمة، كما جاءت رتبة مدينة المحاويل (التاسعة) بحجم سكاني بلغ (32805) نسمة، وهي

ايضاً تبتعد كثيراً عن الحجم المثالي للسكان والذي يجب ان يكون(53329)نسمة، وبفجوة مقدارها(21002) نسمة، ينظر جدول (62)، ويبين جدول (62) مؤشراً على وجود خلل في النظام الحضري وانه لا يتبع نظام او قاعدة معينة في الحجم السكاني في المراكز الحضرية، و ان مدينة الحلة قد شغلت المرتبة الاولى من حيث حجمها السكاني وذلك لكونها المركز الاداري لمحافظة بابل وهي مدينة جاذبة للسكان بسبب تركيز الخدمات الادارية الاجتماعية فيها فضلاً عن توفر فرص العمل فيها، اما احجام المراكز الحضرية الاخرى (الحقيقية) فهي تقل عن القاعدة بدءاً من المرتبة الثانية (مدينة الاسكندرية) إلى المرتبة الاخيرة (مدينة جرف النصر)، وهو مؤشر على عدم التوازن والاختلال في التوزيع الحجمي للنظام الحضري في المحافظة، وعدم وجود تسلسل هرمي منظم للتوزيع الحجمي في شبكة النظام الحضري في المحافظة، ويرجع ذلك إلى سوء تخطيط العمليات التنموية الحضرية او انعدامها في اغلب المراكز الحضرية، وان اغلب المراكز الحضرية تعاني من ارتفاع مستوى الحرمان من الخدمات الأساسية وتردي في وضعها الاقتصادي والخدمي مما يجعلها مناطق غير مناسبة للسكن وممارسة الحياة فيها، ويتطلب ذلك ضرورة اعادة تنظيم هيكل شبكة النظام الحضري من خلال تنمية المراكز الحضرية المتوسطة والصغيرة وجعلها مناطق جاذبة للسكان من خلال رسم سياسات تنموية حضرية فعلية، وتوفير الانشطة الاقتصادية وخدمات البنى التحتية والارتكازية بما يلئم احتياجات سكانها.

4- مؤشر التوازن الحضري

تعد مؤشرات التوازن الحضري احد المؤشرات المهمة التي تشير إلى نظام التحضر في البلد او الإقليم او المطقة المدروسة، كما انها تقودنا إلى تقييم عملية التحضر في تلك المناطق، كما يعبر عن حجم الاختلال التوازني في شبكة المنظومة الحضرية. وبناء على ما سبق يمكن تقدير مؤشر التوازن الحضري حسب بيانات حجم الرتبة المتعلقة بمحافظة بابل والتي تم حسابها سابقا. توضح الصيغة التالية كيف يمكن حساب هذا المؤشر(1):

$$\text{مؤشر التوازن الحضري} = \frac{\text{الفروقات الموجبة والسالبة بين الحجم الحقيقي والمتوقعة}}{\text{مجموع سكان الحضر}}$$

الفروقات هي الفجوات بين القيم الحقيقية والمقدرة لسكان المدن التي تمت دراستها بواسطة قاعدة حجم الترتيب، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أقل من المطلق (صفر) فإنه يدل على أن هذه المدن تخضع لتوزيع مشترك من حيث عدد السكان، أما إذا كانت النتيجة أكبر من المطلق (الصفر)، فإنه يدل على تشتت في توزيع هذه المدن، وتشير معطيات جدول (55) إلى ان قيمة مؤشر التوازن الحضري في عموم محافظة بابل لعام (2020) قد بلغ (54,0%)، اي انه يزيد عن العدد المطلق (الصفر)، ويشير ذلك إلى ان سكان المراكز الحضرية في المحافظة يتوزعون بشكل احمال سكانية زائدة عن القدرة الطبيعية الحجمية للمدن في النظام الحضري، وبالتالي فان ذلك يشير إلى عدم توازن النظام الحضري في المحافظة، وان تركيز السكان الحضر في مركز حضري واحد مسيطر ومهيمن على المدن الاخرى (مدينة الحلة) قد ادى إلى احداث خلل في توازن شبكة النظام الحضري من حيث الاحجام السكانية للمراكز الحضرية المكونة لهذا النظام، وان تركيز سكان الحضر في المدن الكبرى هو نتيجة تمتع تلك المدن بمقومات الجذب المركزي للسكان اكثر مما موجودة في المدن الصغيرة او المتوسطة الاخرى

(1) عبد الناصر صبري شاهر، هيفاء عبد الوهاب سالم، تقييم بعض مؤشرات التحضر في مدينة القائم بمحافظة الانبار، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، مجلد 26، العدد 2، 2021، ص58.

التي تقع في نفس شبكة النظام الحضري، حيث توفر فرص العمل والخدمات الادارية والمجتمعية بمستويات تفوق نظيراتها من المدن الاخرى، وان مؤشر التوازن الحضري في محافظة بابل والبالغ (0,54%) يشير إلى وجود مدينة رئيسة واحدة في المنطقة تستحوذ على اكبر عدد من السكان مقارنةً بالمدن الاخرى داخل شبكة النظام الحضري. وان غياب عمليات التنمية الحضرية في تلك المراكز الحضرية باختلاف احجامها ورتبها السكانية وضعف توفر فرص العمل فيها واقتصارها بنسبة كبيرة على مدينة واحدة وهي مدينة الحلة (المركز الاداري لمحافظة بابل) قد اعطى الذريعة القوية لهجرة السكان نحو تلك المدينة بنسب تفوق غيرها من المدن الاخرى داخل شبكة النظام الحضري في المحافظة، مما يتطلب اتباع طرق استراتيجية وتنموية لإعادة توازن احجام المدن واصلاح الخلل في النظام الحضري في المحافظة .

جدول (63)

مؤشر التوازن الحضري للمراكز الحضرية في محافظة بابل لعام (2020)

السنة	مجموع الفروقات	مجموع سكان الحضر	مؤشر التوازن الحضري %
2020	572753	1049855	0,54

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول (61).

5- معامل جيني (قرينة جيني)

يعد معامل جيني (Gini coefficient)(Gini index) من المقاييس الرياضية السائدة التي تستخدم لقياس طبيعة توزيع السكان الحضر على المستقرات الحضرية في المنطقة (1)، وتتراوح قيمته بين (الصفر) ويعني قوية في توزيع السكان، و(الواحد صحيح) يعني شدة التفاوت في توزيع السكان، ويمكن استخراج تلك القيمة من خلال المعادلة الرياضية الاتية (2):

$$G = \sum (y_i + y_i - 1) N_i / 10000$$

حيث أن:

G: معامل جيني

Y_i: النسبة المئوية الصاعدة (التراكمية) لعدد المستقرات في الفئة الحجمية:

N_i: النسبة المئوية لسكان المستقرات

وعند تطبيق معامل جيني على المراكز الحضرية في محافظة بابل عموماً لمعرفة طبيعة توزيع احجام المدن حسب حجمها السكاني ومعرفة اثار غياب العدالة في عملية التنمية الحضرية على توازن تركيز السكان بين المراكز الحضرية، نجد انه بلغ (0,80) اي ان قيمته اكبر من الصفر وقريبة إلى (1) صحيح، وهو مؤشر على اختلال بنية النظام الحضري وهرميته، وابتعاد تلك المراكز الحضرية عن التوزيع المثالي في محافظة بابل، كما انه مؤشر على غياب اثار عمليات التنمية الحضرية في مدن منطقة الدراسة نتيجة غياب الخطط التنموية الحضرية الحقيقية الساعية لإعادة التوازن في النظام الحضري وخلق اكثر من مراكز حضري جاذب للسكان وللأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

(1) كايد عثمان ابو صبحه، رانية جعفر قطيشات، تحليل انماط التوزيع المكاني للمدن الاردنية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 41، عدد2، 2014، ص537.

(2) رفة يعرب يوسف، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، غير منشورة، 2014، ص40.

جدول (64)

تطبيق معامل جيني على سكان المراكز الحضرية في محافظة بابل لعام (2020)

ت	الفئات الحجمية	مجموع السكان	النسبة Ni	عدد المراکز	%	النسبة التراكمية	yi+yi -1	(yi+yi -1)Ni
1	15 فاكثر	479958	35.7	1	6.3	6.3	6.3	128.52
2	50001-150001	314794	30	4	25	31.3	36.50	109.5
3	20001-5000	199531	19	6	37.5	68.8	99.00	1881.0
4	10001-2000	32774	3.1	2	12.5	81.3	149.0	461.9
5	5001-1000	22798	2.2	3	18.8	100	180.3	396.6
6	أقل من 500	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		1049855	100	16	100			2950.52

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على :

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات محافظة بابل لعام 2020، بيانات غير منشورة، 2020.

خلاصة الفصل الرابع

تبين من دراسة البنية الوظيفية الحضرية لمنطقة الدراسة وتحليل الوظائف الحضرية ومجال نفوذها الإقليمي أن المدن التي تتمتع بمجال نفوذ قوي في إقليمها القريب والبعيد هي المدن التي تتمتع بقاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة تنافس بها المراكز الحضرية الأخرى الواقعة ضمن إقليمها القريب أو البعيد، كما أن لرأس المال البشري والحجم السكاني للمدينة الدور الكبير في زيادة مساحة نفوذها المجالي، وذلك من خلال تنوع الأنشطة الاقتصادية فيها، ويمكن أن يكون مجال نفوذ بعض المدن لا يتعدى إقليمها القريب والذي يتمثل بالقرى الزراعية المحيطة بها، والبعض الآخر يتجاوز إقليمها القريب ليصل إلى خدمة إقليمها البعيد، ومن خلال تحليل نفوذ الوظائف الحضرية ذات البعد الإقليمي في منطقة الدراسة، يلاحظ أن منطقة الدراسة تتسم بالتشابه في مجال نفوذ الوظائف الحضرية في إقليمها وأنه يقوى بين مدن منطقة الدراسة والقرى والمستوطنات الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة الواقعة ضمن إقليمها القريب، باستثناء مدينة الحلة التي تتمتع بمجال نفوذ إقليمي واسع نسبياً، وذلك لكونها تمثل المركز الإداري لمحافظة بابل وتركز الدوائر والخدمات المجتمعية والاقتصادية فيها، ففي الوظيفة التجارية لمدن (الحلة، المحاويل، الهاشمية، المسيب) نجد أنها شغلت ما نسبته (2,25%، 0,838%)، (0,6%، 0,83%) على التوالي من مساحة الاستعمالات الحضرية فيها، وهو مؤشر على ضعف الأداء التجاري لمدن منطقة الدراسة، و انعكس ذلك على ضعف قوة مجالها الإقليمي، وأن قوة نفوذ مجال مدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) يكاد لا يتجاوز إقليمها القريب منها، وينطبق الحال على نفوذ مجال الوظيفة الصناعية، ففي مدينة الحلة شغلت مساحة نسبتها (3,14%) من مساحة استعمالات الأرض الحضرية، وتميزت بوجود أنشطة صناعية متنوعة تراوحت بين الصغير والمتوسطة والكبيرة، ساعدتها في زيادة قوة مجالها الإقليمي في الوظيفة الصناعية، إذ يتجاوز إقليمها القريب ليشمل حتى إقليمها البعيد، أما باقي مدن منطقة الدراسة (المحاويل، الهاشمية، المسيب) فشغل الاستعمال الصناعي فيها ما نسبته (1,16%، 1%، 10,2%) وهو مؤشر على ضعف النشاط الصناعي في تلك المدن، مما أثر على مساحة نفوذها الإقليمي بالنسبة للوظيفة الصناعية، فلا يتعدى إقليمها القريب منها، إذ يعد النشاط الصناعي أحد أهم أسباب زيادة مساحة وقوة نفوذ المجال الوظيفي للمدينة فهو يخلق نشاط تجاري وحركة في المرور والأشخاص الداخلين والخارجين من المدينة، وتفقد أغلب مدن منطقة الدراسة لهذه السمة بسبب ضعف النشاط الصناعي فيها، ويمكن أن نستشهد على ذلك من خلال نشاط ونفوذ المجال الإقليمي لوظيفة النقل في منطقة الدراسة، فمن خلال تحليل الحركة اليومية لمرور المركبات والأشخاص في رحلتي الذهاب والإياب، تبين أن مدينة الحلة تتمتع بنفوذ قوي نسبياً يفوق باقي مدن منطقة الدراسة، فحدود إقليمها القريب يتراوح بمسافة (3- 20) كم، وحدود إقليمها البعيد يمكن أن يحدد بمسافة (20 - 384) كم، ومن تحليل النظام الحضري لمحافظة بابل تبين هيمنة مدينة الحلة على النظام الحضري في المحافظة، وأنها تتمتع بحجم سكاني كبير يفوق باقي المدن الواقعة ضمن إقليمها القريب والبعيد، وهو مؤشر على وجود خلل في توازن النظام الحضري في المحافظة بسبب تركيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الحلة وافتقار أغلب المراكز الحضرية الأخرى لوسائل جذب السكان إليها والاستقرار فيها، لذا فإن عملية التنمية الحضرية من خلال انشاء مشاريع اقتصادية متنوعة وتوزيعاً بشكل أكثر عدالة على جميع المراكز الحضرية، يمكن أن يحد من الخلل في النظام الحضري للمحافظة ويجاد نوع من توازن توزيع السكان الحضر، وهو أحد أهم اتجاهات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة.

الفصل الخامس

**تحليل ابعاد واستراتيجيات التنمية
الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل**

يتناول هذا الفصل الابعاد والاستراتيجيات للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة، ويتكون من مبحثين، ناقش المبحث الاول دوافع وابعاد التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، من خلال عرض مبررات التنمية الحضرية ودوافعها واهدافها في منطقة الدراسة، كما ناقش التحديات التي تواجه تلك العملية، اما المبحث الثاني فانه تطرق إلى التحليل الاستراتيجي لامكانات التنمية الحضرية مستعيناً بأسلوب تحليل مصفوفة (SWOT). ومعتمداً على الامكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة في منطقة الدراسة ووضع الاستراتيجيات المناسبة للتنمية الحضرية. ويهدف هذا الفصل إلى بيان دوافع التنمية الحضرية ومبرراتها، كما يسعى إلى تحليل امكاناتها المتنوعة وتوظيف تلك الامكانات بالشكل الذي يمكن المخططين من بلوغ اهداف التنمية الحضرية وتحسين وتطوير واقع حال البيئة الحضرية إلى افضل حال .

المبحث الاول

دوافع وابعاد التنمية الحضرية في مراكز اضية محافظة بابل

اولاً: المتطلبات والتوجهات التخطيطية للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة

لا يمكن بأي حال من الأحوال تنمية المراكز الحضرية مهما صغرت مساحتها او كبرت، بدون الاعتماد على التخطيط العلمي الشامل الذي يجمع المهندسين والمخططين وذوي الاختصاص في علوم الاقتصاد والاجتماع والآثار والجغرافية والبيئة، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني وأعيان ومتقفي المدينة، لان تخطيط المدن يرتبط بحياة الناس وحركتهم ما بين المسكن ومحل العمل واستقرارهم وتحقيق متطلباتهم اليومية في المستقبل المنظور⁽¹⁾. ولما كانت كل مدينة لا يمكن لها العيش بدون إقليمها الذي تقع فيه، فإنه لا بد من جعل عملية التنمية تتسع لتشمل المناطق التي تحيط بها او الواقعة تحت تأثير تلك المدينة، وذلك بهدف ايجاد توازن في توزيع السكان بين الريف والحضر. وبدأ الالتفات إلي المشكلات التي تتعرض لها المناطق الريفية وربطها بنجاح التنمية منذ مطلع السبعينات، حيث أفرزت قمة استوكهولم عام (1972) مجموعة من التوصيات المتعلقة بحماية المناطق الريفية، ومعالجة المشكلات الناتجة عن سوء التخطيط والتنفيذ، والربط بين التنمية والبيئة الريفية من خلال ظهور بعض المفاهيم الخاصة بالتنمية البشرية والعمرانية والبيئية التي كانت تمثل البدايات الاولى لظهور مفهوم التنمية المستدامة، وتعد التنمية الريفية إحدى جوانب التنمية المستدامة الشاملة للمنطقة او الإقليم او الدولة من خلال الربط بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية او المكانية.

ويمكن ان نحدد متطلبات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة بما يأتي:

- 1- ادارة حضرية كفوءة وقيادية ونزھية، وتتمثل تلك الادارة بمجالس الاضية والفائقمامية ومدراء الدوائر الخدمية في المدينة.
- 2- اعتماد اللامركزية في ادارة المدن وان كانت في بعض الاحيان تصطدم بالتدخلات المركزية .

(1) خالص حسني الاشعب، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، (بدون مطبعة)، بغداد، ١٩٨٣، ص ٤ .

3- اعداد الدراسات الاستراتيجية للتخطيط العمراني والموارد والامكانات التنموية المتاحة على مستوى المدينة وإقليمها. وتحديد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمدن منطقة الدراسة.

4- تخصيص وتقييم مواقع الخدمات المجتمعية والبنى التحتية الحالية والمقترحة.

5- استخدام التقنيات الحديثة في ادارة عمليات التنمية الحضرية ومنها استخدام تقنيات نظام تحديد المواقع (GIS) لتيسير ادارة وتنفيذ وتقديم الخدمات وبرامج التنمية الحضرية المخططة.

6- زيادة التخصيصات المالية واللوجستية اللازمة لعملية التنمية الحضرية.

7- تحديد اتجاهات وتوجهات التنمية الحضرية بشكل واضح ومخطط لكل مركز حضري.

ثانياً: التقييم النوعي لاستراتيجيات التنمية الحضرية والوظيفية لمنطقة الدراسة

تحظى استراتيجيات تنمية المدن بترحيب كبير - وخاصة من قبل الجهات الفاعلة المحلية - في العديد من البلدان ومنها العراق وان كان بشكل محدود او بتوجهات ضعيفة لأنها تركز على القضايا الحضرية الرئيسية وتقتصر على خطط عمل تتكيف مع ميزانيات المدن وتستند إلى جداول زمنية واقعية. قد يكون لمصطلح "التخطيط الاستراتيجي للتنمية الحضرية" معاني مختلفة بالنسبة للجهات الفاعلة المختلفة وهي كالآتي(1):

1- أداة لتحديد الرؤية لمستقبل المدينة.

2- أداة للتركيز على مشاريع البنية التحتية ذات الاولوية او أنواع أخرى من المشاريع.

3- أداة لإنشاء لوبي حضري لبدء المشاريع الإستراتيجية التي تقع تحت سلطة الدولة المركزية او المحلية.

4- أداة لتعزيز مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية.

ثالثاً: اهداف التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة

بما ان عملية التنمية الحضرية لاي مركز حضري لا بد ان يسبقه دراسة وتخطيط وتنفيذ لخطط التنمية الحضرية ، فإنه لا بد من ان تؤول تلك العمليات إلى اهداف محددة يبتغى الوصول اليها او تحقيقها وبالنسبة لمنطقة الدراسة ، فان عملية التنمية الحضرية تهدف إلى ما يأتي:

1- مدينة صالحة للعيش.

2- المدينة التي يمكن الوصول فيها بسهولة وبأقل وقت من خلال تقويم شبكات النقل والمواصلات ، واستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في ادارة وتقديم الخدمات لأفراد المجتمع الحضري.

3- المدينة الخضراء والجميلة والنظيفة بزيادة مساحة الحدائق واماكن الترفيه والشوارع المشجرة.

4- مدينة محايدة بيئياً ومناخياً، من خلال تقليل انبعاثات الغازات الملوثة ، لتكون مدينة اكثر صحياً.

5- مدينة ذات كفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمدينة البشرية والطبيعية منها.

6- مدينة مرنة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية والمشكلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة وما إلى ذلك.

(1)organized MedCities , Urban Development Strategies in the Mediterranean Context, Issues and Outlook, Conference urban development strategies in the Mediterranean ,Barcelona,2011,pp.10.

7- تحسين نوعية الحياة في المدينة وتنمية احساس الفرد بالانتماء للمكان وزيادة درجات رضا

الأفراد عن البيئة الحضرية التي يقيمون فيها.

8- مدينة ذات وظائف متعددة ومراكز تنموية في اقاليمها.

رابعاً: التوجهات المستقبلية المقترحة للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة

ان نجاح اي مشروع يعتمد على التخطيط والاستراتيجيات الموضوعة لغرض تنفيذ المشاريع التنموية في المنطقة. ووضع التصور المستقبلي للمدينة وبيئتها الحضرية ويمكن لنا صياغة عدد من استراتيجيات او توجهات التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة وهي كالآتي:

1- خلق ادارة حضرية كفوءة ورشيده وفعالة في تخطيط وادارة عملية التنمية الحضرية في منطقة الدراسة. إذ تركز الادارة الحضرية الرشيدة على ثلاث مرتكزات يمكن من خلالها ان تساهم في انجاح مساعي التنمية الحضرية وتحقيق اهدافها من خلال تفاعل تلك المرتكزات والابعاد فيما بينها، وهي المرتكز السياسي والمرتبط بطبيعة النظام السياسي والاداري في المنطقة او المحافظة، والمرتكز التقني والمتعلق بعمل الادارة ومدى كفاءتها، والمرتكز الثالث هو المرتكز الاجتماعي والاقتصادي والمرتبط ببنية المجتمع المستهدف ومدى قدرته على المساهمة في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية الحضرية في المكان الذي يقيمون فيه (1).

2- رسم السياسة المستقبلية للمدينة في جميع نواحي البيئة الحضرية وبما ينسجم مع عدد السكان المتوقع والزيادة العمرانية المتوقعة والموارد والخدمات المتاحة او التي يمكن توفيرها مستقبلاً.

3- توفير الاسكان المناسب وتطوير الارتقاء بالبيئة المعيشية في منطقة الدراسة، من خلال معالجة العرض من المساكن، وتوفير الاسكان الميسر وتوجيه المجمعات السكنية لخدمة الأسر الفقيرة، لمعالجة الاسكان العشوائي او الغير مخطط.

4- بذل الجهود المكثفة لتفعيل وتطوير قطاع الاعمال والصناعات وزيادة فرص المدينة في المنافسة الاقتصادية على المستوى الإقليمي او الوطني، وتوفير فرص العمل للايدي العاملة مع زيادة كفاءتها، لغرض زيادة فرص استقرار السكان في مناطقهم وعدم تنقلهم لغرض البحث عن فرص عمل، ويكون ذلك من خلال جعل التنمية الحضرية تخلق البيئة الاستثمارية المناسبة للاعمال والصناعات المختلفة وتخصيص مساحات جديدة لتلك الانشطة داخل المدينة وفي اطرافها. مع الاخذ بالنظر الجانب البيئي .

5- تحسين الظروف المعيشية في عموم منطقة الدراسة، مع تحقيق العدالة في التوزيع وان يتمتع كافة فئات المجتمع الحضري بهذا التحسين .

6- تأسيس مراكز تنموية جديدة تتمثل بمراكز الاقضية (الحلة، المحاويل، المسيب، الهاشمية) كخطوة اولى قبل ان تمتد إلى مراكز النواحي. مع ربط تلك المراكز بشبكات نقل ومواصلات اكثر كفاءة مع إقليمها والمدن الاخرى خارج محافظة بابل . وذلك لغرض دعم الانشطة الاقتصادية القائمة في تلك المراكز .

7- الحفاظ على الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن، وذلك لكونها تمثل حزام اخضر يحيط بالمدينة، فضلاً عن كونها تمثل مصدر لانتاج المحاصيل الزراعية المتنوعة التي تزود سكان المدينة بانتاجها كغذاء او مواد اولية لصناعات متعددة، كما ان من اهداف التنمية الحضرية هو الحفاظ

(1) رابح هزيلي، استراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة : الجزائر انموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 21، 2015، ص171.

- على التنوع الحيوي في المنطقة، ويكون ذلك من خلال التوجه نحو السكن العمودي والحد من التوسع العمراني الافقي المفرط بالاراضي الزراعية للمدن .
- 8- استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في تقديم الخدمات لسكان المدينة وادارة البيئة الحضرية بما يضمن سهولة حصول الفرد على الخدمة وبزمن أقل.
- 9- الاعتماد على السكان لكونه يمثل هدف التنمية الحضرية من جهة ومن جهة اخرى انه يمثل العنصر الفعال في المدينة والذي يعمل على احداث لتغيرات الجوهرية في استعالات الارض داخل المدينة.
- 10- تعزيز استدامة منطقة الدراسة بما يساهم في دعم الحياة الحضرية فيها ،ودعم وتشجيع الخطط التنموية المستقبلية لباقي المراكز الحضرية في محافظة بابل.
- 11- ابراز بعض الوظائف الاستراتيجية او الأساسية لمنطقة الدراسة كمشاريع المؤسسات الصناعية المعتمدة على المنتجات الزراعية كمواد اولية في مدن المحاويل والمسيب والهاشمية. او الوظيفة الترفيهية والسياحية لمدينة الحلة بسبب الامكانات الطبيعية (شط الحلة، منجع بابل السياحي، الاراضي الزراعية المحيطة بها) والمواقع الاثرية (مدينة بابل الاثرية، اثار بورسيبا) والمرقد الدينية في المدينة. فضلاً عن ابراز الوظيفة التعليمية والصحية في مدينة الحلة.
- 12- تعزيز الهوية الحضرية لمدن منطقة الدراسة وزيادة قدرة مدن (المحاويل، المسيب، الهاشمية) على جذب السكان المهاجرين والايدي العاملة الماهرة ، إذ ان ضعف عدد سكان المركز الحضري لا يشجع على جذب المشاريع الصناعية والاقتصادية فيها، كما انه يضعف امكانية المركز الحضري على خلق فرص عمل وزيادة فاعلية الانشطة التجارية والاقتصادية الاخرى فيها، مع ضرورة توفير متطلبات السكان الجدد (مسكن ، خدمات بنى تحتية، خدمات مجتمعية).
- خامساً: التنمية المكانية للمدن :**

تهدف إلى احداث تغيير في البيئة الاجتماعية والاقتصادية في كافة النشاطات التي يمارسها السكان والتي من خلالها يكون التطور والتوسع في مجتمع المدينة الحضري لتكون تلك البيئة اكثر راحة وجودة للسكان في منطقة الدراسة، وهي مجموعة من الاساليب والاستراتيجيات التي تهدف إلى احداث عملية التغيير في بيئة المدينة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الاداء الوظيفي للارتقاء في المجتمع الحضري نحو الرفاهية والرضا عن المعيشة⁽¹⁾، كما يمكن توسيع دائرة التنمية المكانية لتشمل استثمار الامكانات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي يتمتع فيها المحيط الحيوي للمدينة بصورة تعطي الرفاهية والراحة للأفراد المقيمين في المدينة او المناطق الريفية وضواحي المدينة، وهي دائماً حركة ديناميكية من حيث النمو الاقتصادي وعدالة توزيع والتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وهي دائماً حركة ديناميكية من حيث النمو الاقتصادي وعدالة توزيع والتغيير الاجتماعي والاقتصادي⁽²⁾.

سادساً: تحديات التنمية الحضرية لمدن منطقة الدراسة

تعاني مدن منطقة الدراسة من مشاكل وتحديات عدة قد تقوض اي جهود رامية لتحسين البيئة الحضرية والمستوى المعاشي لسكان تلك المدن .وهي نتيجة لتراكم المشاكل الحضرية لسنوات مضت ،

(1) صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص112.

(2) حاتم حمودي حسن، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية للمدن – مدينة الكاظمية حالة دراسة، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بغداد، العدد 110، مجلد 27، 2021، ص456.

كما ان بعضها نتيجة للتغير السياسي والاقتصادي للبلد بعد عام (2003). ويمكن لنا تحديد تلك التحديات بما يأتي:

1- الضغوطات الديموغرافية الناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان او بسبب الهجرة من مكان إلى اخر. وبات التخطيط لاستيعاب تلك الزيادات السكانية مستقبلاً الشغل الشاغل لمعظم دول العالم ومنها العراق. وذلك لتوفير متطلباتهم وتأمين العيش الرغيد لهم.وبما ان منطقة الدراسة ذات بيئة ريفية فان ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة تشكل عبئاً اضافياً للإدارة الحضرية في المدينة ، إذ ساهم ذلك في زيادة الطلب على العقار وكثرة العشوائيات والسكن الغير نظامي .

2- الضعف الوظيفي لمدن منطقة الدراسة ، إذ ما استثنينا مدينة الحلة ، حيث ارتفاع مؤشر السيطرة الحضرية لمدينة الحلة على حساب باقي مدن محافظة بابل، وكما بينا ذلك سابقاً، فتأثير باقي مدن منطقة الدراسة في اقليمها لا يرتقي لمستوى مكانتها الادارية كمركز للقضاء، ويرجع ذلك لضعف الانشطة الصناعية والخدمية والاقتصادية في تلك المدن، مما ادى إلى ضعف قدرتها على منافسة المدن الكبيرة القريبة منها كمدن(الحلة، كربلاء، بغداد، النجف، الكوت) . وهي في اغلبها وظائف ادارية وتجارية . وبهذا تكون قدرتها على دعم تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى ضعيفة بسبب افتقارها للانشطة الصناعية والاقتصادية الكبيرة التي يمكن ان تجتذب الايدي العاملة الماهرة او المشاريع الصناعية والاقتصادية الاخرى، وان ماموجود فيها من وظائف لا تقدم مردود اقتصادي كبير لسكان المدينة مما يؤثر على مستوى الدخل لسكان تلك المدينة ونوع الوظائف والانشطة التي يمارسونها .

3- ضعف الادارة الحضرية وهي إحدى التحديات الكبيرة التي تعاني منها عملية تنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية الحضرية في منطقة الدراسة، فضلاً عن تنامي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الدولة بصورة عامة .

4- الامتداد العمراني او التوسع الغير شرعي او قانوني في جميع المراكز الحضرية لمنطقة الدراسة مما ادى إلى تشوه صورة ونظام المدينة وارتفاع الطلب على خدمات البنية التحتية والخدمات المجتمعية وتغير صنف الكثير من مساحات الاراضي من زراعي إلى سكني .

5- تدهور نوعية وجودة المحيط الحيوي بالمدينة، إذ دفع ارتفاع الطلب على العقار إلى تحويل مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن إلى احياء سكنية حضرية غير قانونية وخارجة عن التصميم الاساسي للمدينة. فضلاً عن تفاقم مشكلة شحة المياه في المناطق الريفية واثرها في تقلص المساحات المزروعة وضعف الانتاج الزراعي على اعالة اكبر عدد من السكان ، زيادةً على الفوارق الخدمية بين الريف والمدينة وان كانت في الاساس ان مدن منطقة الدراسة هي نفسها تعاني من تردي وضعف كفاءة تلك الخدمات .

6- حدة ازمة السكن وارتفاع اسعار العقار بوتيرة متصاعدة وسريعة .

7- انتشار مظاهر الفقر وعدم المساواة بين المراكز الحضرية في منطقة الدراسة من حيث الخدمات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى سوء توزيع وتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والخدمية والاقتصادية وسوء توفير فرص العمل للسكان وتركزها بمستوى اعلى من غيرها في المركز الاداري لمحافظة بابل (مدينة الحلة). فضلاً عن تردي انتاجية القطاع الصناعي والزراعي في منطقة الدراسة وإقليمها.

- 8- سوء استثمار الامكانات الطبيعية والبشرية المتوفرة في منطقة الدراسة ومنها ما يخص الجانب الترفيهي والسياحي بالرغم من وفرة المقومات الترفيهية والسياحية في المنطقة.
- 9- البنية الأساسية والتحتية باتت غير كافية للسكان المتزايد في مدن منطقة الدراسة. وحدث ذلك ضعف مستوى رضا الأفراد عن مستوى المعيشة في المكان الذي يقيمون فيه . فضلاً عن ضعف احساس الارتباط والانتماء للمكان الذي يسكنون فيه.

المبحث الثاني

التحليل الاستراتيجي لإمكانات التنمية باستخدام أسلوب تحليل مصفوفة

(SWOT)

أولاً: التحليل وفقاً للإمكانات الطبيعية في منطقة الدراسة

تتمثل الامكانيات الطبيعية بما تمتلكه المنطقة من ميزات وثروات طبيعية يمكن استثمارها لغرض زيادة قدرة المدينة على المنافسة الاقتصادية وزيادة فاعليتها الوظيفية في إقليمها ، فضلاً عن انعكاس ذلك على تحسين المستوى الاقتصادية والمعيشي لسكان المدينة مع الاخذ بالاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة. ويكون ذلك من خلال تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتحديات كما موضح في الجدول (65).

جدول(65)

تحليل الامكانيات الطبيعية لمنطقة الدراسة

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • وفرة التربة الخصبة الصالحة للزراعة. • احتوائها على الترسبات الجبسية والحصى والاملاح والرمل كما هو الحال مناطق المسيب . • احتوائها على النفط الخام والغاز . • تقع ضمن منطقة السهل الرسوبي المنبسط السهل الاستخدام والاستثمار. • خصائص مناخية معتدلة. 	<ul style="list-style-type: none"> • وجود اغلب الخامات والمعادن بكميات قليلة غير اقتصادية. • تدني مستوى مهارة الايدي العاملة في مجال الاستثمار للموارد الطبيعية. • ضعف سياسات الاستثمار في مشاريع تشغيل واستثمار الموارد الطبيعية. • نقص البنية التحتية الخاصة باستثمار الموارد الطبيعية.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • امكانية اقامة صناعات متنوعة ابرزها الانشائية والصناعية القائمة على المنتجات الزراعية . • انشاء صناعات بتروكيماوية ومصافي لتكرير النفط. • وجود رغبة في اتباع سياسة دعم ورعاية الاستثمار للإمكانات الطبيعية. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف الاهتمام بإعداد خرائط محدثة وقاعدة معلومات دقيقة عن حجم وامكانيات الموارد الطبيعية. • تهميش دور القطاع الخاص في استثمار مشاريع الموارد الطبيعية. • ضعف دعم المنتج المحلي وتشجيع الصناعات الكبيرة .
الرؤية	
<p>اعداد قاعدة بيانات وخرائط رقمية دقيقة لتوزيع الموارد الطبيعية ،وانشاء قوانين تنظم عمل استثمار القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي، وتهيئة البيئة الاستثمارية لذلك، تهيئة الامكانيات البشرية الكفوة والماهرة .التوسع في الصناعات الكبيرة والمتوسطة القائمة على الموارد الطبيعية الموجودة.</p>	

ثانياً: التحليل بناءً الامكانيات البشرية لمنطقة الدراسة

ويكون ذلك من خلال تحليل خصائص سكان المنطقة المختلفة بما يؤثر على عملية التنمية الحضرية، وبيان نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ومنها يمكن صياغة رؤية مستقبلية لتنمية المنطقة، وهي كما مبينة في جدول (66).

جدول (66)
تحليل الامكانات البشرية لمنطقة الدراسة

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • فتوة المجتمع . • ارتفاع نسبة الذكور مقابل الاناث • ارتفاع مستويات التحصيل الدراسي لأفراد المجتمع. • ارتفاع نسبة الشباب والقوى العاملة • انخفاض مستويات الكثافة السكانية في المراكز الحضرية قياساً بمدن اخرى. • انخفاض مستويات الكثافة السكانية في المحيط الحيوي للمدن. • انخفاض نسبة الاعالة. 	<ul style="list-style-type: none"> • استمرار الحراك السكاني وعدم استقرار السكان. • اختلال النظام الحضري • عدم التوازن المكاني بين الريف والحضر في معدلات النمو السكاني. • ارتفاع نسبة البطالة. • ضعف خبرة اليد العاملة في مشاريع الصناعات الكبيرة والاستثمار . • سيادة العمل في الانشطة الخدمية ودوائر الدولة الخدمية.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • التوجه الحكومي نحو تنمية الموارد البشرية . • استثمار الامكانات البشرية المتاحة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تزايد التباين في توافر فرص العمل ووفرة الخدمات بين المناطق الحضرية من جهة والمناطق الحضرية والريفية من جهة اخرى مما ادى إلى تصاعد فرص الهجرة وعدم استقرار السكان.
الرؤية	
<p>ايجاد التوازن السكاني بين المراكز الحضرية ، وتحقيق توازن في توافر فرص العمل، خفض معدلات البطالة، رفع وتحسين المستوى المعاشي للأسر في المراكز الحضرية والريفية</p> <p>—</p>	

ثالثاً: التحليل بناءً على الامكانات الاقتصادية لمنطقة الدراسة

يتناول تحليل الامكانات الاقتصادية مجموعة من الانشطة الاقتصادية القائمة في منطقة الدراسة وتحديد الامكانات المناسبة للتنمية الحضرية، وتشمل أنشطة (الزراعة، الصناعة، التجارة، السياحة) وهي كالاتي:

1- تحليل مؤشرات القطاع الزراعي بناءً على امكانات المدن وإقليمها

ويتمثل بما تمتلكه المراكز الحضرية من تأثير متبادل مع إقليمها الزراعي الذي يحيط بها او القريب منها، وهي كالتالي:

جدول (67)
تحليل مؤشرات القطاع الزراعي

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • الانتاج الزراعي المتنوع من خضر وحبوب وفوكه واشجار النخيل . • الانتاج الحيواني المتنوع من الماشية والاسماك والنحل • التربة الخصبة الواسعة والمستوية ضمن منطقة السهل الرسوبي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تفاقم ظاهرة شحة المياه في السنوات الاخيرة. • هجرة الكثير من الايدي العاملة الزراعية من مناطقها باتجاه المدن. • ضعف كفاءة الخدمات البيطرية والزراعية من قبل الدولة. • تدني مستوى الخدمات الأساسية في المناطق

<p>الزراعية كطرق النقل والخدمات التعليمية والصحية ومياه الشرب.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تمسك الفرد الريفي بوسائل الري والزراعة القديمة والمكلفة. • عدم وجود خرائط دقيقة وتصانيف حديثة لأنواع وتصانيف الترب في المنطقة وما يناسبها من محصول زراعي. • تدني استخدام المكننة الحديثة. 	<ul style="list-style-type: none"> • شبكة من الجداول والانهار التي تغطي مساحات واسعة من الاراضي الزراعية. • شبكة مبازل تغطي معظم المناطق الزراعية. • تخصص بعض الوحدات الادارية بإنتاج انواع محددة من المحاصيل الزراعية اكثر من غيرها . • الموقع ضمن السهل الرسوبي ذو التربة الخصبة. • الانتاج الزراعي الوفير والزائد عن الحاجة لكثير من المنتجات الزراعية. • وجود بعض المؤسسات الحكومية التي تعنى بالزراعة والثروة الحيوانية كمراكز البيطرة ومديريات الزراعة والري و المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث الجامعية ابرزها جامعة القاسم الخضراء والكلية التقنية الزراعية في المسيب وجامعة بابل.
<p>التحديات</p>	<p>الفرص</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التوسع العمراني الحضري على حساب الاراضي الزراعية وتغير صنفها من زراعي إلى سكني. • تفاقم ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة. • تباين كميات الامطار الساقطة في السنوات الاخيرة • ضعف التجهيزات المائية للأنهار والجداول في فصل الصيف. • عزوف الكثير من سكان الريف عن الزراعة والتوجه نحو التعيين في القطاعات الخدمية الحكومية او العمل في المدينة . • ارتفاع اسعار الاسمدة الكيماوية وتدني الدعم الحكومي في توفيرها للمزارع ورداءة انواع الكثير منها . • تفاقم وانتشار الآفات والابوئة المرضية التي تصيب المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية. • ضعف الاجراءات المتبعة لحماية المنتجات المحلية واعتماد السوق على المنتجات الزراعية المستوردة. • ضعف اداء مراكز تجميع وتسويق المنتجات الزراعية المحلية للخارج. • تزايد مساحات الاراضي الزراعية المتروكة والمتملحة . • ضعف الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية كالصناعات الغذائية. • توجه الطبقة المتعلمة في المناطق الريفية للهجرة 	<ul style="list-style-type: none"> • توجه حكومي نحو توفير الخدمات في المناطق الريفية • اقامة صناعات تعتمد على المنتجات الزراعية المتنوعة والوفيرة. • استغلال مشكلة شحة المياه في دفع المزارعين في استخدام وسائل الري الحديثة . • الوفرة المالية التي يمكن استثمار جزء منها لتوفير الاساليب الزراعية الحديثة والمتطورة . • رغبة القطاع الخاص للعمل في الزراعة والانشطة المتصلة بها. • الرغبة الحكومية في تطوير ودعم القطاع الزراعي . • الانتاج الزراعي الوفير لبعض المنتجات الزراعية • وجود المصرف الزراعية.

والاقامة في المدينة.
الرؤية
التوسع في مشاريع الخدمات في المناطق الريفية، دعم حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنتجات الاجنبية لزيادة دخل المزارع ، التوسع في استثمار الوفرة في انتاج بعض المحاصيل الصناعية واقامة الصناعات القائمة على تلك المحاصيل والمنتجات الزراعية. الترويج والتعريف ببعض المنتجات الزراعية التي تشتهر بها المنطقة كالتمر والخضر والمنتجات الحيوانية. زيادة الدعم الحكومي للمزارعين وللأنشطة الزراعية، التوسع في الدراسات والابحاث المتخصصة في مجال الانشطة الزراعية من قبل مراكز ابحاث متخصصة على ان يتم الاخذ بتوصياتها. السعي لزيادة ارتباط الفرد الريفي بارضه ونشاطه الزراعي.

2- التحليل بناءً على مؤشرات القطاع الصناعي في منطقة الدراسة وإقليمها

يمتاز القطاع الصناعي في منطقة الدراسة بصورة عامة بتدني دوره في زيادة الدخل المحلي للمنطقة وسكانها وان اقله يعتمد على أنشطة الصناعات الصغيرة او المتوسطة، وبالرغم من ذلك يمكن تحليل نقاط او مؤشرات القوة والضعف والفرص والتحديات والتي تقودنا إلى وضع رؤية مستقبلية لتنمية وتطوير هذا القطاع، وهي كما موضحة في جدول (68).

جدول (68)

تحليل مؤشرات القطاع الصناعي في منطقة الدراسة

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • وفرة المساحات الواسعة لإقامة المناطق الصناعية . • وجود المنشآت الصناعية الكبيرة وخدماتها الارتكازية . • توفير المواد الأولية لبعض الصناعات. • وفرة اليد العاملة . • وجود بعض المراكز التأهيلية والتدريبية والمؤسسات التعليمية لإعداد القوى العاملة الماهرة . • تنامي الطلب على الكثير من المنتجات الصناعية . • رغبة القطاع الخاص والشركات الاجنبية لإقامة مشاريعها الصناعية في البلاد عامة ومنطقة الدراسة خاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد السوق المحلي على المنتج الاجنبي. • سوء كفاءة المنتجات الوطنية. • سوء القوانين التي تنظم عمل القطاع الخاص في القطاع الصناعي. • الروتين والعقبات التي تعترض الراغبين بإنشاء مشاريع صناعية في المنطقة. • غموض الاستراتيجيات والخطط الموضوعة لتطوير القطاع الصناعي • قدم وتآكل وتوقف الكثير من المنشآت الصناعية الكبيرة عن العمل والانتاج . • الاعتماد على الصناعات الصغير. • قلة العاملين في القطاع الصناعي . • انخفاض جودة المنتج المحلي.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • امكانية تنويع الصناعات. • التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الآلات الصناعية اللازمة للإنتاج الصناعي. • وجود رغبة كبيرة للقطاع الخاص للعمل في مجال الإنتاج الصناعي. • وجود شبكة طرق رابطة بين المراكز الحضرية . • وفرة القوى العاملة. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف السياسات الحكومية والتشريعات لحماية المنتج المحلي. • تدني مستوى انتاج الطاقة الكهربائية لازمة لتشغيل المنشآت الصناعية. • الصراعات السياسية والمصالح الشخصية في مراكز اتخاذ القرار. • سوء تنفيذ الرؤية الحكومية في مجال تطوير وتنمية القطاع الصناعي.

<ul style="list-style-type: none"> • عدم توفر الطاقة الرخيصة لتشغيل الصناعة. • الاعتماد بنسبة كبيرة على المنتج الأجنبي • ضعف جودة وكفاءة المنتج المحلي في الغالب. • الفساد المالي والسياسي الذي يعرقل عمل القطاع الخاص في مجال القطاع الصناعي. 	<ul style="list-style-type: none"> • التوجه الحكومي لتنويع مصادر الدخل القومي. • وجود مراكز علمية لإعداد وتدريب الأيدي العاملة الماهرة كإعداديات الصناعة في منطقة الدراسة وكلية الهندسة في جامعة بابل والمعهد التقني في المسيب وجامعة القاسم الخضراء والجامعات الأهلية في مدينة الحلة. • الاستفادة من وجود المنشآت الصناعية الكبيرة المتوقفة عن العمل أو القديمة في الاسكندرية والحلة والمسيب.
الرؤية	
<p>إعداد استراتيجية وخطط تنموية تستهدف اعداد قوانين تنظم عمل القطاع الخاص في مجال القطاع الصناعي، وتوفير الحماية للمنتج المحلي مع زيادة جودته وكفاءته وزيادة مستوى ثقة المواطن المحلي والاجنبي بالمنتج الوطني. استثمار وجود المواقع الصناعية القديمة واعادة تأهيلها وتشغيلها في مدن (الاسكندرية، المسيب، الحلة، الهاشمية)، التوجه إلى الاستفادة من المنتجات الزراعية المتنوعة لإقامة صناعات غذائية في مدينة المحاويل والمسيب. تشجيع القطاع الزراعي على زيادة الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل الزراعية الصناعية (الحبوب، محاصيل الخضر، التمور) والمنتجات الحيوانية (منتجات الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الاسماك) لإقامة الصناعات الغذائية وزيادة تمسك ابناء الريف بالتمسك والعمل في ارضه لزيادة المساحة المزروعة وتقليل معدلات الهجرة إلى المدن. انشاء مدن صناعية متطورة ومتكاملة على الطرق الخارجية للمدن.</p>	

3- التحليل بناءً على مؤشرات القطاع التجاري في منطقة الدراسة وإقليمها

يتميز القطاع التجاري في منطقة الدراسة بخصائص متنوعة، الا انه يعاني من الضعف وتدني مستواها الوظيفي في إقليم المراكز الحضرية، لذا أن عملية تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات قد تساعد في رسم رؤية مستقبلية لتنمية وتطوير هذا القطاع في منطقة الدراسة، جدول(69).

جدول (69)

تحليل مؤشرات القطاع التجاري

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • الإقليم الريفي الواسع والخصب الذي يحيط بالمدن. • وجود غرفة تجارة الحلة . • الدعم المالي للمشاريع التجارية من خلال القروض الصغير ووجود المصرف التجاري. • ارتفاع القدرة الشرائية لشريحة كبيرة من السكان. • وجود ظاهرة التخصص التجاري لبعض المراكز الحضرية. مثل المواد الانشائية في 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف كفاءة تجارة الجملة. • سيادة المشاريع التجارية الصغيرة. • ضعف العلاقة بين التجار وغرفة تجارة بابل. • سوء تخطيط ونظافة الاسواق. • تدني خدمات البنى التحتية في مناطق الاسواق. • صغر حجم سكان بعض المراكز الحضرية. • ارتفاع اسعار اغلب المواد والسلع. • قلة وجود المخازن المؤمنة من الحوادث العرضية لحفظ البضائع. • عدم وجود ماركات تجارية محلية في الاسواق

<ul style="list-style-type: none"> ● الوطنية منافسة للماركات العالمية او الإقليمية. ● قلة وجود الانشطة الصناعية الكبيرة والمتوسطة ● لزيادة التبادل التجاري بين المركز الحضرية. ● صغر حجم رؤوس الأموال المستثمرة بالتجارة. ● سيادة الاسواق المكشوفة والمعرضة للتغيرات المناخية. ● عدم مراعاة راحة وسلامة المتبضعين في المناطق التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● مدينة المسيب، و المواد الاحتياطية والملابس في مدينة الحلة. ● الموقع الجغرافي الجيد لمدن منطقة الدراسة. ● رغبة القطاع الخاص بالاستثمار في القطاع التجاري. ● وجود الاسواق الكبيرة في مدينة الحلة ومدينة المسيب. ● توفر الانتاج الزراعي والحيواني في اقاليم مدن منطقة الدراسة. ● الموقع الجغرافي الجيد وتوسطها لإقليمها. ● تزايد الحجم السكاني . ● وجود بعض المؤسسات العلمية والاقتصادية التي تهتم بإعداد الملاكات والعقول التجارية والاقتصادية . ابرزها اعدادية تجارة الحلة وكلية الادارة والاقتصاد في جامعة بابل والمعهد التقني في المسيب و ابي غرق.
<p>التحديات</p>	<p>الفرص</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● التركيز على تجارة المفرد. ● تداخل الاستعمال التجاري مع الاستعمالات الاخرى في المدن كالصناعي . ● تزايد ظاهرة انتشار الاكشاك والبسطيات غير النظامية والعشوائية. ● تجاوز النشاط التجاري على الارصفة والشوارع. ● تفضيل اغلب رؤوس الاموال الكبيرة العمل في المدن الكبرى المجاورة او دول الجوار. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الرغبة لدى القطاع الخاص للعمل في القطاع التجاري. ● الزيادة السريعة لحجم السكان وتزايد متطلباتهم. ● امكانية تنويع الانشطة التجارية . ● استثمار التسوق الالكتروني . ● الاستفادة من القروض الحكومية الميسرة. ● الاستفادة من السياحة الدينية والترفيهية في تنشيط العمل التجاري.
<p>الرؤية</p>	
<p>اعادة الاهتمام بالمناطق التجارية وجعلها اكثر حداثة ومراعية لسلامة وراحة المتبضعين. تنشيط الحركة التجارية والتبادل التجاري من خلال تطوير القطاع الصناعي والترفيهي .زيادة القروض المصرفية . تأسيس مراكز تجارية كبيرة ومنظمة في مدن منطقة الدراسة. دعم تجارة الجملة وتنوعها .</p>	

4- التحليل بناءً على مؤشرات القطاع السياحي في منطقة الدراسة وإقليمها

يعد القطاع السياحي من القطاعات المهمة والاقتصادية في المدن، بفضل ما تجذبه من زائرين وانعكاس على المستوى المعاشي والاجتماعي لسكان تلك المدن والمناطق السياحية، ويلاحظ ان منطقة الدراسة تعاني من اهمال القطاع السياحي والترفيهي بالرغم من توافر عناصر قوة وفرص لتنمية وتطوير هذا القطاع، وكما مبين في جدول(70).

جدول (70)
تحليل مؤشرات القطاع السياحي

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • وقوع مدن منطقة الدراسة وسط مناطق زراعية وبساتين النخيل وعلى الانهار. • تنوع المواقع السياحية والترفيهية من مناظر طبيعية وواجهات مائية ومواقع تاريخية ومقامات ومرآد دينية. • وجود عدد كبير من المرآد الدينية التي يقصدها السكان من داخل وخارج البلد. • الخصائص المناخية المناسبة في معظم ايام السنة للممارسة الترفيه والسياحة. • رغبة السكان في ممارسة الترفيه والسياحة. • وجود هيئة السياحة في محافظة بابل. • المحيط الحيوي الريفي لمدن منطقة الدراسة. • التطور الكبير في الترويج والتعريف بالمقاصد السياحية والترفيهية. • شهرة اسم مدينة بابل التاريخية على مستوى العالم. • وجود العديد من المواقع الأثرية. 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف خدمات البنى الارتكازية في المدن والمناطق السياحية والترفيهية. • سوء التعريف والترويج للمقاصد السياحية والترفيهية. • عدم وجود مناطق ترفيهية وحدائق عامة في مدن (المسيب، المحاويل، الهاشمية) • عدم وجود فنادق سياحية لاستقبال الزائرين. • عدم وجود اسواق تجارية كبيرة ومميزة جاذبة للزائرين. • ضعف الاهتمام بتطوير القطاع السياحي . • قلة التخصيصات المالية للنهوض وتنمية المناطق السياحية والترفيهية. • عدم وجود اهتمام او خطط تنموية للقطاع السياحي والترفيهي على مستوى الحكومات المحلية. • سوء التعريف بالأثار الاقتصادية والاجتماعية الجيدة للسياحة والترفيه من قبل هيئات السياحة والآثار. • قلة الحجم السكاني في مدن (المسيب، الهاشمية ، المحاويل) لا يشجع المستثمرين على اقامة مواقع ومدن ترفيهية وسياحية كبيرة.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • وجود رأس المال في القطاع الخاص والعالم. • وجود مواقع سياحية وترفيهية غير مستغلة بشكل كبير ابرزها مدينة بابل التاريخية ومنتجع بابل السياحي و سدة الهندية في المسيب والواجهات المائية لشط الحلة والمناطق الريفية المحيطة بالمدن. • وجود المولات التجارية والترفيهية ومدن الالعاب في مدينة الحلة • موقع مدن منطقة الدراسة في وسط العراق وقربها من المدن الكبرى كمدن بغداد والكوت وكربلاء والنجف والديوانية. • التنوع في الغطاء النباتي الذي يحيط بالمدن بين المناطق والقرى الزراعية 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف الاهتمام بالمواقع الاثرية. • تزايد ظاهرة التجاوز على المواقع الاثرية. • تآكل واندثار بعض معالم الابنية والمواقع الاثرية وتدني مستوى حمايتها وصيانتها . • القطع الجائر للغابات وبساتين النخيل دون استدامتها. • غياب الخطط والاستراتيجيات المناسبة لتطوير وتنمية القطاع السياحي والترفيهي • الفساد الاداري والمالي في المؤسسات ذات العلاقة.

	<p>والبساتين والواجهات المائية.</p> <ul style="list-style-type: none"> ● رغبة السكان في تواجد مناطق ترفيهية وسياحية بالقرب من محل اقامتهم. ● وجود اليد العاملة في القطاع السياحي. ● التوجه الحكومي لتنويع مصادر الدخل القومي. <p>رغبة عدد كبير من رجال الأعمال للاستثمار في السياحة والترفيه.</p>
الرؤية	
<p>انشاء بنى تحتية في المدن والمناطق السياحية لتكون قادرة على استقبال وجذب الزائرين اليها. انشاء قرى سياحية وترفيهية ومنتجعات متكاملة في اطراف المدن، تفعيل دور هيئة السياحة والاثار في المحافظة، الترويج والتعريف للمواقع والأماكن السياحية والترفيهية. انشاء فنادق ودور استراحة، توفير عنصر الامان والراحة في المواقع والمدن السياحية والترفيهية.</p>	

رابعاً: التحليل بناءً على مؤشرات البنى الارتكازية في منطقة الدراسة

ويتمثل بتحليل مؤشرات البنى الارتكازية (طرق نقل، وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، الاتصالات، والكهرباء) من خلال عناصر القوة والضعف، ورصد الوضع الراهن لتلك الخدمات ومحاولة تشخيص الامكانات التي يمكن استثمارها لتنمية وتطوير تلك الخدمات، وهي كالاتي:

1- تحليل مؤشرات قطاع الطرق في منطقة الدراسة

تعد شبكات طرق النقل في المدن ومدى كفاءتها وتغطيتها لعموم المدينة امراً ضرورياً لتحسين البيئة الحضري ولممارسة الانشطة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة او بين المدينة وإقليمها. وفي منطقة الدراسة تعاني شبكة طرق النقل من مشاكل عدة بالرغم من وجود مؤشرات قوة وفرص لتنمية وتطوير تلك الشبكة من خلال وضع رؤية مستقبلية لتنميتها. وكما موضح في جدول(71).

جدول (71)

تحليل مؤشرات قطاع الطرق

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود مخطط للشوارع القائمة. ● وجود قسم للطرق في مديرية البلدية. ● وجود شوارع إقليمية رئيسة. ● وجود الشارع السريع (الدولي). ● شبكة واسعة من الطرق الريفية. ● وجود محطة للسكك الحديدية وخط سكة حديد- بغداد- بصره. ● موقع جغرافي جيد يحقق سهولة وصول بين مدن الإقليم. ● وجود مجموعة من الجسور على الأنهار والجداول او كممرات حركة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● وجود طريق إقليمي واحد. ● التدفق المروري لبعض الطرق كبير نسبياً بسبب قلة عرض الشوارع. ● الازدحام المروري في بعض أجزاء المدن بسبب قطع الطرق وغلقها. ● غياب عوامل السلامة في الشوارع وعدم وجود طرق للمشاة. ● غياب السيطرة على إدارة حركة السيارات في المدن. ● ضعف صيانة الشوارع بسبب قلة التمويل والفساد الإداري وقلة الآليات. ● قدم شبكة الطرق الحالية. ● قلة الكادر المتخصص في أعمال تنفيذ الطرق.
الفرص	التحديات

<ul style="list-style-type: none"> ● تنفيذ مشاريع استراتيجية للنقل. ● انبساط السطح يساعد على التوسع بشبكة السكك الحديدية. ● إنشاء مطارات للنقل الجوي. ● إنشاء محطات لاستراحة القوافل التجارية ومخازن لحفظ البضائع بامتداد الشوارع السريعة والرئيسية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الفساد الإداري والمالي في تنفيذ مشاريع النقل. ● التدخلات من قبل المسؤولين والأهالي في تغيير مسارات الطرق. ● تجاوز الأهالي على العلامات المرورية وأثاث الشوارع. ● العمليات الإرهابية التي تقطع حركة النقل لمدة من الوقت.
الرؤية	
<p>تحسين شبكة الطرق في جميع إقليم منطقة الدراسة وتسهيل حركة النقل بين المناطق الريفية ومراكز المدن بما يحقق التفاعل المكاني بين المدن وأقاليمها، فضلا عن التوسع في شق الشوارع والطرق بما يتلاءم مع حاجة المجتمع ومعدلات نموه ونمو الوظائف والأنشطة البشرية.</p>	

2- تحليل مؤشرات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في منطقة الدراسة

أن وجود خدمات مياه صالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي من أساسيات البيئة الحضرية في المدن، وفي منطقة الدراسة تعاني المراكز الحضرية فيها من تدني المساحات التي تغطيها شبكات الصرف الصحي، وتردي كفاءة خدمات ماء الشرب، ولأجل وضع رؤية واستراتيجية تنموية لتلك الخدمات، لا بد من فحص وتحليل الامكانيات اللازمة لتنميتها. وهي كالتالي:

جدول (72)

تحليل مؤشرات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> ● وجود المشاريع المائية الكبيرة على نهر الفرات وشط الحلة. ● وجود المجمعات المائية الصغيرة للقرى والأرياف. ● وجود فائض في كمية مياه الشرب. ● وجود مخطط متكامل لشبكة المياه في المدن. ● وجود مخطط لشبكة الصرف الصحي في المدن. 	<ul style="list-style-type: none"> ● حدوث تجاوزات على شبكة الماء. ● قَدَم الشبكات ومحطات المياه مما يرفع من كمية المياه المهدورة. ● الانقطاع المتكرر في تدفق المياه. ● عدم وجود شبكة نقل متكاملة بين مدن المحافظة. ● تدني وريادة نوعية مياه الشرب في عموم مراكز المدن والقرى وتعرضها للتلوث. ● عدم تنفيذ المخططات الحديثة لشبكة المياه. ● قلة العاملين في أعمال الصيانة للأنباب المائية. ● غياب شبكة الصرف الصحي ومياه الأمطار لجميع مدن منطقة الدراسة. ● غياب محطات معالجة المياه الثقيلة.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> ● إمكانية الحصول على تخصصات مالية كبيرة. ● إنشاء شبكة متكاملة لنقل المياه بين المدن. ● تحسين نوعية وكمية المياه المنتجة. ● إيصال المياه لكافة أنحاء إقليم المدن. 	<ul style="list-style-type: none"> ● استمرار التجاوزات وزيادتها على شبكة المياه. ● انتشار السكن العشوائي. ● الأعمال الهندسية والمشاريع الحكومية الغير مدروسة. ● الانقطاع المستمر بالتيار الكهربائي لمحطات

<ul style="list-style-type: none"> المعالجة والتنقية. عدم كفاءة الشركات الخاصة بإنشاء شبكات الماء والصرف الصحي. 	<ul style="list-style-type: none"> زيادة حصة الفرد من المياه النقية.
الرؤية	
<p>إنشاء مجمعات ومشاريع مياه حديثة وعملقة واستخدام الطرق الحديثة لتصفية وتعقيم المياه وتوفير كادر متخصص يشرف على عمليات الفحوصات المخبرية ويتابع عملية إمداد المياه ونوعيته حتى وصوله للمستهلك. صيانة واستبدال شبكات المياه بهدف زيادة كمية المياه المجهزة إلى المناطق المخدومة وتقليل الضائعات المائية. التوسع بشبكة المياه لتشمل الأحياء الحديثة وجميع القرى الريفية لتأمين وصول المياه بكمية ونوعية جيدة.</p>	

3- تحليل مؤشرات قطاع الكهرباء في منطقة الدراسة

جدول (73)

تحليل مؤشرات قطاع الكهرباء

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> وجود محطات متعددة وكبيرة لإنتاج الطاقة. توفر مقومات إنتاج الطاقة كالموارد المائية وخطوط نقل المنتجات النفطية. وجود شبكة متكاملة لنقل الطاقة الكهربائية. حجم سكاني ملائم للاستثمار في قطاع الكهرباء. وجود بنية صناعية لاستهلاك الطاقة الكهربائية. وجود محطات ثانوية لتحويل الطاقة الكهربائية. 	<ul style="list-style-type: none"> تقادم العمر التشغيلي لمعدات قطاع الكهرباء. الإفراط والتبذير في استهلاك الطاقة الكهربائية. زيادة الضائعات والمفقدات من الطاقة بسبب عامل النقل لمسافات بعيدة. نمو استهلاك الطاقة بمعدل أعلى من كمية الإنتاج. نقص في الآليات والمعدات لصيانة محطات التوليد. غياب المرونة الكافية في مناقلة الطاقة الكهربائية.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> إمكانية الاستفادة من المنح والقروض المالية. التوجه العام لدعم مشاريع الكهرباء من قبل الدولة. سهولة مد شبكات نقل الطاقة بسبب طوبوغرافية الأرض المنبسطة. وفرة مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية. 	<ul style="list-style-type: none"> تهديدات الوضع الأمني لشبكات نقل الطاقة. صعوبة اختيار مكان مناسب لإقامة محطات التوليد بسبب المعوقات البيئية. صعوبة مد شبكات نقل الطاقة بسبب ملكية الأراضي. ضعف الاستثمار في قطاع الكهرباء وانحساره بيد الدولة. التجاوزات المستمرة على الشبكة الكهربائية.
الرؤية	
<ul style="list-style-type: none"> صيانة أو استبدال الشبكات القديمة في المناطق الحضرية والريفية. زيادة طول الشبكة الكهربائية وذلك بشمول الأحياء والمناطق الغير مخدومة. تحسين خدمة توزيع الكهرباء في الريف. رفع القدرة التحويلية لمحطات الضغط الفائت. 	

خامساً: التحليل بناءً على مؤشرات وامكانيات الخدمات الاجتماعية في منطقة الدراسة
أن احد أهم مؤشرات الواقع التنموي في المراكز الحضرية هو تحليل مؤشرات الخدمات المجتمعية
في منطقة الدراسة وإقليمها من حيث تشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، لتكون بمثابة
مرتكزات ومقومات تساهم في وضع استراتيجيات تنموية وتطويرية مستقبلية لتلك الخدمات، وفي الوقت
نفسه تجعل من مدن منطقة الدراسة مراكز تنموية لوحداتها الادارية التابعة لها، كما ان ذلك يساعد على
تحقيق العدالة في توزيع مظاهر التنمية الحضرية بين المراكز الحضرية.

1- تحليل مؤشرات الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة:

جدول (74)

تحليل مؤشرات الخدمات التعليمية

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> ارتفاع أعداد المتعلمين. وجود أبنية المدارس الابتدائية. وجود أعداد معلمي المدارس الابتدائية. وجود المدارس الثانوية. وجود مدارس مهنية صناعية، تجارية تدريبية. وجود الكلية التقنية والمعهد الفني في المسيب وجامعة القاسم الخضراء. وجود مديريات فرعية للتربية في المدن . تمركز المدارس في المناطق السكنية للمدن . وجود رغبة بالتوسع في بناء وفتح المدارس. وجود اعداد كبيرة من خريجي الكليات التربوية مازالت تنتظر دورها في ممارسة التعليم في المدارس. 	<ul style="list-style-type: none"> ازدحام المدارس بجميع مستوياتها. نقص بعدد الصفوف والقاعات الدراسية. نقص بأعداد المعلمين المهنيين والمدرسين. ضعف تأهيل البنائات وقدم أبنيتها. قلة المستلزمات المدرسية والوسائل التعليمية المتطورة. سوء توزيع المدارس بالنسبة للأحياء السكنية. وجود ظاهرة التسرب من الدوام الرسمي ولمختلف المستويات. نقص في أعداد رياض الأطفال في المدن. نقص في اعداد المدارس قياساً بالكثافة السكانية في المدن
الفرص	التهديدات
<ul style="list-style-type: none"> التوسع في تشييد الأبنية المدرسية. إمكانية الاستفادة من المنح المالية ومشاريع تنمية الأقاليم في التوسع في بناء المدارس. وجود جامعة بابل في رفد المديريات بالخبرة والمعرفة. وجود المساحات من الأراضي الفارغة لبناء المدارس. 	<ul style="list-style-type: none"> الفساد المالي والإداري. ضعف الاهتمام بمشاكل التعليم والأبنية المدرسية. الفقر وخطورة تسرب الطلبة.
الرؤية	
<p>تحسين وتطوير الواقع التربوي الحالي إلى حال افضل، وتأمين العدد الكافي من الأبنية المدرسية والكادر التدريسي، والعمل على التوسع في أعداد الأبنية المقامة وتخفيف الازدحام في المدارس الحالية.</p>	

2- تحليل مؤشرات الخدمات الصحية في منطقة الدراسة

جدول (75)

تحليل مؤشرات قطاع الخدمات الصحية

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • وفرة اعداد كافية من الكوادر الطبية والفنية. • توفر المستشفيات وسعة الطاقة الاستيعابية. • توفر المراكز الصحية التخصصية. • توفر عدد كافي من الأسرة يفوق حجم السكان. • توفر التخصصات الطبية الحاصلة على شهادات عليا في الطب. • رغبة الكادر الطبي والصحي في مواكبة التطور. 	<ul style="list-style-type: none"> • قدم الأبنية للمستشفيات والمراكز الصحية. • قلة الكادر النسوي التمريضي في جميع المستشفيات . • ضعف استثمار التقدم في مجال الطب والاجهزة الطبية المتطورة لتشخيص الامراض والمعالجة . • تفشي الأمراض وتدهور الحالة الصحية. • عدم وجود نظام صحي متكامل لحل جميع المشاكل الصحية. • تخلف الثقافة الصحية لدى المواطنين.
الفرص	التحديات
<ul style="list-style-type: none"> • وجود مؤسسات صحية أهلية تساعد في إسناد القطاع الصحي. • توفر مساحات من الأراضي لقيام مجمعات صحية متكاملة. • إمكانية الاستفادة من المنح المقدمة من المنظمات الإنسانية والدول المانحة. • دعم الحكومات المحلية والوزارة للقطاع الصحي. • وجود كلية الطب جامعة بابل والمراكز العلمية لإسناد الخدمات الطبية. 	<ul style="list-style-type: none"> • كثرة الملوثات ونفشي الأمراض وتردي الوضع الصحي. • ضعف الوعي الصحي للمواطنين. • قلة التجهيزات الطبية والاعتماد على التجهيز المركزي. • عدم تناسب الكادر الطبي والمؤسسات الصحية مع حجم المرضى المصابين. • غياب السيطرة على الأدوية واعتماد مناشيء غير رصينة.
الرؤية	
<p>تحسين واقع خدمات ونظام الرعاية الصحية الاولية وتأمين الملاكات البشرية. تحسين الواقع الصحي وفقاً للمعايير الصحية العالمية لضمان خدمات شاملة ذات نوعية عالية للجميع والاستفادة من التطور العالمي في مجال الطب. تطوير البنى التحتية ومستوى الخدمات الصحية. وزيادة اعداد المراكز والمنشآت الصحية الحكومية. تطوير وزيادة عدد المراكز الطبية التخصصية والعيادات الشعبية لتغطي احتياجات المدن.</p>	

3- تحليل مؤشرات الخدمات الإسكانية في منطقة الدراسة :

جدول (76)

تحليل مؤشرات قطاع الإسكان

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • توفر الحاجة للسكن في المدن. • توفر المادة الاولية المستخدمة للبناء. • توفر الأيدي العاملة لقيام عملية التشييد 	<ul style="list-style-type: none"> • تفوق عدد الأسر على عدد المساكن ووجود عجز سكني. • وجود مساكن مبنية بمواد ذات مقاومة ضعيفة

<p>غير الطابوق. عدم توفر دراسات اجتماعية واقتصادية تتعلق بنوعية الإسكان والمواطن وتخصيص الأراضي. ارتفاع تكاليف البناء وأسعار الأراضي السكنية بالنسبة للأفراد. تفاقم ظاهرة السكن العشوائي وغير النظامي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • وفرة الأراضي اللازمة للتوسع العمراني و لإنشاء المجمعات الإسكانية. • وفرة الكادر الهندسي المتخصص لتنفيذ الأعمال • توفر القروض والسلف التي يقدمها مصرف الإسكان. • وجود دراسة لتقدير الحاجة السكنية.
التحديات	الفرص
<ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود تمويل كافي للمشاريع الإسكانية الحكومية . • ارتفاع اسعار العقار بمستويات قياسية وبفترات قصيرة. • عدم التنسيق بين دوائر الإسكان والتخطيط العمراني. • حدوث هجرة داخلية تسبب أزمة للسكن من جديد. • تدني مستوى خدمات البنية التحتية لاستقبال المشاريع الإسكانية (ماء ، كهرباء ، صرف صحي). 	<ul style="list-style-type: none"> • وجود توجه مركزي للتركيز على السكن كونه قطب من أقطاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. • اهتمام الدولة بالدعم المالي من خلال القروض المصرفية. • وجود حاجة وطلب وتوجه نحو إنشاء مجمعات سكنية. • وجود تصاميم أساسية للمدن.
الرؤية	
<p>زيادة الاهتمام بتحسين البيئة السكنية، وتوفير رصيد سكني جيد قادر على الصمود اما التغيرات الديموغرافية الحضرية. توفير متطلبات السكن الأساسية من خدمات بنى تحتية. التوجه نحو انشاء مجمعات سكنية واطئة الكلفة ومدعومة من قبل القطاع العام وتوزيعها بشكل عادل ومخطط لضما حصول الأسر الميسورة والفقيرة على سكن لائق .</p>	

سادساً: التحليل بناءً على إمكانات البيئة الحضرية و الوظيفية لمنطقة الدراسة
يبين هذا التحليل مؤشرات قوة وضعف عناصر البيئة الحضرية والوظيفية لمنطقة الدراسة، ويساهم ذلك في مساعدة الجهات الحكومية والمخططين في رسم سياسات واستراتيجيات تنمية لمنطقة الدراسة بشكل يتفق مع الامكانيات والمؤشرات السائدة في كل مدينة، وهي كالآتي

جدول (77)

تحليل مؤشرات البيئة الحضرية والوظيفية

عناصر القوة	عناصر الضعف
<ul style="list-style-type: none"> • وجود تصاميم أساسية حديثة ومخططات هيكلية للمدن. • احتواء المدن على مؤسسات اقتصادية وخدمية. • وجود مراكز تجارية وتسويقية. • توفر الاحياء الصناعية في المدن. • وجود دوائر بلدية ومؤسسات خدمية. • وجود مؤسسات تخطيطية وتنموية في المحافظة (دائرة التنمية الإقليمية 	<ul style="list-style-type: none"> • تدني حصة الفرد الواحد من الخدمات الصناعية والتجارية والمجتمعية. • عدم وجود محطات الصرف الصحي في اغلب الاحياء السكنية في منطقة الدراسة . • انخفاض حصة الفرد الواحد من خدمات النقل • ارتفاع اسعار العقار. • انتشار ظاهرة السكن العشوائي والتجاوزات على التصميم الاساسي للمدينة. • ضعف كفاءة الخدمات البلدية وتنظيف الشوارع

<p>والاحياء.</p> <ul style="list-style-type: none"> • تداخل استعمالات الارض مع بعضها كالتجاري والصناعي مع السكني. • تركز الخدمات التجارية والمجتمعية في مدينة الحلة مركز محافظة بابل. • تدني مستوى الدور الوظيفي لمراكز الاقضية باستثناء مدينة الحلة . • تداخل بعض استعمالات الأرض مع بعضها كالسكن بالصناعة. 	<p>والمحلية، مديرية التخطيط العمراني في بابل).</p> <ul style="list-style-type: none"> • وجود الإحصاءات والبيانات الاحصائية لكل منطقة. • تمثل مدن منطقة الدراسة مراكز اقصية. • وفرة الاموال من الحكومة المركزية. • امكانية تنمية قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات المجتمعية. • وجود شبكة شوارع وطرق داخلية في المدن. • احتوائها على مؤسسات تعليمية وصحية. • توفر الاراضي الفارغة والصالحة لإنشاء مشاريع تنموية وخدمية. • محاطة بمناطق ريفية ونتاج زراعي. • وجود احياء سكنية مخدومة ببعض الخدمات. • وجود دراسات ومساعي دولية وإقليمية لتنمية وتطوير البيئة الحضرية في المدن . • الاستفادة من تجارب الدول المجاورة والعالمية في تنمية وتطوير البيئة الحضرية والبنية الوظيفية للمدن.
<p>التحديات</p>	<p>الفرص</p>
<ul style="list-style-type: none"> • ضعف تنفيذ المخططات الأساسية للمدن. • الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة . • تأثير النفوذ السياسي والحزبي في قرارات المؤسسات التخطيطية والبلدية في المدن. • عدم اهتمام الأجهزة التخطيطية بالمدن المتوسطة ومراكز الاقضية. 	<ul style="list-style-type: none"> • استثمار وفرة الاراضي الفارغة في انشاء مشاريع تنموية. • السعي للقضاء على ازمة السكن. • توسيع رقعة الاحياء السكنية المخدومة بخدمات البنى التحتية. • استثمار التمويل المالي من الحكومة المركزية. • وجود موارد بشرية كفوءة في مجال التخطيط الحضري وتطوير البيئة الحضرية.
<p>الرؤية</p>	
<p>السعي إلى تحسين البيئة الحضرية والوظيفية من خلال زيادة حصة الفرد الواحد من الخدمات واستعمالات الارض الحضرية ،رفع مستوى رضا الأفراد عن مستوى المعيشة في المدن. تحسين الهيكل الحضري للمدينة. تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية (الصناعي، السياحي، التجاري) حسب امكانات كل مدينة لزيادة مستوى البعد نفوذ المجال الوظيفي للمدن. تحسن وتطوير المؤشرات الضعيفة وتنمية ودعم المؤشرات الجيدة في مجال البيئة الحضرية لكل مدينة في منطقة الدراسة.</p>	

سابعاً: الاستراتيجيات العامة للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة.

بعد ان تم عرض المقومات المكانية لمنطقة الدراسة وبيان قدراتها الاقتصادية والبشرية في وضع خطط تنمية على جميع الاصعدة في مراكز اقصية محافظة بابل. اتضح ان هنالك مؤشرات جيدة يمكن استثمارها في وضع استراتيجيات تنمية عامة تساعد على تحسين وتطوير منطقة الدراسة بقطاعاتها المختلفة . وتهدف تلك الاستراتيجيات التنموية إلى صياغة الرؤية المستقبلية للمدن المدروسة، وتحديد الاستراتيجيات التي تعمل على تحقيقها في ضوء عملية التحليل الاستراتيجي. وتتضمن الاستراتيجية خصائص الرؤية المستقبلية ومكوناتها وكيفية الخروج برؤية تتوافق مع امكانات المدينة وتقييمها من عدة جوانب، كما تتناول الاستراتيجيات المتعلقة بالمجالات التنموية وربط الاستراتيجيات بالأوليات الخاصة بالمدن المستهدفة (1). إن عملية صياغة الاستراتيجية تعني وضع أهداف مختلفة وخطط عملية مناسبة تشتمل على سياسيات وبرامج وممارسات وخطط عملية لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة التي تسهم في تحقيق الرؤية المدنية(2). ولقد اعتمدت استراتيجية التنمية لمدن منطقة الدراسة على مجموعة من المبادئ التي تتداخل معاً في منظومة واحدة شأنها شأن أي عملية تنمية وهي :-

- 1- تقوية وتنويع الدعائم الاقتصادية والاستفادة من المقومات المكانية المتوفرة في الإقليم.
- 2- توفير البنية الأساسية وإقامة المشاريع الاقتصادية والمجتمعية الكبرى.
- 3- تطوير وتحسين المراكز العمرانية القائمة وتنمية البيئة الحضرية ورفع مستوى رضا الأفراد عن مستوى المعيشة في مدنهم التي يقيمون بها .
- 4- انشاء مناطق جديدة لجذب السكان تقوم على ركائز اقتصادية واجتماعية متنوعة تسهم في زيادة الدخل المحلي وتوفير فرص عمل وتحسين المستوى الاقتصادي للسكان .
- 5- اعتماد مبدأ العدالة في توزيع مظاهر التنمية الحضرية على المراكز الحضرية وبالأخص منطقة الدراسة
- 6- اعتماد التخطيط السليم واستثمار التطور في مجال التخطيط والتكنولوجيا لتطوير البنية التحتية لمدن منطقة الدراسة .
- 7- تطوير شبكات النقل الداخلية والخارجية لربط المدينة بإقليمها الوظيفي.
- 8- تقليص دائرة الفقر الحضري وتأمين حصول جميع سكان منطقة الدراسة على الخدمات الأساسية وبسهولة.
- 9- الاهتمام بتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية في منطقة الدراسة كالقطاع الصناعي والقطاع السياحي والترفيهي والقطاع الصحي والقطاع التجاري. ليضمن تحسن المستوى الاقتصادي لسكان المدينة وزيادة نفوذ مجال التأثير الوظيفي لمدن منطقة الدراسة.
- 10- اعتماد مبدأ او سياسة التنمية المكانية في جميع مناطق محافظة بابل لإعادة ترتيب التوازن السكاني بين الريف والحضر وبين المراكز الحضرية ايضاً.

(1) الهموز، إبراهيم مسعود ، اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008. ص120.

(2) المصدر نفسه ، ص121.

خلاصة الفصل الخامس

أن واقع حال البيئة الحضرية لمدن منطقة الدراسة يشير إلى التدني في مستوى الخدمات الأساسية وضعف مستويات رضا الأفراد عن مستوى المعيشة فيها. وهذا التدني والتباين في مستوى الخدمات والامكانات الوظيفية لمنطقة الدراسة يرجع إلى سنوات من التوقف عن تنمية وتطوير البيئة الحضرية ومواكبة النمو السكاني والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وهذا التوقف ساهم في تراكم المشكلات الحضري لدرجة بات اغلبها يشكل عقبة امام تنفيذ عمليات واستراتيجيات التنمية الحضرية. وان تراكم وتفاقم المشكلات الحضرية وسوء البيئة الحضرية لمدن منطقة الدراسة وحرمان اعداد كبيرة من السكان من الخدمات الأساسية قد جعل من الضروري على الادارات الحضرية والحكومات المحلية ان تعيد وتنمي القدرة الحضرية للمراكز الحضرية ووضع استراتيجيات تنموية تهدف إلى تحسين الواقع الحضري لمدن منطقة الدراسة. وان وضع أي استراتيجية تنموية حضرية لا بد من دراسة وتحليل الامكانات التنموية لتلك المراكز. وقد تبين لنا من تحليل تلك الامكانات باستخدام اسلوب تحليل مصفوفة (SWOT) ان منطقة الدراسة تتمتع بمؤشرات قوة يمكن ان تساهم في تحقيق اهداف التنمية الحضرية من خلال استغلال الفرص المتاحة والتي تشكل اساس او قاعدة مهمة للتخطيط والتطوير للبيئة الحضرية في منطقة الدراسة. وفي ضوء ذلك قد تم وضع اهداف محددة لتلك العملية ابرزها تكوين مدينة صالحة للعيش ويمكن الوصول فيها للخدمات والمتطلبات والحصول عليها بسهولة ويسر من خلال تحسين تخطيط الهيكل الحضري واستثمار امكانات التطور الكبير في مجال التقنيات والالكترونيات الحديثة. فضلاً عن جعلها مدن خضراء ونشر ثقافة الترفيه وتنويع اماكن الترفيه ووسائله مع مراعاة متطلبات كل فئة عمرية من السكان. وترى الدراسة ان لتحقيق تلك الأهداف وغيرها فانه من الضروري خلق ادارة حضرية كفؤة ورشيده وفعالة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة سير مراحل عملية التنمية الحضرية واستراتيجياتها ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تعترضها. كما ترى الدراسة ان الترابط والتفاعل بين الامكانات الطبيعية والبشرية المتاحة والتي تشكل بمثابة المرتكزات والاساس لعملية التنمية الحضرية من جهة ، و الادوات والوسائل والاستراتيجيات الموضوعية من جهة اخرى قد يصل بعملية التنمية الحضرية إلى اهدافها التي تسعى إلى تحقيقها في منطقة الدراسة.

الاستنتاجات والمقترحات

- الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وهي كالآتي:

- 1- أن التوجه العام للتنمية الحضرية في منطقة الدراسة يميل بنسبة كبيرة نحو تنمية وتطوير القطاع السكني وتوفير السكن اللائق، مع اهمال او ضعف التوجه نحو تنمية القطاع الصناعي والتجاري والسياحي والاجتماعي في منطقة الدراسة.
- 2- تتمتع منطقة الدراسة بمقومات طبيعية وبشرية تساعد عملية التنمية الحضرية على تحقيق اهدافها .
- 3- تتراوح النسبة الاعلى لحجم الأسرة في منطقة الدراسة بين (4-7) أفراد. وهو مؤشر على ارتفاع الطلب على العقار وارتفاع تكاليفه في السنوات القادمة.
- 4- ارتفاع مؤشر الرغبة بتغيير محل السكن ، إذ اجاب (5،33%) من المجتمع المدروس بوجود الرغبة بتغيير محل السكن .وهي النسبة الاعلى .
- 5- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان النسبة الاعلى من الذين لديهم الرغبة بتغيير محل السكن قد اشارت إلى دافعين يمكن عددهما من الدوافع الرئيسية لدى الأفراد في تغيير محل السكن وهما (ضعف الخدمات الأساسية ، البحث عن فرصة عمل) .بنسبة بلغت (28%) للاول و (22،2%) للثاني . وهما اعلى نسبتين في مجتمع الدراسة.
- 6- بينت الدراسة ان مؤشر البعد عن المؤسسة الصحية قد اشار إلى ان النسبة الاعلى من مجتمع الدراسة يبعد مسافة (اكثر من 1000م) عن اقرب مركز صحي او مستشفى .بنسبة بلغت (44،1%) من مجتمع الدراسة.
- 7- بلغ مؤشر بعد المسكن عن اقرب المدرسة نحو (2،44%) تبعد مسافة تتراوح بين (751-1500م) وهي النسبة الاعلى في منطقة الدراسة.
- 8- شكلت المساكن التي لا يوجد خدمات او مؤسسات ترفيهية بالقرب منها النسبة الاعلى . إذ بلغت نسبتها (27،2%) . وهو مؤشر على ضعف الخدمات الترفيهية والترويحية في منطقة الدراسة.
- 9- أظهرت الدراسة بالنسبة لمؤشر استخدام الخدمات الترفيهية ان النسبة الاعلى من سكان منطقة الدراسة يستخدمون الخدمات الترفيهية والترويحية الموجودة خارج المدينة التي يقيمون فيها بنسبة بلغت (64،6%) مقابل (35،4%) داخل المدينة التي يقيمون فيها.
- 10- اشارت النسبة الاعلى من مجتمع الدراسة إلى أن اكثر مشكلة تواجه قطاع النقل في منطقة الدراسة هي (رداءة طرق النقل) من حيث سعت الطريق والتشجير وأثاث الشوارع وما إلى ذلك ،بنسبة بلغت (34،9%) من مجتمع الدراسة.
- 11- اشارت النسبة الاعلى من مجتمع الدراسة إلى عدم الرضا عن مستوى المعيشة في المدينة التي يقيمون فيها، بنسبة بلغت (25،2%) مقابل (6%) فقط يشعرون ب (الرضا للغاية) وهي النسبة الأقل من مجتمع الدراسة.
- 12- هيمنة مدينة الحلة على المدن التي تليها من حيث الحجم السكاني مجتمعة (الاسكندرية ، القاسم، المسيب)، وهو مؤشر على هيمنة وسيطرة مدينة الحلة (المدينة الاولى) على مدن شبكة النظام الحضري في محافظة بابل من ناحية عدد السكان.

- 13- تراوح مؤشر الهيمنة الحضرية للمدة من عام (1977-2007) بين (1,7 – 2,4%) . إذ بلغ عام (1977) نحو (2,4%)، لتتخفّف في عام (1987) إلى نحو (1,7%) وكذلك للاعوام 1997 ، (2007) . لتعاود الارتفاع في عام (2020) . إذ بلغت (1,9%) .
- 14- اشارت معطيات تطبيق قانون قاعدة (المرتبة / الحجم) (زيف) للمراكز الحضرية في عموم محافظة بابل، أن مدن منطقة الدراسة (الحلة، المحاويل، الهاشمية، المسيب) قد شغلت مراتب (الاولى، الخامسة، السابعة، التاسعة) على التوالي، وحسب معطيات قاعدة (المرتبة/ الحجم) ابتعاد مدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) عن الحجم لمثالي للسكان لكل منهما.
- 15- أظهرت الدراسة اشتراك مدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) بصفة ضعف نفوذ المجال الإقليمي للوظائف الحضرية الاقتصادية، إذ يكاد لا يتعدى الإقليم القريب لكل منهما.
- 16- تمتع مدينة الحلة بسعة مساحة نفوذ مجالها الإقليمي، لتركز لقوة الأنشطة التجارية والصناعية والترفيهية والصحية والتعليمية فيها، فضلا عن الخدمات الادارية الرئيسية التيتركز فيها كونها تمثل المركز الاداري لمحافظة بابل.
- 17- ضعف الاداء الوظيفي لمدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) بسبب تدني الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والترفيهية فيها، لضعف التوجه الحكومي نحو تنمية وتطوير أنشطة التنمية الحضرية في تلك المدن.
- 18- تأثر مدن (المحاويل، الهاشمية، المسيب) بحجمها السكاني المنخفض نسبياً، إذ لا يعد جاذباً للأنشطة التجارية والصناعية والترفيهية الكبيرة وذات المنفعة الاقتصادية للمدينة بالرغم من مركزها الاداري في القضاء.
- 19- أن مدن منطقة الدراسة لا تتمتع بالمرونة والقوة القادرة من خلالها مقاومة المتغيرات والصدمات المستقبلية، لضعف التخطيط الحضري المستدام وتنفيذ اجراءات التنمية الحضرية لسيادة الفساد الاداري والمالي في دوائر الحكومة المحلية في المحافظة بالرغم من وجود بعض الارادات الساعية لمعالجة المشاكل الحضرية بشكل مستدام.

- المقترحات

بناءً على ما توصلت اليه الدراسة فأنها تقترح ما يأتي:

- 1- وضع المشاريع والخطط التنموية الحضرية المستدامة موضع التنفيذ قبل اتساع مساحة التجاوزات العمرانية والادارية على التصاميم الأساسية للمدن منطقة الدراسة وتكون عائق امام تنفيذ المشاريع التنموية في المستقبل.
- 2- استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في ادارة وتقديم الخدمات الحضرية بشكل يضمن وصول وحصول جميع سكان المدينة على تلك الخدمات .
- 3- استثمار الامكانات الطبيعية المتاحة لمدن منطقة الدراسة في تحقيق عمليات التنمية الحضرية لاهدافها، كخصائص الموقع النسبي واستواء سطح الارض وخصوبة الاراضي المحيطة بالمراكز الحضرية.
- 4- استغلال ايجابيات الحجم السكاني الكبير نسبياً لمدينة الحلة في زيادة فاعلية الانشطة التجارية والصناعية والخدمية لتنمية نفوذ مجالها الإقليمي خارج محافظة بابل بشكل اوسع من الوضع الحالي .
- 5- تيسير عملية الحصول على سكن لائق للجميع وتوفير خدمات البنى التحتية الأساسية والخدمات الإجتماعية المتنوعة ومجالات العمل .
- 6- التوجه نحو الاسكان الميسور التكلفة لمعالجة القدرة على تحمل تكاليف السكن من خلال مخططات وابتكارات مختلفة مثل الشقق الصغيرة والاسكان الجاهز وتمويل سياسات الاسكان.
- 7- تنمية القطاع السكني وتأمين الطلب على العقار في المستقبل وتطوير البنى التحتية المتصلة بالمساكن بهدف تحسين البيئة السكنية في منطقة الدراسة بشكل مستدام.
- 8- التوسع في انشاء المناطق السكنية المخططة والتوجه للسكن العمودي لتجنب الافراط في التوسع الافقي على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بالمراكز الحضرية.
- 9- حسم مشكلة الاستخدام العشوائي غير المخطط للاراضي الحضرية (سكن او استخدامات اخرى)، لانها تعد إحدى معوقات مشاريع التنمية الحضرية في الوقت الحاضر.
- 10- تنمية وتطوير الانشطة الصناعية والترفيهية والصحية والتجارية في مدن (المحاويل ، الهاشمية، المسيب) بهدف تفعيل دورها الاقتصادي في إقليم محافظة بابل وخارج محافظة بابل.
- 11- ان تتجه التنمية الحضرية إلى التوسع في تقديم وتنمية الخدمات الأساسية المقدمة للسكان .
- 12- تحسين وتوسيع شبكة طرق النقل الداخلية والخارجية لضمان الاتصال الجيد بين مدن منطقة الدراسة وإقليمها الذي يحيط بها.
- 13- سد النقص الكبير في مساحة الاستخدام الترفيهي والترويحي في مدن (المحاويل ، الهاشمية ، المسيب) ، بانشاء مناطق او اماكن ترفيهية قادرة على جذب السكان نحوها ليس سكان المدينة فحسب بل سكان إقليمها ايضاً.
- 14- ترويح ودعم الزراعة الحضرية ودمج الزراعة في البيئة الحضرية من خلال حدائق الاسطح والحدائق العامة وتشجير الارصفة والشوارع لخلق بيئة حضرية خضراء.
- 15- اعادة تنظيم شبكة النظام الحضري في محافظة بابل بالتوازن والعدالة في المشاريع التنموية الحضرية المخططة في عموم محافظة بابل ومنها منطقة الدراسة وعدم تركزها في مركز حضري معين .

16- الاستعانة بالدعم والخبرات والانظمة والخطط الدولية في مجال تحسين البيئة الحضرية وتطوير نوعية الحياة الحضرية واستثمار امكانات التوجه العالمي نحو تنمية المدن وتحسين الحياة فيها.

17- تنمية وتطوير المناطق الريفية المحيطة بمدن منطقة الدراسة لزيادة الانتاج الزراعي بمختلف انواعه، مما ينعكس ايجابياً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية على مدن منطقة الدراسة مستقبلاً

18- ان تجعل التنمية الحضرية من مدن منطقة الدراسة مدن قوية ومرنة قادرة على مواجهة التحديات والتغيرات المستقبلية التي قد تحدث في منطقة الدراسة او اقليمها التي تحيط بها.

الملاحق

ملحق(1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية / الدراسات العليا / الدكتوراه

اختي المواطنة الكريمة....اخى المواطن الكريم0000 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

نضع بين ايديكم استمارة الاستبيان الخاصة بدراسة الدكتوراه للباحث (فاضل عباس فاضل جدوع) والتي تتضمن مجموعة اسئلة، وذلك لغرض اكمال متطلبات اطروحة الدكتوراه الموسومة (تحليل توجهات التنمية الحضرية في مراكز اقصية محافظة بابل)، علماً أن الاجابات تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وبدون ذكر الاسماء، لذا يرجى الاجابة عنها بموضوعية ومهنية وصدق وشفافية، راجين تعاونكم معنا في ذلك، بهدف الارتقاء بمدينتك وأبراز المشكلات التي تواجهها في مدينتك وحيك السكني

000

مع فائق الشكر والتقدير لتعاونكم معنا

الباحث

فاضل عباس فاضل جدوع

أشرف

أ.م.د. عدي فاضل عبد الكعبي

أ.د. رياض كاظم سلمان الجميلي

اسم الحي.....

المدينة.....

اولاً: معلومات عن رب الأسرة:

1- عمل رب الاسرة ؟ موظف حكومي () ، كاسب/ اعمال حرة () ، متقاعد () ، موظف قطاع خاص () ، طالب () ، باحث عن عمل () .	2- الحالة التعليمية لرب الأسرة ؟ لا يقرأ ولا يكتب () ، يقرأ ويكتب () ، ابتدائية () ، متوسطة () ، اعدادي+ مهنية () ، جامعي + معهد () ، دراسات عليا () .
--	--

ثانياً: معلومات عن الأسرة:

2- حجم الاسرة (عدد افراد الأسر في المسكن)؟	1-3 افراد () ، 4-7 () ، 8 افراد فاكثر.
---	--

[اكتب عنوان المستند]

4- كم عدد الأسر في المسكن الحالي	أسرة واحدة ()، اسرتان ()، ثلاث أسر ()، أكثر من ثلاث () .
5- هل تعيش الأسرة حالياً في :	بيت مستقل ()، شقة ()، كرفان ()، غرفة مستقلة ()، أخرى () .
6- اين كنت تسكن قبل (10) سنوات من الان ؟	في هذا المسكن ()، حي سكني اخر في هذه المدينة ()، في مدينة اخرى داخل محافظة بابل ()، في مدينة اخرى خارج محافظة بابل ()، في منطقة ريفية () .
ثالثاً: معلومات عن المسكن:	
1- كم تبلغ مساحة المسكن تقريباً	أقل من 150 م ² ()، 150 - 200 م ² ()، 201 - 300 م ² ()، أكثر من 301 م ² () .
2- ما ملكية المسكن :	ملك ()، ايجار ()، السكن مع الاهل ()، زراعي () عشوائي ()،
3- كم عمر المسكن :	أقل من 10 سنوات ()، 10-25 سنة ()، 26-35 سنة ()، 36-45 سنة ()، أكثر من 45 سنة () .
4- عدد طوابق البناء	1 ()، 2 ()، 3 فأكثر () .
5- مادة بناء سقف المسكن ، هل هي	مسلح ()، عكادة ()، حديد جينكو او سندويج- خشب ()،
6- مادة جدران المسكن:	طابوق ()، بلوك او ثرمستون ()، طين او لين ()، اخرى () .
7- كم عدد غرف النوم في المسكن ؟	هل هي :غرفة واحدة ()، غرفتان ()، ثلاث غرف ()، اربع غرف فأكثر () .
8- هل الشارع الذي امام مسكنك :	مبلط ()، ترابي ()، سبيس () .
9- هل لديك الرغبة في تغيير محل سكنك الحالي في حال اتاحت لك الفرصة؟	ارغب بشدة ()، ارغب لحد ما ()، ارغب ()، لا ارغب ()، لا ارغب لحد ما ()، لا ارغب بشدة ()
10- اذا كنت ترغب بتغيير محل السكن، ما هو الدافع او السبب؟	للتقرب من مكان العمل ()، البحث عن فرصة عمل ()، ضعف توفر الخدمات الاساسية ()، قرب المسكن من مصادر تلوث او مستنقعات ()، ضوضاء السوق او طرق نقل ()، اسباب اجتماعية /رغبة شخصية ()، تهالك وقدم المسكن/ المسكن غير صالح للسكن () .

رابعاً: هل يتصل مسكنك بالخدمات التالية ؟

الاجابة		نوع الخدمة	نوع الخدمة	
نعم	كلا		نعم	كلا
		هل يوجد في منزلك حديقة		
		شبكة الكهرباء الحكومية		

خامساً : معلومات عن الخدمات العامة في المدينة

أقل من 100 م () ، 100-250م () ، 250-500م () ، 500-750م () ، 750-1000م () ، أكثر من 1000م () .	1- كم المسافة بين اقرب مركز صحي او مستشفى او عيادة شعبية وبين مسكنك تقريباً ؟
العيادات الخاصة () ، المستشفيات الاهلية () ، المستشفيات او المراكز الصحية الحكومية () .	2- ما المنشأة الصحية الاكثر مراجعة من قبلك عند الحاجة لها ؟ هل هي :
نعم () ، كلا () .	3- هل لديك أفراد في اسرتك يدرسون في الوقت الحالي ؟
الحكومية: العدد () ، الاهلية :العدد () .	4- إذا كان لديك طلاب يدرسون، في اي نوع من المدارس يدرسون؟
كثرة الازدحامات والاختناقات المرورية() ، رداءة الطرق () ، سوء الادارة والتنظيم () ، قلة ساحات وقوف السيارات () ،	5- من وجهة نظرك ماهي اكثر المشاكل التي يعاني منها قطاع النقل في مدينتك؟ هل هي :
: متنزه او حديقة عامة () ، مدينة العاب () ، مركز ثقافي او شبابي () ، كوفي شوب /مقهى () ، مول تجاري () ، مرقد ديني () ، ملعب او صالة رياضية () ، اخرى () ، لا يوجد () .	6- ما نوع الخدمات الترفيهية والترفيهية القريبة من سكنك الحالي؟ هل هي
متنزه او حديقة عامة- اماكن طبيعية(ضفاف النهر، غابات وبساتين)() ، مولات او مراكز تجارية كبيرة / مطعم/السوق () ، مرقد ديني () ، مراكز ثقافية، رياضية ، مواقع تاريخية() ، اخرى () .	- ما اكثر اماكن الترفيه والترويح التي ترتادها اسرتك في وقت الفراغ ؟
داخل المدينة () ، خارج المدينة () .	8- هل ان الأماكن التي تقصدها الأسرة - في اغلب الاحيان - لغرض الترفيه والترويح تقع :
نقص التجهيزات والبنى التحتية () ، تكرار عمليات الجريمة والسرقة () ، تكرار حدوث المشاكل الاجتماعية (المشاجرات والتحرش وغيرها) () ، تراكم الاوساخ	9- ماهي اكثر المشاكل حدوثاً في حيك السكني والتي تشعرك بعدم الامان والاطمئنان والهدوء ؟

والنفايات في شوارع الحي () ، لا يوجد () ، اخرى () .	
راضي للغاية () ، راضي لحد ما () ، راضي () ، غير راضي لحد ما () ، غير راضي للغاية () ، غير راضي () .	10- ما درجة رضاك عن مستوى وطبيعة معيشتك الحالية في مدينتك ؟
راضي لحد ما () ، راضي للغاية () ، راضي () ، غير راضي لحد ما () ، غير راضي للغاية () ، غير راضي () .	11- هل راضي عن تخطيط مدينتك (شوارع ، مناطق سكنية ، توزيع الاسواق ، المؤسسات الادارية)؟
جيدة/ ملائمة () ، مقبولة/ متوسطة () ، غير جيدة/ غير ملائمة () .	12- ما درجة رضاك عن الاسواق والخدمات التجارية في مدينتك؟

سادساً: ما لمسافة التقريبية الفاصلة بين مسكنك واقرب مدرسة تعليمية؟

المسافة/تقريباً	الاجابة
أقل من 250م	
500-251 م	
750-501 م	
1500-751	
اكثر من 1500 م	

الباحث

المصادر والمراجع

المصادر

- القرآن الكريم اولاً: الكتب العربية

- 1- ابراهيم ،عيسى علي ، جغرافية المدن ، دراسة منهجية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، 2005.
- 2- ابو العطاء، فهمي هلال ، الطقس والمناخ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1985.
- 3- ابو النصر ،مدحت ، ياسمين مدحت مصطفى، التنمية المستدامة (مفهوما – ابعادها- مؤشراتهما) ،ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة ، 2017.
- 4- ابو النصر، مدحت محمد ، ادارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2007.
- 5- ابو عزام ،محمد خالد ، إدارة المعرفة والاقتصاد المعرفي، ط1، دار زهدي للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
- 6- ابو عيانة، فتحي محمد ، دراسات في الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 1989.
- 7- احمد، فؤاد عبد المنعم ، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها، ط1 ، منشورات البنك الاسلامي للتنمية ، 2001.
- 8- اسماعيل، احمد علي ، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988.
- 9- الاشعب، خالص حسني ، المدينة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٣ .
- 10- التابعي، كمال ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1985.
- 11- الخريف، رشود بن محمد ، السكان-المفاهيم والاساليب والتطبيقات، ط2، دار المؤيد، الرياض، 2008.
- 12- الدسوقي ،ابراهيم عبدة ، التلفزيون والتنمية، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.
- 13- الدليمي، خلف حسين علي ، التخطط الحضري –اسس ومفاهيم، ط1، 2002، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 14- الزوكة، محمد خميس ، التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية ،ط3، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991.
- 15- السامرائي، مجيد ملوك ، الجغرافية وافاق التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2016.
- 16- السعدي، عباس فاضل ، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية ، بغداد، 2008.

- 17- السعدي، عباس فاضل ، دراسات في جغرافية السكان، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1980.
- 18- الشواورة ،علي سالم ، جغرافية المدن ، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2012.
- 19- الطيف ،بشير ابراهيم ، رياض كاظم سلمان الجميلي ، محسن عبد علي ، خدمات المدن – دراسة في الجغرافية التنموية ، ط1، دار البصائر للطباعة والنشر، بيروت ، 2009.
- 20- الطيف، بشير ابراهيم ، صلاح داود سلمان، سلام فاضل علي، جغرافية المدن، مطبعة التنوير، بغداد، 2017.
- 21- العزاوي، فلاح جمال معروف ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، ط1 ، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2016 .
- 22- العيسوي ،ابراهيم ، التنمية في عالم متغير- دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر، القاهرة ، 2000.
- 23- الغزالي، جاسم شعلان كريم ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ، 2011.
- 24- القزيري، سعد خليل ، التحضر والتخطيط الحضري في ليبيا ، مكتب العمارة للاستشارات الهندسية ، بنغازي ، 1992.
- 25- الكبيسي، عامر خضير وآخرون ، دراسات حول مداخل التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض، 2019 .
- 26- الهيتي ،صبري فارس ، التخطيط الحضري، ط1، دار اليازوري للنشر، عمان ، 2009.
- 27- الهيتي، صبري فارس ، التخطيط الحضري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 28- الهيتي، مازن عبد الرحمن ، جغرافية الريف، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013
- 29- ايرمز ،تشارلز ، المدينة ومشاكل الاسكان ، ترجمة نخبة من الأساتذة الجامعيين، دار الافاق الجديدة ، بيروت، 1964.
- 30- بن غضبان، فؤاد ، جغرافية الخدمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013.
- 31- بن غضبان، فؤاد ، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية –تشخيص مؤشرات التقييم- ، ط1 ، الدار المنهجية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.
- 32- حسن ،امين علي محمد ، السمات الجغرافية لمدينة عدن، مطبعة جامعة عدن ، اليمن، 2014.
- 33- حسن، حسن علي ، المجتمع الريفي الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 1991.
- 34- حيدر، احمد سعيد وآخرون، المناخ المحلي ، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1982.
- 35- خير ،صفوح ، التنمية والتخطيط الإقليمي، وزارة الثقافة، دمشق، 2000.
- 36- ربيع ،محمد صالح ، جغرافية المدن، مطبعة الاداب، بغداد، 2016.
- 37- زاقوب، محمود أحمد ،العلاقة الحضرية الريفية في إقليم مدينة سرت الليبية ، الواقع والخلفيات، الجمعية الجغرافية الليبية، 2015.

- 38- صفر، زين العابدين علي ، تخطيط المدن – اسس ومفاهيم وتطبيقات- ، جامعة كركوك، العراق، (بدون دار نشر)، 2015.
- 39- عبد الفتاح، محمد ، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- 40- عطوي، عبد الله ، جغرافية المدن ، ج 2 ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2002.
- 41- كربل، عبد الاله رزوقي ، ماجد السيد ولي، علم المناخ والطقس، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة، 1986.
- 42- مجموعة مؤلفين ، حكمة المدن ومسألة التنمية ، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – مراكش، ط1، العدد(48) ، لمطبعة والوراقة الوطنية ، مراكش، 2015.
- 43- محمد، عمر محمد علي ، احمد حسن ابراهيم ، جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، ط1، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2016.
- 44- محمد، السيد سليم ، نيفين عبد المنعم سعد ، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في اسيا، ط1، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، (بدون سنة) .
- 45- محمود، منال طلعت ، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- 46- مصطفى، عبد اللطيف ، عبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2014 .
- 47- همور، قصي ، حوكمة التنمية، ط1، هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، الخرطوم، 2020.

ثانياً: الرسائل والاطريح الجامعية

- 1- الاسدي ،كاظم عبد الوهاب حسن ، تكرار المنخفضات الجوية واثرها في طقس العراق ومناخه، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة البصرة، (غير منشورة) ، 1991.
- 2- الجابري ، نزهة يقطان صالح ، تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمة الادارية – دراسة في جغرافية العمران ، اطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، (غير منشورة) ، 2005.
- 3- الجبوري ،ناظم عبد الحسين علي عبود ، التحليل المكاني لاستعمالات الارض لأغراض النقل في مدينة الحلة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل ، (غير منشورة) ، 2020.
- 4- الجيزاني، بلسم شاكر شنيشل ، الرياح الشمالية الغربية في العراق واثرها في عنصري درجات الحرارة وكمية الامطار، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 2010.
- 5- الخفاجي، حسناء يوسف حبيب ، تحليل التباين المكاني لانتاج المحاصيل الصيفية في قضاء الهاشمية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، 2012.
- 6- الدجاني، دينا ، اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية، اطروحة دكتوراه، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق،(غير منشورة)، 2008.

- 7- العلواني، عادل مجيد كسار ، السكن العشوائي واثره في التنمية الحضرية في مدينة المحاول ، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة القادسية، 2021.
- 8- العمور, سليم سليمان ، دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية الهندسة ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2021.
- 9- الغزالي، جاسم شعلان كريم ، البعد الجغرافي للوظيفة السكنية في مدينة الحلة (دراسة في جغرافية المدن) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2007.
- 10- القطبي، عبد الكريم ، مشكلات التنمية الحضرية في المناطق الصحراوية –دراسة ميدانية بمدينة بشار، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-، كلية العلوم الاجتماعية، (غير منشورة)، 2016.
- 11- القيسي، قتيبة محمد شلال ، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية في مدينة الفلوجة، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الانبار،(غير منشورة) ، 2020.
- 12- الكناني، مالك ناصر عبود ، تكرار المنظومات الضغطية واثرها في تباين خصائص الرياح السطحية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، (غير منشورة) 2011.
- 13- الموسوي، علي صاحب ، العلاقة المكانية بين الخصائص المناخية في العراق واختيار اسلوب وطريقة الري المناسبة، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 1996.
- 14- الميالي، سمير فليح حسن ، الوظيفة السكنية لمدينة كربلاء (دراسة في جغرافية المدن)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، (غير منشورة) ، 2005.
- 15- الهمالي، محمد ابراهيم محمد ، اثر التغيرات السكانية بمدينة هون على توزيع وتركيب السكان خلال المدة (1973 -1995) ، رسالة ماجستير،(غير منشورة) ، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي – سرت ، ليبيا، 2006.
- 16- الهموز، إبراهيم مسعود ، اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008.
- 17- الياصري، وهاب فهد يوسف ، اهمية الموقع في تخطيط المدينة العراقية ، رسالة ماجستير ،(غير منشورة) ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1988.
- 18- توفيق، منى سعد ، الامتدادات الحضرية لمدينة السادس من اكتوبر وتخطيطها – دراسة في جغرافية العمران الحضري باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة بنها، (غير منشورة) ، 2015.
- 19- حبيب، رولا ابراهيم نعيم، المؤشرات العالمية للتنمية الحضرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية بغزة، 2018.

- 20- عبد الله, ماهر ناصر ، كفاءة الوظيفية السكنية في مدينة السماوة ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، (غير منشورة) ، 2013.
- 21- عنون, نور الدين ، دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية – حالة مدينة بانته، اطروحة دكتوراه، كلية علوم الارض، جامعة منتوري –قسنطينة، غير منشورة ، 2012.
- 22- لضاحي ,عبير ايسر على ضاحي ، تحليل جغرافي للحرمان من الخدمات في مدينة المسيب، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل، (غير منشورة)، 2020.
- 23- لعجال ,ليلي ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، (غير منشورة) ، 2010.
- 24- محمد، فؤاد عبد الله ، الوظيفة التجارية في مدينة الحلة، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، (غير منشورة) ، 1991.
- 25- مصطفى، ايمن ، "توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة- دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة"، اطروحة دكتوراه، كلية الهندسة ،جامعة عين شمس ،(غير منشورة) ، 2008.
- 26- نصر ، عامر راجح ،المدن المتوسطة ودورها في التنمية الحضرية في محافظة بابل، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، (غير منشورة) ، 2014.
- 27- يوسف ،رفلة يعرب ، الهيمنة الحضرية لمدينة النجف، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ، غير منشورة، 2014.

ثالثاً: البحوث والمجلات العلمية

- 1- ابو صبحه ,كايد عثمان ، رانية جعفر قطيشات ، تحليل انماط التوزيع المكاني للمدن الاردنية باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية ، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد 41، عدد2، 2014.
- 2- ابو عياش، عبد الاله ، الكويت بين النمو الاستقطابي والتوازن الإقليمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة الثالثة، 1977.
- 3- الأسدي ,كاظم عبد الوهاب ، تكرار منخفض الهند الموسمي فوق العراق وأثره في تحديد اتجاهات الرياح السطحية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد 37، 1998.
- 4- الجبوري, سوسن كريم ، حنين امير مهدي ، التخطيط التنموي الإقليمي في العراق ، الواقع والمعالجات، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد 64، 2022.
- 5- الحسنوي, جواد كاظم ، زمان صاحب جواد ، فاضل عباس فاضل ، التحليل المكاني للخصائص الطبيعية في قضاء المحاويل، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، جامعة بابل، مجلد (26)، عدد(8) ، 2018.
- 6- الخريف, رشود بن محمد ، التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1974-2004)، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت، 2007.
- 7- الدزوي ,سالار علي خضر ، بشرى احمد جواد صالح، جول ميخائيل طليا، الخصائص الرئيسية لامتدادات ومراكز المرتفعات والمنخفضات الجوية المؤثرة على مناخ العراق ، مجلة كلية الاداب ، جامعة بغداد، 2017.

- 8- الراشد, اسامة اسماعيل عثمان ، التنمية الحضرية – مفهومها – اهدافها- اتجاهاتها، مجلة كلية التربية ، العدد 4، الجامعة المستنصرية ، 2008.
- 9- الربيعي, عامر راجح نصر ، اتجاهات النمو الحضري في مدينة المحاول للفترة 1977-2005 وافاقها المستقبلية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد 4، 2010.
- 10- السعدي, جمال باقر مطلق ، دور العلاقات الإقليمية في تحديد الاقاليم، مجلة المخطط والتنمية، جامعة بغداد، مجلد 12، العدد 1، 2007.
- 11- اللحام, عبير حسام الدين ، التخطيط العمراني المعاصر – تخطيط ديموقراطي ام ديموقراطية مخططة ، مجلة جامعة الملك سعود للعمارة والتخطيط ، مجلد(20)، العدد(2)، 2008.
- 12- حسن, حاتم حمودي ، الادارة الحضرية ومتطلبات التنمية المكانية للمدن – مدينة الكاظمية حالة دراسة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، العدد 110، مجلد 27، 2021.
- 13- حسيبة ،عايش ، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق اهداف التنمية الحضرية، مجلة الباحث للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، مجلد(3)، عدد(12)، 2020.
- 14- حسين, صفاء الدين ، شذى سليم عبد الصاحب، التنمية الحضرية القائمة على المعرفة اثر التنمية الحضرية القائمة على المعرفة في نمو المدن المعاصرة، مجلة الهندسة، جامعة بغداد ، المجلد25، العدد2019، 1.
- 15- حسين، كريم سالم ، نحو رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030 في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
- 16- حمدي, هانئة محمد ، نهى احمد نبيل، ايمان متولي احمد، دور المؤشرات الحضرية في تحقيق المدن والمجتمعات المحلية المستدامة ، مجلة الأبحاث الهندسية ، 2019.
- 17- دواي, مهدي صالح ، دليل الفقر البشري – دراسة تحليلية لواقع الفقر العربي من منظور التنمية البشرية ، مجلة الفاتح، العدد 31، 2007.
- 18- ديري, عبد الإمام نصار ، التباين الزمني والمكاني لحركة الرياح السطحية في العراق، مجلة أبحاث البصرة، العدد 19، 1999.
- 19- رشيد, ساطور ، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة - علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 4، العدد 3، 2013.
- 20- سليمان, حيان ، مجد نعمة، تطور دليل التنمية البشرية ومؤشراته الفرعية في سورية خلال الفترة (2010-2020) ، مجلة جامعة تشرين، كلية العلوم البيولوجية ، مجلد (44)، العدد(6)، 2022.
- 21- شاهر, عبد الناصر صبري ، هيفاء عبد الوهاب سالم، تقييم بعض مؤشرات التحضر في مدينة القائم بمحافظة الانبار، مجلة المخطط والتنمية ، جامعة بغداد، مجلد 26، العدد 2، 2021.
- 22- شمخي, أفراح إبراهيم ، سماح إبراهيم شمخي، التركيب الداخلي لمدينة الهاشمية، مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية، مجلد 3، عدد1، 2013.
- 23- صالح, بشرى احمد جواد ، تغيرات فئات الرطوبة النسبية في العراق، مجلة الأستاذ، مجلد 1، العدد 2015، 214.

- 24- طالبة, محمد السيد ، محمود احمد المرسي ، "دعم سياسات الإسكان والتنمية الحضرية باستخدام إدارة المعرفة"، مؤتمر الإسكان العربي الثالث، المملكة الاردنية الهاشمية ، (بدون تاريخ).
- 25- عتوم, فريال فواز احمد ، نظريات التخطيط الحضري والمخططات الشمولية ، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد (5)، العدد (50) ، 2022.
- 26- ناصر, حسين جعاز ، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في العراق، مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد (1) ، المجلد(1) ، 2009.
- 27- هزيلي, رابع ، استراتيجيات التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة : الجزائر انموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 21، 2015.
- رابعاً: التقارير والمنشورات الحكومية المحلية والدولية**
- 1- الامم المتحدة ،برنامج المتحدة الإنمائي- المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016، 2016.
- 2- الامم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، أثار التحولات في الهيكل العمري للسكان على السياسات التنموية في البلدان العربية، تقرير السكان والتنمية، العدد السادس، بيروت، لبنان، 2014.
- 3- الامم المتحدة ، خطة التنمية المستدامة 2030 .
- 4- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة (57) ، عقد الامم المتحدة للتعليم من اجل التنمية المستدامة، 2003.
- 5- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، العقد العالمي للتنمية الثقافية ، الدورة (41) ، 1988.
- 6- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، المؤتمر العالمي الاول المعني بالبيئة ، ستوكهولم، 1972.
- 7- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، عقد الامم المتحدة للتنوع البيولوجي، 2011.
- 8- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، مؤتمر الامم المتحدة الاول للمستوطنات البشرية ، فانكوفر – كندا، 1976.
- 9- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الاول (1960)، الثاني(1971)، الثالث(1981) ، الرابع (1991).
- 10- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA) ، نشرة التنمية الاجتماعية ، المجلد 5، العدد4، بيروت ، لبنان، 2016.
- 11- الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA) ، نشرة التنمية الاجتماعية ، المجلد 5، العدد4، بيروت ، لبنان، 2016.
- 12- الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019 ، 2019.
- 13- الامم المتحدة الجمعية العامة ، الدورة (71) ، مؤتمر المونل الثالث - الخطة الحضرية الجديدة ، كيوتو- الاكوادور، 2016.
- 14- الامم المتحدة، الجمعية العامة ، الدورة (50)، عقد الامم المتحدة للقضاء على الفقر، 1996.
- 15- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل مكان، 2016.

- 16- برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، المدن وظاهرة تغير المناخ : توجهات السياسة العامة ، التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام 2011، نيروبي، كينيا، 2011.
 - 17- البنك الاسلامي للتنمية، سياسة القطاع الحضري – التنمية الحضرية المستدامة والشاملة ، 2020.
 - 18- التقرير العالمي للمستوطنات البشرية ، تخطيط المدن المستدامة، توجهات السياسات العامة ، برنامج الامم المتحدة ، الشركة الاردنية للصحافة والنشر ، عمان، 2009 .
 - 19- جمهورية العراق ، وزارة البلديات والاشغال العامة ، المديرية العامة للتخطيط العمراني ، الخطة الهيكلية لمحافظة بابل ، تقرير مسودة الخطة الهيكلية - المرحلة الرابعة، 2010.
 - 20- جمهورية العراق ، وزارة البلديات والاشغال العامة ، مديرية مجاري بابل ، دائرة مجاري المحاويل، (بيانات غير منشورة) ، 2022.
 - 21- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الاول حول أهداف التنمية المستدامة ، 2019.
 - 22- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاء بابل، الاحصاء الزراعي، بيانات غير منشورة، 2020.
 - 23- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاء بابل، الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة، 2022.
 - 24- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خارطة محافظة بابل الادارية ، بيانات غير منشورة ، 2020.
 - 25- جمهورية العراق ، وزارة النقل والموصلات، هيئة الانواء الجوية والرد الزلزالي ،قسم المناخ، بيانات غير منشورة ، 2022.
 - 26- جمهورية العراق، وزارة الاسكان والاعمار، مديرية طرق وجسور بابل، خارطة طرق وجسور محافظة بابل لعام 2019، (بيانات غير منشورة)، 2022.
 - 27- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، تقديرات عام 2010، (بيانات غير منشورة)، 2010.
 - 28- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، تقديرات عام 2022، (بيانات غير منشورة)، 2022.
 - 29- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، نتائج تعداد عام 1987، (بيانات غير منشورة)، 1987.
 - 30- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء، نتائج تعداد عام 1997، (بيانات غير منشورة)، 1997.
 - 31- مديرية الموارد المائية في بابل ، دائرة الموارد المائية في الهاشمية ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، 2022.
 - 32- منظمة الصحة العالمية ، التخطيط لسلامة الصرف الصحي ، جنيف ، 2019.
- خامساً: الدراسات الميدانية والمقابلات الشخصية**
- 1- مقابلة شخصية مع المهندس علاء حاتم الطائي في مديرية بلديات بابل بتاريخ (2022/2/17).
 - 2- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/3/1) في مدينة المسيب.

- 3- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/3/2) في مدينة الحلة.
- 4- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/5/15) في مدين الحلة.
- 5- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/3) في مدينة الحلة.
- 6- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2023/6/6) في مدينة الهاشمية.
- 7- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ (2022/6/4) في مدينة الحلة.
- 8- الدراسة الميدانية للباحث (2022/6/11) في مدينة الحلة .
- 9- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/6/16) في مدينة المسيب.
- 10- الدراسة الميدانية للباحث بتاريخ(2022/7/18) في مدينة الهاشمية.
- 11- مقابلة شخصية مع السيد لؤي حسين كاظم العبادي مدير دائرة التخطيط العمراني في محافظة بابل بتاريخ(2022/8/7).

سادساً : المواقع الالكترونية

- 1- Fainstein, Susan S.. "urban planning". Encyclopedia Britannica, 13 May. 2022, <https://www.britannica.com/topic/urban-planning>.
- 2- Graham Turner , Cathy Alexander, Limits to Growth was right. New research shows we're nearing collapse, 2016. Article published on the website: <https://www.theguardian.com>
- 3- <http://wiki.dorar-aliraq.net>
- 4- <https://ar.knoema.com>
- 5- <https://e3arabi.com>
- 6- Concept Of Primate City, <https://www.rahacollege>

سابعاً: المصادر الاجنبية

- 1- A ,Suliborski , Funkcje i struktura funkcjonalna miasta. Studia empiryczno-teoretyczne [Functions and functional structure of the city. Empirical and theoretical study]. Łódź: Wydawnictwo Uniwersytetu Łódzkiego,2003.
- 2- A, Suliborski , Functionalism in Polish geography and cities. Studies on the genesis and the concept of function [Functionalism in Polish urban geography, the study of the genesis and the concept of function]. Publishing House of the University of,2010.
- 3- Adah, Paul D., Abok Galadima, Urban Planning Practice and Environmental Sustainability in Nigeria: Challenges and Way forward, Journal of Construction Engineering and Management, 2019, Vol.15, No.4.

- 4- Altshuler, Alan, The City Planning Process: A Political Analysis, The Yale Law Journal, The Yale Law Journal Company 'Inc., 1966,Vol.76, No.1.
- 5- Andriamamonjiso, Solofo Nirina, Aurélia Hubert-Ferrari, Combining geology, geomorphology and geotechnical data for a safer urban extension: Application to the Antananarivo capital city (Madagascar), Journal of African Earth Sciences, 2019,vol.151,.PP.417.
- 6- Antunes, Miguel Eiras, Jean Gil Barroca, Daniela Guerreiro Oliveira, Urban future with a purpose 12 trends shaping human living, Deloitte University ,2021.
- 7- Antyufeev, A V, Linear cities: controversies, challenges and prospects, International Conference on Construction, Architecture and Technosphere Safety , IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering,2019.
- 8- Antyufeev, A V, O A Antyufeeva, Linear cities: controversies, challenges and prospects, International Conference on Construction, Architecture and Technosphere Safety, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering, 2019.
- 9- Batty ,Michael, The Linear City: illustrating the logic of spatial equilibrium, Computational Urban Science,2022,Vol.2,No.1.
- 10- Bibri ,Simon Elias, John Krogstie, Mattias Kärholm, Compact city planning and development: Emerging practices and strategies for achieving the goals of sustainability, Developments in the Built Environment,2020, Vol.4.
- 11- Bibri, Simon Elias, A Foundational Framework for Smart Sustainable City Development: Theoretical, Disciplinary, and Discursive Dimensions and Their Synergies, Sustainable Cities and Society, 2017,Vol.38.
- 12- Chuanglin Fang, Bo Pang, Haimeng Liu, Global city size hierarchy: Spatial patterns, regional features and implications for China, Habitat International, Vol.66, 2017.
- 13- Cloud, Preston E., Geology, Cities, and Surface Movement, University of California, Santa Barbara,(No date) ,PP.1.
- 14- D ,Anthony. King, "Exporting 'Planning': The Colonial and Neo-Colonial Experience". Urbanism Past & Present , Board of Regents of the University of Wisconsin System,1977, No. 5.

- 15- D, Jonathan. Ostry, Andrew Berg, Charalambos G. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, International Monetary Fund ,Research Department, 2014.
- 16- Department of economic and social affairs population division, the speed of urbanization ,around the world , united nations, 2018,No.1.
- 17- Dervis, Kemal, Jeni Klugman, measuring human progress: the contribution of the human development index and related indices, Dalloz, France, 2011, Vol. 121.
- 18- Division for sustainable development ,Indicators of sustainable development : Framework and Methodologies , department of economic and social affairs – commission on sustainable development Ninth session, New york,2001.
- 19- Dunn, James F, Priscilla A. Golding ,the progressive origins of modern city planning, Master Thesis, Community Planning, University Of Rhode Island, (Unpublished),1978.
- 20- Dunn, James F., the progressive origins of modern city planning ,Encyclopedia Britannica, Master's Theses ,University of Rhode Island , Department Community Planning and Area Development, (Unpublished),1973.
- 21- Economic and Social Commission for Western Asia, Social Development Bulletin - Measuring Urban Poverty in the Arab Region- Localizing Global and National strategies , 2017,Vol. 6, NO. 1.
- 22- EI Din , Hamam serag, Amed shalaby , Hend Elsayed Farouh,Sarah A.Elariane, Principles of urban quality of life for a neighborhood, journal HBRC, 2013,Vol.9,No.1.
- 23- European Union , In-Depth Report: Indicators for Sustainable Cities, 2018, NO. 12.
- 24- Fee, Elizabeth, Theodore M Brown, The Public Health Act of 1848, Bulletin of the World Health Organization-Public Health Classics-,2005, Vol.38,No,11.
- 25- Folahony, Adenaike, Ibem Eziyi Offia, Balogun Rukayat Abidemi,Oladunjoye kola Gbolagade, Urban sustainability concepts and Their implications on urban From, journal Urban and Regional planning , 2018,Vol.3,No .1.
- 26- Gazzola, Patrizia, Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development, European Scientific Journal, 2017.

- 27- Giyasov, Botir, Irina Giyasova, Environmental analysis of cities with hot climate and rugged terrain, Web of Conferences, EDP Sciences for publication,2019.
- 28- Hana J, Hayashi Y, Cao x, Imura H Application of an integrated system dynamics and cellular automata model for urban growth assessment: a case study of Shanghai, China,2009.
- 29- Hartwick, Elaine, Richard Peet, Theories of Development-Contentions, Arguments, Alternatives- , Third Edition, the Guilford press, New York,2015.
- 30- Huang, Zhonghua , Xuejun Du b, Xiaofen Yu, Home ownership and residential satisfaction: Evidence from Hangzhou, China, Habitat International, 2015,Vol.49,.
- 31- Huang, Zhonghua, Xuejun Du, Assessment and determinants of residential satisfaction with public housing in Hangzhou, China, Habitat International,2015, Vol.47.
- 32- Islam, Syful, Traditional Urban Planning Approaches and Sustainable City, Open House International, 2011, Vol.36, No.2.
- 33- Joe Hasell, “Measuring inequality: What is the Gini coefficient? , 2023, Published online at OurWorldInData.org.
- 34- Jr ,Jair Soares, Rogério H. Quintella , Development: an Analysis of Concepts, Measurement and Indicators , Brazilian administration review, Brazilian,Vol.5,NO.2,2008.
- 35- Kharrazi, Ali, Hua Qin, Yi Zhang, Urban Big Data and Sustainable Development Goals:Challenges and Opportunities, journal Sustainability, 2016,NO.8.
- 36- Kielczawska-Zaleska M, Geografi a osadnictwa [Settlement geography]. Warszawa: Państwowe Wydawnictwo Naukowe,1972
- 37- Kimberly Collins, Judith Ley Garcia, Social Indicators and Measuring Sustainability, Edition: 1, San Diego University Press, USA, 2012.
- 38- Kohler, Pierre, Redistributive Policies for Sustainable Development: Looking at the Role of Assets and Equity, UN Secretariat , Department of Economic & Social Affairs, New York,2015, No. 139.
- 39- L ,Jennifer. Kent , Susan Thompson , The Three Domains of Urban Planning for Health and Well-being, Journal of Planning Literature, The Ohio State University, 2014, Vol. 29, No. 3.

- 40- LeBaron, Allen , "The Case for Town and Country Planning". Economic Research Institute Study , Economic Research Institute Study Papers , Paper 348, Utah State University, , 1969.
- 41- Lee, Jae Min, Urban design in underground public spaces: lessons from Moscow Metro, Journal of Asian Architecture and Building Engineering, 2022, Vol. 21, No. 4.
- 42- Lee, Tzai-Chiao. et al, Managing Natural Resources through Sustainable Environmental Actions: A Cross-Sectional Study of 138 Countries, Sustainability, 2021, vol.13,NO.22.
- 43- Lele, Sharachchandra M, Sustainable Development" A Critical Review , Journal World Development, Vol. 19, No. 6, 1991.
- 44- Lemaire, Xavier, Daniel Kerr, Inclusive Urban Planning – Promoting Equality and Inclusivity in Urban Planning Practices, Samset Policy Note, ucl Energy Institute, 2017.
- 45- Lotfi ,Sedigheh, Amin Faraji, Husain Hataminejad , Ahmad Pourahmad , A Study of Urban Quality of Life in a Developing Country , Journal of Social Sciences,2011 ,Vol .7, No.2.
- 46- Lotfi, Sedigheh, Karim Solaimani , An assessment of Urban Quality of Life by Using Analytic Hierarchy Process Approach (Case study: Comparative Study of Quality of Life in the North of Iran), Journal of Social Sciences, 2009, VOL.5, NO.2.
- 47- Loughran ,Kevin, Urban parks and urban problems: An historical perspective on green space development as a cultural fix, , Journal Urban Studies, 2020, Vol.57, No.11.
- 48- M, Mladen. Ivic, Economic Growth And Development, Journal of Process Management – New Technologies, International, University of Banja Luka, 2015, vol.3,NO.1.
- 49- Mohammady ,Sassan,Mahmoud Reza Delavar, Urban sprawl assessment and modeling using landsat images and GIS, Model. Earth Syst. Environ, 2016,No.2.
- 50- Mtapuri ,Oliver, Sithembiso Lindelihle Myeni, Sustainable Development Goals and the New Urban Agenda - A South African experience, New York,2020.
- 51- Nafziger, E. Wayne, The meaning of economic development, United Nations University , World Institute for Development Economics Research (WIDER), Helsinki, 2006,No. 20.

- 52- National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine, Pathways to Urban Sustainability: Challenges and Opportunities for the United States, The National Academies Press, Washington, DC, 2016.
- 53- Ovchynnikova, Olena, sustainable development: complexity and multi - dimensionality, environmental problems, UN System Staff College Knowledge Centre for Sustainable Development, Germany, 2019, Vol. 4, No. 3.
- 54- P, Michael. Todaro, Stephen C. Smith, Economic Development, 12th edition, Pearson Education- Inc, The George Washington University, USA, 2015.
- 55- Paccoud, Antoine, Planning law, power, and practice: Haussmann in Paris (1853–1870), Planning Perspectives, 2016, Vol.31, No.3.
- 56- Pacione, Michael, Urban environmental quality and human wellbeing—a social geographical perspective, journal Landscape and Urban Planning, 2003, NO.65.
- 57- Pardo ,Mercedes, José M. Echavarren, urban development and its forms: origins and new challenges for the twenty-first century, social and economic development, Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS),2010, Vol.3.
- 58- Rubin , Lillian B., Maximum Feasible Participation: The Origins, Implications, and Present Status, The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 1969, Vol.385, No. 1.
- 59- S ,Matthew. westfall & Victoria A. Devilla , Urban Indicators for Managing cities, Asian development Bank, Manila,2001.
- 60- S, Anand, M Ravallion, Human development in poor countries: on the role of private incomes and public services, Journal of economic perspectives,1993, Vol.7, NO.1.
- 61- Safier, Michael, the inter-dimensional analysis of urban development: A Guide to the Organisation of Cases and Their Linkages, pp.4-6.
- 62- Sakalasooriya, Nishan, Conceptual Analysis of Sustainability and Sustainable Development, Journal of Social Sciences, Vol.9 No.3, 2021.
- 63- Siu ,Elaine, Does a City’s Population Size Impact its Quality of Life?, a study published on (24/10/2022), the website: <https://www.visualcapitalist.com>. It was accessed on (2/11/2022)
- 64- Stillwell , John, Henk J. Scholten, Demographic Change, Household Evolution and Housing Needs-A Comparison of the United Kingdom

- and The Netherlands-,Series(GeoJournal Library), Springer Dordrecht For distribution and distribution , Edition (1), 1989,vol.14.
- 65- Taqi, Omar Sayed, Mohamed M. Abdelaziz Farid, Ahmed Hosney Radwan, The Importance of Quality Indicators in of Urban Life Developing New Urban Communities in Cairo, Mansoura Engineering JOURNAL, Mansoura University,2021, VOL. 46, NO. 2.
- 66- the Scienriiuc committee on problems of the Environment- , Measuring Progress Towards Sustainability: assessment of indicators – a project of Scope, edited by Tomas Hak, Bedrich Moldan, Arthur Lyon Dahl, Island press,Washington,2009.
- 67- Theophilus, Oluyemi Adeosun, , Oluwaseyi Omowunmi Popogbe , Population growth and human resource utilization nexus in Nigeria , Journal of Humanities and Applied Social Sciences , 2020,vol.3.NO.4.
- 68- UN-Habitat, Planning for Climate Change: A strategic, values-based approach for urban planners , Nairobi, Kenya, 2014.
- 69- United Nations , spatial planning (key instrument for development and effective governance with special reference to countries in transition) , economic commission for europe, geneva, 2008.
- 70- United Nations, Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future, 1987.
- 71- W, Maik, Podstawy geografi i miast [The basis of the urban geography], Toruń:Wydawnictwo Uniwersytetu Mikołaja Kopernika, 1992.
- 72- Wang ,Shengyun, Huimin Ren, Longwu Liang , Jing Li, Zhenbo Wang , The effect of economic development on carbon intensity of human well-being: Evidence from spatial econometric analyses, Journal of Cleaner Production, 2022,Vol. 364.
- 73- Wang, Jianguo, Shi-Jie Cao, Chuck Wah Yu, Development trend and challenges of sustainable urban design in the digital age, Indoor and Built Environment, 2020,Vol.30,No.1.
- 74- Wilmoth, John, Clare Menozzi, Lina Bassarsky, Why population growth matters for sustainable development, United Nations, 2022.

- 75- Wilson ,William H, The Glory, Destruction, a net Meaning ,of the City Beautiful Movement, in Campbell and Fainstein , reading in planning theory , First edition, oxford , UK , Blackwell publishing,1996.
- 76- Yonah Freemark, A. Bliss & Lawrence J. Vale Housing Haussmann's Paris: the politics and legacy of Second Empire redevelopment , Planning Perspectives, Journal homepage, 2021,Vol.37,No.2.
- 77- Zhou, Biyun, The Compact City Form -Case study of Shenzhen , Master Thesis , Blekinge Institute of Technology, Sweden, Unpublished,2010.
- 78- Zulfiqar, Muhammad Umar, Maria Kausar, Historical Development of Urban Planning Theory: Review and Comparison of Theories in Urban Planning, International Journal of Innovations in Science and Technology, 2023, Vol.5,No.1.

Abstract

In this context, local governments have tried to improve and develop the urban environment through development plans in all urban centers in Babylon governorate, with varying levels of these plans from one city to another according to planning considerations followed by the planning and implementing authorities for urban development operations, and this study came to analyze the trends of urban development in the Centers of the districts of Babylon governorate(Hilla, mahawil, Hashemie, musayyib) and highlight the manifestations of urban development in them, their trends and spatial variation between those cities and indicate their implications for each city of economic, social and urban aspects. This was done after conducting a descriptive and quantitative analysis of some indicators related to various services and economic and social activities in them, such as housing and family indicators and indicators of health, educational, recreational, economic and other services, by relying on government data, the results of the field study and the questionnaire form distributed to a random sample of families in the study area, the study also seeks to show the potential and components of urban development for those natural and human urban centers and exploiting them to improve their urban environment and their economic and social status, so development projects in the study area were directed towards enhancing urban development opportunities related to the right to live Expanding the options available to people and ensuring the preservation of the rights of subsequent generations, such as strengthening and modernizing urban transport networks and the direction for the cities of the study area to have a transport system that meets the needs of its residents, as well as expanding the supply of water and sewage networks, improving the residential sector and making it more suitable to live in, developing slums and supporting the establishment of residential homes through loans provided by the real estate bank in Babylon governorate. In addition, emphasis is also placed on the development of public facilities such as parks and green spaces and universal access to all and enjoy their services, especially disadvantaged social groups such as children and the elderly, as well as the orientation towards the development and development of the economic aspects of the cities of the study area, especially in the city of Hilla through the support of large, medium and small industrial projects, and the adoption of a comprehensive and integrated approach to urban planning and management, in addition to the aspects of education, health and culture, as schools and hospitals are being improved and their numbers and cadres working in them to meet the

increasing requirements of the population of the study area, with the development of integrated policies and strategies aimed at Comprehensive progress for society, and thus the start was towards adopting the commitment to achieve development plans that are consistent with the vision of Iraq and the Sustainable Development Plan(2030).

However, despite this, there are a number of challenges facing urban development processes in the study area, especially in terms of implementing development plans, most notably the unplanned population growth and the spread of random housing and encroachments on the basic design of the cities of the study area, as well as the frequent encroachments on basic services, as well as other challenges is the prevalence of financial and administrative corruption in government departments, which hinders the establishment of many development projects throughout the study area, which led to the weakness and neglect of the implementation of many of them, and that these and other challenges have led to urban development among the cities of the study area and this In general, the results of the study showed that there is a spatial disparity in urban development trends between the cities of the study area, and it is more evident in the city of Hilla through improving the residential sector, the community services sector and the commercial sector, although it still suffers from several problems, while the rest of the sectors still need projects and development plans to the means of its implementation and its future strategic plans .

The study went to the analysis and interpretation of some indicators related to the characteristics of the family, housing and services in the study area based on the results of the questionnaire form, and the study showed some digital and moral results of those indicators, it turned out that (46, 6%) of the heads of families in the study area are with academic achievement (University and institute), which is a good indicator, as the high educational level of heads of families contributes to increasing the chances of improving the standard of living of the family and work, whether in the public or private sector, especially since we know that (47, 1%) of the heads of families work in the government sector as employees, in when the percentage of (not reading or writing) was the lowest percentage, it reached (6, 2%), and from The indicators shown by the study showed that(33.5%) of the study sample size would like to change their place of residence, which is the highest percentage in the study logic, and its increase is due to poor basic services in the study area and lack of job

opportunities, in addition to other social reasons, while the lowest was the percentage of those who indicated (I strongly do not want) by (7.5%), and (28%) of the community 22.2%) that the most important motivation for changing their housing is to look for a job opportunity, and as for the proximity of the home to health, educational and recreational services, it is noted that (44.1%) of the community The distance between the residence and the nearest health center or hospital is more than (1000 m), which is the highest percentage in the study area, while 44.2% of the study community indicated that the distance between the residence and the nearest school ranges between (751-1500 m), and the highest percentage of the study community indicated that there are no services, institutions or recreational places near their homes, as they reached (57.2%), which are indicators of the deterioration of the reality of community services in the study area, and this means that Urban Development to improve and develop the reality of infrastructure and community services in the study area of all types, orientation and areas, with the aim of providing a livable urban environment ‘The study discussed the role of urban functions with a regional dimension in the study area, such as commercial, industrial, entertainment and transportation services, and the study concluded the weakness of the regional sphere of influence of most of the functions of cities(mahawil, Hashemite, musayyib)as it hardly exceeds the nearby territory surrounding each of them, as for the city of Hilla is characterized by the breadth of influence of its functional urban development in the study area is suffering The weakness of industrial, tourism and commercial activities in the cities of the study area(mahawil, hashimiya and musayb) has led to weak competition between the cities of the study area and weak regional influence in the governorate, and they have become weak cities in economic activity, and this has caused the aggravation of urban problems in them, so it is necessary that urban development take its main role in the study area to promote the service and socio-economic reality in the study area.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Education for Human Sciences

Department of Geography



Analyzing urban Development Instructions in the District Centers of Babylon Province

A thesis submitted

Fadel Abbas Fadel Jadoua

**A Dissertation Submitted to the Council of College of Education for
Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for
the Requirements of Doctoral Degree in Human Geography**

The Supervisors:

Prof. Dr.

Riyadh Kadhum Selman Al-Jumaili

Asst. Prof. Dr.

Uday Fadhil Abdil Al Kaabi

1445 A

2024 AD